

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم المالية والمحاسبة

الرقم التسلسلي:

رقم التسجيل: D.FB.FA/3C/03/20

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث
في شعبة: العلوم المالية والمحاسبة
تخصص: مالية وبنوك
العنوان:

أثر إدارة المخاطر على ربحية البنوك
- دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية في الجزائر -

من إعداد:

ثامر أسامة

تاريخ المناقشة: 2024/12/ 19

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	المؤسسة	الصفة
عفيصة عبد الرحمان	أستاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	رئيساً
بيصار عبد الحكيم	أستاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	مشرفاً و مقررًا
لعراف فائزة	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	مشرفاً مساعداً
أحمد ميلي سمية	أستاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	مناقشاً
أمنية خطابات	أستاذ محاضر أ	جامعة الجزائر 03	مناقشاً
سامي زيادي	أستاذ محاضر أ	جامعة برج بوعريج	مناقشاً

السنة الجامعية: 2025 / 2024

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فَالْحَمْدُ لِلَّهِ



إهداء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

" وَفَضِّلْ رُحْمًا لَا تَبْعُرُوا إِلَٰهًا إِلَّا بِإِذْنِهِ وَبِالْوَلَدَيْنِ إِحْسَانًا "

إلى من أوصاني بهما الرحمن الرحيم في قرآنه الكريم، إلى من كانت
تسقيني الدعاء للوصول إلى أسمى المراتب، إلى نور قلبي وسر
سعادتي، أمي الحبيبة أطال الله في عمرها
إلى سندي ودعمي في مشواري، الذي يأمل دائما أن يراني في
الطليعة، إلى أبي الغالي أطال الله في عمره.
إلى إخوتي الذين أقاسمهم الماء والهواء.
إلى كل المجاهدين المرابطين في غزة الصامدة، إلى روح الشهداء
البطلين "اسماعيل هنية" والشهيد "يحيى السنوار" وكل شهداء الأمة
إلى كل من أدركه القلب ولم يدركه القلم
إلى كل الأصدقاء والأساتذة بكلية العلوم الاقتصادية بالمسيلة
وإلى كل أبناء بلدية أولاد ماضي.
إلى هؤلاء جميعا أهدي هذا العمل المتواضع

قاسم الأسامة



شكر وتقدير

الحمد لله الذي وهب لنا نعمة العقل والعلم، الحمد لله الذي وهبنا الصبر وحسن التدبير، أحمد الله وأشكره أن وفقني لإتمام هذا العمل المتواضع.

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله

وفاءً واعتراً بالجميل، أقدم بخالص الشكرو عظيم الامتنان لأستاذي الفاضل المشرف على هذه الأطروحة: "بيصار عبد الحكيم" على النصائح القيمة والتوجيهات التي قدمها لي طيلة فترة البحث. كما أوجه شكري العميق إلى المشرف المساعد الأستاذة "لعراف فائزة" لمساهمتها في الإشراف على هذه الأطروحة، ولا أنسى أن أشكر كافة أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة، وبالأخص أساتذتي المحترمين الذين تلقيت عنهم مبادئ البحث العلمي خلال مساري الدراسي.

كما أتوجه بخالص الشكرو عظيم التقدير إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة الأفاضل،

الذين شرفوني بقبولهم مناقشة هذه الأطروحة.

ولا يسعني إلا أن أتوجه بالشكر الجزيل لكل من ساعدني من قريب أو

بعيد، في إنجاز هذا العمل.

فهرس المحتويات

العناوين	رقم الصفحة
الاهداء	-
شكر وتقدير	-
فهرس المحتويات	III - I
فهرس الجداول	VI - III
فهرس الأشكال	VIII - VI
مقدمة	أ - ط
الفصل الأول: إدارة المخاطر في البنوك التقليدية	
تمهيد	2
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول البنوك التقليدية والمخاطر المرتبطة بها	3
المطلب الأول: ماهية البنوك التقليدية	3
المطلب الثاني: مفاهيم أساسية للمخاطر البنكية	6
المطلب الثالث: أنواع المخاطر في البنوك التقليدية	8
المبحث الثاني: الإطار العام لإدارة المخاطر البنكية	14
المطلب الأول: ماهية إدارة المخاطر البنكية	14
المطلب الثاني: أنواع إدارة المخاطر، وظائفها أطرافها ومبادئها	16
المطلب الثالث: أدوات ومراحل إدارة المخاطر البنكية	19
المبحث الثالث: مقررات بازل 1، 2، 3 ودورها في إدارة المخاطر البنكية	23
المطلب الأول: إتفاقية بازل الأولى	23
المطلب الثاني: إتفاقية بازل الثانية	30
المطلب الثالث: إتفاقية بازل الثالثة	33
خلاصة الفصل	39
الفصل الثاني: إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية	
تمهيد	41
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول البنوك الإسلامية	42
المطلب الأول: ماهية البنوك الإسلامية	42
المطلب الثاني: مصادر الأموال في البنوك الإسلامية	44
المطلب الثالث: صيغ التمويل بالبنوك الإسلامية	47
المبحث الثاني: البنية العامة للمخاطر في البنوك الإسلامية	57

57	المطلب الأول: ماهية المخاطر في البنوك الإسلامية
58	المطلب الثاني: التحديات التي تواجه العمل البنكي الإسلامي
59	المطلب الثالث: أنواع المخاطر التي تواجهها البنوك الإسلامية
65	المبحث الثالث: ماهية إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية
65	المطلب الأول: مفاهيم أساسية لإدارة المخاطر بالبنوك الإسلامية
67	المطلب الثاني: سبل وأدوات إدارة المخاطر بالبنوك الإسلامية
70	المطلب الثالث: إدارة مخاطر صيغ التمويل بالبنوك الإسلامية
76	خلاصة الفصل
الفصل الثالث: علاقة إدارة المخاطر بالربحية البنكية	
78	تمهيد
79	المبحث الأول: مفهوم الربحية البنكية والكفاءة
79	المطلب الأول: مفهوم الربحية البنكية
80	المطلب الثاني: أهمية الربحية بالبنوك التجارية
81	المطلب الثالث: كفاءة وإدارة الربحية في القطاع البنكي
85	المبحث الثاني: قرارات واستراتيجيات تعظيم الربحية البنكية و العوامل المؤثرة فيها
85	المطلب الأول: القرارات والاستراتيجيات التي تساهم في تحقيق الربحية البنكية
87	المطلب الثاني: العوامل الداخلية المؤثرة على أداء الربحية البنكية
89	المطلب الثالث: العوامل الخارجية المؤثرة على أداء الربحية البنكية
91	المبحث الثالث: الربحية في القطاع البنكي وعلاقتها بإدارة المخاطر
91	المطلب الأول : طرق قياس الربحية في القطاع البنكي
93	المطلب الثاني: أثر صيغ التمويل الإسلامي على مؤشر الربحية في البنوك الإسلامية
95	المطلب الثالث : علاقة إدارة المخاطر بالربحية البنكية
101	خلاصة الفصل
الفصل الرابع: تقييم الأداء المالي بالبنوك التقليدية والإسلامية في الجزائر باستخدام نموذج CAMELS	
103	تمهيد
104	المبحث الأول: الإطار العام لنموذج التقييم الأمريكي camels
104	المطلب الأول: التعريف بنموذج التقييم الأمريكي camels
104	المطلب الثاني: مؤشرات نموذج التقييم الأمريكي camels
106	المطلب الثالث: مستويات التصنيف لنموذج التقييم الأمريكي camels
108	المبحث الثاني: التعريف بالبنوك التقليدية والإسلامية محل الدراسة

108	المطلب الأول: التعريف بالبنوك التقليدية محل الدراسة
109	المطلب الثاني: التعريف بالبنوك الإسلامية محل الدراسة
112	المبحث الثالث: تطبيق نموذج التقييم الأمريكي CAMELS على البنوك التقليدية والاسلامية محل الدراسة خلال الفترة 2013-2022
112	المطلب الأول: تقييم كفاية رأس المال وجودة الأصول وجودة الإدارة للبنوك محل الدراسة
136	المطلب الثاني: تقييم معدل جودة الربحية وجودة السيولة والحساسية اتجاه مخاطر السوق للبنوك محل الدراسة
169	المطلب الثالث: التصنيف النهائي للبنوك التقليدية والاسلامية محل الدراسة وفق نموذج CAMELS
171	خلاصة الفصل
	الفصل الخامس: التحليل المنهجي والإحصائي لأثر إدارة المخاطر على ربحية البنوك التقليدية والاسلامية في الجزائر: دراسة تطبيقية مقارنة
173	تمهيد
174	المبحث الأول: الاطار المنهجي للدراسة الميدانية
174	المطلب الأول: منهج الدراسة والنموذج الفرضي للدراسة
176	المطلب الثاني: مجتمع وعينة الدراسة
176	المطلب الثالث: أداة الدراسة والأساليب الإحصائية لتحليل البيانات
183	المبحث الثاني: التحليل الوصفي والإحصائي لمتغيرات الدراسة حسب آراء المستجوبين
183	المطلب الأول: التحليل الوصفي للخصائص الديمغرافية والوظيفية لعينة الدراسة
187	المطلب الثاني: التحليل الوصفي لنتائج إجابات العينة على متغيرات الدراسة
208	المبحث الثالث: تقييم نموذج الدراسة واختبار الفرضيات حسب نمذجة (SEM-PLS)
208	المطلب الأول: بناء وتقدير نموذج الدراسة وفق نمذجة (SEM-PLS)
210	المطلب الثاني: تقييم نموذج الدراسة حسب نمذجة (SEM-PLS)
236	خلاصة الفصل
237	الخاتمة
245	قائمة المراجع
260	قائمة الملاحق
272	ملخص الدراسة

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01-01	أوزان المخاطر الترجيحية للأصول داخل الميزانية حسب مقررات بازل1	28
02-01	أوزان المخاطر الترجيحية للالتزامات العرضية خارج الميزانية حسب مقررات بازل1	29
03-01	رأس المال حسب مقررات بازل3	36
01-04	تصنيف البنوك وفق نموذج CAMELS	107
02-04	نسبة كفاية رأس المال للبنك الوطني الجزائري BNA	112
03-04	نسبة كفاية رأس المال لبنك الجزائر الخارجي BEA	113
04-04	نسبة كفاية رأس المال لبنك السلام (Al Salam Bank)	115
05-04	نسبة كفاية رأس المال لبنك البركة (Al Baraka Bank)	116
06-04	التصنيف المركب لنسبة التصنيف المرجح (WCR)	118
07-04	تصنيف نسبة الرفع المالي	119
08-04	نسبة التصنيف المرجح (WCR) للبنك الوطني الجزائري BNA	119
09-04	نسبة الرفع المالي للبنك الوطني الجزائري BNA	120
10-04	نسبة التصنيف المرجح (WCR) لبنك الجزائر الخارجي BEA	122
11-04	نسبة الرفع المالي لبنك الجزائر الخارجي BEA	123
12-04	نسبة التصنيف المرجح (WCR) لبنك السلام الجزائري	125
13-04	نسبة الرفع المالي لبنك السلام (Al Salam Bank)	126
14-04	نسبة التصنيف المرجح (WCR) لبنك البركة (Al Baraka Bank)	128
15-04	نسبة الرفع المالي لبنك البركة (Al Baraka Bank)	128
16-04	أوزان جودة الإدارة وفق نموذج camels	131
17-04	تصنيف نسبة جودة الإدارة للبنك الوطني الجزائري وفق نموذج camels	132
18-04	تصنيف نسبة جودة الإدارة لبنك الجزائر الخارجي وفق نموذج camels	133
19-04	تصنيف نسبة جودة الإدارة لبنك السلام الجزائري وفق نموذج camels	134
20-04	تصنيف نسبة جودة الإدارة لبنك البركة الجزائري وفق نموذج camels	135
21-04	التصنيف المركب لنسبة العائد على الأصول (ROA) وفق نموذج camels	137
22-04	التصنيف المركب لنسبة العائد على حقوق الملكية (ROE)	138
23-04	تصنيف نسبة العائد على الأصول للبنك الوطني الجزائري وفق نموذج camels	138
24-04	نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE) للبنك الوطني الجزائري BNA	139
25-04	تصنيف نسبة العائد على الأصول لبنك الجزائر الخارجي وفق نموذج camels	141
26-04	نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE) لبنك الجزائر الخارجي وفق نموذج camels	142

144	تصنيف نسبة العائد على الاصول لبنك السلام وفق نموذج camels	27-04
145	نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE) لبنك السلام	28-04
147	تصنيف نسبة العائد على الاصول لبنك البركة وفق نموذج camels	29-04
148	نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE) لبنك البركة	30-04
152	التصنيف المركب لأوزان جودة السيولة وفق نموذج camels	31-04
152	تصنيف نسبة القروض الى اجمالي الأصول للبنك الوطني الجزائري وفق نموذج camels	32-04
153	تصنيف نسبة القروض الى اجمالي الودائع للبنك الوطني الجزائري وفق نموذج camels	33-04
155	تصنيف نسبة القروض الى اجمالي الأصول لبنك الجزائر الخارجي وفق نموذج camels	34-04
156	تصنيف نسبة القروض الى اجمالي الودائع لبنك الجزائر الخارجي وفق نموذج camels	35-04
158	تصنيف نسبة القروض الى اجمالي الأصول لبنك السلام وفق نموذج camels	36-04
158	تصنيف نسبة القروض الى اجمالي الودائع لبنك السلام وفق نموذج camels	37-04
160	تصنيف نسبة القروض الى اجمالي الأصول لبنك البركة وفق نموذج camels	38-04
161	تصنيف نسبة القروض الى اجمالي الودائع لبنك البركة وفق نموذج camels	39-04
164	أوزان الحساسية تجاه مخاطر السوق وفق نموذج camels	40-04
164	تقييم الحساسية تجاه مخاطر السوق للبنك الوطني الجزائري BNA وفق نموذج camels	41-04
165	تقييم الحساسية تجاه مخاطر السوق لبنك الجزائر الخارجي BEA وفق نموذج camels	42-04
166	تقييم الحساسية تجاه مخاطر السوق لبنك السلام وفق نموذج camels	43-04
167	تقييم الحساسية تجاه مخاطر السوق لبنك البركة وفق نموذج camels	44-04
169	التصنيف الشامل للبنوك التقليدية والاسلامية محل الدراسة وفق نموذج camels	45-04
177	محاور وأوصاف أقسام الاستبيان	01-05
177	مقياس ليكرت الخماسي وتفسير الفئات مع الأوزان المقابلة	02-05
178	الأنواع الرئيسية من المناهج الإحصائية المرتبطة بتحليل البيانات متعددة المتغيرات	03-05
179	اختبار كولموغوروف - سميرنوف وتوزيع بيانات محاور الدراسة	04-05
181	المعايير والمؤشرات الإحصائية لتقييم نموذج الدراسة حسب نمذجة (SEM-PLS)	05-05

183	الخصائص الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة حسب متغير العمر	06-05
184	الخصائص الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي	07-05
185	الخصائص الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة بالبنك	08-05
186	الخصائص الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة	09-05
188	نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات البعد الأول: "القدرة والبنية التحتية والتنظيمية للبنوك في إدارة المخاطر"	10-05
192	نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات البعد الثاني: الاستراتيجيات والتدابير الوقائية للبنوك في التعامل مع المخاطر	11-05
196	نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات البعد الثالث (التحديات والعوامل الخارجية والتعاون البنكي في إدارة المخاطر)	12-05
199	نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على أبعاد المحور الأول (قدرة واستراتيجيات البنوك التقليدية والإسلامية في الجزائر على إدارة المخاطر البنكية).	13-05
201	نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الثاني (المتغير التابع) المتعلق بـ: فرص البنك لتحقيق الربحية	14-05
209	تقنيات تقدير المؤشرات والمعايير الإحصائية المستخدمة في تقييم النموذج (الهيكلي والقياسي) وفق نمذجة (SEM-PLS) في برنامج SmartPLS 4	15-05
210	ملخص معايير تقييم نماذج القياس وفق المصادقية التقاربية والموثوقية	16-05
213	يبين نتائج تقييم المصادقية التقاربية لنماذج القياس عند كل من (البنوك التقليدية و الإسلامية)	17-05
216	تقييم الصدق التمايزي حسب معيار التحميلات المتقاطعة عند كل من (البنوك التقليدية، البنوك الإسلامية)	18-05
217	تقييم الصدق التمايزي حسب معيار فورنيل لاركر عند كل من (البنوك التقليدية، البنوك الإسلامية)	19-05
219	يبين المصادقية التمايزية لمتغيرات الكامنة من خلال معيار (HTMT)	20-05
220	موثوقية الاتساق الداخلي (الثبات) لمتغيرات الدراسة	21-05
221	ملخص معايير تقييم النموذج الهيكلي واختبار الفرضيات	22-05
222	فحص مشكلة التداخل الخطي بين المتغيرات	23-05
222	تقييم معامل التفسير R ² بين المتغيرات بالنموذج الهيكلي للدراسة	24-05
224	تقييم معامل f ² بين المتغيرات بالنموذج الهيكلي للدراسة	25-05
225	تقييم معامل (Q ²) بين المتغيرات بالنموذج الهيكلي للدراسة	26-05
226	العلاقات بين إدارة المخاطر وتحقيق الربحية وفق نوع البنك	27-05
229	تقييم الدلالة الإحصائية لمعاملات المسار بين إدارة المخاطر بأبعادها على تحقيق الربحية في البنوك التقليدية والإسلامية في الجزائر.	28-05

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01-01	أنواع المخاطر البنكية	13
02-01	خطوات ومراحل ادارة المخاطر البنكية	22
03-01	مكونات رأس المال حسب مقررات لجنة بازل الأولى	27
04-01	الدعائم الثلاثة الأساسية حسب مقررات لجنة بازل 2	33
01-02	مصادر الأموال الداخلية والخارجية بالبنوك الاسلامية	46
02-02	الخطوات العملية للمضاربة	48
03-02	أنواع وخطوات البيع بالسلم بالبنوك الاسلامية	52
04-02	أنواع صيغ التمويل بالبنوك الإسلامية	56
05-02	إجراءات وأدوات إدارة مخاطر صيغ التمويل بالبنوك الاسلامية	75
01-03	العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على الربحية البنكية	90
01-04	منحنى كفاية رأس المال للبنوك التقليدية والاسلامية محل الدراسة للفترة (2013-2022)	117
02-04	منحنى التصنيف الإجمالي لجودة أصول البنك الوطني الجزائري خلال الفترة (2013-2022)	122
03-04	منحنى التصنيف الإجمالي لجودة أصول بنك الجزائر الخارجي خلال الفترة (2013-2022)	124
04-04	منحنى التصنيف الإجمالي لجودة أصول بنك السلام خلال الفترة (2013-2022)	127
05-04	منحنى التصنيف الإجمالي لجودة أصول بنك البركة خلال الفترة (2013-2022)	130
06-04	مخطط متوسط تصنيف camels لجودة أصول البنوك التقليدية والاسلامية في الجزائر للفترة (2013-2022)	130
07-04	يمثل منحنى كفاءة الادارة للبنوك التقليدية والاسلامية محل الدراسة للفترة (2013-2022)	136
08-04	منحنى التصنيف الإجمالي لجودة الربحية للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة (2013-2022)	141
09-04	منحنى التصنيف الإجمالي لجودة الربحية لبنك الجزائر الخارجي خلال الفترة (2013-2022)	144
10-04	منحنى التصنيف الإجمالي لجودة الربحية لبنك السلام خلال الفترة (2013-2022)	147
11-04	منحنى التصنيف الإجمالي لجودة الربحية لبنك البركة خلال الفترة (2013-2022)	149

150	مخطط متوسط تصنيف camels لجودة ربحية البنوك التقليدية والاسلامية في الجزائر للفترة (2013-2022)	12-04
154	يمثل منحى التصنيف الإجمالي لجودة السيولة للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة (2013-2022)	13-04
157	يمثل منحى التصنيف الإجمالي لجودة السيولة لبنك الجزائر الخارجي خلال الفترة (2013-2022)	14-04
159	يمثل منحى التصنيف الإجمالي لجودة السيولة لبنك السلام الجزائري خلال الفترة (2013-2022)	15-04
162	يمثل منحى التصنيف الإجمالي لجودة السيولة لبنك البركة الجزائري خلال الفترة (2013-2022)	16-04
163	مخطط متوسط تصنيف camels لجودة سيولة البنوك التقليدية والاسلامية في الجزائر للفترة (2013-2022)	17-04
168	نسب الحساسية تجاه مخاطر السوق للبنوك التقليدية والاسلامية محل الدراسة للفترة (2013-2022)	18-04
175	المتغيرات والنموذج الفرضي للدراسة	01-05
209	رسم نموذج الفرضي للدراسة باستخدام برنامج SMARTPLS4	02-05
211	مخطط عرض للاختبارات المتعلقة بالتحميلات الخارجية (Outer Loadings)	03-05
212	تقدير قيم مؤشرات تقييم الصدق التقاربي للنموذج القياسي عند كل من (البنوك التقليدية، البنوك الإسلامية) بتشغيل تقنية تشغيل الخوارزمية PLS (PLS Algorithm)	04-05
227	تقييم وتقدير معاملات المسار لعلاقة التأثير بين إدارة المخاطر بأبعادها على تحقيق الربحية في البنوك التقليدية والإسلامية بتشغيل تقنية Bootstrapping	05-05
230	تقييم وتقدير معاملات المسار لعلاقة التأثير بين إدارة المخاطر بأبعادها على تحقيق الربحية في البنوك التقليدية والإسلامية بتشغيل تقنية Bootstrapping	06-05



مقدمة



في عالم الاقتصاد المعاصر، تلعب البنوك دورًا محوريًا في تحفيز النمو الاقتصادي من خلال دورها كوسيط مالي يجمع المدخرات ويوجهها نحو الاستثمار، مما يعزز الأنشطة الاقتصادية المختلفة. غير أن هذا الدور يرافقه تعرض البنوك لمجموعة واسعة من المخاطر التي قد تؤثر على استقرارها المالي وربحيته. إدارة هذه المخاطر تعد من أهم التحديات التي تواجه البنوك في سعيها لتحقيق التوازن بين النمو المستدام وضمان الاستقرار المالي.

إن التطور الاقتصادي وتزايد المخاطر المالية الناتجة عن الأزمات العالمية والمحلية، جعل المؤسسات البنكية في الجزائر تتوجه نحو تكثيف الجهود لتحسين أساليب إدارة المخاطر وتعزيز أنظمتها الداخلية لمواجهة التحديات المختلفة. فالبنوك التقليدية تعتمد بشكل كبير على السياسات المالية والاحتياطات لتعزيز قدرتها على تحمل المخاطر، بينما تعتمد البنوك الإسلامية على إدارة المخاطر في ضوء الضوابط الشرعية التي تفرض عدم التعامل بالربا، مما يضعها في مواجهة تحديات مختلفة في إدارة السيولة والربحية.

البنوك الجزائرية، سواء التقليدية منها أو الإسلامية، تواجه العديد من التحديات في إدارة المخاطر. فالبنوك التقليدية تعتمد في تمويلها بشكل رئيسي على نظام الفائدة "الربوي"، وتواجه مخاطر متعلقة بسوق الفائدة والتضخم وتقلبات أسعار الصرف. من جهة أخرى، تواجه البنوك الإسلامية، تحديات إضافية في إدارة المخاطر المرتبطة بسيولة الأصول والتمويل الخالي من الفائدة، فهي تعتمد على صيغ تمويلية تتماشى مع الشريعة الإسلامية مثل المراجعة والمشاركة والمضاربة وغيرها من الصيغ. هذا التباين في أساليب التمويل ينعكس على استراتيجيات إدارة المخاطر المعتمدة في كلا النوعين من البنوك.

إن موضوع إدارة المخاطر يثير العديد من التساؤلات حول كيفية تأثير هذه المخاطر على ربحية البنوك. حيث أن إدارة المخاطر تلعب دورًا حاسمًا في تحسين ربحية البنوك التقليدية والإسلامية على حد سواء، وذلك من خلال استخدام أدوات واستراتيجيات متنوعة تهدف إلى تجنب الخسائر المحتملة الناتجة عن هذه المخاطر.

❖ إشكالية الدراسة:

بناءً على ما سبق، ومع اختلاف طبيعة كل من البنوك التقليدية والإسلامية، تبرز الحاجة إلى دراسة كيفية تأثير استراتيجيات إدارة المخاطر على الربحية في كلا النظامين البنكيين. ومن هنا يمكن صياغة إشكالية الدراسة كما يلي:

ما أثر إدارة المخاطر على ربحية البنوك التقليدية مقارنة بالبنوك الإسلامية في الجزائر؟

ولمعالجة الإشكالية الرئيسية يمكن صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

1. كيف تؤثر إدارة المخاطر على الأداء والاستقرار المالي في البنوك التقليدية مقارنة بالبنوك الإسلامية في الجزائر؟
2. هل تؤثر القدرة والبنية التحتية التنظيمية بالبنوك الجزائرية التقليدية والإسلامية على كفاءة إدارة المخاطر وزيادة الربحية؟
3. هل تؤثر الاستراتيجيات الوقائية لإدارة المخاطر في تحسين الربحية بالبنوك التقليدية والإسلامية في الجزائر؟
4. هل هناك تأثير للتعاون البنكي والعوامل الخارجية على إدارة المخاطر وتعزيز الربحية بالبنوك التقليدية والإسلامية في الجزائر؟

❖ **فرضيات الدراسة:**

للاجابة على اشكالية الدراسة والأسئلة الفرعية المرتبطة بها يمكن صياغة فرضيات الدراسة على النحو التالي :

1. تُحسّن إدارة المخاطر بالبنوك الإسلامية في الأداء والاستقرار المالي بشكل أكبر مقارنة بالبنوك التقليدية في الجزائر.
2. هناك تأثير إيجابي للقدرة والبنية التحتية والتنظيمية في إدارة المخاطر على تحقيق الربحية في كل من البنوك التقليدية والإسلامية في الجزائر.
3. هناك تأثير إيجابي للاستراتيجيات والتدابير الوقائية في إدارة المخاطر على تحقيق الربحية في كل من البنوك التقليدية والإسلامية في الجزائر.
4. هناك تأثير إيجابي للتحديات والعوامل الخارجية والتعاون البنكي في إدارة المخاطر على تحقيق الربحية في كل من البنوك التقليدية والإسلامية في الجزائر.

❖ **أهمية الدراسة:**

- تتجلى أهمية هذه الدراسة في عدة جوانب، يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:
1. تقديم توصيات قابلة للتنفيذ لتحسين استراتيجيات إدارة المخاطر في البنوك التقليدية والإسلامية، مما يمكن صناع القرار من اتخاذ إجراءات تدعم الاستقرار المالي وتحسن الأداء الربحي في القطاع البنكي.
 2. إكتشاف التحديات التي تواجه البنوك الإسلامية في إدارة المخاطر في ظل التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية، مما يفتح المجال لتطوير أدوات مالية مبتكرة تلبي هذه الاحتياجات.
 3. تقديم دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية، في الجوانب البحثية الخاصة بمجال الدراسات البنكية والمالية، والسعي في تطوير الفهم الأكاديمي للعلاقة بين إدارة المخاطر والربحية.

❖ **أهداف الدراسة:**

- تسعى هذه الدراسة الى تحقيق جملة من الأهداف من أهمها:
1. تحليل العلاقة بين جودة إدارة المخاطر ومستوى الربحية في البنوك التقليدية والإسلامية.
 2. تحليل مختلف أدوات واستراتيجيات إدارة المخاطر في البنوك التقليدية مقارنة بنظيرتها الإسلامية.
 3. تحليل دور إدارة المخاطر في تعزيز ربحية البنوك التقليدية والإسلامية في الجزائر.
 4. تقديم مقترحات وحلول عملية لتحسين استراتيجيات إدارة المخاطر في كلا النوعين من البنوك في ظل البيئة الاقتصادية الجزائرية.
 5. إدراج دراسة إضافية ضمن الدراسات السابقة وتقديمها بصيغة مختلفة كدراسة مقارنة.

❖ **أسباب اختيار الموضوع:**

- هناك مجموعة من الأسباب والدوافع التي جعلتني أختار هذا الموضوع، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:
1. قلة الدراسات المقارنة التي تتناول إدارة المخاطر والربحية في كل من البنوك التقليدية والإسلامية في الجزائر تعزز الحاجة إلى دراسة هذا الموضوع من منظور أكاديمي شامل.
 2. ينبع اختيار الموضوع من الاهتمام الأكاديمي والشخصي بإدارة المخاطر والربحية في البنوك، والحرص على المساهمة في تحسين الأداء المالي للبنوك الجزائرية من خلال تقديم دراسة مقارنة علمية.
 3. وجود نظامين بنكيين مختلفين في الجزائر، تقليدي وإسلامي، يجعل من الضروري إجراء دراسة مقارنة حول كيفية تأثير المخاطر على الربحية في كلا النظامين لتقديم فهم شامل لاختلاف الأساليب والنتائج.

4. يتماشى اختيار هذا الموضوع مع التخصص الأكاديمي للباحث، مما يسهل تطبيق المعرفة الأكاديمية في تحليل المشكلات البنكية المتعلقة بإدارة المخاطر والربحية.

❖ منهجية الدراسة:

بسبب طبيعة الدراسة، كان من الضروري اتباع مجموعة من المناهج البحثية، وقد تم تنظيمها كالتالي:

1. المنهج الوصفي التحليلي: إتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل استراتيجيات إدارة المخاطر في البنوك التقليدية والإسلامية في الجزائر. حيث تم توظيف نموذج "CAMELS" كأداة تحليلية لتقييم الأداء المالي للبنوك التقليدية والإسلامية والمقارنة بين النظامين البنكيين.

2. المنهج المقارن: لتحديد الفروقات بين استراتيجيات إدارة المخاطر في البنوك التقليدية والإسلامية. هذا المنهج يمكن من دراسة الاختلافات في الأساليب والأدوات المستخدمة في إدارة المخاطر وتقييم تأثيرها على ربحية البنوك في كلا النظامين.

3. المنهج الاستقرائي: من أجل تحليل البيانات المستخلصة من عينة من البنوك التقليدية والإسلامية. تم جمع وتحليل البيانات المالية باستخدام أدوات التحليل الإحصائي لاستخلاص نتائج تساعد على فهم تأثير إدارة المخاطر على الربحية.

4. المنهج الكمي: إتمدت الدراسة على المنهج الكمي لتحليل البيانات المالية باستخدام أدوات إحصائية متقدمة مثل SPSS و SMART PLS، مما يساعد في اختبار الفرضيات المتعلقة بإدارة المخاطر وربحية البنوك.

❖ أدوات الدراسة:

إشتملت أدوات الدراسة المستخدمة في توزيع استبيانات على موظفي البنوك التقليدية والإسلامية في بعض الولايات (المسيلة، سطيف، و برج بوعريريج) لجمع البيانات المتعلقة بإدارة المخاطر وربحية البنوك وتحليلها إحصائيا باستخدام برنامج "SPSS" لتحليل البيانات الوصفية والإحصائية. وبرنامج "SMART PLS" لتحليل العلاقات الهيكلية بين المتغيرات والتأكد من تأثير إدارة المخاطر على ربحية البنوك، وكذلك لاختبار نموذج البحث والفرضيات. كما تم جمع البيانات المالية للبنوك التقليدية والإسلامية محل الدراسة خلال الفترة من 2013 إلى 2022، ليتم تحليلها باستخدام نموذج CAMELS الذي سيستخدم كأداة تحليلية لتقييم الأداء المالي للبنوك التقليدية والإسلامية في الجزائر.

❖ حدود الدراسة:

1. الحدود الزمنية: تمتد الفترة الزمنية للدراسة من 2013 إلى 2022، حيث تم تحليل أداء البنوك باستخدام نموذج CAMELS خلال هذه الفترة، بالإضافة إلى جمع البيانات من الموظفين عبر الاستبيانات في المرحلة الأخيرة من الدراسة.
2. الحدود المكانية: تقتصر الدراسة على البنوك التقليدية والإسلامية العاملة في الجزائر، مع التركيز على عينات من البنوك في ثلاث ولايات: المسيلة، سطيف، و برج بوعريريج.

❖ الدراسات السابقة:

تم الاستعانة بعدة دراسات سابقة تتعلق بموضوع البحث، حيث تم اختيارها بناءً على مدى قربها من موضوع الدراسة وأهميتها في تقديم رؤى تحليلية متنوعة، وفيما يلي نستعرض أبرز هذه الدراسات:

1. دراسة: قارة سامي (2023) بعنوان: "أثر الطرق الحديثة لتسيير المخاطر البنكية على الأداء المالي للبنوك التجارية العمومية - دراسة ميدانية بالوكالات العمومية البنكية بولاية المسيلة"، أطروحة

دكتوراه، جامعة محمد بوضياف، المسيلة. تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف تأثير استخدام الطرق الحديثة في تسير المخاطر البنكية على تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية العمومية في الجزائر، مع التركيز على الوكالات البنكية في ولاية المسيلة. تعالج الدراسة إشكالية مدى فعالية الطرق الحديثة مقارنة بالطرق التقليدية في التنبؤ بتعثر المؤسسات المقترضة وتحسين الأداء المالي للبنوك. استخدم الباحث نماذج إحصائية حديثة مثل التحليل التمييزي والانحدار اللوجستي والشبكات العصبية الاصطناعية لتحليل البيانات المالية المستمدة من البنوك.

أظهرت النتائج أن استخدام الطرق الحديثة مثل السلسلة العصبية الاصطناعية حقق نسبة تنبؤ بتعثر المؤسسات وصلت إلى 100%، بينما تراوحت نسب التنبؤ الصحيحة باستخدام الانحدار اللوجستي والقرض التقيطي بين 76.5% و 88%. كما أظهرت النتائج أن الطرق الحديثة تساعد على تحسين الأداء المالي للبنوك بشكل كبير مقارنة بالطرق التقليدية، حيث ساهمت في رفع نسبة التوافق بين التنبؤات والواقع بما يزيد عن 40% باستخدام السلسلة العصبية الاصطناعية. وأوصت الدراسة بضرورة تطبيق هذه النماذج الحديثة على أرض الواقع لتحسين الأداء المالي وتقليل مخاطر التعثر، إضافة إلى تدريب الأطارات البنكية على استخدام هذه النماذج. كما دعت إلى توفير إطار قانوني يلزم البنوك التجارية بتطبيق هذه الأساليب الحديثة. تعتبر هذه الدراسة مرجعاً هاماً لفهم كيفية تحسين إدارة المخاطر في البنوك التجارية العمومية وتقديم توصيات عملية لتعزيز الكفاءة المالية والاستقرار المؤسسي.

2. دراسة: رميسة كلاش (2022) بعنوان "المخاطر المالية في البنوك التجارية وأثرها على الأداء المالي - دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر (2004-2018)"، أطروحة دكتوراه، جامعة العربي بن مهيدي، 2022. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر المخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة من 2004 إلى 2018. تم الاعتماد على تحليل البيانات السنوية لعينة مكونة من 12 بنكاً تجارياً، منهم بنوك عمومية وخاصة، حيث تم جمع البيانات من قواعد بيانات مثل Bankscope و Orbitbank بالإضافة إلى القوائم المالية الرسمية. تم قياس الأداء المالي من خلال معدلي العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE)، بينما تم تمثيل المخاطر المالية بأربعة أنواع: مخاطر رأس المال، مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، ومخاطر أسعار الفائدة. اعتمدت الدراسة على نماذج البائل وتحليل البيانات باستخدام برنامج Eviews.

أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين مخاطر رأس المال ومخاطر السيولة من جهة والأداء المالي من جهة أخرى. في المقابل، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية بين مخاطر الائتمان والعائد على الأصول وحقوق الملكية، مما يدل على التأثير السلبي لمخاطر الائتمان على ربحية البنوك. أما مخاطر أسعار الفائدة فلم تكن لها علاقة معنوية واضحة على الأداء المالي.

أوصت الدراسة بضرورة تعزيز الاهتمام بتقييم الأداء المالي باعتباره معياراً مهماً لتقييم كفاءة الإدارة البنكية، وأهمية الحفاظ على توازن مناسب بين الربحية والسيولة. كما دعت إلى تعزيز الرقابة البنكية وتطوير الأنظمة المعلوماتية لقياس المخاطر المالية بشكل أدق، مع توفير البنية التحتية الكافية والتدريب المستمر للكوادر البشرية. وأخيراً، أوصت الدراسة بضرورة إجراء دراسات موسعة تشمل فترات زمنية أطول وعدداً أكبر من البنوك لتحسين نتائج التحليل.

3. دراسة: بوريب عمران (2021) بعنوان "تطوير آليات إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية - دراسة حالة البنك الإسلامي للتنمية جدة للفترة 2015-2019"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2021. تهدف الدراسة إلى تحليل وتطوير آليات إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية، مع التركيز على البنك الإسلامي للتنمية كحالة دراسية. تناولت الدراسة كيفية تعامل البنوك الإسلامية مع المخاطر المالية مقارنة

بالبنوك التقليدية، مستعرضة الأدوات والآليات المستخدمة في إدارة هذه المخاطر. أوضحت النتائج أن البنك الإسلامي للتنمية يعتمد بشكل كبير على المبادئ الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية ويعمل على تطوير آليات إدارة المخاطر بالتعاون مع المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب. كما أشارت الدراسة إلى وجود اختلافات جوهرية في نوعية المخاطر وآليات إدارتها بين البنوك الإسلامية والتقليدية، مما يستدعي تطوير أدوات خاصة بالبنوك الإسلامية لمواجهة المخاطر بشكل أكثر فعالية. أوصت الدراسة بتعزيز التعاون بين المؤسسات المالية الإسلامية لتبادل الخبرات وتطوير حلول مشتركة لإدارة المخاطر، بالإضافة إلى تطوير منتجات مالية إسلامية جديدة تلبي احتياجات السوق وتساعد في إدارة المخاطر بفعالية أكبر.

4. دراسة: رحيمة شخوم وعبد القادر حفاي (2021) بعنوان: "أثر المخاطر البنكية على ربحية المصارف التجارية - دراسة قياسية لعينة من المصارف الخاصة العاملة في الجزائر للفترة (2010-2018)"، منشورة في مجلة دراسات اقتصادية، جامعة الأغواط، الجزائر، المجلد 12، العدد 2.

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم تأثير مخاطر الائتمان على ربحية البنوك المرخصة في الأردن خلال الفترة من 2013 إلى 2019. تم قياس مخاطر الائتمان من خلال مخاطر التعثر المالي (القروض غير العاملة/إجمالي القروض) ومخاطر كفاية رأس المال (إجمالي رأس المال التنظيمي/الموجودات المرجحة بالمخاطر). من جهة أخرى، تم قياس ربحية البنوك باستخدام معدل العائد على الأصول (ROA) ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE). أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين مخاطر الائتمان (مخاطر التعثر المالي ومخاطر كفاية رأس المال) ومعدل العائد على الأصول (ROA)، ما يعني أنه كلما زادت مخاطر الائتمان، انخفضت ربحية الأصول. على الجانب الآخر، كانت العلاقة طردية بين مخاطر الائتمان ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE)، حيث زادت المخاطر المقترنة بكفاية رأس المال من قدرة البنوك على زيادة الأرباح المرتبطة برأس المال. وقد أوصت الدراسة بضرورة اعتماد البنوك على استثمارات أكثر أماناً، مثل شراء أدوات الخزينة أو السندات الحكومية ذات المخاطر المنخفضة، بدلاً من الاحتفاظ بالاحتياطيات النقدية لدى البنك المركزي، مما يساهم في تعزيز ربحية البنك ويقلل من مخاطر التعثر المالي. كما أشارت إلى أهمية تحسين استراتيجيات إدارة مخاطر الائتمان من خلال تخصيص مخصصات مالية كافية لمواجهة القروض غير العاملة وتطوير آليات لتقليل التأثير السلبي لهذه المخاطر على الأرباح. تؤكد الدراسة على أن كفاءة الإدارة الائتمانية تساهم في تحسين أداء البنوك وزيادة ربحيتها.

5. دراسة: منتصر أحمد حجازي وندى ماجد سعيد وسهى جمعة أبو منديل (2021) بعنوان "أثر إدارة المخاطر على ربحية البنوك الإسلامية في قطاع غزة"، منشورة في مجلة النمو الاقتصادي وريادة الأعمال، العدد الرابع، المجلد الرابع، 2021. تهدف إلى دراسة العلاقة بين إدارة المخاطر وربحية البنوك الإسلامية. تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي واعتمدت الدراسة على استبيان تم توزيعه على عينة من موظفي البنوك الإسلامية في غزة. خلصت النتائج إلى أن مستوى إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية مرتفع، حيث بلغ الوزن النسبي 71.92%. احتلت إدارة مخاطر السوق المرتبة الأولى بنسبة 72.50%، تلتها إدارة مخاطر الائتمان بنسبة 72.12%، وأخيراً إدارة مخاطر التشغيل بنسبة 71.14%.

كما أظهرت الدراسة أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة المخاطر، بجميع أنواعها (الائتمان، السوق، التشغيل)، وربحية البنوك الإسلامية. وبلغ مستوى الربحية 70.48%، مما يدل على أن البنوك الإسلامية تحقق أرباحاً جيدة. أوصت الدراسة بضرورة متابعة العملاء المستفيدين من التمويلات لضمان توجيهها للأغراض الائتمانية، وزيادة توعية العملاء لاستخدام التمويلات بطرق فعالة. كما أوصت

بأن تتضمن تقارير البنوك إفصاحاً شفافاً عن المخاطر الائتمانية ونسب الربحية، والعمل على اتخاذ قرارات تتناسب مع الأوضاع الاقتصادية في قطاع غزة.

6. دراسة: فاطمة بن شنة (2018) بعنوان: "العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية باستخدام نموذج CAMELS - دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة 2005-2014"، مقالة منشورة في مجلة الباحث، المجلد 18، العدد 1. تناولت الدراسة مكونات النموذج مثل نسبة كفاية رأس المال، جودة الأصول، جودة الإدارة، جودة الربحية، جودة السيولة، وحساسية مخاطر السوق، وتم تقييمها باستخدام مؤشرات الربحية مثل العائد على الأموال الخاصة (ROE) والعائد على الأصول (ROA).

شملت الدراسة عينة من 12 بنكاً تجارياً جزائرياً، منها خمسة بنوك عمومية وسبعة بنوك أجنبية خاصة، واعتمدت على بيانات زمنية مقطعية متوازنة. أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين ربحية البنوك (ROE) و (ROA) وكل من نسبة كفاية رأس المال، جودة الأصول، وجودة الإدارة، حيث ساهمت هذه العوامل في تفسير 58.53% من التغيرات في العائد على الأموال الخاصة، و 79.40% من التغيرات في العائد على الأصول. في المقابل، لم يظهر أي تأثير ذو دلالة إحصائية لكل من جودة الأرباح، جودة السيولة، وحساسية مخاطر السوق على ربحية البنوك. أوصت الدراسة بأهمية اعتماد البنوك الجزائرية على نظام تقييم المصارف CAMELS لتقييم أدائها وتحسين ربحيتها، مع التركيز على تعزيز نسبة كفاية رأس المال، جودة الأصول، وتحسين ممارسات الإدارة لرفع الكفاءة العامة للبنوك التجارية.

7. دراسة: أ.د. جميلة الجوزي وأ. علي حدو (2017) بعنوان: "دراسة مقارنة لإدارة المخاطر في الجزائر بين المصارف الإسلامية ومصارف تقليدية خاصة- حالة بنك البركة الجزائري وبنك الشركة البنكية العربية وبنك الخليج الجزائري"، منشورة في المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، العدد 07، عام 2016. تهدف إلى تحليل مستوى المخاطر التي تواجهها المصارف الإسلامية العاملة في بيئة تقليدية مثل الجزائر. تناولت الدراسة مقارنة بين بنك البركة الجزائري، وهو بنك إسلامي، وبين بنك الشركة البنكية العربية ABC وبنك الخليج الجزائري AGB، وهما بنكان تقليديان. ركزت الدراسة على مخاطر رأس المال، مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، خلال الفترة 2009-2015، بينما تم استبعاد مخاطر السوق نظراً لضعف تأثيرها.

أظهرت النتائج أن المصارف الإسلامية تعتمد على أموال الغير بصفته مضاربين أكثر من مودعين، مما يفرض عليها التوسع في أنشطتها لزيادة العوائد، ولكن هذا التوسع يحمل مخاطر عالية، خصوصاً في ظل حقوق ملكية كبيرة ومنافسة شديدة. كما بينت الدراسة أن المصارف الإسلامية بحاجة إلى تأمين يتماشى مع المبادئ الشرعية لضمان الودائع، وهو ما قد يقلل من مخاطر الذعر البنكي ومخاطر الثقة. إضافة إلى ذلك، أكدت الدراسة ضرورة وجود رقابة إدارية وشرعية محكمة، سواء داخلية أو خارجية، لضمان التوافق مع الشريعة. أوصت الدراسة بضرورة تعديل أدوات الرقابة والإشراف المطبقة على المصارف الإسلامية لتتناسب مع التزاماتها الشرعية. كما أكدت الحاجة إلى تطوير أسواق مالية إسلامية تمكن المصارف الإسلامية من تنويع أصولها بطريقة تتيح تحقيق السيولة والعوائد بدون مخاطر كبيرة. وأشارت الدراسة أيضاً إلى أهمية تعزيز التنافسية والوعي الاجتماعي بالمصارف الإسلامية، وتقديم حلول لتعزيز إدارة المخاطر لتمكين المصارف من التوسع وتقديم خدمات جديدة.

8. دراسة: فاطمة بن شنة (2017) بعنوان: "إدارة المخاطر الائتمانية ودورها في تقييم ربحية البنوك التجارية - دراسة تطبيقية للبنوك الجزائرية خلال الفترة (2005-2014)"، أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2017. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور إدارة المخاطر الائتمانية في تقييم ربحية البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة بين 2005 و2014. تناولت الدراسة مرحلتين: الأولى ركزت على تحديد العوامل المسببة لمخاطر الائتمان والقروض المتعثرة، والثانية درست أثر مؤشرات المخاطر الائتمانية على ربحية البنوك. اعتمدت الدراسة على تحليل بيانات 12 بنكاً تجارياً باستخدام نماذج البائل.

حيث أظهرت النتائج أن حجم البنك، معدل الفائدة على الودائع، ونسبة كفاءة الإدارة من أهم العوامل المؤثرة في مشاكل القروض المتعثرة.

كشفت النتائج أن هناك تأثيراً سلبياً لنسبة مخصصات خسائر القروض ونسبة كفاية رأس المال على ربحية البنوك. من ناحية أخرى، أظهرت الدراسة أن ملكية البنك تؤثر بشكل كبير على أدائه، حيث تميل البنوك المملوكة للدولة إلى انخفاض الربحية مقارنة بالبنوك المملوكة للأجانب التي تتميز بربحية أعلى. أوصت الدراسة بضرورة تحسين إدارة مخاطر الائتمان في البنوك، خاصة العمومية منها، وتعديل سياسات منح القروض لتقليل القروض المتعثرة. كما دعت إلى تعزيز الإفصاح والشفافية، وتوظيف موارد بشرية متخصصة ومدربة في إدارة المخاطر، مع اعتماد أنظمة معلومات متطورة لتحسين الأداء والحد من المخاطر الائتمانية.

9. دراسة: على عبد الله أحمد الجبري (2013) بعنوان: "قياس وتفسير العلاقة بين إدارة المخاطر المصرفية وممارسات إدارة الأرباح - دراسة تطبيقية"، رسالة مقدمة للحصول على درجة دكتور الفلسفة في المحاسبة، جامعة عين شمس. تهدف إلى تحليل العلاقة بين إدارة المخاطر البنكية وممارسات إدارة الأرباح في البنوك. اعتمدت الدراسة على نماذج إحصائية لاختبار الفرضيات المتعلقة بتأثير ممارسات إدارة المخاطر على قرارات إدارة الأرباح، وذلك من خلال تحليل بيانات مالية لبنوك مختلفة. تسعى الدراسة إلى تحديد مدى تأثير مؤشرات المخاطر مثل مخصص القروض وأرباح وخسائر الاستثمارات المالية على ممارسات إدارة الأرباح.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، من أبرزها وجود علاقة طردية بين مخصص القروض والمستحقات الاختيارية، بمعامل ارتباط بلغ 0.719، وأيضاً علاقة إيجابية بين أرباح وخسائر الاستثمارات المالية والمستحقات الاختيارية، بمعامل ارتباط بلغ 0.675. كما أظهرت النتائج أن المتغيرات المستقلة مثل مخصص القروض وأرباح وخسائر الاستثمارات المالية تساهم بنسبة 72.3% في تفسير التباين في ممارسات إدارة الأرباح، مما يعكس وجود ارتباط قوي بين إدارة المخاطر البنكية وممارسات إدارة الأرباح.

بناءً على هذه النتائج، أوصت الدراسة بتطوير آليات إدارة المخاطر في البنوك، وذلك لتعزيز القدرة على قياس وتحديد المخاطر البنكية بشكل استراتيجي، بالإضافة إلى إعادة النظر في معايير المحاسبة للحد من مرونة الإدارة في ممارسات إدارة الأرباح. كما دعت إلى تعزيز دور الجهات الرقابية لضمان الشفافية والإفصاح المالي، وفرض ضوابط رقابية صارمة على البنوك لضمان سلامة النظام البنكي. تعتبر هذه الدراسة مرجعاً هاماً لفهم العلاقة بين إدارة المخاطر البنكية وممارسات إدارة الأرباح، وتقديم توصيات لتحسين الأداء المالي للبنوك.

10. دراسة شوقي بورقبة (2010-2011) بعنوان "الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية - دراسة تطبيقية مقارنة"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس - سطيف.

تهدف إلى تقييم كفاءة المصارف الإسلامية في التحكم بالتكاليف مقارنة بالمصارف التقليدية. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة البيانات النظرية، والمنهج المقارن لتحليل الفروقات بين المصارف الإسلامية والتقليدية، ومنهج المسح بالعينة لإجراء دراسة تطبيقية على عينة من المصارف في دول متعددة باستخدام النماذج القياسية والنسب المالية. توصلت الدراسة إلى أن المصارف التقليدية أكثر كفاءة من المصارف الإسلامية في استغلال الموارد والتحكم بالتكاليف، مع وجود مرونة أعلى في الإحلال بين المدخلات لدى المصارف التقليدية مقارنة بالإسلامية. كما أظهرت أن الطلب على المدخلات في المصارف الإسلامية غير مرن، مما يعكس أهمية عناصر الإنتاج مثل رأس المال النقدي والعمل. أوصت الدراسة بضرورة تعزيز معيار السلامة الشرعية كعنصر أساسي لتقييم الأداء في المصارف الإسلامية، مع تحسين الشفافية والإفصاح عن نتائج الأداء المالي وفق معيار CAMELS. كما دعت إلى تنويع مصادر التمويل، وتطوير أدوات لإدارة السيولة، وتعزيز الحوكمة من خلال تطبيق مبادئها بشكل فعال لتحسين الكفاءة وتقليل التكاليف. بالإضافة إلى ذلك، أكدت أهمية إعداد خطط طوارئ لمواجهة أزمات السيولة وتحسين التنسيق بين إدارات التمويل والاستثمار لتحقيق التوازن بين الربحية والسيولة.

❖ مساهمة الدراسة:

تساهم هذه الدراسة في الجوانب البحثية المتعلقة بإدارة المخاطر والربحية في البنوك من خلال "تحليل مقارن" بين البنوك التقليدية والإسلامية في الجزائر. وعلى عكس الدراسات السابقة التي تناولت موضوع إدارة المخاطر في سياق البنوك التقليدية أو الإسلامية فقط، أو التي ركزت على نوع محدد من المخاطر مثل مخاطر الائتمان أو السيولة، فإن هذه الدراسة تسعى إلى تقديم تحليل "لعدة أنواع من المخاطر" (الائتمان، السيولة، التشغيل..) وربطها مباشرة بالربحية، وهو موضوع لم يحظَ بالاهتمام الكافي في سياق البحث العلمي في الجزائر. كما تميز البحث باستخدام "نموذج CAMELS" لتقييم الأداء المالي للبنوك التقليدية والإسلامية، مما يوفر أداة شاملة لتحديد نقاط القوة والضعف في إدارة المخاطر لكل من النظامين. بالإضافة إلى ذلك، يغطي البحث فترة زمنية حديثة نسبياً تمتد من 2013 إلى 2022، وهو ما يمنحه ميزة في دراسة التغيرات الراهنة في القطاع البنكي الجزائري.

كما يختلف هذا البحث عن الدراسات السابقة من خلال اعتماده على "منهجية شاملة" تجمع بين التحليل الكمي والنوعي؛ حيث تم تحليل البيانات المالية للبنوك باستخدام نموذج CAMELS، إضافة إلى "استبيانات موجهة لموظفي البنوك" لتقديم فهم أعمق حول استراتيجيات إدارة المخاطر من وجهة نظر العاملين في كلا النظامين البنكيين. كما يتميز البحث بتقديم تحليل لعدة أنواع من المخاطر (الائتمان، التشغيل، السيولة) وربطها بالربحية، مما يساهم في تقديم صورة متكاملة لكيفية تأثير هذه المخاطر على الأداء المالي للبنوك التقليدية والإسلامية. بذلك، ستساهم هذه الدراسة في تعزيز الأبحاث العلمية المتعلقة بإدارة المخاطر في النظام البنكي الجزائري من خلال تقديم توصيات عملية للبنوك لتحسين استراتيجياتها في إدارة المخاطر وتعزيز الربحية.

❖ صعوبات الدراسة:

واجهت مراحل إعداد هذه الدراسة عدة صعوبات، أهمها:

- عدم تعاون بعض البنوك عند توزيع الاستبيان ورفض بعضها المشاركة في البحث أو أبدت تحفظاً في تقديم المعلومات المطلوبة، مما أدى إلى التأخير في جمع البيانات.

● عدم توفر التقارير السنوية المحدثّة لبعض البنوك للفترة 2013-2022، حال دون إجراء دراسة شاملة لجميع البنوك المستهدفة. حيث كان هذا النقص في البيانات تحديًا، خاصة في التحليل المالي المتعلق بأداء هذه البنوك عبر الفترات الزمنية المختارة. ورغم هذه التحديات، تم استخدام البيانات المتاحة وتحليل الاستبيانات بشكل كافٍ لإتمام الدراسة.

❖ محتوى الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة الرئيسية والأسئلة الفرعية المرتبطة بها، إرتأينا تقسيم هذه الدراسة الى خمسة فصول تناولت الجوانب المختلفة للموضوع (النظرية والتطبيقية) نذكرها فيما يلي:

خصص الفصل الأول لموضوع إدارة المخاطر في البنوك التقليدية، من خلال استعراض أنواع المخاطر مثل مخاطر الائتمان، التشغيل، والسيولة، إلى جانب أدوات ومراحل إدارة المخاطر في البنوك التقليدية. بالإضافة الى استعراض دور مقررات بازل 1، 2، و3 في تنظيم وتحسين إدارة المخاطر البنكية وتعزيز الاستقرار المالي.

أما الفصل الثاني فيركز على إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية، حيث يعرض مصادر الأموال وصيغ التمويل الإسلامي (كالمرابحة، المضاربة، والمشاركة)، مع تحليل أنواع المخاطر التي تواجهها هذه البنوك مثل الائتمان والسيولة، والتحديات المرتبطة بالالتزام بالقواعد الفقهية للشريعة الإسلامية. كما يتناول استراتيجيات وأدوات إدارة المخاطر المطبقة في هذا النوع من البنوك.

الفصل الثالث تطرق إلى العلاقة بين الربحية وإدارة المخاطر في القطاع البنكي، حيث تم استعراض مفهوم الربحية وأهميتها في البنوك التقليدية والإسلامية. وناقش الفصل القرارات والاستراتيجيات المؤثرة على الربحية، بالإضافة إلى العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على أداء البنوك، مع عرض طرق قياس الربحية وربطها بإدارة المخاطر وتأثير التمويل الإسلامي على الأداء المالي.

أما الفصل الرابع فخصص لتطبيق نموذج CAMELS لتقييم الأداء المالي للبنوك التقليدية والإسلامية في الجزائر خلال الفترة من 2013 إلى 2022. حيث تم تحليل مكونات النموذج مثل كفاية رأس المال، جودة الأصول، الربحية والسيولة، إلى جانب مقارنة الأداء المالي بين البنوك التقليدية والإسلامية.

في حين تم في الفصل الخامس تقديم نتائج الدراسة الميدانية بناءً على تحليل استبيانات موظفي البنوك التقليدية والإسلامية في بعض الولايات الجزائرية (المسيلة، برج بوعريّيج، سطيف). حيث تم تحليل البيانات باستخدام برامج "SPSS و SMART PLS" لدراسة تأثير إدارة المخاطر على الربحية، ومقارنة استراتيجيات إدارة المخاطر بين النظامين البنكيين.



الفصل الأول



تمهيد

تعتبر البنوك التقليدية من أهم المؤسسات المالية في الاقتصاد العالمي، حيث تقوم بتقديم الخدمات البنكية والائتمانية والاستثمارية للعملاء والشركات والحكومات. ولكن مع ذلك تتعرض البنوك التقليدية للعديد من المخاطر التي قد تهدد استقرارها واستمراريتها، مثل مخاطر السوق والائتمان والسيولة والتشغيل والمخاطر المالية والتنظيمية وغيرها. لذلك، يجب على البنوك التقليدية إدارة هذه المخاطر بشكل فعال ومنهجي، لتحقيق أهدافها الاستراتيجية والمالية والاجتماعية.

هذا الفصل يهدف إلى دراسة مفهوم وأهمية وطرق إدارة المخاطر في البنوك التقليدية، وذلك من خلال ثلاثة مباحث رئيسية. حيث يتناول المبحث الأول المفاهيم الأساسية للمخاطر في البنوك التقليدية، ويشمل ثلاثة مطالب: المطلب الأول يعرف البنوك التقليدية ووظائفها ومبادئها، المطلب الثاني يشرح مفهوم المخاطر البنكية ونشأتها وأسبابها، والمطلب الثالث يصنّف أنواع المخاطر في البنوك التقليدية وأثرها عليها. المبحث الثاني يبحث في الإطار العام لإدارة المخاطر البنكية، ويتألف من ثلاثة مطالب: المطلب الأول يوضح ماهية إدارة المخاطر البنكية ونشأتها وتطورها ومهامها والأهداف منها، المطلب الثاني يحدد أنواع إدارة المخاطر ووظائفها وأطرافها ومبادئها، والمطلب الثالث يستعرض أدوات ومراحل إدارة المخاطر البنكية. المبحث الثالث يتناول مقررات بازل الأولى والثانية والثالثة ودورها في إدارة المخاطر البنكية، ويشتمل على ثلاثة مطالب: المطلب الأول يعرف لجنة بازل ونشأتها وأهدافها ، المطلب الثاني يشرح اتفاقية بازل الثانية وأهم أهدافها ومتطلباتها وأهم الاختلافات بينها وبين الاتفاقية الأولى ، والمطلب الثالث يبين أهم الأسباب التي ساهمت في ظهور الاتفاقية الثالثة ، وكذلك أهم محاور هذه الاتفاقية.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول البنوك التقليدية والمخاطر المرتبطة بها

نهدف من خلال هذا المبحث، إلى تسليط الضوء على المفاهيم الأساسية المرتبطة بالمخاطر في البنوك التقليدية، من خلال استعراض طبيعة هذه البنوك، وتوضيح مفاهيم المخاطر البنكية، وأنواعها المختلفة. مما يساعد هذا الطرح في فهم أعمق لدور المخاطر في العمليات البنكية التقليدية وتأثيرها على الأداء المالي.

المطلب الأول: ماهية البنوك التقليدية

يتألف النظام المالي من مجموعة من المؤسسات المالية التي تقوم بتسهيل تداول الأموال وتوفير الخدمات المالية للأفراد والشركات. تعتبر البنوك التقليدية جزءاً أساسياً من هذا النظام، حيث توفر العديد من الخدمات مثل قبول الودائع وتقديم القروض وإدارة المدفوعات.

الفرع الأول: مفهوم البنوك التقليدية

البنوك التقليدية هي: مؤسسات مالية تقوم بتجميع الأموال من الأفراد على شكل ودائع وقروض بفائدة محددة مسبقاً، ثم تعيد إقراضها للأشخاص الذي يحتاجونها بفائدة أعلى. حيث يكسب البنك الفرق بين الفائدتين. كما يقوم البنك بتقديم الخدمات البنكية المتعلقة بعمليات الإقراض والاقتراض. (لطي أحمد، 2013، صفحة 31)

وتعرف أيضاً بأنها: مؤسسة مالية تقوم بجمع الودائع واستقبالها ومن ثم تقوم بإقراضها بهدف استثمار الأموال وتزويد المشاريع الاقتصادية بمصادر التمويل. (علي محمود، الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية، 2019، صفحة 14)

كما عرف البنك التقليدي بأنه: الوسيط المالي الذي يقبل الودائع التي تدفع عند الطلب أو لأجل محدد، ويقوم بتنفيذ عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي وعمليات التمويل الداخلية والخارجية بطريقة تحقق أهداف خطة التنمية وسياسة الدولة في دعم الاقتصاد الوطني، مما يساهم في إنشاء المشاريع وتلبية الاحتياجات التجارية والبنكية والمالية وفقاً للوضع الذي يحدده البنك المركزي. (إياد منصور، 2019، صفحة 23)

مما سبق يمكن القول أن البنوك التقليدية هي مؤسسات للوساطة المالية تقدم خدمات مالية متنوعة للشركات والأفراد، وتعتبر مركزاً لجمع الودائع والمدخرات وتقديم القروض والخدمات البنكية. كما تعتبر عنصراً حيوياً في النظام المالي لأي دولة، فهي تساهم في دعم النشاط الاقتصادي وتوفير وتمويل المشاريع الاقتصادية والاستثمارية مما يساهم في النمو الاقتصادي وتعزيز النمو المستدام.

الفرع الثاني: وظائف البنوك التقليدية

أولاً: قبول الودائع وتنمية الادخار: يعتبر قبول ودائع الأفراد والهيئات من المهام الأساسية والمعتادة للبنوك التقليدية، حيث تُدفع هذه الودائع عند الطلب أو بناءً على إخطار مسبق من العميل أو بعد انتهاء أجل محدد. كما أن وظيفة البنوك التقليدية لا تقتصر على مجرد قبول الودائع، بل تتعدى ذلك لتتحول إلى دور إيجابي يتمثل في تعزيز الوعي بأهمية الادخار وتشجيع الأفراد والهيئات على تطوير عادات الادخار. (الصيرفي م.، 2016، صفحة 22)

ويمكن تقسيم الودائع التي يقدمها المودعون لدى البنوك التقليدية إلى أربعة أنواع رئيسية هي:

1. الودائع والحسابات الجارية: تمثل الوديعة الجارية المبالغ النقدية التي يُودعها الأفراد لدى البنك، مع الالتزام بسدادها عند الطلب دون تحديد موعد محدد أو الحاجة لإخطار مسبق. وعادةً لا يمنح البنك فائدة

على هذا النوع من الودائع، وقد يفرض رسوماً إذا انخفض الرصيد دون مستوى معين. قد يمنح البنك في بعض الحالات النادرة فائدة على الوديعة الجارية إذا تجاوزت مبلغاً محدداً.

تشكل هذه الوديعة جزءاً من الحساب الجاري، حيث يحتفظ الأفراد بأموالهم في البنوك لاستخدامها في تسوية التزاماتهم عبر الشيكات أو أوامر التحويل البنكي. يتم حفظ هذه النقود في مكان آمن، مما يسهل استخدامها دون الحاجة إلى حملها أو التعامل المباشر بها، وذلك مما يقلل من مخاطر السرقة أو فقدان. ومع تزايد أهمية العمليات البنكية عبر الانترنت واستخدام بطاقات الفيزا وبطاقات الائتمان، زادت أهمية هذا النوع من التعاملات المالية. (هاشم محمود، 2021، صفحة 23)

علاوةً على ذلك، تُعتبر الحسابات الجارية لدى البنوك التقليدية مصدراً هاماً للأموال. ولهذا السبب تسعى البنوك جاهدة لجذب إيداعات الأفراد والهيئات عبر الحسابات الجارية. تقوم هذه البنوك بدراسة دوافع العملاء لتحديد الأسباب التي تجعلهم يختارون التعامل مع بنك معين على آخر. (الصيرفي م، 2016، صفحة 23)

2. حسابات الودائع لأجل: تمثل الودائع لأجل المبالغ النقدية التي يقوم أصحابها بإيداعها في البنك لفترة محددة، قد تكون شهراً أو ثلاثة أشهر أو سنة أو سنتين وما إلى ذلك. تُدفع فوائد على هذه الودائع من قبل البنوك، حيث تزيد هذه الفوائد تدريجياً بزيادة مدة الأجل. تشكل هذه الودائع أرصدة رئيسية ومصدراً أساسياً تعتمد عليها البنوك لتمويل أنشطتها الاقتراضية.. (هاشم محمود، 2021، صفحة 26)

يعتبر هذا النوع من الودائع الأفضل لدى البنوك، حيث توفر حرية استخدام الأموال طيلة الفترة المتفق عليها دون تهديد. مما يجعل سعر الفائدة مرتفعاً على هذه الودائع. وهناك بعض البنوك تسمح لعملائها بسحب الودائع قبل الموعد المحدد شريطة تقديم مبرر. (الشمري ص، 2014، صفحة 438)

3. حسابات صندوق التوفير: هي المبالغ النقدية التي يقتطعها الأفراد من دخلهم ويتم إيداعها لدى البنك ليفتح لهم حساب ادخاري، يمكنهم سحب الأموال كاملة أو جزء منها في أي وقت، ويتم تزويدهم بدفاتر لتسجيل الإيداعات والسحوبات. كما تدفع البنوك عادة فوائد أقل لحسابات التوفير مقارنة بالودائع لأجل.

هذا النوع من الودائع يشبه الحساب الجاري في إمكانية السحب دون انتظار، ويشبه الودائع الثابتة في عدم القدرة على سحب المبلغ كاملاً دفعة واحدة. يُقدّم البنك دفترًا شخصياً يسمى "دفتر التوفير" يُسجل فيه المودعون الإيداعات والسحوبات والفوائد المستحقة والرصيد المتبقي. ويتضمن قواعد الحساب واللوائح التي تتفق معظمها في المضمون بين البنوك. (هاشم محمود، 2021، صفحة 34)

4. حسابات الودائع بإخطار: هذا النوع من الودائع يمثل صورة من ودائع النقود، ويُعرف أيضاً باسم الوديعة بإنذار أو تحت إشعار، يتم إيداع مبالغ لدى البنك لفترة غير محددة، وبعد توجيه إخطار للبنك، يمكن للمودع سحب المبلغ المتفق عليه عند الإيداع.

تتطلب هذه الوديعة اتفاقاً يحدد مدة معينة بعد الإشعار، حيث يجب على البنك أو بانتهاء هذه المدة تسليم المبلغ المطلوب من المودع. الغاية من هذا الإجراء هو تمكين البنك من استخدام الأموال المودعة وتوفير السيولة للعملاء دون الحاجة للاحتفاظ بمبالغ كبيرة في خزائنه. كما يتوقف سعر هذه الودائع على مدة الإيداع المتفق عليها بناءً على الإخطار المسبق. (الشاذلي، 2022، صفحة 207)

ثانياً: تقديم خدمات بنكية أخرى: تتنافس البنوك التقليدية في تقديم خدمات بنكية متنوعة، وتسهيل إجراءات العملاء في الوصول إليها.

ومن أبرز الخدمات البنكية التي تقدمها البنوك التجارية لعملائها ما يلي: (اسماعيل ابراهيم، 2016، صفحة 16)

- تحصيل الأوراق التجارية بدلا من العملاء مقابل عمولات وفوائد محددة، وتقديم التسهيلات الائتمانية للعملاء مع توفير ضمانات واستلام عمولات وأجور في المقابل؛
 - تقديم خدمات متعلقة بالأوراق المالية مثل شراء وبيع الأوراق المالية نيابة عن العملاء وإدارة استحقاقاتهم، وإجراء الاعتمادات المستندية في عمليات الاستيراد والتصدير؛
 - استخدام وسائل حديثة للتعامل المالي بدل النقد الفعلي، مثل الشيكات البنكية وبوالص التحصيل؛
 - المساهمة في تعزيز المشاريع الاقتصادية وتقديم الدعم المالي الى جانب تنمية المدخرات وتعزيز الاستثمارات، والتي تعتبر خدمة حيوية للاقتصاد الوطني.
- وفيما يخص الخدمات البنكية الحديثة فمن بينها ما يلي: (إياد منصور، 2019، الصفحات 28-29)

- تقديم القروض الاستهلاكية؛
- خدمات التأجير التمويلي؛
- تقديم استشارات ونصائح مالية؛
- إدارة الأموال للمشروعات؛
- بيع خدمات التأمين؛
- تمويل مشروعات المخاطرة؛
- بيع العملات الأجنبية؛
- تقديم الخدمات الاستثمارية للمضاربة في الأسهم؛
- تقديم خدمات بنوك الاستثمار والبنوك المتخصصة.

الفرع الثالث: المبادئ التي تحكم أعمال البنوك

تعتمد البنوك على مجموعة من المبادئ الأساسية التي تشكل أساسا لسير أعمالها وضمان جودة خدماتها وبناء الثقة مع عملائها، ومن بين هذه المبادئ ما يلي:

أولاً: الثقة والسرية في العلاقة البنكية: علاقات البنك مع عملائه تعتمد على أسس قوية من الثقة والسرية المطلقة. عندما يقوم المودع بإيداع أمواله في البنك، فإنه يعتبر ذلك تفويضاً للبنك بالاحتفاظ بخصوصياته الشخصية والمعلومات التي تعتبر سرية بالنسبة له. فلذلك، لا يجب على البنك الكشف عن تلك المعلومات، وإلا قد يؤدي ذلك إلى فقدان ثقة المودعين فيه. بالإضافة إلى ذلك، يعتبر المقترضون من البنك تفاصيل قروضهم معلومات خاصة ترتبط بحالتهم المالية، وإذا عتقتها قد تضر بسمعتهم المالية.

لذلك، يعتبر الالتزام بمبدأ السرية في معاملات البنك التزاماً أساسياً يستند إلى قواعد الأخلاق المهنية والظروف الحساسة المحيطة بالعمليات البنكية. بالإضافة إلى ذلك، يجب على البنك أخذ موافقة صريحة من العميل قبل مشاركة أي معلومات عنه مع أي طرف آخر، باستثناء الحالات التي تتطلبها التشريعات القانونية أو طلب جهة رقابية عامة في الدولة للكشف عن معلومات خاصة بأحد العملاء. (الصيرفي م، 2014، صفحة 26)

ثانياً: حسن المعاملة: حسن المعاملة يعتبر أساسياً لتحويل العملاء الزائرين الى عملاء دائمين، حيث يولي البنك اهتماماً كبيراً لاختيار موظفين مدربين بعناية، مما يمكنهم من تقديم خدمة بنكية ممتازة لتحقيق رضا العملاء.

ثالثاً: الراحة والسرعة: دائماً ما يهدف البنك الى توفير بيئة مريحة ومناسبة للعملاء، مما يعزز إحساسهم بالراحة أثناء تعاملهم معه، بالإضافة الى استخدام الأجهزة الحديثة التي تساعد في استخراج ومعالجة البيانات بسرعة ودقة مما يعزز الفعالية في إنجاز العمليات البنكية ويساهم في تحقيق اتصالات فعالة مع الفروع أو المراسلين. (إياد منصور، 2019، الصفحات 29-30)

رابعاً: توسيع شبكة الفروع البنكية: تسعى البنوك دائماً في توسيع نطاق أنشطتها من خلال فتح فروع لها في مناطق مختلفة، حيث تعود فوائد كبيرة للبنك والعملاء من كثرة وانتشار الفروع في مناطق جغرافية متنوعة، من بين هذه الفوائد ما يلي:

- يتمتع البنك ذو الفروع المتعددة من مزايا المشروعات الكبيرة حيث يمكنه توزيع العمل على نطاق أوسع، ويقل الاحتياطي النقدي عنده من خلال تبادل المساعدات بين الفروع. (الصيرفي م، 2014، صفحة 27)
- تيسير إجراء المعاملات لعملاء البنك ، حيث يتمكنون من إنجاز أعمالهم دون الحاجة للتنقل الى مقر البنك الرئيسي، مما يوفر لهم الوقت والجهد. (إياد منصور، 2019، صفحة 30)

المطلب الثاني: مفاهيم أساسية للمخاطر البنكية

تشكل المخاطر البنكية تحدياً رئيسياً يواجه المؤسسات المصرفية في ظل بيئة مالية متغيرة، لفهم طبيعتها وتأثيرها، يتناول هذا المطلب المفاهيم الأساسية للمخاطر البنكية بما في ذلك تعريفها، نشأتها، أسبابها، وعلاقتها بعد اليقين الذي يحيط بالأنشطة المصرفية.

الفرع الأول: مفهوم المخاطر البنكية

تعددت التعاريف المتعلقة بمفهوم المخاطرة، وذلك بناءً على اختلاف توجهات الباحثين وأهدافهم ، وفيما يلي نستعرض بعض هذه التعاريف:

يمكن تعريف المخاطر البنكية على أنها: " احتمالية مستقبلية قد تكبد البنك خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها، مما قد يؤثر في قدرة البنك على تحقيق أهدافه وتنفيذها بنجاح، وفي حال عدم قدرة البنك في التعامل مع هذه المخاطر بفعالية، فقد يؤدي ذلك الى تصاعد التأثيرات السلبية بما يصل الى حد إفلاس البنك." (المغربي، 2020، صفحة 7)

المخاطر البنكية هي: " تلك الاحتمالية لحدوث خسائر في البنك، سواء كان ذلك على شكل خسائر مباشرة تؤثر في نتائج الأعمال ورأس المال، أو على شكل قيود وتحديات تعيق القدرة على تحقيق أهداف البنك. تلك القيود قد تعيق استمرارية الأعمال البنكية وتكبح القدرة على استثمار الفرص المتاحة في بيئة الأعمال البنكية." (الجوزي و حدو، 2016)

كما تعرف المخاطر البنكية بأنها: احتمالية تعرض البنك لخسائر غير متوقعة، أو تقلب في العائد المتوقع على استثماراتها. كما يمكن تفسير المخاطرة على أنها مرادف لحالة عدم التأكد من الحدوث، أي أنها كل قرار ينتج عنه ربح أو خسارة بناءً على احتمالية معينة ، حيث أن كل عملية أو قرار تندرج تحته مخاطر معينة. ولذلك فإنّ هذه المخاطر تعتبر جزءاً لا يتجزأ من نشاط البنوك. (علي محمود، فن إدارة المخاطر في البنوك وسوق المال، 2019، صفحة 38)

مما سبق يمكن القول أن المخاطر البنكية تتمثل في التحديات والاحتمالات التي تنشأ في سياق نشاط البنوك ، وتشمل كل التقلبات المتوقعة والغير متوقعة في الأسواق المالية والعمليات الائتمانية والاستثمارية والتمويلية وغيرها، والتي قد تؤثر في الأداء المالي للبنك.

الفرع الثاني: نشأة المخاطر البنكية

في فترة السبعينات، عرفت البيئة العالمية استقراراً، حيث ساعدت عوامل متعددة على تحقيق ذلك، إذ كانت الصناعات المالية والبنكية تخضع لتنظيمات قانونية صارمة، وكانت العمليات البنكية التجارية تركز على تجميع الموارد. كما أن المنافسة كانت محدودة وكانت الهيئات التنظيمية مهتمة بسلامة الصناعة والسيطرة على عوامل خلق النقود. في الثمانينات، شهد القطاع البنكي تغيرات جذرية، حيث تم ابتكار منتجات بنكية جديدة وتطورت الخدمات المالية المضافة بسرعة مثل تمويل المشاريع والتسويق وبطاقات الائتمان. كما اتجهت المؤسسات المالية والبنوك نحو مجالات أعمال جديدة مما أدى ذلك إلى مواجهتها الحتمية للمخاطر.

دخلت مؤسسات تجارية جديدة في مجال الأعمال المالية، وتناقصت الحصة السوقية للوسطاء مع أسواق رأس المال وزادت المنافسة داخل السوق. تسببت هذه الموجات في زيادة المخاطر نتيجة للمنافسة وابتكار المنتجات والتحول إلى أسواق رأس المال وتقلب الأسواق واختفاء الحواجز التقليدية لمختلف المؤسسات المالية. (بلعزوز، قندوز، و حبار، 2013، صفحة 33)

الفرع الثالث: أسباب المخاطر البنكية

تواجه البنوك في ظل العولمة الاقتصادية مجموعة من المخاطر التي تؤثر على أدائها واستقرارها، ويمكن إجمال أسباب هذه المخاطر في النقاط التالية: (بشير، 2018، صفحة 57)

- ✓ **الضغوط التنافسية:** تؤدي الضغوط التنافسية بين البنوك إلى زيادة الميل نحو المخاطرة في سبيل تحقيق أقصى عائد على رأس المال المستثمر وزيادة حصة السوق.
- ✓ **توسع أعمال البنوك خارج الميزانية:** يتسبب توسع أعمال البنوك خارج الميزانية في تحولها من الأعمال التقليدية إلى أسواق المال، مما يعرضها لأزمات السيولة ومخاطر السوق الأخرى.
- ✓ **التغيرات الهيكلية في الأسواق البنكية والمالية:** تؤدي التغيرات الهيكلية في الأسواق البنكية والمالية، الناتجة عن التحرر من القيود على حركة رؤوس الأموال وانفتاح الأسواق المحلية، إلى زيادة المخاطر التي تواجه البنوك.
- ✓ **تزايد أنواع المخاطر التي تواجه البنوك:** من بين الأسباب التي تواجه البنوك أيضاً هو تزايد أنواع المخاطر، بما في ذلك المخاطر الإلكترونية ومخاطر المشتقات الائتمانية، والتي لم تكن محل اهتمام من قبل.

الفرع الرابع: العلاقة بين المخاطر وعدم اليقين

المخاطرة ترتبط بفكرة وجود احتمالية لحدوث أمور غير مؤكدة. بينما تكون الأمور اليقينية خالية من الخطر، أما عدم اليقين فهو الشك في القدرة على التنبؤ بالمستقبل. ووجود الخطر يسبب عدم اليقين. على سبيل المثال، في مجال التجارة، تعتبر المخاطرة واردة عند التفاوض على الصفقات، ولكن عند حدوثها، تصبح الأمور محددة وموجودة بشكل يقيني. وانخفاض القيمة السوقية للأصول الرأسمالية يعد مخاطرة، ولكن إذا انخفضت قيمتها نتيجة الإهلاك (استنفاد المنافع الاقتصادية مع مرور الوقت) فهذا لا يعتبر مخاطرة لأنه أمر مؤكد وليس محتمل، وكذلك العائد على الاستثمار فإنه يرتبط عكسيا بالمخاطرة. لذلك يكون الأفراد على استعداد لتحمل مخاطر مرتفعة في استثماراتهم إذا كانت هناك فرصة لتحقيق عوائد كبيرة، بينما يكونون راضين عن عائد متدني إذا كانت المخاطر منخفضة. لذلك أصبح من الضروري قياس مقدار المخاطر وعدم الاكتفاء بمعرفة وجود الخطر وذلك للتحقق من أن العائد يتناسب مع هذا المستوى من الخطر. (بلعزوز، قندوز، و حبار، 2013، صفحة 32)

المطلب الثالث: أنواع المخاطر في البنوك التقليدية

في عالم الأعمال البنكية، تواجه البنوك العديد من المخاطر التي تشكل جزءاً أساسياً من نشاطها وعملياتها. في هذا الجزء سنسلط الضوء على أنواع هذه المخاطر ونستكشف التأثيرات المحتملة لهذه المخاطر على أداء هذه البنوك. وفيما يلي أهم أنواع هذه المخاطر:

الفرع الأول: المخاطر المالية Financial Risk: وتشمل

أولاً: المخاطر الائتمانية (مخاطر القرض) Credit Risk: تنشأ مخاطر الائتمان عن احتمال أن يكون المقرض غير قادر أو غير مستعد للوفاء بالتزاماته في الوقت المحدد، مما يؤدي إلى خسائر اقتصادية مباشرة للبنك. هذه الخسائر قد تمتد أيضاً لتشمل تكاليف الفرصة البديلة (opportunity cost) وتكاليف ومصاريف متابعة الائتمان المتعثراً. (الشمرى ص.، 2019، صفحة 62)

كما تُعرف مخاطر الائتمان بأنها الخسائر التي تنجم عن رفض أو عدم قدرة المقرض على سداد مستحقاته بالكامل وفي الوقت المحدد. يعني ذلك أن كل مؤسسة مالية تتعرض لدرجة من المخاطرة عند منحها القروض للشركات والعملاء، وهي عرضة للخسائر المالية عندما يتعذر على بعض المقرضين سداد القروض بالشكل المتفق عليه. (إياد طاهر و أحمد طالب، 2020، صفحة 124)

إن كل عملية ائتمان تتضمن أخطار معينة متفاوتة تبعاً لكل عملية، يمكن أن تؤدي هذه المخاطر إلى خسارة الأموال المقرضة، لذا يتعين على البنك المقرض التحليل الدقيق لقدرة المقرض على سداد الديون. لذلك فغالباً ما يطلب البنك من المقرض تقديم ضمانات وتعهدات لضمان السداد في حالة عجز المقرض عن ذلك، هذا الإجراء ضروري لضمان استدامة عمليات الإقراض وتقليل مخاطر الخسائر المحتملة نتيجة للقروض الممنوحة. (علي محمود، فن إدارة المخاطر في البنوك وسوق المال، 2019، صفحة 42)

1. أسباب المخاطر الائتمانية:

1.1. مخاطر العجز عن السداد: تنشأ هذه المخاطر نتيجة عدم قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته اتجاه البنك، حيث يجد المقرض نفسه عاجزاً عن سداد القروض في مواعيدها المحددة، سواء بسبب عدم رغبته في السداد أو بسبب عوامل غير متوقعة أو مشاكل واضطرابات ألمّت به. مما يجعل من الصعب على البنك استرداد الفائدة أو رأس المال أو كليهما. (بن مداني، 2017، صفحة 17)

2.1. مخاطر مرتبطة بالبنك: تتعلق هذه المخاطر بالجوانب الداخلية للبنك نفسه. قد تنشأ هذه المخاطر نتيجة عدم توافر الخبرات المتخصصة والكفاءات اللازمة داخل البنك لضمان أداء فعال. كما يمكن أن تنشأ أيضاً من ضعف أجهزة مراقبة الائتمان والتحقق من الامتثال للمتطلبات المفروضة على العملاء. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تحدث أخطاء بسبب عوامل داخلية في البنك، مما يزيد من مستوى المخاطر. عدم استيفاء مستندات ملكية الضمانات وعدم التحقق من وجود منازعات بشأنها يمكن أن يسهم أيضاً في تصاعد المخاطر. تكمن مخاطر أخرى في وجود ثغرات في عقود منح التسهيلات والتي تقلل من سيطرة البنك على التسهيلات الممنوحة.

3.1. مخاطر مرتبطة بالعميل: ترتبط هذه المخاطر بالعميل نفسه وبملائته المالية وبقدرته على إدارة نشاطه التي تعبر عن جدارته الائتمانية، يمكن أن تنشأ هذه المخاطر نتيجة فقدان العميل لقدرته على التعامل بفعالية مع البنك، أو نتيجة تدهور سمعته الشخصية بسبب تصرفاته وذلك بعد الحصول على

التسهيلات الائتمانية. بالإضافة الى ذلك يمكن أن تنشأ هذه المخاطر بسبب تراجع الكفاءة في إدارة نشاط العميل، ويمكن أن تظهر أيضا بسبب تدهور القدرة الانتاجية وجودة المنتجات التي يتخصص العميل في تقديمها.

4.1. مخاطر متعلقة بطبيعة النشاط المراد تمويله: تظهر هذه المخاطر بتنوعها واختلافها بناءً على كل نوع تمويل مقدم. حيث يتميز كل نوع من هذه التمويلات بعدد من المخاطر التي تنشأ بحسب طبيعة العملية الممولة أو العمليات المراد تمويلها في المستقبل. فمثلا يمكن تصنيف المخاطر المرتبطة بعمليات التمويل بضمان البضائع بأنها مخاطر متعلقة بعدم استقرار أسعار البضائع المقدمة كضمان، حيث قد لا يلتزم العميل بتغطية تراجع أسعار البضائع من موارده الشخصية. بالإضافة الى ذلك هناك مخاطر متعلقة بتلف وفساد وتقدم البضائع الممنوحة كضمان، وتختلف هذه المخاطر عن المخاطر المتعلقة بالائتمان مقابل أوراق مالية. (بن بوزيد، 2017، الصفحات 52-53)

ثانيا: مخاطر السيولة Liquidity Risk: تنشأ نتيجة عجز البنك عن الوفاء بالتزاماته في الأجل القصير دون تكبده لخسائر ملموسة أو عجزه عن استثمار وتوظيف الأموال بشكل فعال ومناسب. حيث تظهر هذه المخاطر في حالة حدوث فشل في التدفقات النقدية الداخلة مقابل التدفقات النقدية الخارجة للبنك. (بغداد، 2013)

كما تعني أيضا عدم توافر السيولة بمستوى كافٍ لتلبية احتياجات البنك اليومية ولسداد التزاماته المالية في الوقت المحدد. ويمكن أن تنشأ هذه المخاطر نتيجة سوء إدارة السيولة في البنك أو صعوبة الحصول على السيولة بتكلفة مقبولة، وهو ما يُعرف بمخاطر تمويل السيولة. بالإضافة إلى ذلك، قد تنجم مخاطر أخرى عن عدم قدرة البنك على بيع الأصول، وهو ما يُعرف بمخاطر بيع الأصول.

كما تنشأ مشكلة السيولة عادة من وجود مفاضلة بين السيولة والربحية وبين عرض الأصول السائلة والطلب عليها. فالبنك عادة يواجه صعوبة في التوفيق بين مصادر تمويله واستخداماته للسيولة. ومع ذلك، يمكن للبنك التحكم في كيفية استغلال هذه الأموال وتوجيهها بذكاء للحد من مخاطر السيولة، وهذا يمثل إحدى الاستراتيجيات الأساسية للوقاية من تلك المخاطر. (المغربي، 2020، الصفحات 14-15)

ثالثا: مخاطر رأس المال Capital Risk: مخاطر رأس المال تعكس درجة الرافعة المالية المستخدمة من قبل البنك، حيث يُعتبر رأس المال وسيلة لحماية الدائنين من الخسائر العاملة التي قد تواجهه. ولذلك فإن مقدار رأس المال الضروري لحماية الدائنين يرتبط بدرجة ونوعية المخاطر التي قد يتعرض لها البنك في استخدام أمواله في الموجودات. (عبد الله و الطراد، 2006، صفحة 112)

وجود المخاطر المتعلقة برأس المال ينبع من عدم كفاية رأس المال لتغطية الخسائر المحتملة، مما يمكن أن يؤدي إلى تأثير هذه الخسائر على المودعين والدائنين. فإذا اشترى البنك سندات دين لشركة ما كانت تعاني من رأس مال غير كافٍ لتسيير عملياتها وتوظيفاتها، فإن الخسائر المحتملة قد تطال أموال المودعين والدائنين كذلك. (رمضان و جودة، 2006، صفحة 285)

رابعا: مخاطر الإدارة Management Risk : يتعلق مفهوم المخاطر الادارية بجوانب حيوية في إدارة البنوك والمؤسسات المالية، هذه المخاطر لا تعبر فقط عن الأمور السلبية المحتملة، بل تعني أيضا الفرص والتحديات التي يمكن أن تواجهها البنوك في سعيها لتحقيق أهدافها المرجوة. ومن هنا سنلقي نظرة على العناصر الأساسية التي تشكل المخاطر الادارية في عالم البنوك:

1. مخاطر السمعة Defalcation Risk: يرتبط نجاح البنوك في أعمالها بشكل كبير بالسمعة

التي تقوم ببنائها كمؤسسات مالية جديرة بالثقة، وتنشأ مخاطر السمعة عندما تقدّم البنوك خدمات رديئة ، أو عندما تقدم خدمات غير منتظمة للعملاء. كما يمكن أن تنشأ هذه المخاطر عندما تتجاهل البنوك متطلبات الإفصاح الضرورية للعملاء، أو انتهاك خصوصيتهم.

بالإضافة إلى ذلك، ترتبط هذه المخاطر بسوء الإدارة وانعدام النزاهة، مما يؤثر بشكل سلبي على الأداء البنكي في جميع أنشطته ومجالاته. (الشمري ص.، 2019، صفحة 59)

2. مخاطر الأعمال Business risks: تتمثل مخاطر الأعمال في احتمالية عدم تحقيق العوائد

المتوقعة من أي معاملة تجارية، ويمكن أن تنتج هذه المخاطر عن إهمال الإدارة لتحديد مقدار المخاطر الكامنة في أي معاملة. ففي ظل الأوضاع الاقتصادية الطبيعية السائدة غالباً ما يفشل المدراء في تحديد مقدار المخاطر، متجاهلين أن هناك مخاطر كامنة في أي معاملة تجارية. (بشير، 2018، صفحة 57)

3. مخاطر القابلية أو القدرة Ability Risk: هي تلك المخاطر التي تنشأ من ضعف كفاءة

وقدرة إدارة البنك على التعامل مع المتغيرات البيئية في القطاع البنكي. ونتيجة لذلك، فإن هذه الإدارات قد تجد صعوبة في اتخاذ القرارات المناسبة المتعلقة بإدارة الأصول والالتزامات و أموال البنك ، مما ينتج عنه ضياع فرص استثمارية وائتمانية وتوظيفية مختلفة.

وقد أدى ضعف الخبرة والكفاءة لدى إدارات العديد من البنوك عن أزمات مالية تسببت في إفلاس بعضها أو انخفاض حصتها السوقية، وقد دفع هذا الوضع المؤسسات المالية إلى مراجعة سياساتها والاهتمام أكثر بتطبيق مبادئ الحوكمة بهدف تفادي مثل هذه المخاطر والتداعيات الخطيرة التي قد تنجم عن عدم الممارسات البنكية السليمة. (الشمري ص.، 2019، صفحة 60)

خامساً: مخاطر العمليات (التشغيل) Operational Risk: تشمل المخاطر التي تنشأ نتيجة

العمليات اليومية للبنوك، وعادة لا يتضمن فرصة الربح، فإما أن تحقق البنوك خسارة أو لا تحققها. وعلى العكس من مخاطر الائتمان، فإن هذا النوع من المخاطر عادة ما يكون مرتبطاً بالخسائر التشغيلية، حيث يمكن للبنك أن يتكبد خسائر نتيجة لأنشطته اليومية. يُعتبر تقييم وتحليل مخاطر العمليات أمراً حيوياً لضمان استدامة واستقرار البنك، حيث يتعين على الإدارة العليا للبنك تطوير استراتيجيات وإجراءات فعالة للتعامل مع هذا النوع من المخاطر. (علي محمود، فن إدارة المخاطر في البنوك وسوق المال، 2019، صفحة 43)

ونذكر بعض مخاطر العمليات في ما يلي:

1. مخاطر التزوير: وتشمل تزوير الوثائق المختلفة والشيكات والمستندات واستخدامها بطرق غير

قانونية، ووفقاً لإحدى الدراسات الإحصائية فإن جرائم التزوير تشكل نسبة تتراوح ما بين 10% و 18% من أسباب خسائر البنوك. (المغربي، 2020، صفحة 16)

2. مخاطر الاختلاس: يعتبر الاختلاس الأكثر شيوعاً بين العاملين في البنك، وينتج غالباً عن

التعامل بالشيكات السياحية وأجهزة الصراف الآلي. (كلاش، 2022، صفحة 26)

وتعد عملية استعادة المبالغ المختلسة أمراً صعباً ومعقداً، وفي بعض الأحيان يكون مستحيلاً، لذلك على البنوك تصميم برامج الكشف عن حالات الاختلاس ووضع إجراءات أكثر فعالية لتقليل احتمالية حدوثها، ويجب أن تكون كلفة هذه الإجراءات أقل من تكلفة محاولة استعادة المبالغ المختلسة. (higazy,

Saeed, & abu mandeel, 2021, p. 48)

3. **الاحتيال المالي:** يعد الاحتيال المالي من أكبر المخاطر التي تهدد استدامة نشاطات البنوك واستقرارها، حيث أن عمليات الاحتيال سواء كانت من أطراف داخلية أو خارجية من الصعب كشفها ومراقبتها وقياسها وهذا بسبب تعدد أشكالها.
4. **الجرائم الإلكترونية:** تنشأ هذه المخاطر نتيجة اعتماد البنوك على التقنيات الآلية الحديثة في جميع الأنشطة البنكية، مثل الصراف الآلي والاختلاسات الإلكترونية وبطاقات الائتمان... الخ.
5. **توقف العمل والخلل في الأنظمة:** تشمل أي تعطل في الأعمال أو اضطراب في الأنظمة المستخدمة أو أخطاء في البرمجة ، أو اختراق فيروسات لأنظمة الحواسيب وغيرها، وهذا يؤدي إلى الفشل في إدارة العلاقات وتنفيذ المعاملات. (كلاش، 2022، الصفحات 26-28)
6. **مخاطر السرقة والسطو:** إن تطبيق معايير السلامة الامنية في البنوك ساهم في تقليل حالات السرقة والسطو، ولكن زيادة حالات جرائم المخدرات والمتاجرة فيها تؤدي إلى زيادة هذه المخاطر. (higazy, Saeed, & abu mandeel, 2021, p. 49)

سادسا: مخاطر السوق Market Risk : تتعلق مخاطر السوق بالتغيرات والتقلبات التي تؤثر على الاستثمارات نتيجة للأحداث الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. تشمل هذه المخاطر تقلبات معدلات أسعار الفائدة والصرف، والتغيرات في أنواق المستهلكين والتضخم، وكذا الأزمات المالية التي يمكن أن تواجهها المؤسسات والشركات. يمكن أن تنشأ هذه المخاطر أيضًا نتيجة لتغير الطلب على منتجات أو خدمات معينة، أو عدم قدرة البنوك والمؤسسات على التنافس بشكل فعال، أو بسبب سوء الإدارة. (النشترتي، 2003، صفحة 210)

وفيما يلي أهم أنواع مخاطر السوق التي يمكن أن تواجهها البنوك:

1. **مخاطر أسعار الفائدة Interest Risk:** تنشأ مخاطر سعر الفائدة عندما تكون مدة استحقاق موجودات البنك مختلفة عن مدة استحقاق مطالباته. على سبيل المثال، إذا قام البنك بإصدار أوراق مالية تستحق خلال سنة لتمويل منح قروض لمدة سنتين، يمكن أن يتعرض لمخاطر سعر الفائدة. إذا اقترض البنك بفائدة 9% لمدة سنة لمنحها بفائدة 10% لمدة سنتين، يكون الربح للبنك هو 1% في السنة الأولى وغير معروف في السنة الثانية. إذا ارتفع سعر الفائدة على الاقتراض إلى 11%، سيخسر البنك 1% بسبب تقلبات أسعار الفائدة. يمكن أن تحدث نفس المخاطر عندما يكون الاقتراض لفترة طويلة والإعادة لفترة قصيرة. تتضمن هذه المخاطر مخاطر إعادة التمويل ومخاطر إعادة الاستثمار التي تؤثر على الإيرادات والتكاليف. (جبر، 2010، صفحة 256)

هناك أيضًا مخاطر أخرى مرتبطة بالاضطرابات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، بالإضافة إلى الظروف الطبيعية. ومن بين مخاطر السوق الأخرى تأتي مخاطر التضخم، حيث يمكن أن تنشأ نتيجة ارتفاع المستوى العام للأسعار ، مما يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للعملة. وفي حالة إتباع البنك سياسة أسعار فائدة ثابتة، فيمكن أن يكون عرضة لخطر انخفاض العوائد. بالإضافة إلى ذلك، تشهد إدارة هذه المخاطر تقدمًا كبيرًا نتيجة التوسع في استخدام المشتقات المالية وأدوات التحوط، وانتشار مفاهيم متقدمة مثل القيمة المعرضة للمخاطر في قطاع الخدمات البنكية. (كامل آل شيب، 2012، صفحة 239)

2. **مخاطر أسعار الصرف Exchange Risk:** تنشأ مخاطر أسعار الصرف نتيجة وجود مركز مفتوح بالعملة الأجنبية ، وتقلبات غير مواتية في أسعار الصرف. يتضمن المركز المفتوح العمليات الفورية والأجلة بمختلف أشكالها، والتي تصنف تحت مسمى المشتقات المالية. (بغداد، 2013)

يمكن أن تسبب هذه المخاطر خسائر للبنك إذا لم يكن مركزه متوازناً فيما يتعلق بالعملات الأجنبية، سواء داخل البنك أو خارجه، وسواء في الوقت الحالي أو في المستقبل. هذه المخاطر يمكن أن تنشأ أيضاً نتيجة للتغيرات في السياسات النقدية التي تؤثر على القيم الحقيقية للقروض الممنوحة. (حماد، حوكمة الشركات (المفاهيم، المبادئ، التجارب) تطبيقات الحوكمة في المصارف، 2005، صفحة 705)

3. مخاطر التضخم Inflation Risk تنشأ هذه المخاطر نتيجة احتمال تقلص القوة الشرائية للمبالغ المستثمرة بسبب زيادة التضخم في الاقتصاد. وأكثر أدوات الاستثمار التي يمكن أن تتعرض لهذا النوع من المخاطر هي الأوراق المالية، ولكن يمكن أن تطل القروض أيضاً إذا استمر التضخم على المدى الطويل بمعدلات تزيد عن معدلات الفائدة على القروض. (الكراسنة، 2006، صفحة 37)

4. مخاطر التسعير Price Risk: هي المخاطر التي يمكن أن يتكبدها البنك نتيجة التغيرات المعاكسة في أسعار السوق، تنشأ هذه المخاطر من التقلبات في المراكز المأخوذة من أسواق الأسهم، السندات، البضائع والعملات. (بورقية و زرارقي، 2015، صفحة 107)

5. مخاطر أسعار الأوراق المالية (Stock Price Risk): تشير إلى احتمال انخفاض قيمة استثمارات البنك السوقية أدنى من قيمتها الدفترية، أو تعرض البنك لخسائر بسبب تقلبات أسعار الأوراق المالية الناتجة عن التداول والاستثمار. يُعتبر تقدير مخاطر أسعار الأوراق المالية أمراً بالغ الأهمية لفهم الخسائر المحتملة وضمان عدم تأثير هذه الخسائر بشكل كبير على رأس المال.

في ميزانية البنك التجاري، تتعرض محفظة السندات - التي تشكل جزءاً كبيراً من الموجودات - لتقلبات سعرية بشكل رئيسي، وتُعد هذه المحفظة مجموعة من السندات التي يقوم البنك بشرائها للاستفادة من عائدها الثابت أو الارتفاع في قيمتها السوقية. (لفتة سعيد، 2013، صفحة 126)

سابعا: مخاطر أخرى:

هناك عدة مخاطر بنكية أخرى نذكر منها:

1. المخاطر القانونية Legal risk: هي المخاطر الناجمة عن مخالفة إدارة البنوك لأحد التشريعات أو التعليمات الصادرة عن السلطة النقدية مثل البنك المركزي، كالإخلال بالمتطلبات الدنيا لرأس المال أو بنسب السيولة والتوظيف. ينتج عن هذه المخاطر عادة عقوبات قانونية قد تصل إلى حد وضع البنك تحت المراقبة القضائية أو حتى المطالبة بالتصفية أو الاندماج.

كما تشير هذه المخاطر إلى تأثيرات قوانين الدول الأخرى التي يعمل فيها البنك من خلال فروعها بالخارج. مما يتطلب من إدارات البنوك أن تكون على دراية تامة بتشريعات تلك الدول التي تمتلك فروع فيها لأجل ضمان الامتثال وحماية زبائنهم. (الربيعي و راضي، 2018، صفحة 100)

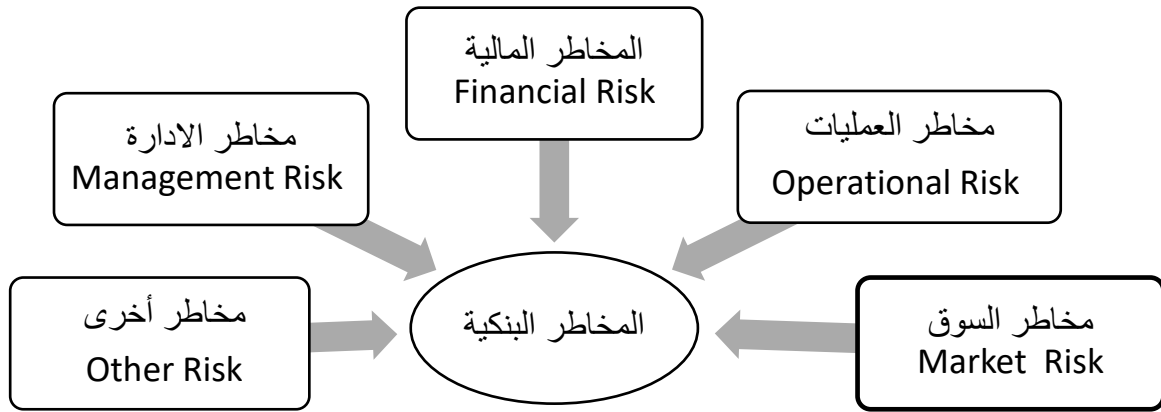
2. المخاطر التكنولوجية Technological Risk: هي المخاطر التي تنشأ عن أخطاء أو خروقات في أنظمة تكنولوجيا المعلومات و المنصات الإلكترونية، أو بسبب أخطاء بشرية وسوء استخدام البيانات ، كما يمكن أن تنشأ كذلك من عدم مواكبة التغيرات التكنولوجية في السوق. وذلك يمكن أن يؤدي إلى حدوث اضطرابات في الخدمات و العمليات المالية وتضرر سمعة البنك ومنه حدوث خسائر مالية. (قوجيل و طيبة، 2022، صفحة 189)

3. المخاطر الاستراتيجية Strategic Risk: تتمثل في المخاطر الحالية والمستقبلية التي يمكن أن تؤثر على إيرادات البنك ورأسماله بسبب اتخاذ قرارات غير صحيحة أو تنفيذها بشكل غير فعال، وعدم التكيف السليم مع المتغيرات في القطاع البنكي. (الكراسنة، 2006، صفحة 37)

4. مخاطر الالتزام Risk of Commitment: وهي تعرض البنك لعقوبات، سواء حرمانه من ممارسة نشاط محدد أو على شكل جزاء مالي، وذلك نتيجة ارتكابه لمخالفات وعدم التزامه بالنصوص والتشريعات اللازمة الساري العمل بها. (بشير، 2018، صفحة 61)

5. المخاطر الاقتصادية والبيئية Economic and Environmental Risk: هي المخاطر التي ينتج عنها خسائر مالية أو اقتصادية يتحملها صاحب القرار، وتشمل هذه المخاطر على سبيل المثال الحرائق التي تؤدي الى فقدان الأصول، أو الزلازل التي يمكن أن تتسبب في تدمير الممتلكات. (عبد ربه، 2008، صفحة 9)

الشكل 01-01: أنواع المخاطر البنكية



المصدر: من إعداد الباحث

في ضوء ما تم طرحه ، يمكننا القول أن المخاطر البنكية هي حقيقة لا مفر منها في عالم البنوك ، وأنها تتطلب من البنوك معرفة واضحة وشاملة بمفهومها وأهميتها وأنواعها. وقد حاولنا في هذا المبحث تقديم تعريف دقيق للبنوك التقليدية والمخاطر البنكية، وتوضيح العوامل التي تؤثر على حدوثها وتفاقمها، وتصنيفها إلى عدة فئات حسب مصدرها وطبيعتها وتأثيرها على البنوك.

المبحث الثاني: الإطار العام لإدارة المخاطر البنكية

إدارة المخاطر تعدّ أساسية لاستقرار ونجاح الأنظمة المالية. تنشأ أهميتها من ضرورة التعامل مع التحديات المالية والاقتصادية المتغيرة باستمرار. يهدف هذا المبحث للتعريف بإدارة المخاطر وتتبع نشأتها، فضلا عن استكشاف أهميتها وأهدافها وخطواتها المتعددة التي تشمل الحفاظ على استقرار البنوك وحماية أصولها وتحقيق الثقة لدى العملاء والمستثمرين.

المطلب الأول: ماهية إدارة المخاطر البنكية

تعد إدارة المخاطر البنكية أداة أساسية لضمان استقرار البنوك وحمايتها من التحديات المحتملة. يتناول هذا المطلب مفهوم إدارة المخاطر نشأتها، تطورها، إضافة إلى مهامها وأهدافها في تعزيز كفاءة العمليات البنكية وتقليل التأثيرات السلبية للمخاطر.

الفرع الأول: مفهوم إدارة المخاطر

يمكن تعريف إدارة المخاطر بأنها: نظام شامل يهدف إلى تهيئة البيئة الملائمة والأدوات اللازمة لتوقع وتقدير المخاطر المحتملة، وتحديد مدى تأثيرها على أعمال وأصول البنك وإيراداته، ومن ثم وضع تدابير واستراتيجيات وخطط مناسبة للتعامل مع هذه المخاطر والتحكم فيها والتخفيف من آثارها السلبية أو نقلها إلى جهات أخرى وتجنبها، أو حتى قبول بعض أو كل تبعاتها. (المغربي، 2020، صفحة 7)

كما تعرف إدارة المخاطر بأنها: مدخل أو نهج علمي يستخدم للتعامل مع المخاطر، من خلال توقع الخسائر المحتملة ووضع إجراءات تهدف إلى تقليل احتمالية حدوث الخسارة أو التأثير المالي الناتج عنها. (حماد، إدارة المخاطر، 2003، صفحة 51)

تعرف كذلك بأنها: العملية التي تتضمن تحديد وتقييم المخاطر، ثم اختيار وتنفيذ استراتيجيات للتكيف مع هذه المخاطر. (رضوان، 2005، صفحة 309)

كما يعرفها الدكتور محمود ناشد عبد السلام بأنها: "مجموعة من الواجبات والأنشطة الوظيفية التي يبذلها المسؤولون على المشروع للتحكم في الأخطار التي من شأنها خلق ظروف أمن معقولة قبل الحادث، وبالتالي إرساء خطة للتخفيف من الآثار المادية المترتبة أثناء وقوع الخسارة، وبعدها بهدف حماية المشروع من أي خسارة مالية مفاجئة نتيجة لأي ظروف تتعرض لها المنشأة". (ناشد محمود، 2003، صفحة 10)

مما سبق يمكن القول أن إدارة المخاطر عبارة عن عملية تنظيمية تتضمن تحليل وتصنيف دقيق للمخاطر المحتملة التي تواجه البنك، ومن ثم تطوير خطط واستراتيجيات فعالة للوقاية منها وتفادي الخسائر قدر الامكان، وتقليل أثرها السلبي على الأعمال والأصول المالية للبنك.

الفرع الثاني: نشأة وتطور إدارة المخاطر البنكية

منذ بداية الخمسينيات، بدأ مصطلح إدارة المخاطر ينتشر في الأدبيات المتخصصة. وفي عام 1956م، نشر "هارفارد بيرنس" كتابا يقترح فيه أن يكون هناك شخص مسؤول عن معالجة المخاطر البحتة في كل منظمة. وقبل ذلك، كانت وظيفة "مدير التأمين" موجودة بالفعل في العديد من الشركات الكبيرة، حيث كان التأمين عنصرا مهما في الميزانية، خاصة مع زيادة الاستثمارات. وبالتالي، تم تعيين متخصصين داخل الشركات لشراء التأمين. وفي عام 1929م، التقى مشترو التأمين في بوسطن لمناقشة القضايا المشتركة المتعلقة بالتأمين. وفي عام 1931م، أنشأت رابطة الإدارة الأمريكية قسما

للتأمين لتبادل ونشر المعلومات بالنسبة لمشترو التأمين. وفي عام 1950م ، تأسست رابطة مشترو التأمين الوطنية ، والتي تحولت لاحقا إلى الجمعية الأمريكية لإدارة التأمين.

تطورت إدارة المخاطر من إدارة التأمين تدريجيا ، وذلك بالتوازي مع تطور العلم الأكاديمي لإدارة المخاطر. وشهدت مدارس الأعمال تغييرات في مناهجها الدراسية وإضافة مواد جديدة. وتم إدراج علم بحوث العمليات والإدارة ، والذي أدى إلى التحول من المواد الوصفية إلى نظرية القرار التي تركز على أسس سليمة لاتخاذ القرارات. ومن هذه النقطة البسيطة ، نشأ علم إدارة المخاطر ، والذي يقوم على فكرة أن الإدارة يمكنها تحديد المخاطر التي تواجهها وتقييمها ، وبالتالي تجنب الخسائر أو تقليل تأثيراتها إلى الحد الأدنى. (حماد، إدارة المخاطر، 2003، الصفحات 46-50)

وفي عام 1975م ، غيرت رابطة مشترو التأمين اسمها إلى "جمعية إدارة المخاطر والتأمين" (RIMS) ، مما أدى إلى انتشار إدارة المخاطر. وكان ذلك بعد ظهور الابتكارات في أدوات إدارة المخاطر. وفي سنوات الستينات من القرن العشرين ، شهدت الابتكارات المالية ثورة كبيرة، حيث تم ابتكار أدوات لإدارة المخاطر تسمح بإعادة توزيع للمخاطر المالية بما يتوافق مع تفضيلات المستثمرين للمخاطر. (قندوز، 2012، صفحة 42)

الفرع الثالث: مهام إدارة المخاطر

في ساحة الأعمال البنكية المعرضة للمخاطر والتقلبات، تبرز مهام إدارة المخاطر البنكية كعنصر أساسي لضمان استقرار ونجاح البنوك والمؤسسات المالية. حيث أن تحليل وتقييم وإدارة المخاطر لها دور حيوي في تعزيز قوة ومرونة البنوك في مواجهة تحديات السوق المتغيرة.

ومن هنا تبرز مهام إدارة المخاطر من خلال ما يلي : (الشمري ص.، 2019، صفحة 47)

- تشكيل رؤية مستقبلية ووضع خطط وسياسات العمل البنكي.
- مواجهة تحديات الثورة التكنولوجية والمخاطر الجديدة في الصيرفة الإلكترونية .
- التحوط من الزيادة المستمرة في المخاطر مع مرور الوقت، خاصة في بيئة العولمة وصناعة المال والبنكية.
- تنمية الميزة التنافسية للبنك من خلال التحكم في التكاليف الحالية والمستقبلية التي تؤثر في الربحية.
- تقدير المخاطر والتحوط منها باستخدام أدوات إدارة المخاطر.
- المساهمة في اتخاذ قرارات التسعير.

الفرع الرابع: أهداف إدارة المخاطر البنكية

في بيئة الأعمال البنكية، ينبغي تحديد أهداف توجيهية من شأنها أن تلعب دورا حيويا في تعزيز واستقرار أداء البنك، وتتمثل أهم أهداف إدارة المخاطر في العناصر التالية: (قاسيمي، 2016، الصفحات 211-212)

- **تنفيذ استراتيجية البنك:** توفير نظرة استراتيجية للمستقبل تمكن البنك من التحكم في حالات عدم اليقين المحيطة بالمكاسب المحتملة؛
- **تحقيق الميزة التنافسية:** فهم المخاطر البنكية يساعد على تحديد الأسعار المناسبة لتحقيق تفوق تنافسي بين البنوك؛

- **تحديد وإدارة المخاطر والقدرة على الدفع:** تمكين المؤسسة البنكية من ضبط وتسوية الفارق بين المخاطرة ورأس المال القائم على المخاطرة، مع تحديد مستوى رأس المال المشتق من تقييم الخسائر المحتملة ومقاييس المخاطرة؛
- **دعم اتخاذ القرارات:** توفير أداة مساعدة في اتخاذ القرارات، حيث يرتبط القرار بالسياسات التجارية والمالية للبنك؛
- **رفع التقارير ومراقبة المخاطر:** تساهم مراقبة المخاطر في تحمل المخاطر من خلال توفير معلومات واضحة حولها؛
- **إدارة المحافظ المالية:** تعد إدارة المحافظ المالية للبنك وسيلة حديثة لإدارة المخاطر البنكية، من خلال استخدام أدوات جديدة مثل المشتقات المالية.

المطلب الثاني: أنواع إدارة المخاطر، وظائفها أطرافها ومبادئها

تشكل إدارة المخاطر البنكية إطاراً ضرورياً لحماية البنوك وضمان استقرارها. يتناول هذا المطلب أنواعها، وظائفها، الأطراف المعنية بها، والمبادئ التي تقوم عليها لتحقيق إدارة فعالة للمخاطر.

الفرع الأول: أنواع إدارات المخاطر في البنوك:

يمكن التفريق بين ثلاث أنواع من الإدارات التي تتناول المخاطر وهي: (بن السراج، 2018، الصفحات 113-114)

أولاً: الإدارة المجازفة Venture Management:

هي الإدارة التي تميل أكثر إلى المجازفة وتمتلك الثقة العالية وروح المخاطرة ، وقد تتخذ قراراتها بناء على المعلومات التي تمتلكها ، وهي تؤمن أن العوائد الناتجة عن الاستثمارات الخطيرة يمكن أن تغطي الخسائر والتكاليف التي تنجم عن تلك المخاطر.

ثانياً: الإدارة المتحفظة Conservative Management:

تتعامل هذه الإدارة مع المخاطر بحذر وتحفظ، وغالباً ما تفضل استخدام أموال المودعين في الاستثمارات ذات المخاطر المنخفضة فقط.

ثالثاً: الإدارة الدفاعية Defense Management:

وهي الإدارة التي ترفض المخاطرة، وتُظهر تردداً تجاه بعض الاستثمارات المقدمة لها، وتستغرق وقتاً طويلاً للدراسة والتشاور قبل اتخاذ أي قرار يمكن أن يؤدي إلى خسائر محتملة.

الفرع الثاني: وظائف إدارة المخاطر البنكية

تتمثل أهم وظائف إدارة المخاطر البنكية في الآتي: (الخطيب، 2005، صفحة 18)

- **التوافق مع المتطلبات القانونية:** تعمل إدارة المخاطر على ضمان توافق وتطابق الإطار العام لإدارة المخاطر مع اللوائح القانونية والتنظيمية المعمول بها في الدولة.
- **مراجعة وتطوير سياسة الائتمان:** تتم مراجعة سياسة الائتمان في البنك دورياً، وإجراء أي تعديلات أو تحديثات ضرورية لضمان تناسبها مع مخاطر البنك وأهدافه الاستراتيجية.
- **تحديد وإدارة المخاطر:** تقوم إدارة المخاطر بتحديد وتقييم جميع المخاطر التي يتعرض لها البنك، بما في ذلك المخاطر المالية والائتمانية، ومخاطر السوق، ومخاطر السيولة، ومخاطر التشغيل، ومخاطر الإدارة.

- **التوصية بحدود المخاطر:** يتم في إدارة المخاطر وضع حدود للمخاطر التي يتعرض لها البنك، وذلك بهدف الحد من هذه المخاطر إلى مستويات مقبولة.
- **مراجعة المنتجات الجديدة:** مراجعة المنتجات الجديدة التي يطرحها البنك تضمن أن هذه المنتجات لا تخلق مخاطر جديدة للبنك.
- **تطبيق نماذج المخاطر:** تعمل إدارة المخاطر على تطبيق النماذج التي تعتمد عليها المؤسسة في تحديد المخاطر وتحليل السيناريوهات المحتملة واتخاذ القرارات بشأن إدارة المخاطر.
- **تحسين عمليات التحكم بالمخاطر:** تقوم إدارة المخاطر بمراجعة مستمرة لعمليات التحكم بالمخاطر في البنك، واقتراح التحسينات اللازمة لتعزيز فعاليتها.
- **نشر الوعي بالمخاطر:** بهدف الحد من المخاطر الناجمة عن الأخطاء البشرية، تقوم إدارة المخاطر بنشر الوعي بالمخاطر بين جميع العاملين في البنك.

الفرع الثالث: أطراف إدارة المخاطر البنكية

أصبحت مسؤولية المحافظة على استقرار النظام البنكي مشاركة بين عدة أطراف رئيسية، حيث تدير كلٌ منها جوانب مختلفة من المخاطر. يُطلق على هذا التعاون "شراكة إدارة المخاطر". وأصبح لدى البنوك، خاصة الكبرى، تحديد دقيق للمسؤوليات لكل طرف ومحاسبته في النطاق المحدد له ضمن مجال إدارة المخاطر، وهذه الأطراف هي: (نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل: دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية، 2014، الصفحات 70-72)

- **المراقبون والمشفرون:** لا يمكن للمراقبين والمشفرين منع انهيار البنك أو إفلاسه، فدورهم الأساسي يركز على تيسير عملية إدارة المخاطر وتهيئة بيئة مناسبة لها داخل البنك، حيث تتمثل مسؤوليتهم الأساسية في الرقابة ودعم عملية إدارة المخاطر للحفاظ على استقرار النظام البنكي.
- **المساهمون:** لهم دور أساسي في تحديد توجه البنك، وكذا اختيار مجلس إدارة ذو كفاءة عالية يتمتع بالخبرة الكافية لتحديد اتجاهات البنك.
- **مجلس الإدارة:** هو المسؤول عن إدارة البنك، يقوم بوضع الاستراتيجيات وتعيين الموظفين وتحديد السياسات التشغيلية وتعزيز قوة البنك والرفع من مستوى أدائه.
- **الإدارة التنفيذية:** هي مسؤولة عن تطبيق السياسات المحددة من قبل مجلس الإدارة، ويجب أن تكون لديها الخبرة والقدرة الكافية على إدارة المخاطر التي يواجهها البنك.
- **لجنة التدقيق والمدقق الداخلي:** تعتبر هذه اللجنة امتداد لوظائف مجلس الإدارة، حيث تقوم بالتأكد من مدى التزام البنك بأنظمة الرقابة الداخلية والنظم المعلوماتية، وكذا تقديم الدعم للإدارة في فهم المخاطر بشكل أفضل.
- **المدققون الخارجيون:** يقوم المدققون الخارجيون بتحليل وتقييم معلومات إدارة المخاطر، حيث أنهم يركزون على تقييم المخاطر بشكل أساسي بدلاً من التحليل المالي التقليدي للميزانية والأرباح والخسائر.

- **الجمهور العام والمتعاملون:** بالنسبة للمتعاملين مع البنك وخاصة المودعين، هم كذلك معنيون بإدارة المخاطر التي تواجه البنوك، من خلال تقييم البنك بكل دقة وموضوعية، استناداً إلى المعلومات الكمية والوصفية الخاصة بالبنك.

الفرع الرابع: مبادئ إدارة المخاطر البنكية

الإدارة الفعالة للمخاطر هي عنصر حيوي في عمل البنوك والمؤسسات المالية، ينطوي هذا العمل على فهم الأمور المالية والاقتصادية المعقدة وكيفية التعامل مع معظم التحديات والخسائر المحتملة. من خلال هذا السياق، سنستكشف مبادئ إدارة المخاطر ودورها الحيوي في العمليات البنكية والمؤسسات المالية:

- يجب أن تكون لكل بنك لجنة مستقلة تدعى بـ: "لجنة إدارة المخاطر" تتضمن أعضاء من الإدارة التنفيذية بالبنك، حيث يكون هذه اللجنة مسؤوليتها الخاصة بوضع وتنفيذ سياسات إدارة المخاطر استناداً إلى استراتيجية المخاطر والاستراتيجية العامة للبنك التي تضعها إدارته، مع التأكيد على مبدأ الحيطة والحذر وتجنب التركيز على نوع واحد من المخاطر؛ (الشمري ص، 2019، صفحة 48)

- ينبغي أن يكون لدى البنك إطار شامل ومرن لإدارة المخاطر، بحيث يجب أن يغطي جميع المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك، والذي من خلاله يتم تحديد إجراءات وأساليب إدارة المخاطر بشكل مرن لمواكبة التغيرات في بيئة الأعمال؛
- من الضروري عدم تقييم ومراجعة المخاطر البنكية بصورة منعزلة عن بعضها البعض، بل يجب أن تتم المراجعة بصورة متكاملة وذلك لوجود تداخل مباشر وغير مباشر بين المخاطر، وأن كل منها يتأثر بالآخر؛
- أنشطة البنك يمكن تقسيمها إلى خطوط أعمال مثل: نشاط الشركات و أنشطة التجزئة، وعليه فإنه يجب تحميل كل خط من خطوط الأعمال مسؤولية إدارة المخاطر المصاحبة له؛ (بغداد، 2013)

- يجب على المؤسسات المالية والبنكية اتباع إجراءات سليمة لتنفيذ جميع جوانب إدارة المخاطر، بما في ذلك تحديد المخاطر، وقياسها، وتقليلها، ومراقبتها، والإبلاغ عنها، والتحكم فيها. ولتحقيق ذلك، يجب عليهم الاحتفاظ برأس مال كافٍ لتقليل المخاطر المتعلقة بأنشطتهم؛ (الشمري ص، 2019، صفحة 51)

- تقييم وقياس المخاطر يجب أن يكون دورياً ومنتظماً، مع مراعاة التفرغ للتقييم الكمي حيثما أمكن ذلك، تقييم المخاطر كذلك يجب أن يراعى فيه تأثير الأحداث المتوقعة وغير المتوقعة؛
- تتميز إدارة المخاطر بفصل مهام اتخاذ القرارات الخاصة بالمخاطر عن الجهات المسؤولة عن قياس ومتابعة وتقييم المخاطر البنكية. مع تأكيد أهمية تقييم هذه المخاطر من قبل جهة مستقلة ذات سلطة وخبرة لضمان الكفاءة وتقديم تقارير دورية للإدارة العليا ومجلس الإدارة؛ (بغداد، 2013)

- ينبغي أن تقدم المؤسسات المالية والبنكية معلومات مناسبة ومنتظمة لأصحاب الحسابات الاستثمارية، بحيث يمكن لهؤلاء التقييم الكفء للمخاطر المحتملة لاستثماراتهم والعائد المتوقع عليها. ذلك من أجل حماية مصالحهم عند اتخاذ قرارات استثمارية مستنيرة. يجب استخدام المعايير الدولية المعترف بها لإعداد التقارير المالية والإفصاح والتدقيق بهدف تحقيق هذا الهدف؛ (الشمري ص، 2019، صفحة 52)

- التخطيط للطوارئ يتطلب وجود سياسات وخطط لإدارة المخاطر في حالات الأزمات الطارئة، مع مراجعة دورية لضمان تغطية جميع السيناريوهات المحتملة التي قد تؤثر مستقبلاً على أداء البنك. (بغداد، 2013)

المطلب الثالث: أدوات ومراحل إدارة المخاطر البنكية

تعدّ أدوات ومراحل إدارة المخاطر البنكية من العناصر الأساسية لضمان فعالية عملية إدارة المخاطر. يتناول هذا المطلب الأدوات المستخدمة في تحديد المخاطر وتحليلها، بالإضافة إلى المراحل الأساسية التي تمر بها عملية إدارة المخاطر لتحقيق أهدافها في حماية البنوك وتعزيز إستقرارها.

الفرع الأول: أدوات إدارة المخاطر

توجد العديد من الأدوات والأساليب التي يمكن استخدامها للتعامل مع المخاطر، ويمكن تصنيف ثلاث فئات رئيسية منها: (بلعزوز، قندوز، و حبار، 2013، الصفحات 50-51)

أولاً: تجنب المخاطرة (Avoiding Risk): تتمثل هذه الطريقة في الامتناع عن القيام بالأنشطة أو المعاملات التي تنطوي على المخاطر. أي رفض البنك قبول المخاطر لعدم رغبته في مواجهة خسارة معينة، كعدم منح القروض المرتفعة المخاطر لتجنب المخاطر الائتمانية المصاحبة لها، أو عدم الاستثمار في أوراق مالية طويلة الأجل لتجنب مخاطر أسعار الفائدة. هذا النهج يعتبر أكثر أماناً بالنسبة للبنك بسبب قلة وقوع الخطر، ولكنه يمكن أن يحرم البنك من تحقيق فرص ومكاسب محتملة.

ثانياً: تقليل المخاطرة (Reducing Risk): تتمثل هذه الطريقة في اتخاذ إجراءات لخفض احتمال وقوع الخطر، كأن يقوم البنك بإجراء تقييمات ائتمانية دقيقة للتنبؤ بمشاكل التوقف عن الدفع في الوقت المحدد، أو قد يستخدم إدارة الأصول والخصوم لتقليل مخاطر أسعار الفائدة.

ثالثاً: نقل المخاطرة (Transferring Risk): تتمثل هذه الطريقة في تحويل المخاطر إلى طرف آخر، فالتأمين مثلاً يعتبر وسيلة لنقل المخاطر من الطرف الذي لا يرغب في تحملها إلى شركة التأمين التي تتحملها مقابل ثمن. وتعد هذه الطريقة فعالة للغاية في تقليل المخاطر، ولكنها قد تكون مكلفة. وهناك من أضاف إلى هذه الطرق الثلاث عنصرين إضافيين هما:

- **اقتسام المخاطر:** تتمثل هذه الطريقة في تقسيم المخاطر بين عدة أطراف، كقبول بعض هذه المخاطر وتحويل البعض الآخر، وهي استراتيجية تجمع بين تجنب المخاطر ونقلها.
- **التحوط من المخاطر:** تتميز هذه الطريقة عن التأمين بأنها تقوم بنقل المخاطر ولكن مع التضحية بإمكانية تحقيق الربح.

الفرع الثاني: المراحل الأساسية لعملية إدارة المخاطر

تهدف كل عملية إدارة المخاطر إلى التأكد من أن المخاطر: (الخطيب، 2005، صفحة 20)

- قد تم تحديدها بشكل يمكن الاعتماد عليه؛
- قد تم قياسها وتحليلها بشكل سليم؛
- يمكن التخفيف منها بفعالية؛
- تتم مراقبتها ومتابعتها بشكل جيد.

ولتحقيق ذلك ، يجب أن تمر عملية إدارة المخاطر بسلسلة من الخطوات المنطقية التي تتداخل مع بعضها البعض في الواقع العملي. وهذه أهم تلك الخطوات:

أولاً: تحديد الأهداف:

الخطوة الأولى في عملية إدارة المخاطر هي تحديد أهداف البنك التي يريد أن يحققها من خلال برنامج إدارة المخاطر الخاص به بكل دقة ، وذلك للحصول على أكبر فائدة من التكاليف المرتبطة بإدارة المخاطر ، وتعد هذه الخطوة مهمة للغاية، لأنها تحدد مسار عملية إدارة المخاطر بأكملها. (حماد، إدارة المخاطر، 2003، صفحة 59)

كما أن مجلس إدارة كل بنك هو المسؤول عن تحديد الأهداف الشاملة والسياسات والاستراتيجيات المتعلقة بإدارة المخاطر والتي تشمل عملية إدارة ومراجعة المخاطر والحدود الملائمة للمخاطرة، ويجب نشر وتوزيع الأهداف العامة لإدارة المخاطر إلى جميع وحدات البنك، وكذلك التأكد من أن الإدارة العليا قامت باتخاذ الخطوات الضرورية لتحديد هذه المخاطر وقياسها ومراقبتها والتحكم فيها. إدارة البنك يجب أن تضع السياسات والإجراءات التي تستعمل في إدارة المخاطر والحدود الملائمة للمخاطرة والأنظمة الكافية لقياسها. (رهيف، 2015، صفحة 397)

وهناك العديد من الأهداف المحتملة لإدارة المخاطر منها ضمان استمرارية البنك ووجوده الدائم ككيان اقتصادي، وكذا الحد والتقليل من التكاليف المرتبطة بالمخاطر إلى أدنى مستوى، كما تساعد إدارة المخاطر في تحقيق أهداف البنك من خلال ضمان عدم تعرض الخسائر المرتبطة بالمخاطر لعرقلة تحقيق هذه الأهداف. ويتم منح أهداف إدارة المخاطر طابعاً رسمياً من خلال "سياسة إدارة المخاطر المؤسسية" التي تحدد الأهداف والإجراءات اللازمة لتحقيقها. (حماد، إدارة المخاطر، 2003، صفحة 59)

ثانياً: التعرف على المخاطر:

التعرف على المخاطر يعد خطوة حاسمة قبل اتخاذ أي إجراءات في البنك، حيث يتوجب على مدير المخاطر أن يكون على دراية تامة بتلك المخاطر، ومن الصعب اتخاذ قرارات فعالة دون معرفة الأخطار المحتملة. هناك عدة أدوات متاحة لفهم وتقييم تلك المخاطر، مثل السجلات الداخلية للبنك وخرائط العمليات وتحليل القوائم المالية وغيرها، لكن أفضل منهج معتمد هو استخدام أسلوب الدمج الذي يجمع بين هذه الأدوات لفهم شامل للمخاطر. (تلي، 2019، صفحة 37)

ويتم التعرف على المخاطر من خلال تحديد المخاطر الرئيسية التي تحيط بأنشطة البنك لتحديد المخاطر الناتجة عن الأنشطة الحالية والجديدة على حد سواء ، حيث تمنح إدارة المخاطر الأولوية لمخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق وخاصة مخاطر أسعار الفائدة وأسعار الصرف بالإضافة إلى مخاطر التشغيل ، كما تتم مراجعة الأولويات بشكل دوري، و يتم تحديد الأهمية النسبية لكل من هذه المخاطر والعوامل الحقيقية التي تؤدي إليها. وأخيراً يتم وضع الإجراءات والاستراتيجيات المناسبة لمواجهتها. (حماد، إدارة المخاطر، 2003)

ثالثاً: تقييم المخاطر:

بعد تحديد المخاطر، يقوم مدير المخاطر بتقييمها، حيث يشمل ذلك حساب حجم الخسائر واحتمال حدوثها، ثم تحديد أولويات العمل بناءً على هذا التقييم. وعادةً ما تُصنّف المخاطر إلى ثلاث فئات: (تلي، 2019، صفحة 38)

- **المخاطر الحرجة:** هي الظروف التي تكون فيها الخسارة المحتملة كارثية وقد تتسبب في الإفلاس.
- **المخاطر الهامة:** هي الظروف التي قد تؤدي خسائرها إلى الإفلاس، ولكن من الممكن مواصلة العمليات بالاقتراض.
- **مخاطر ذات أهمية أقل:** هي التي يمكن تعويض الخسائر الناتجة عنها باستخدام الأصول الحالية للبنك أو الدخل الذي ينجم عنها دون وقوع ضائقة مالية.

رابعاً: دراسة البدائل واختيار الأداة المناسبة للتعامل والحد من المخاطر:

يجب على البنك توفير المعلومات بشكل مستمر ومنظم للإدارة، ويجب أن يمتلك نظام أرشفة و معلومات متقدم، يحتوي على معلومات تتعلق بنشاط البنك والعاملين فيه، بالإضافة إلى البيئة الخارجية التي تؤثر على عمل البنك، مع توفر سجلات محاسبية ومستندية دقيقة، كما يمكن اعتبار التقارير الدورية وغير الدورية عنصر مهم يساعد في إدارة المخاطر بطريقة صحيحة. (رهيف، 2015، صفحة 397)

هذه المرحلة تنطوي أيضاً على استكشاف التقنيات المناسبة للتعامل مع كل نوع من أنواع المخاطر، مثل التجنب، التحاشي، التقليل، الخفض، الاحتفاظ، والتحوط. كما أن اختيار التقنية الملائمة يكون صعباً أحياناً لمدير المخاطر، حيث تختلف الاحتياجات والسياسات بين البنوك. في بعض الأحيان تحدّد السياسات التي يجب اتباعها عند اختيار التقنيات، مما يؤدي إلى قيود على حرية اتخاذ القرارات. إذا كانت سياسة إدارة المخاطر صارمة، يكون لدى مدير المخاطر قدرة محدودة على اتخاذ القرارات، مما يقلل من دوره كصانع قرار. أما إذا كانت السياسة مرنة، فإن مسؤولية اتخاذ القرارات تكون أكبر لدى مدير المخاطر.

عند محاولة اتخاذ قرار بشأن التقنية المناسبة للتعامل مع نوع معين من المخاطر، يقوم مدير المخاطر بتقييم حجم الخسائر المحتملة واحتمالية حدوثها والموارد المتاحة لتغطية هذه الخسائر. بعد ذلك، يتم تقييم العوائد والتكاليف المتعلقة بكل تقنية. باستخدام أفضل المعلومات المتاحة والاسترشاد بسياسة إدارة المخاطر في البنك، يتم اتخاذ القرار النهائي.

خامساً: تنفيذ القرار:

في هذه المرحلة يتم تنفيذ وتطبيق الإجراءات والبدائل المقررة. على سبيل المثال، يمكن تنفيذ قرار الاحتفاظ بالخطر من خلال الاعتماد على الاحتياطي أو الصندوق التمويلي أو بدونهما. في حالة اتخاذ قرار فتح صندوق تمويلي، يجب اتخاذ إجراءات إدارية لتنفيذ هذا القرار. وإذا كان القرار يهدف إلى منع الخسارة من خلال تجنب المخاطر، يتطلب ذلك تصميم وتنفيذ برنامج ملائم. وفي حالة تحويل الخطر عبر التأمين، يتوجب اختيار شركة التأمين وإجراء مفاوضات لإبرام العقد.

ومن أجل الوصول إلى القرار المناسب وتنفيذه يتطلب ذلك تنسيقاً بين جميع إدارات البنك. (حماد، إدارة المخاطر، 2003)

سادساً: التقييم والمراجعة:

عملية التقييم والمراجعة تعد أساسية لضمان نجاح برنامج إدارة المخاطر، وينبغي أن تكون جزءاً أساسياً من برنامج إدارة المخاطر لسببين هما:

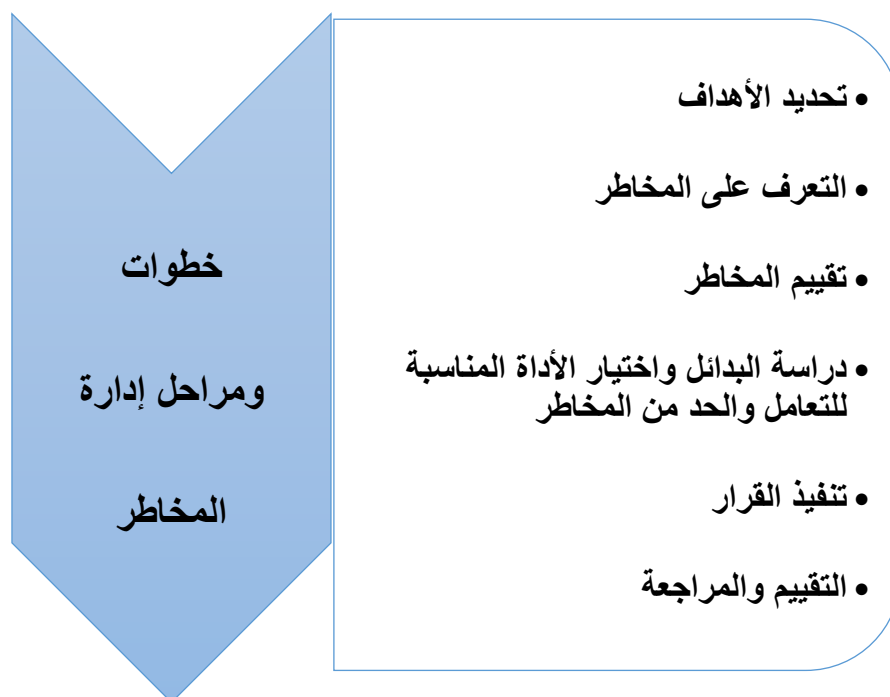
الأول: أن عملية إدارة المخاطر تتأثر بالتغيرات المستمرة التي تحدث في بيئة العمل، حيث تنشأ مخاطر جديدة وتزول مخاطر أخرى، ولهذا السبب فإن الأساليب التي كانت ملائمة في السنة السابقة قد تصبح غير كافية في السنة الحالية.

الثاني: أنه قد يحدث بعض الخطأ في اتخاذ القرارات، ويمكن لعملية التقييم والمراجعة أن تمكن مديري المخاطر من استعراض وتحليل وتصحيح القرارات الخاطئة قبل أن تتسبب في خسائر كبيرة.

ويمكن إجراء عملية المراجعة إما بواسطة مدير المخاطر في البنك أو بالاستعانة بمستشارين خارجيين في بعض الحالات. (تلي، 2019، صفحة 38)

و يمكن تمثيل هذه الخطوات في الشكل التالي:

الشكل 01-02 : خطوات ومراحل ادارة المخاطر البنكية



المصدر: من إعداد الباحث

المبحث الثالث: مقررات بازل 1، 2، 3 ودورها في إدارة المخاطر البنكية

نتيجة للتحويلات العميقة التي شهدتها العالم بفعل العولمة وتزايد حركة رؤوس الأموال وكذا الأزمات التي طرأت على القطاعين المالي والبنكي، ومع التنافس المتزايد على الصعيدين المحلي والعالمي، فقد أصبحت البنوك في مواجهة العديد من المخاطر والأزمات، لذلك أصبح من الضروري اتخاذ إجراءات وآليات فعالة لمواجهة تلك المخاطر، وكخطوة أولى في هذا المجال، تم تأسيس لجنة بازل للرقابة على البنوك.

المطلب الأول: اتفاقية بازل الأولى

تعتبر إتفاقية بازل الأولى خطوة محورية في تعزيز استقرار النظام البنكي العالمي، يتناول هذا المطلب نشأة لجنة بازل والتعريف باتفاقية بازل الأولى وأهميتها في تنظيم كفاية رأس المال بالبنوك.

الفرع الأول: تقديم لجنة بازل للرقابة البنكية

أولاً: تعريف ونشأة لجنة بازل للرقابة البنكية

في أعقاب أزمات السوق المالية المتعددة وانهيار نظام وذر وبريتون عام 1973، وجراء ذلك، تعرضت العديد من البنوك لخسائر بالعملة الأجنبية واندلعت أزمات مالية عدا أدت لحدوث خسائر كبيرة للبنوك العالمية. كما قامت السلطات البنكية في ألمانيا الغربية بإغلاق بنك "هرستات" في 26 جوان 1974. وفي شهر أكتوبر من نفس السنة، أعلن بنك "فرانكلين نيويورك" الأمريكي إفلاسه بسبب خسائره الكبيرة في العملات الأجنبية.

بالإضافة إلى هذه الأزمات، تفاقمت أزمة الديون الخارجية للدول النامية، وازدادت نسبة وحجم الديون الممنوحة من البنوك العالمية والتي لا يمكن تحصيلها أو مشكوك في تحصيلها. كما تعثرت بعض البنوك العالمية بسبب المنافسة القوية من جانب البنوك اليابانية، والتي تميزت برأس مال قوي وشبكة فروع واسعة حول العالم. (أوصغير، 2018، صفحة 59)

في ظل هذه الظروف، تم إنشاء لجنة بازل للرقابة البنكية بواسطة محافظي البنوك المركزية في الدول الصناعية العشر: (بلجيكا، فرنسا، كندا، إيطاليا، لوكسمبورغ، اليابان، هولندا، السويد، إسبانيا، سويسرا، الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة)، وذلك تحت رعاية بنك التسويات الدولية في مدينة بازل السويسرية. (صيد و رقايقية، 2017، صفحة 5) ولذلك أطلق على هذه اللجنة اسم لجنة بازل للإشراف على البنوك، وسُميت التوصيات الصادرة عنها بمقررات لجنة بازل. وتعتبر هذه اللجنة هي الهيئة الدولية الرئيسية التي تنظم القواعد الاحترازية للبنوك. (كلاش، 2022، صفحة 38)

وهي لجنة فنية استشارية غير مرتبطة بأي إتفاقية دولية، بل أنشئت وفقاً لقرار صادر عن محافظي البنوك المركزية لأكبر الدول الصناعية. تتضمن هذه اللجنة أساساً مجموعة من القرارات والتوصيات التي تهدف إلى وضع المعايير والمبادئ المناسبة للرقابة البنكية. (آدم و المولى، 2015، صفحة 97)

تعقد هذه اللجنة اجتماعاتها أربع مرات في السنة، وتحصل على مساعدة من مجموعات عمل تضم خبراء وفنيين لدراسة مختلف الجوانب الرقابية على البنوك، ولكن قرارات وتوصيات هاته اللجنة ليست ملزمة من الناحية القانونية لأي هيئة. (عبد العظيم، 2020، صفحة 211)

ثانياً: أهداف لجنة بازل للرقابة البنكية

تسعى لجنة بازل إلى تحسين جودة وكفاءة الرقابة البنكية من خلال تحديد الأولويات التالية:

- المساعدة في تعزيز وتوسيع استقرار النظام البنكي العالمي ، خاصة في ظل تفاقم أزمة الديون الخارجية للدول النامية نتيجة لتوسع وانتشار البنوك الدولية ، وبالأخص البنوك الأمريكية التي انخرطت في ديون غير قابلة للسداد في دول أمريكا اللاتينية وإفريقيا وآسيا ، مما اضطرها إلى اتخاذ إجراءات عديدة مثل إلغاء الديون أو تحويلها إلى أوراق مالية ؛
- تحقيق المساواة التنافسية بين البنوك الدولية ، من خلال إزالة الفوارق والاختلافات في متطلبات الرقابة الوطنية لرأس المال البنكي ، حيث تشكل تلك الاختلافات مصدرًا رئيسيًا للمنافسة الغير عادلة بين البنوك؛ (نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل: دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية، 2014، صفحة 91)
- تقييم المخاطر الحالية والمحتملة التي تهدد الاستقرار المالي العالمي؛
- التعامل مع النقائص التنظيمية والوقائية التي تشكل تهديدًا للأمن المالي؛
- مراقبة تنفيذ قرارات لجنة بازل من قبل الدول الأعضاء؛
- التشاور مع الهيئات الرقابية والبنوك المركزية في الدول غير الأعضاء، بهدف تحفيز تطبيق قرارات لجنة بازل؛
- تطوير الأساليب التقنية للرقابة على البنوك، وتسهيل عملية تبادل المعلومات؛ (فخاري، 2019، صفحة 34)
- مواكبة التطورات البنكية العالمية، مثل العولمة والتحرير والابتكار التكنولوجي، والتأكد من توافق التشريعات واللوائح والقيود معها؛
- -التنسيق بين الجهات الرقابية والسلطات النقدية المختلفة وتقاسم المسؤولية معها في مراقبة وتنظيم العلاقات مع المؤسسات المالية الأجنبية لضمان فعالية وكفاءة الرقابة البنكية؛
- دعم البنوك المركزية وتشجيعها على التعاون لحل المشاكل التي تواجه القطاع البنكي. (أوصغير، 2018، صفحة 61)

ثالثا: الهيكل التنظيمي للجنة بازل

- تتكون لجنة بازل من أربع لجان رئيسية وهي : (بن مصطفى، 2018، صفحة 87)
- **لجنة تحديد ووضع المعايير** : وهي اللجنة التي تصدر المعايير والمبادئ العامة، وتضم أربع مجموعات.
 - **لجنة صياغة وتطوير السياسات**: هي التي تقترح وتطور السياسات التي تحفز إنشاء معايير رقابية عالية الجودة، وتتكون بدورها من سبع لجان.
 - **لجنة المهام المحاسبية**: تعمل على سلامة وأمان النظام البنكي، من خلال توفير معايير التدقيق و المحاسبة الدولية لتساعد على إدارة المخاطر في البنوك.
 - **لجنة بازل الاستشارية** : تقوم هذه اللجنة بتوفير التسهيلات والمساعدات للدول غير الأعضاء لتنفيذ مختلف الاتفاقيات والمبادرات الخاصة باللجنة.

الفرع الثاني: ماهية اتفاقية بازل1

أولا: التعريف باتفاقية بازل1

لمواجهة التحديات الكبيرة التي طرأت على الصناعات البنكية، كان لا بد من تحديث مبادئ وآليات الادارة والرقابة البنكية. وفي هذا السياق، أدت لجنة بازل للرقابة البنكية دورا مهما في وضع القواعد والمعايير الجديدة لهذه العملية، وذلك بإصدار اتفاقية بازل الأولى، التي وضعت مجموعة معايير جديدة للرقابة البنكية الدولية وكفاية رأس المال . وكان هذا الاجراء نتاجا للتعاون بين البنوك المركزية

لمجموعة دول العشر، لضمان المنافسة العادلة بينها، وسرعان ما أصبح هذا الاصلاح معيارا للأمن المالي للبنوك وعاملا مهما في تقييم الجدارة الائتمانية للدول. (مها مزهر، 2018، صفحة 299)

في 7 ديسمبر 1987، اجتمع محافظو البنوك المركزية لمجموعة دول العشر في بازل للتأكد من تحقيق التوافق في الممارسات والأنظمة الرقابية فيما يتعلق بنسبة كفاية رأس المال. وقد وافقوا على نشر وتوزيع التقرير في 10 ديسمبر 1987 للدول الأعضاء وغيرها للحصول على ملاحظاتهم وآرائهم حول توصيات اللجنة خلال فترة استشارية لمدة ستة أشهر. بعد مراجعة الردود التي تلقتها، أنهت اللجنة تقريرها النهائي وقدمته في يوليو 1988، حيث تم اعتماده من قبل المجلس بما يسمى باتفاقية بازل.

ويجدر بالذكر أن اتفاقية بازل الأولى كانت تستهدف أساساً أكبر البنوك الدولية، وأن تنفيذ مبادئها كان من مسؤولية السلطات الوطنية، لأن اللجنة لم تكن ملزمة بتطبيق مقترحاتها، ولم تكن لها أي سلطة قانونية أو إلزامية لفرض تطبيقها على الدول. (زرمان، 2017، الصفحات 65-66)

ثانياً: الجوانب الأساسية لمقررات لجنة بازل الأولى 1. تركيز الاتفاقية على المخاطر الائتمانية:

إن هدف هذه الاتفاقية الرئيسي هو توضيح الكيفية التي يتم من خلالها حساب الحد الأدنى لرأس المال مع التركيز على المخاطر الائتمانية بشكل أساسي، كما لم تشمل الاتفاقية على المخاطر السوقية مثل مخاطر سعر الفائدة ومخاطر الاستثمار في الأوراق المالية ومخاطر سعر الصرف. (عبد المطلب، العولمة واقتصاديات البنوك، 2005، صفحة 83)

2. تقسيم دول العالم الى مجموعتين حسب أوزان المخاطر الائتمانية:

تقوم هذه الطريقة بتقسيم دول العالم إلى قسمين حسب مستوى المخاطر الائتمانية: (عبد المطلب، الاصلاح المصرفي ومقررات بازل3، 2013، الصفحات 255-256)

1.2. دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ودول لها اتفاقات خاصة مع صندوق النقد الدولي: هذه هي المجموعة التي تعتقد اللجنة أنها تحمل مخاطر أقل من بقية الدول إذا كانت الودائع في بنوكها تزيد عن سنة، وبالتالي تحصل على وزن أقل للمخاطر. تشمل هذه المجموعة الدول الأعضاء الكاملين في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD، وهي الدول التي تضم حالياً بلجيكا وكندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان ولوكسمبورغ وهولندا والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وأيسلندا وإيرلندا وإسبانيا وأستراليا والبرتغال واليونان.

2.2. مجموعة بقية دول العالم: وهي تضم دول العالم الأخرى، وتعتبر هذه الدول أكثر مخاطر من الدول في المجموعة الأولى، ولذلك لا تحصل هذه الدول والبنوك التي تعمل فيها على خصومات في أوزان المخاطر المحددة لمجموعة OECD والدول التي لها اتفاقات اقرضية خاصة مع صندوق النقد الدولي.

3. معدل كفاية رأس المال وفقاً لاتفاقية بازل 1:

في جويلية 1988، أصدرت لجنة بازل أول توصياتها بشأن كفاية رأس المال، والتي عُرفت باسم اتفاقية بازل 1، وأصبحت فيما بعد اتفاقاً دولياً، يتعين على جميع البنوك الأخذ به، وأن تبلغ نسبة رأس المال إلى مجموع الأصول المعرضة للمخاطر بدلالة أوزان المخاطر الائتمانية 8% على الأقل بحلول

نهاية 1992. وسُميت هذه النسبة باسم "معيار كوك" الذي اقترح هذه النسبة ، وقد أصبح لاحقاً رئيساً للجنة بازل. (سعيد، 2017، صفحة 37)

$$\text{نسبة كوك (معدل كفاية رأس المال)} = \frac{\text{رأس المال الأساسي} + \text{رأس المال المساند}}{\text{عناصر الأصول والالتزامات مرجحة بأوزان المخاطر}} \leq 8\%$$

ووفقاً لمفهوم لجنة بازل يتكون رأس المال من شريحتين:

- 1.3. الشريحة الأولى (رأس المال الأساسي):** ينقسم رأس المال إلى قسمين رئيسيين، حيث يشكل رأس المال الأساسي الشريحة الأولى، وتبرز اللجنة أن العنصر الرئيسي لرأس المال الأساسي هو حقوق المساهمين الذي يتضمن الأسهم العادية والصادرة والمسددة بالكامل والاحتياطيات المعلنة، وكذا الأسهم الممتازة الدائمة غير المتراكمة، وتستبعد منها الأسهم الممتازة المتراكمة، وتعتبر هذه العناصر الأساسية لرأس المال الأكثر انتشاراً في معظم النظم البنكية في العالم ، وتعتمد عليها معظم التقييمات السوقية لكفاية رأس المال، بالإضافة إلى تأثيرها الكبير في هوامش الربح البنكي وقدرة البنك على المنافسة، ويدل تأكيد اللجنة على هذين العنصرين على الأهمية التي تمنحها لضمان تحسين وتقوية صورة ومستوى مجموع موارد رأس المال التي تحتفظ بها البنوك. (زرمان، 2017، صفحة 66)
- 2.3. الشريحة الثانية (رأس المال المساند):** وتتكون من:

- 1.2.3. الاحتياطيات الغير معلنة:** وهي الاحتياطيات التي تنشأ من خلال حساب الخسائر و الأرباح دون أن تظهر ضمن عناصر البنك عند الإفصاح عن بياناته للتصدي لأي خسائر غير متوقعة مستقبلاً، بشرط أن تكون مقبولة من طرف السلطة الرقابية. (فخاري، 2019، صفحة 35)

- 2.2.3. احتياطيات إعادة تقييم الأصول:** تنشأ احتياطيات إعادة تقييم الأصول من عملية تقييم الأصول الثابتة بقيمتها العادلة بدلاً من قيمتها الدفترية، مثل المباني والاستثمارات في الأوراق المالية، وتعتبر هذه العملية ضرورية لضمان أن تعكس القوائم المالية للبنك القيمة الحقيقية لأصوله.

كما يجب تخفيض فرق التقييم بنسبة 55% وذلك من أجل التحوط من مخاطر تغير أسعار هذه الأصول في السوق. (الخطيب، 2005، صفحة 32)

- 3.2.3. المخصصات العامة المُشكَّلة لمواجهة المخاطر الغير محددة:** المخصصات العامة هي أموال يتم تخصيصها لمواجهة لأي مخاطر عامة غير متوقعة. ولا يمكن للبنوك أن تشكل مخصصات عامة إلا إذا كانت كل المخصصات المحددة مكتملة، ولا تتجاوز نسبة المخصصات العامة إلى الأصول والالتزامات العرضية المُرجحة بأوزان المخاطرة 1.25% كحد أقصى. (بن معنوق، 2017، صفحة 127)

4.2.3. القروض المساندة المتوسطة وطويلة الأجل:

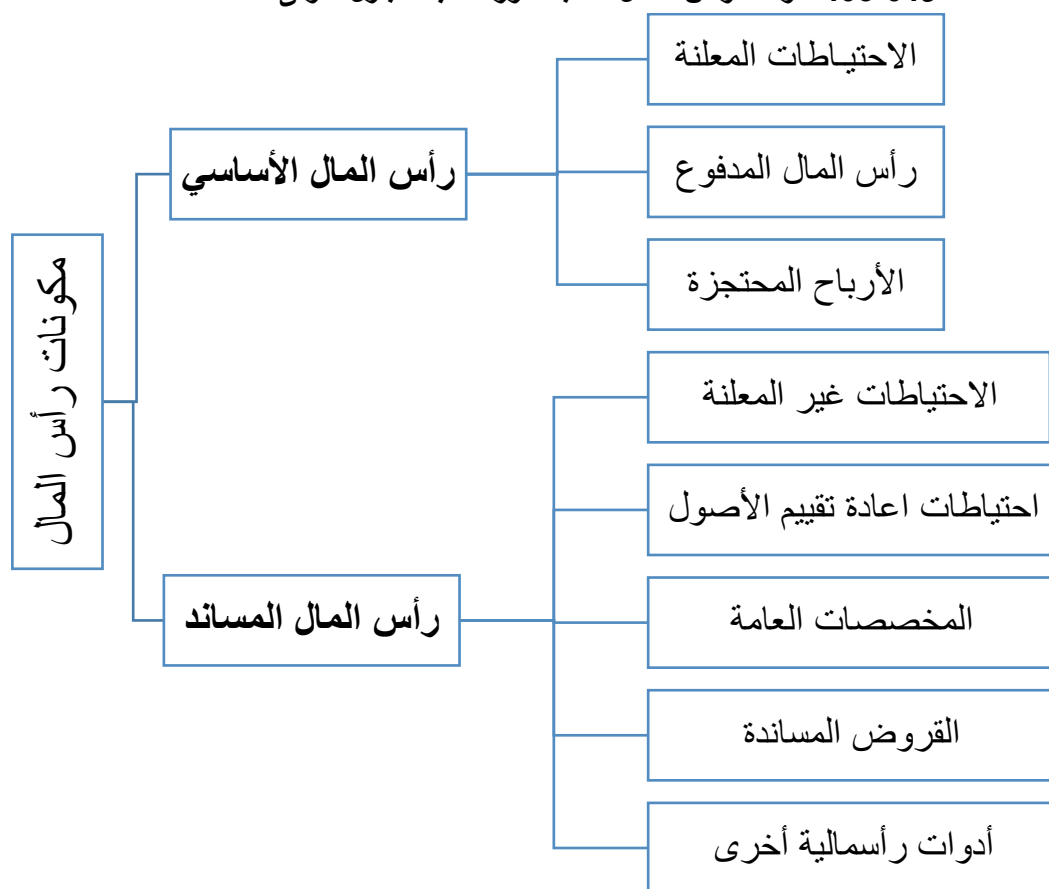
هي سندات تستحق بعد خمس سنوات على الأقل، وتعاد لأصحابها في حال تعرض البنك للإفلاس بعد تسديد حقوق الودائع وقبل توزيع استحقاقات المساهمين. ونظراً لمخاطر هذه السندات، فإن البنك يدفع لها فائدة عالية، ولكن يجب أن ينقص من قيمتها بنسبة ٢٠% كل عام في الخمس سنوات الأخيرة من مدتها، لتقليل الاعتماد عليها كمصدر لرأس المال.

وهي أكثر خطورة من القروض التقليدية، لذلك تُدفع عليها فائدة مميزة. كما يتم خصم 20% من قيمتها كل عام من الخمس سنوات الأخيرة لأجلها. حيث أن الإعتماد على هذه القروض ينخفض كلما اقترب أجل استحقاقها. (أبو محييد، 2008، صفحة 25)

5.2.3. أدوات رأسمالية أخرى:

هي أدوات تجمع ما بين مميزات حقوق الملكية وقروض من المساهمين، حيث تتميز بالمشاركة في تحمّل خسائر البنك إذا حدثت، وهي غير قابلة للإستهلاك، كالأوراق المالية التي تحمل خصائص مشتركة بين السندات والأسهم، مثل السندات التي تتحول بعد مدة معينة إلى أسهم. (فخاري، 2019، صفحة 35)

الشكل 01-03: مكونات رأس المال حسب مقررات لجنة بازل الأولى



المصدر: من إعداد الباحث

4. وضع أوزان ترجيحية لدرجة مخاطر الأصول:

يتغير الوزن المرجح للأصول حسب نوع الأصل وحالة المدين. ولهذا السبب نجد أن هناك خمس فئات من الأوزان المرجحة للأصول عند حساب معيار كفاية رأس المال وهي: 0%، 10%، 20%، 50%، 100%. فالأصول التي من فئة مخاطرة 0% هي أصول يمكن استرجاعها دون الحاجة إلى رأس مال لضمانها، بينما الأصول التي من فئة مخاطرة 100% هي أصول عالية المخاطر وتتطلب جميعها 8% من رأس المال لتأمينها وفقاً لاتفاقية بازل 1. (بن معتوق، 2017، صفحة 124)

ولمنح بعض المرونة للدول المتباعدة في التطبيق، سمحت اللجنة للسلطات النقدية الوطنية حرية تحديد بعض أوزان المخاطر. كما أنه لا يعني إعطاء وزن مخاطر معين لأصل ما أنه مشكوك في تحصيله،

بل هو طريقة مرجحة للتمييز بين الأصول حسب مستوى المخاطر بعد إنشاء الاحتياطات اللازمة. (عبد المطلب، العولمة واقتصاديات البنوك، 2005، صفحة 85) ويوضح الجدول التالي أوزان المخاطر المُرَّجحة للأصول:

الجدول 01-01: أوزان المخاطر التوجيهية للأصول داخل الميزانية حسب مقررات بازل 1

درجة المخاطر	نوعية الأصول
0%	- النقدية. - الديون المستحقة من الحكومة والبنوك المركزية مقومة بالعملة المحلية وممولة بها. - الديون الأخرى المستحقة من الحكومات المركزية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE . - الديون المضمونة بأوراق مالية صادرة من الحكومات المركزية أو مكفولة من قبل الحكومات المركزية في دول OCDE .
0% أو 10% أو 20% أو 50% حسب السلطة الوطنية	المطلوبات من مؤسسات القطاع العام الوطنية والقروض المضمونة و المغطاة بإصدارات الأوراق المالية من هذه المؤسسات.
20%	- مطلوبات مضمونة من بنوك التنمية المتعددة الجوانب مثل البنك الدولي، والديون المضمونة أو المغطاة بأوراق مالية صادرة من هذه البنوك. - المطلوبات من بنوك دول OCDE وكذلك القروض المضمونة منها. - المطلوبات من بنوك خارج دول OCDE المتبقي على استحقاقها سنة أو أقل، وكذا القروض المسجلة من بنوك خارج دول OCDE المتبقي على استحقاقها سنة أو أقل. - مطلوبات مؤسسات القطاع العام الغير المحلية في دول OCDE ، والتي لا تشمل مطلوبات من الحكومة المركزية أو القروض المضمونة بإصدارات الأوراق المالية من هذه المؤسسات قيد التحصيل.
50%	القروض المضمونة برهانات العقارات السكنية التي يسكنها المقترضون أو التي سيؤجرونها للغير.
100%	- مطلوبات من القطاع الخاص. - مطلوبات من بنوك خارج دول OCDE، والتي يتبقى على موعد استحقاقها أكثر من سنة. - مطلوبات من حكومات مركزية خارج OCDE ، إلا إذا كانت ممنوحة بالعملة الوطنية وممولة بها. - المطلوبات من شركات تجارية تابعة للقطاع العام. - الألات والمباني والأصول الثابتة الأخرى. - العقارات والاستثمارات الأخرى. - الأدوات الرأسمالية الصادرة عن بنوك أخرى، ما لم تكن مستثنات من رأس المال. - باقي الأصول الأخرى.

المصدر: (حماد، التطورات العالمية وانعكاساتها على البنوك، 2003، صفحة 138)

5. تحويل الالتزامات العرضية خارج الميزانية إلى أصول مرجحة بالمخاطر: الالتزامات العرضية هي الالتزامات المحتملة التي قد تتحول إلى التزامات حقيقية على البنك، مثل خطابات الاعتماد أو ضمانات القروض. هذه الالتزامات لا تظهر في قوائم الميزانية العمومية، ولكنها تؤخذ بعين الاعتبار عند تقييم المخاطر المالية للبنك.

بعد تحويل الأصول التي تشكل ائتمان مباشر ممنوح للغير الى أصول خطر مُرَّجحة بأوزان المخاطر المشار إليها سابقا، ووفقا للاتفاقية بازل ، يجب التعامل مع الالتزامات العرضية التقليدية كائتمان غير مباشر لا ينطوي على نقل الأموال من البنك إلى الغير ، أي أنه أقل خطورة من الائتمان المباشر. هذه الالتزامات قد تسدد أو تتحول الى ائتمان مباشر مستقبلا. (عبد المطلب، العولمة واقتصاديات البنوك، 2005، صفحة 85)

وتتضمن هذه العملية الخطوات التالية: (أوصغير، 2018، صفحة 71)
1.5. تحويل الالتزام البنكي إلى ائتمان مباشر بواسطة معامل التحويل الذي يعكس مستوى المخاطر وفقاً لطبيعة الالتزام نفسه وذلك طبقاً للمعادلة التالية:

$$\text{معادل خطر الائتمان} = \text{التزامات خارج الميزانية} \times \text{معامل التحويل}$$

2.5. تحويل الائتمان المباشر الذي ينتج عن العملية السابقة إلى أصل مرجح بالمخاطر وذلك باستخدام الوزن الترجيحي للمدين لحساب الخطر المرجح، حسب المعادلة التالية:

$$\text{الخطر المرجح} = \text{معامل الترجيح} \times \text{معادل خطر الائتمان}$$

تُساعد معاملات التحويل على تقييم المخاطر المالية للالتزامات العرضية خارج الميزانية، وتُستخدم هذه المعاملات لتحويل هذه الالتزامات إلى أصول مرجحة بالمخاطر، مما يُسهّل على البنوك والمؤسسات المالية قياس ومقارنة مخاطرها. ويمكن إظهار أوزان المخاطر للالتزامات خارج الميزانية وفقاً لقرارات بازل في الجدول التالي:

الجدول 01-02: أوزان المخاطر الترجيحية للالتزامات العرضية خارج الميزانية حسب مُقررات بازل1

أوزان المخاطر	البند
100%	بنود مماثلة للقروض، مثل: الضمانات العامة للقروض
50%	بنود متعلقة بمعاملات حسن الأداء، مثل: خطابات الضمان و تنفيذ عمليات المقاولات والتوريدات.
20%	بنود متعلقة بالمخاطر قصيرة الأجل تُنفذ عبر التصفية الذاتية (الاعتمادات المستندية).

المصدر: (عبد العظيم، 2020، صفحة 215)

ثالثاً: التعديلات التي طرأت على مقررات لجنة بازل الأولى

بعد أن ازدادت المخاطر التي تواجهها البنوك نتيجة لاستخدامها أدوات مالية حديثة كالمشتقات وغيرها، تم تعديل اتفاقية بازل الأولى لتشمل طريقة جديدة لحساب معيار كفاية رأس المال، لتغطي بذلك مخاطر السوق بالإضافة إلى المخاطر الائتمانية التي كانت تشملها الاتفاقية الأولى.

كما تمت إضافة شريحة رأس مال ثالثة إلى الشريحتين السابقتين، تُعرف بـ "القروض المساندة لأجل سنتين" لتغطية مخاطر السوق. هذه التعديلات جعلت الاتفاقية جاهزة للتنفيذ سنة 1998. (سعيد، 2017، صفحة 41)

هذه الشريحة هي ديون قصيرة الأجل لمواجهة المخاطر السوقية، وتتكون من القروض المساندة التي تحصل عليها بموجب شروط محددة وبعد موافقة الهيئات الرقابية. وتتمثل هذه الشروط فيما يلي:

- يجب أن تكون فترة استحقاق القروض المساندة سنتين على الأقل.

- أن لا يتجاوز إجمالي القروض المساندة 250% من رأس المال البنكي من الشريحة الأولى المخصصة لمواجهة المخاطر السوقية.
 - أن تستخدم فقط لتغطية المخاطر السوقية ، بما في ذلك المخاطر المتعلقة بتغير أسعار الصرف.
 - يُسمح بتبديل عناصر الشريحة الثانية بالشريحة الثالثة من رأس المال ، ضمن الحدود المذكورة.
 - ان تكون الشريحة الثانية والثالثة من رأس المال أقل أو تساوي الشريحة الأولى.
- هذا التعديل يهدف إلى ضمان أن تمتلك البنوك رأس مال كافٍ لمواجهة المخاطر المتعلقة بتغيرات الأسعار والفوائد والعوامل الأخرى في الأسواق المالية على الأصول المالية (مثل أسعار العملات والسلع والمعادن) سواء كانت داخل الميزانية أو خارجها. وفي هذا التعديل ، حددت اللجنة نوعين من النماذج لحساب المتطلبات في رأس المال: النموذج المعياري (Standardized Model) ونموذج قياس المخاطر الداخلية (Internal Risk Measurement Models). والذي أصبح فيما بعد يعرف بمقررات بازل 2. (الزدجالي، 2003، صفحة 95)
- وبالتالي أصبحت الصيغة المعدلة لحساب كفاية رأس المال كالتالي:

$$\%8 \leq \frac{\text{إجمالي رأس المال (شريحة 1 + شريحة 2 + شريحة 3)}}{\text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة + مقياس المخاطرة السوقية} \times 12.5}$$

المطلب الثاني: اتفاقية بازل الثانية

إن الهدف الرئيسي للجنة بازل هو تعزيز التعاون بين الدول في مجال التنظيم والرقابة البنكية وتحسين الاستقرار المالي العالمي، أصدرت اللجنة أول اتفاقية لها سنة 1988 بما يعرف بمقررات بازل 1، ولكن تطورات القطاع البنكي دعت لتحديثها ومعالجة النقائص الموجودة، وهو ما أسفر عن صدور اتفاقية جديدة عرفت فيما بعد باتفاقية بازل 2.

سنناقش في هذا المطلب محتوى اتفاقية بازل 2 والدعائم الأساسية الثلاثة التي تقوم عليها.

الفرع الأول: التعريف باتفاقية بازل 2

اتفاقية بازل الثانية هي نتاج لجهود لجنة بازل للرقابة البنكية خلال سنوات عديدة، تهدف إلى تحقيق توحيد دولي لمعايير رأس المال وقياساته، مع مراعاة التطورات في الساحة المالية العالمية. بدأت اللجنة بنشر اقتراحات أولية لإطار جديد لقياس رأس المال في عام 1999، مستبدلةً اتفاقية 1988، وأضافت معايير جديدة لمعالجة بشكل أكثر دقة المخاطر البنكية، بما في ذلك مخاطر التشغيل. في عام 2001، قدمت اللجنة اقتراحات أكثر تفصيلاً حول هذا الإطار الجديد، وطلبت التعليقات من المعنيين والخبراء قبل ماي 2001. كان من المفترض أن تصدر اللجنة نسختها النهائية من الاتفاقية قبل نهاية 2001، ولكن بسبب كثرة الردود والملاحظات، تأخر إصدارها حتى عام 2004، والتي أصبحت معروفة باسم اتفاقية بازل 2. (ناصر، 2006، صفحة 155)

منحت اللجنة البنوك والمؤسسات المالية فترة حتى نهاية عام 2006 لترتيب أوضاعها، وبدأت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تطبيقها ابتداءً من 1 جانفي 2007، في حين تأخر تطبيقها في الولايات المتحدة الأمريكية. (بن معتوق، 2017، صفحة 132)

تستند اتفاقية بازل 2 على مجموعة شاملة من المعايير الكمية والنوعية لتحديد متطلبات الحد الأدنى لرأس المال لمواجهة مخاطر الائتمان، والتشغيل، والسوق، مع توفير آليات لمراقبة كفاية رأس المال من قبل السلطات الإشرافية، وتشجيع انضباط السوق لتوفير المعلومات اللازمة لدراسة وتقييم المخاطر وتحديد مختلف مستويات رأس المال. (أوصغير، 2018، صفحة 81)

الفرع الثاني: أهداف اتفاقية بازل2

تعتبر لجنة بازل من أهم الإطارات الرقابية في القطاع البنكي العالمي، تهدف إلى تحقيق الاستقرار والمساواة في المنافسة بين البنوك العالمية من خلال تحديد أهداف تسعى إلى تحقيقها بشكل فعال، ومن بين الأهداف التي سعت إليها لجنة بازل2 في مقرراتها نذكر ما يلي: (بريش، 2013، صفحة 34)

- تعزيز ودعم القطاع المالي والبنكي من خلال إصدار مبادئ الرقابة البنكية الأساسية ومنهجيات تطبيقها.
- زيادة شفافية الأسواق المالية وتوفير المعلومات اللازمة للمتعاملين لاتخاذ قرارات استثمارية صحيحة.
- الحفاظ على مستوى مناسب من رأس المال البنكي مقابل المخاطر التي يواجهها البنك.
- إيجاد وتطبيق أساليب فعالة للتقييم والتحكم في المخاطر التي تؤثر على البنك.
- تعزيز استقرار النظام البنكي العالمي وتحقيق المساواة في شروط المنافسة بين البنوك الدولية.
- تحسين التواصل والتعاون بين البنوك والجهات الرقابية المحلية بشأن تحديد وإدارة المخاطر البنكية وكيفية ربطها بمتطلبات رأس المال.

الفرع الثالث: الدعام الثلاثية الأساسية لاتفاقية بازل2

تقوم اتفاقية بازل الثانية على ثلاث دعائم رئيسية نذكرها فيما يلي:

أولاً: الدعام الأولى (الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال): تعني كفاية رأس المال الطرق أو الأساليب التي يستخدمها الملاك وإدارة البنك من أجل تحقيق توازن بين حجم رأس المال والمخاطر المتوقعة، بمعنى آخر فإن كفاية رأس المال تعني ضمان جذب الودائع وتحقيق الربحية والنمو في البنك. وتستند هذه الدعام إلى ثلاثة عناصر رئيسية، تتمثل في: تحسين طرق قياس مخاطر الائتمان بالمقارنة مع اتفاقية بازل1، وكذا تطوير أسلوب جديد للتعامل مع المخاطر التشغيلية، إلى جانب مخاطر السوق و مخاطر الائتمان الموجودة في اتفاقية بازل الأولى. (بريش، 2013، صفحة 35)

كما تجدر الإشارة إلى وجود توافق واختلاف فيما يخص نسبة كفاية رأس المال المقترحة في اتفاقية بازل 2 مع مثيلتها في بازل1 حيث تشترك في بعض الجوانب وتختلف في بعضها الآخر. حيث أن نسبة كفاية رأس المال تخصص لمواجهة المخاطر السوقية والائتمانية والتشغيلية مع الاحتفاظ بالنسبة المقترحة نفسها لمقررات بازل الأولى والمقدرة بـ 8%.

كما أن البنوك تلتزم بتخصيص جزء من رأس المال لمواجهة المخاطر التشغيلية التي لم تكن مدرجة بمقررات بازل الأولى. بالإضافة إلى ذلك ، تضيف لجنة بازل الثانية عنصراً ثالثاً في تركيبة رأس المال . (بن مصطفى، 2018، صفحة 101)

مما يؤدي إلى تغير صيغة معادلة كفاية رأس المال المقترحة في بازل 1 إلى المعادلة التالية: (سعيد، 2017، صفحة 44)

$$\text{إجمالي رأس المال (شريحة 1 + شريحة 2 + شريحة 3)} \leq 8\% \times (\text{مخاطر الائتمان} + \text{مخاطر التشغيل} + \text{مخاطر السوق})$$

حيث نجد أن اتفاقية بازل 2 قد ركزت على ضرورة ربط المخاطر الفعلية التي تواجه البنك بمعيار كفاية رأس المال، وقدرة البنك في التحوط من هذه المخاطر من خلال تحسين العلاقة بين المخاطرة والعائد.

ثانياً: الدعامة الثانية (المراجعة الرقابية لاحتياجات رأس المال):

المراجعة الرقابية لا تهدف فقط إلى التحقق من أن رأس المال البنكي يكفي لمواجهة المخاطر التي تواجه البنك، وإنما أيضاً تحفيز البنوك وتشجيعها على تطبيق أفضل أساليب التقييم وإدارة المخاطر. (أوصغير، 2018، صفحة 85)

المراقبة المستمرة على البنوك من طرف الجهات الاشرافية فيما يخص الالتزام بمتطلبات رأس المال هي أحد الركائز الأساسية لمقررات بازل 2، وتلعب دوراً هاماً في ضمان ملائمة رأس المال للمخاطر الإجمالية للبنوك ومع الاستراتيجيات المتبعة للتعامل مع هاته المخاطر، حيث أن المراجعة الرقابية تتيح للجهات الرقابية التدخل عند الضرورة في حالة عدم كفاية رأس المال لتغطية المخاطر. (كلاش، 2022، صفحة 45)

ثالثاً: الدعامة الثالثة (انضباط السوق): إن الهدف الأساسي للدعامة الثالثة في اتفاقية بازل الثانية هو تحسين درجة الأمان والمتانة في البنوك والمؤسسات التمويلية، ومساعدة البنوك على تطوير علاقات قوية مع العملاء بالنظر الى توفر عامل الأمان في السوق، وكذا تعزيز انضباط السوق من خلال تعزيز الشفافية وعمليات الإفصاح.

وتجب الإشارة هنا إلى أن تحقيق انضباط السوق الفاعل يتطلب وجود نظام معلومات دقيق وسريع يمكن الاعتماد عليه لكي تتمكن الجهات الفاعلة في السوق من تقييم أداء المؤسسات وكفاءتها ومعرفة قدرتها على إدارة المخاطر، أي فهم المخاطر التي تتعرض لها البنوك ومدى كفاية رأس المال لمواجهةها. (العبيدي، 2018، صفحة 265)

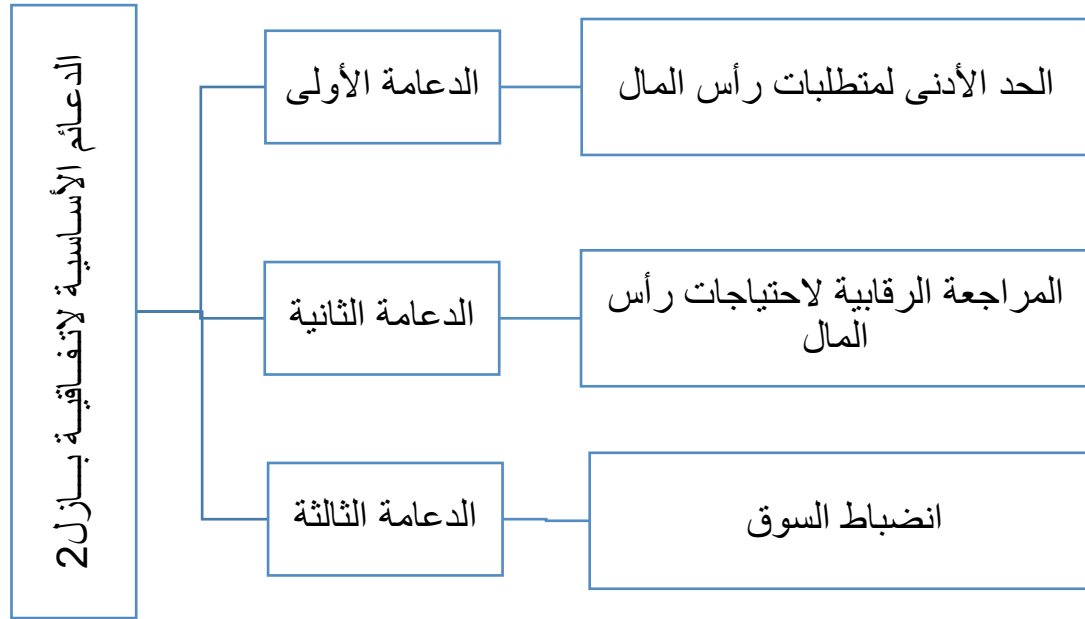
فالإفصاح عن البيانات المتعلقة بالبنوك يسهل من عمل المراقبين ويعزز الانضباط في السوق، كما يمنح تحسين الشفافية ميزة للبنوك لجلب المستثمرين والمودعين، ويقلل من المخاطر النظامية.

في الأخير يجب القول أنه ينبغي أن يكون رأس المال الخاص كافياً لتغطية خطر السوق وخطر القروض وخطر العمليات. وعليه فإن متطلبات بازل تهدف إلى متابعة مخاطر العمليات بالبنوك،

وتطوير وتحسين عمليات الرقابة، بالإضافة إلى خطر النشاط البنكي سواء كان خطر السوق أو القروض. (صابري، 2018، صفحة 123)

ويمكن تلخيص الداعم الثلاثة السابقة في الشكل التالي:

الشكل 04-01: الداعم الثلاثة الأساسية حسب مقررات لجنة بازل 2



المصدر: من إعداد الباحث

الفرع الرابع: أوجه الاختلاف بين اتفاقية بازل الأولى والثانية

الاختلافات الرئيسية بين قرارات لجنة بازل 1 وقرارات لجنة بازل 2 تتلخص في ثلاث نقاط أساسية على النحو التالي: (بن بوزيد، 2017، صفحة 74)

أولاً: الاختلافات المتعلقة بحساب كفاية رأس المال فيما يلي:

- تعديل طريقة ترجيح الأصول بالمخاطر الائتمانية بشكل جذري.
 - إضافة مخاطر التشغيل ومطالبة البنوك بالاحتفاظ برأس مال كافٍ لمواجهة مخاطر.
- ثانياً:** إضافة بنود جديدة تتعلق بدور الهيئات الرقابية على البنوك في مراقبة ومتابعة كفاية رأس المال في حالة حدوث ظروف اقتصادية جديدة تؤثر على القطاع البنكي عموماً أو بنك محدد ، ومراجعة طرق إدارة المخاطر.

ثالثاً: إضافة التزامات خاصة بالإفصاح والشفافية في السوق، وهي متطلبات تهدف إلى تزويد السوق بمزيد من المعلومات عن مستوى رأس المال وحجم المخاطر التي تواجه البنوك وكيفية قياسها وإدارتها.

المطلب الثالث: اتفاقية بازل الثالثة

بعد أن كشفت الأزمة المالية العالمية التي كانت بداية نشأتها في منتصف 2007 عن ضعف المعايير البنكية الدولية "بازل 2" في ضمان سلامة واستقرار النظام المالي والبنكي، قامت لجنة بازل للرقابة البنكية بمراجعة هذه المعايير وإضافة تعديلات جديدة على هذه المعايير.

سنحاول من خلال هذا المطلب التعرف على محتوى اتفاقية بازل 3 وأهم الأسباب التي ساهمت في ظهورها، وكذلك أهم محاور هذه الاتفاقية.

الفرع الأول: التعريف بمقررات بازل 3

مقررات بازل 3 هي مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تهدف إلى تحسين القطاع البنكي. صدرت هذه المقررات في سبتمبر 2010 بعد اجتماع عقدته لجنة بازل الموسعة لتضم 27 عضوا من محافظي البنوك المركزية ومسؤولين من هذه الدول¹. وحصلت هذه المقررات على موافقة قادة مجموعة العشرين في الاجتماع الذي أبرمته المجموعة في نوفمبر 2010 وأصبحت جاهزة للتنفيذ بحلول نهاية عام 2012 ، على أن تكتمل في 2019 مع إجراء مراجعتين في 2013 و 2015 . (بوحصي، بوزرب، و عريس، 2018، صفحة 34)

ولكن بسبب تفشي فيروس كورونا في العالم ، وللتخفيف من آثار هذه الجائحة على البنوك ، تم تأجيل تطبيق مقررات بازل 3 ، خاصة فيما يتعلق بمتطلبات رأس المال حتى يناير 2023. كما أعطت للجنة البنوك مهلة مماثلة لتبني الإطار الجديد لمخاطر السوق ومتطلبات الإفصاح وفقا للدعامة الثالثة. أما بالنسبة لتنفيذ متطلبات البنوك الدولية ذات الأهمية النظامية ، فقد تم تأجيل التنفيذ حتى عام 2022. (معمرى و آيت عكاش، 2018، صفحة 289)

ومن بين العوامل والأسباب التي ساهمت في إصدار مقررات بازل 3 ، وبالنظر إلى الاضطرابات المالية الناجمة عن الأزمة المالية العالمية لعام 2008 ، نجد ما يلي: (نجار، اتفاقية بازل 3 وآثارها المحتملة على النظام المصرفي الجزائري، 2013، الصفحات 278-279)

أولاً: ضعف رؤوس الأموال الملانمة:

أظهرت الأزمة المالية العالمية أن البنوك في مختلف أنحاء العالم لا تملك ما يكفي من الأموال الخاصة لتغطية المخاطر البنكية. وتشير هنا بالأخص إلى الشريحة الأولى التي تعتبر ضئيلة مقارنة بحجم المخاطر الكبيرة التي تتحملها البنوك.

ثانياً: قلة عملية الإفصاح والشفافية في السوق:

أوضحت الأزمة المالية وجود نقص كبير في عملية الإفصاح والشفافية في السوق ، مما أدى إلى أعاققة عملية تقييم الأموال الخاصة ومقارنتها بين البنوك. كما قامت مؤسسات تقييم المخاطر بتضليل المستثمرين بمنح تقييم مرتفع لمحافظ مالية تحتوي على أصول محفوفة بالمخاطر ، المخاطر، مما يشير إلى تحقيق هذه المؤسسات لمصالحها الخاصة دون النظر إلى تأثير المعلومات الخاطئة والمضللة على الاقتصاد والنظام البنكي؛

ثالثاً: تجاهل بعض أنواع المخاطر:

على الرغم من أن اتفاقية بازل 3 قد أتت بمفهوم أوسع للمخاطر البنكية ، ولكنها تجاهلت العديد من المخاطر والتي كان لها الأثر الكبير في حدوث الأزمة ؛ ومن بينها مخاطر المحافظ المالية للتداول ، والمخاطر الكبيرة المتعلقة بالعمليات على المشتقات؛

* لجنة بازل الموسعة ضمت 27 عضو من الدول التالية: (بلجيكا، كندا، فرنسا، السويد، المملكة المتحدة، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، هونغ كونغ، الهند، الأرجنتين، أستراليا، البرازيل، إندونيسيا، كوريا الجنوبية، روسيا، السعودية، سنغافورة، لوكسمبورغ، المكسيك، إيرلندا، جنوب إفريقيا، إسبانيا، تركيا وسويسرا)

رابعاً / نقص السيولة في البنوك :

كانت نتائج تنافس البنوك بالدول المتقدمة لاستثمار أموالها من أجل زيادة أرباحها واستغلال فترة ازدهار السوق هو إهمالها لمسألة السيولة ، وهو ما كان له انعكاس سلبي عليها عندما لم تستطع تلبية طلبات عملائها بمجرد ظهور علامات الأزمة، والتي أدت إلى تسارع المودعين في سحب أموالهم من هذه البنوك ؛

خامساً: مبالغة البنوك في عمليات التّوريق المعقّدة:

الكثير من البنوك سعت إلى تخفيض متطلبات رأس المال عن طريق توريق وإعادة توريق الأصول، حيث تم نقل هذه الأصول إلى خارج الميزانية. هذا الإجراء أدى إلى زيادة معدل كفاية رأس المال عن الواقع، حيث يتضمن التوريق تحويل ديون ذات سيولة منخفضة إلى سندات قابلة للتداول في السوق. استغلت البنوك في الدول المتقدمة هذه العملية بشكل كبير، حيث بلغت قيمة هذه الديون في سوق التداول الأمريكي عام 2007 ما يقارب 10000 مليار دولار، وهي تمثل نسبة 40% من إجمالي قيمة الديون، بينما قيمة السندات الصادرة عن المؤسسات كانت تقدر بنحو 5800 مليار دولار. وبالتالي، فإن الابتكارات المالية كان لها دور كبير حدوث الأزمة المالية العالمية؛

سادساً: الإفراط في المديونية:

حيث لجأت البنوك إلى تجميع مديونية مفرطة داخل الميزانية وخارجها، من أجل تعظيم أثر الرفع المالي ومضاعفة مردوديتها، مما أدى إلى ضعف تدريجي في نوعية ومستوى قاعدة رأس المال. هذه الأسباب وغيرها تعود إلى النقائص والثغرات في معايير بازل 2، مما دفع لجنة بازل للرقابة البنكية إلى تعزيز المعايير الحالية، وذلك بوضع معايير صارمة أكثر فيما يخص كفاية رأس المال والرقابة والإشراف على البنوك ورفع متطلبات الإفصاح، سعياً منها لبناء نظام بنكي قادر على استيعاب كل الصدمات مهما كان نوعها.

الفرع الثاني: المحاور الأساسية لاتفاقية بازل 3

تضمنت اتفاقية بازل 3 عدة محاور أساسية للإصلاحات البنكية، وتتمثل أهم هاته المحاور والإصلاحات في ما يلي:

أولاً: التحسين من قاعدة رأس المال:

اتفقت لجنة بازل 3 على تعزيز وتطوير جودة رأس المال للبنوك لتمكينها من امتصاص الخسائر، ولهذا الغرض أجرت بعض التغييرات الجوهرية على المتطلبات الدنيا لرأس المال، حيث طالبت برفع الحد الأدنى لرأس المال الذي يشكله حقوق المساهمين من مستواه الحالي في بازل 2 والذي كان 2% إلى 4.5%، وهو العنصر الأكثر قدرة على استيعاب الخسائر في حال حدوثها، وسيتم تطبيق هذا الإجراء الجديد بشكل تدريجي حتى 01 يناير 2015، وبالإضافة إلى ذلك سترتفع متطلبات الحد الأدنى لرأس المال الأول (الشريحة 1) من 4% إلى 6% خلال الفترة نفسها، كما أضافت الاتفاقية ما يُسمى برأس المال الاحتياطي بنسبة 2.5% تحتفظ به البنوك من الأسهم العادية ويمكن استخدامه لتحمل الخسائر خلال أوقات الأزمات المالية والاقتصادية. (بن معتوق، 2017، صفحة 143)

والجدول التالي يوضح الإصلاحات المتعلقة بنوعية وجودة رأس المال حسب اتفاقية بازل 3:

الجدول 03-01: رأس المال حسب مقرّرات بازل3

رأس	إجمالي المال	رأس المال الشريحة 1	حقوق المساهمين
	8%	6%	4.5%
			2.5%
	10.5%	8.5%	7%
			0 - 2.5%

المصدر: (كلاش، 2022، صفحة 52)

إذا، وبموجب المعايير الجديدة لاتفاقية بازل3، يبقى الحد الأدنى لرأس المال الاجمالي كما هو عليه في السابق(بازل1 و2) أي 8%. لكن مع إضافة احتياطي الأزمات، يرتفع الحد الأدنى المطلوب إلى 10.5%. مما يعني أن البنوك مضطرة إلى توفير تمويل إضافي لتحقيق هذه المتطلبات. ومنه حسب اتفاقية بازل3 تصبح معادلة نسبة كفاية رأس المال الجديدة كما يلي: (فخاري، 2019، صفحة 46)

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال (الشريحة 1 + الشريحة 2)}}{\text{المخاطر الائتمانية + مخاطر السوق + مخاطر التشغيل}} \leq 10.5\%$$

ثانيا: تعزيز السيولة البنكية:

كشفت الأزمة المالية العالمية الحديثة عن العديد من الثغرات في آليات إدارة السيولة لدى البنوك، وهو ما دفع بلجنة بازل في مقررتها الثالثة إلى إصدار مجموعة من المعايير والمقاييس الخاصة بتقييم مستوى كفاية السيولة البنكية، حيث اعتمدت على نسبتين هما: النسبة الصّافية للتمويل المستقر (NSFR) ونسبة تغطية السيولة (LCR). (بونيهي، 2016، صفحة 223)

1. النسبة الصّافية للتمويل المستقر (Net Stable Funding Ratio): تسعى نسبة التمويل المستقر الصافية (NSFR) إلى تقليل الاعتماد الزائد على التمويل قصير الأجل خلال فترات انتعاش السيولة، وكذا تحفيز التقييم الأفضل لمخاطر السيولة في كافة العناصر داخل وخارج الميزانية، بالإضافة إلى ضمان وفرة موارد سيولة مستقرة لأنشطة البنك في المدى الطويل والمتوسط، وتعرف نسبة التمويل المستقر الصافية بأنها مبلغ التمويل المستقر المتوفر مقارنة بمبلغ التمويل المستقر المطلوب، على أن تكون هذه النسبة لا تقل عن 100% بشكل مستمر، وتحسب هذه النسبة بالمعادلة التالية: (بن معنوق،

$$\text{نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR)} = \frac{\text{التمويل المستقر المُتاح}}{\text{التمويل المستقر المطلوب}} \leq 100\%$$

2. نسبة تغطية السيولة (Liquidity Coverage Ratio) : وتسمى أيضا بنسبة السيولة القصيرة الأجل. وهي القيمة الأدنى من السيولة التي يجب على البنوك الاحتفاظ بها في المدى القصير، لكي يضمن البنك وجود كفاية من الأصول السائلة عالية الجودة لمواجهة الأزمات الشديدة والتي قد تستمر لشهر كامل، وتستهدف نسبة LCR تحسين قدرة القطاع البنكي على تحمل الصدمات الناتجة عن الضغوط المالية والاقتصادية بغض النظر عن أسبابها ومصادرها. وتحسب هذه النسبة بالمعادلة التالية :

$$\text{نسبة تغطية السيولة (LCR)} = \frac{\text{مخزون الأصول السائلة العالية الجودة}}{\text{صافي التدفقات النقدية الخارجة خلال شهر}} \leq 100\%$$

بحيث يتم تطبيق هذه النسبة بشكل تدريجي انطلاقا من بداية 2015 بنسبة 60% حتى تصل إلى 100% بحلول جانفي 2019 وذلك لضمان إدراج نسبة تغطية السيولة في أنظمة البنوك دون أن تسبب أي اضطراب في هذه الأنظمة. (أوصغير، 2018، صفحة 110)

ثالثا: تطبيق مؤشر الرافعة المالية: أدى انتشار الائتمان قبل الأزمة المالية العالمية في 2008 إلى تعرض البنوك لخطر الإفلاس نتيجة لعدم كفاية رأس المال لتغطية الخسائر. لذلك ، استخدمت البنوك التي تعتمد على نموذج التقييم الداخلي للمخاطر أوزاناً ترجيحية منخفضة لاستثماراتها لزيادة أثر الرافعة المالية. ولمواجهة هذا الوضع ، أدخلت بازل 3 ما يعرف بالرافعة المالية للحد من التمويل البنكي المفرط. وفقاً لذلك ، تم تحديد نسبة اختيارية بمعدل 3% من الشريحة الأولى من رأس المال ، والتي يجب أن تحسب من أصول الميزانية وخارجها من دون أوزان ترجيحية. (نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل: دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية، 2014، صفحة 118) ويمكن حساب هذا المؤشر بالصيغة التالية: (كلاش، 2022، صفحة 50)

$$\text{الرافعة المالية} = \frac{\text{رأس المال الشريحة الأولى}}{\text{إجمالي الأصول بدون مخاطر}} \leq 3\%$$

رابعا: إدارة المخاطر ومراقبتها : تهدف مقترحات بازل III إلى تطوير إدارة المخاطر والرقابة عليها بإدخال تحسينات على مبادئ المراجعة الرقابية العملية التي تشكل الدعامة الثانية من اتفاقية بازل II ، وذلك لمواجهة النقائص التي ظهرت في ممارسات إدارة المخاطر للبنوك والتي كشفتها الأزمة المالية الأخيرة. (نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل: دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية، 2014، صفحة 119)

وقد أصدرت لجنة بازل 3 مجموعة من المبادئ المتعلقة بجمع المخاطر والإبلاغ عنها لتعزيز إدارة المخاطر في البنوك، وهي كالتالي: (بن معتوق، 2017، صفحة 145)

- دعم وتقوية البنية التحتية للإبلاغ عن المعلومات الهامة، وخاصة تلك التي تستخدمها الإدارة العليا ومجلس الإدارة لتحديد إدارة المخاطر ومتابعتها؛
 - تقوية وتحسين إدارة المعلومات، مع تيسير إجراء تحليل شامل للمخاطر المتعرض لها؛
 - تيسير عملية اتخاذ القرارات في كافة أجزاء الكيان البنكي؛
 - تزويد المعلومات بالسرعة اللازمة، التي تساعد على اتخاذ القرارات الصحيحة والمناسبة؛
 - تطوير جودة التخطيط الاستراتيجي للبنك لتمكينه من إدارة مخاطر الخدمات والمنتجات البنكية الجديدة؛
 - التقليل قدر المستطاع من الخسائر الناجمة عن الضعف في إدارة المخاطر .
- خامسا: فرض قواعد جديدة على البنوك لضمان الشفافية في السوق:** ألزمت اللجنة البنوك وفقاً لتوصياتها الجديدة ، أن تكشف عن جميع العناصر التي تشكل الأموال الخاصة القانونية والخصومات المطبقة. كما تعرض البنوك على مواقعها الإلكترونية جميع الخصائص القانونية للأدوات التي تشكل جزءاً من الأموال الخاصة القانونية. (نجار، اتفاقية بازل3 وأثارها المحتملة على النظام المصرفي الجزائري، 2013، صفحة 284)

كما أن اللجنة وضعت اقتراحاً للإفصاح عن المكافآت ضمن الدعامة الثالثة، حيث نشرت اللجنة وثيقة تحت عنوان "الإفصاح عن المكافآت ضمن الدعامة الثالثة" ، والتي تهدف إلى نشر البنوك معلومات شفافة وكاملة وفي الوقت المحدد عن سياسة المكافآت التي تتبعها لزيادة فعالية وكفاءة انضباط السوق. ولتحقيق هذا الهدف ، أصدرت اللجنة أيضاً وثيقة تتعلق بالإفصاح عن عناصر رأس المال في جوان 2012 ، ووثيقتين في جانفي 2014 بشأن متطلبات ومعايير الإفصاح عن نسبة الرافعة المالية ونسبة السيولة في إطار بازل3 . مما يمكن المشاركين في السوق من تقييم ممارسات البنوك بشكل صحيح ومناسب. (كلاش، 2022، صفحة 51)

من خلال ما سبق ، نخلص إلى أن مقترحات بازل 3 تهدف إلى تحسين القدرة المالية للنظام البنكي وزيادة كفاءته في التعامل مع الأزمات ، كما تفرض عليه رقابة أكثر لتعزيز مستوى الإفصاح والشفافية.

خلاصة الفصل الأول

تناول هذا الفصل موضوع إدارة المخاطر في البنوك التقليدية من زوايا مختلفة، وقد أظهرت الدراسة كيفية تعرض البنوك التقليدية لمخاطر متنوعة ومتغيرة تؤثر على أدائها واستقرارها ومسؤولياتها، وكيف تحاول البنوك إدارة هذه المخاطر بطرق فعالة ومبتكرة تتوافق مع المعايير والتنظيمات الدولية. وتم التطرق في هذا الفصل أيضاً إلى كيفية مساهمة مقررات بازل في تحسين إدارة المخاطر البنكية وتعزيز رأس المال والسيولة والجودة الائتمانية للبنوك التقليدية.

ومنه نستطيع القول أن إدارة المخاطر في البنوك التقليدية هي مجال مهم وحيوي يتطلب من الباحثين والممارسين معرفة وفهم وتحليل شامل للمفاهيم والنظريات والممارسات المتعلقة به.

وتوصلنا من خلال هذا الفصل إلى مجموعة من النقاط نوجزها فيما يلي:

- المخاطر البنكية هي عبارة عن احتمالية حدوث خسارة أو تقلص في القيمة أو عدم تحقيق الأهداف المرجوة بسبب عوامل داخلية أو خارجية تؤثر على البنوك التقليدية.
- المخاطر البنكية تنشأ من مصادر متعددة ومتنوعة، مثل تقلبات الأسعار والفوائد والعملات والسلع، وتغيرات السياسات والقوانين والتنظيمات، وعدم كفاية رأس المال والسيولة والجودة الائتمانية، والأخطاء البشرية والتقنية والإدارية، والعمليات الاحتمالية والإرهابية والكوارث الطبيعية.
- المخاطر البنكية تؤثر على البنوك التقليدية بشكل سلبي أو إيجابي، حيث تزيد من التكلفة وتقلل من العائد وتهدد الاستقرار والنمو والمسؤولية، أو تخلق فرصاً جديدة وتحفز الابتكار والتنوع والتنافسية.
- إدارة المخاطر البنكية هي عبارة عن عملية منهجية ومتكاملة تهدف إلى تحديد وقياس وتقليل ومراقبة وتقرير المخاطر البنكية، وذلك بما يحقق للبنوك التقليدية الكفاءة والفعالية.
- مقررات بازل هي عبارة عن مجموعة من الاتفاقيات والمعايير والإرشادات الدولية التي تهدف إلى تحسين إدارة المخاطر البنكية وتعزيز رأس المال والسيولة البنكية.



الفصل الثاني



تمهيد

تعتبر البنوك الإسلامية جزءًا أساسيًا من النظام المالي الإسلامي الذي يقوم على مبادئ شرعية تهدف إلى توفير الخدمات المالية والبنكية وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية. وتواجه هذه البنوك تحديات ومخاطر تختلف في بعضها عن تلك التي تواجهها البنوك التقليدية، وتتطلب إدارة مخاطرها بطرق مخصصة تتناسب مع طبيعتها.

يهدف هذا الفصل إلى استكشاف مفاهيم إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية وتحليل البنية العامة لهذه المخاطر وسبل التعامل معها بشكل فعال. حيث تم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية: يبدأ المبحث الأول بدراسة المفاهيم الأساسية المتعلقة بالبنوك الإسلامية، حيث سنتعرف في هذا المبحث على مفهوم البنوك الإسلامية ونشأتها والمميزات التي تميزها عن البنوك التقليدية. كما سنبحث في دور البنوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أما المبحث الثاني فيتناول البنية العامة للمخاطر في البنوك الإسلامية، حيث سنقوم في هذا المبحث بتحليل المخاطر التي تواجه البنوك الإسلامية، والتحديات التي تعترض العمل البنكي الإسلامي، بالإضافة إلى تصنيف أنواع المخاطر التي تتعرض لها.

المبحث الثالث سنتناول فيه ماهية إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية، حيث وفي هذا المبحث، سنناقش المفاهيم الأساسية لإدارة المخاطر بالبنوك الإسلامية والمبادئ التي تقوم عليها، بالإضافة إلى الأدوات والسبل التي تستخدمها هذه البنوك في إدارة مخاطرها، بما في ذلك إدارة مخاطر صيغ التمويل. بناءً على هذه النقاط، سنسعى إلى فهم كيفية تمييز إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية عن نظيرتها في البنوك التقليدية، وكيفية تحقيق التوازن بين تلبية احتياجات العملاء والتزامات الشريعة الإسلامية وتحقيق الاستدامة والنمو في بيئة مالية وطنية وعالمية متغيرة.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول البنوك الإسلامية

تسعى البنوك الإسلامية لتحقيق التوازن بين الأعمال المالية والقيم الدينية، حيث يتجلى دورها في تقديم الخدمات المالية بمراعاة مبادئ الشريعة الإسلامية. تعتمد هذه المفاهيم على عدة مبادئ أهمها تجنب التعامل بالربا أخذاً وعطاءً، وكذا تشجيع التعاون وتوجيه الأموال نحو الأنشطة ذات الفائدة الاقتصادية والاجتماعية. سيتم استعراض مفاهيم هذه البنوك وتفاصيل عملها لإلقاء نظرة شاملة على طبيعة الأنشطة البنكية الإسلامية.

المطلب الأول: ماهية البنوك الإسلامية

تعدّ البنوك الإسلامية نموذجاً بنكياً فريداً، يعتمد على مبادئ الشريعة الإسلامية في تقديم الخدمات المالية. يتناول هذا المطلب مفهوم البنوك الإسلامية، نشأتها، مميزاتها الأساسية، ودورها التنموي في دعم الاقتصاد والمجتمع.

الفرع الأول: مفهوم البنوك الإسلامية

البنوك الإسلامية هي: مؤسسات مالية نقدية تقدم خدمات وأعمال بنكية ومالية، تهدف إلى جذب واستثمار الموارد المالية بفعالية لضمان نموها وتحقيق أقصى عائد منها، وكذا تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية السمحاء. (العجلوني، 2008، صفحة 110)

كما يعرف البنك الإسلامي على أنه: البنك الذي يلتزم بتطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية في جميع عملياته البنكية والاستثمارية، ويقوم بذلك عن طريق تبني مفهوم الوساطة المالية القائم على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، ويعتمد في ذلك على إطار الوكالة بنوعها العامة والخاصة. (مهدي عابدين و الكشواني، 2022، صفحة 841)

ويعرّف أيضاً بأنه: مؤسسة مالية تعمل على جمع الأموال واستغلالها وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية، بهدف خدمة المجتمع وتعزيز التكافل الاجتماعي وتحقيق العدالة في توزيع الثروة وتوجيهها بشكل صحيح لتحقيق التنمية. (سعيد العززي، 2011، صفحة 11)

من خلال التعريفات السابقة يمكن القول أن البنوك الإسلامية هي مؤسسات مالية تتّبع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، حيث تعمل على تقديم خدمات مالية وبنكية مبتكرة تتوافق مع القيم الإسلامية، كما تهدف هذه البنوك إلى توفير وسائل تمويل شرعية ومبتكرة للأفراد والشركات من خلال توفير القروض والاستثمارات والحلول المالية التي تتجنب الفوائد والمخاطر الغير مشروعة، كما تسعى هذه البنوك لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في انسجام مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

الفرع الثاني: نشأة البنوك الإسلامية

في العصر الحديث، بدأت جهود حثيثة لإيجاد بديل عن المعاملات البنكية التي تتضمن الربا وإنشاء بنوك تلتزم بالمعايير الإسلامية. هذه الجهود انطلقت في عام 1963 عندما قام الدكتور أحمد عبد العزيز النجار بتأسيس بنوك ادخار محلية في منطقة الدقهلية بمصر، والتي كانت تعمل كصناديق لتوفير الادخار لصغار الفلاحين. (سمحان و مبارك، 2011، صفحة 30)

وفي عام 1971، قامت السلطات المصرية بتأسيس بنك ناصر الاجتماعي، والذي تميز بكونه البنك الأول الذي يُشير نظامه التأسيسي إلى منع التعامل بالربا لا أخذًا ولا عطاءً. (البلتاجي، 2012، صفحة 17)

وقد بدأ الاهتمام الحقيقي بتأسيس بنوك إسلامية تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية من خلال توصيات صدرت عن مؤتمر لوزراء خارجية الدول الإسلامية، الذي عُقد في جدة بالمملكة العربية السعودية عام 1972، حيث أكدت التوصيات على أهمية إنشاء بنك إسلامي دولي يخدم الدول الإسلامية.

وكنيجة لهذه التوصيات، تم إعداد اتفاقية لتأسيس البنك الإسلامي للتنمية، والتي تم التوقيع عليها من قبل وزراء مالية الدول الإسلامية عام 1974، وشرع البنك الإسلامي للتنمية في مزاولة أعماله عام 1977، وذلك في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية. (الوادي، سمحان، و سمحان، 2010، صفحة 187)

تلا ذلك موجة تأسيس البنوك الإسلامية في العديد من الدول، وكانت دول الخليج العربي من أبرزها نظرًا لتوافر السيولة النقدية بها. (الساعدي، المفرجي، و الحلي، 2019، صفحة 24)

الفرع الثالث: المميزات الأساسية للبنوك الإسلامية

تبرز البنوك الإسلامية بمجموعة من الميزات الرئيسية من أبرزها: (البلتاجي، 2012، الصفحات 20 - 21)

أولاً: الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية: تعتبر البنوك الإسلامية ملتزمة بشكل أساسي بأحكام الشريعة الإسلامية، وذلك للأسباب التالية:

- تُعد البنوك الإسلامية جزءاً لا يتجزأ من النظام الاقتصادي الإسلامي، وتُمثل إحدى ركائزه الأساسية.
 - يُمثل النظام الاقتصادي الإسلامي تنفيذاً عملياً لأصول المعاملات الفقهية.
 - يشمل الالتزام بمعايير الشريعة الإسلامية الابتعاد عن المحظورات كالربا والغرر والغش والكذب والخيانة والنجش والاحتكار والاكتمار والإسراف والتبذير والجهالة والاستغلال، وإذا كانت المحظورات تعبر عن الحرام والمكروه، فإن الأوامر تعبر عن الواجب والمستحب، وبينهما يقع المباح، الذي يوفر المرونة للمنهج ليكون ملائماً لكل زمان ومكان، مما يكمل الطابع العالمي للمنهج.
- ثانياً: البنك الإسلامي كمؤسسة مالية تعمل كوسيط مالي بين المدخرين والمستثمرين ضمن إطار المضاربة الشرعية.

ثالثاً: تقديم البنك الإسلامي للخدمات البنكية وفقاً لمعايير الشريعة الإسلامية.

رابعاً: المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

خامساً: الاشتراك في تقاسم الأرباح والخسائر.

الفرع الرابع: الدور التنموي للبنوك الإسلامية

يتجلى الدور التنموي للبنوك الإسلامية في عدة عناصر نذكر من بينها: (الإدريسي، 2021، الصفحات 24-25)

أولاً: تحقيق النمو: البنوك الإسلامية تسعى لتحقيق نمو مستمر للبقاء والمنافسة في السوق البنكية.

ثانياً: تفعيل الأموال: تحول الأموال المجمدة إلى استثمارات فعالة تساهم في حل مشكلات الاقتصاد وتقليل البطالة.

ثالثاً: الوساطة المالية: تلعب دور الوسيط بين المودعين والمقترضين، مما يساعد في تحويل المدخرات إلى استثمارات مُثمرة.

رابعاً: تنمية الموارد البشرية: تركز على تطوير الكفاءات البشرية لتحقيق أفضل أداء استثماري.

خامساً: تحويل الاستحقاق: تحول الودائع قصيرة الأجل إلى قروض طويلة الأجل، موازنة بين احتياجات المدخرين والمقترضين.

سادساً: تسعير المنتجات: تعمل على تسعير دقيق للمنتجات البنكية وتوسيع القروض طويلة الأجل.

حيث تسعى البنوك الإسلامية بشكل دائم للابتكار في صيغ التمويل للحفاظ على وجودها وكفاءتها في السوق وتحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي.

المطلب الثاني: مصادر الأموال بالبنوك الإسلامية

تعتبر البنوك الإسلامية جسراً يربط بين الأخلاقيات الإسلامية والممارسات المالية الحديثة، حيث تعتمد في تمويلها كما البنوك التقليدية على مصادر داخلية وخارجية، ولكن تختلف البنوك الإسلامية في آلياتها وأساليبها واستخداماتها لهاته الأموال بما يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وتنقسم هاته المصادر الى:

الفرع الأول: مصادر داخلية: تعتمد البنوك الإسلامية على مصادر داخلية متنوعة للتمويل تشتمل على ما يلي:

أولاً: رأس المال: يمثل رأس المال عنصراً أساسياً في موارد البنك، كما يعدّ ضماناً للمودعين، ويتكون رأس المال بالبنك من أموال المؤسسين أو المساهمين أو كليهما، بالإضافة الى أي زيادات أو تخفيضات عينية أو نقدية قد تطرأ عليه لاحقاً. (سعيد، 2017، صفحة 73)

لا يختلف الغرض من رأس المال المدفوع في البنوك الإسلامية مقارنةً بالبنوك التقليدية فيما يتعلق بالتأسيس، التمويل، والحماية ضد الإفلاس أو الخسائر. ومع ذلك، يمكن أن يتباين رأس المال في كيفية طرحه بالبنوك الإسلامية مقارنةً بالتقليدية. فالبنوك التقليدية قد تصدر رأس المال على شكل أسهم ممتازة، التي تعد وثيقة تمثل ملكية ودين في آن واحد، بينما البنوك الإسلامية لا تستطيع إصدار الأسهم الممتازة لأنها غير جائزة شرعاً. (بن السيلت، 2022، صفحة 60)

ثانياً: الاحتياطات: الاحتياطات حسب المعيار الحادي عشر لمعايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، تُعرف بأنها جزء من الأرباح الذي يُخصص لأصحاب حقوق الملكية أو أصحاب حسابات الاستثمار. يقوم البنك بتوزيع هذه الأرباح كاحتياطات لتقوية رأس المال وتحسين المركز المالي، مما يساهم في بناء سمعة إيجابية للبنك. فالأرباح المتراكمة تُظهر مدى نجاح البنك وتفوقه. كما يُمكن للبنك أن يُقر احتياطي خاص به لمواجهة النفقات المستقبلية كتدهور العقارات والمعدات والأثاث. (الشمري، أساسيات الصناعات المصرفية الإسلامية - أنشطتها، التطلعات المستقبلية، 2008، صفحة 42)

ثالثاً: الأرباح المرحلة: الأرباح المحتجزة هي الأرباح التي يقرر مجلس الإدارة والجمعية العمومية تأجيلها للأعوام المالية القادمة لأهداف اقتصادية ومالية. هذه الأرباح، بالإضافة إلى رأس المال المدفوع والاحتياطات، تمثل حقوق المساهمين. (بورمة، 2017، صفحة 114)

الأرباح التي لم تُوزع بعد تُعتبر مصدراً داخلياً للبنك الإسلامي. تُستخدم في تطوير أعمال البنك وتمويل مشاريع استثمارية جديدة، مما يُعزز من قدرته التنافسية مع البنوك الأخرى. يتم تحديد هذه الأرباح بناءً على النظام الأساسي للبنك وقرارات مجلس الإدارة في نهاية كل سنة مالية، وذلك بعد موافقة الجمعية العمومية على حجم الأرباح المرحلة للسنوات القادمة لتحقيق الأهداف المالية والاقتصادية، ويمكن للبنك إضافتها إلى الاحتياطي العام أو استخدامها لزيادة رأس المال. (بن السيلت، 2022، صفحة 60)

رابعاً: المخصصات: تمثل المخصصات مبالغ مالية تُخصم من أرباح البنك لتغطية التزامات مستقبلية مثل الاستهلاك أو خسائر الأصول. تُساهم المخصصات في عرض الوضع المالي بشكل صحيح، وتُستخدم للتحوط من المخاطر البنكية. تعد حقوق الملكية التي تشتمل على رأس المال والاحتياطيات والأرباح المحتجزة والمخصصات مصدر تمويل رئيسي للبنوك الإسلامية، مُميزة بثباتها ومناعتها من مخاطر السحب الفجائي. (الموسوي، 2018، الصفحات 38-39)

خامساً: مصادر أخرى: بالإضافة إلى المصادر التقليدية، تمتلك البنوك الإسلامية موارد مثل القروض الحسنة من الشركاء والتأمينات التي يودعها العملاء كغطاء للاعتمادات المستقبلية وخطابات الضمان، بالإضافة إلى إيرادات تأجير الخزائن.

تُعتبر مصادر الأموال الداخلية في البنوك الإسلامية طويلة الأجل، خاصةً إذا كانت تشكل نسبة كبيرة مقارنةً بالمصادر الخارجية، مما يسمح باستثمارها في مشاريع طويلة الأمد. أما إذا كانت هذه المصادر تمثل نسبة صغيرة، فإنها تُصبح أقل قابلية للاستثمار. (بورمة، 2017، صفحة 114)

الفرع الثاني: مصادر خارجية: تمتلك البنوك الإسلامية مصادر أموال خارجية متنوعة، تتضمن الحسابات الجارية التي تستخدم للتعاملات اليومية، والودائع الادخارية التي تشجع على الادخار، والودائع الاستثمارية التي تعزز مشاركة الأفراد في الأنشطة الاقتصادية، بالإضافة إلى ذلك، تساهم ودائع المؤسسات المالية وشهادات الإيداع الإسلامية وصكوك الاستثمار في توسيع قاعدة الموارد المالية للبنوك، وفيما يلي شرح لهذه المصادر:

أولاً: الحسابات الجارية (الودائع تحت الطلب): الحسابات الجارية هي نوع من الودائع يمكن للعملاء سحبها في أي وقت دون الحصول على عوائد، نظراً لعدم ثبات قيمتها. هذا النظام متبع أيضاً في البنوك التقليدية التي لا تقدم فوائد على هذه الودائع. في البنوك الإسلامية، تشكل هذه الحسابات حوالي 10% من إجمالي الودائع، بينما في البنوك التقليدية تصل النسبة إلى حوالي 25%. (عبود و البرزنجي، 2018، صفحة 11)

ثانياً: الودائع الادخارية (حسابات التوفير): تُعرف أيضاً بحسابات الاستثمار المشترك، تُستثمر هذه الودائع في مضاربة يديرها البنك، حيث يكون البنك مضارباً والمودعون هم أصحاب الأموال. لا ترتبط الأموال بمشروع استثماري محدد، بل تُشارك في النتائج الإجمالية للاستثمار المشترك. يُمنح المودعون دفاتر توفير تُثبت حصصهم ويحصلون على عائد متغير يعتمد على قيمة ومدة الوديعة. (الموسوي، 2018، صفحة 41)

ثالثاً: الودائع الاستثمارية: ودائع الاستثمار في البنوك الإسلامية هي أموال يتم إيداعها للحصول على عائد من استثمارات البنك، وفقاً للمبدأ الشرعي "الغنم بالغرم". تشكل هذه الودائع نحو 29.8% من إجمالي الأموال في بعض البنوك الإسلامية، وتُعامل كعقود مضاربة حيث يستثمر البنك الأموال مقابل نسبة من الأرباح متفق عليها مقدماً في العقد ولا تكون محددة بمبلغ معين. وهناك نوعان من ودائع الاستثمار:

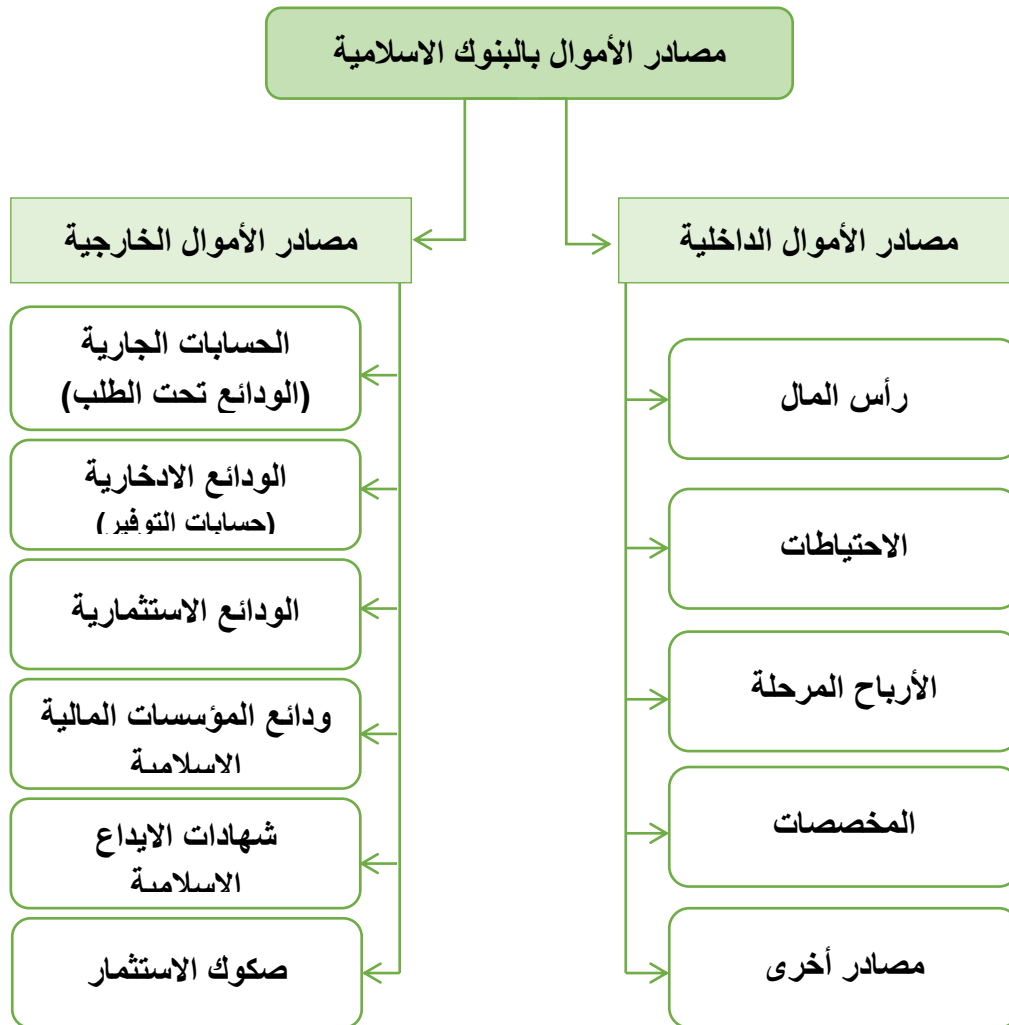
- **الإيداع بالتفويض:** حيث يُمكن المودع البنك من استثمار المبلغ في المشروعات التي يختارها.
- **الإيداع من دون تفويض:** هنا يحدد المودع المشروع الاستثماري بنفسه، ويُعرف هذا بالمضاربة المقيدة. (الوادي، سمحان، و سمحان، 2010، الصفحات 197-198)

رابعاً: ودائع المؤسسات المالية الإسلامية: تتبنى البنوك الإسلامية مبدأ التكافل والتعاون، حيث تقوم البنوك الإسلامية ذات الفائض المالي بإيداع أموالها في البنوك الأخرى التي تحتاج إلى سيولة. هذه الودائع قد تكون استثمارية بعائد متغير أو جارية بدون عائد.

خامساً: شهادات الإيداع الإسلامية: تُعتبر شهادات الإيداع من الوسائل لجمع الأموال لأجل متوسط في البنوك الإسلامية، وتُصدر بتصنيفات متعددة لتلائم جميع فئات المودعين. تتراوح مدة الشهادة من سنة

- إلى ثلاث سنوات، وتُستثمر الأموال في مشاريع متوسطة الأجل، مع توزيع الأرباح شهريًا أو في نهاية المدة. (الموسوي، 2018، صفحة 42)
- سادسًا: صكوك الاستثمار:** تُعد الصكوك أداة لتمويل البنوك الإسلامية عبر عقود المضاربة، حيث يُساهم أصحاب الصكوك بالأموال ويُدير البنك الأعمال. يُمكن تحديد الصكوك كمطلقة أو مقيدة، وتُوزع الأرباح وفقًا لمبدأ الغنم بالغرم. وتنقسم إلى ثلاث أنواع:
- **صكوك الاستثمار لمشروع محدد:** تُصدر لتمويل مشروعات معينة، مع تحديد مدة الصك وتوزيع العائدات بشكل دوري أو في نهاية المشروع.
 - **صكوك الاستثمار لنشاط معين:** تُصدر لتمويل أنشطة محددة كالزراعة أو الصناعة، مع تحديد مدة الصك وتوزيع جزء من العائدات بشكل دوري.
 - **صكوك الاستثمار العام:** تُصدر بدون تحديد نوع النشاط، مع توزيع العائدات وفقًا للضوابط المعمول بها وحصول البنك على نسبة من الأرباح. (الشمري، أساسيات الصناعات المصرفية الإسلامية - أنشطتها، التطلعات المستقبلية، 2008، الصفحات 46-47)
- والشكل الموالي يلخص مصادر الأموال الداخلية والخارجية في البنوك الإسلامية:

الشكل 02-01: مصادر الأموال الداخلية والخارجية بالبنوك الإسلامية



المصدر: من اعداد الباحث

المطلب الثالث: صيغ التمويل بالبنوك الإسلامية

البنوك الإسلامية تتبع مبادئ الشريعة الإسلامية في جميع عملياتها المالية، مقدمةً بذلك نماذج تمويل متنوعة تتماشى مع هذه المبادئ. في هذا المطلب، سنستعرض صيغ التمويل الأساسية المستخدمة في البنوك الإسلامية وكيفية تطبيقها بما يلبي احتياجات المجتمع المالي مع الالتزام بالضوابط الشرعية.

الفرع الأول: المضاربة: تعتمد المضاربة على استثمار المال من قبل صاحبه أو الشريك برأس المال، في حين يوفر العامل أو المضارب جهده وعمله. يقوم المضارب الذي يعمل مع البنك بالتجارة بالمال المستلم من البنك في مشاريع تعتبر مباحة شرعاً، ويتم تقاسم الأرباح بين البنك والمضارب وفقاً لنسب محددة بالاتفاق، بينما تقع الخسائر المالية على عاتق البنك إلا في حال إثبات تقصير المضارب في إدارة المال أو مخالفته لأحد شروط العقد، حيث يتحمل المضارب جزءاً من الخسارة في هذه الحالة. (طایل، 2012، صفحة 261)

يهدف هذا النظام إلى تحقيق التوازن الاجتماعي ومنع استغلال الأموال بشكل غير عادل، ويساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية والتوزيع الأمثل للأموال، ويشجع على إقامة مشاريع تساهم في التنمية المستدامة، مما يعود بالنفع على المجتمع من خلال زيادة الدخل وتحسين مستوى معيشة الأفراد. (Abdullah, Hassan, & Bahari, 2023)

وتشمل عملية التمويل بالمضاربة مشاركة جهتين رئيسيتين وهما: (جمعون، 2023، صفحة 117)

- **البنك الشريك الممول:** الذي يوفر التمويل اللازم كاملاً لمتطلبات العمل؛

- **العميل الشريك المضارب:** الذي يستخدم خبرته وبيئته وجهوده وعمله في العملية.

أولاً: شروط وأسس صحة عقد المضاربة:

عقد المضاربة يستند إلى مجموعة من الأسس والشروط الهامة التي تضمن صحته نخترها فيما يلي: (الوادي و سمحان، 2012، صفحة 92)

1. شروط خاصة برأس المال:

- يجب أن يكون رأس المال نقدياً ومعروفاً بدقة للطرفين لتفادي أي غموض.
- رأس المال ينبغي أن لا يكون على شكل ديون.

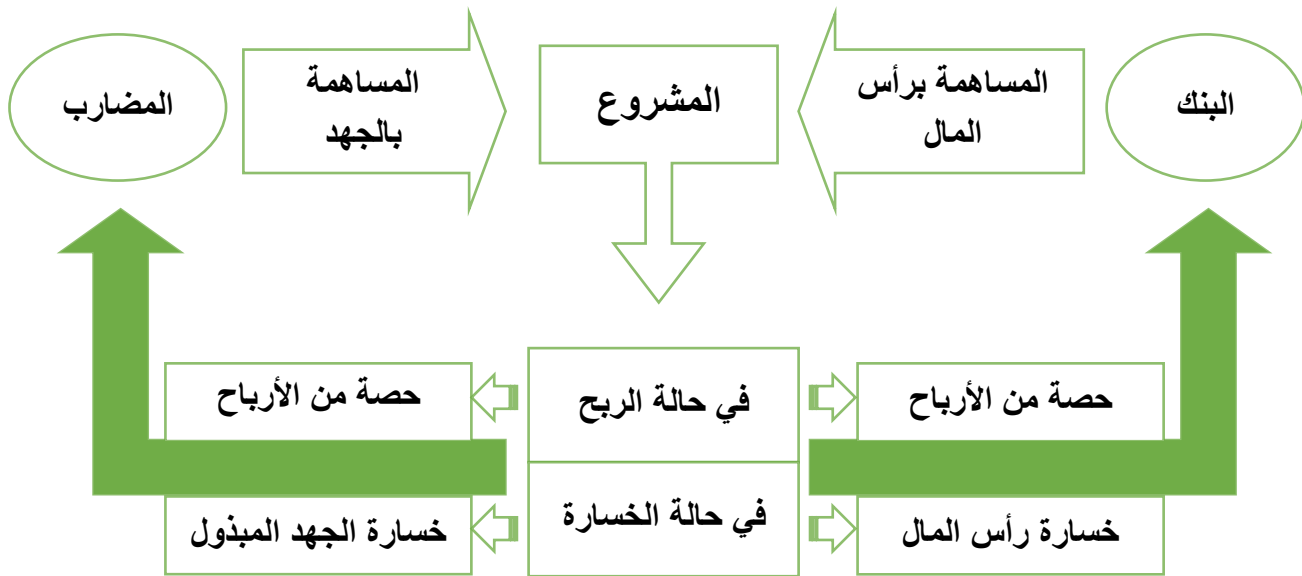
2. شروط خاصة بالعمل:

- يُمنح المضارب رأس المال مع حرية الإدارة الكاملة، دون تدخل من صاحب المال إلا في حالات استثنائية.
- العمل المضارب فيه يجب أن يكون مشروعاً يتفق مع قواعد وشروط المضاربة.

3. شروط خاصة بالربح:

- تقاسم الأرباح يتم بنسب محددة ومتفق عليها مسبقاً، دون الاتفاق على مبلغ ثابت لأي من الطرفين.
- الربح يوزع بين الطرفين دون أن يستأثر أحدهما بالنصيب الكامل.
- هذه العناصر تعتبر حجر الأساس لأي عقد مضاربة، وهي ضرورية للحفاظ على صحته وفعاليته.
- والشكل الموالي يوضح لنا مراحل عملية للمضاربة في حالة الربح والخسارة

الشكل 02-02: الخطوات العملية للمضاربة



المصدر: من إعداد الباحث

الفرع الثاني: صيغة التمويل بالمشاركة: صيغة المشاركة تمثل اتفاقية يتعهد بها اثنان أو أكثر للإسهام بجزء من الأموال في مشروع محدد بهدف الاستثمار وتحقيق الأرباح. في هذا النوع من التمويل، يقدم البنك تمويلاً لعملائه في مجالات متعددة مثل التجارة، الصناعة والزراعة، إما كدفعة واحدة أو على أقساط، لتكون مساهمته في المشروع، بينما يساهم العميل أيضاً بمبلغ مالي كجزء من الشراكة. (بورقبة، 2013، صفحة 122)

أولاً: تصنيف المشاركة: يمكن تصنيف أشكال المشاركة في التمويل إلى نوعين أساسيين: (الوادي، سمحان، و سمحان، 2010، صفحة 202)

1. المشاركة المستمرة والثابتة: في هذا النموذج، يظل البنك شريكاً في المشروع طوال فترة عمله، ويتطلب إدراج هذه الشراكة ضمن إطار قانوني محدد يضمن استدامتها. تُحدد علاقات الأطراف المعنية وفقاً للقوانين المنظمة لهذا النوع من الشراكات، مع الحرص على عدم مخالفة أحكام الشريعة الإسلامية.

2. المشاركة المنتهية بالتمليك: هذا النمط يمنح الشريك الحق في استبدال البنك كمالك للمشروع، سواء بدفعة واحدة أو على أقساط، وفقاً للشروط المتفق عليها وطبيعة العملية. تتميز هذه الشراكة بخطة مدروسة لتخصيص جزء من الإيرادات كدفعات لشراء حصة البنك تدريجياً. هذا النوع يجذب عادةً أولئك الذين يفضلون عدم استمرار شراكة البنك طويلاً، مع مصطلح "المشاركة المتناقصة" الذي يعكس تقلص حصة البنك تدريجياً مع استرجاع جزء من التمويل، والتركيز على نهاية عملية المشاركة حيث يصبح الشريك مالاً كاملاً للمشروع بعد إتمام سداد التمويل للبنك.

كما تستند المشاركة على قاعدتين أساسيتين هما: الغنم بالغرم والخراج بالضمان كما يلي: (بركاني، 2019، صفحة 78)

✓ **الغنم بالغرم:** الغنم أي الربح والغرم تعني الخسارة، يعني أن الراغبين في الربح يجب أن يكونوا مستعدين لتقاسم الخسائر إن حدثت، حيث يتم الاتفاق على نسب الربح والخسارة مسبقاً، دون الالتزام بأن تكون هذه النسب متماثلة في كلا الحالتين.

✓ **الخراج بالضمان:** الخراج بمعنى المنفعة والضمان أي ضمان المخاطرة، ويشير إلى تحمل مسؤولية أي خسائر أو تلف قد يحدث، بمعنى أن الفرد لا يواجه مخاطر فقدان رأس المال إلا إذا كان قد استثمره في الشراكة، وكذلك لا يتحمل مخاطرة فقدان جهده إلا في حال بذله في نفس الشراكة.

ثانياً: شروط التمويل بالمشاركة:

عقد الشراكة يُعتبر عقداً مرناً يسمح لأي شريك بإنهائه في أي وقت بشروط معينة وتختلف شروط التمويل بالمشاركة من بنك لآخر مع الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، أما بالنسبة لتفاصيل رأس المال وتوزيع الأرباح، فتطبق القواعد الشرعية والشروط المتعارفة كما يلي: (العجلوني، 2008، صفحة 226)

1. بخصوص رأس المال:

- ينبغي أن يتوافر رأس المال في الحال وليس على شكل دين أو مال غير متاح.
- من الضروري تحديد قيمة رأس المال ونوعه وصفاته بوضوح.
- لا يُطلب دمج أموال الشركاء معاً عند الأغلبية، ولكن يُفضل ذلك لنقل الضمان من الفردي إلى المشترك.
- لا تُفرض الشروط بالمساواة في حصص رأس المال، كما لا تُطلب المساواة في الجهد، المسؤولية، أو الإدارة ضمن الشركة.

2. فيما يخص توزيع الأرباح والخسائر:

- يجب أن يحدد العقد بشكل واضح قواعد توزيع الأرباح بين الشركاء لتجنب أي نزاع مستقبلي.
- تُقسم الأرباح بنسبة مشاعة لكل شريك وليس كمبرغ محدد.
- ليست هناك حاجة لتساوي حصص الربح، ويمكن لحصة الشريك في الربح أن تزيد عن حصته في رأس المال إذا كان يساهم بعمل في الشركة، كتعويض له عن جهده.
- يجب أن تتوزع الخسائر بنسبة ما يمتلكه كل شريك من رأس المال.

الفرع الثالث: صيغة التمويل بالمشاركة: عملية بيع المراجعة تتمثل في إجراء البيع بناءً على رأس مال وهامش ربح محدد سلفاً. يشير هذا النوع من البيع، المعروف أيضاً بالمراجعة للأمر بالشراء، إلى بيع السلع بسعر الشراء الأصلي مضافاً إليه ربح متفق عليه، سواء كان ذلك الربح نسبة من رأس المال أو مبلغ ثابت. هذا النمط من التجارة يحدث عادةً عندما يطلب الزبون من البنك شراء بضاعة معينة نيابةً عنه، مع وعد بشرائها من البنك بربح محدد وفترة زمنية متفق عليها للسداد.

المبادرة تبدأ من قبل الراغب في الشراء الذي يسعى لاتفاق مع صاحب رأس المال لشراء سلعة مقابل ربح متفق عليه، ومن هنا جاء تسمية المراجعة. العملية تتألف من وعدين: وعد بالشراء ووعد بالبيع بمراجعة، مميزة بأنها لا تندرج تحت بيع ما ليس في الحوزة نظراً لأن البنك لا يعرض البيع إلا بعد شراء السلعة فعلياً، مع وجود وعد بشراء السلعة مقابل ربح يتحمل البنك مسؤولية تسليمه. في هذا السياق، العميل (صاحب الأمر بالشراء) ليس ملزماً بالشراء حتى يتم تأمين السلعة ولديه خيار البيع أو عدمه إذا ما تلفت السلعة قبل الشراء. أيضاً، ليس عليه التزام بدفع الربح المتفق عليه إذا لم يتم العقد، والذي لا يصح إلا بعد تملك البنك للسلعة.

هذه الطريقة أثبتت فاعليتها في مجالات مثل الاستيراد، حيث يقوم البنك باستيراد سلعة ثم يضيف هامش ربحه إلى السعر. البنك يتحمل هنا مخاطر الاستيراد والنقل، ورغم المزايا العديدة لهذا الأسلوب واستخدامه في البنوك الإسلامية، فإن هناك من يتساءل عن صحة وقبول هذا النوع من العقود. (الوادي، سمحان، و سمحان، 2010، الصفحات 203-204)

أولاً: شروط وإجراءات التمويل بالمرابحة: للتمويل بالمرابحة في البنوك الإسلامية، هناك مجموعة من الشروط والإجراءات الضرورية لضمان عملية تمويل ناجحة ومتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

1. الشروط الأساسية للتمويل بالمرابحة: تتمثل فيما يلي: (بن مالك و قادة، 2023، الصفحات 109-110)

- المعرفة بالسوق: يتطلب الفهم الكامل لأحوال السوق، أخلاقيات التجارة، أنواع المنتجات، وأماكن توزيعها.
- الملكية: يجب أن يكون البائع مالكا للسلعة بحق الملكية الكامل، والذي يحصل بمجرد انعقاد العقد صحيحاً.
- الشفافية في التكاليف: الإفصاح عن الثمن الأصلي وكافة التكاليف المرتبطة بالمنتج للمشتري عند التعاقد.
- تحديد الربح: يجب توضيح نسبة أو مبلغ الربح بشكل معلوم ومقبول من المشتري.
- وضوح البيانات: تجنب الجهالة والغرر بتقديم معلومات واضحة ومفهومة عن المرابحة.
- النزاهة: أي كذب أو خيانة تبطل العقد وتمنح المشتري الحق في الاستمرار به أو بإلغائه.
- تطبيق المرابحة: تجوز على عروض التجارة والزروع والثمار، مع ملاحظة بعض الصعوبات في العقارات.
- السلع المتاحة: المرابحة تجوز للسلع الحاضرة محلياً والغائبة دولياً بعد ملكيتها وحيازتها.
- شروط البائع: يمكن للبائع شرط عدم ضمان العيوب الخفية، لكن يُفضل عدم فعل ذلك للحفاظ على سمعته في السوق.
- شروط الدفع: يجوز دفع الثمن مؤجلاً أو على أقساط مع القبول الشرعي لزيادة في الثمن مقابل التأجيل.
- هذه الشروط تضمن العدالة والشفافية في التعامل، مع الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية في المعاملات المالية.

2. إجراءات عملية التمويل بالمرابحة في البنوك الإسلامية : تمر عملية التمويل بالمرابحة بعدة إجراءات نوجزها فيما يلي: (حداد، 2023، الصفحات 23-35)

1.2. مرحلة المواعدة: تمر بالخطوات التالية:

- طلب الشراء: يقدم العميل طلب شراء محديداً مواصفات السلعة، كلفتها التقديرية، نسبة الربح، وشروط التسليم.
- دراسة العملية: تقييم البنك لسلامة بيانات العميل، مشروعية السلعة، سوق السلعة، تكلفة العملية، ونسبة الربح.
- عقد الوعد: إبرام وعد بين البنك والعميل يحدد تفاصيل العقد، مواصفات السلعة، نسبة الربح، وطريقة السداد.

2.2. مرحلة شراء البنك للسلعة:

- الاتصال بالبائع والتعاقد: إجراء اتصالات وتعاقدات مع البائع، سواء بشكل مباشر أو عن طريق العميل.

- **قبض البنك للسلعة:** استلام البنك للسلعة سواء عن طريق مندوب البنك لاستلام السلعة أو مشاركة بين مندوب البنك والعميل، وقد يختلف هذا الإجراء بين البنوك الإسلامية.
- 3.2. مرحلة البيع بالمرابحة:**

- **توقيع عقد البيع:** توقيع عقد بيع بين البنك والعميل، محدداً تفاصيل العقد، الثمن، طريقة الدفع، والضمانات، وقد يختلف ذلك من بنك إلى آخر.
- كل مرحلة من هذه المراحل تشمل خطوات محددة تضمن الالتزام بمعايير الشريعة الإسلامية وتحقيق الشفافية والعدالة في التعامل.

الفرع الرابع: السلم: مبدأ بيع السلم يستند إلى أن هناك شخصاً يمتلك المال الكافي لشراء سلعة، لكن السلعة لم تكن متاحة لدى البائع في الوقت الراهن. بناءً على ذلك، يقدم المشتري الثمن مسبقاً، إما دفعة واحدة أو عبر عدة دفعات، إلى البائع الذي يتعهد بتسليم السلعة وفقاً للمواصفات المتفق عليها، وذلك في التوقيت والمكان المحددين في العقد. من خلال السلم، يحصل البائع على تمويل نقدي مباشر، حيث يتيح له الفرصة لبيع السلعة التي سيتم تسليمها مستقبلاً بسعر السوق الحالي. (علي سيد، 2020، صفحة 101)

عقد السلم يلعب دوراً هاماً في تمويل المشروعات التجارية والصناعية، بما في ذلك مجالات إنتاج وتصدير السلع والمنتجات الشعبية. يتم ذلك من خلال شراء هذه السلع والمنتجات مقدماً أو إعادة بيعها بأسعار مربحة. البنوك الإسلامية تتعاون مع التجار عبر عقود السلم، حيث تقوم بدور الممول أو صاحب السلم، في حين يكون التاجر هو المستفيد من السلم، الذي يتلقى التمويل فوراً مقابل وعده بتسليم سلع محددة المواصفات في المستقبل. يُمكن هذا التاجر من استخدام الأموال لشراء المواد الأولية اللازمة للإنتاج، مع التزامه بتسليم السلع المتفق عليها عند الأجل. بهذا الشكل، يصبح عقد السلم وسيلة للتمويل العاجل للتجار لإنجاز مشاريعهم بدلاً عن القروض بفائدة. (الجميل و حمادي، 2021، صفحة 284)

أولاً: أركان عقد السلم: يستند بيع السلم إلى ثلاثة أركان أساسية هي: (الموسوي، 2018، صفحة 52)

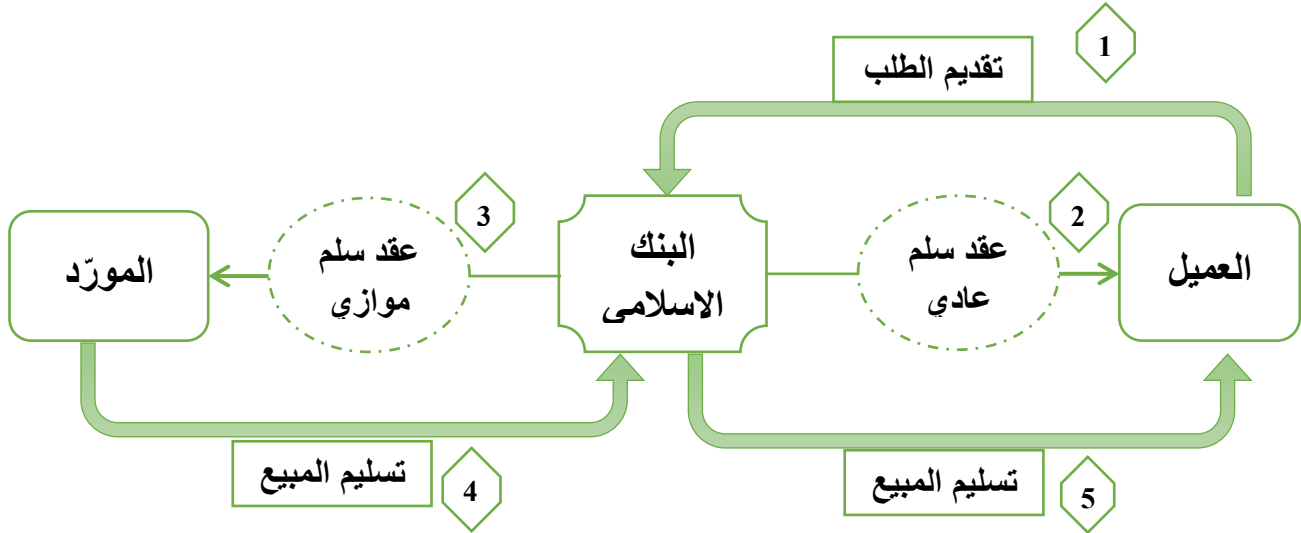
1. **الطرفان المتعاقدان:** والذين يضمّان المشتري (المسلم إليه) والبائع (المسلم).
2. **موضوع العقد:** والذي يشتمل على رأس المال المدفوع مقدماً والسلعة المتفق على تسليمها مستقبلاً، حيث يمثل الأول الثمن المدفوع، والثاني البضاعة الموعودة.
3. **الصيغة أو العبارة التي تُبرم بها الاتفاقية:** وهي التعبير اللفظي الذي يُظهر الاتفاق بين الطرفين.

ثانياً: أنواع عقود السلم: يتضمن السلم البسيط والسلم الموازي: (الفتلاوي و الساعدي، 2023، صفحة 5)

1. **السلم البسيط:** يتم في هذا النوع من العقد دفع مبلغ مالي مقابل الحصول على سلعة محددة في وقت لاحق بسعر أعلى من السعر الأصلي، مما يعود بالفائدة على الشخص الذي يقرض المال. يتخذ البنك في هذه الحالة خطوات بشراء البضائع بنظام السلم وبعد استلامها، يقوم بتخزينها ليبيعتها فيما بعد بسعر السوق لتحقيق الأرباح. هذا النوع من العقود يناسب بشكل أساسي البنوك الزراعية التي تتعامل مع المزارعين المتوقعين بأن يكون لديهم المحصول في الموسم القادم، مما يساهم في تقديم خدمات قيمة تعوض عن الوساطة التجارية التقليدية.

2. السلم الموازي: يشير إلى التزام البائع بتسليم بضاعة تطابق الوصف والشروط المحددة في عقد السلم الأصلي. في هذه الحالة، يبيع البنك البضائع التي اشتراها عبر عقد السلم إلى طرف ثالث، بنفس النوعية والمواصفات، مما يدخل البنك في عقدين منفصلين: الأول يتلقى فيه البضائع والثاني يقوم فيه بتسليمها.

الشكل 02-03: أنواع وخطوات البيع بالسلم بالبنوك الإسلامية



المصدر: (علي سيد، 2020، صفحة 100)

ثالثاً: شروط البيع بالسلم:

في بيع السلم، هناك مجموعة من الشروط الضرورية التي يجب تحقيقها: (الموسوي، 2018، الصفحات 53-54)

1- الشروط المتعلقة بالمبلغ المدفوع مسبقاً: والتي تشمل:

- تحديد نوع وكمية وجودة رأس المال بوضوح عند توقيع العقد.
- يجب دفع المبلغ المتفق عليه خلال جلسة التعاقد.

2- الشروط المتعلقة بالمنتج المتفق على تسليمه في المستقبل: وتشمل:

- أن يكون المنتج من نوع معروف.
 - أن يتم اعتباره ديناً مستحقاً على البائع.
 - تحديد مدة العقد بدقة.
 - الاتفاق على مكان التسليم.
 - تحديد نوع المنتج بوضوح إذا كان هناك أكثر من نوع للمنتج الواحد.
 - توضيح الكمية المتفق عليها، سواء بالقياس، الوزن، العدد، أو غيرها.
- هذه الطريقة في التمويل تسمح بتسليم المنتجات في المستقبل، مما يجعلها ملائمة بشكل خاص للتمويل الزراعي. يستطيع البنك الإسلامي أن يتفق مع المزارعين على شراء المنتجات الزراعية المستقبلية مقابل دفع مبلغ معين مقدماً.

بيع السلم يحمل فوائد اقتصادية مهمة تشمل دعم الحكومة للمزارعين والحرفيين الصغار بتمويل شراء منتجاتهم، مما يساعدهم على تحسين الإنتاج. كما يمكن دمجهم مع عقود الاستصناع لتطوير أسواق إسلامية مستقبلية.

الفرع الخامس: الإستصناع: يُعرف الاستصناع بأنه: "اتفاقية" تحدث بين العميل (المستصنع) والمنتج (البنك)، حيث يطلب العميل تصنيع أو توفير سلعة بمواصفات محددة ليتم تسليمها في موعد محدد، وذلك بشرط أن تكون مواد التصنيع و/أو تكاليف الإنتاج من الصانع. يتفق الطرفان كذلك على سعر المنتج وطريقة الدفع، سواء كانت دفعة واحدة نقداً أو بالتقسيط. (المغربي، 2020، صفحة 34)

تهدف المصارف الإسلامية من خلال تمويل الإستصناع إلى دعم التنمية الصناعية في الدول الإسلامية وتعزيز قدرتها التنافسية. كما تسعى إلى تمويل إنتاج السلع الرأسمالية مثل المعدات، الآلات، أجهزة الاتصال، وغيرها من السلع الرأسمالية الكبيرة. (الموسوي، 2018، صفحة 55)

تنبّي البنوك لنموذج الاستصناع يمثل خطوة استراتيجية لتحفيز النمو الاقتصادي في البلاد، حيث يمكن أن يشارك البنك في هذا النموذج بإحدى طريقتين: (المغربي، 2020، صفحة 38)

كصانع: يستطيع البنك، من خلال اتفاقيات الاستصناع، التوغل في مجالات الصناعة والمقاولات واستكشاف إمكانياتها الواسعة، مثل بناء السفن، الطائرات، المنازل، والطرق. هذا يتم عبر فرق إدارية متخصصة ضمن البنك تعنى بإدارة مشاريع الصناعة لتلبية احتياجات العملاء.

كمستصنع: يحصل البنك على ما يلزمه من سلع وخدمات عبر إبرام عقود استصناع مع الصناعيين، ما يؤمن لهم التمويل اللازم مسبقاً ويضمن لهم تسويق منتجاتهم، مما يساهم في زيادة دخل الأفراد وتعزيز الازدهار الاقتصادي في المجتمع من خلال زيادة تداول الأموال.

يُضاف إلى ذلك وضع ثالث حيث يمكن للبنك أن يؤدي دور الصانع والمستصنع في آن واحد، وهو ما يُعرف بالاستصناع المزدوج.

أولاً: الشروط الأساسية لعقد الاستصناع: تتضمن الشروط الأساسية لعقد الاستصناع التي يجب توافرها ما يلي: (الموسوي، 2018، صفحة 55)

- يجب أن يكون العنصر المتفق عليه في العقد محدداً بوضوح، مشيراً إلى نوعه، فنته، وكميته.
- ينبغي أن يكون الاستصناع لسلع يتم التعامل بها عادة بين الناس.
- يتطلب تحديد فترة زمنية محددة للعقد.
- يسمح بتأجيل دفع الثمن كاملاً أو تقسيطه على دفعات ضمن أجال معروفة في عقد الاستصناع. ويظهر من تعريف الاستصناع وشروطه أن هذه العقود تتعلق بشكل أساسي بالسلع الصناعية التي يتم إنتاجها استجابة لطلب محدد وخاص، مثل تصنيع الأثاث، بناء المباني والجسور، السفن، وغيرها.

الفرع السادس: المزارعة: يُعرف عقد المزارعة بأنه شكل من أشكال التعاون بين مالك الأرض والفرد الذي يعمل عليها لغرض زراعتها. هذا التعاون يؤدي إلى إنتاج مشترك يُقسم بين الطرفين وفقاً لنسب محددة متفق عليها مسبقاً ولفترة زمنية معينة. في بعض الحالات، يمكن أن يوفر المالك كلاً من الأرض والبذور بينما يقدم العامل جهده في الزراعة، أو قد يقتصر دور المالك على توفير الأرض في حين يتولى المزارع مسؤولية البذور والعمل الزراعي. (العجلوني، 2008، صفحة 110)

ضمن نطاق عقد المزارعة، تساهم البنوك الإسلامية بتوفير أدوات العمل ومستلزمات الزراعة كالأسمدة والبذور، بينما يتولى المزارع تقديم الأرض والجهد الزراعي، أو يساهم بالعمل فقط إذا كانت الأرض مملوكة بشكل مشترك. هذا النهج يستند إلى أن المزارعين الذين غالبًا ما يكونون أصحاب الأراضي ويحتاجون بشكل أساسي إلى الدعم المالي لشراء اللوازم والأدوات الضرورية للزراعة. (بن السيلت، 2022، صفحة 84)

أولاً: شروط عقد المزارعة: لصحة عقد المزارعة يجب: (الساعدي، المفرجي، و الحلي، 2019، الصفحات 189-190)

- أن يتمتع المتعاقدان بالأهلية القانونية (البلوغ والعقل).
- حصة كل طرف من الإنتاج معلومة ومشتركة دون تحديد نسبة زيادة لأحد الطرفين، وتكون متناسبة مع رأس المال والجهد المبذول.
- تحديد مدة المزارعة بما يتناسب مع دورة الزراعة وألا تكون مدتها طويلة جدًا.
- تحديد نوع المحصول المراد زراعته.
- الأرض يجب أن تكون صالحة للزراعة ومحددة المساحة وغير مزروعة مسبقًا.
- مالك الأرض يقدم البذور بجانب الأرض كرأس مال.
- الاتفاق على تسميد الأرض عند الضرورة، ويشترط ارتباط العقد بعقد المساقاة مع عمل مشترك بينهما.
- العقد جائز ويمكن فسخه من قبل الطرفين حتى بعد بدء الزراعة. إذا فسخه مالك الأرض، يجب عليه دفع أجره المثل للعامل والزرع يعود للعامل.
- البنوك الإسلامية يمكنها استثمار في المزارعة والمساقاة بشراء أراضي وإبرام عقود لتحقيق عوائد للطرفين والمساهمة في تحسين الناتج القومي.

الفرع السابع: المساقاة: المساقات هي اتفاقيات تشاركية في القطاع الزراعي تربط بين صاحب الأشجار ومن يتولى سقيها، حيث يقوم الأخير بري الأشجار مقابل حصة متفق عليها من الإنتاج. هذه الصيغة تمثل نموذجًا للاستثمار الزراعي يعتمد على المشاركة بين الجهد والموارد، وتحدد نسبة الشراكة بالاتفاق المسبق. في حالة نجاح الإنتاج، يتقاسم الطرفان الأرباح بناءً على هذا الاتفاق، بينما تؤدي النتائج السلبية إلى خسارة لكلا الطرفين. العامل الزراعي ينخرط غالبًا في الأعمال اليومية كالسقي والتلقيح، في حين يساهم صاحب الأشجار بالجوانب الهيكلية مثل زراعة الأشجار وتجهيزات الري. (بوطورة، سمايلي، و فراحتية، 2020، صفحة 246)

كما في عقود المزارعة، المزارعون يحتاجون أساسًا إلى المياه لري الأشجار أكثر من الأراضي نفسها. المصارف الإسلامية يمكنها إطلاق مشاريع لتزويد المزارعين بالمياه مقابل نسبة من الإنتاج، أو عن طريق حفر الآبار. كما يمكنها توفير معدات الري، مما يساعد في سقي المحاصيل. هذه الطريقة تعد استثمارًا مفيدًا لكل من المزارعين والمصارف الإسلامية. (بن السيلت، 2022، صفحة 85)

أولاً: شروط المساقاة: وتشمل ما يلي: (الساعدي، المفرجي، و الحلي، 2019، صفحة 188)

- يجب أن يكون جميع أطراف العقد مؤهلين قانونيًا.
- من الضروري تحديد مدة العقد بدقة لأن عقد المساقاة، مثل عقد الإيجار، يعتبر ملزمًا.
- يجب توضيح طبيعة العمل المطلوب، حيث تقع مسؤوليات معينة مثل حفر الآبار وبناء الأسوار على عاتق المالك.

- يشترط أن تكون الأشجار قد نُميت لفترة كافية لتكون قادرة على الإثمار في السنة المتفق عليها.
- يجب أن يكون الاتفاق على تقسيم الثمار عامًا لجميع الأشجار، دون تخصيص حصة لأي طرف من أشجار معينة، وإلا يعتبر العقد باطلاً.
- يتميز عقد المساقاة عن عقد المزارعة بكونه عقدًا ملزمًا لا يجوز فسخه بعد الموافقة والتراضي بين الطرفين.

الفرع الثامن: الإجارة: الإجارة هي اتفاق يسمح باستخدام منفعة محددة ومباحة لفترة زمنية معينة من خلال أصل محدد أو وصف معين، سواء كان ذلك عبر استخدام الأصل بالتدريج أو القيام بعمل معين.

وتعد الإجارة واحدة من أهم وسائل الاستثمار الإسلامي التي تخدم مصلحة كل من البنك وعملائه الذين يسعون للاستفادة من أصول رأسمالية ذات تكلفة عالية أو يرغبون في تملكها دون القدرة على دفع ثمنها كاملاً مباشرةً. يقوم البنك بشراء الأصول الرأسمالية ومن ثم يعيد تأجيرها للعملاء بأجرة محددة لفترة معينة. في نهاية المدة، قد يختار المستأجر إعادة الأصل للبنك أو يمكنه التملك وفقاً لاتفاق مسبق، ويشمل ذلك أصولاً مثل السيارات، المعدات الثقيلة، وغيرها من الأصول المسموح بها. (بركاني، 2019، صفحة 81)

أولاً: شروط عقد الإجارة:

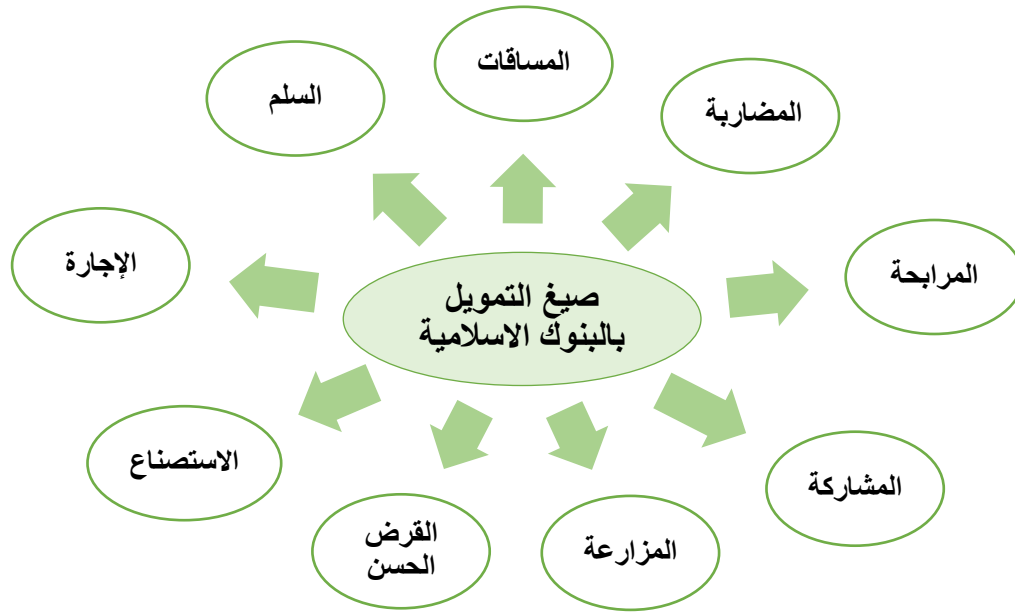
شروط عقد الإيجار الأساسية تتضمن تحديد الفائدة من الإيجار، الأجر المستحق، والمدة الزمنية للإيجار. بينما تشمل الشروط التفصيلية للعقد ما يلي: (الساعدي، المفرجي، و الحلبي، 2019، الصفحات 194-195)

- يجب أن ينقل المؤجر حق استخدام العقار للمستأجر، والمستأجر يدفع الأجرة.
- الإيجار يعتبر عقدًا ملزمًا يتطلب موافقة الطرفين لإلغائه أو تعديله، مع إمكانية الفسخ لأسباب مشروعة.
- يجب توضيح مدة العقد لأن الإيجار يمنح استخدام مؤقت للعقار، وعدم تحديده يؤدي إلى الخلاف.
- من الضروري تحديد تاريخ بدء سريان العقد، ويتم احتسابه من تاريخ العقد إلا إذا اتفق الطرفان على تاريخ بداية محدد.
- في حال التأخير عن تسليم العقار في الوقت المحدد، لا يستحق المؤجر أجره عن فترة التأخير.
- يمكن دفع عربون عند توقيع العقد، يعتبر جزءًا من الأجرة عند استهلاكه، ويحق للمؤجر الاحتفاظ به في حال التراجع.

الفرع التاسع: التمويل من خلال القرض الحسن: يتمثل في اتفاق بين شخصين، المُلقي والمستلف، حيث ينقل الأول مبلغاً مالياً يملكه إلى الثاني بشرط أن يعيد المستلف القيمة نفسها أو ما يعادلها للمُلقي في الوقت والمكان المحددين مسبقاً. وعلى الرغم من أن الأساس في هذا النوع من التمويل لا يتضمن فكرة الربح أو زيادة رأس المال، فإن توصيف "حسن" يُضاف إلى القرض لتمييزه عن القروض التي تشمل فائدة، والتي تعد ربا ومحظورة في الإسلام نظراً لكونها تحمل فائدة مالية. وعليه، فإن البنوك الإسلامية تقدم القروض الحسنة فقط بشكل محدود لعدد قليل من العملاء نظراً لعدم وجود عوائد مالية من هذه القروض. (الجميل و حمادي، 2021، صفحة 285)

يبين الشكل التالي أشهر أنواع صيغ التمويل بالبنوك الإسلامية:

الشكل 02-04: أنواع صيغ التمويل بالبنوك الإسلامية



المصدر: من إعداد الباحث

وبناءً على ما سبق، تبين أن البنوك الإسلامية تجمع في تعاملاتها بين الأخلاقيات الإسلامية والكفاءة المالية، من خلال تقديمها لمجموعة متنوعة من صيغ التمويل الإسلامية وإدارتها لمصادر الأموال، مؤكدةً على قدرتها على دمج الأخلاقيات الإسلامية مع المرونة المالية لتحقيق التنمية الاقتصادية.

المبحث الثاني: البنية العامة للمخاطر في البنوك الإسلامية

يتناول هذا المبحث البنية العامة للمخاطر في البنوك الإسلامية، مستعرضاً التحديات والمخاطر التي تواجه هذه البنوك في ظل نموذجها المالي الفريد الذي يتوافق مع الشريعة الإسلامية. يُقدم المبحث تفصيلاً لأنواع المخاطر المتعددة بدءاً من المخاطر الشرعية والتحديات الإدارية وصولاً إلى التحديات الاقتصادية ومخاطر المنافسة وغيرها من المخاطر الخارجية. يُفصل أيضاً في أنواع المخاطر التي تتعلق بالصيغ المختلفة للتمويل الإسلامي مثل المضاربة، المشاركة، المرابحة، وغيرها، مما يُبرز التعقيدات الخاصة بتشغيل البنوك الإسلامية في سوق مالية متغيرة وتنافسية.

المطلب الأول: ماهية المخاطر في البنوك الإسلامية

في النظام البنكي الإسلامي، تلعب المخاطر دوراً محورياً في تشكيل العمليات المالية والاستثمارية، نظراً لالتزام هذه البنوك بمبادئ الشريعة الإسلامية، التي تتضمن تقاسم الأرباح والخسائر. سنستعرض فيما يلي مفهوم هذه المخاطر التي تواجه البنوك الإسلامية.

الفرع الأول: مفهوم المخاطر بالبنوك الإسلامية:

المخاطر في البنوك الإسلامية تنشأ من عدم قدرة العميل المستثمر على تحقيق العائد المتوقع من مشروعه الذي يموله البنك الإسلامي بغض النظر عن نوع التمويل المقدم. هذا الواقع يجعل البنك يواجه تبعات فشل هذه المشاريع، خاصة أن العلاقة بين البنك وعملائه تستند إلى مشاركة الأرباح والخسائر وفقاً لمبدأ الغنم بالغرم، مما يختلف عن النموذج التقليدي الذي يقوم على أساس الدين والفائدة. (سعيد، 2017، صفحة 86)

حيث تُعد البنوك الإسلامية مؤسسات استثمارية بامتياز، تتبنى نموذجاً فريداً في العمل البنكي. يشمل من ضمن خدماته قبول ودائع الاستثمار، و تمويل المشاريع عبر الشراكة والمضاربة. تلك الأنشطة تجعل البنوك الإسلامية تواجه مستويات مخاطرة مرتفعة بشكل ملحوظ مقارنةً بنظيرتها التقليدية، إذ تتمثل الأخطار ليس فقط في إمكانية عدم تحقيق العوائد المتوقعة للمودعين، ولكن أيضاً في المخاطر المتعلقة بالاستثمارات نفسها. (العجلوني، 2008، صفحة 159)

بما أن المخاطر تعني إمكانية وقوع الخسائر، ومن هذا المنطلق، فإن الشريعة الإسلامية ترفض المخاطر التي تؤدي إلى خسارة المال، لأن ذلك يتعارض مع أهداف الشريعة في حفظ المال وتنميته وضمانه. "الخراج بالضمان" الذي هو مبدأ نبوي يُعترف به ويُطبق في الفقه الإسلامي، ويهدف إلى توازن بين الحقوق والواجبات، مما يحفز على إضافة قيمة اقتصادية. في هذا السياق، المخاطر المقبولة في الاقتصاد الإسلامي هي تلك التي تأتي نتيجة لأنشطة اقتصادية تولد الثروة، بينما المخاطر التي لا تولد الثروة تعتبر ضارة بالنشاط الاقتصادي، ما يُظهر فارقاً جوهرياً بين الأنواع المقبولة والممنوعة من المخاطر في الاقتصاد الإسلامي. (سعيد، 2017، صفحة 86)

مما سبق، يظهر أن المخاطر في البنوك الإسلامية تشير إلى احتمال التعرض للخسارة المالية الناتجة عن التفاعل بين مبادئ الشريعة الإسلامية والعمليات البنكية. تختلف هذه المخاطر عن تلك الموجودة في البنوك التقليدية بسبب التزام البنوك الإسلامية بمبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر. بالإضافة إلى ذلك، تنطوي المخاطر أيضاً على تحديات تتعلق بالالتزام بالبنوك بالمعايير الأخلاقية والقانونية للشريعة الإسلامية، مما يجعل المخاطرة في البنوك الإسلامية محكومة بضوابط تهدف إلى الحفاظ على المال وتنميته بطريقة مسؤولة ومستدامة.

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه العمل البنكي الإسلامي:

يواجه القطاع البنكي الإسلامي تحديات عدّة تتطلب التعامل معها بحزم لضمان استقراره ونموه، وذلك لفنّادي الأزمات المماثلة لتلك التي يتعرض لها القطاع البنكي التقليدي. وفيما يلي إيجاز لبعض هذه التحديات:

✓ التحديات الشرعية:

تبرز القضايا الشرعية كأبرز التحديات أمام القطاع البنكي الإسلامي، إذ تعتبر الجوهر الذي تقوم عليه هذه الصناعة. ومن بين أهم العقبات في هذا الإطار:

- **تعدد الآراء الفقهية حول المعاملات المالية:** تواجه البنوك الإسلامية صعوبات بسبب التناقض في الفتاوى الصادرة عن هيئات الرقابة الشرعية المتعددة، وكذلك بين هذه الهيئات وعلماء المسلمين. بعض البنوك قد تساهلت للأسف في تفسير المسائل الفقهية لتناسب أعمالها.
- **ضعف التنسيق بين الهيئات الشرعية:** يؤدي هذا الضعف إلى فقدان الاتساق في الفتاوى والمرجعيات الفقهية، مما يستلزم تشكيل قاعدة شرعية مشتركة للاجتهاد الجماعي. (شيداء، 2015، صفحة 180)

✓ **التحديات الاقتصادية:** تشمل منع البنوك الإسلامية من ممارسة أعمال تجارية أساسية كتملك العقارات والمعدات وتأجيرها، بالإضافة إلى ندرة الاستثمارات طويلة الأجل والتأثير السلبي للضرائب المرتفعة على نشاطها. (دويدي و مطالي، 2021، الصفحات 220-222)

✓ **تحديات العولمة:** توفر العولمة فرصاً للبنوك الإسلامية لتوسيع نطاق عملياتها وفتح فروع جديدة في الدول الغربية، ولكنها أيضاً تعرضها لمزيد من المنافسة من البنوك الأجنبية. سيتعين على البنوك الإسلامية أن تكون مستعدة لمواجهة هذه المنافسة الشرسة بتحسين جودة خدماتها واختيار المشاريع المناسبة للاستثمار.

✓ **انعدام مؤسسات الأسهم:** البنوك الإسلامية تفتقر إلى الاستفادة من سوق الأوراق المالية لتمويلها عن طريق العقود طويلة الأجل، بسبب محظورات شرعية على التعامل بالسندات ذات الفائدة. تشكل هذه الحالة تحدياً كبيراً لها في البيئات الاقتصادية التي لم تتطور فيها أسواق الأسهم أو المؤسسات المالية الإسلامية المتخصصة بما يكفي لدعم النمو الاقتصادي المستدام. (خنوسة و فوضيل، 2019، الصفحات 95-98)

✓ التحديات القانونية: وتشمل ما يلي:

• **التفاعل مع البنوك المركزية:** غالبية البنوك المركزية لا تعترف بالبنوك الإسلامية نظراً لأسسها القائمة على القوانين التقليدية التي تتعارض مع الشريعة الإسلامية، وهذا يشكل عقبة خصوصاً في الدول العربية والإسلامية. (بن السيلت، 2022، الصفحات 97-98)

• **الحاجة إلى محاكم خاصة:** في حالات النزاع، تخضع البنوك الإسلامية للأنظمة القانونية التقليدية، ما يستدعي تعديل القوانين لتتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية. (شيداء، 2015، صفحة 182)

✓ **تحديات تأهيل الموارد البشرية:** تعتمد البنوك الإسلامية على جهود متفرقة لتدريب موظفيها، ولا تزال هذه الجهود بحاجة إلى تطوير لتوفير تعليم متخصص أكثر فعالية.

✓ **التحديات التشغيلية:** حيث يتوجب على البنوك الإسلامية الاحتفاظ بنسبة من ودائعها لدى البنوك المركزية التي قد تستخدمها في قروض بفائدة، مما يتعارض مع الشريعة الإسلامية. (بورقبة، 2011، الصفحات 16-17)

✓ **غياب سوق مالي إسلامي:** يحد هذا الغياب من قدرة البنوك الإسلامية على تحقيق استثمارات وتمويلات طويلة الأمد، نظراً لعدم توفر أدوات مالية ملائمة. (بن السيلت، 2022، صفحة 98)

✓ **التحديات الإدارية:** تعاني البنوك الإسلامية من نقص في التنظيمات الخاصة بإجراءات التأسيس والمراقبة، وهذا يشمل أيضاً مشاكل في نسب الاحتياطيات والسيولة والتنسيق مع البنوك الأخرى.

✓ **المنافسة:** البنوك الإسلامية تواجه منافسة متزايدة من البنوك التقليدية، خاصة الغربية، والتي تمتلك خبرة أطول وأنظمة أكثر تطوراً. هذا يضع البنوك الإسلامية في مواجهة غير متكافئة، رغم أن هذه المنافسة قد تفيد في نقل الكفاءات والابتكارات إلى النظام الإسلامي. (دويدي و مطالي، 2021، الصفحات 219-220)

هذه التحديات تتطلب تعاوناً واسعاً بين البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، والهيئات التشريعية لتحقيق التقدم والاستقرار في هذا القطاع الحيوي. لذا، من المهم أن تُبذل جهود لإنشاء أسواق مالية إسلامية قادرة على التعامل مع التحديات العالمية وتوفير الأدوات المالية التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية لتعزيز الاستثمار وتجميع الطاقات. يجب على العالم الإسلامي التركيز على استنهاض الهمم والجهود لمواجهة تحديات العولمة في المعاملات المالية والشؤون الاقتصادية. في ضوء ذلك، يظهر أن التكاتف والتعاون بين الدول الإسلامية والمؤسسات المالية يمكن أن يلعب دوراً كبيراً في التغلب على هذه العقبات وتحقيق تقدم ملموس في القطاع البنكي الإسلامي، والذي بدوره سيعود بالنفع على الاقتصاد الإسلامي بشكل عام.

المطلب الثالث: أنواع المخاطر التي تواجهها البنوك الإسلامية

تواجه البنوك الإسلامية مجموعة متنوعة من التحديات والمخاطر التي تختلف في بعض الجوانب عن تلك التي تواجهها البنوك التقليدية، نظراً لطبيعتها القائمة على مبادئ الشريعة الإسلامية. هذه المخاطر تشمل ليس فقط التحديات الداخلية والتشغيلية، بل أيضاً تلك الناجمة عن البيئة الخارجية التي تعمل فيها هذه البنوك. يمكن تقسيم هذه المخاطر إلى فئتين رئيسيتين: المخاطر المتعلقة بالبيئة الخارجية، والمخاطر المرتبطة بصيغ التمويل الإسلامي.

الفرع الأول: مخاطر البيئة الخارجية:

المخاطر الخارجية التي تواجهها البنوك تنبع من العوامل البيئية المحيطة التي تتجاوز حدود تأثيرها أو سيطرتها. في السطور القادمة، سنستعرض بعض هذه العوامل وكيفية تأثيرها بصورة مباشرة على العمليات البنكية الإسلامية.

أولاً: مخاطر مصادر التمويل:

حيث تشمل مصادر أموال حقوق الملكية وودائع العملاء والمخصصات، وتتضمن ما يلي:

- **مخاطر حقوق الملكية:** وذلك بتراجع ملاءة رأس المال بالبنك بسبب انخفاض نسبة رأس المال والاحتياطيات مقارنةً بإجمالي الموجودات، أو الودائع، أو الموجودات المرجحة بالمخاطر، مما يزيد من المخاطر المتعلقة بعجز البنك عن تلبية التزاماته.
- **مخاطر وودائع العملاء:** وهي المتمثلة في الأهمية المتزايدة للحسابات الجارية التي تعتبر ديوناً للبنك يجب سدادها فور طلبها، والمشكلات التي قد تنجم عن ذلك بسبب توقعات العملاء بإمكانية سحب وودائعهم في أي وقت، ما يعرض البنك لمخاطر السيولة.
- **مخاطر المخصصات:** تتمثل المخاطر فيها بعدم كفاية المخصصات بسبب انخفاض نسبة المخصصات إلى الديون الإجمالية أو إلى الاستخدامات المرتفعة بالمخاطر، مما قد يسبب خسائر للبنك إذا لم تكف المخصصات لتغطيتها. (مكاوي، 2013، صفحة 24)

ثانياً: مخاطر تتعلق بالرقابة الشرعية: نظراً لعدم وضوح مفهوم الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية، فقد نشأت مخاطر تشمل:

- ✓ قلة عدد الفقهاء المتخصصين في القضايا البنكية والاقتصادية الحديثة.
- ✓ التغيرات السريعة في المعاملات الاقتصادية وتحديات مواكبتها شرعياً.
- ✓ الضغوط التي قد تفرضها إدارة البنك على الهيئة الشرعية لتقنين بعض التصرفات وفقاً لمصالحها.
- ✓ إلزامية الحصول على فتوى في البنوك الإسلامية.

ثالثاً: مخاطر الثقة: تواجه البنوك الإسلامية مخاطر الثقة نتيجة لفقدان العملاء الثقة فيها، سواء بسبب نقص الفهم الصحيح للبنكية الإسلامية أو الاعتقاد بعدم وجود فروق بينها وبين البنوك التقليدية، أو بسبب الشكوك حول شرعية المعاملات البنكية. (سعدي، 2017، صفحة 89)

رابعاً: مخاطر الإزاحة التجارية: تتنافس البنوك الإسلامية في بيئة تسودها المنافسة الشديدة من البنوك الإسلامية والتقليدية على حد سواء، خصوصاً في جذب استثمارات العملاء. قد تضطر هذه البنوك لتقديم معدلات عائد أعلى من المتفق عليها في العقود لإقناع العملاء بالاستمرار في الاستثمار بدلاً من سحب أموالهم، مما يعرضها لمخاطر تجارية كبيرة. (بورقية و زراقي، إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية: دراسة تحليلية، 2015، صفحة 114)

خامساً: مخاطر الأفكار الاجتماعية المتعلقة بالبنوك الإسلامية: غالباً ما يُنظر إلى البنوك الإسلامية في المجتمع كمؤسسات خيرية غير ربحية، مما يجعل من الصعب على المجتمع قبول فكرة أن هذه البنوك قد تحقق أرباحاً. كما يُعامل الكثيرون الأرباح التي تحققها هذه البنوك بنفس الطريقة التي ينظرون بها إلى الفوائد البنكية. وفي المجتمعات الإسلامية التي تعمل بها النظم البنكية الرأسمالية، يميل الناس إلى مقارنة تكاليف التمويل الإسلامي بأسعار الفائدة في البنوك التقليدية، دون أن يفرقوا بين الحلال والحرام. (بوقري، 2005، صفحة 100)

من النقاط المؤثرة أيضاً في المفاهيم الاجتماعية هو سيطرة نظام الفائدة وعمليات البنوك التقليدية على الاقتصاد العالمي، وربما يرجع ذلك إلى تاريخ البنوك التقليدية الطويل مقارنة بالظهور الأحدث نسبياً للبنوك الإسلامية. (العجلوني، 2008، صفحة 425)

سادساً: محدودية المنتجات: على الرغم من تنوع المنتجات في البنوك الإسلامية، فإنها لا تزال محدودة مقارنة بالمنتجات التي تقدمها البنوك التقليدية. تطوير وابتكار منتجات بنكية جديدة في النظام الإسلامي يتطلب وقتاً أطول ويخضع لعمليات تقييم فقهي وشرعي صارم، مما قد يعيق أو حتى يمنع إطلاق بعض المنتجات إذا لم تكن متوافقة مع الشريعة الإسلامية. هذا بالإضافة إلى المخاطر المرتبطة بالمنتجات البنكية الإسلامية الجديدة من حيث فرص نجاحها أو فشلها في السوق. هذه العوامل تقيد قدرة البنوك الإسلامية على تقديم منتجات بنكية مخصصة لاحتياجات فريدة للعملاء كما يفعل القطاع البنكي التقليدي، الذي يطور منتجات مصممة خصيصاً تحت ما يعرف بالخدمات البنكية الخاصة، ويستفيد من نجاح الأنماط البنكية الأجنبية في تقديم السلع والخدمات الجديدة، مما يقلل من مخاطر الفشل في السوق المحلي. (العجلوني، 2008، صفحة 431)

سابعاً: مخاطر النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية: النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية تعني أن البنك التقليدي يخصص قسمًا داخل أحد فروع لتقديم خدمات بنكية إسلامية، بالتوازي مع الخدمات البنكية العادية التي يوفرها الفرع. الهدف من هذه الخطوة هو استقطاب العملاء الذين يفضلون التعامل وفقاً للشريعة الإسلامية، بحيث لا يلجأون إلى البنوك الإسلامية بدلاً. يقدم البنك التقليدي من خلال هذه النوافذ مجموعة من أدوات التمويل الإسلامية مثل المشاركة، المضاربة، المرابحة، الاستصناع،

والإجارة، بهدف جذب والاحتفاظ بالعملاء الراغبين في التعامل وفق القواعد الإسلامية، وهذا ما قد يشكل خطراً على استمرارية البنوك الإسلامية لوجود بدائل أخرى.

ثامناً: مخاطر التشغيل: تظهر مخاطر التشغيل في البنوك الإسلامية بصورة حادة خاصة عندما ينقص البنك من الكوادر البشرية المؤهلة والمدرّبة بشكل كافٍ لإدارة العمليات المالية وفق الأحكام الإسلامية. نظراً لتفرد أعمال البنوك الإسلامية، فقد لا تلائمها البرمجيات الحاسوبية المتوافرة في الأسواق والتي تستخدمها المصارف التقليدية، مما يشكل تحدياً إضافياً في تطوير واستخدام تكنولوجيا المعلومات. هذا الوضع يعرض البنوك الإسلامية لمخاطر تشغيلية قد تؤثر على كفاءتها وفعاليتها. (الساعدي، المفرجي، و الحلبي، 2019، الصفحات 88-94)

تاسعاً: مخاطر السيولة: مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية تظهر من عدم قدرة البنك على تلبية التزاماته المالية أو تمويل الزيادة في أصوله، مما قد يؤثر سلباً على ربحيته. خاصة عندما يكون من الصعب تحويل أصوله إلى نقد بتكلفة مقبولة. فيما يلي بعض من أبرز مخاطر السيولة التي تواجه البنوك الإسلامية: (بوعبدلي و طيبي، 2015، صفحة 110)

- نقص في التخطيط السليم للسيولة داخل البنك، مما يؤدي إلى عدم التوازن بين الأصول والالتزامات من حيث تواريخ الاستحقاق.
- توزيع الأصول على استثمارات يصعب تحويلها إلى سيولة.
- تحول بعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية بشكل مفاجئ.
- تأثير بعض العوامل الخارجية مثل الركود الاقتصادي وأزمات أسواق المال، مما يزيد من مخاطر السيولة.
- نقص السيولة في السوق الثانوي الإسلامي وغياب أدوات الاستثمار قصيرة الأجل لاستثمار فائض السيولة.
- عدم وجود تسهيلات خاصة للمقرض الأخير.
- محدودية الخيارات المتاحة في سوق المعاملات البنكية بين البنوك الإسلامية.
- القيود الشرعية على بيع الديون، وهو ما يمثل جزءاً كبيراً من أصول البنوك الإسلامية.
- الصعوبات التي تواجه تطوير الأدوات المالية الإسلامية، الأمر الذي يحد من القدرة على تعبئة الموارد المالية بسرعة في الأسواق.

الفرع الثاني: المخاطر المتعلقة بصيغ التمويل الإسلامي:

تعتبر البنوك الإسلامية ركناً أساسياً في النظام المالي العالمي، حيث تقدم خدماتها المالية وفق مبادئ الشريعة الإسلامية التي تحظر الربا وتعزز المشاركة في المخاطر والأرباح. مع هذا التميز في النهج، تأتي صيغ التمويل الإسلامية محملة بمجموعة من المخاطر الخاصة التي تختلف عن نظيرتها في النظام البنكي التقليدي. وفي هذا السياق، سنستعرض المخاطر المرتبطة بأبرز صيغ التمويل الإسلامي كما يلي:

أولاً: مخاطر التمويل بالمضاربة: على الرغم من أن المضاربة تُعتبر نظرياً واحدة من الصيغ المثالية في النظام البنكي الإسلامي لخلوها من الربا، وقد تم الدعوة من بعض الأطراف إلى جعلها الصيغة الأساسية في البنوك الإسلامية، إلا أن تجارب تطبيقها العملية أثبتت عدم فعاليتها. فقد واجهت البنوك الإسلامية مخاطر عديدة عند التعامل بهذه الصيغة، مما أدى إلى استخدامها بشكل نادر. النتائج المحدودة وغير المشجعة لهذه العمليات دفعت العديد من البنوك إلى التخلي عن المضاربة، وبعضها لم يجرب هذه الصيغة على الإطلاق. (شيخون، 2002، صفحة 119)

كما أن التمويل المضاربي يحمل في طياته العديد من المخاطر، والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

- **التحدي في تحديد نسب الأرباح:** سواء كانت المضاربة فردية أو جماعية، فإن توزيع الأرباح يعتمد على الجهد ورأس المال المستثمر. الأرباح تُقسم غالباً بطريقة غير متوازنة بناءً على التقديرات للجهود المبذولة، مما يعني أن أي خطأ في تقدير هذه الجهود قد يؤدي إلى تحمل رأس المال للعبء.
- **التأخير في تصفية المضاربة:** عادةً ما تكون مدة المضاربة قصيرة، ومن الضروري تصفيتها في الوقت المحدد. التأخير في هذا الإجراء يعرض رأس المال للخطر، بما في ذلك خطر تجميد الأموال. المضارب لديه الحرية الكاملة في إدارة الأموال ضمن نطاق المضاربة دون قيود من البنك في حال المضاربة الكاملة. أي تأخير في تصفية المضاربة يؤدي إلى تجميد أموال البنك ويشكل مخاطر متعددة عليه. (جمعون، 2023، صفحة 120)
- **خطر تلف البضائع في ظروف غير متوقعة:** وفقاً للإجماع الفقهي، تقع الخسائر عادةً على رأس المال مالم يكن هناك إهمال من جانب المضارب. إذا تعرضت البضائع للتلف تحت ظروف استثنائية، يتحمل البنك الخسائر وحده، مع خسارة المضارب لجهوده، مما يجعل البنك يواجه مخاطر متعددة. (بوسعيد و بن بوزيان، 2019، صفحة 223)
- ثانياً: مخاطر التمويل بالمشاركة:** يستند هذا النوع من التمويل إلى مبدأ "الغنم بالغرم"، أي المشاركة في الأرباح والخسائر بحسب النسب المتفق عليها بين البنك والعميل. ينطوي على العديد من المخاطر لكلا الطرفين، مما يتطلب التعرف على المخاطر المختلفة ضمن هذه العملية واتخاذ الإجراءات اللازمة للتقليل من المخاطر التي يمكن التغلب عليها. في هذا الجزء سنستعرض أبرز هذه المخاطر:
- **المخاطر المتعلقة بنزاهة العميل وأخلاقياته:** خلال مرحلة المشاركة، وخاصة بين شراء السلعة وتخزينها تحت إشراف الطرفين، قد تتعرض الأموال للخطر دون ضمانات محددة، مما يعرضها لمخاطر الاختلاس والإهمال.
- **المخاطر الناجمة عن طبيعة السوق:** عدم دراية البنك بالسوق الذي سيتم الاستثمار فيه يمكن أن يفرض العديد من المخاطر، مثل طبيعة المنتج والتكنولوجيا المستخدمة والمنافسة في السوق ووجود منتجات بديلة.
- **المخاطر المرتبطة بطريقة التمويل نفسها:** يجب تقييم الوضع المالي للمستثمر وقدرته على تسديد الالتزامات المالية، مع الأخذ في الاعتبار حجم التمويل المطلوب وتأثيره على سياسة المشروع ومدى توافقه مع قدرات البنك. (قطاف و مقدم، 2015، الصفحات 307-308)
- المخاطر الناتجة عن التقييم غير الدقيق لعمليات الشريك.
- المخاطر الناجمة عن ضعف أداء الشريك أو عدم إجراء دراسة كافية للمشروع. (بوسعيد و بن بوزيان، 2019، صفحة 222)
- ثالثاً: مخاطر التمويل بالمرابحة:** تتميز المخاطر المرتبطة بعقود المrabحة بأنها أقل مقارنةً بعقود المشاركة والمضاربة من حيث احتمالية حدوثها ومستواها، ولكن لا ينبغي ذلك أن هذه الصيغة مثل باقي صيغ التمويل لها مخاطر خاصة المحيطة بها نوجزها فيما يلي:
- **رفض العميل توقيع عقد المrabحة :** وذلك بعد أن يشتري البنك السلعة وقبل تحويل ملكيتها إلى العميل. (العجلوني، 2008، صفحة 437)
- **وجود عيب في السلعة أو عدم مطابقتها للمواصفات:** حيث يحق للعميل رفض استلام السلعة. في هذه الحالة، يُمكن للبنك اللجوء إلى البائع الأصلي لاسترداد السلعة أو قيمتها. الخطر يكمن في إمكانية رفض البائع الأصلي لهذا الطلب، مما قد يضطر البنك لبيع السلعة بثمن بخس، ويتحمل البنك وحده خسارة القيمة الكاملة.
- **تأخر العميل أو تخلفه عن السداد:** نظراً لعدم وجود شرط جزائي للتأخير في السداد بالعقود الإسلامية وعدم وجود مكافأة للدفع المسبق، تحرص البنوك الإسلامية على وجود كفيل قادر على تغطية أي

عجز في السداد من جانب العميل إذا ما حدث ذلك. (باسمة، عدنان، و سميرة، 2024، صفحة 155)

• **هلاك البضاعة قبل تسلم العميل لها:** يواجه البنك مخاطر إذا كان عليه نقل البضاعة للبائع بناءً على شرطه، مثل غرق السفينة التي تحمل البضاعة، مع الأخذ في الاعتبار وجود تأمين يغطي نقل وشحن البضاعة.

• **اختلاف أسعار الصرف:** قد يتم تحديد الثمن في المراجعة بعملة أجنبية تختلف عن العملة التي سيدفع بها العميل. هذا يجعل تحديد التكلفة صعباً لأن البنك سيدفع العملة الأجنبية إلى المورد بعد مرور الأجل المحدد، في حين يتم إبرام عقد المراجعة مع العميل عند وصول البضاعة. إذا تغير سعر العملة بشكل غير متوقع عند الدفع للمورد، سيتحمل البنك الفرق في سعر الصرف، مما قد يؤدي إلى فقدان الربح الكلي أو معظمه للبنك. (بوقري، 2005، الصفحات 138-140)

كل هذه العوامل تشير إلى التحديات الكبيرة التي تواجه البنوك الإسلامية في التعامل مع عقود المراجعة، وكيف يمكن أن تؤثر هذه المخاطر على استقرارها المالي وقدرتها على تحقيق أهدافها.

رابعاً: مخاطر صيغة الإجارة: يُعد عقد الإيجار واحداً من العقود الإسلامية الهامة التي تلعب دوراً كبيراً في التنمية الاقتصادية، خصوصاً في القطاع الصناعي. ومع ذلك، ترتبط هذه الصيغة بمخاطر معينة يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

• **المخاطر التسويقية:** تحتاج عملية شراء الأجهزة والمعدات من قبل البنك إلى حملة تسويقية مُنظمة لجذب العملاء. الفشل في تلبية احتياجات السوق والطلب على هذه المعدات قد يعرض البنك لتجميد رأس المال، مما قد ينتج عنه خسائر كبيرة.

• **مخاطر عدم انتظام دفع الإجارة:** عدم الدفع المنتظم للإجارة يؤدي إلى تعطيل رأس المال العامل للبنك، مما يؤثر سلباً على تشغيل رأس المال وإعادة استثمار الأموال السائلة.

• **مخاطر التغير في الأساليب التكنولوجية:** في عصرنا الحالي، الذي يتسم بالتسارع المستمر في التطور التكنولوجي والعلمي، من الضروري اختيار المواد والتقنيات بعناية فائقة وبالغة الدقة لتجنب تعرض البنك لمخاطر كبيرة نتيجة التقدم التكنولوجي. (قطاف و مقدم، 2015، الصفحات 308-309)

• **عدم العلم بتكلفة الصيانة:** تكلفة الصيانة الجوهرية للإجارة غالباً ما تكون مجهولة عند العقد ولكن تغطي غالباً بالتأمين.

• **توقف أعمال المستأجر:** المخاطر التي تواجه المؤجر خاصة في الإجازات التشغيلية حيث يمكن أن يتوقف المستأجر عن استخدام الأصل ويرجعه.

• **احتمال تقادم الأصل تكنولوجياً:** في الإجازات التمويلية، تنتقل مخاطر تقادم الأصل إلى المؤجر الذي يقوم بتأجيله، وتكون الضغوط المالية المتعلقة بالأصل محصورة في سداد الأجرة واستخراج الفوائد من استخدام الأصل.

• **مخاطر الإفلاس:** في الإجازات التمويلية، لا يتعرض المستأجر لمخاطر عدم القدرة على سداد الديون، حيث تُغطي المخاطر المالية بشكل كامل ويمكن للمؤجر استرداد الأصل إذا لم يستطع المستأجر دفع الأجرة. (بوقري، 2005، صفحة 141)

خامساً: مخاطر المزارعة والمساواة: في مجال التمويل الإسلامي، يستغل البنك موارده لدعم الأنشطة الزراعية، خصوصاً في الدول ذات القاعدة الزراعية القوية. هذا النوع من التمويل يصاحبه مخاطر عدة، نذكر منها: (التميمي و حمادي، 2014، صفحة 383)

• **مخاطر الكوارث الطبيعية:** تشمل التغيرات الجوية المفاجئة والآفات الزراعية التي قد تهدد الزراعة والمحاصيل.

- **المخاطر الأخلاقية:** تظهر عندما يخل المزارع بشروط العقد، أو لا يبذل الجهد الكافي لنجاح المشروع الزراعي، أو يسيء استخدام الموارد الموفرة له.
- **المخاطر السوقية:** تواجه المنتجات الزراعية تقلبات في الأسعار، خصوصاً في البلدان التي تعاني من قصور في وسائل النقل للمحاصيل وتطويرها، فضلاً عن نقص في آليات حماية المزارعات والمخازن المناسبة.
- سادساً: **مخاطر صيغة البيع بالسلم:** يحمل بيع السلم مخاطر متعددة نذكر منها:
 - **مخاطر التأخير:** تأخير تسليم السلع يمكن أن يؤدي إلى فقدان حاجة السوق لها، مما يزيد التكاليف أو يعرض المخزون للتلف.
 - **مخاطر تقلب الأسعار:** وذلك بانخفاض أسعار السلع عن القيمة المدفوعة لها.
 - **مخاطر عدم الالتزام بالمواصفات:** الفشل في تلبية مواصفات السلع المتفق عليها. (بونقاب، 2016، صفحة 49)
 - **مخاطر الكوارث الطبيعية:** مثل الفيضانات، الجفاف، والآفات الزراعية التي قد تمنع المزارعين من تسليم المحاصيل المتفق عليها.
 - **مخاطر استخدام الأموال:** خطر استخدام الثمن المدفوع في أغراض غير تلك المحددة في العقد.
- **مخاطر فشل البنك في التسويق:** إخفاق البنك في بيع السلع أو عدم إيجاد عقد سلم مواز، حيث تشير هذه المخاطر إلى التحديات الكبيرة المرتبطة بعقد بيع السلم والحاجة إلى إدارتها بعناية لضمان النجاح المالي والتشغيلي للبنوك الإسلامية. (التميمي و حمادي، 2014، صفحة 385)
- سابعاً: **مخاطر الاستصناع:** يُعرّف عقد الاستصناع بأنه عقد لبيع سلعة معينة يتم تصنيعها حسب الطلب. تنشأ المخاطر المرتبطة بهذا العقد من عدة جوانب، بما في ذلك عدم مطابقة المنتج للمواصفات المتفق عليها، التغيرات في الأسعار التي قد تحدث بعد تحديدها في العقد، تأخر المقاول أو المصنع في تسليم السلعة، تلف البضاعة بينما هي بحوزة البنك قبل تسليمها، والعجز عن إبرام عقد استصناع بديل. (باسمة، عدنان، و سميرة، 2024، صفحة 155)
- و عندما يقدم البنك تمويلاً بموجب عقد الاستصناع، يتعرض لمجموعة من المخاطر المرتبطة بالطرف الآخر. هذه المخاطر تشمل:
 - **مخاطر الانسحاب من العقد:** وفقاً لبعض الآراء الفقهية، إذا كان عقد الاستصناع غير ملزم، فقد يواجه البنك مخاطر إضافية تتعلق بتراجع الطرف الآخر عن العقد. كما أنه إذا تمت معاملة العميل في عقد الاستصناع بنفس طريقة عقد المراجعة، حيث يتمتع بالخيار في التراجع عن العقد ورفض تسليم السلعة في الموعد المحدد، فهذا يشكل مخاطر إضافية على البنك الإسلامي.
 - **مخاطر تسليم السلع:** في عقد الاستصناع، تكون السلعة تحت سيطرة العميل (الطرف الآخر) وأقل عرضة للكوارث الطبيعية مقارنةً بالسلع في عقد السلم، مما قد يجعل مخاطر الطرف الآخر في الاستصناع أقل مقارنةً بمخاطر العميل في عقد السلم. (عيساوي، حوحو، و زيد، 2020، صفحة 50)
 - **مخاطر العجز عن السداد:** هذه مخاطر عامة تعني فشل الطرف الآخر في سداد القيمة المالية المتفق عليها في الموعد المحدد. (بونقاب، 2016، صفحة 49)

المبحث الثالث: ماهية إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية

تعد إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية من الركائز الأساسية لضمان استقرارها المالي والامتثال لمبادئ الشريعة الإسلامية. تختلف هذه الإدارة عن نظيرتها في البنوك التقليدية بسبب الالتزام بتجنب الربا والتمويل القائم على المشاركة في الأرباح والخسائر. يهدف هذا المبحث إلى استعراض المفاهيم الأساسية والمبادئ الخاصة بإدارة المخاطر في البنوك الإسلامية، بالإضافة إلى سبل وأدوات مواجهة التحديات في هذا القطاع. كما سيتم تحليل المخاطر المرتبطة بصيغ التمويل الإسلامي لضمان تحقيق أهداف البنوك المالية والشرعية.

المطلب الأول: مفاهيم أساسية لإدارة المخاطر بالبنوك الإسلامية

يعتبر الفهم الجيد للمخاطر وكيفية إدارتها في البنوك الإسلامية تمهيدا وأمرًا أساسيًا لضمان استقرارها المالي والامتثال لمبادئ الشريعة الإسلامية. يتناول هذا المطلب المفاهيم الأساسية والمبادئ الجوهرية التي تحكم إدارة المخاطر في هذا النوع من البنوك.

الفرع الأول: مفهوم إدارة المخاطر بالبنوك الإسلامية

إن إدارة المخاطر تمثل نظامًا متكاملًا وشاملاً يعمل على توفير البيئة المناسبة والأدوات الضرورية للتنبؤ بالمخاطر المحتملة وتحليلها وتحديد حجمها وقياس تأثيراتها الممكنة على عمليات البنك وأصوله وإيراداته، ويضع خططاً لمعالجة هذه المخاطر سواء بتجنبها أو الحد منها والسيطرة عليها للتخفيف من آثارها في حال عدم إمكانية القضاء على مصادرها.

هذا النظام يغطي كل جوانب النشاط التجاري وكافة العاملين به، بما في ذلك جميع المعاملات والأساليب المستخدمة، حيث يمكن أن تظهر المخاطر في أي نقطة وتؤثر على المنظمة بأكملها. نتيجةً لذلك، يجب أن تشمل إدارة المخاطر جميع عناصر العمل والنشاط بمختلف المستويات التي قد تكون متوازية أو متقاطعة أحياناً للكشف المبكر عن المخاطر ومعالجتها بشكل فعال.

كما يجب أن تكون عملية إدارة المخاطر مستمرة وقابلة للتطوير بشكل دائم، ومرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالاستراتيجية العامة للمؤسسة وطرق تنفيذ هذه الاستراتيجية. كما ينبغي أن تتبع هذه العملية منهجاً منظماً للتعامل مع جميع المخاطر التي قد تواجه الأنشطة المؤسسية في الماضي، الحاضر والمستقبل. ومن الضروري أن تكون إدارة المخاطر جزءاً لا يتجزأ من ثقافة المؤسسة. (بلعزوز، قندوز، و حبار، 2013، الصفحات 46-51)

ومن هنا تبرز أهمية إدارة المخاطر كعنصر أساسي لضمان استقرار واستدامة المؤسسات المالية، خاصة تلك التي تعتمد الشريعة الإسلامية كأساس لعملياتها. فالبنوك الإسلامية بطبيعتها المتفردة والمتميزة، تواجه تحديات خاصة تتعلق بالامتثال للمبادئ الإسلامية والتحديات التقليدية المتعلقة بالسوق المالي.

فهذه البنوك تسعى دوماً إلى التعامل مع مختلف المخاطر في إطار يحترم الضوابط الشرعية ويحقق أهداف التنمية المستدامة. واستكشاف مختلف الطرق التي تمكن هذه المؤسسات من تعزيز مرونتها وقدرتها على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية المستمرة، مما يسمح لها بتقديم خدمات مالية فعالة تلبي حاجات المجتمع دون التفريط في قيمها الأساسية. وهذا ما يدفعنا إلى ضرورة التعرف على مختلف المبادئ والأسس التي تحكم إدارة المخاطر بالبنوك الإسلامية.

الفرع الثاني: مبادئ إدارة المخاطر بالبنوك الإسلامية

من الضروري أن تلتزم المؤسسات المالية الإسلامية بنظام شامل لإدارة المخاطر، مع توفير الرقابة المناسبة من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا لتحديد وقياس ومتابعة ورصد المخاطر المختلفة والإبلاغ عنها، مع الحفاظ على رأس المال الكافي للتحوط من هذه المخاطر عند الضرورة. تضمن هذه الإجراءات الالتزام بالسرعة وتقديم تقارير كافية للهيئات الرقابية.

ونظراً لأهمية إدارة المخاطر، فإنه يتعين على البنوك الإسلامية تطبيق المبادئ التالية بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية:

- ينبغي للمجلس أن يوافق على استراتيجيات إدارة المخاطر ويحث الإدارة على تقبل المخاطر ضمن إطار السياسات المعتمدة وتجنب المخاطر التي يصعب تقييمها.
- وضع سقف لمجموع مخاطر التمويل والاستثمار لمنع تركيز المخاطر، والتحقق من توفر رأس مال كافٍ لتغطية هذه المخاطر.
- المراجعة الدورية لفعالية إدارة المخاطر وإجراء التعديلات اللازمة عند الحاجة. (قنطجبي، 2015، صفحة 526)
- مبدأ الغنم بالغرم، الذي يعبر عن عدم ضمان البنوك الإسلامية لاسترداد الودائع الاستثمارية بالكامل، وهو ما يشكل جزءاً كبيراً من مواردها. هذا لا يبرر إهمال تطبيق الضوابط والأدوات الضرورية للحفاظ على سلامة المركز المالي وكفاءة أساليب الرقابة وإدارة المخاطر، بما في ذلك الحرص على كفاية رأس المال والسيولة.
- التحقق من عدم تجاوز أنشطة التمويل والاستثمار للسقف المعتمدة، وأن تحصل على موافقة مجلس الإدارة. (الخطيب، 2005، صفحة 261)
- المسؤولية الأساسية لإدارة المخاطر تقع على عاتق مجلس الإدارة لكل بنك، والذي يتحمل المسؤولية أمام المساهمين ويضمن التعامل الفعال والكفؤ مع المخاطر.
- كل بنك يجب أن يكون لديه لجنة مستقلة تسمى "لجنة إدارة المخاطر" تضم بعض المسؤولين التنفيذيين، وتكون مسؤولة عن تحديد سياسات إدارة المخاطر استناداً إلى الاستراتيجية العامة للبنك، مع مراعاة الحيلة والحذر وعدم التركيز على نوع واحد من المخاطر.
- تعيين مسؤولين لكل نوع من أنواع المخاطر الرئيسية مثل مخاطر الائتمان، السوق، والسيولة، مع ضرورة أن يمتلك هؤلاء الأفراد الخبرة والمعرفة الكافية في مجالهم.
- تطبيق نظام ومنهجية محددين لقياس ومراقبة المخاطر بدقة لتحديد تأثيراتها على ربحية وملاءة البنك رأسمالياً، بما في ذلك إنشاء حدود ائتمانية واحترافية لتقليل الخسائر وتعزيز السيولة.
- تقييم أصول البنك، خصوصاً الاستثمارات، بناءً على القيمة العادلة وسعر السوق أو سعر مستقل عند عدم توافر سعر السوق، كمبدأ أساسي لقياس المخاطر والربحية.
- استخدام أنظمة معلومات حديثة لإدارة المخاطر، توفر بشكل دوري وفي الوقت المناسب معلومات مالية تفصيلية ودقيقة عن المخاطر التي يواجهها البنك. (تلي، 2019، الصفحات 47 - 50)
- إنشاء إدارة متخصصة داخل البنك مسؤولة عن تطبيق سياسات إدارة المخاطر، والقيام بمراقبة وقياس المخاطر يومياً للتأكد من التزام أنشطة البنك بالسياسات والحدود المعتمدة، وتقديم التقارير للجنة إدارة المخاطر.
- تطبيق ضوابط تشغيلية فعالة وحازمة في جميع قطاعات البنك مثل الفصل بين الوظائف والمهام ووجود آلية لتتبع سلسلة الإجراءات أو المعاملات.

- وضع ضوابط أمان لجميع الأنظمة المعلوماتية الرئيسية لكل بنك للحفاظ على صحة وسلامة وسرية المعلومات، وضرورة مراجعة جميع الأنظمة الرئيسية من قبل أطراف خارجية ذوي الاختصاص لزيادة مستويات الأمان.
- وضع خطط طوارئ شاملة تتضمن إجراءات وقائية ضد الأزمات، يتم الموافقة عليها من قبل المسؤولين ذوي العلاقة، لضمان قدرة البنك على التعامل مع أي أزمة أو تعطل في الأنظمة أو الأجهزة الاتصالية، مع ضرورة اختبار هذه الخطط بشكل دوري للتحقق من فعاليتها. (قنطجى، 2015، صفحة 526)

المطلب الثاني: سبل وأدوات إدارة المخاطر بالبنوك الإسلامية

أصبح القطاع البنكي الإسلامي من القطاعات الرئيسية في النظام المالي العالمي، ولكنه وكغيره من المنشآت يواجه تحديات خاصة نابعة من إنزاله بمبادئ الشريعة الإسلامية. سنحاول من خلال هذا المطلب تسليط الضوء على كيفية مواجهة هذه التحديات، ومن ثم نستعرض الأدوات المتاحة لإدارة المخاطر بفاعلية.

الفرع الأول: سبل مواجهة التحديات في القطاع البنكي الإسلامي

في ظل التحديات المتزايدة التي يواجهها القطاع البنكي الإسلامي، تبرز الحاجة الملحة لتطوير استراتيجيات فعالة لضمان استمرارية ونجاح هذه البنوك. سنستعرض بإيجاز العناصر الرئيسية والسبل التي تمكن البنوك الإسلامية من مواجهة هذه التحديات بكفاءة: (الخطيب، 2005، الصفحات 267-271)

- تشجيع الاندماج بين البنوك الإسلامية لتكوين كيانات أكبر وأكثر قدرة على المنافسة واستيعاب التقنيات المتقدمة.
- تفعيل وتوسيع دور الهيئات الدولية المختصة بالمالية الإسلامية لتحقيق استقرار ونمو القطاع.
- تطوير المراكز التعليمية والتدريبية لإعداد كوادر بنكية مؤهلة تعليمياً وعملياً، مع التركيز على تأهيل العاملين الحاليين لرفع كفاءتهم.
- تأسيس صندوق تكافلي للمساعدة المادية والمعنوية للبنوك التي تواجه الإفلاس أو أي مخاطر مالية، مع وضع آليات تنظيمية واضحة لعمل هذا الصندوق.
- ترويج أدوات التمويل الإسلامية كبديل لتمويل المشروعات الكبرى ودعم البنوك الإسلامية في طرح هذه الأدوات بفاعلية.
- الاستثمار في التكنولوجيا لتعزيز الاتصالات والبيانات بين البنوك الإسلامية، وإنشاء بنوك معلومات تدعم تبادل المعرفة وتعزز الكفاءة العملية.
- تعزيز التعاون بين البنوك الإسلامية والتقليدية لتوسيع نطاق السوق البنكي الإسلامي، وتعزيز التنسيق مع الأجهزة الرقابية لتطوير ضوابط تنظيمية مناسبة.
- الحرص على الالتزام بمعايير الشفافية والإفصاح، وتطبيق المعايير الدولية مثل متطلبات بازل لضمان السلامة البنكية.

الفرع الثاني: أدوات إدارة المخاطر بالبنوك الإسلامية

أدوات إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية تتنوع لتشمل استراتيجيات متعددة تتكيف مع تطور المخاطر المحتملة. من الضروري لإدارة المخاطر التكيف مع هذه التغيرات وابتكار وسائل جديدة لفهم وتحديد وإدارة هذه المخاطر بفاعلية.

أولاً: تنويع وتوزيع الاستثمار:

تُعد استراتيجيات توزيع وتنويع الاستثمار من الأساليب الفعالة لتقليل المخاطر، خاصة مخاطر الائتمان ومخاطر السوق. يمكن تنفيذ هذه الاستراتيجيات من خلال توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات مثل الزراعة، الصناعة، والعقارات، أو حسب المناطق الجغرافية، الأجل الزمنية، أو معدلات الربحية، مما يعزز جودة المحفظة الاستثمارية. (بن مصطفى، 2018، الصفحات 77 - 78)

ثانياً: غرامات التأخير:

بخلاف البنوك التقليدية التي تفرض غرامات التأخير لزيادة تكلفة الدين، تجد البنوك الإسلامية نفسها في موقف مختلف بسبب تحريم الربا، حيث أن أي زيادة على الدين تعتبر ربا حتى وإن كان أصل الدين مباحاً. هذا يؤدي إلى تحديات في التزام العملاء بالسداد في المواعيد المحددة. ولمواجهة هذه التحديات، استحدثت البنوك الإسلامية زيادة في الربح تعادل تأخير السداد، ولكن هذا أدى لزيادة تكلفة التمويل، مما جعلها غير منافسة. ولتجاوز هذه المشكلة، ابتكر الفقهاء ما يُعرف بـ"الغرامات للخيرات"، حيث يُغرم المدين المماطل بما يعادل تأخره في السداد وتُخصص هذه الغرامات لأعمال الخير وليس كإيرادات للبنك، وهو ما يوفر وسيلة لردع المماطلين دون الوقوع في الربا.

ثالثاً: التأمين التكافلي في البنوك الإسلامية:

يُعد التأمين التكافلي، المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، أداة حيوية في إدارة المخاطر. يتمثل جوهره في نقل بعض المخاطر، أو جزء منها، إلى شركة التأمين التكافلي ضمن الحدود التي تسمح بها الشريعة الإسلامية. وعليه، يجب على المصارف الإسلامية أن تجعل التأمين التكافلي شرطاً أساسياً في العمليات التمويلية التي تقوم بها. (العجلوني، 2008، الصفحات 443-450)

رابعاً: زيادة التعاون والتنسيق بين العاملين في البنوك الإسلامية:

يعتبر ذلك ضرورياً لأن العنصر البشري يمثل أساس نجاح وتطور الخدمات المالية. وبما أن العمل في هذه البنوك يتطلب التزاماً عميقاً بالمبادئ الإسلامية، يجب أن يتحلى العاملون بعدة صفات مهمة، منها:

- **الفقه في الدين:** العمل في المؤسسات المالية الإسلامية يعد عملاً دعوياً وليس مجرد وظيفة عادية، لذا يتطلب فهماً عميقاً للدين والالتزام بتعاليمه.
 - **الالتزام بالقيم الإسلامية:** من الضروري أن يعكس العاملون الصورة الصحيحة للمسلم في المعاملات المالية لأنهم يمثلون نموذجاً يحتذى به.
 - **التدريب المستمر:** لا بد من تعزيز كفاءات العاملين من خلال التدريب المستمر لمواكبة كل جديد في مجال البنوك الإسلامية.
 - **توفير بيئة عمل محفزة:** يجب على مجالس الإدارات والإدارات العليا أن تهيئ مناخاً داعماً ومحترماً للعاملين، مع الحرص على عدم بخس حقوقهم.
 - **تجنب المعاملات المحرمة:** يجب الابتعاد عن أي معاملات محرمة بغض النظر عن المغريات المادية.
- من خلال تبني هذه الصفات والمبادئ، يمكن للعاملين في البنوك الإسلامية أن يساهموا بفعالية في تعزيز الأداء والسمعة الطيبة لمؤسساتهم المالية. (قنطججي، 2015، صفحة 583)

خامساً: البحوث والتدريب:

تلعب نظم إدارة المخاطر دوراً حيوياً في تعزيز الاستقرار داخل المؤسسات المالية، ولذلك يجب منح الأولوية لإدارة المخاطر ضمن برامج البحوث والتدريب. نظراً للطبيعة المتطورة للصناعة المالية الإسلامية، من الضروري تطوير أساليب فنية لإدارة المخاطر تتماشى مع الأحكام الشرعية، كما أن هناك حاجة ملحة لإعداد برامج تدريبية تعرف بتلك الأساليب وتسهل فهمها للبنوك الإسلامية. (خان و أحمد، 2003، صفحة 196)

سادساً: المشتقات والبدائل الإسلامية:

بالنسبة للمشتقات المالية، فهناك اعتراضات فقهية كثيرة تمنع استخدامها في البنوك الإسلامية. بديلاً لذلك، اقترح الباحثون "الصكوك الإسلامية" كأدوات مالية تتوافق مع الشريعة الإسلامية، تمكن من تنويع الاستثمارات وتشتيت المخاطر، خلافاً للمشتقات التقليدية التي تعتمد قيمتها على أصول أخرى ولا تتضمن التقابض الشرعي. الصكوك تمثل أصولاً حقيقية ويتم تداولها بشكل قانوني وفعلي، مما يعزز الثبات في السوق الإسلامية بخلاف المشتقات التي قد تؤدي لمضاربات تضر بالأسواق.

من ناحية أخرى، تنفيذ العقود في سوق الصكوك يحتاج إلى التقابض الفوري للثمن والسلعة، مما يقلل المضاربة ويحافظ على الطبيعة الشرعية للتجارة. والعائد في الصكوك يأتي من استثمار حقيقي وليس فقط من التقلبات السعرية. بذلك، تعتبر الصكوك وسيلة إسلامية فعالة لإدارة المخاطر المالية بدلاً من المشتقات التقليدية. (الجلوني، 2008، الصفحات 446-449)

سابعاً: احتياطات ومخصصات المصارف الإسلامية:

على الرغم من أن البنوك المركزية تفرض على البنوك نسب معينة للاحتفاظ بالسيولة لمواجهة المخاطر المحتملة، يجب على البنوك الإسلامية أن تقيم باستمرار احتياجاتها للمخصصات بناءً على ظروفها التشغيلية وتنوع الودائع لديها. يعتمد تحديد حجم الاحتياطات اللازمة على تقييم البنك لمخاطر السيولة، ومن المهم أن تراجع هذه التقديرات بانتظام لضمان توازن السيولة. في هذا السياق، يتوجب على إدارة البنك التعامل بفاعلية مع التقلبات في السيولة، مستفيدة من مواسم النشاط المرتفع في السحب والإيداع، وتطوير طرق مثل دراسة التدفقات المالية ومؤشرات السيولة لتقدير احتياجات السيولة بدقة. يجب على البنوك الإسلامية أيضاً مواجهة تحديات السيولة الناشئة عن التباين في العرض والطلب على الأصول السائلة، وإدارة استخدامات الأموال بشكل يضمن تحقيق التوازن الأمثل.

ثامناً: الضمانات والرهونات:

تعتمد البنوك الإسلامية على الضمانات والرهونات كجزء من استراتيجيتها لإدارة المخاطر، لضمان التزام العملاء بالشروط التعاقدية. يجب أن يتوافق استخدام هذه الضمانات مع الأحكام الشرعية وتوجيهات الهيئات الشرعية، وعلى الرغم من أن هذه الضمانات لا تغطي جميع المخاطر كما في البنوك التقليدية، فهي تُستخدم لتغطية الحالات التي ينشأ فيها عدم الالتزام بسبب سوء تصرف أو أمانة أو نية الطرف الآخر. تأخذ البنوك في الاعتبار الخسارة المحتملة في قيمة الضمان نتيجة المخاطر المختلفة، حيث تختلف النسب المعتمدة لذلك بناءً على الظروف الاقتصادية والسوق.

من الضروري أن تنظر البنوك الإسلامية في عدة عوامل عند قبول الضمانات، بما في ذلك قيمتها الحالية والمستقبلية، وسهولة تحويلها إلى سيولة. يجب على البنوك أن تسعى للحصول على ضمانات يسهل تسيلها وأن تبتكر طرقاً تسهل هذه العملية. كما يجب على البنوك المراجعة الدورية للضمانات،

من أجل معرفة قيمتها الحالية وفعاليتها في تغطية الالتزامات. (بلعوز، قندوز، و حبار، 2013، صفحة 380)

تاسعا: الابتعاد عن دور الوسيط:

البنوك الإسلامية تركز بشكل أساسي على الاستثمار وتنمية المجتمع وفقاً للضوابط الأخلاقية والشرعية، وبذلك فهي تعمل كمستثمرين وليس كوسطاء ماليين. أصولها وخصومها تتشابه مع تلك الخاصة بشركات الاستثمار حيث تتاجر بالسلع والخدمات، بعكس البنوك التقليدية التي تتاجر بالديون. إذا تحولت البنوك الإسلامية لتقوم بدور الوسيط فقط بضخ سيولة غير مدروسة في السوق، فإنها تتخلى عن دورها الأساسي وتخاطر بالتسبب في أزمات اقتصادية بسبب الإفراط في توفير السيولة النقدية وتشجيع الاستهلاك غير المدروس.

عاشرا: زياده التعاون والتنسيق بين البنوك الإسلامية والسلطات النقدية لتخفيف المخاطر:

تنزايد الحاجة إلى التعاون والتنسيق بين البنوك الإسلامية والسلطات النقدية لتحسين الإطار التنظيمي والفهمي الذي يحكم عمل البنوك الإسلامية. هذا التعاون مهم لتطوير سوق الصكوك الإسلامية، وهي أداة مالية شرعية تساعد في توظيف السيولة الزائدة وتقليل المخاطر. من خلال تحديث هذا السوق وتأهيله، يمكن تعزيز فعالية البنوك الإسلامية.

إضافة إلى ذلك، من الضروري تطوير مؤشرات ومعايير لقياس أداء البنوك الإسلامية، تشمل جودة الخدمات والمنتجات المالية، وكفاءة العاملين. كما يجب تحديث الموارد البشرية في البنوك الإسلامية وزيادة عدد المنح الدراسية لتغطية النقص في العلماء المسلمين المتخصصين في البنوك الإسلامية.

من المهم أيضاً استغلال فتح الأسواق العالمية لزيادة التنوع وتقليل المخاطر، وتعزيز قدرة البنوك الإسلامية على التوسع وفتح فروع جديدة في بلدان أخرى. كما يجب على مراكز البحث العلمي تطوير نظام اقتصادي إسلامي يعالج المشاكل الاقتصادية المعاصرة ويجذب الاستثمارات عبر العالم. (قنطججي، 2015، الصفحات 577 - 583)

خلال هذه الفرع، استعرضنا مختلف الأدوات والممارسات التي تستخدمها البنوك الإسلامية لإدارة المخاطر بطريقة تتوافق مع الشريعة الإسلامية. تبين أن التعاون والتنسيق بين العاملين، والالتزام بالقيم الإسلامية، وتطوير البنية التحتية المالية، وتوفير تدريب مستمر للموظفين، كلها عناصر حيوية لنجاح البنوك الإسلامية وتحقيق أهدافها. يعد الفهم العميق للفقه الإسلامي والالتزام بتطبيقه في جميع العمليات البنكية ضرورياً لضمان التشغيل الأخلاقي والفعال لهذه المؤسسات. إن نهج البنوك الإسلامية في التعامل مع المخاطر ليس فقط يحافظ على الاستقرار المالي، بل يعزز أيضاً التنمية الاجتماعية والاقتصادية بشكل مستدام.

المطلب الثالث: إدارة مخاطر صيغ التمويل بالبنوك الإسلامية

تشكل صيغ التمويل في البنوك الإسلامية تحدياً فريداً، حيث تتطلب الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية وتجنب الفوائد الربوية. لذلك، يصبح من الضروري معالجة المخاطر المرتبطة بهذه الصيغ التمويلية لضمان استدامة ونجاح المشاريع الممولة، مع الحفاظ على التوازن بين تحقيق الأرباح ومراعاة المبادئ الإسلامية.

الفرع الأول: معالجة مخاطر صيغ التمويل بالمضاربة: هناك عدة أدوات واجراءات لمعالجة مخاطر صيغة التمويل المضاربة، نذكر منها:

- تعزيز دائرة الاستثمار في البنك و توظيف كوادر مدربة لإدارة وتمويل ومتابعة المشاريع الممولة من قبل البنك.
 - متابعة أداء الممولين بشكل مستمر للحد من سوء التصرف في الأموال أو زيادة المخاطر على الممول بما يتجاوز الاتفاق. (بوقري، 2005، الصفحات 203-205)
 - ضرورة تصفية عمليات المضاربة قصيرة الأمد في أجالها المحددة لتجنب تعطيل رأس المال عن العمل. (بن مصطفى، 2018، صفحة 73)
 - التأكد من أن العملاء المضاربين يتمتعون بالخصائص والكفاءة العلمية، العملية والفنية المطلوبة والأخلاق والسلوك الإسلامي اللازمين.
 - تطوير أجهزة وأساليب البنوك لاختيار العملاء المناسبين لتقليل حالات عدم الالتزام والتحايل. (بطاهر و بوطلاعة، 2018، صفحة 146)
 - إجراء تحليل شامل للسوق لتحديد المخاطر المحتملة التي قد تؤثر على المشاريع الممولة بصيغة المضاربة.
 - استخدام حوافز متنوعة لدفع المضاربين لبذل أقصى جهد لإنجاح المشاريع، وتحديد الحوافز بناءً على مقدار ونوع الجهد المبذول.
 - التحقق من صحة بيانات العملاء والمشاريع المقدمة للتمويل لضمان دقة المعلومات. (أحمد شوقي، 2017، الصفحات 46-50)
- هذه الأدوات تساعد البنوك الإسلامية في إدارة المخاطر المرتبطة بصيغ التمويل بالمضاربة بشكل فعال وتضمن تحقيق التوازن بين المخاطر والعوائد.

الفرع الثاني: معالجة مخاطر صيغ التمويل بالمراوحة:

تتم معالجة مخاطر صيغة المراوحة من خلال الإجراءات التالية:

- لمواجهة المخاطر التعاقدية، يأخذ البنك من العميل تعهد والتزام بشراء السلع وفق المواصفات المذكورة في الفواتير المرفقة بالعقد.
- إلزام العميل بتقديم الضمانات المطلوبة لضمان تسديد مبلغ التمويل. وكذا منحه تخفيضات في حالة تسديد الدين قبل الاستحقاق. (بونقاب، 2016، الصفحات 66-67)
- لتجنب مخاطر تغير أسعار السلع السوقية، يقوم البنك بشراء السلع وتملكها قبل بيعها للعميل بناءً على الوعد بشرائها، مما يمكنه من إدارة مخاطر تغير الأسعار أثناء الفترة القصيرة التي يملك فيها البنك السلعة.
- لتجنب مخاطر تلف السلعة أو تعييبها يمكن للبنك الاشتراط على العميل البراءة من العيب، أو اشتراط رجوع العميل على البائع الأول إذا كان العيب حادثاً في ملكه.
- لتجنب مخاطر عدم تنفيذ الالتزام يمكن للبنك استخدام خيار النقد، حيث يشترط البنك عند شرائه السلعة بالحق في رد السلعة إلى البائع في حالة عدم تنفيذ الالتزام من قبل العميل.
- بالنسبة لمخاطر عدم الالتزام في بيع المراوحة للسلع الدولية يمكن للبنك الاشتراط على المورد تحمل التكاليف عند عدم التزامه بالتصدير، مما يمكن البنك من إدارة المخاطر المتعلقة بالاعتمادات المستندية وتكاليفها. (العلي، صفحة 500)

- لمعالجة مخاطر تذبذب سعر الصرف يُلزم العميل بتحمل فرق العملة إذا ظهر عند دفع الثمن للمورد أنه أكثر مما قدره البنك، حيث تعتبر المخاطر الناشئة عن اختلاف صرف العملات إضافية وخارجة عن صيغة المراجعة.
- معالجة مخاطر التخلف عن تسديد الأقساط بقصر التمويل على فئات معينة مثل العاملين في الدولة، وذلك لإمكانية تحويل رواتبهم إلى البنك لضمان تحصيل الأقساط. (بوقري، 2005، الصفحات 205-206)

الفرع الثالث: معالجة مخاطر صيغ التمويل بالمشاركة:

تتم من خلال الإجراءات التالية:

- تحسين الإشراف على المشاريع ومتابعة تنفيذها لتجنب ارتفاع تكاليف إنجاز العمليات.
- استخدام أساليب دقيقة لاختيار الشريك المناسب لتجنب الانتقاء الخاطئ.
- وضع نظام لإدارة الأجال بين الأموال المودعة وأجال تنفيذ المشروعات لتجنب مخاطر السيولة. (بطاهر و بوطلاعة، 2018، صفحة 145)
- الاحتفاظ بأسهم ضمن المحافظ الاستثمارية: البنوك الإسلامية تعمل كمصارف شاملة تحتفظ بأسهم، مما يجعلها طرفاً أصيلاً في اتخاذ القرار في إدارة المنشآت ويقلل من مشكلة الخطر الأخلاقي.
- قيام البنك بدراسة جدوى المشروع بدقة قبل تمويله، مما يساعد في تقليل المخاطر المرتبطة بالمشروعات.
- الحق في الفسخ عند وجود خلل في الدراسة أو الخداع: يحق للبنك فسخ العقد في حالة غش الشريك أو عدم وضوح دراسة الجدوى أو إذا كانت مبنية على تخمينات غير دقيقة. (العلي، الصفحات 504-505)
- القيام بزيارات ميدانية منتظمة لمتابعة تطور الأعمال بالمشروع، مع تكليف خبراء لتقديم تقارير، وإجراء تقييمات لتطور أعمال المشروع مقارنة بالجدول الزمنية المقدمة من العميل.
- اختيار مشاريع في قطاعات معروفة بكثرة الطلب، واختيار مشاريع في قطاعات تتسم بثبات نسبي للأسعار لتفادي مخاطر تقلبات الأسعار.
- إدراج حوافز ضمن عقد المشاركة متعلقة بالأرباح المحققة، بحيث يحصل العميل على الفائض من الأرباح إذا تجاوزت المعدلات المتفق عليها. (أحمد شوقي، المخاطر المحيطة بصيغة المشاركة وكيفية الحد منها (حالة عملية)، 2017، الصفحات 116-119)

الفرع الرابع: معالجة مخاطر صيغة الاستصناع:

- مخاطر عدم التنفيذ: في الاستصناع البنكي أو الموازي، يتعاقد البنك مع العميل والمقاول بشكل منفصل، مما يعني أن البنك قد يتحمل مخاطر عدم التنفيذ إذا لم يلتزم المقاول بتسليم السلعة في الوقت المحدد.
- يمكن إدارة هذا الخطر من خلال:

- الشرط الجزائي: يشترطه البنك على المقاول عند التأخير في التنفيذ.
- الكفالة البنكية: يطلبها البنك من المقاول لضمان الالتزام.
- سداد الثمن تقسيطاً: يتم سداد ثمن السلعة للمقاول على مراحل تنفيذ العقد بدلاً من سدادها دفعة واحدة.
- مخاطر تعيب السلعة أو عدم صلاحيتها: إذا ظهرت عيوب في السلعة المستصنعة، يمكن للبنك نقل الضمان إلى العميل مع موافقته، وإخبار المقاول بهذا النقل، بحيث يصبح الالتزام بين العميل والمقاول وينتهي دور البنك. (العلي، الصفحات 501-502)

- تركيز البنك على المخاطر الانتقائية: تصميم عقد الاستصناع بحيث ينحصر عمل البنك على المخاطر الانتقائية، مما يقلل من المخاطر التشغيلية المتعلقة بعملية التنفيذ. (المعيوفى و عبد العزيز، 2017، صفحة 55)
- إذا قام العميل بالإخلال بأحد الالتزامات التعاقدية فإن البنك يحتفظ بحقه في إكمال المشروع بنفسه أو عن طريق عميل آخر. (بونقاب، 2016، صفحة 72)
- مخالفة المواصفات: معالجة المخاطر بفرض غرامة على المخالف لتلك المواصفات، حيث أجاز العلماء بند الجزاء في العقد.
- التخلف عن تسديد الالتزامات المالية: معالجة المخاطر بالاتفاق على سداد القيمة المالية على مراحل مختلفة تبعاً للتنفيذ، بدلاً من السداد دفعة واحدة عند بداية تنفيذ العقد، مما يضمن التقدم المتوازي في سداد القيمة وتنفيذ الأعمال المتفق عليها. (بوقري، 2005، صفحة 207)
- الفرع الخامس: معالجة مخاطر صيغ التمويل بالسلم:**
 - أخذ رهن أو كفالة من العميل (البائع): يمكن للبنك أخذ رهناً أو كفالة من العميل لإدارة خطر عدم قدرة البنك على استرداد الثمن في حال عجز العميل عن تسليم السلعة. (العلي، صفحة 503)
 - مخاطر فسخ العقد: يُفسخ العقد ويطالب العميل برد رأسمال السلم وهامش الربح في حالة عدم تسليم السلع في الأجل المنصوص عليها، أو التوقف عن التجارة أو النشاط، أو الإفلاس، أو التوقف عن الدفع، أو وجود متابعة قضائية تعيق التسديد. (بونقاب، 2016، صفحة 73)
 - إجراءات إدارة المخاطر في مرحلة إبرام البنك لعقد السلم الموازي:
 - مطالبة العميل بكفالة طرف ثالث لحماية حقوق البنك.
 - استخدام الوديعة الاستثمارية للعميل كرهان لضمان عقد السلم الموازي.
 - رهن أي مال مملوك للعميل سواء كان منقولاً أو عقاراً.
 - تقديم شيكات أو سندات لأمر بقيمة مساوية لرأس مال السلم مع تحديد استخدامها في مواعيد استحقاقها فقط.
 - إجراء فحص وتقييم شامل للسلعة البديلة من حيث قيمتها السوقية.
 - دراسة فترات تغير أسعار السلعة في السوق ومدى رواجها وتواريخ صلاحيتها وإمكانية استيعاب المخازن لها. (سايح و نشاد، 2021، الصفحات 254-256)
 - معالجة مخاطر تقلبات الأسعار: لمعالجة مخاطر تقلبات الأسعار، يمكن الاتفاق بين الطرفين على التعاضى عن نسبة محددة من التقلبات، وما زاد على ذلك يقوم الطرف المستفيد بتعويض الطرف المتضرر. (بوقري، 2005، صفحة 207)
- الفرع السادس: معالجة مخاطر صيغة الإجارة:**
 - ربط الإيجارات طويلة الأجل بمؤشر السوق : لمعالجة مشكلة بقاء الإيرادات التأجيرية ثابتة لفترة طويلة، أجاز المجمع الفقهي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي ربط الإيجارات طويلة الأجل بمؤشر السوق لضمان توافق العوائد مع ظروف السوق المتغيرة. (المعيوفى و عبد العزيز، 2017، صفحة 55)
 - المخاطر الائتمانية ومخاطر التخلف عن تسديد الأقساط: يتم معالجة هذه المخاطر من خلال:
 - حل باقي الأقساط حال الأداء في حالة تأخر المستأجر عن سداد أي قسط.
 - فرض غرامة تأخير عن السداد.
 - تحمل المستأجر لجميع الرسوم والضرائب والغرامات.
 - مراجعة أقساط الإيجار المستقبلية سنوياً.
 - اقتطاع المبالغ المستحقة من حسابات المستأجر.

- تقديم كافة الضمانات العينية والشخصية.
 - تحمل المستأجر للمصاريف والأتعاب المتعلقة بتحصيل مبلغ الإيجار.
 - مخاطر فسخ العقد: يتم معالجتها من خلال:
 - استرجاع الأصول والتصرف فيها من طرف البنك عند فسخ العقد في حالات مثل توقف المستأجر عن الدفع أو تحويل عملياته المالية إلى مؤسسة أخرى.
 - يحق للبنك مطالبة المستأجر بالتعويض عن الأضرار الناتجة عن الفسخ. (بونقاب، 2016، الصفحات 67-69)
 - مرحلة إبرام عقد الإيجار مع المستأجر: يتوجب على البنك القيام ما يلي:
 - تحليل الجدارة الائتمانية للعميل.
 - الحصول على الضمانات المناسبة والكافية مثل التأمين على الأصول لصالح البنك.
 - الحصول على تعهدات من العميل بتقديم التقارير المالية وتدفقات النقدية وتقرير تشغيل الأصول.
 - إلزام العميل بالوفاء بجميع الأقساط المستحقة قبل مواعيدها في حالة الامتناع عن السداد. (أحمد شوقي، المخاطر المحيطة بصيغة الإجارة المنتهية بالتملك وكيفية الحد منها (حالة عملية)، 2017، الصفحات 63-68)
 - بدائل للمؤجر: معالجة المخاطر بأن يكون المؤجر بديل لاستئجار الأصل مرة أخرى أو يقوم بشراء هذا الأصل. فغالباً ما يقوم المؤجر بتكوين شبكة علاقات مع المستخدمين المحتملين لتحقيق ذلك. (بوقري، 2005، صفحة 206)
 - الفرع السابع: معالجة مخاطر صيغ التمويل الزراعي (المزارعة، المغارسة، والمساقاة):
 - إدارة المخاطر السوقية لصيغ التمويل الزراعي: وذلك من خلال:
 - اشتراط الاشتراك في برامج التأمين التعاوني الخاص بالمحاصيل الزراعية أو الأصول المستخدمة في المشروع.
 - وضع خطة عمل إرشادية تتضمن أصناف المزروعات ومواعيد الزراعة والحصاد.
 - تقديم خدمات غير مالية مثل الإرشاد الزراعي والتدريب للعلاء المزارعين.
 - الوصول إلى اتفاقيات مع الدولة لتحديد الأسعار مسبقاً والتزامها بشراء وتوريد المحاصيل.
 - تنويع تمويل المشاريع الزراعية من حيث القطاع (نباتي، حيواني، تصنيع غذائي).
 - إدارة مخاطر التشغيل: من خلال:
 - الاعتماد على كوادر متخصصة في الزراعة والهندسة الزراعية، أو الاستعانة بخبراء من خارج البنك.
 - الدخول في مشاريع ذات مخاطر قليلة تعتمد على التقنيات الزراعية الحديثة.
 - تقديم تمويلات في إطار صيغ التمويل الزراعي التي تمتاز بقلّة المخاطر.
 - إدارة المخاطر الائتمانية: وذلك من خلال:
 - اشتراط تقديم أنواع الضمانات المقبولة شرعاً من العميل لحماية حق البنك.
 - تنظيم عملية السحب والإيداع في حساب مشترك بين البنك الإسلامي والعميل.
 - تمويل الزراعات التي تحظى بدعم الدولة للاستفادة من الامتيازات.
 - الاستعلام الشامل حول العميل طالب التمويل الزراعي من جميع الجوانب. (بوريب، 2021، الصفحات 208-209)
- في الختام يمكن تلخيص إجراءات وأدوات إدارة مخاطر صيغ التمويل الاسلامي من خلال الشكل التالي:

الشكل 02-05: إجراءات وأدوات إدارة مخاطر صيغ التمويل بالبنوك الإسلامية



المصدر: من إعداد الباحث

من خلال ما سبق، يتضح أن إدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامي تتطلب نهجاً شاملاً يشمل تحليل المخاطر الائتمانية والسوقية والتشغيلية، وتطبيق إجراءات فعالة للحد منها. تعتمد البنوك الإسلامية على آليات مبتكرة ومتوافقة مع الشريعة لضمان استدامة التمويل وتحقيق الاستقرار المالي. كما أن تعزيز كفاءة إدارة المخاطر يعزز ثقة العملاء ويضمن النمو المستدام للمؤسسات المالية الإسلامية. ومما سبق، يتبين أن إدارة المخاطر تلعب دوراً محورياً في نجاح واستدامة البنوك الإسلامية، حيث تضمن التزامها بمبادئ الشريعة الإسلامية وتجنب الممارسات المالية المحرمة. من خلال استعراض المفاهيم الأساسية والمبادئ الخاصة بإدارة المخاطر، تبين أهمية تبني استراتيجيات وأدوات فعالة لمواجهة التحديات الفريدة التي تواجه القطاع البنكي الإسلامي. كما أن تحليل المخاطر المرتبطة بصياغة التمويل الإسلامي يبرز الحاجة إلى نهج دقيق ومتوازن لضمان تحقيق الأهداف المالية والشريعة.

خلاصة الفصل الثاني

في هذا الفصل، تناولنا موضوع إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية كعنصر أساسي لضمان استقرارها المالي والامتثال لمبادئ الشريعة الإسلامية. استعرضنا أولاً المفاهيم الأساسية للبنوك الإسلامية، حيث تم تعريفها كمؤسسات مالية تعمل على تقديم خدمات بنكية واستثمارية تتوافق مع أحكام الشريعة، متجنبين الربا ومشجعين على المشاركة في الأرباح والخسائر.

ثم تطرقنا إلى نشأة البنوك الإسلامية ومميزاتها ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. بعد ذلك، تناولنا المخاطر التي تواجهها البنوك الإسلامية بسبب التزامها بأحكام الشريعة، مثل المخاطر الشرعية والتشغيلية والاقتصادية، وكيف تتطلب هذه المخاطر أساليب خاصة لإدارتها. وركزنا على أنواع المخاطر المرتبطة بصيغ التمويل الإسلامي مثل المضاربة والمشاركة والمرابحة، موضحين كيفية التعامل معها في بيئة مالية متغيرة.

في الجزء الأخير، استعرضنا مبادئ وأدوات إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية، بما في ذلك كيفية التعامل مع تحديات الالتزام الشرعي وتطبيق استراتيجيات التنويع واستخدام التأمين التكافلي لضمان التوازن بين الاستقرار المالي والامتثال للشريعة.



الفصل الثالث



تمهيد

في ظل التغيرات الاقتصادية السريعة والمنافسة الشديدة التي يشهدها القطاع البنكي، أصبحت الربحية البنكية محورا أساسيا يُعتمد عليه في تقييم الأداء المالي للبنوك واستدامتها على المدى الطويل. الربحية ليست مجرد مؤشر على نجاح البنك في تحقيق العوائد المالية، بل تمثل أيضًا القدرة على إدارة الموارد بكفاءة واستغلال الفرص الاستثمارية بأقصى درجة من الفعالية.

البنوك، سواء كانت تقليدية أو إسلامية، تواجه اليوم تحديات معقدة تتطلب استراتيجيات متقدمة لتعظيم الربحية مع المحافظة على التوازن بين المخاطر والعوائد. هذه التحديات تشمل إدارة المخاطر الائتمانية، التكاليف التشغيلية، التغيرات في أسعار الفائدة، والتكيف مع الابتكارات التكنولوجية. كما أن فهم العوامل المؤثرة على الربحية الداخلية منها والخارجية يلعب دوراً حيوياً في تحسين أداء البنوك وتعزيز قدرتها التنافسية.

يهدف هذا الفصل إلى تقديم تحليل شامل لمفهوم الربحية البنكية وأهميتها في البنوك التجارية، مع التركيز على كفاءة إدارة الربحية واستراتيجيات تعظيمها. حيث تم استعراض أسس القرارات التمويلية والاستثمارية التي تتخذها البنوك لتحقيق أقصى استفادة من مواردها، بالإضافة إلى دراسة العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على أدائها الربحي.

من جهة أخرى، يتناول هذا الفصل طرق قياس الربحية في القطاع البنكي، حيث تم مناقشة المؤشرات والنسب المالية الرئيسية التي تُستخدم لتقييم أداء البنوك. كما تم تسليط الضوء على العلاقة بين إدارة المخاطر والربحية البنكية، وكيف تؤثر السياسات الخاصة بإدارة المخاطر المختلفة على الأداء المالي للبنك.

أخيراً، بحث الفصل في تأثير صيغ التمويل الإسلامي على مؤشرات الربحية في البنوك الإسلامية، موضحاً كيف تساهم هذه الصيغ في تعزيز استدامة الأرباح والبقاء التنافسي في السوق البنكي. من خلال هذه المحاور، يسعى الفصل إلى تقديم رؤية متكاملة عن كيفية تحقيق وتعظيم الربحية البنكية في ظل بيئة اقتصادية متقلبة وملبئة بالتحديات، مع التركيز على الابتكارات المالية واستراتيجيات الإدارة الفعالة.

المبحث الأول: مفهوم الربحية البنكية والكفاءة

تعتبر الربحية البنكية من أهم المؤشرات التي تقيّم أداء البنوك التجارية التقليدية والاسلامية، وتعكس مدى كفاءتها وقدرتها على تحقيق الأرباح من خلال الأنشطة البنكية المختلفة، حيث تعتبر الربحية البنكية عاملاً أساسياً في استدامة العمليات البنكية واستقرارها المالي، حيث تعكس مدى نجاح الإدارة في استخدام الموارد المتاحة بكفاءة وفعالية. يتناول هذا المبحث مفهوم الربحية البنكية وأهميتها، إضافة إلى كفاءة الأرباح وكيفية إدارتها لتحقيق التوازن المالي بين الأرباح والخسائر، مما يعزز الاستقرار والنمو المستدام في القطاع البنكي.

المطلب الأول: مفهوم الربحية البنكية

تعد الربحية البنكية من المفاهيم الجوهرية في علم الاقتصاد والمالية، حيث تمثل القدرة على تحقيق العوائد من العمليات البنكية، يتناول هذا المطلب مفهوم الربح والربحية من خلال العناصر التالية:

الفرع الأول: مفهوم الربح

الربح هو الزيادة التي تحدث في صافي الملكية خلال فترة زمنية معينة، أو هو نمو في القيمة. إذا نظرنا إلى الفرق بين إجمالي الإيرادات المحققة وإجمالي التكاليف المخصومة منها، فإننا نحدد الربح بشكل شامل. تحقيق الأرباح في أي مؤسسة أمر بديهي، فالربح هو زيادة العائد في الأموال ويمول المؤسسة ذاتياً، مما يساهم في تحقيق التوسعات الأفقية والعمودية في الأعمال، وهو أيضاً القوة الأساسية التي توجه قرارات المستثمرين كمعيار لجاذبية الاستثمارات. (قنطججي، 2015، صفحة 100)

أحياناً يُطلق على الربح مصطلح "العائد" (Return)، وفي أوقات أخرى يُشار إليه بـ "هامش" (Margin)، على الرغم من أن مصطلح "هامش" يستخدم بشكل أكثر شيوعاً للإشارة إلى النسبة مقارنة بالحجم أو المبلغ. بالإضافة إلى ذلك، يمكن حساب الربحية باستخدام نفس البيانات المستخدمة لتحديد الأرباح ولكن بطريقة مختلفة قليلاً. تُعتبر الربحية أداة مثالية لتقييم واختيار المشاريع بناءً على الربح. هناك أيضاً وجهة نظر بخصوص الربح والربحية، حيث الربح من منظور الإدارة المالية يُعتبر بمثابة اختبار للكفاءة ومقياس للرقابة، وبالنسبة للمالكين، يُعد مقياساً لقيمة استثماراتهم، وللداننين يُمثل هامش الأمان، وللحكومة يُعد المقياس الخاضع للضريبة وأساساً للتشريع، وأخيراً بالنسبة للدولة أو البلد، يُعتبر مؤشراً للتقدم الاقتصادي والدخل القومي المولد منه وارتفاع في المستوى المعيشي. الربحية بخلاف ذلك، تُعتبر نتاجاً. بعبارة أخرى، الربح لا يؤدي بالضرورة إلى الربحية؛ فالبنوك التي تتمتع بنفس مستوى الأرباح قد تختلف من حيث الربحية. و سبب هذا التباين هو أن مشروعين تجاريين منفصلين قد يحققان أرباحاً متطابقة، لكن ربحيتهما تختلف عند قياسهما من حيث حجم الاستثمار. هذا يُظهر الدور الحيوي الذي تلعبه الأرباح والربحية في المؤسسات التجارية عموماً والبنوك خصوصاً، مما يُماثل وظيفة الدم والنبض في الجسم. (كرار و بلال، 2017، صفحة 247)

الفرع الثاني: مفهوم الربحية البنكية

تعتبر الربحية مقياساً للأداء البنكي، حيث تعكس نتائج السياسات والقرارات التي تتخذها إدارة البنك. تسعى الإدارة لتعظيم الربحية من خلال جذب أكبر قدر من الودائع ومصادر الأموال بأقل تكلفة، ومن ثم استثمار هذه الموارد في تسهيلات ائتمانية واستثمارات مالية تولد أرباحاً عالية مع الحفاظ على سيولة مقبولة ومخاطر منخفضة نسبياً، مما يمكن البنك من تعظيم صافي الربح النهائي بأكبر قدر ممكن. (عاشوري و مهدي، 2019، صفحة 102)

ولمصطلح الربحية البنكية عدة تعريفات نذكر من بينها:

تشير الربحية البنكية إلى مساعي البنك لتحقيق أعلى ربح ممكن بزيادة الفارق بين الإيرادات الكلية والتكاليف الكلية. يتم ذلك عبر توجيه الأموال نحو الاستثمارات التي تعود بأكبر قدر ممكن من العائد. (بوقري، 2005، صفحة 69)

كما تعرف الربحية البنكية بأنها: المؤشر الذي يكشف عن المركز التنافسي للبنك في الأسواق البنكية وجودة إدارته، مما يسمح للبنك بتحمل مستويات معينة من المخاطر ويوفر له حماية من المشكلات قصيرة الأجل. (لعراف و قريد، 2020، صفحة 492)

وتعرّف أيضا بأنها : القدرة التي يمتلكها البنك في تحقيق الزيادة في الأصول المستثمرة والعائد النقدي الذي يجنيه أصحاب رؤوس الأموال. تمثل هذه الزيادة الفرق بين النقد المدفوع في شراء عناصر الاستثمار، مثل الفوائد المدفوعة على الودائع، والنقد المقبوض من بيع عناصر الاستثمار مثل القروض والتسهيلات الائتمانية التي تتميز بالفوائد المقبوضة. (شخوم و حفاي، 2021، صفحة 222)

يهدف البنك إلى زيادة قيمة ثروة مالكيه بتحقيق أرباح متناسبة مع تلك المحققة في مشاريع أخرى تتحمل نفس مستوى المخاطر. حيث يتم توزيع هذه الأرباح على المالكين بعد الاحتفاظ بجزء منها كاحتياطات إجبارية واختيارية ومخصصات متنوعة، بالإضافة إلى الأرباح التي لا توزع. لكي يتمكن البنك من تحقيق هذه الأرباح، يجب عليه استثمار الأموال التي جُمعت من مصادر مختلفة وخفض نفقاته وتكاليفه، حيث تُعرّف الأرباح بأنها الفرق بين الإيرادات الإجمالية والنفقات الكلية. (بلعزوز، قندوز، و حبار، 2013، صفحة 175)

مما سبق، يمكن القول أن الربحية البنكية هي مقياس لكفاءة البنك في استغلال موارده المالية لتحقيق أقصى قدر من الأرباح. تعتمد هذه الربحية على القدرة في زيادة الإيرادات من خلال مختلف الأنشطة البنكية والاستثمارات في الوقت ذاته، وكذا خفض التكاليف والنفقات. كما تركز الربحية البنكية على تحقيق توازن بين جذب الودائع وتقديم القروض والتسهيلات المالية بشكل يحقق الربح ويحافظ على سيولة مالية مستدامة ويدير المخاطر المالية بكفاءة. بالتالي، تُعتبر الربحية البنكية مؤشراً أساسياً للأداء المالي للبنك وقدرته على المنافسة والنمو في السوق البنكي.

المطلب الثاني: أهمية الربحية بالبنوك التجارية:

تعد الربحية من أبرز المؤشرات التي تقيس أداء البنوك التجارية، حيث تعكس كفاءة الإدارة المالية وقدرتها على توليد العوائد من خلال الأنشطة البنكية المختلفة، مما يساهم في تعزيز الاستقرار المالي وجذب الاستثمارات.

فيما يلي، سنستعرض أهمية الربحية بالبنوك التجارية:

- تعتبر الربحية عنصراً أساسياً وحيوياً لأي بنك تجاري، إذ أنها تلعب دوراً محورياً في تقييم الأداء العام للبنك. هذا لأن الربحية تعتبر مؤشراً دقيقاً في كفاءة إدارة البنك لأصوله وقدرته على تحقيق أقصى استفادة من هذه الأصول لتوليد الأرباح.
- تُعد الربحية أساساً لضمان استمرارية البنك وقدرته على التوسع والنمو في المستقبل.
- الربحية تُعزز أيضاً من ثروة المساهمين، وهو ما يجعلها عنصر جذب رئيسي للمستثمرين الراغبين في زيادة حصصهم أو الدخول كمساهمين جدد في البنك. (عاشوري و مهدي، 2019، صفحة 102)

- تقوية مركز المساهمين يعكس بدوره استقرار البنك ونموه، مما يسهل على البنك عمليات زيادة رأس المال أو الحصول على التمويل اللازم لتوسعاته أو مشاريعه الجديدة.
- البنوك التي تظهر أداءً ربحيًا قويًا قادرة على جذب المزيد من الاستثمارات والتمويل، مما يفتح الباب لفرص جديدة وتعزيز القدرات التنافسية للبنك في السوق. (بوعزيز، بوعمرة، و حسيني، 2022، صفحة 187)
- الربحية القوية تعزز من ثقة المودعين والمستثمرين المحتملين في البنك، هذه الثقة تعتبر حجر الزاوية لأي مؤسسة مالية تسعى لتحقيق مكانة ريادية في السوق المالي، ثقة المودعين تؤدي إلى زيادة الودائع والأصول، مما يعزز من مرونة البنك وقدرته على التعامل مع الاضطرابات المالية المحتملة بكفاءة أكبر.
- توفر الأرباح مؤشرات ايجابية للهيئات الرقابية، مما يدل على أن البنك يتخذ الاتجاه الصحيح في إدارته. (عربي، 2023، صفحة 98)
- من خلال تحقيق ربحية قوية، تستطيع البنوك التجارية ليس فقط البقاء في المنافسة بل والسيطرة على جزء كبير من السوق البنكية، مما يضمن لها نجاحًا مستدامًا وراسخًا في الأسواق المالية.
- تساعد كفاءة البنك في تحقيق الربحية على مواجهة المخاطر المختلفة التي قد يتعرض لها، سواء كانت هذه المخاطر مالية، تشغيلية، أو حتى سوقية. (بوعبدلي و مرسلي، 2016، صفحة 47)
- كما تعتبر الربحية هدفًا جوهريًا لكل بنك تجاري يطمح إلى تحقيقه على المدى الطويل، وذلك لأهميتها التي تمثل : (بابا أحمد و يوسفات، 2021، صفحة 1749)
- معيارًا رئيسيًا لتقييم كفاءة البنك في إدارة أصوله وتوليد الأرباح، مما يعكس قدرته في التعامل مع المخاطر وضمان استمرارية ونمو نشاطه التشغيلي في المستقبل.
- تعزيز العائد على رأس المال للمساهمين، ما يزيد من ثرواتهم ويعزز ثقتهم في البنك.
- تحسين موقف البنك الائتماني، مما يسهل عليه زيادة رأسماله عبر تشجيع المستثمرين على شراء أسهم البنك أو الحصول على التمويل اللازم من مصادر خارجية أو داخلية، وذلك بفضل إعادة استثمار الأرباح كوسيلة للتمويل الذاتي.

المطلب الثالث: كفاءة وإدارة الربحية في القطاع البنكي

تعد كفاءة الأرباح وإدارة الربحية من العوامل الرئيسية في استدامة النمو المالي للبنوك، فيما يلي سنستعرض كيفية تحقيق الكفاءة في الأرباح وأثرها على استدامة الربحية، مع التركيز على استراتيجيات إدارة الأرباح لضمان التوازن المالي والاستقرار في القطاع البنكي.

الفرع الأول: أثر كفاءة الأرباح في استدامه الربحية البنكية

كفاءة الأرباح تعتبر مقياسًا حيويًا يرصد الفرق بين الأرباح الفعلية للبنك والأرباح المتوقعة التي من الممكن تحقيقها إذا تم استغلال كل الموارد المتاحة بأعلى درجات الفعالية. يتم تحديد هذه الأرباح المتوقعة من خلال النظر في أداء الوحدات الأكثر كفاءة التي تستطيع إنتاج مجموعة معينة من المخرجات. هذا المفهوم يشمل بالتفصيل كيفية تعظيم الأرباح من خلال التحليل المتعمق لكل التكاليف والإيرادات، بالإضافة إلى التغيرات التي قد تطرأ على المدخلات والمخرجات. ينشأ النقص في كفاءة الأرباح عندما يفشل البنك في تحقيق الكمية المخطط لها من المخرجات أو عندما لا يستطيع التكيف بشكل ملائم مع التغيرات في أسعار المدخلات أو المخرجات. تتفرع كفاءة الأرباح إلى نوعين رئيسيين: الكفاءة الأرباح المعيارية والكفاءة الأرباح البديلة، كل منها له خصائص ومعايير قياس مختلفة: (بورقبة، 2011، صفحة 54)

أولاً: كفاءة الأرباح المعيارية: هذه الكفاءة تقيس مدى التغير في أرباح البنك بالمقارنة مع الأرباح المقدرة لإنتاج مجموعة من المخرجات باستخدام الوحدات التي تظهر أعلى مستويات الأداء. تبرز هذه الكفاءة جهود البنك المتواصلة لتعظيم أرباحه، من خلال متابعة دقيقة لكل من التكاليف والإيرادات المتأثرة بالتغيرات في المدخلات والمخرجات. الفشل في تحقيق كفاءة الأرباح المعيارية يعود غالباً إلى عدم قدرة البنك على إنتاج الكميات المخططة من المخرجات أو التكيف مع التغيرات في أسعار المدخلات أو المخرجات، مما يؤدي إلى تأثيرات سلبية على الربحية والأداء المالي العام للبنك.

ثانياً: كفاءة الأرباح البديلة: كفاءة الأرباح البديلة تقيس قدرة البنك على تحقيق الربحية بأخذ العوامل البيئية في الاعتبار. هذه الكفاءة تعكس بشكل مباشر الجهود التي تبذلها إدارة البنك للتغلب على التحديات البيئية المحيطة وتأثيرها على الأداء المالي للبنك. على عكس الكفاءة المعيارية التي تركز على أسعار المخرجات، تهتم الكفاءة البديلة بالكميات المنتجة، مما يوفر رؤية شاملة حول كيفية تفاعل البنك مع الظروف الخارجية والداخلية المختلفة. تُظهر هذه الكفاءة أهمية التكيف مع السوق والقدرة على الاستجابة للتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية بطريقة تدعم الاستدامة المالية طويلة الأمد.

من خلال التركيز على هذه الجوانب، يُمكن للبنوك تحسين استراتيجياتها وتعزيز كفاءة أرباحها، سواء من خلال الاستفادة من الوحدات الأكثر فعالية أو التكيف مع العوامل البيئية المتغيرة. بهذه الطريقة، يصبح تقييم كفاءة الأرباح ليس فقط أداة لقياس الأداء الحالي، بل أيضاً وسيلة استراتيجية للتخطيط والتنبؤ. حيث يتطلب هذا التقييم تحليلاً دقيقاً ومستمرًا للبيانات المالية، ويعتمد على قدرة البنك على التكيف والابتكار لمواجهة الصعوبات الاقتصادية واستغلال الفرص التي قد تظهر في السوق. تقيس هذه الكفاءة مدى تغير أرباح البنك بالنسبة للأرباح المقدرة لإنتاج مجموعة من المخرجات التي تتم بواسطة الوحدات الأفضل أداءً. تعكس هذه الكفاءة سعي البنك لتعظيم أرباحه من خلال مراقبة كل من التكاليف والإيرادات المتأثرة بتغيرات المدخلات والمخرجات. النقص في الكفاءة يُعزى إلى فشل البنك في إنتاج الكمية المخططة للمخرجات أو التكيف مع التغيرات في أسعار المدخلات أو المخرجات.

الفرع الثاني: عملية إدارة الأرباح في القطاع البنكي

تعد الأرباح محورا مهما وأساسيا في الوحدات الهادفة للربح، إذ إن تحقيق ذلك الهدف يعتبر شرطا أساسيا في استمرار مزاولة أعمالها وتحسين أدائها التجاري. ويختلف مفهوم إدارة الأرباح في الأدبيات المحاسبية باختلاف النظرة الموجهة إليه والغرض منه، وتعد فكرة إدارة الأرباح من المواضيع المهمة والتطورات في فلسفة الإدارة المالية الحديثة لتحقيق التوافق بين البيئة الداخلية والخارجية ومواكبة تطور البيئتين. (الدعمي، 2024، صفحة 37)

إذ تعرف إدارة الأرباح بأنها نوع من أنواع الاستغلال للفجوات والمرونة في المبادئ والسياسات المحاسبية للتأثير على رقم صافي الربح الحقيقي من أجل تحقيق مصالح الإدارة، وبالتالي التأثير على قرارات المستثمرين بصورة خاصة والمستخدمين بصورة عامة، وكذا الأطراف ذات العلاقة بالنشاط التجاري للوحدة الاقتصادية. (لوالبية، 2020، الصفحات 6-7)

في كثير من الأحيان، تحاول الوحدات الاقتصادية الحفاظ على مستوى ربح ثابت نسبيا. نتيجة للتقلبات الكبيرة في الأرباح التي تعطي نظرة للمساهمين بعدم استقرار الوحدات في أدائها المالي، تلجأ هذه الوحدات إلى مجموعة من الاستراتيجيات عن طريق التحكم في الإيرادات والتكاليف المحاسبية. على سبيل المثال، إذا كانت الأرباح منخفضة للغاية في الربع الأول من السنة، تلجأ الوحدة إلى تأجيل بعض التكاليف إلى الربع الثاني. وبهذا تمثل عملية إدارة الأرباح تكييفا مع البيئة وإعطاء صورة عن الوضع

المالي للوحدة الاقتصادية بشكل يجعلها مستمرة في نشاطها التجاري ويوفر بيئة جيدة لاستقطاب الاستثمارات المتنوعة عن طريق إدارة أرباحها بالتعامل مع إيراداتها وتقليل المصاريف المترتبة على تلك الإيرادات بمدة معينة. (مكي البناء و هادي نعمة، 2018، صفحة 196)

هناك عدة دوافع لممارسات إدارة الأرباح من قبل المسيرين، مستغلين مرونة المبادئ والمعايير المحاسبية لتحقيق أهداف معينة، منها:

أولاً: تحقيق منافع ذاتية للإدارة:

- يسعى المسيرون للحفاظ على سمعة المؤسسة وتحسين مناصبهم عبر التأثير في الأرباح.
- الحصول على مكافآت مرتبطة بأرباح المؤسسة.
- التخلص من الخسائر وتحسين الأداء المستقبلي.

ثانياً: تخفيض الضرائب:

- استخدام استراتيجيات لتقليل العبء الضريبي، مثل تخفيض الأرباح في حال توقع انخفاض الضرائب مستقبلاً.

- تضخيم الأرباح في حال توقع ارتفاع الضرائب.

ثالثاً: تفادي شروط عقود الدين: وذلك بالتلاعب في الأرباح لتجنب القيود المفروضة من قبل المقرضين، مثل عدم السماح بإصدار سندات جديدة أو توزيع أرباح إذا تجاوزت نسبة الديون حداً معيناً.

رابعاً: تفادي التكاليف السياسية: بتعديل الأرباح لتجنب الضغوط السياسية، خاصة للمؤسسات الكبيرة التي قد تخضع لمعدلات ضريبية مرتفعة أو قوانين لمنع الاحتكار.

خامساً: التأثير في سوق الأوراق المالية: برفع قيمة الأسهم من خلال التلاعب بالأرباح، لتحقيق منافع ذاتية أو لرفع القيمة السوقية للأسهم وزيادة العوائد.

باختصار، دوافع ممارسات إدارة الأرباح تتنوع بين تحقيق منافع ذاتية، تخفيض الضرائب، تفادي شروط عقود الدين والتكاليف السياسية، بالإضافة إلى التأثير في سوق الأوراق المالية. (لوالبية،

2020، الصفحات 9-12)

لا يمكن استبعاد المؤسسات البنكية من ممارسات إدارة الأرباح، إذ إنها أكثر عرضة لهذه الممارسات مقارنة بباقي القطاعات. وتواجه المنشآت المالية مخاطر ائتمانية أعلى من المنشآت غير المالية، فمثلاً، يعد الإقراض أحد الأنشطة التشغيلية الرئيسية للبنوك، مما يؤدي إلى ارتفاع مخاطر الائتمان. لتجنب هذه المخاطر، تخصص البنوك مبالغ مالية في حساب مخصص خسارة القروض لاستخدامها للتعويض عن أي تعثر في القروض. (أسماء، 2024، صفحة 247)

تقوم البنوك باستخدام هذه المخصصات لمصالحها الخاصة، وليس فقط للحماية من المخاطر. ويعد مخصص خسارة القروض أحد بنود المصروفات في قائمة الدخل، حيث يعكس تقييم الإدارة للمستوى المحتمل للخسائر المستقبلية الناتجة عن تأخير سداد القروض، فتؤدي الزيادة في المخصص إلى خفض صافي الدخل. كما يتم عرض مخصص خسائر القروض المتراكمة في الميزانية العمومية كنوع من رأس المال يمكن استخدامه لامتناع الخسائر. يمكن لمدراء البنوك زيادة رأس المال والأرباح من خلال تقليل مخصص خسائر القروض أو عن طريق زيادة المكاسب الأمنية. (الرحيلي و عبيد، 2023، الصفحات 207-208)

وقد أشارت العديد من الدراسات إلى استخدام البنوك العديد من الأدوات لإدارة الأرباح في القطاع البنكي. ويعتبر مخصص خسائر القروض من بين الأدوات المستخدمة لإدارة هذه الأرباح.

غالبًا ما يؤدي الإقراض البنكي إلى نشأة المخاطر الائتمانية عندما يعجز المقترضون عن سداد أصل المبلغ أو الفوائد على التسهيلات الائتمانية بسبب الظروف الاقتصادية غير المواتية والعوامل ذات الصلة. وللتخفيف من خطر الائتمان، تخصص البنوك مبلغاً محدداً كوسيلة لتغطية الخسائر المتوقعة على محفظة القروض البنكية، وبالتالي فإن تقدير مخصص خسائر القروض هو أداة لإدارة مخاطر الائتمان تستخدمها البنوك لتخفيف الخسائر المحتملة على محفظة القروض البنكية. ركزت العديد من الدراسات على مخصص خسائر القروض كأداة هامة لإدارة الأرباح، حيث يساهم في تخفيض المخاطر وتجنب مخالفة متطلبات كفاية رأس المال التنظيمي، وتخفيض تقلبات الأرباح، والتخفيف من تقلبات الدورة الاقتصادية، وزيادة مكافآت المديرين. أن الدوافع الرئيسية وراء التلاعب باستخدام مخصص خسائر القروض تشمل تمهيد الدخل، وإدارة رأس المال، وتوصيل إشارات للمستخدمين التقارير المالية والضرائب. (أسماء، 2024، الصفحات 47-48)

من التعاريف السابقة يمكن تحديد أهداف إدارة الأرباح، حيث أن الدافع الأساسي خلف إدارة المديرين للأرباح هو إظهار التقارير المالية بشكل يخدم أهدافاً معينة. تهدف المنشآت من خلال ممارسات إدارة الأرباح إلى تحقيق عدة أهداف منها تجانس الدخل، تلبية توقعات السوق، تحسين الكفاءة الائتمانية، التأثير على أسعار الأسهم، وتخفيض التكاليف السياسية. وغالباً ما تهدف المنشأة من خلال إدارتها للأرباح إلى التأثير على أسعار الأسهم قبل إصدارها عند إتمام عمليات الاندماج والاستحواذ، حيث تقوم إدارة المنشأة المستحوذة بتضخيم سعر السهم قبل المعاملة لتجنب عملية الاستحواذ الإجمالي عند إتمام عملية الاستحواذ نقداً. كما تساعد إدارة الأرباح على تخفيض التكاليف السياسية التي قد تتحملها المنشآت كبيرة الحجم بسبب القوانين الحكومية مثل زيادة المعدلات الضريبية، حيث يتم تحديد الوعاء الضريبي بناءً على نتائج القوائم المالية. (الرحيلي و عبيد، 2023، صفحة 208)

كما أن البنوك تواجه تحديات في إدارة الأرباح من أجل تحقيق التوازن بين الأرباح الحالية والمستقبلية؛ فالسياسات الرامية لتعظيم الأرباح قصيرة المدى قد تؤدي إلى خسائر مستقبلية أو تنفير العملاء، مما قد يؤثر سلباً على ثقتهم بالبنك وقد يتسبب في مشاكل أكبر بما في ذلك الإخفاق المالي. من ناحية أخرى، السياسات المصممة لتعظيم الأرباح على المدى الطويل قد تؤدي إلى نتائج غير مرضية قصيرة الأمد أو حتى خسائر فعلية. البنوك تختلف في استراتيجياتها للتوازن بين الأرباح الفورية والطويلة الأجل، وهذا التوازن قد يتغير ضمن البنك الواحد من فترة إلى أخرى. نادراً ما يكون هناك بنك يركز فقط على الأرباح الفورية دون النظر إلى الفترات المستقبلية. بدلاً من ذلك، تسعى البنوك لأن تكون مؤسسات مستدامة تعمل لفترات طويلة بأمل تحقيق مستقبل أفضل وأرباح أكبر، وهذا يشمل الحفاظ على درجة مناسبة من الأمان المالي والسيولة النقدية. (عاطف جابر، 2008، الصفحات 243-244)

ومن خلال ما سبق، نستنتج أن الربحية البنكية تعتبر من المؤشرات الحيوية لتعزيز الأداء المالي في البنوك التجارية. يعالج المبحث مفهوم الربحية البنكية وأهميتها، بالإضافة إلى كفاءة الأرباح ودورها في استدامة الربحية. كما يركز على إدارة الأرباح وكيفية تحقيق التوازن المالي بين الأرباح والخسائر. النتائج تشير إلى أن الربحية البنكية تعكس ليس فقط النجاح المالي للبنك، بل تسهم أيضاً في تحقيق الاستقرار والنمو المستدام. الإدارة الفعالة للأرباح والتوازن بين الأرباح والخسائر يعززان من قدرة البنوك على مواجهة التحديات المالية والوصول إلى أهدافها الاستراتيجية على المدى الطويل.

المبحث الثاني : قرارات واستراتيجيات تعظيم الربحية البنكية و العوامل المؤثرة فيها

تعد الربحية البنكية مؤشرا رئيسيا على كفاءة ونجاح البنوك في تحقيق أهدافها المالية. لتحقيق هذا الهدف، تتخذ البنوك عدة قرارات تمويلية واستثمارية وكذا مجموعة متنوعة من الطرق والاستراتيجيات التي تهدف الى تحسين كفاءتها وزيادة أرباحها، ومع ذلك فإن هذه الجهود لا تخلو من التحديات، حيث تتأثر الربحية بمجموعة واسعة من العوامل الداخلية والخارجية التي يمكن أن تعزز أو تعيق تحقيق الأهداف المالية

يهدف هذا المبحث الى استعراض قرارات واستراتيجيات تعظيم الربحية البنكية، بالإضافة الى دراسة العوامل المؤثرة عليها لتقديم فهم شامل للآليات والتحديات المرتبطة بتحقيق الربحية في القطاع البنكي.

المطلب الأول: القرارات والاستراتيجيات التي تساهم في تحقيق الربحية البنكية

تعدّ القرارات والاستراتيجيات التي تساهم في تحقيق الربحية البنكية من العوامل الحاسمة لضمان استدامة الأداء المالي للبنوك. في هذا المطلب، سيتم تناول القرارات الأساسية التي تعزز الربحية، بالإضافة الى الطرق والاستراتيجيات الفعّالة لتعظيمها في ظل بيئة بنكية تنافسية ومتغيرة.

الفرع الأول: القرارات التي تساهم في تحقيق وتعظيم الربحية البنكية

تعتمد البنوك على مجموعة من القرارات الاستراتيجية لتحقيق الربحية، والتي تشمل بشكل أساسي قرارات الاستثمار وقرارات التمويل. هذه القرارات تلعب دورًا حيويًا في تحديد كفاءة استخدام الموارد والقدرة على توليد العوائد، وبالتالي، تعزيز الربحية الإجمالية للمؤسسة المالية.

أولاً: قرارات الاستثمار:

تسعى البنوك لتحقيق الربحية من خلال استخدام مواردها بشكل فعال في اقتناء مختلف الأصول. الهدف من قرارات الاستثمار هو إيجاد التوازن الأمثل بين الاستثمار في كل فئة من فئات الأصول، بحيث لا يكون هناك زيادة تؤدي إلى تعطيل الموارد ولا نقص يؤدي إلى ضياع الفرص. (عربي، 2023، صفحة 98)

الأثر المباشر لهذه القرارات يظهر في كيفية توزيع الموارد المتاحة على مختلف أنواع الأصول بطريقة تمكن البنوك من تحقيق أعلى عائد ممكن دون التضحية بالسيولة. هذا التوزيع يُمكن البنوك من استغلال الفرص الاستثمارية الرابحة بينما يحافظ على التدفقات النقدية اللازمة للعمليات اليومية. (تهتان و شروقي، 2014، صفحة 33)

ثانياً: قرارات التمويل:

ترتبط قرارات التمويل ارتباطاً وثيقاً بكيفية اختيار المصادر المناسبة لتمويل الاستثمارات. ينعكس أثر هذه القرارات على الربحية من خلال تحديد وترتيب مصادر الأموال بشكل يضمن الحصول على التمويل بأقل كلفة ممكنة وبأقصى عائد. (بوعزيز و جيلالي، أثر رأس المال الفكري على ربحية البنوك التجارية -دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الأردنية خلال الفترة (2005-2018)، 2020، صفحة 118)

الاستراتيجية المثالية تشمل التوسع في الاقتراض ذي الكلفة الثابتة بما لا يعرض البنك لمخاطر غير محسوبة. يتطلب هذا من البنك أن يحافظ على مستوى من التوازن بين الديون والأسهم بما يسمح بتعظيم الربحية دون التعرض لمخاطر مفرطة قد تؤدي إلى عدم الاستقرار المالي. (نجلاء ابراهيم و ريا محمد، 2022، صفحة 108)

نجد أنه من خلال هذين النوعين من القرارات، تتمكن البنوك من تحقيق أهدافها المالية بكفاءة، وتعزيز مكانتها في السوق المالي. فالاستثمار والتمويل ليسا مجرد أنشطة مالية، بل هما جزء من استراتيجية شاملة تهدف إلى تحسين الأداء المالي العام للبنك وضمان نموه المستدام. تحقيق التوازن بين المخاطر والعوائد من خلال هذه القرارات يعد ضروريًا للحفاظ على استقرار البنك وتعزيز ثقة المستثمرين والمودعين.

التوازن بين قرارات الاستثمار والتمويل يسمح للبنوك بالتكيف مع التغيرات في البيئة الاقتصادية والتقلبات في السوق من خلال التركيز على الفعالية والكفاءة في كلا النوعين من القرارات، يمكن للبنوك ليس فقط تحقيق أهداف الربحية، ولكن أيضًا تجنب المخاطر التي قد تؤدي إلى خسائر مالية كبيرة.

من الضروري للبنوك أن تتبع نهجًا متكاملًا في صناعة القرار، حيث يجب أن يكون هناك تناغم بين الأهداف المالية قصيرة الأجل والاستراتيجيات طويلة الأمد. هذا النهج يسمح بتحليل دقيق وتقييم مستمر للعمليات الاستثمارية والتمويلية بما يضمن أفضل النتائج الممكنة.

بالإضافة إلى ذلك، يجب على البنوك استخدام التكنولوجيا والابتكارات المالية لتحسين إدارة الأصول والخصوم. والتكنولوجيا يمكن أن تساعد في تحليل البيانات بكفاءة أعلى وتوفير رؤى أعمق لصناع القرار، مما يساهم في اتخاذ قرارات استثمارية وتمويلية أكثر فعالية.

في الختام، قرارات الاستثمار والتمويل تعتبر الركائز الأساسية لأي بنك يسعى لتحقيق الربحية. من خلال إدارة هذه القرارات بحكمة واستخدام الأدوات المناسبة لتقييم المخاطر والعوائد، يمكن للبنوك تعزيز مكانتها في السوق وضمان استمرارية نجاحها.

الفرع الثاني: طرق و استراتيجيات تعظيم الربحية البنكية:

لتحسين ربحية البنوك، يمكن اعتماد عدة استراتيجيات فعالة التي تتضمن:

أولاً: استكشاف فرص جديدة: يعتبر تقديم خدمات بنكية جديدة أو الدخول في قطاعات وأنشطة جديدة من الأساليب الفعالة لزيادة الربحية. يمكن للبنوك أن تستكشف فرصًا في مناطق جغرافية جديدة لم يتم استغلالها بعد، أو تقديم منتجات وخدمات مبتكرة للعملاء الحاليين. الاستفادة من هذه الفرص يمكن أن يساهم بشكل كبير في توسيع قاعدة العملاء وزيادة الإيرادات. (بوعزيز، بوعمر، و حسيني، 2022، صفحة 187)

ثانياً: تعديل أسعار الخدمات: ضبط أسعار الخدمات البنكية له أهمية كبيرة في تحسين الربحية. من الممكن رفع أسعار بعض الخدمات التي تسمح التشريعات البنكية بزيادتها. تعديل الأسعار بما يتماشى مع الحدود القانونية وظروف العمل يمكن أن يساعد في تحقيق إيرادات أعلى، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية المتغيرة التي قد تؤثر على تكاليف العمليات البنكية. (البديري، 2013، صفحة 56)

ثالثاً: استغلال الأموال والأصول بشكل كامل: بخلاف ترشيد الإنفاق، يجب على البنوك التركيز على استخدام أموالها وأصولها بأكثر الطرق فعالية. من خلال الاستفادة القصوى من الأصول المتاحة، سواء كانت مادية أو مالية، يمكن للبنك تحسين عوائده بشكل ملحوظ. إدارة الأصول بكفاءة تشمل الاستثمار في الأدوات المالية الأكثر ربحية وتحقيق الاستفادة القصوى من القروض والاستثمارات. (عربي، 2023، صفحة 99)

رابعاً: تقليل النفقات العامة: من المهم جدًا الضغط على النفقات في جميع المجالات، وخاصة في المصروفات العامة التي تميل إلى الزيادة دون رقابة مستمرة. من خلال إدارة هذه المصروفات بشكل أكثر فعالية والحد من الإنفاق غير الضروري، يمكن للبنوك تحسين هوامش الربحية بشكل ملحوظ.

تطبيق سياسات صارمة للتحكم في المصروفات وتعزيز كفاءة العمليات الداخلية يمكن أن يساهم في تقليل التكاليف وزيادة الأرباح. (مقيح، 2014، صفحة 383)

هذه الاستراتيجيات المعززة للربحية تسمح للبنوك بتعظيم عوائدها المالية وتحقيق نمو مستدام. يمكن لهذه الأساليب أن تساعد في توسيع نطاق العمليات البنكية وزيادة كفاءة الأداء المالي من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة والاستجابة الفعالة لمتطلبات السوق المتغيرة. من خلال التركيز على هذه الاستراتيجيات، يمكن للبنوك تعزيز مكانتها في السوق المالي وتحسين تنافسيتها، مما يؤدي بدوره إلى تعزيز ثقة المستثمرين والعملاء على حد سواء.

المطلب الثاني: العوامل الداخلية المؤثرة على أداء الربحية البنكية

تتعدد العوامل الداخلية التي تؤثر على أداء الربحية للمؤسسات البنكية في سعيها لتحقيق أهدافها المالية. سنستعرض في هذا المطلب أبرز هذه العوامل:

✓ هيكل الودائع:

يؤثر بشكل كبير على الربحية البنكية. الودائع التي توفر مرونة في الاستثمارات طويلة الأجل تعزز من قدرة البنك على تحقيق ربحية أكبر، (عزوز، 2022، صفحة 326) وتكلفة الودائع تمثل عبئا مالياً يؤثر على الربحية النهائية. (مرهج، حمودة، و مزيق، 2014، صفحة 336)

✓ أرباح أو خسائر القروض:

تعتبر القروض من الأنشطة الرئيسية للبنوك وهي مصدر أساسي للأرباح. (بلعزوز، قندوز، و حبار، 2013، صفحة 176)

الرقابة على توظيف الودائع في القروض ومراقبة نسبة الائتمان مهمة للحفاظ على ربحية مستدامة. (بضيايف، شماخي، و بخالد، تحليل العوامل المؤثرة على الأداء المالي للبنوك التجارية -دراسة قياسية على البنوك التجارية الجزائرية (2005-2006)، 2018، صفحة 552)

✓ عدد موظفي البنك:

يؤثر مباشرة على الطاقة الإنتاجية للبنك. زيادة عدد الموظفين قد تعكس توسعاً جغرافياً أو تحسين في الخدمات المقدمة، مما يعزز من الربحية.

(كلاش، 2022، صفحة 72)

✓ توظيف الموارد:

يجب أن تستثمر البنوك مواردها بكفاءة في القروض والأوراق المالية التي تمثل أهم مجالات لتحقيق الأرباح، حيث تؤدي زيادة نسبة الموارد المستثمرة إلى تحسين الربحية العامة للبنك. (مرهج، حمودة، و مزيق، 2014، صفحة 336)

✓ حجم البنك:

يرتبط حجم البنك بالربحية؛ حيث إن البنوك الكبيرة تميل لتحقيق أرباح أكبر بينما البنوك الصغيرة تحقق أرباحاً أقل. (بلعزوز، قندوز، و حبار، 2013، صفحة 175)

يعتمد حجم البنك على قياس الموجودات وحقوق الملكية. زيادة موجودات البنك تعزز قدرته على الاستثمار وبالتالي زيادة الربحية. كما أن المصارف التي تمتلك حقوق ملكية كبيرة من رأس المال والاحتياطيات والأرباح المحتجزة لديها قدرة أكبر على الاستثمار بشكل أوسع. (عزوز، 2022، صفحة 326)

✓ عدد فروع البنك:

توسع البنك جغرافياً وزيادة عدد فروعه يعزز من توفر خدماته ويزيد من قاعدة عملائه، مما يؤدي إلى زيادة في الودائع والتسهيلات المالية وبالتالي تحسن في الربحية. (كلاش، 2022، صفحة 72)

✓ نسبة المتاجرة بأموال الغير:

تؤثر هذه النسبة على معدل العائد على حقوق الملكية، حيث أن زيادتها ترفع العائد والانخفاض فيها يؤدي إلى تقليل العائد. (بلعزوز، قندوز، و حبار، 2013، الصفحات 175-176)

✓ عمر البنك:

عمر البنك يلعب دوراً هاماً في تأثيره على ربحيته. البنوك ذات الأعمار الطويلة والسمعة الجيدة عادة ما تحوز على ثقة الجمهور بشكل أكبر من البنوك الحديثة. وذلك لأن البنوك القديمة قادرة على الاستمرارية والبقاء؛ حيث تكون قد استهلكت أغلب مصاريفها التأسيسية في السنوات الأولى، مما يجعلها تتحمل مصاريف أقل في السنوات التالية. بالإضافة إلى ذلك، فإن خبرة إدارتها البنكية تؤهلها للعمل بفعالية أكبر في الصناعة البنكية. في المقابل، البنوك التي تم تأسيسها حديثاً تواجه تحديات في تحقيق الربحية خاصة في السنوات الأولى بسبب تركيزها على زيادة حصتها في السوق. (نجلاء ابراهيم و ريا محمد، 2022، الصفحات 108-109)

✓ إدارة البنك:

تتأثر ربحية البنوك بمدى قدرة إدارة البنك على تحقيق التوازن بين العائد والمخاطرة، بالإضافة إلى خفض التكاليف وزيادة الإيرادات. (عزوز، 2022، صفحة 326)

✓ تأثير الملكية على الربحية:

تم إجراء العديد من الدراسات حول تأثير هيكل الملكية على ربحية البنوك، سواء في القطاع البنكي أو غير البنكي. تشير الأدبيات النظرية إلى أن الكيانات المملوكة للدولة لديها حوافز أقل لتعظيم الأرباح مقارنة بالكيانات المملوكة للخواص، بسبب اختلافات في انضباط السوق والأهداف. تُعد ملكية الحكومة للبنوك أداة سياسية ضرورية للتأثير على التخطيط الاقتصادي والتنمية الوطنية، ولذلك فهي شائعة في جميع الاقتصادات. وفقاً لبعض الدراسات بلغ متوسط حصة الأسهم في أكبر عشرة بنوك التي تحتفظ بها الحكومات في مختلف بلدان العالم 42% في عام 1995. باستخدام بيانات مقارنة بين بنوك القطاع العام والخاص في إيطاليا وباكستان، و يلاحظ أن بنوك القطاع العام تقدم قروضاً بأسعار فائدة أقل، وتميل إلى تفضيل المناطق الأكثر فقراً مقارنة بالبنوك الخاصة، مع وجود تحيز سياسي في بعض الأحيان.

كما يرى آخرون أن البنوك المملوكة للحكومة تكون أكثر عرضة لإقراض المؤسسات ذات الانتماءات السياسية أو المديرين التنفيذيين، وتكون أقل فاعلية في جمع هذه القروض. تأسيس البنوك المملوكة للدولة بهدف تعزيز التنمية الاقتصادية والمالية يمكن أن يؤدي بدلاً من ذلك إلى إنشاء مؤسسات غير كفوة تعرقل تطوير كفاءة الأسواق المالية. فالدول التي تكون فيها معظم البنوك مملوكة للدولة تتمتع بنمو أقل في الناتج المحلي الإجمالي للفرد، وتخصيص غير منتج للموارد، وارتفاع هوامش أسعار الفائدة، وانخفاض فرص الحصول على الائتمان. (بن شنة، 2017، صفحة 37)

✓ رأس المال المدفوع:

يعد رأس المال المدفوع من العوامل الأساسية التي تساهم في بناء الثقة بين البنك وعملائه، خاصة المودعين. يعزز رأس المال المدفوع من القدرة المالية للبنك ويمكنه من توسيع نطاق عملياته وتحسين مكانته في السوق المالي. إدارة رأس المال المدفوع بفعالية أمر حيوي لتعزيز قدرة البنك على النمو والتوسع دون التعرض لمخاطر مالية كبيرة. (سامر و أسو، 2016، الصفحات 151-154)

✓ اثر السعر في الربحية البنكية:

- يُعد السعر عاملاً رئيسياً في تحديد ربحية البنك للأسباب الآتية: (قلاع الدم، بن ساحة، و عمي السعيد، 2021، صفحة 152)
- الأسعار التي يدفعها العملاء مقابل الخدمات البنكية تمثل المصدر الأساسي للدخل البنكي؛
- تؤثر أسعار الخدمات البنكية على حجم الأعمال الذي يديره البنك، بالإضافة إلى تأثيرها على حجم الودائع، والتي تعتبر المصدر الرئيس لتمويل عمليات البنك؛
- تؤثر أسعار الفوائد المطبقة على القروض في حجم التسهيلات الائتمانية المقدمة، مما يؤثر بدوره على أرباح البنك.

✓ **أثر الرفع المالي على ربحية البنوك التجارية:** تتكون معظم مصروفات البنك من تكاليف ثابتة تتمثل في الفوائد على الودائع. وهذا يعني، وفقاً لفكرة الرفع المالي، أن أرباح تلك البنوك تكون أكثر تأثراً بالتغيرات في إيراداتها مقارنةً بمنشآت الأعمال الأخرى. لذلك، تُعتبر البنوك التجارية من بين أكثر منشآت الأعمال تعرضاً لآثار الرفع المالي. فإذا زادت إيرادات البنك بنسبة معينة، تزداد الأرباح بنسبة أكبر. وعلى العكس من ذلك، إذا انخفضت الإيرادات بنسبة معينة، تنخفض الأرباح بنسبة أكبر، وقد تتحول أرباح البنك إلى خسائر، مما قد يعرضه للإفلاس. لذلك من الضروري أن تسعى إدارة البنك لزيادة الإيرادات وتجنب انخفاضها. (هندي، 1994، صفحة 13)

باختصار، الرفع المالي يمكن أن يعزز الربحية إذا تم استخدامه بحذر وبطريقة مدروسة، ولكنه يأتي مع مخاطر تتطلب إدارة فعالة لتجنب تأثيراته السلبية على استدامة وأداء المنشأة. (غسان و علي كريم، 2018، صفحة 45)

المطلب الثالث: العوامل الخارجية المؤثرة على أداء الربحية البنكية

تتعدد العوامل الخارجية التي لا تخضع لسيطرة البنك، والتي يمكن فقط التنبؤ بها أو التكيف معها، ولها تأثير ملموس على ربحيته. ومن أبرز هذه العوامل:

✓ **الظروف الاقتصادية والسياسية:** تلعب دوراً كبيراً في التأثير على الربحية البنكية، استقرار هذه الظروف يساهم في استقرار العمليات البنكية، بينما تسبب الاضطرابات الاقتصادية والسياسية تعطلات في عمليات البنوك وتقلبات في أسعار الصرف التي تؤثر سلباً على الموجودات والمطلوبات للبنوك. (كلاش، 2022، صفحة 70)

✓ **التكنولوجيا:** تعتبر من أهم العوامل المؤثرة حيث تربط الموارد بالاحتياجات وتساعد في تنفيذ الأهداف المالية بفعالية، وتزيد من القدرة التنافسية وتقلل المخاطر، بالإضافة إلى زيادة الأرباح. (بضياف، شماخي، و بخالد، تحليل العوامل المؤثرة على الأداء المالي للبنوك التجارية -دراسة قياسية على البنوك التجارية الجزائرية (2005-2006)، 2018، صفحة 552)

✓ **حجم المنافسة:** يؤثر نقص الموارد المتاحة والحاجة إلى دفع تكاليف أعلى للحصول على هذه الموارد سلباً على ربحية البنك. (مرهج، حمودة، و مزيق، 2014، صفحة 335)

✓ **البيئة التشريعية:** تؤثر التشريعات والقوانين غير المستقرة، التي تهدف إلى ضبط الأداء البنكي والمحافظة على السلامة المالية وحماية أموال المودعين، على أداء البنوك وقدرتها على تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية، مما قد يقيد ويقلل من ربحيتها. (عزوز، 2022، صفحة 326)

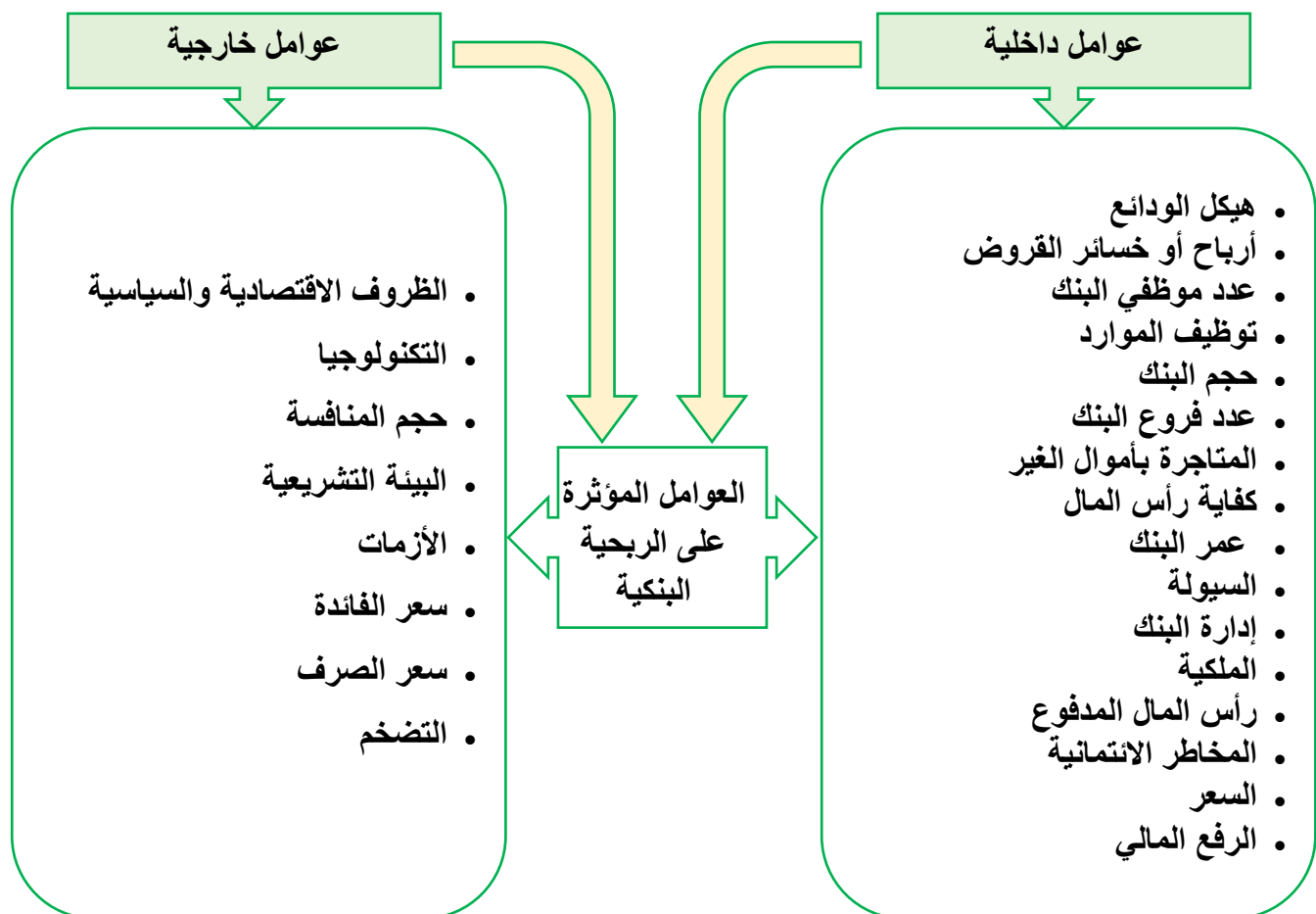
✓ **الأزمات:** الأزمات المختلفة التي تواجه البنوك تتطلب منها تحديد الأنواع المحتملة للأزمات وتحديد الاستراتيجيات والخطط اللازمة لمواجهتها. الأزمات الدولية، مثل أزمة كوفيد-19، تُعد نقاط تحول حاسمة تتطلب استجابات ضرورية. تُدرس هذه الأزمات بوصفها حالات استثنائية تتطلب من البنوك تبني تدابير خاصة لمواجهتها. على سبيل المثال، الأزمة المالية العالمية عام 2008 وأزمة

كوفيد-19 عرضنا القطاع المالي لضغوط شديدة، مما أدى إلى إعادة تقييم الأنشطة المستدامة والتأكيد على ضرورة التوازن بين مختلف المصالح لضمان استقرار القطاع المالي والاقتصاد ككل. (نجله ابراهيم و ريا محمد، 2022، الصفحات 108-109)

✓ **سعر الصرف** : يعكس سعر صرف العملة الوضع الاقتصادي للبلد مقابل الاقتصادات الأخرى، ويعتبر من العوامل الحاسمة في تحديد مستويات الاستثمار. التقلبات في سعر الصرف يمكن أن تؤثر بشكل كبير على استقرار وعوائد الأصول المحلية، حيث أن التغير فيه يمكن أن يقيد أسعار الموجودات المحلية ويؤثر على عوائدها. سعر الصرف يحدد بناء على العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي ويعتبر مؤشراً لقيمة عملة ما مقومة بعملات دول أخرى. (سامر و أسو، 2016، صفحة 152)

والشكل التالي يلخص مختلف العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على الربحية البنكية

الشكل 01-03: مختلف العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على الربحية البنكية



المصدر: من إعداد الباحث

من خلال ما سبق، تعرفنا على كيفية تحقيق البنوك لأعلى مستويات الربحية من خلال تنفيذ قرارات استثمارية وتمويلية وتطبيق استراتيجيات متنوعة مثل تقليل النفقات واستكشاف الفرص الجديدة. كما تناولت الدراسة العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على هذه الربحية، بما في ذلك السياسات الاقتصادية والسياسية، والتكنولوجيا، وحجم المنافسة. من خلال تحليل هذه الجوانب، يمكن للبنوك تطوير استراتيجيات فعالة لتعزيز أرباحها وتحقيق نمو مستدام في ظل تأثيرات البيئة المالية المتغيرة.

المبحث الثالث: الربحية في القطاع البنكي وعلاقتها بإدارة المخاطر

تعد الربحية من أهم المؤشرات التي تقيس كفاءة أداء البنوك وقدرتها على تحقيق العوائد. كما يعد فهم العوامل المؤثرة على ربحية البنوك أمراً حيوياً في مجال الإدارة المالية. يهدف هذا المبحث إلى استعراض طرق قياس الربحية في القطاع البنكي، وتبيان العلاقة بين إدارة المخاطر والربحية، وكذا تحليل تأثير صيغ التمويل الإسلامي على مؤشرات الربحية في البنوك الإسلامية. سيتم في هذا السياق التطرق إلى أبرز النسب والمؤشرات المالية والعوامل المؤثرة على الربحية البنكية، وذلك من خلال تحليل البيانات والدراسات السابقة.

المطلب الأول : طرق قياس الربحية في القطاع البنكي

لتقييم وقياس ربحية البنوك، تتوفر لدى الإدارة البنكية مجموعة واسعة من المؤشرات المالية التي يمكن من خلالها حساب وتحليل الربحية بشكل دقيق ومفصل. هذه المؤشرات تمكن البنوك من تحديد ما إذا كانت ربحيتها مقبولة، تعوض المخاطر المحتملة، أو تساهم في تعظيم ثروة المساهمين. من بين الأدوات الأكثر شيوعاً لقياس الربحية البنكية نجد النسب المالية، التي تعبر عن علاقة بين عنصرين أو أكثر من بنود القوائم المالية. هذه النسب يمكن أن تكون ضمن قائمة مالية واحدة أو عبر قوائم مالية متتالية. تقيس نسب الربحية كمية العائد التي يحصل عليها الملاك من استثماراتهم في البنك، وتشمل هذه الاستثمارات رأس المال، الاحتياطيات، والأرباح المحتجزة. أشهر مقاييس الربحية التي تستخدم على نطاق واسع تشمل ما يلي:

الفرع الأول: نسبة العائد على الأصول (ROA):

يُعتبر مؤشراً مالياً هاماً يُظهر قدرة البنك على تحقيق الأرباح من خلال استثماراته في الموجودات. هذا المؤشر يعتمد بشكل كبير على الأرباح التي تُحقق من هذه الموجودات، ويُعرف أيضاً بأنه مقياس لربحية الاستثمارات كلها سواء كانت قصيرة أو طويلة الأجل. يعكس أيضاً كفاءة الإدارة في استغلال الموجودات، مما يُعزز الثقة في إدارة الأموال وصلاحيات القرارات الاستثمارية والتشغيلية. (خليفة و عبد الرحمان، 2023، صفحة 280)

يعتبر ROA مقياساً شاملاً لأنه يأخذ في الاعتبار جميع عناصر الأصول وكذلك بنود قائمة الدخل المرتبطة بالعمليات. ارتفاع قيمة هذا المؤشر يدل على كفاءة السياسات الاستثمارية والتشغيلية للإدارة، وكذا التوظيف الكفء للمصادر المالية. كما يظهر هذا المؤشر قدرة البنك في الحصول على ودائع بتكلفة معقولة واستثمارها في مشاريع مربحة. (بودشيشة و كحول محمد يزيد، 2021، صفحة 139) يتم حساب نسبة العائد على الأصول باستخدام المعادلة التالية: (طباخ، 2018، صفحة 64)

$$\text{نسبة العائد على الأصول (ROA)} = \frac{\text{النتيجة الصافية بعد الضريبة}}{\text{إجمالي الأصول}} \times 100$$

تتميز هذه النسبة بدرجة عالية من الشمولية، حيث تشمل في حسابها كل من عناصر الأصول وبنود قائمة الدخل أو جدول حسابات النتائج التي ترتبط بصورة مباشرة بالأنشطة التشغيلية. معدل العائد على إجمالي الموجودات (ROA) يعكس مدى فعالية إدارة البنك في تحقيق أرباح صافية من استخدام موجوداته في القروض والاستثمارات المتنوعة، ويُعد من بين الأساليب الأساسية والرئيسية في التحليل المالي لتقييم الربحية. يُظهر ارتفاع معدل العائد على إجمالي الموجودات مجموعة من المؤشرات التالية: (شخوم و حفاي، 2021، صفحة 222)

- تحسين محفظة الاستثمارات بتوظيف موجودات ذات ربحية أعلى؛

- زيادة استخدام الموجودات في قروض واستثمارات تعود بدخل مرتفع؛
- رفع معدلات الفائدة المفروضة على القروض والاستثمارات؛
- زيادة العمولات ورسوم الخدمات على موجودات أخرى.

الفرع الثاني: نسبة العائد على حق الملكية (ROE):

تعتبر نسبة العائد على حقوق الملكية مقياساً داخلياً لأداء قيمة المساهمين، وهو إلى حد بعيد المقياس الأكثر شيوعاً للأداء، لأنه يقدم تقييماً مباشراً للعائد المالي لاستثمار المساهم. يُعد حسابه متاحاً بسهولة للمحللين بالاعتماد فقط على المعلومات المتاحة، ويسمح بالمقارنة بين البنوك المختلفة. تقيس هذه النسبة العائد المتحقق على استثمار أموال المالكين ومدى تحقيق الهدف الذي يسعى إليه البنك من استثمار أموالهم، وتُعتبر معياراً لتعظيم الثروة.

كلما كان العائد على حقوق الملكية أعلى، دل ذلك على أن الأداء الإداري وإدارة الأصول والخصوم في البنك أفضل. ومع ذلك، قد يكون العائد المرتفع على حقوق الملكية ناتجاً عن الديون (الرافعة المالية) أو العائد المرتفع على الأصول. (بودشيشة و كحول محمد يزيد، 2021، الصفحات 138-139) كما يصف ويقيس هذا المؤشر العلاقة بين العائد والمخاطرة. استُخدم منذ السبعينيات في الولايات المتحدة كأداة لتقييم أداء البنوك، يوضح هذا المؤشر العائد المتحقق من كل دينار مستثمر من أموال المساهمين (خليفة و عبد الرحمان، 2023، صفحة 280)، ويُمكن حسابه كالآتي: (داودي، 2021، صفحة 778)

$$\text{نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE)} = \frac{\text{النتيجة الصافية بعد الضريبة}}{\text{حقوق الملكية}} \times 100$$

توضح هذه النسبة ما يتم تحقيقه من صافي الأرباح لكل وحدة من حقوق الملكية. تسعى البنوك دوماً لزيادة هذا المعدل ليعكس الأرباح الأعلى بالنسبة للمخاطر التي يتحملها المساهمون. يتمثل حقوق الملكية في رأس المال المدفوع مضافاً إليه الاحتياطات المختلفة والأرباح غير الموزعة. (شخوم و حفاي، 2021، صفحة 223)

و من خلال المؤشرين السابقين يمكن تحديد العلاقة بين العائد على الأصول (ROA) والعائد على حق الملكية (ROE) من خلال مضاعف حق الملكية (EM). حيث يُحسب العائد على حق الملكية ROE بضرب العائد على الأصول ROA في مضاعف حق الملكية (EM)، ويُعبر عن هذه العلاقة بالمعادلة: $ROE = ROA \times EM$. هذا يُظهر كيف يؤدي استخدام الديون إلى تعزيز عوائد المساهمين، لكنه يزيد أيضاً من المخاطر المرتبطة بالتمويل. (داودي، 2021، صفحة 778)

الفرع الثالث: معدل العائد على الودائع (ROD):

يقيس معدل العائد على الودائع مدى نجاح إدارة البنك في توليد الأرباح من الودائع التي حصل عليها. (عبد الرضا، صيوان، و عيال، 2019، صفحة 286) يعد هذا المؤشر واحداً من أفضل مقاييس الأداء البنكي، يتم حسابه بقسمة صافي الربح بعد الضريبة على إجمالي الودائع باستخدام المعادلة التالية: (اليساري و رباط، 2017، صفحة 72)

$$\text{معدل العائد على الودائع (ROD)} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100$$

الفرع الرابع: معدل هامش الربح (PM): يُعد معدل هامش الربح من المقاييس الأساسية للربحية. يُحسب بقسمة صافي الدخل على إجمالي الإيرادات. هذا المعدل يُعكس مدى كفاءة البنك في إدارة ومراقبة التكاليف وتخفيض الضرائب (داودي، 2021، صفحة 778). ويحسب بالعلاقة التالية: (قلاع الدم، بن ساحة، و عمي السعيد، 2021، صفحة 151)

$$\text{معدل هامش الربح (PM)} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{إجمالي الإيرادات}} \times 100$$

الفرع الخامس: نسبة العائد على الأموال المتاحة : تستخدم هذه النسبة لقياس كفاءة البنك في توليد الأرباح من الأموال المتاحة المتمثلة بالخصوم وحقوق الملكية. تشمل الخصوم الأموال المقترضة والودائع التي يحصل عليها البنك لتعزيز طاقته الاستثمارية. يتم حساب هذه النسبة باستخدام المعادلة التالية: (بوعبدلي و مرسلي، 2016، صفحة 352)

$$\text{نسبة العائد على الأموال المتاحة} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{حقوق الملكية + الخصوم}} \times 100$$

الفرع السادس: نسبة هامش الربح من المبيعات : تعبر هذه النسبة عن كفاءة الإدارة في تحقيق الأرباح، حيث تعكس صافي الربح المتحقق لكل وحدة نقدية من المبيعات. يتم حسابها بقسمة صافي الدخل على المبيعات باستخدام المعادلة التالية: (اليساري و رباط، 2017، صفحة 72)

$$\text{نسبة هامش الربح من المبيعات} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{المبيعات}} \times 100$$

من خلال دراسة هذه النسب المالية، يمكن تحديد كفاءة وربحية البنك أو المؤسسة المالية من جوانب متعددة. تُظهر نسبة هامش الربح من المبيعات ونسبة هامش الربح الصافي مدى كفاءة إدارة العمليات الأساسية، بينما تُظهر نسبة العائد على الأموال المتاحة ونسبة العائد على الأصول قدرة المؤسسة على تحقيق الربح باستخدام أصولها. كما تكشف نسبة العائد على حق الملكية عن العوائد المتاحة للمساهمين، ويقاس معدل العائد على الودائع كفاءة استخدام الودائع لتحقيق الأرباح. هذه النسب مجتمعة تقدم صورة شاملة عن الأداء المالي وقدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح وإدارة المخاطر.

المطلب الثاني: أثر صيغ التمويل الإسلامي على مؤشر الربحية في البنوك الإسلامية
تُعتبر صيغ التمويل الإسلامي من الأدوات المالية التي تلعب دورًا مهمًا في النظام البنكي الإسلامي، حيث تهدف إلى تحقيق الربحية مع الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية. يختلف تأثير هذه الصيغ على الربحية البنكية بناءً على نوعها وطرق تطبيقها. وفي ظل ندرة المراجع التي تتناول بشكل مباشر تأثير

صيغ التمويل الإسلامي على ربحية البنوك، اتجهت هذه الدراسة إلى استعراض وتحليل الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع بشكل غير مباشر، من أجل بناء فهم شامل وعميق حول كيفية تأثير هذه الصيغ على الربحية والأداء المالي للبنوك الإسلامية.

اعتمادًا على تحليل هذه الدراسات، سنقوم بتقديم نظرة معمقة حول تأثير صيغ التمويل الإسلامي مثل المراجعة، المضاربة، والمشاركة على ربحية البنوك. هذا النهج سيساعد في توضيح الأسس التي تقوم عليها هذه الصيغ ومدى تأثيرها في تحقيق الأرباح، مع التركيز على نتائج الدراسات التي أظهرت بوضوح العلاقة بين هذه الصيغ والربحية في البنوك الإسلامية.

1. في دراسة (خليفة و عبد الرحمان، 2023) تمحورت الأهداف حول تحديد أثر صيغ التمويل الإسلامي بالمداينات مثل المراجعة، السلم، الاستصناع، والإجارة على ربحية البنوك السودانية خلال الفترة 2022-2013. أظهرت النتائج وجود أثر ذو دلالة إحصائية لسعر المراجعة على الأداء المالي للبنوك الإسلامية، مما يعزز من الربحية البنكية. كما وجد أن تطبيق هذه الصيغ يؤدي إلى تحسن مؤشرات الربحية بفضل تنوعها وملاءمتها للاحتياجات المالية المختلفة، مما يساهم في استدامة الأرباح. وأظهرت الدراسة أن صيغ المراجعة والسلم لها تأثير إيجابي ومعنوي على مؤشرات الربحية، مما يعكس قدرة هذه الصيغ على تعزيز الأداء المالي للبنوك. هذه النتائج تؤكد أن صيغ التمويل بالمشاركة والمضاربة توفران مزايا متعددة تساهم في زيادة ربحية البنوك الإسلامية من خلال تعزيز نجاح المشاريع وتوزيع المخاطر، وإتاحة الفرص لصغار المستثمرين، مما يؤدي إلى تنوع المشاريع وزيادة العوائد، وتحسين أداء البنوك الإسلامية وزيادة ربحيتها بشكل مستدام.

2. وفي دراسة (عبد اللاوي و قروي، 2017)، هدفت الدراسة إلى قياس توليد الأرباح من صيغ التمويل الإسلامي في بنك قطر الإسلامي، وتحليل البيانات المالية للبنك للفترة المذكورة باستخدام برنامج M-Excel لحساب مؤشرات الربحية وكفاءة الأداء المالي. خلصت الدراسة إلى أن بنك قطر الإسلامي يحقق الجزء الأكبر من أرباحه من صيغة المراجعة والمساومة، حيث تتجاوز الأرباح المتولدة من هذه الصيغ 50% من إجمالي الأرباح. وأظهر التحليل أن نسبة هامش الربح الأعلى تأتي من الصيغ القائمة على الملكية مثل المشاركة والمضاربة، إلا أن البنك لم يعط أهمية كبيرة لهذه الصيغ مقارنة بالمراجعة، حيث تم تخصيص نصف إجمالي الأصول التمويلية لها، نظرًا لأنها أقل مخاطرة، وأسرع في دوران السيولة، وأكثر أمانًا للعملاء. تشير الدراسة إلى أن صيغ التمويل الإسلامية، خاصة المراجعة، تلعب دورًا حيويًا في تعزيز الربحية البنكية من خلال تقليل المخاطر وتسريع دوران السيولة. بينما توفر صيغ الملكية مثل المشاركة والمضاربة فرصًا لتحقيق أرباح أعلى، فإنها تُعتبر أكثر خطورة، مما يدفع البنوك إلى تفضيل صيغ التمويل الأقل مخاطرة مثل المراجعة لتحقيق استدامة الربحية والأمان المالي للعملاء.

3. وفي دراسة (خليفة و محدي، أثر التمويل بالمضاربة والمشاركة على الربحية في البنوك الإسلامية "حالة السودان" في الفترة 2019-2013، 2022)، هدفت الدراسة إلى تحديد أثر صيغ التمويل بالمضاربة والمشاركة على ربحية البنوك الإسلامية العاملة في السودان خلال الفترة المذكورة. أظهرت النتائج وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للتمويل بصيغة المضاربة على ربحية البنوك، حيث أن استخدام هذه الصيغة يساهم بشكل كبير في تحسين مؤشرات الربحية. أما بالنسبة لصيغة المشاركة، فلم تظهر الدراسة وجود أثر معنوي لها على مؤشر الربحية، مما يشير إلى أن التكاليف التشغيلية المرتبطة بمتابعة المشاريع الممولة بهذه الصيغة قد تقلل من فعاليتها في تعزيز الربحية البنكية.

تؤكد الدراسة أن صيغ التمويل بالمضاربة والمشاركة توفران مزايا متعددة تساهم في زيادة ربحية البنوك الإسلامية. استخدام صيغة المضاربة يظهر تأثيراً إيجابياً قوياً على مؤشرات الربحية، بينما تبقى نتائج صيغة المشاركة غير حاسمة بسبب التكاليف التشغيلية المرتبطة بها. هذه العوامل تؤدي إلى تحسين أداء المصارف الإسلامية وزيادة استدامة أرباحها بشكل ملحوظ.

4. وقد هدفت دراسة (عزاز و ممو، 2019) إلى التعرف على أهمية صيغ التمويل الإسلامي في دعم ربحية البنوك الإسلامية من خلال تحليل مدى توليد صيغ التمويل الإسلامي للأرباح في بنك قطر الإسلامي، مع الإشارة إلى تجربة بنك البركة الجزائري. خلصت الدراسة إلى أن النسبة الأعلى من الأرباح في بنك قطر الإسلامي تتأتى من الصيغ القائمة على الملكية (المشاركة، المضاربة)، بينما يخصص البنك نصف إجمالي موجودات التمويل لصيغة المراقبة كونها الصيغة الأقل مخاطرة والأكثر ضماناً للعملاء. أما بنك البركة الجزائري، فيقدم صيغ تمويل أغلبها قصير ومتوسط الأجل تجمع بين السلم، المراقبة، الاستئصال والإجارة، وقد ساهم هذا التنوع في تحقيق نتائج سنوية إيجابية. ومع ذلك، أشارت الدراسة إلى وجود العديد من العوائق التي تحول دون مواكبة درجة التقدم للتجارب الرائدة، من بينها عوائق التسيير والتنظيم والتدريب والكفاءة في اختيار الصيغ المثلى للتمويل .

5. وفي دراسة (لنصاري، محيري، و فودوا، 2021) التي هدفت الدراسة إلى اكتشاف تأثير التمويل بصيغة السلم على ربحية البنوك الإسلامية من خلال تحليل صافي الربح للبنوك الإسلامية الناشطة في السودان خلال الفترة من الربع الرابع لعام 2013 إلى الربع الرابع لعام 2019. استخدمت الدراسة منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) وأظهرت النتائج وجود تأثير إيجابي للتمويل بصيغة السلم على صافي الربح في المدى القصير، في حين كان هناك تأثير سلبي لصيغة السلم على صافي الربح في المدى الطويل .

تؤكد الدراسات السابقة أن صيغ التمويل الإسلامي تلعب دوراً حيوياً في تعزيز الربحية البنكية، مع تباين تأثير كل صيغة بناءً على خصائصها وطرق تطبيقها. أظهرت النتائج أن صيغة المراقبة تحتل الصدارة في تحقيق الأرباح بسبب مخاطرها الأقل وسرعة دوران السيولة، مما يجعلها أكثر أماناً للعملاء وأكثر فعالية في تحقيق الاستدامة الربحية. على الرغم من أن صيغ الملكية مثل المشاركة والمضاربة توفر فرصاً لتحقيق أرباح أعلى، إلا أن مخاطرها الأكبر تجعل البنوك تميل إلى تفضيل صيغ التمويل الأقل مخاطرة.

الدراسات السابقة التي تم استعراضها، أظهرت بشكل واضح أن تفضيل البنوك لصيغة المراقبة يساهم في تحسين مؤشرات الربحية واستدامتها. في الوقت نفسه، أظهرت تجربة بنك البركة الجزائري أهمية التنوع في صيغ التمويل لتحقيق نتائج إيجابية سنوية، على الرغم من التحديات والعوائق التي تواجهها.

من خلال هذه الدراسات، يمكن استنتاج أن التوجه نحو صيغ التمويل الإسلامي يتطلب توازناً بين تحقيق الربحية وإدارة المخاطر، مع التركيز على الابتكار والتطوير المستمر لهذه الصيغ لتلبية احتياجات السوق والمساهمة في الاستقرار المالي للبنوك الإسلامية.

المطلب الثالث : علاقة إدارة المخاطر بالربحية البنكية

تعدّ العلاقة بين إدارة المخاطر والربحية البنكية محورا أساسيا في تحقيق التوازن بين تقليل المخاطر وتعظيم العوائد. يتناول هذا المطلب طبيعة هذه العلاقة في القطاع البنكي، بالإضافة إلى تأثير إدارة المخاطر على تحقيق الربحية وضمان استدامة الأداء المالي للبنوك.

الفرع الأول: العلاقة بين المخاطر والربحية في القطاع البنكي

الربحية والمخاطرة هما مفهومان متداخلان بشكل وثيق في عالم الأعمال البنكية، حيث لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر عند تقييم أداء المصارف. هذه المصارف تعتمد بشكل كبير على مقاييس العائد ومقاييس المخاطر لتحديد فعالية عملياتها ولتحقيق أهدافها المتمثلة في تعظيم الإيرادات، تقليل التكاليف، والتخفيف من الضرائب لحماية دخلها والحفاظ على قاعدة أصولها.

لتحقيق ذلك، تعمل إدارة البنك على زيادة الربحية من خلال عدة استراتيجيات مثل التنوع في الاستثمارات، الرقابة الدقيقة على جودة القروض، التحكم في تكاليف الفوائد والمصاريف الإضافية، توليد العمولات، وإيرادات الخدمات البنكية الأخرى، وكذلك تجنب الضرائب.

بالنظر إلى طبيعة النشاطات البنكية المتنوعة والعوائد التي تسعى البنوك التجارية لتحقيقها، فإنها تواجه مجموعة كبيرة ومتنوعة من المخاطر التي يمكن أن تؤثر بشكل كبير على مستوى ربحيتها ومكانتها في السوق. هذه المخاطر تشمل مخاطر عدم التسديد، مخاطر السيولة، مخاطر سعر الصرف، مخاطر سعر الفائدة، وغيرها.

من ناحية أخرى، العمل المستمر والمدرّس على الاستثمار بهدف تحقيق الربحية يظل جزءاً أساسياً من استراتيجية البنوك لضمان نموها واستقرارها المالي. من خلال التركيز على هذه الجوانب، يمكن للبنوك التجارية تعزيز قدرتها على مواجهة المخاطر وتحقيق أهداف الربحية. التحديات التي تواجهها البنوك تتطلب نهجاً استراتيجياً مرناً يتضمن تقييماً دقيقاً ومستمرًا للمخاطر، بالإضافة إلى التكيف مع الظروف السوقية المتغيرة بشكل فعال.

بالتالي، تعتبر الربحية والمخاطر محوران أساسيان في صلب استراتيجيات البنوك التجارية، حيث أن النجاح في إدارتهما يمكن أن يحدد مستقبل المؤسسة المالية بأكملها. البنوك القادرة على تحقيق التوازن الأمثل بين هذين العاملين ليست فقط قادرة على تحسين مكانتها في السوق، بل أيضاً على تعزيز ثقة المستثمرين والمودعين، مما يساهم في بناء أساس متين للنمو المستدام والربحية المتزايدة على المدى الطويل. (شخوم و حفاي، 2021، صفحة 223)

الفرع الثاني : تأثير إدارة المخاطر على الربحية في القطاع البنكي

أولاً: إدارة مخاطر السيولة وأثرها على الربحية البنكية:

تعتبر السيولة أحد الأهداف الرئيسية للبنك، وتشير إلى قدرة البنك على تلبية مطالبات السحب من الودائع والتزاماته المالية الأخرى في الوقت المناسب. (بضيايف، 2023، صفحة 457)

تحقيق السيولة والربحية غالباً ما يكون متعارضاً، حيث تتطلب زيادة الربحية الاستثمار في الأصول الأقل سيولة، مما يتعارض مع هدف السيولة. لذلك، يجب على إدارة البنك الموازنة بين السيولة والربحية، حيث أن الاحتفاظ بالأموال في شكل نقد يتنافى مع هدف الربحية. (عزوز، 2022، صفحة 326)

إنّ الحفاظ على مستوى ملائم من السيولة أمر ضروري لتشغيل البنك بفعالية والحفاظ على ثقة المتعاملين. ومع ذلك، السيولة الزائدة يمكن أن تؤدي إلى انخفاض في الربحية بينما السيولة الناقصة قد تعرض البنك لمخاطر الإفلاس أو الأزمات المالية. (سامر و أسو، 2016، الصفحات 151-154)

تسعى البنوك باستمرار لضمان استمراريتها ونجاحها بتحقيق التوازن بين الربحية والسيولة، لكن توجد العديد من العوامل والقوى المتغيرة التي تمثل تهديداً حقيقياً لهذا التوازن وحتى لبقائها. هذا الواقع الصعب جعل بعض الباحثين يصفون البنك بأنه آيل للمخاطر، حيث أن المخاطر المتعددة التي تواجهها قد تقود في النهاية إلى إفلاس البنك أو فشله. (شخوم و حفاي، 2021، صفحة 223)

من الجانب الآخر، عندما يتعلق الأمر بتحديد مستوى المخاطر وربطها بالربحية، يصبح بإمكان البنك اختيار القروض والاستثمارات التي تتناسب مع استعداده لتحمل المخاطر. يُنظر إلى الربح كهدف رئيسي، في حين تُعتبر المخاطر عبارة عن التقلبات في المعدل المحتمل للأرباح مقارنةً بالمعدل المتوقع. الأرباح تتناسب طرديًا مع المخاطر، وفي بعض الأحيان قد تؤدي الاستثمارات ذات المخاطر العالية إلى خسائر مالية تؤثر سلبًا على سمعة البنك وثقة العملاء فيه.

تواجه البنوك دائمًا تحديًا يتمثل في إما تعظيم العائد المتوقع في ظل مستوى معين من المخاطر، أو تقليل المخاطر إلى أقل مستوى ممكن في ظل معدل عائد متوقع. يجب على البنوك مقارنة العائد المحتمل مع المخاطر ووضعها في سياق أداء البنك في السنوات السابقة، بالإضافة إلى أداء البنوك الأخرى ذات الظروف المماثلة والبيئة التي يعمل بها كل بنك. كما أن لكل بنك خصائص وسمات معينة تؤثر على كيفية تعامله مع عمليات العائد والمخاطر.

موازنة البنك بين السيولة والربحية يعد تحديًا مستمرًا يحتاج إلى مراجعة دورية وتقييم دقيق للعوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على البيئة البنكية. إدارة هذا التوازن بفعالية تعتمد على قدرة البنك على التنبؤ بالتغيرات في السوق والاستجابة لها بطريقة تحمي مصالح المودعين وتضمن استمرارية ونمو الأرباح.

في هذا السياق، تلعب أدوات تحليل المخاطر دورًا حيويًا في مساعدة البنوك على اتخاذ قرارات مدروسة بخصوص استثماراتها وتخصيص السيولة. يمكن لهذه الأدوات أن تقدم تقديرات دقيقة للمخاطر المحتملة وتساعد في تحديد مستويات السيولة التي يجب الاحتفاظ بها لضمان استقرار البنك في حالة حدوث تقلبات اقتصادية غير متوقعة.

إضافة إلى ذلك، ينبغي للبنوك أن تعيد النظر في استراتيجياتها بشكل دوري لتأكد من أنها تواكب التطورات الجديدة في السوق المالية والبنكية، وتعديل سياساتها بما يتماشى مع الظروف الجديدة. هذا التكيف المستمر ضروري للحفاظ على الاستقرار المالي وتعزيز الثقة بين المودعين والمستثمرين.

بالتالي، فإن العلاقة بين السيولة، الربحية، والمخاطر تمثل مجموعة معقدة من التفاعلات التي يجب على البنوك إدارتها بحكمة لتحقيق التوازن الأمثل الذي يدعم النمو ويضمن الاستقرار في طويل الأمد. (بوقري، 2005، صفحة 70)

ثانياً: إدارة المخاطر الائتمانية وتأثيرها على الربحية:

تُعد المخاطر الائتمانية من العوامل الحاسمة التي تؤثر على سلامة البنوك واستقرارها المالي. تعتمد هذه المخاطر بشكل أساسي على نوعية الأصول التي تحتفظ بها البنوك، حيث ترتبط جودة الأصول بمدى تعرضها لمخاطر محددة. إنّ ربحية البنك تعتمد على قدرته في التنبؤ بالمخاطر، تجنبها، ومراقبتها، وكذلك تغطية الخسائر الناتجة عن تلك المخاطر. لذلك، وعند اتخاذ القرارات بشأن تخصيص الموارد وتوزيع الأصول، يجب على البنك أن يأخذ في الاعتبار مستوى المخاطر المرتبطة بهذه الأصول. (بضيايف، 2023، صفحة 455)

الائتمان هو أكبر استثمار للأصول وأكبر مصدر للدخل بالنسبة للبنوك. في حال تعثر القروض، فإن قدرة البنوك على تقديم قروض جديدة ستتأثر بشكل كبير. بالإضافة إلى ذلك، فإن الإيرادات المتأتبة من الفوائد على هذه القروض ستتناقص، مما يتطلب من البنوك تخصيص احتياطات لتغطية خسائر القروض المتعثرة، وهذا بدوره يقلل من ربحية البنك. (بابا أحمد و يوسفات، 2021، صفحة 1749)

إنّ مخاطر الائتمان أو جودة الائتمان في البنك يمكن قياسها بمستوى القروض المتعثرة. بالتالي، فإن القروض المتعثرة تُستخدم كمؤشر لقياس قدرة البنك على التعامل مع مخاطر التخلف عن سداد القروض من قبل المدينين.

عند النظر في هذه العوامل، يتضح أن الإدارة الفعالة للمخاطر الائتمانية تلعب دورًا حيويًا في الحفاظ على ربحية البنك. إذ أن البنوك التي تستطيع إدارة هذه المخاطر بفعالية ستكون أكثر قدرة على تحقيق الاستقرار المالي والنمو المستدام. يعتبر التنبؤ بالمخاطر، وتجنبها، ومراقبتها، وتخصيص الاحتياطات اللازمة لتغطية الخسائر الناتجة عنها، جزءًا أساسيًا من استراتيجية البنك لتحقيق الربحية المستدامة. (بن شنة، 2017، صفحة 35)

إدارة المخاطر إذا لا تقتصر فقط على تقليل الخسائر المحتملة، بل تشمل أيضًا استغلال الفرص التي يمكن أن تعزز الربحية. يعتمد نجاح البنوك في هذا الجانب في قدرتها على الجمع بين الاحتياطات الكافية لتغطية المخاطر والقدرة على الاستثمار بشكل يحقق أقصى عوائد ممكنة. هذا يتطلب من البنوك أن يكون لديها فهم عميق لطبيعة المخاطر المختلفة وكيفية إدارتها بشكل يحافظ على الاستقرار ويدفع نحو النمو. (شخوم و حفاي، 2021، صفحة 223)

ثالثًا: علاقة كفاية رأس المال بالربحية البنكية:

إن كفاية رأس المال في البنوك يعدّ أمرا أساسيا للاستقرار المالي، وهذا ما دفع لجنة بازل لتكريس جهود كبيرة لضمان توافر رؤوس أموال مناسبة في البنوك. رغم أن اتفاقيات بازل ركزت على الاستقرار المالي، إلا أن لها تأثير هام أيضًا على ربحية البنوك. هناك توافق عام على أن البنوك ذات رؤوس الأموال الكبيرة تتمتع بمرونة أعلى مقارنة بالبنوك الأقل رسملة.

تشير كفاية رأس المال إلى مدى كفاية قيمة الأسهم في امتصاص أي صدمات قد تواجهها هذه البنوك، مما يعني أن هيكل رأس المال في البنوك تكون منظمة بشكل يضمن الفعالية. رأس المال يلعب دورًا حيويًا في تقليل مخاطر فشل البنوك وحماية المودعين من الخسائر عند فشل أحدها. في هذا السياق، قد تتخذ المؤسسات مخاطر مفرطة بهدف تعظيم قيمة حقوق المساهمين، وهو ما قد يحدث على حساب مقدمي التمويل في المؤسسات ذات الديون العالية. وعلى الرغم من الإجماع على أن متطلبات رأس المال ضرورية للحد من المخاطر الأخلاقية، إلا أن هناك تباين و نقاشًا حول مقدار كفاية رأس المال. (بضيايف، 2023، صفحة 456)

المنظمون يسعون للحصول على حد أدنى مرتفع من كفاية رأس المال للحد من حالات فشل البنوك، في حين يرى البنكيون أن هذه المتطلبات مكلفة وتعيق جذب مساهمين جدد، وتحدّ من قدرتهم التنافسية. لذلك فإن زيادة رأس المال تؤدي إلى انخفاض الأرباح في البنوك، حيث أن نسبة رأس المال العالية تجعل البنوك تنفر من المخاطر، مما يؤدي إلى تفويت فرص استثمارية وعائدات محتملة محفوفة بالمخاطر.

مع ذلك، أشار آخرون إلى أن البنوك ذات رأس المال المرتفع تواجه تكلفة إفلاس أقل وحاجة أقل للتمويل الخارجي، خاصة في الاقتصادات الناشئة حيث يصعب الحصول على القروض. بناءً على ذلك، يجب أن تكون البنوك ذات رأس المال الأكبر أكثر مرونة واستقرارًا مقارنة بالبنوك ذات رأس المال الأصغر. (بن شنة، 2017، صفحة 36)

رابعاً: إدارة مخاطر التضخم وتأثيرها على الربحية:

يؤثر التضخم بشكل سلبي على ربحية البنوك بزيادة التكاليف وانخفاض الأرباح، فالارتفاع في مستويات التضخم يزيد من التكاليف التشغيلية مما يؤدي الى انخفاض الأرباح. تتفاعل الأرباح مع حجم المبيعات التي تتأثر بمستويات التكلفة وسياسات التسعير. كما أن حالة عدم اليقين بشأن التضخم يشوه الأسعار ويزيد من مخاطر الأعمال، مما يؤثر سلباً على الربحية. (شواقفة، 2022، الصفحات 494-495)

كما يمكن أن يخلق التضخم تحديات كبيرة للبنوك من خلال التأثير على القيمة الحقيقية للعوائد من الاستثمارات. في سوق مرتفع التضخم، قد يبدو أن العائدات مرتفعة، لكن القيمة الحقيقية لتلك العائدات قد تكون منخفضة، مما يؤثر سلباً على الأرباح الفعلية للبنك. التضخم يمكن أن يؤدي أيضاً إلى تغيرات في سلوك الادخار والاستثمار لدى العملاء، الأمر الذي يتطلب من البنوك تعديل استراتيجياتها للحفاظ على مستويات مرضية من السيولة والربحية. (سامر و أسو، 2016، الصفحات 152-153) ومن بين الإجراءات التي قد تتخذها البنوك في إدارة مخاطر التضخم المتعلقة بالربحية ما يلي: (شواقفة، 2022، صفحة 495)

- التحكم في سياسات التسعير بضبط أسعار الخدمات البنكية بمرونة لتتناسب مع تغيرات التضخم.
- فرض إجراءات ضريبية مناسبة، وذلك بالتعاون مع الجهات الحكومية لضبط السياسات الضريبية التي تؤثر على التكاليف.
- زيادة الكفاءة وتقليل التكاليف بتحسين كفاءة العمليات الداخلية وتقليل النفقات غير الضرورية للحفاظ على الربحية.
- الحصول على تمويل إضافي بتأمين قروض بشروط ميسرة أو جذب استثمارات جديدة لتغطية التكاليف المتزايدة.
- تحويل التكاليف بحذر إلى العملاء عن طريق تمرير جزء من التكاليف الإضافية الناتجة عن التضخم إلى العملاء بطرق مدروسة لتجنب انخفاض الطلب.
- الحفاظ على قيمة السجلات المالية وتعديل السياسات المحاسبية لضمان دقة السجلات المالية في ظل تأثيرات التضخم.

خامساً: إدارة مخاطر سعر الفائدة وعلاقتها بالربحية البنكية:

سعر الفائدة يمثل المتغير الاقتصادي الرئيسي الذي يوجه العلاقات التمويلية بين المقرضين والمقرضين، يعتبر هذا السعر إما عائداً على الأموال المقترضة أو تكلفة لها حسب الظرف. بالنسبة للبنوك التي تعمل كمؤسسات للوساطة المالية، يعد سعر الفائدة تكلفة عند دفعها على الودائع، وإيراداً عند استلامها من القروض الممنوحة. (سامر و أسو، 2016، صفحة 151)

تؤثر هوامش الفائدة الصافية للبنوك بشكل كبير على منحدر منحنى العائد، حيث ترتفع هذه الهوامش عندما يكون المنحنى أكثر انحداراً، نظراً لارتباط تكاليف الخصوم بالمعدلات قصيرة الأجل وعائدات الأصول بالمعدلات طويلة الأجل. (عباس و مؤيد، 2021، صفحة 141)

لضمان تحقيق الأرباح والاستقرار الاقتصادي للبنك، من الضروري أن تكون إدارة البنك مجهزة بنظم معلومات قوية لتحليل وقياس مخاطر أسعار الفائدة بشكل فعال، مع مراعاة جميع المصادر الهامة التي قد تؤثر على هذه المخاطر. يجب أن تسمح هذه الأنظمة بتقييم دقيق لتأثير التغيرات في أسعار الفائدة على ربحية البنك.

ومن أجل تعزيز الربحية وتخفيض مخاطر أسعار الفائدة، تتبع البنوك الأساليب التالية: (شاوش اخوان، 2017، صفحة 445)

- زيادة حجم القروض ذات المعدلات المتغيرة: يمكن استبدال القروض التجارية ذات المعدلات المتغيرة بأوراق مالية طويلة الأجل لتحسين العائد على القروض والاستفادة من ارتفاع أسعار الفائدة.
- تطوير نظم معلومات قوية: وذلك بجمع وتحليل البيانات بدقة وسرعة لتحديد المخاطر التي قد تؤثر على أسعار الفائدة وربحية البنك.
- زيادة الاستثمارات قصيرة الأجل: هذه الاستثمارات تمنح البنك مرونة مالية عالية، مما يسمح بإعادة استثمارها بسرعة في حال ارتفاع أسعار الفائدة، وبالتالي زيادة الربحية.
- تخفيض الخصوم الحساسة لأسعار الفائدة: من خلال إصدار شهادات إيداع طويلة الأجل، يمكن للبنك تمويل أصوله قصيرة الأجل بشكل أكثر استقراراً، مما يزيد من الربحية مع ارتفاع أسعار الفائدة.
- مبادلة أسعار الفائدة: الاتفاق على مبادلة مدفوعات الفائدة بين البنوك يساعد في تثبيت التكاليف المالية وتحسين القدرة على التنبؤ بالأرباح.
- مساواة فترات الاستحقاق بين الأصول والخصوم: تساهم في تحقيق توازن بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، مما يساعد في الحفاظ على ربحية مستقرة وتقليل تأثير التقلبات في أسعار الفائدة على الأرباح.

خلاصة الفصل الثالث

في هذا الفصل، استعرضنا الربحية كعامل محوري في تقييم أداء البنوك ، حيث تم تناول عدة أبعاد، تشمل المفهوم، الأهمية، الكفاءة، والإدارة. من خلال المبحث الأول، تم تعريف الربحية البنكية كقدرة البنك على تحقيق العوائد من خلال عملياته المالية والاستثمارية. وتم التطرق إلى أهمية الربحية في تعزيز الاستقرار المالي وتحقيق النمو المستدام وكذا زيادة ثقة المستثمرين والمودعين. كما تم تحليل كيفية إدارة الربحية لتحسين الكفاءة وتحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات، مما يدعم استدامة الربحية البنكية.

المبحث الثاني ركز على القرارات والاستراتيجيات لتعظيم الربحية البنكية. أوضحنا كيف تتخذ البنوك قرارات استراتيجية في مجالي الاستثمار والتمويل لتعزيز كفاءتها الربحية. تناولنا أيضًا كيفية تبني استراتيجيات متنوعة مثل استكشاف فرص جديدة واستغلال الأموال والأصول بكفاءة، مع إدارة النفقات العامة بحذر. بالإضافة إلى ذلك، تم استعراض العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على أداء الربحية.

في المبحث الثالث، تناولنا طرق قياس الربحية في القطاع البنكي باستخدام مؤشرات مالية رئيسية مثل العائد على الأصول (ROA) ، العائد على حقوق الملكية (ROE) ، ومعدل العائد على الودائع . (ROD) كما تم استعراض العلاقة بين إدارة المخاطر والربحية، حيث أبرزنا كيفية تأثير إدارة مخاطر السيولة، الائتمان، التضخم، وأسعار الفائدة على الربحية البنكية. تم أيضًا تحليل أثر صيغ التمويل الإسلامي على مؤشرات الربحية في البنوك الإسلامية، موضحين كيف تساهم هذه الصيغ في تحقيق عوائد مالية مقبولة.

من خلال مناقشة شاملة للعوامل المؤثرة على الربحية وطرق قياسها، أوضحنا كيف يمكن للبنوك تحقيق التوازن بين العوائد والمخاطر لضمان استدامة الربحية في بيئة اقتصادية معقدة. الفهم العميق لهذه الديناميكيات يساعد البنوك على تطوير استراتيجيات فعالة تعزز أدائها المالي وتضمن نموها المستدام.

في ختام الفصل، يتضح أن إدارة الربحية البنكية تتطلب نهجًا شاملاً يشمل التقييم المستمر للربحية والأداء المالي، والقدرة على التكيف مع التغيرات السوقية، والاستفادة من فرص التمويل المختلفة. البنوك التي تتبنى استراتيجيات متوازنة في التعامل مع المخاطر وتعظيم الربحية تستطيع تعزيز مكانتها التنافسية وتحقيق استدامة طويلة الأمد في السوق المالي.



الفصل الرابع



في ظل الديناميكيات الاقتصادية المعقدة وتزايد التحديات في القطاع البنكي، يصبح من الضروري تبني أدوات تقييم شاملة تُمكن من مراقبة الأداء المالي للبنوك وتحليل قدرتها على مواجهة المخاطر. وفي إطار دراستنا حول "أثر إدارة المخاطر على ربحية البنوك: دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية في الجزائر"، يتناول هذا الفصل نموذج التقييم الأمريكي CAMELS كأداة محورية لتحليل الأداء المالي وكفاءة إدارة المخاطر بالقطاع البنكي. يُعرف هذا النموذج بقدرته على تقديم صورة شاملة عن صحة البنوك واستقرارها المالي من خلال مجموعة متنوعة من المؤشرات.

إنّ توجيه النظر نحو اختيار نموذج CAMELS في هذه الدراسة يأتي لعدة مبررات أساسية منها: شمولية التقييم: يوفر نموذج CAMELS تحليلاً شاملاً لأداء البنك من خلال ستة مؤشرات رئيسية: كفاية رأس المال، جودة الأصول، كفاءة الإدارة، جودة الأرباح، جودة السيولة، والحساسية تجاه مخاطر السوق. هذه المؤشرات لا تقتصر فقط على تقييم الأداء المالي بل تعكس أيضاً مدى قدرة البنك على إدارة المخاطر المالية والتشغيلية.

الارتباط الوثيق بالمخاطر: على الرغم من أن CAMELS يركز على الأداء المالي، إلا أن العديد من مؤشرات هذا النموذج تم تطويرها بناءً على الحاجة لإدارة المخاطر. على سبيل المثال، مؤشر كفاية رأس المال يعكس قدرة البنك على التعامل مع المخاطر المحتملة والاحتفاظ برأس مال كافٍ لتغطية تلك المخاطر.

شمولية النموذج وتحليل العوامل المؤثرة على الربحية: يشتمل النموذج على مؤشرات متعددة. هذه المؤشرات لا تُعطي فقط تقييماً للأداء المالي، بل تساهم أيضاً في تحليل كيفية تأثير إدارة المخاطر على الربحية. خاصة أن مؤشر الربحية في CAMELS يمكن استغلاله كمياً لقياس وتحليل الربحية، وهو المتغير التابع في دراستنا.

التركيز على المؤشرات المالية الحاسمة: يتضمن CAMELS مؤشرات تم تطويرها استجابةً للمخاطر المالية المحتملة. مثلاً، جودة الأصول والسيولة تعكسان قدرة البنك على إدارة الأصول والتزاماتها بشكل يحد من المخاطر المالية. هذه الجوانب تعتبر أساسية في فهم كيفية تأثير إدارة المخاطر على الأداء المالي والربحية.

التوافق مع الأهداف البحثية: تركز دراستنا على مقارنة إدارة المخاطر والربحية بين البنوك التقليدية والإسلامية في الجزائر. نموذج CAMELS يوفر إطاراً مناسباً لهذه المقارنة لأنه يعالج بعمق الجوانب المالية والإدارية التي تتأثر بالمخاطر البنكية، وبالتالي يمكن من خلاله تقديم تقييم متوازن لكلا النوعين من البنوك.

أداة معترف بها دولياً في الرقابة البنكية: تعتمد السلطات الرقابية على نموذج CAMELS لتقييم سلامة واستقرار البنوك. هذا الاعتماد يعكس موثوقية النموذج في الكشف عن نقاط الضعف والقوة، مما يجعله أداة قيمة لتقييم قدرة البنوك على مواجهة المخاطر المالية والإدارية.

من خلال تحليل هذه الجوانب، يظهر بوضوح أن نموذج CAMELS ليس مجرد أداة لتقييم الأداء المالي، بل هو أيضاً إطار فعال لإدارة المخاطر، حيث يعزز من قدرة البنوك على التعرف على المخاطر والاستجابة لها بشكل فعال. ولهذا السبب، تم اختياره كأداة رئيسية في الدراسة التطبيقية لهذه الأطروحة.

المبحث الأول: الاطار العام لنموذج التقييم الأمريكي camels

في ظل التحديات الاقتصادية المتزايدة والتقلبات في الأسواق المالية العالمية، تبرز أهمية وجود أدوات تقييم فعالة تُمكن من مراقبة الأداء المالي للبنوك وضمان استقرارها. من بين هذه الأدوات، يبرز نموذج التقييم الأمريكي CAMELS كأحد أهم الأطر التحليلية التي تعتمد عليها الجهات الرقابية لتقييم صحة البنوك وإدارتها للمخاطر.

يهدف هذا المبحث إلى استعراض الجوانب المختلفة لهذا النموذج، بدءًا من تعريفه وأهميته في تعزيز قدرة البنوك على مواجهة التحديات، مرورًا بالمؤشرات الرئيسية التي يعتمد عليها لتقييم الأداء البنكي، وصولًا إلى مستويات التصنيف التي يوفرها لتحديد مدى قوة أو ضعف البنك.

المطلب الأول: التعريف بنموذج التقييم الأمريكي camels

نموذج camels هو عبارة عن أداة تُستخدم في تقييم أداء و كفاءة البنوك، من خلال تحليل قوة أو ضعف مواقفها المالية وكيفية إدارتها، وبذلك يمكن تقدير قدرتها على مواجهة التغييرات والتطورات المرتبطة بأنشطتها، مما يدعم قرارات السلطة الرقابية. إضافةً إلى ذلك، يُعد مؤشرًا سريعًا للكشف عن الحالة المالية الراهنة لأي بنك ولتحديد مستوى تصنيفه. (ودان و شوشة، 2017، صفحة 94)

كما يُعدّ نظام CAMELS أحد أهم أنظمة التقييم المُستخدمة من قبل الجهات الرقابية حول العالم لتقييم سلامة البنوك. نشأ هذا النظام في نوفمبر 1979 عندما استخدمه المجلس الاتحادي الأمريكي لأول مرة لفحص المؤسسات المالية. ثم تبناه المجلس الوطني لإدارة الائتمان (NCUA) في الولايات المتحدة في أكتوبر 1987. (القيسي، 2017، صفحة 466)

تُجمع البيانات اللازمة لتطبيق نموذج CAMELS من مجموعة متنوعة من المصادر، تشمل البيانات المالية، مصادر التمويل، المعلومات الخاصة بالاقتصاد الكلي، الميزانيات، التقديرات المتعلقة بالتدفقات النقدية، والأنشطة التجارية. هذه البيانات تُستخدم لتحليل المركز المالي والأداء المالي الشامل للبنك. (الموسوي، الدهان، و الجبوري، 2018، صفحة 177)

يهدف استخدام نظام تقييم CAMELS إلى تحديد المخاطر البنكية التي تمثل نقاط ضعف في الأنشطة المالية والتشغيلية والإدارية للبنوك، والتي تستدعي الاهتمام الرقابي المكثف وتحديد أولويات الإشراف الضرورية لمعالجتها. يعتبر معيار CAMELS أداة سريعة لفهم الوضع المالي للبنك وتحديد درجة تصنيفه. السلطات الرقابية تعتمد بشكل كبير على نتائج هذا المعيار في اتخاذ القرارات الرقابية نظرًا لأنه يعكس بدقة الحالة المالية للبنك. تستلم إدارة البنك درجة التصنيف على مقياس من 1 إلى 5، حيث تُعتبر الدرجة 1 الأفضل والدرجة 5 الأسوأ. البنوك التي تحصل على تصنيف 4 أو 5 غالبًا ما تواجه تحديات تشغيلية قد تتطلب تدخلات برؤوس أموال إضافية. (الطاني و عبد الكريم محمد، 2013، صفحة 169)

المطلب الثاني: مؤشرات نموذج التقييم الأمريكي camels

يعتمد نموذج camels للتقييم على ستة مؤشرات رئيسية، لكل منها مؤشرات خاصة ونسب معيارية يمكن من خلالها تقييم الأداء المالي للبنك، هذه المعايير تساعد في تحديد مدى صحة الوضع المالي للبنك وتصنيفه ضمن الفئات الخمس المتاحة، وتتمثل هذه المؤشرات التي هي اختصار لكلمة CAMELS فيما يلي:

الفرع الأول: كفاية رأس المال Capital Adequacy:

كفاية رأس المال تُعتبر من الدلالات الرئيسية لمتانة القطاع البنكي مالياً. تُشير هذه الكفاية إلى قدرة البنوك على الاحتفاظ برأس مال يتلاءم مع نوع ومستوى المخاطر المحتملة أو القائمة. بالإضافة إلى ذلك، تعكس قدرة إدارات البنوك على تحديد هذه المخاطر ومراقبتها والعمل بفعالية للسيطرة عليها. (هنادي صكر و سري ضيغم، 2020، صفحة 183)

تُحسب نسبة كفاية رأس المال من خلال مقارنة الأصول المرجحة بالمخاطر برأس المال الفعلي. في البداية، كانت تُعبر عن العلاقة بين رأس المال والودائع، لكن مع مقررات بازل عام 1988 تطورت لتشمل ترجيح الأصول حسب درجات المخاطر. وفقاً لاتفاقية بازل 1، يجب ألا تقل هذه النسبة عن 8%. في 1996، تم تحديث الصيغة لتضمن مخاطر السوق، مما زاد التعقيد في حساب كفاية رأس المال.

بعد الأزمة المالية العالمية 2008، وعجز اتفاقية بازل 2 عن مواجهة تداعياتها، تم إصدار اتفاقية بازل 3 في نوفمبر 2010، بتطبيق تدريجي حتى 2019. تضمنت هذه الاتفاقية إعادة تعريف رأس المال ليشمل شريحتين، ورفع معدل ملاءة رأس المال إلى 10.5% بدلاً من 8%. بالتالي، تم التعبير عن معدل كفاية رأس المال بصيغة معدلة تراعي هذه التغييرات. (كرومي، 2022، الصفحات 172-173)

الفرع الثاني: جودة الأصول Asset Quality:

جودة الأصول تُعدّ من المعايير الرئيسية في نموذج "CAMELS"، حيث أن امتلاك البنك لأصول عالية الجودة يكفل له تحقيق دخل أعلى والحصول على تقييم ممتاز. (مقاتل و بونيهي، 2021، صفحة 188)

ترتبط مصداقية معدلات رأس المال بمدى ثقة مؤشرات جودة ونوعية الأصول. غالباً ما تتبع مخاطر الإعسار في المؤسسات المالية من نوعية الأصول وتحديات إدارتها، ومن هنا تبرز أهمية مراقبة المؤشرات التي تعكس جودة الأصول. (بن عمر و نصير، 2017، صفحة 34)

الفرع الثالث: كفاءة الإدارة Management:

تعبّر كفاءة الإدارة عن القدرة على تنظيم وتسيير السياسات البنكية والائتمانية بكفاءة. حيث يتم تقييم هذه الكفاءة عبر مؤشرات مثل اتجاهات الأرباح المحققة خلال السنوات الماضية والالتزام بأنظمة الرقابة الداخلية والضوابط البنكية الصادرة عن البنك المركزي، وفعالية توظيف الأموال وجذب الودائع. (الطاني و عبد الكريم محمد، 2013، صفحة 170)

جودة الإدارة لا تعتمد فقط على الأداء المالي الحالي للبنك، بل تُعد عاملاً أساسياً لقوة ونمو واستقرار أي مؤسسة مالية. تشمل هذه الجودة جوانب متعددة مثل: مستوى التعليم، خبرة الإدارة، الالتزام بالمعايير المحددة، والقدرة على التخطيط والتكيف مع التغيرات. لذلك، يعد قياس جودة الإدارة من أصعب المؤشرات مقارنة بالمؤشرات الأخرى. (العشماوي، أحمد، و كاشف، 2022، صفحة 365)

الفرع الرابع: جودة السيولة Liquidity Quality:

جودة السيولة تعني قدرة البنك على تلبية سحبوات الودائع والديون المستحقة وطلبات القروض بسرعة. هذه السيولة ضرورية للبنوك لتغطية الالتزامات قصيرة الأجل وتوفير قروض للعملاء. في الأزمات، قد تلجأ البنوك للاقتراض بفائدة مرتفعة لسد النقص النقدي، مما يؤثر على الأرباح. (بن شنة، 2018، صفحة 539)

الفرع الخامس: جودة الأرباح Earning Quality:

جودة الأرباح تظهر الأداء التشغيلي الراهن للبنك وتُعتبر مؤشراً هاماً لتوقع الأداء التشغيلي المستقبلي للبنك. هذه النسب تُظهر أيضاً قدرة البنك في المحافظة على جودة واستقرار أرباحه. (الموسوي، الدهان، و الجبوري، 2018، صفحة 180)

تعكس الأرباح المحققة مساهمتها في تطوير البنك وزيادة رأس المال. تُعتبر الربحية من الأهداف الرئيسية التي توليها إدارة البنك اهتماماً لضمان استمراريته ونجاحها، وهي تعتبر مؤشراً على كفاءة الإدارة في تحقيق زيادة القيمة السوقية لأسهم البنك. تقاس الربحية بعدة مؤشرات، أبرزها معدل العائد على حق الملكية ومعدل العائد على الموجودات. ارتفاع مؤشر الربحية يعكس تحسن أداء البنك ويعزز قدرته على مواجهة الأزمات. (الطاني و عبد الكريم محمد، 2013، صفحة 170)

الفرع السادس: الحساسية اتجاه مخاطر السوق Sensitivity to Market risk:

تعتبر الحساسية تجاه مخاطر السوق من المعايير النسبية الحديثة في نموذج التقييم CAMELS، حيث تم إضافتها في عام 1997 بسبب التطورات المالية والبنكية التي زادت من تعرض البنوك للمخاطر المالية. هذه الحساسية تشير إلى مخاطر تغير أسعار الموجودات المالية مثل أسعار الصرف، والفائدة، والأسهم والسندات. تؤثر هذه التغيرات بشكل مباشر على نشاط البنوك، خاصة تلك التي تملك موجودات بأسعار فائدة متغيرة والتي تكون أكثر عرضة لمخاطر السوق، بينما الموجودات بأسعار فائدة ثابتة تقل حساسيتها تجاه هذه المخاطر. (محمود الطاني و عباس علي، 2019، صفحة 223)

المطلب الثالث: مستويات التصنيف لنموذج التقييم الأمريكي camels

يتراوح نظام التصنيف البنكي الأمريكي بين الدرجة 1 التي تعد الأكثر كفاءة وأمان، وبين الدرجة 5 التي تشير إلى أكبر المخاطر وأدنى مستويات الأداء. هذه الدرجات تستخدم لتقييم الوضع المالي والاداري للبنوك، مما يتيح للجهات الرقابية تحديد البنوك الأكثر استقراراً، وتلك التي تحتاج إلى تدخلات إصلاحية.

ويمكن ترتيب مستويات تصنيف البنوك وفق نموذج camels كالتالي:

1. **تصنيف قوي:** يُعد أداء البنوك في هذا التصنيف قوياً ويشير إلى الذروة التي يمكن أن تصل إليها المؤسسات البنكية.

البنوك التي تقع ضمن هذه الفئة تكون متينة في أغلب جوانبها، وتتمتع بإدارة مستقرة وفعالة. كما أن قدرتها على مواجهة التحديات تُعتبر مقبولة حتى في ظل الاضطرابات الاقتصادية الكبيرة، والنقاط الضعيفة فيها تكون طفيفة وقابلة للمعالجة. مع ذلك، يستلزم الحفاظ على سلامتها البنكية تواجد رقابة دائمة وفعالة كشرط أساسي لضمان استمراريته وفعاليتها. (بوخلخال، 2012، صفحة 208)

2. **تصنيف مرضي:** يشير إلى أن البنوك ضمن هذه الفئة تتمتع بأداء مالي مقبول. بعض البنوك في هذه الفئة قد تواجه مشاكل بسيطة لكنها تظل نسبياً مستقرة وتمتلك القدرة على التكيف مع التحولات الاقتصادية. ذلك يعود بشكل رئيسي إلى التزامها بالتوجيهات والأنظمة والقوانين المعمول بها، وإدارتها

المعقولة للمخاطر، مما يقلل من الحاجة إلى تدخلات السلطات الرقابية ويعزز من صلابتها أساسها المالي. (هنادي صكر و سري ضيغم، 2020، صفحة 187)

3. **تصنيف متوسط:** تصنف البنوك ضمن هذا المستوى بأن لديها عدة نقاط ضعف يمكن أن تزيد من مخاطر التعرض للأزمات المالية وتقلل من قدرتها على التعامل مع التقلبات السوقية. هذا يتطلب منها اتخاذ تدابير تصحيحية خلال فترة زمنية مناسبة لمنع تفاقم المشكلات التي قد تؤثر على سيولتها وملاءتها المالية. كما يلزم على البنك المركزي توجيه الإدارة بشكل مستمر وتقديم الإرشادات اللازمة للتعرف على هذه الضعف ومعالجتها، مما يعني أن هذا التصنيف يستدعي رقابة دقيقة ومستمرة من البنك المركزي. (الخاقاني و أبو هونة، 2018، صفحة 35)

4. **تصنيف حدي:** البنوك ضمن هذه الفئة تعاني من ممارسات مالية وإدارية غير آمنة وتواجه مشكلات خطيرة قد تؤدي إلى أداء غير مرضي. هذه المشكلات تتراوح بين الحادة والخرجة، وغالبًا ما تفتقر إدارات هذه البنوك للقدرة على معالجة نقاط الضعف بفاعلية، مما يجعلها غير قادرة على التكيف مع التقلبات السوقية والالتزام بالأنظمة. إدارة المخاطر بهذه البنوك غير كافية وتتطلب رقابة مشددة من الجهات الرقابية، ما يؤدي غالبًا إلى طلب إجراءات تصحيحية إجبارية لتفادي الفشل المحتمل. (شقيري، محمود، وسيم، و سوزان، 2012، صفحة 285)

5. **تصنيف غير مرضي:** البنوك ضمن هذه الفئة تواجه مشكلات خطيرة بسبب ممارسات غير آمنة وغير مستقرة، مع وجود نقص حاد في الأداء وإدارة المخاطر، خاصة بالنظر إلى حجم البنك وتعقيدات أنشطته ومستوى المخاطر التي يواجهها. هذه المشكلات تسبب قلقًا كبيرًا للسلطات الرقابية، وتتجاوز حدود قدرة الإدارة على السيطرة والتصحيح. لاستمرار هذه البنوك، تحتاج إلى دعم طارئ ورقابة مستمرة نظرًا لاحتمال فشلها المرتفع. (بن بوزيد، 2017، صفحة 27)

وبالتالي، يعتمد التقييم الكلي للبنوك في هذا النموذج على تحليل دقيق لأدائه عبر مختلف المستويات الإدارية والمالية والتشغيلية، ومدى الالتزام بالأنظمة والتعليمات وفعالية إدارة المخاطر لدى هذه البنوك كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول 04-01 : تصنيف البنوك وفق نموذج CAMELS

التصنيف	وزن التصنيف	نوع التصنيف	تحليل التصنيف
1	1.0 – 1.4	قوي	البنك جيد وسليم ولا يعاني من أي مشاكل
2	1.5 – 2.4	مرضي	البنك جيد من الأساس، ولكن لديه نقاط الضعف محددة
3	2.5 – 3.4	متوسط	يوجد لدى البنك بعض نقاط الضعف في الجوانب المالية والتشغيلية، مما يشكل مصدر قلق للجهات الرقابية
4	3.5 – 4.4	حدي	للبنك نقاط ضعف مالية خطيرة قد تؤثر في النمو والتطور مستقبلاً
5	4.5 – 5.0	غير مرضي	يعاني البنك من نقاط ضعف مالية حرجية تجعل احتمالية الفشل في المستقبل القريب مرتفعة للغاية

المصدر: (Rozzani & Rahman, 2013)

إعتماداً على ماسبق، يمكن القول أن نموذج التقييم الأمريكي CAMELS يعتبر أداة حيوية لضمان استقرار البنوك في ظل التحديات الاقتصادية والتقلبات في الأسواق المالية. حيث تم تطويره لتقييم الأداء البنكي بشكل شامل، مما يمكن الجهات الرقابية من تحديد نقاط الضعف واتخاذ الإجراءات المناسبة لضمان السلامة المالية. يُعتمد هذا النموذج عالميًا بفضل دقته في تصنيف البنوك وتوجيه الرقابة عليها، مما يساهم في تعزيز استقرار النظام المالي ككل.

المبحث الثاني: التعريف بالبنوك التقليدية والإسلامية محل الدراسة

يعد التعريف بالبنوك التقليدية والإسلامية خطوة أساسية لفهم طبيعة عملها ودورها في النظام المالي. يهدف هذا المبحث إلى تسليط الضوء على خصائص البنوك التقليدية والإسلامية محل الدراسة من خلال تقديم لمحة عن طبيعتها وأنشطتها وأهدافها، مما يساهم في بناء أساس لتحليل أدائها ومساهمتها في القطاع البنكي.

المطلب الأول: التعريف بالبنوك التقليدية محل الدراسة

في هذا المطلب، سنقوم بالتعريف بالبنوك التقليدية محل الدراسة، من خلال استعراض لمحة عن كل من البنك الوطني الجزائري وبنك الجزائر الخارجي والتركيز على أنشطتهما وأهداف كل منهما

الفرع الأول: لمحة عن البنك الوطني الجزائري BNA:

أولاً: التعريف بالبنك الوطني الجزائري BNA : يُعد البنك من المؤسسات البنكية الرائدة في الجزائر، تأسس البنك في 13 يونيو 1966 كجزء من جهود تطوير الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال. جاء تأسيس البنك كخطوة تلت تأميم البنوك الأجنبية التي كانت تعمل في البلاد آنذاك، يسعى البنك إلى تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية والصناعية والتجارية، إضافة إلى القطاعات الاستراتيجية مثل الزراعة، مع تركيز خاص على دعم الشركات الوطنية الخاصة.

يمتلك البنك الوطني الجزائري شبكة واسعة من الفروع تمتد على جميع مناطق الجزائر، حيث يضم أكثر من 227 وكالة تشرف عليها 21 مديرية جهوية للاستغلال. يهدف البنك من خلال هذه الشبكة إلى تقديم خدمات بنكية متميزة تستجيب لاحتياجات عملائه المتنوعة.

ثانياً: أنشطة وخدمات البنك:

- **الخدمات البنكية:** يقدم البنك مجموعة متنوعة من الخدمات البنكية للأفراد والشركات، بما في ذلك الحسابات الجارية، حسابات التوفير، والقروض.
- **التمويل:** يشمل التمويل الذي يقدمه البنك القروض طويلة وقصيرة الأجل، إضافة إلى تمويل المشاريع الاستثمارية والتجارية.
- **الرقمنة:** استثمر البنك في تطوير خدماته الرقمية لتسهيل العمليات البنكية اليومية لعملائه، بما في ذلك الدفع الإلكتروني وخدمات الإنترنت البنكية.

ثالثاً: أهداف البنك الوطني الجزائري:

يسعى البنك الوطني الجزائري إلى تحقيق مجموعة من الأهداف لدعم الاقتصاد الوطني وتلبية احتياجات عملائه. وفيما يلي بعض هذه الأهداف الرئيسية:

1. **دعم الاقتصاد الوطني:** يهدف البنك إلى تمويل القطاعات الاستراتيجية في الجزائر، مثل الزراعة والصناعة والتجارة، مما يساهم في تعزيز التنمية الاقتصادية للبلاد.
2. **تقديم خدمات بنكية متنوعة:** يسعى البنك إلى توفير مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات البنكية والتأمينية التي تلبي احتياجات السوق، مع التركيز على الجودة والابتكار.
3. **تعزيز الشمول المالي:** يعمل البنك على توسيع شبكة فروع وخدماته الرقمية لضمان وصول الخدمات البنكية إلى أكبر شريحة ممكنة من السكان، مما يعزز الشمول المالي في الجزائر.
4. **التحديث والتطوير المستمر:** يركز البنك على تحديث بنيته التحتية وخدماته لضمان تقديم خدمات بنكية حديثة وفعالة، مع الحفاظ على رضا العملاء.
5. **الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية:** يلتزم البنك بالقيم الأخلاقية والمهنية ويسعى لدعم المجتمع المحلي من خلال مبادرات المسؤولية الاجتماعية.

من خلال هذه الأهداف، يسعى البنك الوطني الجزائري إلى تعزيز مكانته كأحد البنوك الرائدة في الجزائر والمساهمة الفعالة في نمو الاقتصاد الوطني.

الفرع الثاني: لمحة عن بنك الجزائر الخارجي BEA:

أولاً: التعريف ببنك الجزائر الخارجي BEA:

يُعد بنك الجزائر الخارجي (BEA) من أبرز البنوك التجارية في الجزائر. يهدف إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والدول الأخرى من خلال تقديم مجموعة واسعة من الخدمات المالية والبنكية. تم إنشاء البنك في 01 أكتوبر 1967 بناءً على المرسوم رقم 67-207، برأسمال قدره 20 مليون دينار جزائري. كان الهدف من إنشائه دعم التنمية الاقتصادية وتعزيز العلاقات المالية مع الدول الأخرى. منذ تأسيسه، لعب البنك دوراً حيوياً في تسهيل العمليات البنكية للشركات الكبرى والمؤسسات الصناعية، إلى جانب تعامله مع الشركات الأجنبية، مما أكسبه شهرة عالمية.

و يسعى البنك لتحديث خدماته من خلال التحول الرقمي وتقديم حلول مالية مبتكرة مثل التمويل الإسلامي والبيع بالتقسيط عبر الإنترنت. كما أبرم البنك اتفاقيات شراكة مع شركات محلية ودولية لتعزيز خدماته وتوسيع نطاقها، بما في ذلك شراكة مع شركة جزائرية للتجارة الإلكترونية لتقديم خدمات الدفع بالتقسيط عبر الإنترنت.

ثانياً: أهداف بنك الجزائر الخارجي:

يسعى بنك الجزائر الخارجي إلى تحقيق عدة أهداف لتعزيز العلاقات الاقتصادية وتقديم مجموعة من الخدمات المالية والبنكية. وفيما يلي بعض هذه الأهداف:

- 1. تعزيز العلاقات الاقتصادية:** يعمل البنك على تقوية العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والدول الأخرى من خلال تقديم خدمات مالية متنوعة تدعم التجارة الدولية.
- 2. تمويل مختلف القطاعات:** يوفر البنك تمويلاً للقطاعات العامة والخاصة، بما في ذلك تمويل المشاريع الاستثمارية والتجارية.
- 3. التحديث والرقمنة:** يهدف البنك إلى تحديث خدماته من خلال تبني حلول رقمية مبتكرة مثل التمويل الإسلامي والبيع بالتقسيط عبر الإنترنت، مما يتيح للعملاء إجراء معاملاتهم بسرعة وأمان.
- 4. تقديم خدمات بنكية متكاملة:** يقدم البنك مجموعة شاملة من الخدمات البنكية التي تشمل فتح الحسابات، منح القروض بمختلف أنواعها، وتمويل عمليات الاستيراد والتصدير.
- 5. تعزيز الشمول المالي:** يساهم البنك في تعزيز الشمول المالي من خلال تحديث النظام المالي وتوسيع قنوات تقديم الخدمات البنكية، مما يسهل الوصول إلى الخدمات المالية لشريحة أكبر من السكان.

المطلب الثاني: التعريف بالبنوك الإسلامية محل الدراسة

في هذا المطلب، سنقوم بالتعريف بالبنوك الإسلامية محل الدراسة، من خلال استعراض لمحة عن كل من بنك السلام وبنك البركة والتركيز على أنشطتهما وأهدافهما، لتوضيح دورهما في تقديم الخدمات البنكية الإسلامية وتعزيز التنمية الاقتصادية.

الفرع الأول: لمحة عن بنك السلام الجزائري:

أولاً: التعريف بالبنك:

بنك السلام الجزائري هو من البنوك الإسلامية البارزة في الجزائر، وهو جزء من مجموعة بنك السلام التي تأسست في البحرين عام 2006. تم اعتماد البنك رسمياً من قبل البنك المركزي الجزائري في سبتمبر 2008، ليبدأ بمزاولة نشاطاته مستهدفاً تقديم خدمات مالية حديثة مستندة إلى المبادئ والقيم

الأصيلة الراسخة لدى الشعب الجزائري، وذلك لتلبية احتياجات السوق والعملاء والمستثمرين، حيث يتم تنظيم معاملاته من قبل هيئة شرعية تتألف من كبار العلماء في مجالي الشريعة والاقتصاد.

حاليا تضم شبكة فروع بنك السلام الجزائري 25 فرع موزعة على مختلف أنحاء البلاد، مع خطط لافتتاح فروع إضافية وتوسيع انتشاره الجغرافي. كما يعمل البنك على توسيع قاعدة عملائه من خلال تنويع المنتجات والخدمات المالية، و يلعب البنك دوراً مهماً في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، حيث يوفر لها التمويل اللازم بصيغ إسلامية متنوعة، مما يساهم في التنمية الاقتصادية.

ثانياً: أهداف بنك السلام:

بنك السلام الجزائري يسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف التي تتماشى مع متطلبات التنمية الاقتصادية في الجزائر. وهذه بعض الأهداف الرئيسية للبنك:

- 1. توفير خدمات بنكية متوافقة مع الشريعة الإسلامية:** يلتزم البنك بتقديم منتجات وخدمات مالية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، مما يجعله خياراً مفضلاً للعملاء الباحثين عن حلول مالية إسلامية.
 - 2. دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** يلعب البنك دوراً حيوياً في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يوفر لها التمويل اللازم وفق صيغ إسلامية متنوعة، مما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية في البلاد.
 - 3. التوسع الجغرافي وتنويع المنتجات:** يسعى البنك إلى توسيع قاعدة عملائه من خلال فتح فروع جديدة وتنويع المنتجات والخدمات المقدمة، بهدف الوصول إلى شريحة أوسع من العملاء وتحقيق الانتشار الجغرافي.
 - 4. الابتكار الرقمي:** يعتمد البنك على التكنولوجيا الحديثة لتقديم تجربة بنكية سلسة ومبتكرة، مما يعزز من كفاءته وقدرته على تلبية احتياجات السوق المتغيرة.
 - 5. المسؤولية الاجتماعية:** يلتزم البنك بدعم السلامة الاجتماعية والمالية للمجتمع من خلال مبادرات المسؤولية الاجتماعية، مما يعزز العلاقة بين البنك والمجتمع المحلي.
- من خلال هذه الأهداف، يسعى بنك السلام الجزائري إلى تعزيز مكانته كأحد البنوك الإسلامية الرائدة في الجزائر والمساهمة بفعالية في نمو الاقتصاد الوطني.

الفرع الثاني: لمحة عن بنك البركة الجزائري:

أولاً: التعريف بالبنك: بنك البركة الجزائري هو أحد البنوك الإسلامية الرائدة في الجزائر، تأسس في 20 مايو 1991، كأول بنك إسلامي في البلاد برأس مال مختلط بين القطاعين العام والخاص. بدأ البنك نشاطه برأس مال قدره 500 مليون دينار جزائري، والذي زاد تدريجياً ليصل إلى 20 مليار دينار جزائري بحلول عام 2020.

شهد البنك عدة مراحل من النمو والتوسع، بما في ذلك زيادة رأس المال وإنشاء شركات تابعة مثل "دار البركة" للتطوير العقاري و"البركة والأمان" للتأمين. ويلتزم بنك البركة الجزائري بتقديم خدمات مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، مصادق عليها من قبل هيئة الفتوى والرقابة الشرعية. كما يقدم البنك حلول تمويلية متنوعة للمؤسسات والأفراد، بما في ذلك المرابحة والإجارة والمشاركة والمضاربة، لدعم المشاريع الاستثمارية وتلبية الاحتياجات الاقتصادية.

ثانياً: أهداف بنك البركة: بنك البركة الجزائري يهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تتماشى مع التوجهات الاقتصادية والتنموية في الجزائر، مع الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية. نذكر من بين هذه الأهداف:

1. تقديم خدمات مالية إسلامية: يلتزم البنك بتوفير مجموعة واسعة من المنتجات المالية الإسلامية، مثل المرابحة والإجارة والمشاركة والمضاربة، والتي تمت الموافقة عليها من قبل هيئة الرقابة الشرعية للبنك.

2. دعم المؤسسات والمشاريع الاستثمارية: يقدم البنك حلولاً تمويلية متنوعة للمؤسسات والمهنيين لمساعدتهم في إنجاز مشاريعهم الاستثمارية وتلبية احتياجاتهم التشغيلية، بالإضافة إلى تسهيل عمليات التجارة الخارجية.

3. تعزيز الابتكار الرقمي: يسعى البنك إلى تقديم خدمات بنكية مبتكرة باستخدام التكنولوجيا الحديثة، مثل الخدمات البنكية عبر الإنترنت والهاتف المحمول، وبطاقات الدفع الإلكتروني.

4. تحقيق الشمول المالي: يعمل البنك على توسيع قاعدة عملائه من خلال تقديم منتجات وخدمات تلبي احتياجات مختلف شرائح المجتمع، بما في ذلك الأفراد والمؤسسات.

5. الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية: يحرص البنك على دعم المجتمع المحلي من خلال مبادرات المسؤولية الاجتماعية وتقديم خدمات مالية تتماشى مع القيم الأخلاقية.

المبحث الثالث: تطبيق نموذج التقييم الأمريكي CAMELS على البنوك التقليدية والإسلامية محل الدراسة خلال الفترة 2013-2022

في ظل التطورات المتسارعة التي تشهدها الصناعة البنكية، تزداد الحاجة إلى أدوات تقييم دقيقة تمكن من قياس الأداء المالي والإداري للبنوك بمختلف أنواعها، سواء كانت تقليدية أو إسلامية. يعد نموذج التقييم الأمريكي CAMELS من أهم الأطر المعتمدة عالمياً لقياس الأداء المالي البنكي. يهدف هذا المبحث إلى تطبيق هذا النموذج على البنوك التقليدية والإسلامية محل الدراسة خلال الفترة من 2013 إلى 2022، مع التركيز على تقييم المؤشرات الأساسية لكفاءة هذه البنوك وتصنيفها النهائي وفقاً لمعايير نموذج CAMELS.

المطلب الأول: تقييم كفاية رأس المال وجودة الأصول وجودة الإدارة للبنوك محل الدراسة

يهدف هذا المطلب إلى تقييم أداء البنوك محل الدراسة من خلال تحليل كفاية رأس المال، جودة الأصول وجودة الإدارة. يركز التقييم على فهم مدى قدرة البنوك على مواجهة المخاطر المالية، الحفاظ على استقرارها، وتحقيق الكفاءة التشغيلية لضمان استدامة أدائها المالي.

الفرع الأول: تحليل نسبة كفاية رأس المال (Capital Adequacy)

تعتبر نسبة كفاية رأس المال من المؤشرات الأساسية التي توليها البنوك أهمية كبيرة، كونها تعكس قدرة البنك على مواجهة المخاطر المستقبلية والحفاظ على استقراره المالي. في الجزائر، تم تحديد هذه النسبة من خلال التعليم رقم 74-94 الصادرة بتاريخ 29 نوفمبر 1994 عن السلطات النقدية الجزائرية، والتي تتماشى مع معايير لجنة بازل الأولى والثانية. تلزم هذه التعليمات البنوك الجزائرية بالاحتفاظ بنسبة كفاية رأس مال لا تقل عن 8%، وذلك لضمان قدرتها على تغطية المخاطر المرتبطة بالقروض التي تمنحها. تهدف هذه القواعد إلى تعزيز الحوكمة المالية للبنوك الجزائرية، وضمان استدامتها وتفاذي الوقوع في الإفلاس من خلال ربط الأموال الخاصة بالصافية للبنك مع مجموع المخاطر المحتملة التي يواجهها في عملياته اليومية. وتحسب هذه النسبة من رأس المال الأساسي إلى إجمالي الأصول.

أولاً: قياس نسبة كفاية رأس المال للبنوك التقليدية محل الدراسة

1. تحليل نسبة كفاية رأس المال للبنك الوطني الجزائري BNA:

يوفر الجدول المرفق بيانات حول كفاية رأس المال للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة من 2013 إلى 2022، ويصنف الأداء بناءً على نموذج CAMELS.

الجدول 04 - 02: نسبة كفاية رأس المال للبنك الوطني الجزائري BNA

السنة	الأموال الخاصة (رأس المال الأساسي)	إجمالي الأصول	كفاية رأس المال	الوسط الحسابي	تصنيف camels	متوسط التصنيف
2013	238665354	2185130565	10.92%	11.92%	1	1
2014	275367345	2620619286	10.51%		1	
2015	333211293	2719081219	12.25%		1	
2016	364525662	2843371178	12.82%		1	
2017	388363315	2828633272	13.73%		1	
2018	420310836	3082299350	13.64%		1	
2019	441099928	3491982968	12.63%		1	

2020	453723271	3440270872	13.19%	1
2021	480087092	4481253482	10.71%	1
2022	495713359	5641638620	8.79%	1

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك الوطني الجزائري للفترة (2022-2013)

يُظهر الجدول أن نسبة كفاية رأس المال للبنك الوطني الجزائري تراوحت بين 8.79% كحد أدنى في عام 2022 و13.73% كحد أقصى في عام 2017. متوسط نسبة كفاية رأس المال خلال فترة الدراسة هو 11.92%. هذه النسبة تقع ضمن الحدود المقبولة التي حددتها لجنة بازل (8%)، مما يشير إلى أن البنك يتمتع بقدرة كافية على تغطية المخاطر المحتملة.

✓ **الفترة من 2013 إلى 2017:** شهدت هذه الفترة تزايداً تدريجياً في نسبة كفاية رأس المال من 10.92% في 2013 إلى 13.73% في 2017.

هذا التحسن المستمر يشير إلى زيادة ملحوظة في رأس المال الأساسي مقارنةً بإجمالي الأصول، مما يعكس إدارة جيدة لرأس المال وقدرة على تعزيز الأصول المالية.

✓ **الفترة من 2018 إلى 2022:** على الرغم من أن النسبة ظلت فوق الحد الأدنى الموصى به، إلا أن هناك تذبذبات ملحوظة. انخفضت النسبة من 13.64% في 2018 إلى 8.79% في 2022، مما يشير إلى ضغوط مالية محتملة أو زيادة في المخاطر.

رغم هذا الانخفاض، حافظ البنك على مستوى تصنيف CAMELS جيد (تصنيف 1) طوال الفترة، مما يعكس استقرار البنك بشكل عام.

✓ **تصنيف CAMELS:** يعتمد تصنيف CAMELS على تقييم شامل لمكونات متعددة بما في ذلك كفاية رأس المال. بناءً على البيانات المقدمة، يحتفظ البنك الوطني الجزائري بتصنيف CAMELS عند المستوى 1 خلال الفترة المدروسة، مما يدل على أن البنك في وضع قوي. حيث أن متوسط تصنيف البنك (1) (التصنيف) يشير إلى أنه يتمتع بملاءة مالية قوية وقدرة جيدة على مواجهة المخاطر، ويعكس الاستقرار المالي ويؤكد أن البنك لا يواجه مخاطر كبيرة تتطلب تدابير تصحيحية.

ختاماً، يظهر الجدول أن البنك الوطني الجزائري يمكنه الحفاظ على نسبة كفاية رأس المال عند مستويات تتماشى مع المتطلبات التنظيمية الدولية والمحلية الجزائرية، مما يعزز ثقة المستثمرين والجهات الرقابية. على الرغم من التحديات التي قد تظهر في الفترة الأخيرة من الدراسة، إلا أن البنك يظل في وضع قوي ضمن تصنيف CAMELS، مما يضمن استقراره المالي والقدرة على التكيف مع مختلف المخاطر.

يعتبر الأداء الجيد للبنك الوطني الجزائري فيما يتعلق بكفاية رأس المال مؤشراً إيجابياً على مدى قدرته على تحقيق التوازن بين رأس المال والمخاطر، ويدعم اتخاذ قرارات استراتيجية لتعزيز مكانته في السوق المالية.

2. تحليل نسبة كفاية رأس المال لبنك الجزائر الخارجي BEA:

الجدول المرفق يقدم بيانات حول كفاية رأس المال للبنك خلال الفترة من 2013 إلى 2022، ويصنف الأداء بناءً على نموذج CAMELS كما يلي:

الجدول 04 - 03: نسبة كفاية رأس المال لبنك الجزائر الخارجي BEA

السنة	الأموال الخاصة (رأس المال الأساسي)	إجمالي الأصول	كفاية رأس المال	الوسط الحسابي	تصنيف camels	متوسط التصنيف
2013	292861749294	2111443454229	13.87%	14.56%	1	1
2014	304465689184	2581393491140	11.79%		1	

1	12.32%	2602811618703	320685822201	2015
1	14.13%	2574006188482	363692522294	2016
1	13.82%	3122177721501	431376566371	2017
1	15.31%	3297324991951	504811807834	2018
1	23.98%	3262369201870	782389659781	2019
1	16.69%	3154689248280	526405479898	2020
1	12.41%	4166607176226	517137936765	2021
1	11.29%	4712871326521	531981849359	2022

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر الخارجي للفترة (2013-2022)

تشير البيانات المقدمة إلى أن نسبة كفاية رأس المال لبنك الجزائر الخارجي (BEA) تراوحت بين 11.29% كحد أدنى في عام 2022 و 23.98% كحد أقصى في عام 2019. متوسط نسبة كفاية رأس المال خلال فترة الدراسة هو 14.56%، وهي نسبة مرتفعة بشكل عام، مما يشير إلى قدرة البنك على التعامل مع المخاطر المالية بكفاءة.

✓ **الفترة من 2013 إلى 2017:** خلال هذه الفترة، نلاحظ أن النسبة كانت مستقرة نسبياً، حيث تراوحت بين 11.79% في 2014 و 14.13% في 2016. هذا الاستقرار يشير إلى أن البنك كان يتمتع بقاعدة رأس مال قوية، مما يساعده على الحفاظ على تصنيف CAMELS عند المستوى 1. ✓ **الفترة من 2018 إلى 2022:** شهدت هذه الفترة زيادة ملحوظة في نسبة كفاية رأس المال، حيث بلغت 23.98% في 2019. على الرغم من التذبذب في النسبة، إلا أنها بقيت مرتفعة بالمقارنة مع المعايير الدولية، مما يعكس قدرة البنك على تعزيز رأس ماله الأساسي بشكل كبير. في عام 2022، انخفضت النسبة إلى 11.29%، ومع ذلك، تظل أعلى من الحد الأدنى الموصى به من قبل لجنة بازل (8%).

✓ **تصنيف CAMELS:** يبين الجدول أن بنك الجزائر الخارجي (BEA) حافظ على تصنيف CAMELS عند المستوى 1 طوال فترة الدراسة، مما يدل على قوته المالية واستقراره. يحتفظ بنك الجزائر الخارجي (BEA) بتصنيف CAMELS عند المستوى 1 طوال فترة الدراسة، مما يدل على قوته المالية واستقراره. حيث أن متوسط تصنيف البنك (1) (التصنيف) يشير إلى أنه يتمتع بملاءة مالية قوية ولا يواجه مخاطر مالية كبيرة قد تؤثر على أدائه المستقبلي. يظهر الجدول كذلك أن بنك الجزائر الخارجي (BEA) تمكن من الحفاظ على نسبة كفاية رأس المال عند مستويات مرتفعة بالمقارنة مع المعايير التنظيمية، مما يشير إلى قوة رأس المال الأساسي وقدرته على مواجهة المخاطر المالية المختلفة. على الرغم من التذبذب في السنوات الأخيرة، إلا أن البنك بقي ضمن التصنيف القوي (1 CAMELS)، مما يضمن استقراره المالي ويدعم استراتيجيته في تعزيز الأصول المالية.

في الختام، الأداء الجيد لبنك الجزائر الخارجي (BEA) فيما يتعلق بكفاية رأس المال يعكس الإدارة الفعالة لرأس المال والقدرة على التكيف مع الظروف المالية المتغيرة، مما يجعله في موقف قوي لمواجهة التحديات المستقبلية وتعزيز نموه المستدام.

❖ **خلاصة:** عند تحليل نسبة كفاية رأس المال لكل من البنك الوطني الجزائري (BNA) وبنك الجزائر الخارجي (BEA)، يمكننا استنتاج مدى قدرة هذين البنكين التقليديين على التعامل مع المخاطر المالية والمحافظة على الاستقرار المالي وفقاً لمعايير نموذج CAMELS ولجنة بازل. هذه النتائج توفر أساساً قوياً لفهم كيفية تعامل البنوك التقليدية في الجزائر مع كفاية رأس المال، مما يمهد الطريق لمقارنة أعمق مع البنوك الإسلامية فيما يتعلق بإدارتها لرأس المال ومواجهتها للمخاطر.

ثانياً: قياس نسبة كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية محل الدراسة

1. تحليل نسبة كفاية رأس المال لبنك السلام (Al Salam Bank):

يقدم الجدول المرفق بيانات حول نسبة كفاية رأس المال لبنك السلام الجزائري خلال الفترة من 2013 إلى 2022، وتصنيف البنك بناءً على نموذج CAMELS:

الجدول 04 - 04: نسبة كفاية رأس المال لبنك السلام (Al Salam Bank)

السنة	الأموال الخاصة (رأس المال الاساسي)	اجمالي الاصول	كفاية رأس المال	الوسط الحسابي	تصنيف camels	متوسط التصنيف
2013	13261272	39550749	%33.53	%23.42	1	1
2014	14382169	36309089	%39.61		1	
2015	14831615	40575207	%36.55		1	
2016	16352884	53103919	%30.79		1	
2017	17488889	85775329	%20.39		1	
2018	19875535	110109059	%18.05		1	
2019	21052745	131018967	%16.07		1	
2020	20374569	162625776	%12.53		1	
2021	32684735	237804350	%13.74		1	
2022	33824866	261693338	%12.93		1	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك السلام للفترة (2013-2022)

تشير البيانات في الجدول إلى أن نسبة كفاية رأس المال لبنك السلام الجزائري تراوحت بين 12.53% كحد أدنى في عام 2020 و 39.61% كحد أقصى في عام 2014. متوسط نسبة كفاية رأس المال خلال فترة الدراسة هو 23.42%، وهي نسبة عالية جداً مقارنة بالمعايير الدولية والمحلية.

✓ **الفترة من 2013 إلى 2017:** خلال هذه الفترة، كانت نسبة كفاية رأس المال مرتفعة جداً، حيث بلغت 33.53% في 2013 وبلغت ذروتها عند 39.61% في 2014. هذه النسب تشير إلى أن البنك كان يتمتع بقاعدة رأس مال قوية تمكنه من مواجهة أي مخاطر مالية بشكل مريح. ومع ذلك، بدأت النسبة في الانخفاض إلى 20.39% في 2017، مما قد يشير إلى زيادة في الأصول أو توزيع أرباح مرتفعة تقلل من رأس المال المتاح.

✓ **الفترة من 2018 إلى 2022:** في هذه الفترة، استمرت النسبة في الانخفاض، حيث وصلت إلى أدنى مستوى لها عند 12.53% في 2020. على الرغم من هذا الانخفاض، تظل النسبة أعلى من الحد الأدنى المطلوب من لجنة بازل (8%)، مما يشير إلى أن البنك لا يزال في وضع مالي قوي.

في السنوات الأخيرة، بدأت النسبة في الارتفاع قليلاً، لتصل إلى 12.93% في 2022، مما يعكس جهود البنك في تعزيز رأس المال.

✓ **تصنيف CAMELS:** حافظ بنك السلام الجزائري على تصنيف CAMELS عند المستوى 1 طوال فترة الدراسة، مما يشير إلى قوته المالية واستقراره. يبين هذا التصنيف أن البنك يتمتع بملاءة مالية قوية وقدرة كبيرة على تغطية المخاطر، مما يعني أن البنك في وضع جيد ولا يواجه مشاكل مالية كبيرة. كما يؤكد أن البنك كان في وضع مالي ممتاز ومستقر طوال فترة الدراسة، مما يعزز الثقة في استمرارية واستقرار البنك على المدى الطويل.

يتمتع بنك السلام الجزائري بنسبة كفاية رأس مال مرتفعة بشكل استثنائي، مما يعكس قدرة قوية على التعامل مع المخاطر المالية وتوفير الأمان للمستثمرين. لكن يجب على البنك متابعة تعزيز رأس المال لضمان المحافظة على هذه النسب العالية، خاصة مع التوسع المحتمل في الأصول أو توزيعات الأرباح.

الأداء الممتاز لبنك السلام الجزائري فيما يتعلق بكفاية رأس المال وتصنيفه القوي في نموذج CAMELS يعزز من مكانته كأحد البنوك الرائدة في الجزائر من حيث الاستقرار المالي وقدرته على مواجهة التحديات المستقبلية.

2. تحليل نسبة كفاية رأس المال لبنك البركة (Al Baraka Bank):

يوفر الجدول المرفق بيانات حول نسبة كفاية رأس المال لبنك البركة الجزائري من 2013 إلى 2022، ويصنف الأداء بناءً على نموذج CAMELS، الذي يقيم جوانب مختلفة من الأداء المالي للبنك كما يلي:

الجدول 04 - 05: نسبة كفاية رأس المال لبنك البركة (Al Baraka Bank)

السنة	الأموال الخاصة (رأس المال الاساسي)	اجمالي الاصول	كفاية رأس المال	الوسط الحسابي	تصنيف camels	متوسط التصنيف
2013	22070140	157073194	14.05%	11.56%	1	1
2014	22918480	162772728	14.08%		1	
2015	22567978	193573058	11.66%		1	
2016	23420110	210343621	11.13%		1	
2017	23651252	248632693	9.51%		1	
2018	26534683	270995828	9.79%		1	
2019	29809264	261568166	11.40%		1	
2020	30458968	268779449	11.33%		1	
2021	31406782	287682429	10.92%		1	
2022	32404909	277002276	11.70%		1	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البركة للفترة (2013-2022)

تشير البيانات إلى أن نسبة كفاية رأس المال لبنك البركة الجزائري تراوحت بين 9.51% كحد أدنى في عام 2017 و 14.08% كحد أقصى في عام 2014. متوسط نسبة كفاية رأس المال خلال فترة الدراسة هو 11.56%.

✓ **الفترة من 2013 إلى 2017:** كانت نسبة كفاية رأس المال مرتفعة بشكل ملحوظ في بداية الفترة، حيث بلغت 14.05% في 2013 و 14.08% في 2014، مما يعكس قدرة قوية على تغطية المخاطر. مع مرور الوقت، شهدت النسبة انخفاضاً تدريجياً إلى 9.51% في 2017، مما يشير إلى تحديات في تعزيز رأس المال أو زيادة الأصول. رغم هذا الانخفاض، ظلت النسبة فوق الحد الأدنى المطلوب من قبل لجنة بازل (8%)، مما يظل مؤشراً إيجابياً على الملاءة المالية للبنك.

✓ **الفترة من 2018 إلى 2022:** في هذه الفترة، استقرت نسبة كفاية رأس المال حول المتوسط العام، حيث تراوحت بين 9.79% في 2018 و 11.70% في 2022. تشير هذه الأرقام إلى تحسن نسبي في إدارة رأس المال بعد التراجع الملحوظ في عام 2017. الحفاظ على نسبة قريبة من المتوسط يعكس استقراراً مالياً وقدرة على التكيف مع التغيرات في السوق المالي.

✓ **تصنيف CAMELS:** حافظ بنك البركة الجزائري على تصنيف CAMELS عند المستوى 1 طوال فترة الدراسة، مما يشير إلى قوة مالية واستقرار تام. هذا التصنيف يدل على أن البنك يتمتع بملاءة مالية قوية وقادر على مواجهة المخاطر بكفاءة، ويؤكد أن البنك كان في وضع مالي جيد ومستقر طوال فترة الدراسة، مما يعزز من مكانته كأحد البنوك الإسلامية الرائدة في الجزائر. ورغم التذبذبات الطفيفة في نسبة كفاية رأس المال، يظل بنك البركة الجزائري محافظاً على مستوى ثابت من الملاءة المالية يضمن له القدرة على مواجهة المخاطر. ولكن يجب على البنك مواصلة تعزيز رأس المال لتجنب الانخفاضات المحتملة في المستقبل وضمان استمرارية الاستقرار المالي.

في الختام، الأداء الجيد لبنك البركة الجزائري في ما يتعلق بكفاية رأس المال وتصنيفه القوي في نموذج CAMELS يضعه في موقف متميز بين البنوك الإسلامية في الجزائر، مما يعزز من ثقة العملاء والجهات التنظيمية في استقراره المالي وقدرته على التوسع والنمو المستدام.

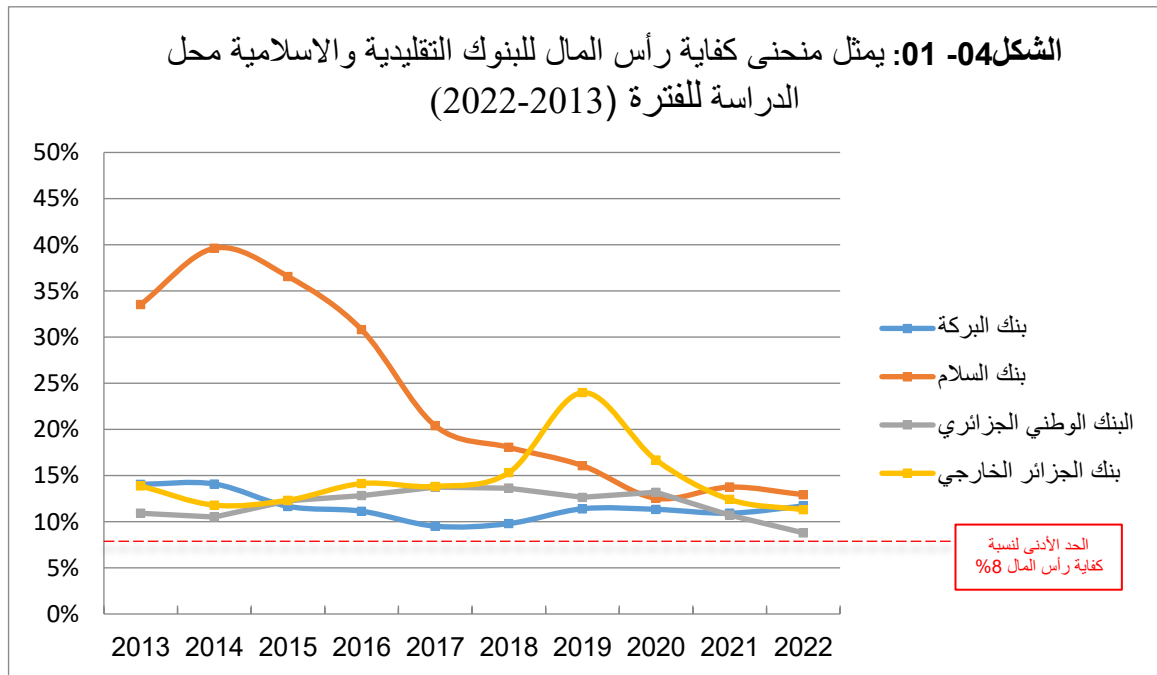
❖ **خلاصة:** تقدم نتائج تحليل كفاية رأس المال لبنك السلام وبنك البركة الجزائري رؤى مهمة حول استقرار هذين البنكين وقدرتهما على مواجهة المخاطر المالية. تعتمد هذه التحليلات على البيانات المستمدة من التقارير السنوية للفترة من 2013 إلى 2022، وتصنيفهم وفقاً لنموذج CAMELS. كلا البنكين الإسلاميين يتمتعان بملاءة مالية قوية، مما يجعلهما في وضع جيد لمواجهة التحديات المالية. تُظهر البيانات أن بنك السلام لديه نسبة كفاية رأس مال أعلى بشكل ملحوظ مقارنة ببنك البركة، مما يشير إلى قوة رأس مال أكبر.

كما تعكس نسب كفاية رأس المال لكلا البنكين قدرة قوية على تغطية المخاطر المحتملة، مع وجود بنك السلام في موقف أقوى من حيث القدرة على مواجهة التحديات المالية الكبيرة. كما أن التصنيف المستمر عند المستوى 1 لكلا البنكين يعكس الثقة في استقرارهما المالي وقدرتهما على مواجهة المخاطر بفعالية.

يجب على كلا البنكين مواصلة تعزيز رأس المال لضمان الاستقرار المستمر وتحقيق النمو المستدام. بنك السلام بحاجة إلى مراقبة الانخفاضات في النسبة واتخاذ الإجراءات اللازمة للحفاظ على قوته المالية، بينما يحتاج بنك البركة إلى الحفاظ على استقراره وتعزيز نسبة كفاية رأس المال لمواجهة التحديات المستقبلية.

ثالثاً: تحليل ومقارنة نتائج كفاية رأس المال للبنوك التقليدية والإسلامية في الجزائر:

فيما يلي مخطط يوضح المتوسط الحسابي لنسبة كفاية رأس المال لكل من البنوك التقليدية والإسلامية في الجزائر للفترة (2013-2022):



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجداول السابقة

نلاحظ أن جميع البنوك سواء التقليدية أو الإسلامية حافظت على تصنيف المستوى 1 طيلة 10 سنوات فترة الدراسة (2013-2022)، أي ظلت النسبة فوق الحد الأدنى المطلوب من قبل لجنة بازل (8%)، مما يعكس استقرارًا ماليًا عامًا وقوة في إدارة رأس المال. يشير هذا التصنيف إلى أن جميع البنوك تمتلك قاعدة رأس مال قوية وتمكنت من الحفاظ على استقرار مالي خلال فترة الدراسة. كما أن البنوك الإسلامية، وخاصة بنك السلام، تُظهر ملاءة مالية أفضل بشكل عام، مما يجعلها أكثر قدرة على مواجهة الأزمات المالية بفضل النسب المرتفعة لكفاية رأس المال. البنوك التقليدية، رغم أنها أقل في النسب مقارنة بالبنوك الإسلامية، إلا أنها لا تزال تظهر استقرارًا ماليًا جيدًا مع قدرة معقولة على تغطية المخاطر. قد تحتاج البنوك التقليدية إلى التركيز على تعزيز رأس المال لزيادة النسب الخاصة بها وتقليل الفجوة مع البنوك الإسلامية. كما أن البنوك الإسلامية، مع الاحتفاظ بنسب كفاية رأس مال عالية، تحتاج إلى التأكد من استخدام رأس المال بشكل فعال لتجنب تعطل الموارد.

تُظهر البنوك الإسلامية في الجزائر، خاصة بنك السلام، قدرة أعلى في الحفاظ على نسب كفاية رأس مال مرتفعة، مما يمنحها ميزة قوية في مواجهة المخاطر المالية بالمقارنة مع البنوك التقليدية. رغم أن البنوك التقليدية، وخاصة بنك الجزائر الخارجي، تقدم أداءً جيدًا، إلا أن الفجوة في نسبة كفاية رأس المال توضح الفرق في القدرة على مواجهة الأزمات بين النوعين. بناءً على هذه النتائج، يمكن الاستنتاج أن البنوك الإسلامية تتمتع بمرونة واستقرار أكبر، مما يمكنها من تقديم أمان مالي أفضل لعملائها والمستثمرين.

الفرع الثاني: تحليل نسبة جودة الأصول (Asset Quality)

مؤشر جودة الأصول هو مقياس يستخدم لتقييم صحة الأصول المالية للبنك وقدرته على توليد الدخل. تعكس نسبة جودة الأصول قدرة البنك على إدارة مخاطره وضمان سيولته. تحليل جودة الأصول يشمل تقييم نسبتين أساسيتين هما:

1. **نسبة التصنيف المرجح (WCR):** تعتبر نسبة التصنيف المرجح (WCR) مقياسًا يحدد مدى تأثير مخصصات الديون المتعثرة على حقوق الملكية والمخصصات في البنك. انخفاض هذه النسبة يشير إلى قدرة البنك على تحقيق ربحية أعلى وفتح فرص أكبر للنمو. وتحسب نسبة التصنيف المرجح (WCR) كالتالي:

$$\text{نسبة التصنيف المرجح (WCR)} = \frac{\text{المخصصات}}{\text{حقوق الملكية} + \text{المخصصات}} \times 100$$

ويوضح الجدول أدناه التصنيف المناسب لهذه النسبة:

الجدول 04-06: التصنيف المركب لنسبة التصنيف المرجح (WCR)

التصنيف المركب	نسبة التصنيف المرجح WCR
1	$WCR > 5\%$
2	$5\% < WCR < 15\%$

%35>WCR>%15	3
%60>WCR>%35	4
%60<WCR	5

المصدر: (ودان وشوشة، 2017، صفحة 96)

2. نسبة الرفع المالي:

نسبة الرفع المالي تقيس مدى اعتماد البنك على التمويل من مصادر خارجية لتمويل أصوله. كلما زادت هذه النسبة، ارتفع مستوى المخاطر التي قد يواجهها البنك، حيث أن زيادة التمويل الخارجي تكون عادة على حساب تحقيق عوائد أقل. وبالتالي، هناك علاقة مباشرة بين مستوى المخاطر والعائد.

تحتسب نسبة الرفع المالي كالتالي:

$$\text{نسبة الرفع المالي} = \frac{\text{إجمالي الودائع}}{\text{إجمالي الأصول}} \times 100$$

ويوضح الجدول التالي التصنيف المناسب لنسبة الرفع المالي:

الجدول 04-07: تصنيف نسبة الرفع المالي

التصنيف المركب	نسبة الرفع المالي A
1	%60 > A
2	%64 > A > %60
3	%70 > A > %64
4	%80 > A > %70
5	%80 < A

المصدر: (مطاوع، البغدادي، و الزوبة، 2018، صفحة 11)

والان سنقوم بتحليل نسبة جودة الأصول للبنوك التقليدية والإسلامية محل الدراسة من خلال نسبة التصنيف المرجح (WCR) ونسبة الرفع المالي كما يلي:

أولاً: قياس نسبة جودة الأصول للبنوك التقليدية محل الدراسة

1. تحليل نسبة التصنيف المرجح (WCR) للبنك الوطني الجزائري BNA:

يوفر الجدول التالي بيانات حول نسبة التصنيف المرجح (WCR) للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2013 - 2022، بهدف تقييم جودة أصوله وكفاءته في إدارة الديون المتعثرة. ويصنف الأداء بناءً على نموذج CAMELS.

الجدول 04-08 : نسبة التصنيف المرجح (WCR) للبنك الوطني الجزائري BNA

السنة	حقوق الملكية	المخصصات	نسبة WCR	الوسط الحسابي	تصنيف camels	متوسط التصنيف
2013	140585363	11440740	%7.53	%12.43	2	2.2
2014	147845349	23990196	%13.96		2	
2015	172629808	33960614	%16.44		3	
2016	197167323	38172236	%16.22		3	
2017	220587219	30045156	%11.99		2	

2018	240573966	30088761	11.12%	2
2019	264406150	32089934	10.82%	2
2020	273470345	33705906	10.97%	2
2021	292221150	44044595	13.10%	2
2022	323935878	44868592	12.17%	2

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك الوطني الجزائري للفترة (2013-2022)

حسب الجدول، شهدت نسبة التصنيف المرجح (WCR) للبنك تقلبات واضحة، تراوحت بين 7.53% في 2013 كأفضل نسبة و 16.44% في 2015 كأقل نسبة تصنيف. على الرغم من هذه التقلبات، حافظت النسبة على استقرار نسبي ضمن التصنيفات المقبولة، مما يعكس قدرة البنك على التحكم في مخصصاته.

لاحظنا انخفاض النسبة بعد 2016 لتستقر حول 12% تقريباً في السنوات الأخيرة، مما يشير إلى تحسن إدارة البنك لمخاطر القروض المتعثرة.

✓ تصنيف CAMELS :

○ يظهر تصنيف CAMELS أن البنك كان في حالة مرضية (التصنيف 2) في معظم السنوات، باستثناء 2015 و 2016 حيث كان في التصنيف المتوسط (التصنيف 3). هذا يعكس وجود نقاط ضعف في تلك الفترة، لكن البنك قد تعامل معها بشكل جيد فيما بعد.

○ التصنيف المتوسط عند 2.2 يشير إلى وضعية جيدة إلى حد ما للبنك، مع بعض الجوانب التي تتطلب تحسينات طفيفة لتعزيز استقراره المالي والتشغيلي.

○ عموماً، البيانات تشير إلى أن البنك الوطني الجزائري يتمتع بإدارة فعالة لمخاطر القروض المتعثرة، مما يتيح له تحقيق توازن جيد بين المخصصات وحقوق الملكية.

مع استمرار البنك في تحسين استراتيجياته لإدارة الأصول المتعثرة، يمكن أن يحقق فرص نمو أقوى ويعزز ربحية أعلى في المستقبل.

ختاماً يظهر البنك الوطني الجزائري قدرة جيدة على إدارة مخصصاته، مما يعكس استقراراً مالياً وكفاءة تشغيلية مقبولة. على الرغم من بعض نقاط الضعف في سنوات محددة، فإن الاتجاه العام يشير إلى تحسن ملحوظ واستقرار مستدام. ولتحقيق نتائج أفضل، يجب على البنك مواصلة التركيز على تعزيز جودة أصوله وتطوير سياسات فعالة لإدارة المخاطر.

2. تحليل نسبة الرفع المالي للبنك الوطني الجزائري BNA:

يوفر الجدول التالي بيانات حول نسبة الرفع المالي للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2013 - 2022، ويصنف الأداء بناءً على نموذج CAMELS.

الجدول 04 - 09 : نسبة الرفع المالي للبنك الوطني الجزائري BNA

السنة	اجمالي الودائع	اجمالي الاصول	نسبة الرفع المالي	الوسط الحسابي	تصنيف camels	متوسط التصنيف
2013	1532231628	2185130565	70.12%	69.65%	4	3.5
2014	1905335113	2620619286	72.71%		4	
2015	2151851855	2719081219	79.14%		4	
2016	1869586840	2843371178	65.75%		3	
2017	1993447837	2828633272	70.47%		4	
2018	2226378054	3082299350	72.23%		4	

2019	2557852095	3491982968	73.25%	4
2020	2466158869	3440270872	71.69%	4
2021	2722289662	4481253482	60.75%	2
2022	3407591644	5641638620	60.40%	2

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك الوطني الجزائري للفترة (2013-2022)

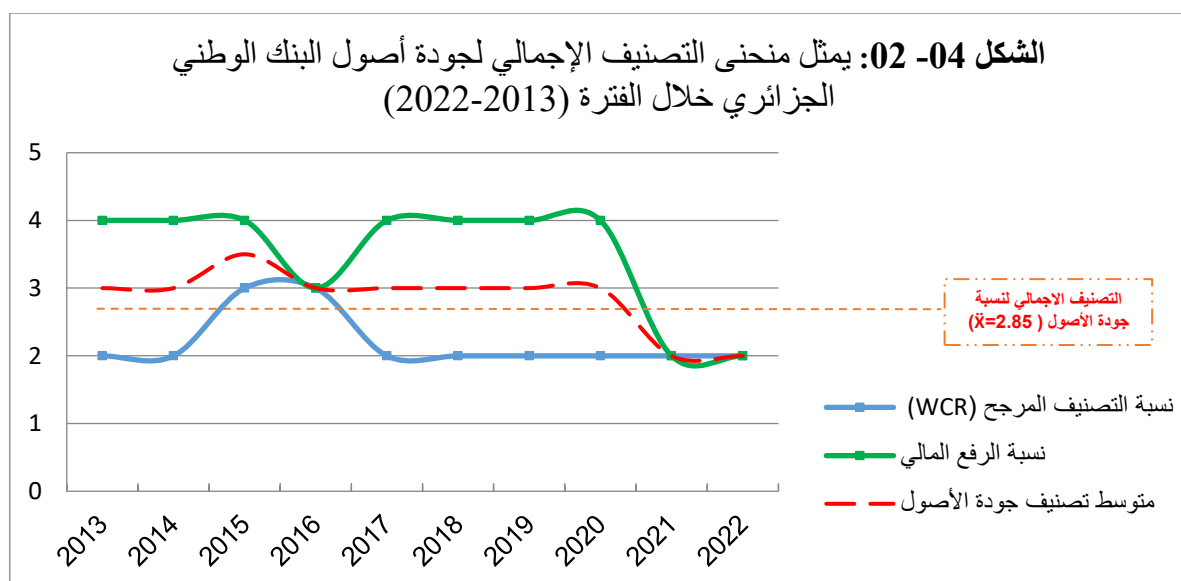
من خلال الجدول نرى أنه كانت نسب الرفع المالي مرتفعة نسبياً في السنوات 2013-2015، حيث تراوحت بين 70.12% و 79.14%. هذا يعكس اعتماداً كبيراً على التمويل الخارجي خلال هذه الفترة. في عام 2016، انخفضت النسبة إلى 65.75%، مما يشير إلى تحسن في هيكل التمويل وتقليل الاعتماد على الودائع الخارجية في هذه السنة. من 2017 إلى 2022، تراوحت النسبة بين 60.40% و 73.25%، مع ميل نحو الاستقرار حول متوسط 69.65%.

✓ تصنيف CAMELS :

○ حصل البنك على التصنيف 4 في معظم السنوات، مما يعكس مستوى مخاطر عالي إلى حد ما بسبب الاعتماد الكبير على التمويل الخارجي.
○ في السنتين الأخيرتين، حصل البنك على التصنيف 2، مما يشير إلى تحسن في إدارة الرفع المالي وتقليل المخاطر المرتبطة بذلك.
○ يُظهر البنك تحسناً تدريجياً في إدارة نسبة الرفع المالي، حيث انخفض الاعتماد على التمويل الخارجي في السنوات الأخيرة، مما يعكس جهوداً نحو تعزيز استقراره المالي.
○ الارتفاع النسبي لمعدل الرفع المالي في السنوات الأولى يعكس مخاطر أعلى، لكن التحسن التدريجي يشير إلى توجه نحو تعزيز قوة البنك وتقليل تعرضه للمخاطر.

ختاماً، يعكس أداء البنك الوطني الجزائري في إدارة نسبة الرفع المالي مزيجاً من الاعتماد الكبير على التمويل الخارجي في السنوات الأولى، متبوعاً بتحسن ملحوظ في السنوات اللاحقة. التصنيف المرتفع في نظام CAMELS يشير إلى ضرورة استمرار البنك في تقليل اعتماده على التمويل الخارجي لتعزيز استقراره المالي وتقليل المخاطر المستقبلية. يجب على البنك مواصلة تحسين استراتيجياته المالية لتحقيق توازن أفضل بين الأصول والالتزامات، مما يعزز من قدرته على مواجهة التحديات الاقتصادية بكفاءة واستدامة.

❖ من خلال الاطلاع والتحليل لكل من نسبة التصنيف المرجح ونسبة الرفع المالي للبنك الوطني الجزائري، يمكن دمج هذين المؤشرين من خلال الشكل التالي لتقديم تقييم شامل لجودة أصول البنك كما يلي:



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجداول السابقة

بلغ المتوسط الحسابي لتصنيفات جودة الأصول من نسبة التصنيف المرجح (WCR) ونسبة الرفع المالي تصنيفاً إجمالياً يقارب التصنيف 3. يشير هذا التصنيف إلى وجود نقاط ضعف ملحوظة في الجوانب المالية والتشغيلية، مما يشكل مصدر قلق للجهات الرقابية . يعكس التصنيف الإجمالي لجودة الأصول (3) إلى أن البنك الوطني الجزائري يعاني من بعض نقاط الضعف التي قد تؤثر على أدائه واستقراره المالي. هذه النقاط تتطلب اهتماماً خاصاً من إدارة البنك . حيث يتعين على البنك الوطني الجزائري التركيز على تحسين هذه الجوانب وتقليل الاعتماد على التمويل الخارجي من خلال تنويع مصادر التمويل وزيادة التمويل الذاتي من أجل تعزيز جودة الأصول والاستقرار المالي للبنك.

3. تحليل نسبة التصنيف المرجح (WCR) لبنك الجزائر الخارجي BEA :

الجدول المرفق يقدم بيانات حول نسبة التصنيف المرجح (WCR) للبنك خلال الفترة من 2013 إلى 2022، ويصنف الأداء بناءً على نموذج CAMELS كما يلي:

الجدول 04 - 10 : نسبة التصنيف المرجح (WCR) لبنك الجزائر الخارجي BEA

السنة	حقوق الملكية	المخصصات	نسبة WCR	الوسط الحسابي	تصنيف camels	متوسط التصنيف
2013	156132294831	8270156687	%5.03	%4.33	2	1.4
2014	162064237471	6188913084	%3.68		1	
2015	176871890294	4890667049	%2.69		1	
2016	193790555375	5396474091	%2.71		1	
2017	218362968551	4568755352	%2.05		1	
2018	250728613488	5775564133	%2.25		1	
2019	295504223228	11584084377	%3.77		1	
2020	328052576242	20520303913	%5.89		2	
2021	378205388842	29422943399	%7.22		2	
2022	418878726385	36351134603	%7.99		2	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر الخارجي للفترة (2013-2022)

يُلاحظ من خلال الجدول أن نسبة التصنيف المرجح (WCR) كانت بشكل عام منخفضة ومستقرة خلال السنوات المدروسة. تراوحت النسبة بين 2.05% في 2017 كأفضل نسبة و7.99% في 2022 كأقل نسبة تصنيف، مما يضع البنك غالبًا في التصنيف 1.

انخفضت نسبة WCR بشكل كبير في 2017 لتصل إلى 2.05%، مما يعكس تحسنًا وتحكمًا ملحوظًا في إدارة مخصصات القروض المتعثرة.

✓ تصنيف CAMELS :

○ حصل البنك على متوسط تصنيف عام هو 1.4، مما يدل على أن البنك يتمتع بوضعية ممتازة في إدارة المخاطر والتشغيل.

○ يُظهر بنك الجزائر الخارجي قدرة استثنائية في إدارة مخاطر القروض المتعثرة والحفاظ على جودة أصول ممتازة. النسب المنخفضة لـ WCR تعكس كفاءة البنك في تحصيل القروض وإدارة المخصصات. كما أن الحفاظ على تصنيف 1 في معظم السنوات يعزز من ثقة المستثمرين والمساهمين في أداء البنك واستقراره المالي.

ختامًا، أظهر بنك الجزائر الخارجي قدرة فائقة في إدارة مخصصاته وتحقيق استقرار مالي قوي. نسب التصنيف المرجح (WCR) المنخفضة والتصنيفات الممتازة في CAMELS تعكس جودة عالية في إدارة الأصول وقدرة على مواجهة التحديات المالية بفعالية. على الرغم من الزيادة الطفيفة في نسبة WCR في السنوات الأخيرة، إلا أن البنك لا يزال في وضعية جيدة جداً تعكس كفاءته التشغيلية والمالية.

4. تحليل نسبة الرفع المالي لبنك الجزائر الخارجي BEA :

يوفر الجدول التالي بيانات حول نسبة الرفع المالي لبنك الجزائر الخارجي BEA خلال الفترة 2013 - 2022، بهدف تقييم مدى اعتماد البنك على التمويل الخارجي لتمويل أصوله ومدى تأثير ذلك على مخاطره المالية. ويصنف الأداء بناءً على نموذج CAMELS.

الجدول 04 - 11: نسبة الرفع المالي لبنك الجزائر الخارجي BEA

السنة	اجمالي الودائع	اجمالي الاصول	نسبة الرفع المالي	الوسط الحسابي	تصنيف camels	متوسط التصنيف
2013	1680611308591	2111443454229	79.60%	77.36%	4	4.2
2014	2097021888775	2581393491140	81.24%		5	
2015	2076365436500	2602811618703	79.77%		4	
2016	2013671910584	2574006188482	78.23%		4	
2017	2509360965265	3122177721501	80.37%		5	
2018	2574177497121	3297324991951	78.07%		4	
2019	2152264718816	3262369201870	65.97%		3	
2020	2288252956927	3154689248280	72.53%		4	
2021	3062060693825	4166607176226	73.49%		4	
2022	3974108999820	4712871326521	84.32%		5	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر الخارجي للفترة (2022-2013)

تراوحت نسبة الرفع المالي بين 65.97% في 2019 و 84.32% في 2022، مع متوسط عام بلغ 77.36%. هذا يدل على اعتماد كبير للبنك على التمويل الخارجي، مما يعكس تعرضًا متزايدًا للمخاطر المالية.

كما شهدت نسبة الرفع المالي زيادة ملحوظة في 2022 حيث وصلت إلى 84.32%، مما يضع البنك في التصنيف 5 وفقًا للتصنيفات المعيارية، مما يشير إلى زيادة المخاطر المرتبطة بارتفاع الاعتماد على الودائع كمصدر رئيسي للتمويل.

✓ تصنيف CAMELS :

○ حصل البنك على تصنيف يتراوح بين 4 و 5 في معظم السنوات، مما يعكس مستوى مخاطر مرتفع نسبيًا نتيجة الاعتماد الكبير على التمويل الخارجي.

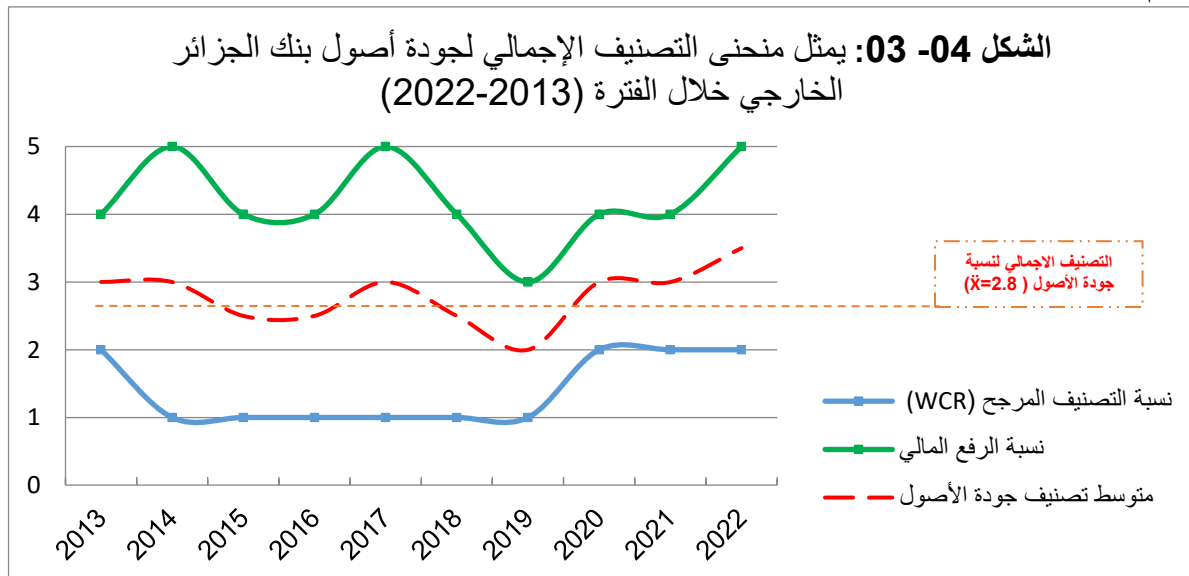
○ حصل البنك على تصنيف 3 في 2019، مما يعكس انخفاضًا مؤقتًا في نسبة الرفع المالي إلى 65.97%.

○ تعكس النسب العالية والمستقرة لنسبة الرفع المالي اعتمادًا كبيرًا على الودائع لتمويل الأصول. هذا يشير إلى أن البنك يعرض نفسه لمخاطر مالية أكبر في حالة عدم القدرة على تلبية التزامات الودائع.

○ على الرغم من الاستقرار النسبي في النسب، إلا أن الارتفاعات المستمرة تشير إلى تحديات في تحقيق توازن بين التمويل الذاتي والتمويل الخارجي. هذه المخاطر يجب أن تكون محل اهتمام لإدارة البنك لضمان استقرار طويل الأمد.

ختامًا، يعكس أداء بنك الجزائر الخارجي (BEA) اعتمادًا كبيرًا على التمويل الخارجي لتمويل أصوله، مما يضعه في تصنيف مرتفع يشير إلى مستوى مخاطر كبير. على الرغم من التحسن الطفيف في 2019، إلا أن الاتجاه العام يعكس ارتفاعًا مستمرًا في نسبة الرفع المالي، مما يتطلب مزيدًا من التركيز على تحسين هيكل التمويل وتقليل الاعتماد على الودائع لضمان استقرار مالي وتشغيلي أفضل. يجب على البنك تطوير استراتيجيات لتقليل هذه المخاطر وتعزيز استقراره المالي.

❖ من خلال مراجعة وتحليل نسبة التصنيف المرجح ونسبة الرفع المالي لبنك الجزائر الخارجي، يوضح الشكل التالي دمج هذين المؤشرين لتقديم صورة شاملة عن جودة أصول البنك وأدائه المالي العام:



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجداول السابقة

المتوسط الحسابي لتصنيفات جودة الأصول من نسبة التصنيف المرجح (WCR) التي كانت 4.33% وتصنيفها 1، ونسبة الرفع المالي 77.36% وتصنيفها 4، يعطي تصنيفاً إجمالياً يقارب التصنيف 3. يعكس هذا التصنيف أن بنك الجزائر الخارجي يعاني من نقاط ضعف في الجوانب المالية والتشغيلية، مع اعتماد كبير على التمويل الخارجي. كما أن نسبة الرفع المالي المرتفعة تشير إلى تعرض البنك لمخاطر كبيرة بسبب الاعتماد الزائد على الودائع الخارجية. يحتاج بنك الجزائر الخارجي إلى تعزيز استراتيجياته المالية لتقليل المخاطر المرتبطة بالتمويل الخارجي وتعزيز مصادر التمويل الذاتية لتقليل المخاطر المالية وتحسين جودة الأصول لضمان استقرار مالي أفضل.

ثانياً: قياس نسبة جودة الأصول للبنوك الإسلامية محل الدراسة

1. تحليل نسبة التصنيف المرجح (WCR) لبنك السلام (Al Salam Bank):

يقدم الجدول المرفق بيانات حول نسبة التصنيف المرجح (WCR) لبنك السلام الجزائري خلال الفترة من 2013 إلى 2022، وتصنيف البنك بناءً على نموذج CAMELS:

الجدول 04 - 12: نسبة التصنيف المرجح (WCR) لبنك السلام الجزائري

السنة	حقوق الملكية	المخصصات	نسبة WCR	الوسط الحسابي	تصنيف camels	متوسط التصنيف
2013	10135002	11082	0.11%	1.48%	1	1
2014	10261668	53430	0.52%		1	
2015	10399999	226000	2.13%		1	
2016	14301347	226481	1.56%		1	
2017	15381433	74375	0.48%		1	
2018	14820009	308180	2.04%		1	
2019	15904791	354911	2.18%		1	
2020	16331052	317626	1.91%		1	
2021	23874230	444888	1.83%		1	
2022	24392508	514730	2.07%		1	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك السلام للفترة (2013-2022)

تُظهر البيانات في الجدول أن نسبة التصنيف المرجح (WCR) لبنك السلام كانت منخفضة ومستقرة بشكل ملحوظ على مدار الفترة المدروسة. تراوحت النسبة بين 0.11% في 2013 كأفضل نسبة و 2.18% في 2019 كأقل نسبة تصنيف، مما يشير إلى قدرة قوية على إدارة مخصصات الديون المتعثرة. وعلى الرغم من بعض التغيرات الطفيفة، فإن WCR بقيت تحت 3%، مما يعكس كفاءة عالية في إدارة القروض و المخصصات.

✓ تصنيف CAMELS :

- حصل بنك السلام على التصنيف 1 في جميع السنوات المشمولة بالتحليل. هذا التصنيف يدل على قوة مالية وتشغيلية استثنائية وعدم وجود مشاكل تذكر في إدارة المخاطر.
- المتوسط العام لتصنيف البنك هو 1، مما يعزز صورة البنك كبنك يتمتع باستقرار مالي كبير وقدرة ممتازة على مواجهة المخاطر المالية.

بشكل عام، تعكس النسب المنخفضة والمستقرة لنسبة WCR جودة عالية لأصول بنك السلام. النسب المنخفضة تشير إلى أن البنك يملك سياسة فعالة في إدارة القروض المتعثرة وتخصيص المخصصات المناسبة.

الحفاظ على تصنيف CAMELS الممتاز عبر السنوات يعكس قوة واستقراراً ماليين، مما يعزز الثقة في قدرة البنك على تحقيق ربحية مستدامة ونمو قوي في المستقبل.

خلاصة: بنك السلام الجزائري يظهر أداءً استثنائياً في إدارة المخاطر المالية، كما يتضح من النسب المنخفضة لـ WCR والتصنيفات الممتازة وفقاً لنظام CAMELS. هذا الأداء يعكس جودة عالية للأصول واستقراراً مالياً وتشغيلياً قوياً، مما يضع البنك في موضع ريادة ضمن القطاع المالي. على البنك الاستمرار في الحفاظ على هذه السياسات الفعالة لتعزيز مكانته وضمان نمو مستدام في المستقبل.

2. تحليل نسبة الرفع المالي لبنك السلام (Al Salam Bank):

يوفر الجدول التالي بيانات حول نسبة الرفع المالي لبنك السلام (Al Salam Bank) خلال الفترة 2013 - 2022.

الجدول 04 - 13: نسبة الرفع المالي لبنك السلام (Al Salam Bank)

السنة	اجمالي الودائع	اجمالي الاصول	نسبة الرفع المالي	الوسط الحسابي	تصنيف camels	متوسط التصنيف
2013	19084716	39550749	%48.25	%57.52	1	1.8
2014	15409819	36309089	%42.44		1	
2015	19407756	40575207	%47.83		1	
2016	29084236	53103919	%54.77		1	
2017	53733178	85775329	%62.64		2	
2018	70668325	110109059	%64.18		3	
2019	84788682	131018967	%64.71		3	
2020	110557817	162625776	%67.98		3	
2021	150808110	237804350	%63.42		2	
2022	154191926	261693338	%58.92		1	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك السلام للفترة (2013-2022)

خلال الفترة من 2013 إلى 2015، كانت نسبة الرفع المالي تتراوح بين %42.44 و %47.83، مما يعكس اعتماداً محدوداً على التمويل الخارجي.

بدأت النسبة في الارتفاع اعتباراً من 2016، لتصل إلى ذروتها عند %67.98 في 2020. هذا الارتفاع يشير إلى زيادة الاعتماد على الودائع الخارجية لتمويل الأصول.

في العامين الأخيرين، انخفضت النسبة قليلاً إلى %63.42 في 2021 و %58.92 في 2022، مما يعكس جهد البنك في تقليل الاعتماد على التمويل الخارجي وتعزيز الاستقرار المالي.

✓ تصنيف CAMELS :

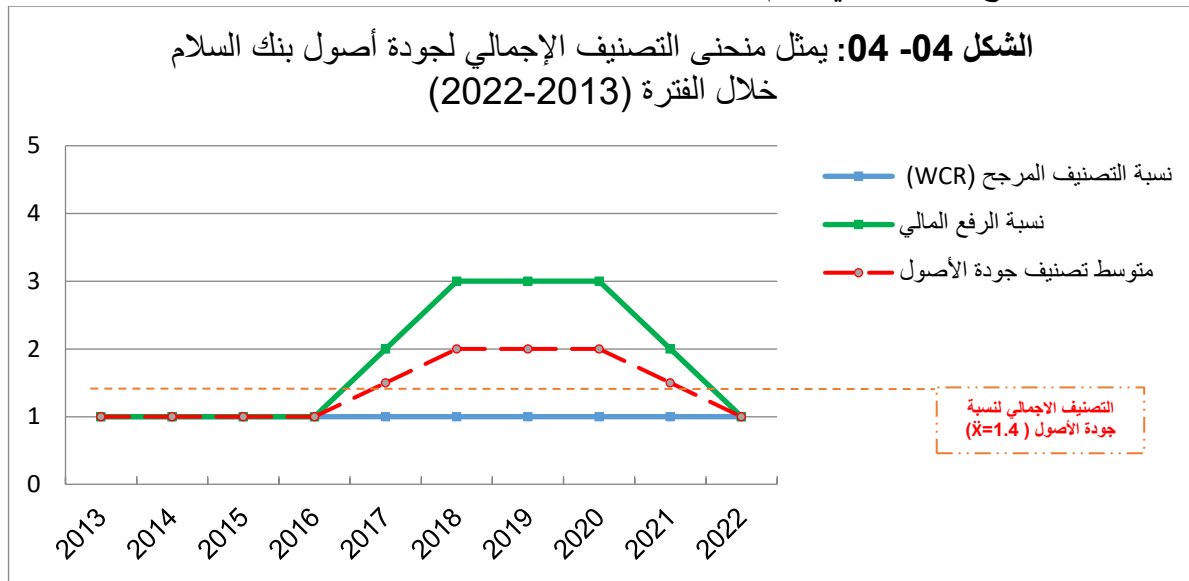
حصل البنك على التصنيف 1 في السنوات 2013-2016، مما يعكس وضعاً مالياً قوياً واعتماداً منخفضاً على التمويل الخارجي، ومع ارتفاع نسبة الرفع المالي، حصل البنك على تصنيفات 2 و 3 في السنوات 2017-2020، مما يعكس تزايد المخاطر المرتبطة بالتمويل الخارجي.

○ بعد ارتفاع نسبة الرفع المالي في الفترة من 2016 إلى 2020، أظهر البنك تحسناً في السنوات اللاحقة مما يشير إلى جهود فعالة لتقليل الاعتماد على الودائع الخارجية وتحسين الاستقرار المالي.

○ بشكل عام، احتفظ البنك بمستوى مقبول من المخاطر فيما يتعلق بالاعتماد على التمويل الخارجي، حيث كانت النسبة غالباً أقل من 70%.

ختاماً، يعكس أداء بنك السلام تطوراً ملحوظاً في إدارة نسبة الرفع المالي على مدار السنوات. بعد فترة من الاعتماد المتزايد على التمويل الخارجي، نجح البنك في تقليل هذه النسبة في السنوات الأخيرة، مما يعزز استقراره المالي. التصنيفات المحسنة في CAMELS تعكس تحسناً في الاستراتيجيات المالية للبنك، مما يشير إلى قدرة أكبر على التعامل مع المخاطر المالية وتحقيق نمو مستدام. يجب على البنك الاستمرار في مراقبة نسبة الرفع المالي وتحسين هيكل التمويل لضمان استقرار أكبر في المستقبل.

❖ وبهدف تقديم تقييم شامل لجودة أصول بنك السلام، سنعرض من خلال الشكل التالي دمج هذين المؤشرين لتوضيح الأداء المالي العام فيما يخص جودة أصوله:



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجداول السابقة

المتوسط الحسابي لتصنيفات جودة الأصول من نسبة التصنيف المرجح (WCR) ونسبة الرفع المالي يعطي تصنيفاً إجمالياً يساوي 1.4، حيث متوسط نسبة التصنيف المرجح (WCR) كانت 1.48% حيث حافظت على التصنيف 1 في كل السنوات، ونسبة الرفع المالي التي كانت 57.52%.

يعكس هذا التصنيف أن بنك السلام يتمتع بجودة أصول عالية، مع إدارة ممتازة لمخاطر القروض المتعثرة واعتماد منخفض على التمويل الخارجي. كما تشير هذه الأرقام إلى وجود استقرار مالي قوي وقدرة البنك على مواجهة التحديات المالية بفعالية.

بنك السلام يتمتع بجودة أصول عالية وتصنيف إجمالي ممتاز. يجب على البنك الاستمرار في تطبيق استراتيجيات إدارة المخاطر الفعالة وتنويع مصادر التمويل لضمان استقرار مالي مستدام ومواجهة فعالة للتحديات المالية المستقبلية.

3. تحليل نسبة التصنيف المرجح (WCR) لبنك البركة : يوفر الجدول المرفق بيانات حول نسبة التصنيف المرجح (WCR) لبنك البركة الجزائري من 2013 إلى 2022، ويصنف الأداء بناءً على نموذج CAMELS، الذي يقيم جوانب مختلفة من الأداء المالي للبنك كما يلي:

الجدول 04 - 14: نسبة التصنيف المرجح (WCR) لبنك البركة (Al Baraka Bank)

السنة	حقوق الملكية	المخصصات	نسبة WCR	الوسط الحسابي	تصنيف camels	متوسط التصنيف
2013	14210112	599680	%4.05	%4.28	1	1.1
2014	15076649	620673	%3.95		1	
2015	15643187	617139	%3.80		1	
2016	15922009	1009448	%5.96		2	
2017	16273107	761196	%4.47		1	
2018	17157459	749563	%4.19		1	
2019	18968943	856859	%4.32		1	
2020	21809964	923935	%4.06		1	
2021	22963084	935725	%3.92		1	
2022	24417837	1035887	%4.07		1	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البركة للفترة (2013-2022)

تراوحت نسب التصنيف المرجح (WCR) لبنك البركة بين %3.80 في 2015 و %5.96 في 2016. يُظهر هذا النطاق أن البنك نجح في الحفاظ على نسبة منخفضة ومستقرة، مما يعكس إدارة فعالة لمخصصات القروض المتعثرة.

باستثناء الزيادة الطفيفة في عام 2016، حافظت نسبة WCR على استقرارها حول المتوسط العام البالغ %4.28. هذا يدل على قدرة البنك على تحقيق توازن جيد بين المخصصات وحقوق الملكية.

✓ تصنيف CAMELS :

○ حصل بنك البركة على التصنيف 1 في جميع السنوات باستثناء 2016 الذي حصل فيه على التصنيف 2. في حين المتوسط العام لتصنيف البنك هو 1.1، مما يعزز مكانة البنك كواحد من البنوك القوية والمستقرة في السوق المالي.

○ يُظهر بنك البركة أداءً ممتازاً في إدارة مخصصاته، حيث يتمكن من الحفاظ على نسبة WCR منخفضة ومستقرة. هذا الاستقرار يعكس جودة عالية للأصول وقدرة على التعامل مع مخاطر القروض المتعثرة بكفاءة. كما يعزز من استقرار البنك وقدرته على تحقيق ربحية ونمو مستدام على المدى الطويل.

بشكل عام، بنك البركة يظهر قدرة عالية على إدارة مخصصات القروض المتعثرة، كما يتضح من نسب WCR المنخفضة والمستقرة عبر السنوات. التصنيفات الممتازة وفقاً لنظام CAMELS تعكس قوة واستقراراً مالياً وتشغيلياً كبيراً، مما يضع البنك في موقع متقدم ضمن القطاع البنكي. يجب على البنك الاستمرار في الحفاظ على سياساته الفعالة لتعزيز استقراره ونموه المستدام في المستقبل.

4. تحليل نسبة الرفع المالي لبنك البركة (Al Baraka Bank)

يوفر الجدول التالي بيانات حول نسبة الرفع المالي لبنك البركة (Al Baraka Bank) خلال الفترة 2013 - 2022، ويصنف الأداء بناءً على نموذج CAMELS.

الجدول 04 - 15: نسبة الرفع المالي لبنك البركة (Al Baraka Bank)

السنة	اجمالي الودائع	اجمالي الاصول	نسبة الرفع المالي	الوسط الحسابي	تصنيف camels	متوسط التصنيف
2013	93549171	157073194	%59.56	%64.35	1	2.5
2014	97827175	162772728	%60.10		2	

2015	119039435	193573058	%61.50	2
2016	133549940	210343621	%63.49	2
2017	164902081	248632693	%66.32	3
2018	176454587	270995828	%65.11	3
2019	171522756	261568166	%65.57	3
2020	181861420	268779449	%67.66	3
2021	198017010	287682429	%68.83	3
2022	180980843	277002276	%65.34	3

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البركة للفترة (2013-2022)

◦ خلال الفترة من 2013 إلى 2015، تراوحت نسبة الرفع المالي بين 59.56% و 61.50%. هذا يعكس توازناً جيداً بين التمويل الذاتي والتمويل الخارجي في السنوات الأولى.

◦ ارتفعت نسبة الرفع المالي بشكل ملحوظ من 2016 إلى 2020، حيث وصلت إلى 68.83% في 2021 قبل أن تنخفض قليلاً إلى 65.34% في 2022. هذا الارتفاع يشير إلى زيادة الاعتماد على الودائع كمصدر رئيسي للتمويل.

◦ بالرغم من الارتفاع الذي شهدته نسبة الرفع المالي، إلا أن البنك استطاع تحقيق بعض الاستقرار في السنوات الأخيرة، حيث حافظت النسبة على مستويات قريبة من 65%.

✓ تصنيف CAMELS :

◦ حصل البنك على التصنيف 1 مرة وحيدة في 2013، مما يشير إلى وضعية مالية قوية واعتماد محدود على التمويل الخارجي.

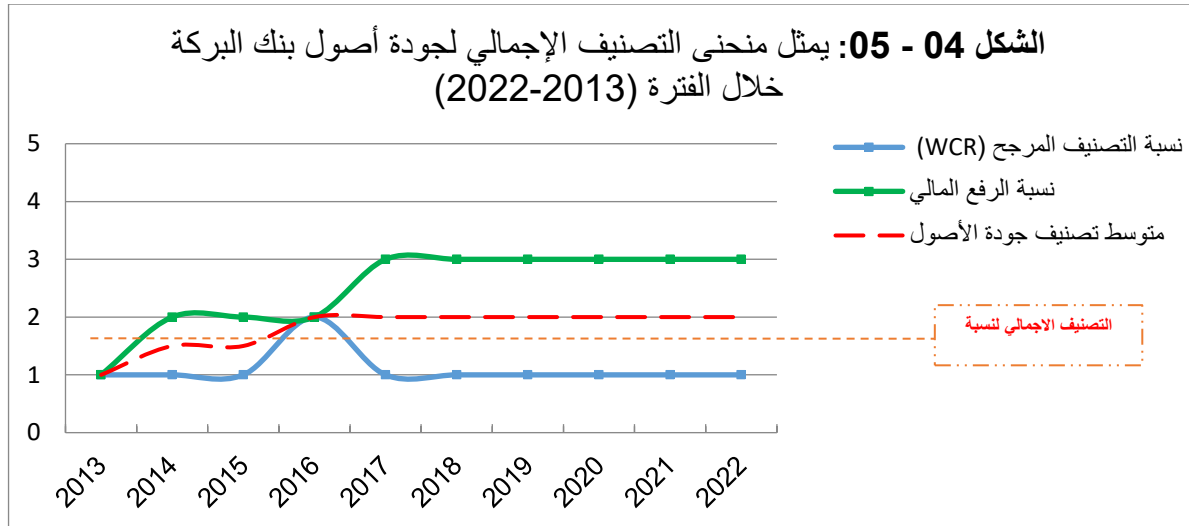
◦ في السنوات من 2014 إلى 2022، حصل البنك غالباً على التصنيفات 2 و 3. هذا التغير يعكس زيادة في المخاطر المرتبطة بارتفاع نسبة الرفع المالي.

◦ المتوسط العام لتصنيف البنك هو 2.5، مما يعكس مستوى متوسط من المخاطر المالية نتيجة الاعتماد المتزايد على التمويل الخارجي.

بشكل عام، يُظهر البنك اتجاهاً متزايداً نحو الاعتماد على الودائع لتمويل أصوله، مما يضعه في مستوى مخاطر أعلى مقارنة بالسنوات الأولى من التحليل.

ختاماً، يعكس أداء بنك البركة زيادة في الاعتماد على التمويل الخارجي عبر السنوات، مما أدى إلى تصنيفات CAMELS أعلى تشير إلى زيادة المخاطر. على الرغم من ذلك، نجح البنك في تحقيق بعض الاستقرار النسبي في السنوات الأخيرة. لذلك يجب على البنك تعزيز استراتيجياته المالية لتحسين هيكل التمويل، وتقليل نسبة الرفع المالي لتعزيز الاستقرار المالي على المدى الطويل، وضمان مواجهة فعالة للمخاطر المالية.

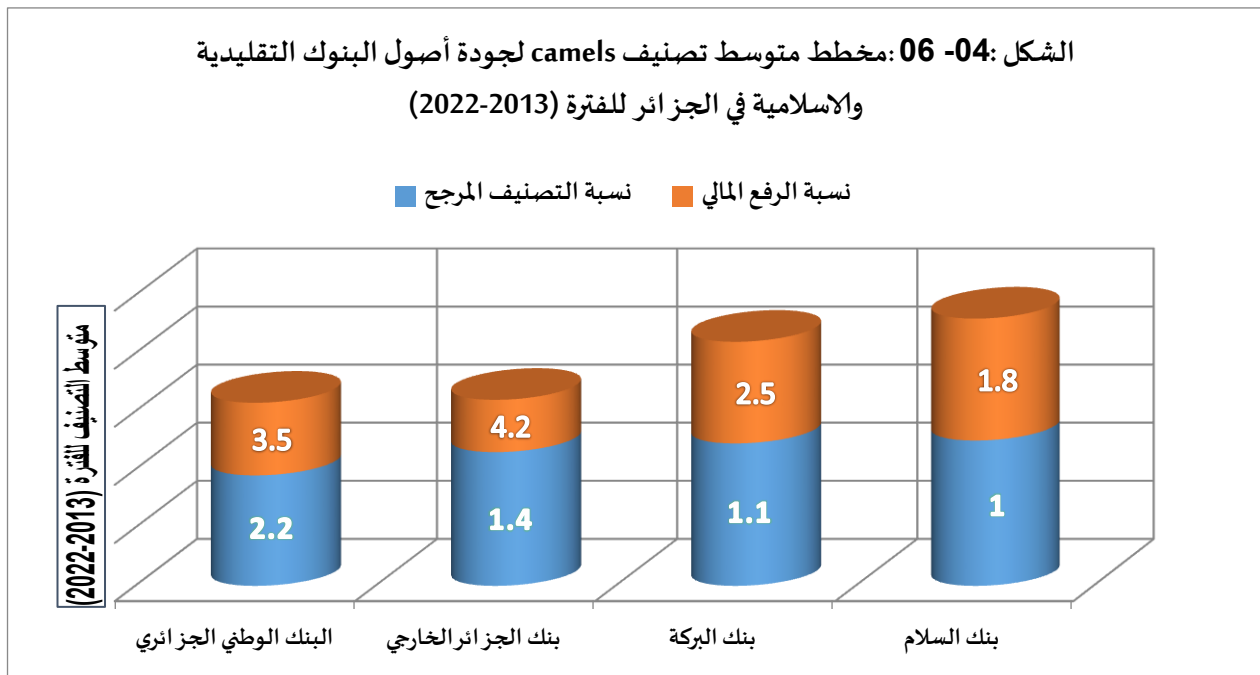
❖ ولتقديم نظرة شاملة عن جودة أصول بنك البركة، يمكن دمج هذين المؤشرين السابقين في الشكل الموالي لتقديم تقييم شامل لجودة أصول البنك كما يلي:



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجداول السابقة

يعكس التصنيف الإجمالي (1.8) لتصنيفات جودة الأصول من نسبة التصنيف المرجح (WCR) ونسبة الرفع المالي أن بنك البركة يتمتع بجودة أصول جيدة مع بعض نقاط التحسين، خاصة في جوانب الرفع المالي. حيث أن نسبة الرفع المالي تشير إلى وجود مخاطر متوسطة بسبب الاعتماد على التمويل الخارجي، مما يتطلب تعزيز التمويل الذاتي. بنك البركة عموماً يتمتع بجودة أصول جيدة وتصنيف إجمالي مرضٍ. يجب على البنك التركيز على تقليل الاعتماد على التمويل الخارجي وتعزيز إدارة المخاطر لتحسين جودة الأصول والاستقرار المالي المستقبلي.

ثالثاً: تحليل ومقارنة نتائج جودة الأصول للبنوك التقليدية والإسلامية في الجزائر: فيما يلي مخطط يوضح المتوسط الحسابي لنسبة جودة الأصول لكل من البنوك التقليدية والإسلامية في الجزائر للفترة (2022-2013):



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجداول السابقة

نلاحظ من خلال النتائج السابقة والمخططات أن البنوك الإسلامية خاصة بنك السلام، قد أظهرت أداءً أفضل من البنوك التقليدية فيما يخص جودة الأصول. حيث أن بنك السلام أظهر الأداء الأفضل من حيث جودة الأصول، و حصل على التصنيف 1 في نسبة التصنيف المرجح و1.8 في نسبة الرفع المالي. وجاء بنك البركة في المرتبة الثانية بأداء جيد مع تصنيف إجمالي قارب 2، مما يعكس جودة أصول جيدة مع بعض نقاط التحسين.

البنوك الإسلامية أظهرت قدرة أفضل على إدارة المخاطر المالية من خلال نسبة منخفضة للرفع المالي ومخصصات جيدة للقروض المتعثرة. لذا وجب عليها الاستمرار في استراتيجياتها الحالية التي تساهم في تحقيق جودة عالية للأصول.

كما يجب على البنوك التقليدية أن تعمل على تحسين هيكل التمويل وزيادة الاعتماد على المصادر الذاتية، وتطوير سياسات أكثر فعالية لإدارة المخاطر المالية والتشغيلية.

كل البنوك، سواء تقليدية أو إسلامية، يجب أن تسعى لتتنوع مصادر التمويل لتقليل المخاطر المالية المرتبطة بالاعتماد الزائد على نوع واحد من التمويل.

خلاصة: بالمقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية، يتضح أن البنوك الإسلامية، وخاصة بنك السلام، كان لها الأداء الأفضل والواضح فيما يخص جودة الأصول بفضل إدارة المخاطر الفعالة وانخفاض الاعتماد على التمويل الخارجي. هذا يمكن أن يكون دافعاً للبنوك التقليدية لتحسين استراتيجياتها المالية وإدارة المخاطر لتحقيق استقرار مالي أكبر وجودة أفضل للأصول.

الفرع الثالث: تحليل نسبة جودة الإدارة (Management)

من خلال هذا الفرع، سنقوم بتحليل مؤشر جودة الإدارة للبنوك التقليدية والإسلامية الجزائرية خلال الفترة من 2013 إلى 2022، وذلك باستخدام نسبة إجمالي المصاريف التشغيلية إلى إجمالي الأصول. يعد مؤشر جودة الإدارة غالباً مؤشراً نوعياً يصعب تحديده كمياً، إلا أن هذه النسبة توفر وسيلة فعالة لقياس كفاءة الإدارة والتي سنتيح لنا تقييم مدى قدرة الإدارات البنكية على التحكم في المصاريف التشغيلية نسبةً إلى حجم الأصول التي تديرها. ستساهم هذه الدراسة في تقديم رؤية واضحة حول كفاءة الإدارة في البنوك الجزائرية التقليدية والإسلامية خلال الفترة المدروسة.

ويوضح الجدول التالي أوزان تصنيف هذا المؤشر حسب نموذج التقييم الأمريكي camels :

الجدول 04 - 16: أوزان جودة الإدارة وفق نموذج camels

التصنيف المركب	نسبة جودة الإدارة M
1	$M \geq 25\%$
2	26% - 30%
3	31% - 38%
4	39% - 45%
5	$M \leq 46\%$

المصدر: (الموسوي، الدهان، و الجبوري، 2018، صفحة 185)

سنقوم الآن بتحليل نسبة جودة الإدارة للبنوك التقليدية والإسلامية محل الدراسة من خلال نسبة المصاريف التشغيلية إلى إجمالي الأصول كما يلي:

أولاً: قياس نسبة جودة الإدارة للبنوك التقليدية محل الدراسة

1. تحليل نسبة جودة الإدارة للبنك الوطني الجزائري BNA:

يوفر الجدول التالي بيانات حول نسبة اجمالي المصاريف التشغيلية الى اجمالي الأصول للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة من 2013 إلى 2022، ويصنف الأداء بناءً على نموذج CAMELS.

الجدول 04 - 17: تصنيف نسبة جودة الإدارة للبنك الوطني الجزائري وفق نموذج camels

السنة	المصاريف التشغيلية	إجمالي الأصول	نسبة جودة الإدارة	الوسط الحسابي	تصنيف camels	متوسط التصنيف
2013	50431144	2185130565	%2.31	%2.46	1	1
2014	91997615	2620619286	%3.51		1	
2015	79378029	2719081219	%2.92		1	
2016	80634179	2843371178	%2.84		1	
2017	68619995	2828633272	%2.43		1	
2018	67671765	3082299350	%2.20		1	
2019	110551835	3491982968	%3.17		1	
2020	76919134	3440270872	%2.24		1	
2021	88839375	4481253482	%1.98		1	
2022	58768989	5641638620	%1.04		1	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك الوطني الجزائري للفترة (2022-2013)

يُظهر الجدول أن أعلى نسبة لجودة الإدارة كانت 3.51% في عام 2014، بينما كانت أدنى نسبة 1.04% في عام 2022. ومتوسط نسبة جودة الإدارة خلال الفترة المدروسة بلغ 2.46%. من الملاحظ أن الاتجاه العام للنسب يُظهر تحسناً ملحوظاً على مدار السنوات، حيث انخفضت النسبة تدريجياً من 3.51% في 2014 إلى 1.04% في 2022، مما يشير إلى أن الإدارة قد تمكنت من تحسين كفاءتها في التحكم بالمصاريف التشغيلية.

إنّ استقرار نسبة جودة الإدارة طيلة عقد من الزمن، ورغم التحديات الاقتصادية المتغيرة يعكس مرونة الإدارة وقدرتها على التكيف مع الظروف الاقتصادية المختلفة. هذا يشير إلى وجود استراتيجيات فعالة لإدارة المخاطر والتحكم بالمصاريف التشغيلية.

كما يعكس التحسن في نسبة جودة الإدارة في بعض السنوات جهود الإدارة المستمرة لتحسين الأداء. هذا التحسن قد يكون ناتجاً عن تطبيق تقنيات إدارية جديدة أو تحسين العمليات التشغيلية الداخلية.

✓ **تصنيف CAMELS :** حافظ البنك الوطني الجزائري على التصنيف الأول (1) في نموذج CAMELS طوال فترة الدراسة، حيث أظهرت النسب أن للبنك كفاءة عالية في إدارة المصاريف التشغيلية، كما أنها تعطي الثقة في قدرة الإدارة على الحفاظ على الصحة المالية للبنك وتحقيق نمو مستدام.

التحسن المستمر في نسبة جودة الإدارة يشير إلى أن البنك يتمتع بكفاءة عالية في إدارة التكاليف، وأنه في وضع جيد لمواجهة التحديات المستقبلية وتحقيق أهدافه المالية. مما يعني أن الإدارة قادرة على تحقيق أعلى مستوى من الأداء باستخدام أقل كمية من الموارد، مما يعزز الربحية والاستدامة المالية للبنك. لذلك يجب على البنك مواصلة تحسين استراتيجياته المالية للحفاظ على هذا الأداء المتميز وتعزيز استقراره المالي في المستقبل.

2. تحليل نسبة جودة الإدارة لبنك الجزائر الخارجي BEA:

الجدول المرفق يقدم بيانات حول نسبة اجمالي المصاريف التشغيلية الى اجمالي الأصول لبنك الجزائر الخارجي خلال الفترة من 2013 إلى 2022، ويصنف الأداء بناءً على نموذج CAMELS كما يلي:

الجدول 04 - 18: تصنيف نسبة جودة الإدارة لبنك الجزائر الخارجي وفق نموذج camels

متوسط التصنيف	تصنيف camels	الوسط الحسابي	نسبة جودة الإدارة	إجمالي الأصول	المصاريف التشغيلية	السنة
1	1	%1.20	%0.94	2111443454229	19879782531	2013
	1		%0.84	2581393491140	21617948009	2014
	1		%0.97	2602811618703	25201358067	2015
	1		%1.62	2574006188482	41669911260	2016
	1		%1.52	3122177721501	47395028238	2017
	1		%1.26	3297324991951	41539286199	2018
	1		%1.31	3262369201870	42769978412	2019
	1		%1.63	3154689248280	51364100468	2020
	1		%0.97	4166607176226	40575934472	2021
	1		%0.96	4712871326521	45094656040	2022

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر الخارجي للفترة (2013-2022)

- تظهر النسب في الجدول استقراراً نسبياً على مدار السنوات العشر مع بعض التذبذبات الطفيفة، حيث تراوحت النسب بين 0.84% في 2014 كأفضل قيمة، و1.62% في 2016 كأسوأ قيمة، مع الميل نحو الاستقرار حول متوسط قدره 1.20%.
- يُظهر استقرار نسب جودة الإدارة على مدار الفترة المدروسة قدرة الإدارة في التكيف مع مختلف الظروف المتغيرة، ويشير ذلك إلى وجود استراتيجيات فعّالة لدى بنك الجزائر الخارجي لإدارة المخاطر والتحكم في المصاريف التشغيلية.
- كما يشير الانخفاض في النسب خلال السنتين الأخيرتين 2019-2020 إلى تحسن في كفاءة الإدارة وقدرتها على تقليل التكاليف التشغيلية بشكل فعال. وجهودها المستمرة في تحسين الأداء قد يرجع إلى تطبيق تقنيات إدارية متطورة أو التحسين المستمر في العمليات الداخلية.

✓ تصنيف CAMELS :

حصول البنك على التصنيف الأول في جميع السنوات العشر يدل على قدرة الإدارة في الحفاظ على نسب منخفضة من المصاريف التشغيلية، والذي يشير بدوره إلى الكفاءة العالية في إدارة التكاليف، ويعكس الصحة المالية الجيدة للبنك وعدم وجود مشاكل مالية كبيرة. مما يجعل البنك في وضع جيد للتعامل مع التحديات المستقبلية وتحقيق أهدافه المالية.

❖ خلاصة: عند تحليل جودة الإدارة للبنك الوطني الجزائري (BNA) وبنك الجزائر الخارجي (BEA)، نجد أن كلا البنكين التقليديين قد أظهرتا قدرة عالية على التحكم في المصاريف التشغيلية والمحافظة على استقرار مالي قوي وفقاً لمعيار نموذج CAMELS. البنك الوطني الجزائري أظهر تحسناً ملحوظاً في تقليل نسبة جودة الإدارة على مدار السنوات، بينما حافظ بنك الجزائر الخارجي على نسب منخفضة ومستقرة، مما يعكس كفاءة عالية في الإدارة. هذه النتائج توفر أساساً قوياً لفهم كيفية تعامل البنوك التقليدية في الجزائر مع المصاريف التشغيلية، مما يمهد الطريق لمقارنة أعمق مع البنوك الإسلامية فيما يتعلق بإدارتها للمصاريف التشغيلية ومواجهتها للتحديات المالية.

ثانياً: قياس نسبة جودة الإدارة للبنوك الإسلامية محل الدراسة

1. تحليل نسبة جودة الإدارة لبنك السلام - الجزائر:

يوفر الجدول التالي بيانات حول نسبة إجمالي المصاريف التشغيلية إلى إجمالي الأصول لبنك السلام خلال الفترة 2013 - 2022، بهدف تقييم مدى قدرة البنك في التحكم بالمصاريف التشغيلية مقارنة بحجم الأصول ومدى تأثير ذلك على مخاطره المالية. ويصنف الأداء بناءً على نموذج CAMELS.

الجدول 04 - 19: تصنيف نسبة جودة الإدارة لبنك السلام الجزائري وفق نموذج camels

السنة	المصاريف التشغيلية	إجمالي الأصول	نسبة جودة الإدارة	الوسط الحسابي	تصنيف camels	متوسط التصنيف
2013	2482041	39550749	6.28%	3.57%	1	1
2014	1659791	36309089	4.57%		1	
2015	1920885	40575207	4.73%		1	
2016	1935637	53103919	3.64%		1	
2017	2845925	85775329	3.32%		1	
2018	3744922	110109059	3.40%		1	
2019	4108318	131018967	3.14%		1	
2020	3890480	162625776	2.39%		1	
2021	5015736	237804350	2.11%		1	
2022	5567440	261693338	2.13%		1	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك السلام للفترة (2013-2022)

يوضح الجدول المرفق أن أفضل نسبة لجودة الإدارة لبنك السلام - الجزائر كانت 2.11% في عام 2021، بينما كانت أسوأ نسبة 6.28% في عام 2013. وبلغ متوسط نسبة جودة الإدارة خلال الفترة المدروسة 3.57%.

من خلال استعراض هذه البيانات، يمكن ملاحظة أن نسب جودة الإدارة قد شهدت تحسناً مستمراً على مدار العشر سنوات، حيث بدأت بنسبة عالية في 2013 ثم انخفضت تدريجياً لتصل إلى أدنى مستوى لها وأفضلها في سنة 2021، قبل أن ترتفع قليلاً في 2022 إلى 2.13%. يعكس هذا التحسن قدرة الإدارة على التأقلم مع مختلف الظروف الاقتصادية، وهو مؤشر على وجود استراتيجيات فعالة لإدارة المصاريف والمخاطر. التحسن في السنوات يشير إلى جهود الإدارة المستمرة في تحسين الأداء، سواء من خلال تطبيق تقنيات جديدة أو تحسين العمليات التشغيلية الداخلية.

✓ **تصنيف CAMELS:** حافظ بنك السلام على تصنيف (1) في نموذج CAMELS طوال فترة الدراسة، مما يعكس استقراراً وقوة في إدارة البنك. يُظهر بنك السلام الجزائري كفاءة عالية في إدارة المصاريف التشغيلية، مما ينعكس في التصنيف الممتاز (1) الذي حصل عليه في جميع السنوات. التحسن المستمر في نسبة جودة الإدارة والتصنيف الثابت (1) في نموذج CAMELS يشير إلى أن البنك يتمتع بإدارة قوية قادرة على مواجهة التحديات المالية بكفاءة وأنه يقوم باتباع استراتيجيات فعالة للتحكم في المصاريف التشغيلية. يجب على البنك مواصلة تحسين استراتيجياته المالية للحفاظ على هذا الأداء في التحسن وتعزيز استقراره المالي في المستقبل.

2. تحليل نسبة جودة الإدارة لبنك البركة - الجزائر:

يوفر الجدول التالي بيانات حول نسبة جودة الإدارة لبنك البركة - الجزائر خلال الفترة 2013 - 2022:

الجدول 04 - 20 : تصنيف نسبة جودة الإدارة لبنك البركة الجزائري وفق نموذج camels

السنة	المصاريف التشغيلية	إجمالي الأصول	نسبة جودة الإدارة	الوسط الحسابي	تصنيف camels	متوسط التصنيف
2013	2928539	157073194	%1.86	%1.90	1	1
2014	3189040	162772728	%1.96		1	
2015	3526033	193573058	%1.82		1	
2016	3880711	210343621	%1.84		1	
2017	4356321	248632693	%1.75		1	
2018	4951687	270995828	%1.83		1	
2019	5010881	261568166	%1.92		1	
2020	5718804	268779449	%2.13		1	
2021	5099231	287682429	%1.77		1	
2022	5913508	277002276	%2.13		1	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البركة للفترة (2013-2022)

■ يُظهر الجدول المرفق أن أعلى نسبة لجودة الإدارة لبنك البركة الجزائري كانت 2.13% في عامي 2020 و 2022، بينما كانت أدنى نسبة 1.75% في عام 2017. وبلغ متوسط نسبة جودة الإدارة خلال الفترة المدروسة 1.90%

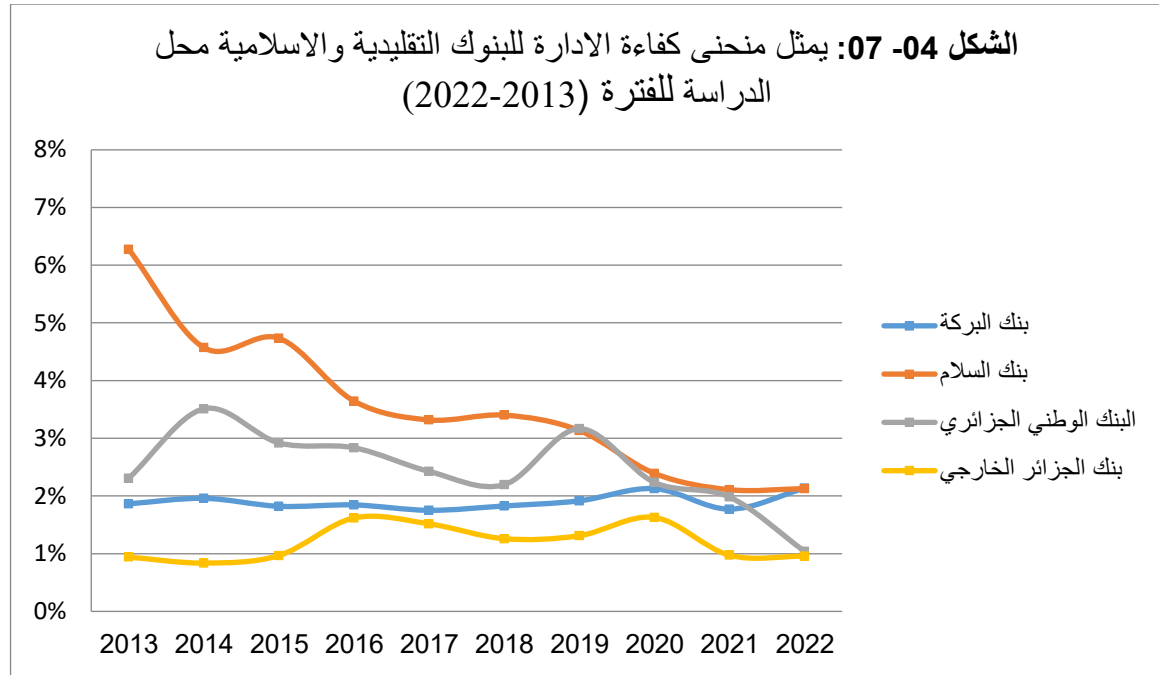
■ من خلال هذه البيانات، يمكن ملاحظة أن نسب جودة الإدارة كانت مستقرة نسبياً على مدار العشر سنوات، مع تقلبات طفيفة بين 1.75% و 2.13%. تعكس هذه التغيرات بعض التحديات المختلفة التي واجهتها الإدارة في ضبط المصاريف التشغيلية.

✓ **تصنيف CAMELS :** حصل البنك على التصنيف (1) في جميع السنوات وفق نموذج CAMELS، مما يعكس أداءً قوياً ومستقراً للإدارة. متوسط التصنيف CAMELS بلغ 1، مما يشير إلى أن البنك يتمتع بإدارة قوية وقادرة على التحكم في المصاريف التشغيلية بكفاءة. يعزز هذا التصنيف الثقة في قدرة الإدارة في الحفاظ على استقرار الوضع المالي للبنك وتحقيق نمو مستدام. ويعزز الربحية والاستدامة المالية للبنك. ينبغي على البنك الاستمرار في تحسين استراتيجياته المالية لضمان الاستمرار في هذا الأداء المتميز وتعزيز الاستقرار المالي في المستقبل.

❖ **خلاصة:** عند تحليل جودة الإدارة لبنك البركة وبنك السلام الجزائري، نجد أن كلا البنكين الإسلاميين قد أظهرتا قدرة عالية على التحكم في المصاريف التشغيلية والمحافظة على استقرار مالي قوي وفقاً لمعايير نموذج CAMELS. بنك البركة الجزائري أظهر استقراراً ملحوظاً في نسبة جودة الإدارة مع نسب منخفضة نسبياً، بينما أظهر بنك السلام الجزائري تحسناً ملحوظاً في الكفاءة التشغيلية على مدار السنوات. هذه النتائج توفر أساساً قوياً لفهم كيفية تعامل البنوك الإسلامية في الجزائر مع المصاريف التشغيلية، مما يعزز من استقرارها المالي وقدرتها على مواجهة التحديات المالية بكفاءة.

ثالثاً: تحليل ومقارنة نتائج كفاءة الإدارة للبنوك التقليدية والإسلامية في الجزائر:

فيما يلي مخطط يوضح منحى نسبة جودة الإدارة لكل من البنوك التقليدية والإسلامية في الجزائر للفترة (2013-2022):



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجداول السابقة

من خلال تحليل البيانات المقدمة للبنوك التقليدية (البنك الوطني الجزائري وبنك الجزائر الخارجي) والبنوك الإسلامية (بنك البركة الجزائري وبنك السلام الجزائري)، يمكننا إجراء مقارنة شاملة تركز على المتوسطات الحسابية لنسبة جودة الإدارة والتصنيف وفق نموذج CAMELS. بناءً على المتوسطات الحسابية لنسبة جودة الإدارة، يُظهر بنك الجزائر الخارجي (BEA) أفضل أداء بين البنوك التقليدية بمتوسط 1.20%، مقارنة بالبنك الوطني الجزائري (BNA) الذي بلغ متوسطه 2.46%. من جهة أخرى، يُظهر بنك البركة الجزائري أفضل أداء بين البنوك الإسلامية بمتوسط 1.90%، مقارنة ببنك السلام الجزائري الذي بلغ متوسطه 3.57%. كما يمكن القول أن بنك الجزائر الخارجي (BEA) يُظهر الأداء الأفضل بين جميع البنوك المدروسة، يليه بنك البركة الجزائري. عموماً، نلاحظ أن جميع البنوك سواء التقليدية أو الإسلامية حافظت على مستوى التصنيف 1 الذي يقع تحت المعدل المطلوب 25% حسب نموذج CAMELS، وذلك طيلة فترة الدراسة (2013-2022)، مما يعكس استقراراً مالياً عامّاً وقوة في إدارة المصاريف التشغيلية لدى جميع البنوك التقليدية والإسلامية.

ختاماً، تظهر البنوك التقليدية، وخاصة بنك الجزائر الخارجي، كفاءة عالية في إدارة المصاريف التشغيلية، كذلك البنوك الإسلامية وخاصة بنك البركة الجزائري، تظهر أيضاً كفاءة جيدة ولكن بدرجة أقل من البنوك التقليدية. بناءً على هذه النتائج، يمكن الاستنتاج أن البنوك التقليدية تتمتع بمرونة واستقرار أكبر في إدارة المصاريف التشغيلية مقارنة بالبنوك الإسلامية.

المطلب الثاني: تقييم معدل جودة الربحية وجودة السيولة والحساسية اتجاه مخاطر السوق للبنوك محل الدراسة

يركز هذا المطلب على تقييم الأداء المالي للبنوك محل الدراسة من خلال تحليل جودة الربحية، جودة السيولة، والحساسية تجاه مخاطر السوق. يهدف التقييم الى قياس كفاءة البنوك في تحقيق العوائد، إدارة السيولة، والتكيف مع تقلبات السوق لضمان استقرارها المالي.

الفرع الأول: تحليل نسبة جودة الربحية (Earning)

مؤشر الربحية هو أداة حيوية في تقييم الأداء المالي للبنوك، حيث يركز على قدرة البنك على تحقيق الأرباح من موارده المتاحة. يُعتبر هذا المؤشر أساسياً لفهم مدى كفاءة البنك في استخدام أصوله وإدارة نفقاته لتحقيق العوائد. يتضمن تحليل الربحية تقييم نسبتي رئيسيتين هما:

1. نسبة العائد على الأصول (ROA) : هو مؤشر مالي يقيس مدى كفاءة البنك في استخدام أصوله لتحقيق الأرباح. يُظهر هذا المؤشر مدى قدرة البنك على تحويل استثماراته في الأصول إلى أرباح، مما يوفر نظرة عن فعالية استخدام الأصول في توليد الدخل. ويُحسب من خلال قسمة صافي الربح على إجمالي الأصول كما يلي:

$$\text{نسبة العائد على الأصول (ROA)} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{إجمالي الأصول}} \times 100$$

ويوضح الجدول التالي أوزان تصنيف مؤشر الربحية بالنسبة لمعدل العائد على إجمالي الأصول (ROA) كما يلي:

الجدول 04 - 21: التصنيف المركب لنسبة العائد على الأصول (ROA) وفق نموذج camels

التصنيف المركب	نسبة العائد على الأصول ROA
1	$ROA \geq 1\%$
2	$1\% > ROA > 0.75\%$
3	$0.75\% > ROA > 0.5\%$
4	$0.5\% > ROA > 0.25\%$
5	$ROA < 0.25\%$

المصدر: (بن عمر و نصير، 2017، صفحة 40)

2. نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE) : هو مؤشر يقيس قدرة البنك على تحقيق الأرباح من حقوق المساهمين. يعكس هذا المؤشر مدى كفاءة البنك في استخدام رأس المال المستثمر من قبل المساهمين لتحقيق العوائد، وهو مؤشر مهم للمستثمرين لتقييم جاذبية الاستثمار في البنك. ويُحسب هذا المؤشر كما يلي:

$$\text{نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE)} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{إجمالي حقوق الملكية}} \times 100$$

ويبين الجدول التالي أوزان تصنيف مؤشر الربحية بالنسبة لمعدل العائد على حقوق الملكية (ROE) حسب نموذج التقييم الأمريكي camels كما يلي :

الجدول 04 - 22: التصنيف المركب لنسبة العائد على حقوق الملكية (ROE)

التصنيف المركب	نسبة العائد على حقوق الملكية ROE
1	$ROE \geq 22\%$
2	$17\% - 21.99\%$
3	$10\% - 16.99\%$
4	$7\% - 9.99\%$
5	$ROE < 6.99\%$

المصدر: (مطاوع، البغدادي، و الزوبة، 2018، صفحة 11)

تعكس هاتين النسبتين قدرة البنك على تحقيق الأرباح من أصوله ورأس ماله، مما يوفر رؤى قيمة حول فعالية استراتيجيات البنك المالية والتشغيلية.

والان سنقوم بتحليل نسبة جودة الربحية للبنوك التقليدية والإسلامية محل الدراسة من خلال نسبة العائد على الأصول (ROA) ونسبة العائد على حقوق الملكية (ROE) .

أولاً: قياس نسبة جودة الربحية للبنوك التقليدية محل الدراسة:

1. تحليل نسبة العائد على الأصول (ROA) للبنك الوطني الجزائري BNA:

يوفر الجدول المرفق بيانات حول نسبة العائد على الأصول (ROA) للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة من 2013 إلى 2022. يهدف هذا الجدول إلى تقييم جودة الربحية للبنك من خلال تحليل أداء الأصول، ويصنف الأداء بناءً على نموذج CAMELS، الذي يقيم الجوانب المختلفة للأداء المالي للبنك.

الجدول 04 - 23: تصنيف نسبة العائد على الأصول للبنك الوطني الجزائري وفق نموذج camels

السنة	صافي الربح	إجمالي الأصول	نسبة العائد على الأصول ROA	الوسط الحسابي	تصنيف camels	متوسط التصنيف
2013	30238400	2185130565	1.38%	1.02%	1	1.4
2014	29784457	2620619286	1.14%		1	
2015	29537515	2719081219	1.09%		1	
2016	31419896	2843371178	1.11%		1	
2017	29986747	2828633272	1.06%		1	
2018	35832184	3082299350	1.16%		1	
2019	19064195	3491982968	0.55%		3	
2020	23047665	3440270872	0.67%		3	
2021	46690479	4481253482	1.04%		1	
2022	59206466	5641638620	1.05%		1	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك الوطني الجزائري للفترة (2013-2022)

استناداً إلى البيانات المقدمة في الجدول، يمكن تحليل جودة الربحية للبنك الوطني الجزائري من خلال نسبة العائد على الأصول (ROA) كما يلي:

○ يظهر الجدول تذبذباً في نسبة العائد على الأصول خلال الفترة من 2013 إلى 2022، مع اتجاه عام نحو الانخفاض التدريجي. بدأت النسبة عند 1.38% في 2013، وانتهت عند 1.05% في 2022، مع تسجيل أدنى قيمة لها عند 0.55% في 2019.

○ شهدت الفترة 2013-2015 انخفاضاً تدريجياً في نسبة ROA من 1.38% إلى 1.09%، مما قد يشير إلى تحديات في الحفاظ على مستويات الربحية العالية مع نمو الأصول. بينما في الفترة 2016-2018 استقرت النسبة نسبياً حول 1.1%، مما يدل على استقرار في كفاءة استخدام الأصول لتوليد الأرباح.

○ في 2019-2020 سجلت هذه الفترة أدنى مستويات: 0.55% و 0.67% على التوالي، مما أدى إلى انخفاض التصنيف إلى 3. قد يكون هذا الانخفاض ناتجاً عن تحديات تشغيلية أو اقتصادية أو خاصة مثل جائحة كورونا.

○ أما بالنسبة للفترة 2021-2022 فقد شهدت تحسناً ملحوظاً في الأداء، مع ارتفاع النسبة إلى 1.04% و 1.05% على التوالي، مما أعاد البنك إلى التصنيف القوي (1).

✓ **التصنيف وفق نموذج CAMELS :** وفقاً لتصنيف CAMELS ، حصل البنك على التصنيف 1 (قوي) في معظم السنوات، حيث تجاوزت نسبة ROA 1% في 8 من 10 سنوات، باستثناء عامي 2019 و 2020 حيث تراجع التصنيف إلى 3 (متوسط) مع انخفاض النسبة إلى ما دون 0.75%. هذا يشير إلى وجود أداء قوي نسبياً في تحقيق الأرباح من الأصول المتاحة، مع بعض التحديات في فترات محددة.

أظهر البنك الوطني الجزائري قدرة جيدة على توليد الأرباح من أصوله، مع الحفاظ على مستوى أداء قوي في معظم السنوات. التذبذب في النسب يشير إلى تأثر البنك بالظروف الاقتصادية المتغيرة، لكنه أظهر مرونة في التعافي من الانخفاضات، حيث أن الانخفاض الملحوظ في 2019-2020 قد يكون مرتبطاً بتحديات اقتصادية عالمية أو محلية مثل جائحة كورونا، لكن قدرة البنك على استعادة أدائه القوي في السنتين التاليتين تعكس إدارة فعالة للأزمات وقدرة على التكيف مع الظروف المتغيرة.

ختاماً: يتمتع البنك الوطني الجزائري بأداء ربحي قوي نسبياً، مع قدرة على الحفاظ على مستويات جيدة من العائد على الأصول. ومع ذلك، فإن التذبذب في النسب يشير إلى الحاجة لتعزيز استراتيجيات إدارة الأصول لتحسين كفاءة استخدامها في توليد الأرباح ، وتنويع مصادر الدخل لتقليل تأثير التقلبات الاقتصادية، وكذا مراجعة وتحسين السياسات المالية والتشغيلية لضمان استدامة الأداء القوي في مختلف الظروف الاقتصادية.

إن استمرار البنك في تحسين أدائه وتعزيز قدرته على توليد الأرباح من أصوله سيساهم في تعزيز مكانته المالية وقدرته التنافسية في السوق البنكي الجزائري.

2. تحليل نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE) للبنك الوطني الجزائري BNA:

يستعرض الجدول التالي بيانات حول نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE) للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة من 2013 إلى 2022. يهدف هذا التحليل إلى تقييم قدرة البنك على تحقيق الأرباح من حقوق المساهمين، مع الاعتماد على نموذج CAMELS لتقديم تقييم شامل للأداء المالي للبنك.

الجدول 04 - 24: نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE) للبنك الوطني الجزائري BNA

السنة	صافي الربح	حقوق الملكية	نسبة العائد على حقوق الملكية ROE	الوسط الحسابي	تصنيف camels	متوسط التصنيف
2013	30238400	140585363	21.51%	15.31%	2	2.8
2014	29784457	147845349	20.15%		2	

2015	29537515	172629808	17.11%	2
2016	31419896	197167323	15.94%	3
2017	29986747	220587219	13.59%	3
2018	35832184	240573966	14.89%	3
2019	19064195	264406150	7.21%	4
2020	23047665	273470345	8.43%	4
2021	46690479	292221150	15.98%	3
2022	59206466	323935878	18.28%	2

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك الوطني الجزائري للفترة (2013-2022)

استناداً إلى البيانات المقدمة في الجدول الخاص بالبنك الوطني الجزائري (BNA) ، يمكننا تحليل نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE) كما يلي:

◦ في عام 2013، سجل البنك أعلى نسبة ROE بلغت 21.51%، مما يشير إلى كفاءة عالية في استخدام حقوق الملكية لتوليد الأرباح في تلك الفترة.

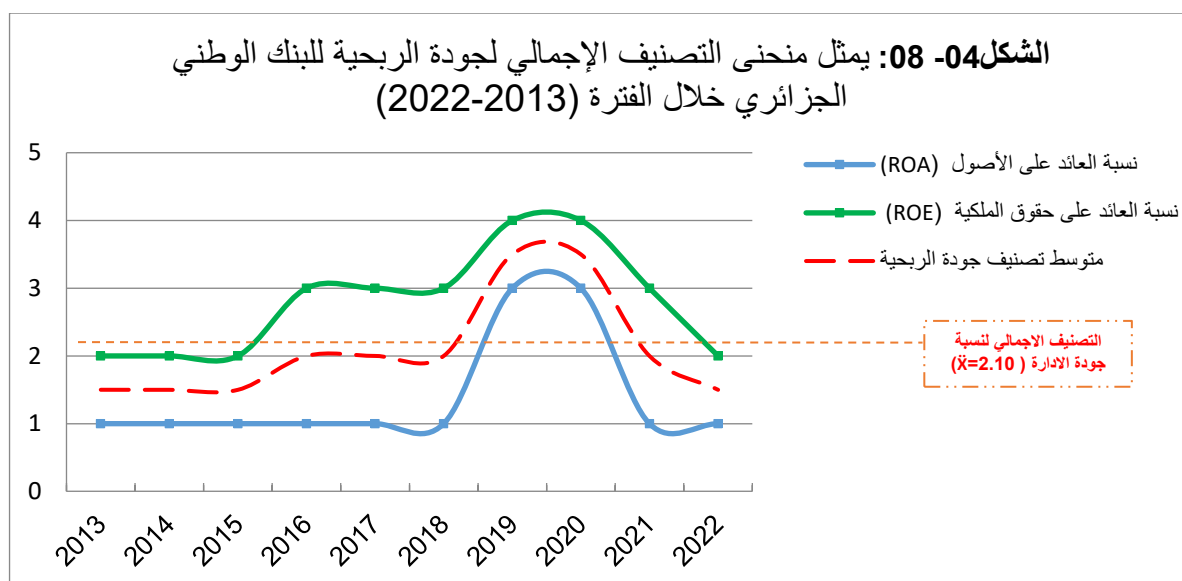
◦ شهدت الفترة من 2014 إلى 2018 انخفاضاً تدريجياً في نسبة ROE ، حيث وصلت إلى 14.89% في 2018. بينما في عامي 2019 و 2020 شهدا انخفاضاً حاداً في الأداء، حيث بلغت نسبة العائد على حقوق الملكية 7.21% و 8.43% على التوالي، مما قد يشير إلى وجود تحديات تشغيلية أو اقتصادية في تلك الفترة قد تكون أبرزها جائحة كورونا. أما في عامي 2021 و 2022 فقد أظهر البنك تحسناً ملحوظاً، حيث ارتفعت النسبة إلى 15.98% و 18.28% على التوالي.

✓ **تصنيف CAMELS** : وفقاً للنموذج ، تراوح تصنيف البنك بين 2 و 4 ، حيث حصل البنك على التصنيف 2 (مرضي) في السنوات 2013، 2014، 2015، و 2022. وشهد تراجع التصنيف إلى 3 (متوسط) في السنوات 2016، 2017، 2018، و 2021. وقد سجل البنك أدنى تصنيف له (4) في عامي 2019 و 2020.

عموماً، أظهر البنك تقلبات في أدائه على مدار السنوات العشر. حيث كان هناك اتجاه عام نحو انخفاض نسبة ROE من 2013 إلى 2020، مع تحسن ملحوظ في العامين الأخيرين. كما أظهر البنك قدرة على استعادة أدائه في 2021 و 2022، مما يدل على وجود مرونة في مواجهة التحديات. ختاماً: أظهر البنك الوطني الجزائري تقلبات كبيرة في أدائه فيما يتعلق بالعائد على حقوق الملكية. ومن أجل تحسين أدائه، يُنصح البنك بتحليل أسباب الانخفاض الحاد في 2019-2020 للاستعداد له وتجنب تكراره مستقبلاً. وأيضاً تعزيز استراتيجيات إدارة المخاطر للحد من التقلبات الحادة في الأداء. والتركيز والاستفادة من العوامل التي أدت إلى التحسن في 2021-2022 لبناء استراتيجية مستدامة لتحسين الربحية.

و رغم كل التحديات، فإن قدرة البنك على التعافي في السنوات الأخيرة تشير إلى إمكانية تحسين أدائه مستقبلاً إذا تم تنفيذ استراتيجيات فعالة لإدارة المخاطر وتحسين الكفاءة التشغيلية.

❖ من خلال تحليل كل من نسبة العائد على الأصول ونسبة العائد على حقوق الملكية للبنك الوطني الجزائري، يمكن دمج هذين المؤشرين في الشكل التالي لتقديم تقييم شامل لقدرة البنك على تحقيق الأرباح وكفاءة استخدام موارده المالية.



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجداول السابقة

يعكس التصنيف الإجمالي (2.1) لمؤشر الربحية، المستند إلى نسبة العائد على الأصول (1.02%) بمتوسط تصنيف 1.4 من 5، ونسبة العائد على حقوق الملكية (15.31%) بمتوسط تصنيف 2.8 من 5، أن البنك يتمتع بقدرة جيدة على تحقيق الأرباح لكنه يواجه بعض التحديات. يُظهر العائد على الأصول كفاءة البنك في استخدام الموارد، بينما يشير العائد على حقوق الملكية إلى عوائد مقبولة على استثمارات المساهمين. ومع ذلك، يحتاج البنك إلى تحسين الكفاءة التشغيلية وتنويع مصادر التمويل لتقليل الاعتماد على التمويل الخارجي وتعزيز الإدارة الفعالة للمخاطر لضمان استدامة الربحية والاستقرار المالي في المستقبل.

3. تحليل نسبة العائد على الأصول (ROA) لبنك الجزائر الخارجي BEA:

يتضمن الجدول المرفق معلومات حول نسبة العائد على الأصول (ROA) لبنك الجزائر الخارجي BEA خلال الفترة من 2013 إلى 2022. يهدف هذا التحليل إلى استكشاف مدى فعالية البنك في استثمار أصوله لتحقيق الأرباح، باستخدام إطار عمل نموذج CAMELS لتقييم شامل لأداء البنك المالي.

الجدول 04 - 25: تصنيف نسبة العائد على الأصول لبنك الجزائر الخارجي وفق نموذج camels

السنة	صافي الربح	إجمالي الأصول	نسبة العائد على الأصول ROA	الوسط الحسابي	تصنيف camels	متوسط التصنيف
2013	20931942640	2111443454229	%0.99	%1.58	2	1.2
2014	33742785831	2581393491140	%1.31		1	
2015	33418665080	2602811618703	%1.28		1	
2016	34572413175	2574006188482	%1.34		1	
2017	57365644936	3122177721501	%1.84		1	
2018	76775609740	3297324991951	%2.33		1	
2019	62548353013	3262369201870	%1.92		1	
2020	68620094978	3154689248280	%2.18		1	
2021	71812906716	4166607176226	%1.72		1	

2022	43646123728	4712871326521	0.93%	2	
------	-------------	---------------	-------	---	--

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر الخارجي للفترة (2013-2022)

يُظهر تحليل نسبة العائد على الأصول (ROA) لبنك الجزائر الخارجي خلال الفترة من 2013 إلى 2022 ما يلي:

◦ في عام 2013، سجل البنك نسبة ROA متدنية نسبياً بلغت 0.99%، مما يشير إلى بداية متواضعة نسبياً.

◦ شهدت الفترة من 2014 إلى 2017 تحسناً تدريجياً في نسبة ROA، حيث وصلت إلى 1.84% في 2017، مما يدل على تحسن كبير في كفاءة استغلال الأصول.

◦ عام 2018 شهد قفزة كبيرة في الأداء، حيث بلغت نسبة ROA : 2.33% ، وهو أعلى مستوى خلال الفترة المدروسة.

◦ في الفترة من 2019 إلى 2022، شهدت نسبة ROA تذبذباً مع اتجاه عام نحو الانخفاض، حيث وصلت لأدنى مستوياتها في 2022 بنسبة 0.93%.

✓ تصنيف CAMELS :

حصل البنك على التصنيف 1 (قوي) في معظم السنوات، باستثناء عامي 2013 و2022 حيث حصل على التصنيف 2 (مرضي). يعكس هذا التصنيف القوي قدرة البنك في الحفاظ على مستويات جيدة من الربحية بشكل عام.

الانخفاض في السنوات الأخيرة (2019-2022) يشير إلى وجود تحديات جديدة قد تكون مرتبطة بعوامل اقتصادية أو تنظيمية. لكن رغم هذا الانخفاض، حافظ البنك على تصنيف قوي طيلة السنوات السابقة، مما يدل على قدرته على التكيف مع الظروف المتغيرة.

ختاماً: أظهر بنك الجزائر الخارجي أداءً قوياً في إدارة أصوله لتحقيق الأرباح، مع القدرة على التحسن المستمر والتكيف مع التحديات. ومع ذلك يُنصح للبنك لتعزيز أدائه بدراسة العوامل التي أدت إلى الأداء الاستثنائي في 2018 لمحاولة تكرار هذا النجاح، وتحليل أسباب الانخفاض في السنوات الأخيرة ووضع استراتيجيات للتعامل معها. مع الاستمرار في تنويع مصادر الدخل وتحسين كفاءة إدارة الأصول للحفاظ على مستويات ROA مرتفعة. وتعزيز إدارة المخاطر لضمان استقرار الأداء في مواجهة التقلبات الاقتصادية.

إن تنفيذ هذه الاستراتيجيات قد يساعد بنك الجزائر الخارجي في الحفاظ على مركزه القوي وتحسين أدائه في السوق البنكية الجزائرية، مع الاستمرار في تحقيق تصنيفات عالية وفق نموذج CAMELS .

4. تحليل نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE) لبنك الجزائر الخارجي BEA:

يعرض الجدول المرفق بيانات حول نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE) لبنك الجزائر الخارجي BEA من 2013 إلى 2022. يركز هذا التحليل على مدى فعالية البنك في استخدام حقوق المساهمين لزيادة أرباحه، ويعتمد على نموذج CAMELS لتقييم شامل للأداء المالي للبنك.

الجدول 04 - 26 : نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE) لبنك الجزائر الخارجي وفق نموذج camels

السنة	صافي الربح	حقوق الملكية	نسبة العائد على حقوق الملكية ROE	الوسط الحسابي	تصنيف camels	متوسط التصنيف
2013	20931942640	156132294831	13.41%	19.93%	3	2
2014	33742785831	162064237471	20.82%		2	
2015	33418665080	176871890294	18.89%		2	

2	17.84%	193790555375	34572413175	2016
1	26.27%	218362968551	57365644936	2017
1	30.62%	250728613488	76775609740	2018
2	21.17%	295504223228	62548353013	2019
2	20.92%	328052576242	68620094978	2020
2	18.99%	378205388842	71812906716	2021
3	10.42%	418878726385	43646123728	2022

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك BEA للفترة (2013-2022)

○ من خلال الجدول، يظهر أن الفترة بدأت بنسبة 13.41% في 2013، وهي نسبة متدنية بالنسبة لسنوات العقد المدروسة، وقد شهدت السنوات اللاحقة ارتفاعاً ملحوظاً مع قفزة كبيرة في 2017 و2018، حيث بلغت النسبة 26.27% و30.62% على التوالي.

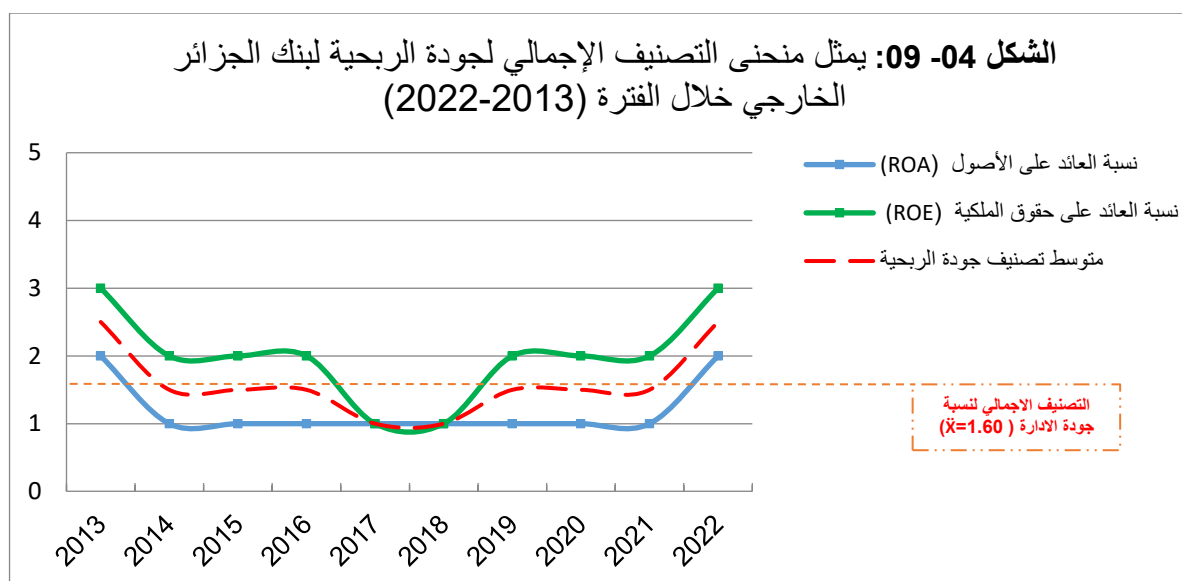
○ استقرت النسبة حول 20% في السنوات 2019-2021، قبل أن تنخفض إلى أدنى مستوى بـ 10.42% في 2022.

✓ **التقييم وفق نموذج CAMELS** : تراوح تصنيف البنك بين 1 و3 خلال الفترة المدروسة، حيث حصل على التصنيف الأعلى (1) في عامي 2017 و2018، مما يعكس أداءً استثنائياً في تلك الفترة. وحافظ على تصنيف قوي (2) في معظم السنوات الأخرى. مع تسجيل تصنيف متوسط (3) في بداية ونهاية الفترة 2013 و2022.

عموماً: أظهر البنك قدرة فائقة على تحسين عوائد المساهمين، خاصة في منتصف الفترة المدروسة. كما حافظ البنك على مستويات مرتفعة من نسبة العائد على حقوق الملكية تجاوزت 17% لمدة 7 سنوات متتالية 2014-2021. كما يشير الانخفاض في 2022 إلى تحديات جديدة قد تواجه البنك في الحفاظ على مستويات الربحية العالية.

ختاماً: أظهر بنك الجزائر الخارجي أداءً قوياً ومستداماً في تعظيم قيمة حقوق المساهمين. ومع ذلك، فإن الانخفاض الأخير يستدعي اتخاذ إجراءات استباقية كتحليل أسباب الانخفاض في 2022 واتخاذ تدابير تصحيحية سريعة. والاستفادة من الخبرات المكتسبة خلال فترات الأداء المرتفع لبناء استراتيجيات مستدامة. وكذا تعزيز إدارة المخاطر لضمان استمرارية الأداء القوي في ظل التقلبات الاقتصادية.

❖ يستعرض الشكل التالي تفاعلاً بين نسبة العائد على الأصول ونسبة العائد على حقوق الملكية لبنك الجزائر الخارجي، مما يوفر فهماً عميقاً لكيفية تحقيق البنك للربحية من خلال استراتيجياته في إدارة الأصول وحقوق المساهمين.



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجداول السابقة

يظهر بنك الجزائر الخارجي أداءً قويًا في مؤشر الربحية، حيث بلغ متوسط نسبة العائد على الأصول 1.58% مع تصنيف متوسط قدره 1.2 من 5. يشير ذلك إلى وجود كفاءة عالية في استخدام الأصول لتحقيق الأرباح، مما يعكس إدارة فعالة للموارد المتاحة. من جهة أخرى، بلغ متوسط نسبة العائد على حقوق الملكية 19.93% مع تصنيف متوسط قدره 2 من 5، مما يدل على قدرة جيدة على تحقيق العوائد من استثمارات المساهمين.

التصنيف الإجمالي لمؤشر جودة الربحية، الذي بلغ 1.6، يعكس وضعًا ماليًا مستقرًا لبنك الجزائر الخارجي مع بعض النقاط التي يمكن تحسينها. يُنصح البنك بالاستمرار في تحسين الكفاءة التشغيلية وتعزيز استراتيجيات إدارة المخاطر لتقليل الاعتماد على التمويل الخارجي. من خلال التركيز على هذه الجوانب، يمكن للبنك تعزيز استقراره المالي وضمان استدامة الربحية.

ثانياً: قياس نسبة جودة الربحية للبنوك الإسلامية محل الدراسة:

1. تحليل نسبة العائد على الأصول (ROA) لبنك السلام:

يوفر الجدول التالي بيانات حول نسبة العائد الى اجمالي الأصول لبنك السلام الجزائري خلال الفترة 2013 - 2022، بهدف تقييم مدى قدرة البنك في استخدام أصوله لتحقيق الأرباح ومدى تأثير ذلك على مخاطره المالية. ويصنف الأداء بناءً على نموذج CAMELS.

الجدول 04 - 27: تصنيف نسبة العائد على الأصول لبنك السلام وفق نموذج camels

السنة	صافي الربح	إجمالي الأصول	نسبة العائد على الأصول ROA	الوسط الحسابي	تصنيف camels	متوسط التصنيف
2013	1266660	39550749	%3.20	%2.14	1	1.2
2014	1383314	36309089	%3.81		1	
2015	301357	40575207	%0.74		3	
2016	1080086	53103919	%2.03		1	
2017	1181246	85775329	%1.38		1	

2018	2418015	110109059	2.20%	1
2019	4007410	131018967	3.06%	1
2020	3069188	162625776	1.89%	1
2021	3389221	237804350	1.43%	1
2022	4392508	261693338	1.68%	1

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك السلام للفترة (2013-2022)

استناداً إلى البيانات المقدمة في الجدول الخاص ببنك السلام، يمكننا تحليل جودة الربحية باستخدام نسبة العائد على الأصول (ROA) كما يلي:

○ في عام 2014، سجل البنك أعلى نسبة ROA بلغت 3.81%، مما يشير إلى كفاءة عالية جداً في استخدام الأصول لتوليد الأرباح. كما شهد عام 2015 انخفاضاً حاداً في نسبة ROA لتصل إلى 0.74%، وهو أدنى مستوى خلال الفترة المدروسة.

○ من 2016 إلى 2022، تذبذبت النسبة بين 1.38% و 3.06%، مع اتجاه عام نحو الاستقرار حول 2%.

التقييم وفق نموذج CAMELS : حصل البنك على التصنيف 1 (قوي) في 9 من 10 سنوات، حيث حقق أداءً متميزاً في معظم السنوات، مع نسب ROA تتجاوز 1% بشكل مستمر، مما يعكس أداءً قوياً ومستمراً في الربحية. بينما في عام 2015 فقط، تراجع التصنيف إلى 3 (متوسط) بسبب الانخفاض الحاد في صافي الربح ومنه انخفاض نسبة ROA، لكن رغم هذا الانخفاض في 2015، استطاع البنك استعادة أدائه القوي بسرعة في السنوات اللاحقة. حيث وفي السنوات الأخيرة، أظهر البنك استقراراً نسبياً في الأداء مع الحفاظ على مستويات جيدة من الربحية. كما يلاحظ وجود نمو مستمر في إجمالي الأصول، مما يشير إلى وجود توسع كبير في أعمال البنك مع الحفاظ على مستويات ربحية جيدة.

عموماً: أظهر بنك السلام أداءً قوياً ومستقراً في إدارة أصوله لتحقيق الأرباح، مع قدرة على التعافي السريع من التحديات. ولتعزيز أدائه، على البنك بدراسة العوامل التي أدت إلى الأداء الاستثنائي في 2013 و 2014 و 2019 لمحاولة تكرار هذا النجاح وتحليل أسباب الانخفاض الحاد في 2015 لتجنب تكراره مستقبلاً. مع الاستمرار في تنويع مصادر الدخل وتحسين كفاءة إدارة الأصول للحفاظ على مستويات ROA مرتفعة.

○ إن الأداء القوي والمستقر لبنك السلام يضعه في موقع جيد في السوق البنكية الجزائرية. مع الاستمرار في تطبيق استراتيجيات فعالة لإدارة الأصول والمخاطر، يمكن للبنك أن يحافظ على مكانته الرائدة وأن يستمر في تحقيق نتائج مالية قوية في المستقبل.

2. تحليل نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE) لبنك السلام:

يوفر الجدول المرفق نظرة تفصيلية عن نسبة العائد على حقوق الملكية لبنك السلام الجزائري للفترة من 2013 إلى 2022. يهدف هذا الجدول إلى تحليل الكفاءة التي يتمتع بها البنك في تحقيق العوائد من حقوق المساهمين، مستنداً إلى نموذج CAMELS لتقييم الأداء المالي العام للبنك.

الجدول 04 - 28 : نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE) لبنك السلام

السنة	صافي الربح	حقوق الملكية	نسبة العائد على حقوق الملكية ROE	الوسط الحسابي	تصنيف camels	متوسط التصنيف
2013	1266660	10135002	12.50%	13.66%	3	3
2014	1383314	10261668	13.48%		3	
2015	301357	10399999	2.90%		5	

2016	1080086	14301347	7.55%	4
2017	1181246	15381433	7.68%	4
2018	2418015	14820009	16.32%	3
2019	4007410	15904791	25.20%	1
2020	3069188	16331052	18.79%	2
2021	3389221	23874230	14.20%	3
2022	4392508	24392508	18.01%	2

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك السلام للفترة (2013-2022)

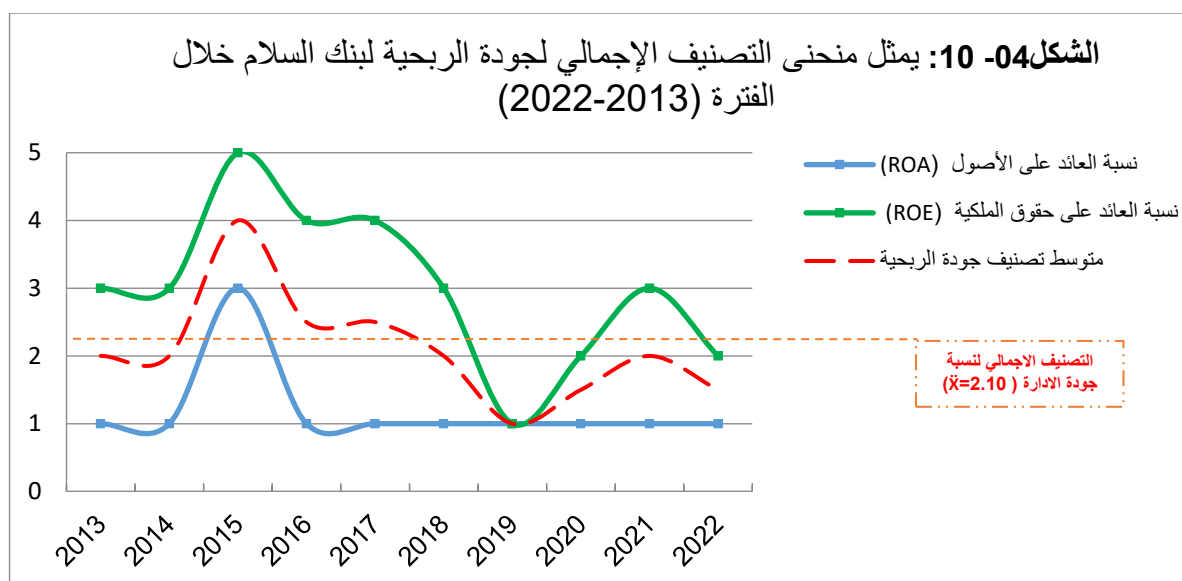
من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن بنك السلام أظهر مساراً متقلباً في نسبة العائد على حقوق الملكية خلال الفترة 2022-2013، حيث بدأت الفترة بأداء متوسط، حيث سجلت النسبة 12.50% و 13.48% في عامي 2013 و 2014 على التوالي.

○ شهد عام 2015 انخفاضاً حاداً إلى 2.90%، وهو الأدنى خلال الفترة المدروسة. مع تسجيل تحسن للأداء تدريجياً من 2016 إلى 2019، مع قفزة ملحوظة في 2019 حيث بلغت النسبة 25.20% .
○ استقرت النسبة نسبياً في السنوات الأخيرة، مع تسجيل 18.01% في 2022.

تقييم الأداء وفق معايير CAMELS : نلاحظ تنوع تصنيف البنك بشكل ملحوظ، حيث حصل البنك على التصنيف الأعلى (1) في عام 2019 فقط، مما يعكس أداءً استثنائياً في تلك السنة، بينما تراوح التصنيف بين 2 و 5 في السنوات الأخرى، مما يشير إلى تقلبات كبيرة في الأداء. كما سجل البنك أدنى تصنيف (5) في عام 2015، متزامناً مع الانخفاض الحاد في نسبة ROE .
عموماً: أظهرت نتائج البنك نسب وتصنيفات متوسطة وتذبذب في الأداء ونتائج غير مرضية نوعاً ما طيلة عقد من الزمن، مما يظهر وجود بعض المشاكل لدى البنك وجب عليه تداركها. في المقابل، أظهر البنك قدرة مقبولة على التعافي بعد الانخفاض الحاد في 2015. وقد شهدت الفترة من 2016 إلى 2019 تحسناً مستمراً في الأداء، مع استقرت النسب في السنوات الأخيرة حول 18%، مما يشير إلى استقرار في الأداء.

في الختام، يبدو أن بنك السلام يمتلك إمكانيات كبيرة لتصحيح الأخطاء وتعزيز النمو والتحسين المستمر. التركيز على الاستقرار والنمو المستدام سيكون مفتاحاً لتعزيز جاذبيته للمستثمرين وتحسين موقعه في السوق البنكية الجزائرية.

❖ يقدم الشكل التالي تحليلاً متكاملاً يجمع بين نسبة العائد على الأصول ونسبة العائد على حقوق الملكية لبنك السلام خلال الفترة من 2013 إلى 2022. يهدف هذا المنحنى إلى تقديم رؤية شاملة حول كيفية استثمار البنك لموارده لتحقيق أقصى قدر من الربحية، مع التركيز على كفاءة استخدام الأصول وتعزيز حقوق المساهمين.



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجداول السابقة

يظهر بنك السلام أداءً متميزًا في مؤشر الربحية، حيث سجل متوسط نسبة العائد على الأصول 2.14% مع تصنيف متوسط قدره 1.2 من 5، مما يعكس كفاءة عالية في استخدام الأصول لتحقيق الأرباح. هذا الأداء يشير إلى إدارة قوية للموارد المتاحة وقدرة البنك على تحقيق نتائج مالية إيجابية. في المقابل، بلغ متوسط نسبة العائد على حقوق الملكية 13.66% مع تصنيف متوسط قدره 3 من 5، مما يشير إلى وجود مجال للتحسين في تحقيق العوائد من استثمارات المساهمين. التصنيف الإجمالي لمؤشر جودة الربحية، الذي بلغ 2.1، يُظهر أن البنك يتمتع بوضع مالي جيد ولكنه يحتاج إلى تعزيز بعض الجوانب لتحقيق استقرار مالي أفضل.

3. تحليل نسبة العائد على الأصول (ROA) لبنك البركة:

يوفر الجدول التالي بيانات حول نسبة العائد على الأصول للبنك البركة الجزائري خلال الفترة من 2013 إلى 2022. يهدف هذا التحليل إلى تقييم كفاءة البنك في استخدام أصوله لتحقيق الأرباح، ويصنف الأداء بناءً على نموذج CAMELS، الذي يقيم مختلف جوانب الأداء المالي للبنك.

الجدول 04 - 29: تصنيف نسبة العائد على الأصول لبنك البركة وفق نموذج camels

السنة	صافي الربح	إجمالي الأصول	نسبة العائد على الأصول ROA	الوسط الحسابي	تصنيف camels	متوسط التصنيف
2013	4092489	157073194	%2.61	%1.95	1	1
2014	4306604	162772728	%2.65		1	
2015	4107918	193573058	%2.12		1	
2016	3983568	210343621	%1.89		1	
2017	3548414	248632693	%1.43		1	
2018	5166572	270995828	%1.91		1	
2019	6333245	261568166	%2.42		1	
2020	4227645	268779449	%1.57		1	
2021	4257197	287682429	%1.48		1	
2022	4022156	277002276	%1.45		1	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البركة للفترة (2013-2022)

استناداً إلى البيانات المقدمة في الجدول الخاص ببنك البركة، يمكننا تحليل جودة الربحية باستخدام نسبة العائد على الأصول (ROA) خلال الفترة من 2013 إلى 2022 كما يلي:

◦ في عام 2014، سجل البنك أفضل نسبة ROA بلغت 2.65%، مما يشير في تلك السنة إلى وجود كفاءة عالية في استخدام الأصول لتوليد الأرباح. كما شهدت الفترة من 2015 إلى 2017 انخفاضاً تدريجياً في نسبة ROA، حيث وصلت إلى أدنى مستوى لها عند 1.43% في 2017. ومن 2018 إلى 2022، تذبذبت النسب بين 1.45% و 2.42%، مع ارتفاع ملحوظ في 2019 بنسبة 2.42%.

وفقاً لنموذج CAMELS، حصل بنك البركة على التصنيف 1 (قوي) في جميع السنوات المدروسة، مما يعكس أداءً قوياً ومستقر في الأداء والربحية. كما حافظ البنك على نسب ROA فوق 1% في جميع السنوات، مما يدل على كفاءة مستمرة في إدارة الأصول. ورغم الانخفاض التدريجي في النسب من 2015 إلى 2017، استطاع البنك استعادة مستويات أعلى من الربحية في السنوات اللاحقة.

كما يُلاحظ وجود نمو مستمر في إجمالي أصول البنك خلال 10 سنوات من 157 مليار دينار في 2013 إلى 277 مليار دينار في 2022، مع الحفاظ على مستويات جيدة من الربحية.

إن الأداء القوي والمستقر لبنك البركة يضعه في موقع ممتاز في السوق البنكية الجزائرية. مع الاستمرار في تطبيق استراتيجيات فعالة لإدارة الأصول والمخاطر، يمكن للبنك أن يحافظ على مكانته الرائدة وأن يستمر في تحقيق نتائج مالية قوية في المستقبل.

4. تحليل نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE) لبنك البركة:

يتضمن الجدول المرفق معلومات حول نسبة العائد على حقوق الملكية لبنك البركة الجزائري خلال الفترة من 2013 إلى 2022. يهدف هذا التحليل إلى فحص مدى كفاءة البنك في تحقيق الأرباح من استثمارات المساهمين، باستخدام نموذج CAMELS لتقييم الأداء المالي الشامل للبنك.

الجدول 04 - 30: نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE) لبنك البركة

السنة	صافي الربح	حقوق الملكية	نسبة العائد على حقوق الملكية ROE	الوسط الحسابي	تصنيف camels	متوسط التصنيف
2013	4092489	14210112	28.80%	24.83%	1	1.50
2014	4306604	15076649	28.56%		1	
2015	4107918	15643187	26.26%		1	
2016	3983568	15922009	25.02%		1	
2017	3548414	16273107	21.81%		2	
2018	5166572	17157459	30.11%		1	
2019	6333245	18968943	33.39%		1	
2020	4227645	21809964	19.38%		2	
2021	4257197	22963084	18.54%		2	
2022	4022156	24417837	16.47%		3	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البركة للفترة (2013-2022)

استناداً إلى الجدول المرفق الخاص ببنك البركة، يمكننا تقديم التحليل التالي لنسبة العائد على حقوق الملكية (ROE):

◦ بدأ البنك بنسبة ROE مرتفعة بلغت 28.80% في 2013، واستمر الأداء القوي في 2014 و 2015 و 2016 مع نسب تجاوزت 25%.

○ شهدت سنة 2017 انخفاضاً في نسبة ROE ، حيث وصلت إلى 21.81% لكنه لا يزال يعكس كفاءة جيدة.

○ شهدت الفترة من 2018 الى 2021 تحسناً في السنتين الأولتين ثم تراجع طفيف في السنتين الأخيرتين مما يؤثر في كفاءة استخدام حقوق الملكية.

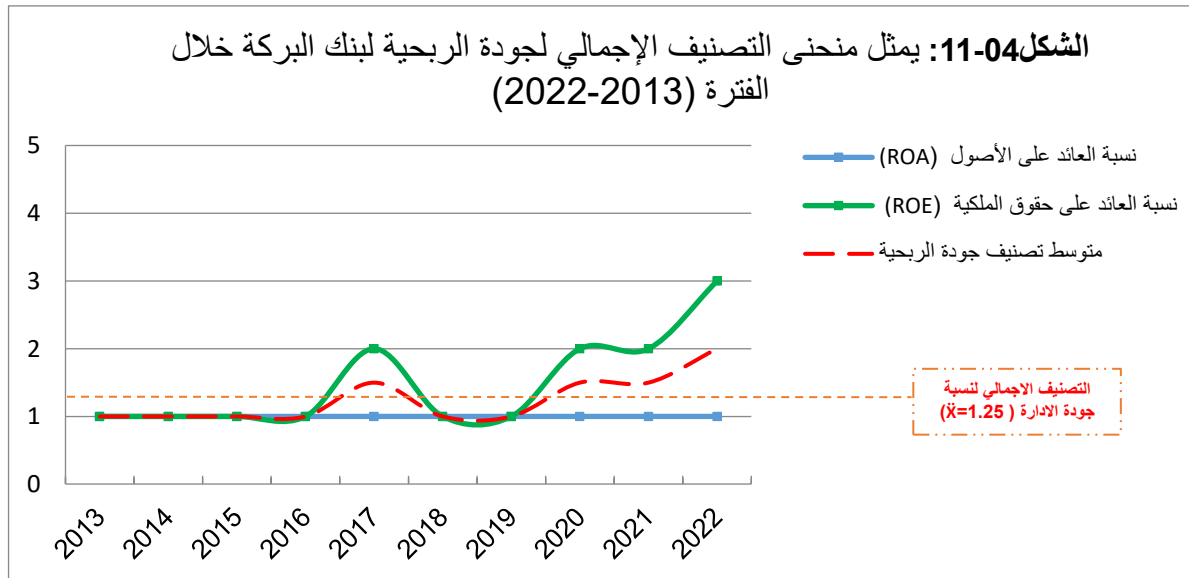
○ تم تسجيل 16.47% في 2022، وهو أدنى مستوى خلال الفترة المدروسة، لكنه لا يزال يعكس كفاءة متوسطة.

التقييم وفق معايير CAMELS :

حصل البنك على التصنيف الأعلى (1) في معظم السنوات، مما يعكس أداءً قوياً للبنك. تراجع التصنيف إلى 2 في 2017 و 2021 و 2022، مما يشير إلى بعض التحديات الطفيفة في الأداء. والانخفاض الطفيف في 2022 يشير إلى الحاجة لمراجعة بعض الاستراتيجيات لضمان استمرار الأداء القوي.

يظهر بنك البركة أداءً مالياً قوياً نسبياً مع بعض التحديات في السنوات الأخيرة. النمو المستمر في حقوق الملكية يشير إلى وجود استقرار مالي، بينما التقلبات في نسبة ROE وصافي الربح تستدعي المراقبة المستمرة. والتصنيف الجيد وفق نموذج CAMELS يعكس إدارة فعالة وأداء تشغيلي قوي للبنك. عموماً: حافظ البنك على نسب ROE مرتفعة ومستقرة، مما يدل على كفاءة عالية في إدارة حقوق الملكية. ورغم التذبذبات الطفيفة، استمر البنك في تحقيق عوائد مرتفعة للمساهمين، وهذا يدل على أنه يمتلك إمكانات كبيرة للحفاظ على أدائه القوي، مما يجعله خياراً جذاباً للمستثمرين في السوق البنكية الجزائرية.

❖ لتقديم تقييم شامل للأداء المالي لبنك البركة، يعرض الشكل التالي دمج نسبة العائد على الأصول ونسبة العائد على حقوق الملكية في المنحنى التالي، مما يوفر نظرة متكاملة عن كفاءة البنك في استخدام أصوله وحقوق المساهمين لتحقيق الأرباح.



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجداول السابقة

يبرز بنك البركة كأحد البنوك ذات الأداء القوي في مؤشر الربحية، حيث حقق البنك متوسط نسبة العائد على الأصول 1.95% مع تصنيف متوسط قدره 1. هذا الأداء يعكس كفاءة عالية في استغلال

الأصول لتحقيق الأرباح، كما يشير إلى أن البنك يتمتع بإدارة فعالة للموارد المتاحة وقدرة على تحقيق نتائج إيجابية.

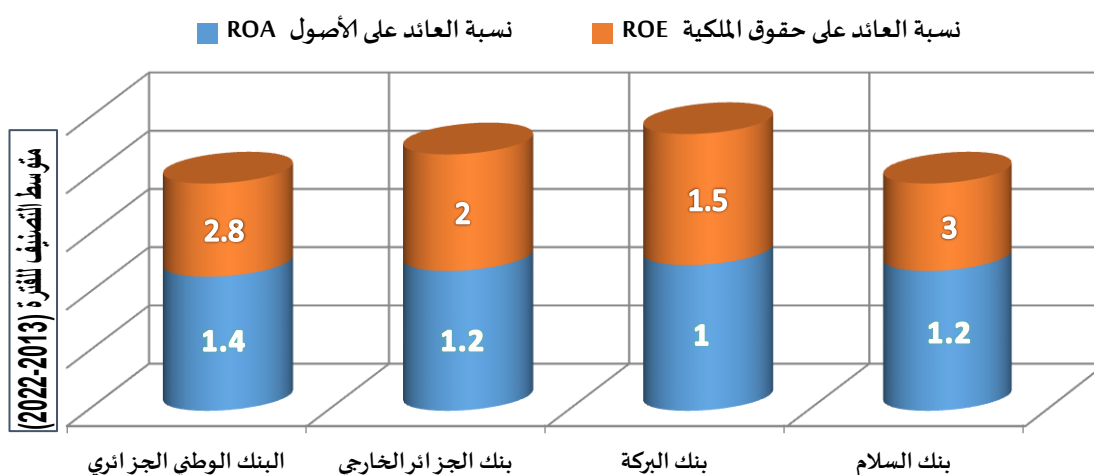
أما بالنسبة لمعدل العائد على حقوق الملكية، فقد بلغ متوسطها 24.83% مع تصنيف متوسط قدره 1.5 من 5، مما يشير إلى قدرة ممتازة على تحقيق العوائد من استثمارات المساهمين. التصنيف الإجمالي لمؤشر جودة الربحية الذي بلغ 1.25، يعكس وضعًا ماليًا قويًا للبنك مع إمكانية تحسين بعض الجوانب لتحقيق أداء أكثر تميزًا.

لضمان استدامة هذا الأداء، يُنصح بنك البركة بالاستمرار في تعزيز الكفاءة التشغيلية والتركيز على استراتيجيات إدارة المخاطر الفعالة. من خلال تحسين العوائد على حقوق الملكية وتنويع مصادر التمويل.

ثالثًا: تحليل ومقارنة نتائج جودة الربحية للبنوك التقليدية والإسلامية في الجزائر:

الشكل التالي يوضح المتوسط الحسابي لنسبة جودة الربحية من خلال نسبة العائد على الأصول ونسبة العائد على حقوق الملكية لكل من البنوك التقليدية والإسلامية محل الدراسة للفترة (2013-2022) كما يلي:

الشكل 04- 12: مخطط متوسط تصنيف camels لجودة ربحية البنوك التقليدية والإسلامية في الجزائر للفترة (2013-2022)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجداول السابقة

من خلال تحليل الأداء المالي للبنوك التقليدية والإسلامية، نجد أن البنوك الإسلامية، مثل بنك البركة، قد أظهرت أداءً متميزًا في مؤشرات الربحية مقارنة بالبنوك التقليدية. بنك البركة يتصدر الأداء في العائد على الأصول (1.0) والعائد على حقوق الملكية (1.5)، مما يعكس كفاءة عالية في استخدام الأصول وتحقيق العوائد. بنك السلام أيضًا أظهر كفاءة عالية في استخدام الأصول لتحقيق الأرباح، ولكنه يحتاج إلى تحسين في العائد على حقوق الملكية (3.0).

في المقابل، تحتاج البنوك التقليدية إلى تحسين بعض الجوانب لتحقيق أداء مماثل. على الرغم من تحقيق بنك الجزائر الخارجي لعوائد جيدة على الأصول بتصنيف إجمالي (1.2) والعوائد على حقوق الملكية

(2.0). بينما يحتاج البنك الوطني الجزائري إلى تحسينات في كلا المؤشرين، حيث سجل (1.4) للعائد على الأصول و(2.8) للعائد على حقوق الملكية.

البنوك الإسلامية أظهرت قدرة أكبر على تحقيق الربحية مع الحفاظ على استقرار مالي، مما يعكس استراتيجيات فعالة في إدارة المخاطر المالية. لذا، ينبغي على البنوك الإسلامية الاستثمار في تعزيز استراتيجياتها الحالية التي تساهم في تحقيق استدامة الربحية.

البنوك التقليدية بحاجة إلى تطوير سياسات أكثر فعالية لإدارة المخاطر المالية، وتحسين هيكل التمويل من خلال زيادة الاعتماد على المصادر الذاتية. كما يجب على جميع البنوك، سواء كانت تقليدية أو إسلامية، العمل على تنويع مصادر التمويل لتقليل المخاطر المالية المرتبطة بالاعتماد على نوع واحد من التمويل.

بشكل عام، تظهر البنوك الإسلامية، وخاصة بنك البركة، تفوقاً في إدارة الأصول وتحقيق العوائد، مما قد يعكس فعالية نموذج العمل الإسلامي في تحقيق الكفاءة المالية والإدارة الفعالة للمخاطر وانخفاض الاعتماد على التمويل الخارجي. هذا الأداء يمكن أن يكون دافعاً للبنوك التقليدية لتحسين استراتيجياتها المالية.

ومع ذلك، يظل الأداء الفردي لكل بنك متأثراً بعوامل مثل استراتيجيات الإدارة وإدارة المخاطر التي تلعب دوراً مهماً في تحديد الأداء المالي، بغض النظر عن كونه بنكاً تقليدياً أو إسلامياً. مما يبرز أهمية التكيف مع الظروف السوقية والتحديات المالية لتحقيق الأداء الأمثل.

الفرع الثاني: تحليل نسبة السيولة (Liquidity)

تعتبر السيولة من العوامل الأساسية التي تؤثر بشكل كبير على نجاح عمليات البنك وحمايته من مخاطر الإفلاس. تعتمد هذه الحماية على قدرة البنك على توفير الأموال الضرورية للوفاء بالتزاماته المالية في الأوقات المحددة.

ولتحليل جودة السيولة سنستخدم النسبتين التاليتين:

1. نسبة القروض إلى إجمالي الأصول: تعبر هذه النسبة عن مدى استخدام البنك لأصوله في تحقيق الإيرادات من خلال تقديم القروض. إنها تعكس العلاقة بين حجم القروض التي يمنحها البنك وإجمالي الأصول التي يمتلكها، مما يساعد في تقييم مدى تعرض البنك للمخاطر المرتبطة بتمويل عملياته. كلما ارتفعت النسبة، زادت احتمالية تعرض البنك لمخاطر مالية نتيجة لزيادة الاعتماد على القروض. وتحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة القروض إلى إجمالي الأصول} = \frac{\text{إجمالي القروض}}{\text{إجمالي الأصول}} \times 100$$

2. نسبة القروض إلى إجمالي الودائع: تقيس هذه النسبة مدى كفاءة البنك في استخدام الودائع لجذب القروض. إنها تعكس قدرة البنك على إدارة علاقته بين الأموال التي يستقبلها كودائع وتلك التي يقدمها كقروض. تعتبر هذه النسبة مؤشراً مهماً لتحديد مستوى المخاطر المالية التي قد يواجهها البنك، حيث تشير النسبة العالية إلى اعتماد كبير على القروض بالمقارنة مع الودائع المتاحة. ويتم حسابها كالتالي:

$$\text{نسبة القروض الى اجمالي الودائع} = \frac{\text{اجمالي الودائع}}{\text{اجمالي الأصول}} \times 100$$

ويوضح الجدول التالي أوزان تصنيف مؤشر السيولة بالنسبة لمعدل القروض الى اجمالي الأصول واجمالي الودائع كما يلي:

الجدول 04 - 31: التصنيف المركب لأوزان جودة السيولة وفق نموذج camels

التصنيف المركب	نسبة القروض إلى إجمالي الأصول D	نسبة القروض إلى إجمالي الودائع A
1	$D \leq 50\%$	$A \leq 55\%$
2	$60\% > D > 50\%$	$60\% > A > 55\%$
3	$65\% > D > 60\%$	$65\% > A > 60\%$
4	$70\% > D > 65\%$	$70\% > A > 65\%$
5	$D > 70\%$	$A > 70\%$

المصدر: (بن عمر و نصير، 2017، صفحة 41)

والان سنقوم بتحليل نسبة القروض الى إجمالي الأصول والودائع للبنوك التقليدية والاسلامية محل الدراسة كما يلي:

أولاً: قياس نسبة جودة السيولة للبنوك التقليدية محل الدراسة:

1. تحليل نسبة القروض الى اجمالي الأصول للبنك الوطني الجزائري BNA:

يحتوي الجدول التالي على معلومات وبيانات حول نسبة القروض الى اجمالي الأصول للبنك الوطني الجزائري للفترة الممتدة من 2013 الى 2022. يهدف هذا الجدول الى تحليل مدى اعتماد البنك على القروض في تشكيل أصوله، وذلك باستخدام نموذج CAMELS لتقييم الأداء.

الجدول 04 - 32: تصنيف نسبة القروض الى اجمالي الأصول للبنك الوطني الجزائري وفق نموذج camels

السنة	اجمالي القروض	اجمالي الاصول	نسبة القروض الى اجمالي الأصول	الوسط الحسابي	تصنيف camels	متوسط التصنيف
2013	1484279689	2185130565	67.93%	63.97%	4	3.70
2014	1886810712	2620619286	72.00%		5	
2015	2018391700	2719081219	74.23%		5	
2016	1551709194	2843371178	54.57%		2	
2017	1899519271	2828633272	67.15%		4	
2018	2213933222	3082299350	71.83%		5	
2019	2464020543	3491982968	70.56%		5	
2020	2640958188	3440270872	76.77%		5	
2021	2051397209	4481253482	45.78%		1	
2022	2195881838	5641638620	38.92%		1	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك الوطني الجزائري للفترة (2022-2013)

تشير بيانات الجدول إلى تباين نسبة القروض إلى إجمالي الأصول على مدار العقد الماضي، مما يعكس استراتيجيات متنوعة للبنك الوطني الجزائري في إدارة أصوله وسيولته. يمكن ملاحظة أن أعلى نسب القروض إلى الأصول كانت في الأعوام 2015 (74.23%) و2020 (76.77%)، مما يشير إلى زيادة كبيرة في اعتماد البنك على الإقراض لتحقيق الأرباح خلال هذه الفترات. هذا الارتفاع قد يكون ناتجاً عن رغبة البنك في توسيع محفظة القروض الخاصة به، ربما استجابة لاحتياجات السوق أو في إطار استراتيجيات استثمارية معينة.

ومع ذلك، يُعتبر التصنيف (5) في هذه السنوات إشارة تحذيرية، حيث يعكس تدهوراً في جودة السيولة وزيادة في مستوى المخاطر. ارتفاع النسبة بشكل مفرط يُشير إلى احتمالية ضعف في السيولة على المدى القصير، مما يجعل البنك أكثر عرضة لمخاطر عدم السداد وتقلبات السوق المالية. وتأكيداً لذلك، فإن تداعيات الأزمات الاقتصادية مثل أزمة كورونا قد ساهمت في تدهور هذه النسب، مما استلزم تدخلات تنظيمية مثل خفض الاحتياطيات الإلزامية وتقييد منح القروض كما حدث في 2021.

من ناحية أخرى، تُظهر البيانات أن أفضل أداء من حيث جودة السيولة كان في الأعوام 2021 و2022، حيث حصل البنك على تصنيف (1) مع نسب قروض إلى أصول منخفضة (45.78% و38.92% على التوالي). يعكس هذا التحسن تدخل البنك المركزي لتعزيز السيولة والحد من المخاطر من خلال فرض قيود على الإقراض وتعزيز الاستثمارات في الأصول السائلة.

2. تحليل نسبة القروض إلى إجمالي الودائع للبنك الوطني الجزائري BNA:

الجدول التالي يعرض بيانات عن نسبة القروض إلى إجمالي الودائع في البنك الوطني الجزائري للفترة من 2013 إلى 2022. يهدف الجدول إلى تقييم استراتيجيات البنك في استخدام الودائع لتمويل القروض وتحليل تأثير هذه الاستراتيجيات على السيولة والربحية من خلال تطبيق نموذج CAMELS.

الجدول 04 - 33: تصنيف نسبة القروض إلى إجمالي الودائع للبنك الوطني الجزائري وفق نموذج camels

السنة	إجمالي القروض	إجمالي الودائع	نسبة القروض إلى إجمالي الودائع	الوسط الحسابي	تصنيف camels	متوسط التصنيف
2013	1484279689	1532231628	96.87%	91.06%	5	4.80
2014	1886810712	1905335113	99.03%		5	
2015	2018391700	2151851855	93.80%		5	
2016	1551709194	1869586840	83.00%		5	
2017	1899519271	1993447837	95.29%		5	
2018	2213933222	2226378054	99.44%		5	
2019	2464020543	2557852095	96.33%		5	
2020	2640958188	2466158869	107.09%		5	
2021	2051397209	2722289662	75.36%		5	
2022	2195881838	3407591644	64.44%		3	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك الوطني الجزائري للفترة (2013-2022)

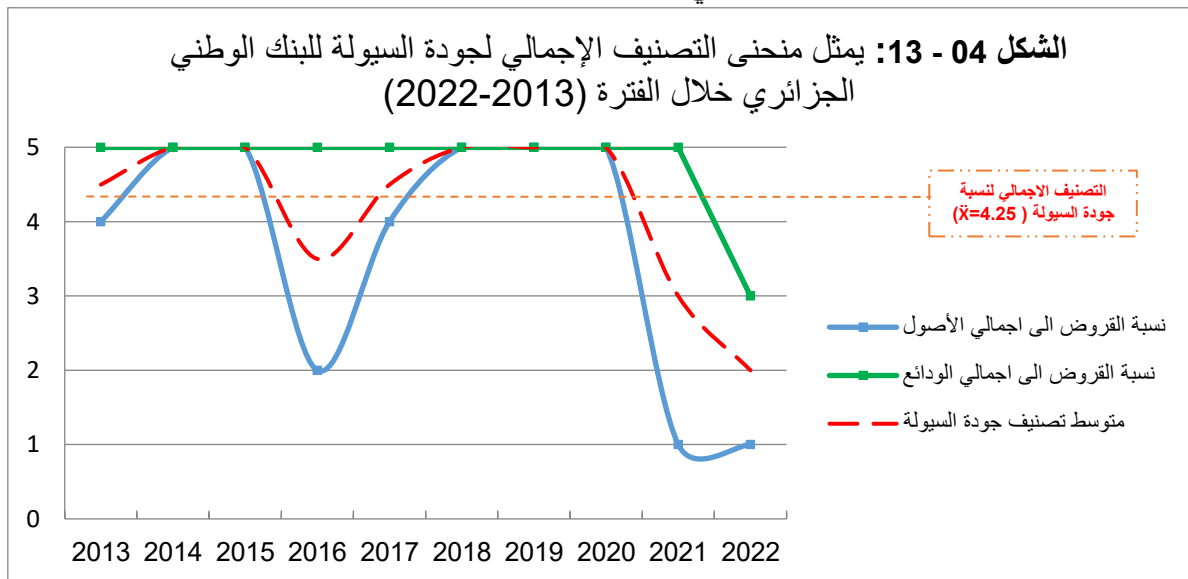
يظهر الجدول أن نسبة القروض إلى الودائع للبنك الوطني الجزائري شهدت تذبذباً كبيراً على مدار السنوات، حيث تراوحت من أعلى مستوى بلغ 107.09% في عام 2020 إلى أدنى مستوى بلغ 64.44% في عام 2022. بشكل عام، ظلت النسبة مرتفعة، حيث تجاوزت 90% في معظم السنوات، مما يعكس اعتماد البنك الكبير على القروض كمصدر رئيسي لاستخدام الأصول. هذا الارتفاع المستمر

يشير إلى أن البنك كان يستخدم ودائعه بشكل مكثف لتقديم القروض، مما قد يزيد من ربحيته ولكنه يعرضه أيضاً لمخاطر سيولة أكبر. تشير النسبة العالية للقروض إلى الودائع إلى أن البنك قد يواجه تحديات في تلبية التزاماته قصيرة الأجل، خاصة إذا تحولت نسبة كبيرة من قروضه إلى قروض متعثرة أو في حال حدوث سحب مفاجئ للودائع.

استناداً إلى إطار عمل CAMELS الذي يقيم البنوك بناءً على عدة معايير، بما في ذلك السيولة، فإن النسبة العالية للقروض إلى الودائع بشكل مستمر أدت إلى تصنيف البنك بتصنيف "5" في معظم السنوات، مما يدل على أداء ضعيف في إدارة السيولة. يشير هذا التصنيف إلى أن وضع السيولة للبنك الوطني الجزائري كان مقلقاً، مما يستدعي مراقبة دقيقة وتدخلات محتملة لمنع نقص السيولة. الانخفاض في النسبة إلى 64.44% في عام 2022، الذي تزامن مع تحسن في تصنيف CAMELS إلى "3"، يشير إلى جهد متعمد من قبل البنك لتعزيز وضع السيولة، ربما من خلال سياسات إقراض أكثر صرامة أو جهود لزيادة تعبئة الودائع.

ختاماً: تعد نسبة القروض إلى الودائع مؤشراً رئيسياً لقدرة البنك الوطني الجزائري على إدارة السيولة. تشير النسب العالية في السنوات السابقة إلى ممارسات إقراض جريئة، والتي قد تزيد من الدخل لكنها تعرض البنك لمخاطر سيولة عالية. الانخفاض الأخير في النسبة يدل على محاولة لتحقيق توازن أفضل، مما يتماشى مع تحسين تصنيفات CAMELS، وبالتالي تعزيز وضع السيولة للبنك. يُنصح بمواصلة المراقبة والتعديلات الاستراتيجية لضمان الحفاظ على استقرار السيولة، وضمان قدرة البنك على تلبية التزاماته في ظل ظروف اقتصادية مختلفة.

❖ ويوضح الشكل التالي تطور نسبتي القروض إلى الأصول والقروض إلى الودائع للبنك الوطني الجزائري من 2013 إلى 2022. يهدف هذا التحليل إلى فهم كيفية تعامل البنك مع قاعدته المالية لتحقيق استقرار السيولة وتحسين أدائه المالي.



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجداول السابقة

يُظهر البنك الوطني الجزائري (BNA) أداءً متبايناً فيما يتعلق بجودة السيولة من خلال نسبتي القروض إلى الأصول والقروض إلى الودائع. حيث بلغ متوسط نسبة القروض إلى الأصول 63.97% مع تصنيف متوسط قدره 3.7 من 5، مما يعكس اعتماداً مقلقاً على الإقراض مقارنةً بالأصول المتاحة.

هذا الأداء قد يشير إلى قدرة البنك على استخدام الأصول لتحقيق دخل، ولكنه يظهر وجود بعض المخاطر المرتبطة بالسيولة نتيجة ارتفاع النسبة.

أما نسبة القروض إلى الودائع فقد بلغت 91.06% بمتوسط تصنيف قدره 4.8، مما يشير إلى اعتماد كبير على الودائع لتوفير السيولة اللازمة للإقراض. هذا الارتفاع في النسبة يعكس مستوى مخاطر مرتفع، حيث يعتمد البنك بشكل كبير على القروض دون الاحتفاظ بمستوى كافٍ من السيولة للتعامل مع أي طلبات سحب غير متوقعة.

تصنيف جودة السيولة الإجمالي، الذي بلغ 4.26، يعكس وضعًا غير مستقر للبنك فيما يتعلق بالسيولة، مما يستدعي تحسين إدارة المخاطر وتعزيز سياسات الإقراض والودائع.

3. تحليل نسبة القروض إلى إجمالي الأصول لبنك الجزائر الخارجي BEA:

يقدم الجدول التالي بيانات تتعلق بنسبة القروض إلى إجمالي الأصول لبنك الجزائر الخارجي خلال الفترة من 2013 إلى 2022. يهدف هذا الجدول إلى فهم دور القروض في تكوين الأصول وتقييم المخاطر المرتبطة بها باستخدام نموذج CAMELS كمؤشر لأداء البنك المالي.

الجدول 04 - 34: تصنيف نسبة القروض إلى إجمالي الأصول لبنك الجزائر الخارجي وفق نموذج camels

السنة	إجمالي القروض	إجمالي الأصول	نسبة القروض إلى إجمالي الأصول	الوسط الحسابي	تصنيف camels	متوسط التصنيف
2013	1394534330165	2111443454229	66.05%	64.15%	4	3.50
2014	1631441286422	2581393491140	63.20%		3	
2015	1762745396257	2602811618703	67.72%		4	
2016	1679735621863	2574006188482	65.26%		4	
2017	1959319320554	3122177721501	62.75%		3	
2018	2395680376989	3297324991951	72.66%		5	
2019	2431668080350	3262369201870	74.54%		5	
2020	2379031411791	3154689248280	75.41%		5	
2021	1985897551678	4166607176226	47.66%		1	
2022	2181145886402	4712871326521	46.28%		1	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر الخارجي للفترة (2022-2013)

يوضح الجدول المرفق أن نسبة القروض إلى إجمالي الأصول لدى بنك الجزائر الخارجي تتراوح بين 46.28% و 75.41% خلال الفترة المدروسة. يظهر من هذه الأرقام أن البنك مر بفترات من التقلبات في استراتيجيات الإقراض والسيولة، مما يعكس تغييرات في توجهاته المالية والسياسات المتبعة للتعامل مع ظروف السوق المختلفة.

في السنوات 2018 و 2019 و 2020، نلاحظ ارتفاع نسبة القروض إلى الأصول إلى أعلى مستوياتها، حيث بلغت 72.66%، 74.54%، و 75.41% على التوالي، مما أدى إلى حصول البنك على تصنيف (5) في تلك السنوات. هذا الارتفاع يشير إلى زيادة التركيز على الإقراض كمصدر رئيسي للربح، ولكن يرافقه زيادة في مستوى المخاطر المتعلقة بالسيولة، مما يجعل البنك أكثر عرضة لعدم القدرة على تلبية الالتزامات المالية قصيرة الأجل. مثل هذه النسب العالية يمكن أن تعكس تحديات في إدارة السيولة، خاصة في حالات الأزمات المالية أو زيادة الطلب على السحب من قبل المودعين.

في المقابل، نجد تحسناً ملحوظاً في التصنيف في السنوات 2021 و 2022، حيث حصل البنك على تصنيف (1) مع انخفاض نسب القروض إلى الأصول إلى 47.66% و 46.28% على التوالي. يُعزى

هذا التحسن إلى سياسات تنظيمية أكثر حذرًا ربما شملت تقليل منح القروض وزيادة التركيز على الأصول السائلة، مما يعزز من استقرار السيولة ويقلل من المخاطر المحتملة.

4. تحليل نسبة القروض الى اجمالي الودائع لبنك الجزائر الخارجي BEA:

الجدول أدناه يحتوي على معلومات عن نسبة القروض إلى إجمالي الودائع لبنك الجزائر الخارجي من عام 2013 حتى عام 2022. يهدف الجدول إلى فهم كيف يؤثر الاعتماد على الودائع في توفير القروض على الأداء المالي للبنك، باستخدام معايير نموذج CAMELS لتحديد مستويات المخاطر والسيولة.

الجدول 04 - 35 : تصنيف نسبة القروض الى اجمالي الودائع لبنك الجزائر الخارجي وفق نموذج camels

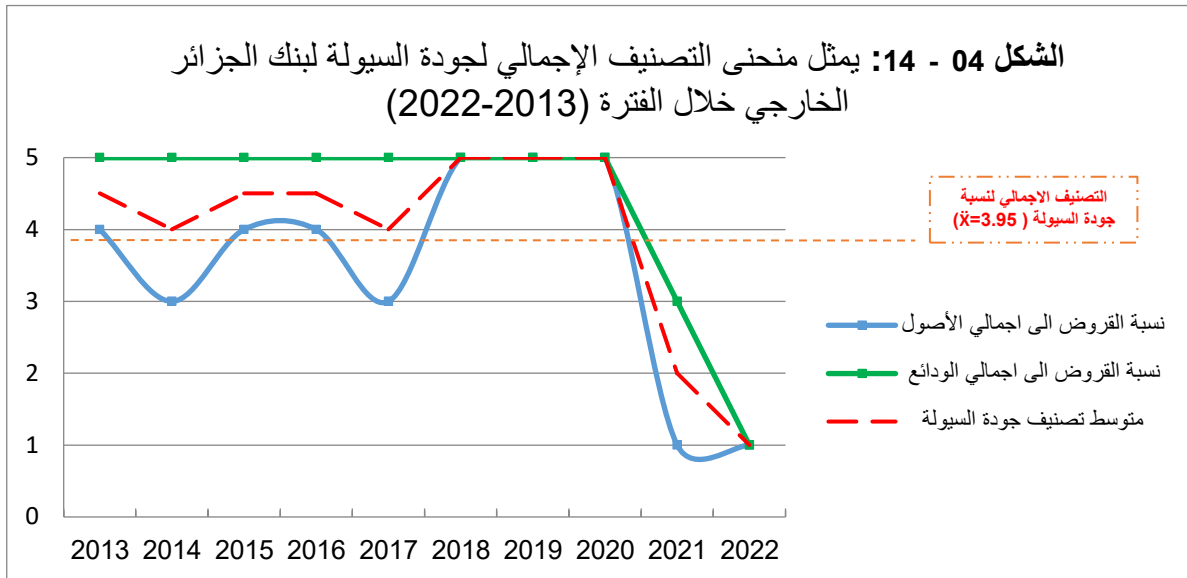
السنة	اجمالي القروض	اجمالي الودائع	نسبة القروض الى اجمالي الودائع	الوسط الحسابي	تصنيف camels	متوسط التصنيف
2013	1394534330165	1680611308591	%82.98	%83.69	5	4.40
2014	1631441286422	2097021888775	%77.80		5	
2015	1762745396257	2076365436500	%84.90		5	
2016	1679735621863	2013671910584	%83.42		5	
2017	1959319320554	2509360965265	%78.08		5	
2018	2395680376989	2574177497121	%93.07		5	
2019	2431668080350	2152264718816	%112.98		5	
2020	2379031411791	2288252956927	%103.97		5	
2021	1985897551678	3062060693825	%64.85		3	
2022	2181145886402	3974108999820	%54.88		1	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر الخارجي للفترة (2022-2013)

تُظهر البيانات أن نسبة القروض إلى الودائع في بنك الجزائر الخارجي قد تراوحت بين 54.88% في عام 2022 كأدنى نسبة، و112.98% في عام 2019 كأعلى نسبة. هذا التذبذب يعكس تغييرات ملحوظة في استراتيجية الإقراض وإدارة الودائع للبنك. على الرغم من أن النسب العالية قد تشير إلى فعالية في استخدام الودائع لتقديم القروض، إلا أنها تضع البنك أيضاً في وضعية مخاطر سيولة مرتفعة. واعتماداً على إطار عمل CAMELS، حصل بنك الجزائر الخارجي على تصنيف "5" في معظم السنوات. يشير هذا التصنيف إلى مستوى غير مرضٍ من الأداء فيما يتعلق بالسيولة، ويعكس اعتماد البنك بشكل مفرط على القروض مقارنة بالودائع المتاحة. من الجدير بالذكر أن تصنيف البنك قد تحسن إلى "3" في عام 2021 و"1" في عام 2022، مما يشير إلى جهود ملحوظة لتحسين السيولة وتقليل المخاطر. هذه التحسينات قد تكون ناتجة عن سياسات أكثر تشدداً في الإقراض أو زيادة في تحصيل الودائع، مما أدى إلى تحسين التصنيف وتقليل المخاطر المحتملة.

كما تشير التحسينات الأخيرة في تصنيف CAMELS إلى جهود مستمرة لتحسين الاستقرار المالي للبنك، وهو أمر ضروري لضمان قدرته على تلبية التزاماته المالية والحفاظ على ثقة المودعين. من المهم أن يواصل البنك مراقبة وإدارة نسبة القروض إلى الودائع بفعالية لضمان استمرارية الأداء المالي المستقر والامتثال للمتطلبات التنظيمية.

❖ يقدم الشكل التالي مقارنة بين نسبة القروض إلى الأصول ونسبة القروض إلى الودائع لبنك الجزائر الخارجي خلال الفترة 2013-2022. يهدف هذا التحليل إلى تقييم كفاءة البنك في استخدام أصوله وودائعه لضمان السيولة وتحقيق الاستدامة المالية.



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجداول السابقة

يُظهر بنك الجزائر الخارجي (BEA) تحديات في إدارة السيولة بناءً على نسبتي القروض إلى الأصول والقروض إلى الودائع. حيث بلغ متوسط نسبة القروض إلى الأصول 64.15% بتصنيف قدره 3.5 من 5. وعلى الرغم من أن هذه النسبة تشير إلى كفاءة معقولة في استخدام الأصول للإقراض، إلا أنها تتطلب تحسينات لتقليل المخاطر المرتبطة بالسيولة. من ناحية أخرى، بلغت نسبة القروض إلى الودائع 83.69% بمتوسط تصنيف قدره 4.4 من 5، مما يشير إلى مخاطر مرتفعة في السيولة. هذه النسبة تُظهر اعتمادًا كبيرًا على الودائع لتقديم القروض، مما قد يؤدي إلى نقص السيولة في حالات الطوارئ أو الطلبات المفاجئة للسحب. التصنيف الإجمالي لجودة السيولة الذي بلغ 3.95 يشير إلى وجود نقاط ضعف رئيسية في إدارة السيولة مما قد يؤدي لظهور مشكلات متكررة للسيولة في المستقبل. لتحسين استقرار البنك المالي، ينبغي على البنك تبني استراتيجيات أكثر تحفظًا في الإقراض وزيادة الأصول السائلة، مما يضمن توازنًا أفضل بين القروض والودائع وتقليل المخاطر المحتملة التي قد تؤثر على سيولة البنك.

ثانياً: قياس نسبة جودة السيولة للبنوك الإسلامية محل الدراسة:

1. تحليل نسبة القروض إلى إجمالي الأصول لبنك السلام :

يتضمن الجدول التالي معلومات حول نسبة القروض إلى إجمالي الأصول لبنك السلام بين السنوات 2013 و2022. يهدف هذا الجدول إلى استعراض استراتيجية البنك في استخدام الإقراض لتشكيل الأصول وكيفية انعكاس ذلك على جودة السيولة والأداء العام وفق معايير نموذج CAMELS.

الجدول 04 - 36 : تصنيف نسبة القروض الى اجمالي الأصول لبنك السلام وفق نموذج camels

السنة	اجمالي القروض	اجمالي الاصول	نسبة القروض الى اجمالي الأصول	الوسط الحسابي	تصنيف camels	متوسط التصنيف
2013	27591224	39550749	%69.76	%63.22	4	3.20
2014	22612198	36309089	%62.28		3	
2015	21351517	40575207	%52.62		2	
2016	29587872	53103919	%55.72		2	
2017	46302694	85775329	%53.98		2	
2018	75616478	110109059	%68.67		4	
2019	96098039	131018967	%73.35		5	
2020	102031464	162625776	%62.74		3	
2021	154248718	237804350	%64.86		3	
2022	178446150	261693338	%68.19		4	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك السلام للفترة (2013-2022)

تظهر بيانات الجدول المرفق أن نسبة القروض إلى إجمالي الأصول لبنك السلام شهدت تذبذبات ملحوظة خلال الفترة المدروسة، حيث تراوحت هذه النسبة بين %52.62 في عام 2015 و %73.35 في عام 2019. هذه النسب تعكس توجهات وسياسات إدارة السيولة لدى البنك في فترات مختلفة. من الملاحظ أن البنك حصل على تصنيف (5) في عام 2019 عندما وصلت النسبة إلى أعلى مستوى لها عند %73.35. هذا التصنيف يعكس مخاطر عالية في السيولة، مما يشير إلى أن البنك كان يعتمد بشكل كبير على القروض كمصدر رئيسي للدخل. هذا التركيز قد يزيد من المخاطر المحتملة للبنك في حالة حدوث أزمات مالية، حيث يكون من الصعب تلبية الطلبات المفاجئة للسحب أو التمويل. في المقابل، يظهر البنك أداءً جيدًا في بعض السنوات، مثل 2015 و 2016، حيث حصل على تصنيف (2) مع نسب قروض إلى أصول منخفضة نسبيًا عند %52.62 و %55.72 على التوالي. هذه الأرقام تشير إلى تحسن في إدارة السيولة وتقليل الاعتماد على القروض كمصدر رئيسي للربح، مما يوفر مستوى أمان أكبر للبنك ويمكنه من تلبية الالتزامات المالية بكفاءة أعلى.

2. تحليل نسبة القروض الى اجمالي الودائع لبنك السلام :

يتضمن الجدول التالي معلومات حول نسبة القروض إلى إجمالي الودائع لبنك السلام بين السنوات 2013 و 2022. يهدف هذا الجدول إلى استعراض العلاقة بين حجم الودائع والقروض الممنوحة، وكيفية تأثير ذلك على استقرار السيولة والأداء المالي للبنك وفق معايير نموذج CAMELS.

الجدول 04 - 37 : تصنيف نسبة القروض الى اجمالي الودائع لبنك السلام وفق نموذج camels

السنة	اجمالي القروض	اجمالي الودائع	نسبة القروض الى اجمالي الودائع	الوسط الحسابي	تصنيف camels	متوسط التصنيف
2013	27591224	19084716	%144.57	%111.99	5	5.00
2014	22612198	15409819	%146.74		5	
2015	21351517	19407756	%110.02		5	
2016	29587872	29084236	%101.73		5	
2017	46302694	53733178	%86.17		5	
2018	75616478	70668325	%107.00		5	
2019	96098039	84788682	%113.34		5	

	5		92.29%	110557817	102031464	2020
	5		102.28%	150808110	154248718	2021
	5		115.73%	154191926	178446150	2022

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك السلام للفترة (2022-2013)

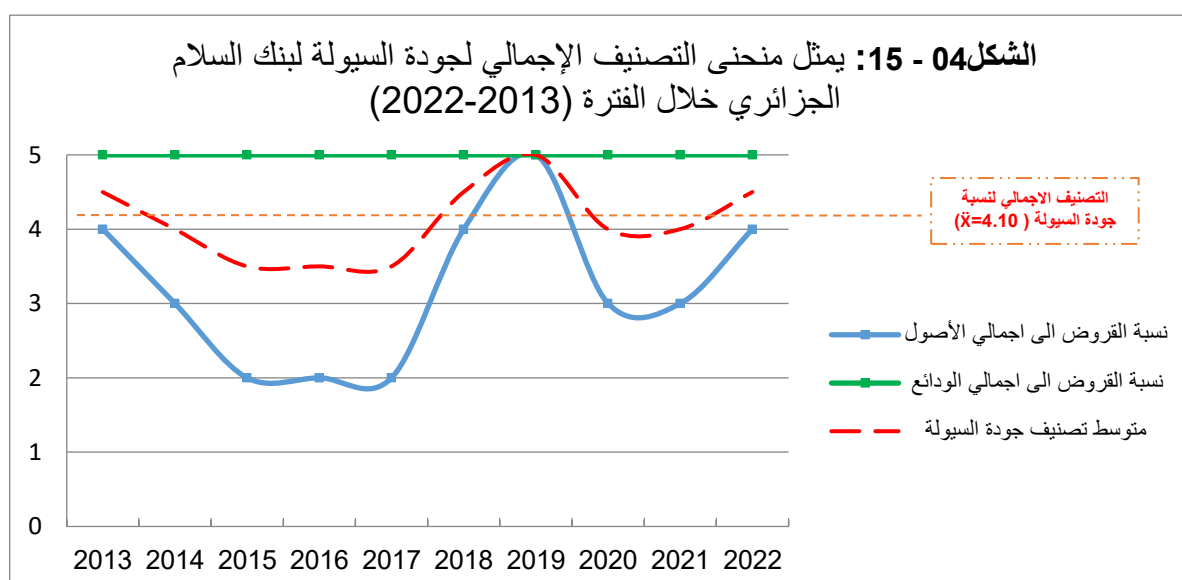
يُظهر الجدول المرفق أن نسبة القروض إلى إجمالي الودائع لبنك السلام تراوحت بين 86.17% في عام 2017 و 146.74% في عام 2014، مما يعكس مستويات متفاوتة من الاعتماد على الودائع لتمويل القروض. يُلاحظ أن البنك حصل على تصنيف (5) وفقاً لنموذج CAMELS في جميع السنوات خلال الفترة المدروسة، مما يشير إلى وجود مخاطر عالية تتعلق السيولة. النسب المرتفعة، مثل 144.57% في 2013 و 115.73% في 2022، تعني أن البنك يعتمد بشكل كبير على القروض مقارنة بالودائع المتاحة، مما يزيد من احتمال تعرض البنك لمخاطر عدم السداد ويعكس إدارة سيولة غير فعالة.

يُظهر الجدول أنه على الرغم من هذه التحديات، لم يتم تحقيق تحسن ملموس في نسبة القروض إلى الودائع طوال الفترة المدروسة، مما يعكس الحاجة الملحة إلى مراجعة استراتيجيات إدارة السيولة وتبني سياسات أكثر تحفظاً لضمان الاستقرار المالي للبنك.

لتقليل المخاطر وتحسين الاستقرار المالي، يُنصح بنك السلام بمراجعة سياسات الإقراض وتطوير استراتيجيات لجذب المزيد من الودائع، مما يساهم في تخفيض نسبة القروض إلى الودائع وضمان سيولة كافية وتجنب الأزمات المالية المحتملة.

❖ يستعرض الشكل التالي تحليلاً لنسبة القروض إلى الأصول مقابل نسبة القروض إلى الودائع لبنك السلام للفترة بين 2013 و 2022. يهدف هذا المنحنى إلى توضيح مدى كفاءة البنك في استخدام موارده لتوفير السيولة اللازمة وتحقيق الأرباح.

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجداول السابقة



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجداول السابقة

بنك السلام يظهر أداءً متبايناً فيما يتعلق بجودة السيولة استناداً إلى نسبتي القروض إلى الأصول والقروض إلى الودائع. فقد بلغ متوسط نسبة القروض إلى الأصول 63.22% بمتوسط تصنيف قدره 3.2، مما يشير إلى أن البنك يعتمد بشكل مقلق على الإقراض مقارنةً بالأصول المتاحة، لكنه ما زال يحتفظ بمستوى مقبول نوعاً ما من الأصول السائلة التي تقلل من المخاطر المرتبطة بالسيولة. أما نسبة القروض إلى الودائع، فقد بلغت 111.99% بمتوسط تصنيف قدره 5 من 5، مما يعكس اعتماداً مفرطاً على القروض مقارنة بالودائع المتاحة، وهو ما يعرض البنك لمخاطر سيولة مرتفعة للغاية. هذه النسبة العالية تُظهر أن البنك يُواجه تحديات كبيرة في تلبية الالتزامات المالية قصيرة الأجل. بالمجمل، التصنيف الإجمالي لجودة السيولة الذي بلغ 4.10 يعكس وجود تحديات تحتاج إلى معالجة فورية. البنك بحاجة إلى تحسين توازنه بين القروض والودائع من خلال تقليل الاعتماد على القروض وتعزيز قاعدة الودائع، مما يساهم في تحسين استقراره المالي وتقليل المخاطر المرتبطة بالسيولة. تعد هذه الخطوات ضرورية لضمان قدرة البنك على مواجهة الأزمات المالية غير المتوقعة وتحسين التصنيفات المستقبلية.

3. تحليل نسبة القروض إلى إجمالي الأصول لبنك البركة :

يحتوي الجدول التالي على بيانات نسبة القروض إلى إجمالي الأصول لبنك البركة للفترة الممتدة من 2013 إلى 2022. يهدف هذا الجدول إلى تقييم استراتيجية البنك في إدارة الأصول والالتزامات وتحليل مستوى الاعتماد على القروض لضمان الاستقرار المالي باستخدام نموذج CAMELS.

الجدول 04 - 38 : تصنيف نسبة القروض إلى إجمالي الأصول لبنك البركة وفق نموذج camels

متوسط التصنيف	تصنيف camels	الوسط الحسابي	نسبة القروض إلى إجمالي الأصول	إجمالي الأصول	إجمالي القروض	السنة
1.50	1	%51.69	%40.44	157073194	63519598	2013
	1		%49.53	162772728	80628274	2014
	1		%49.83	193573058	96453704	2015
	2		%52.63	210343621	110711012	2016
	2		%56.18	248632693	139677011	2017
	2		%57.74	270995828	156459864	2018
	2		%59.11	261568166	154600763	2019
	2		%55.04	268779449	147928258	2020
	1		%48.74	287682429	140224399	2021
	1		%47.68	277002276	132081304	2022

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البركة للفترة (2013-2022)

يُظهر الجدول المرفق لتحليل نسبة القروض إلى إجمالي الأصول لبنك البركة خلال الفترة من 2013 إلى 2022 أداءً متوازنًا ومستقرًا في إدارة السيولة. تتراوح النسب بين 40.44% في عام 2013 و 59.11% في عام 2019، مما يعكس قدرة البنك على الحفاظ على توازن مناسب بين الإقراض والاحتفاظ بالسيولة.

تجدر الإشارة إلى أن البنك حصل على تصنيفات مرتفعة وفق نظام CAMELS في معظم السنوات، مع تصنيف (1) في سنوات عديدة وتصنيف (2) في السنوات الأخرى. هذا يشير إلى أن البنك يتمتع بمرونة وكفاءة في إدارة الأصول والالتزامات، مما يتيح له تقديم قروض دون التضحية بمستوى السيولة اللازم لتلبية الاحتياجات المالية المفاجئة.

السنوات التي شهدت تصنيف (1) تتضمن نسبة قروض إلى أصول منخفضة نسبياً، مثل 2013 (40.44%) و2022 (47.68%)، مما يعكس استخداماً حذراً للإقراض كوسيلة لتحقيق الأرباح. في المقابل، نجد أن السنوات التي شهدت تصنيف (2) مثل 2017 و2018 شهدت ارتفاعاً طفيفاً في نسب القروض إلى الأصول (56.18% و57.74% على التوالي)، مما يشير إلى زيادة في الاعتماد على الإقراض، ومع ذلك، حافظ البنك على مستوى مخاطرة مقبول.

بالمجمل، يشير الأداء المستقر والتصنيفات الجيدة إلى أن بنك البركة قد نجح في تبني استراتيجية توازن بين النمو المالي والحفاظ على سيولة كافية، مما يعزز من قدرته على التكيف مع الظروف الاقتصادية المختلفة وتحقيق استقرار مالي طويل الأجل.

4. تحليل نسبة القروض الى اجمالي الودائع لبنك البركة :

يعرض الجدول التالي معلومات عن نسبة القروض إلى إجمالي الودائع لبنك البركة للفترة الممتدة بين 2013 و2022. يهدف هذا الجدول إلى تحليل العلاقة بين القروض والودائع في البنك وتقييم تأثيرها على استدامة السيولة والأداء العام من خلال استخدام نموذج CAMELS كأداة تقييم رئيسية.

الجدول 04 - 39: تصنيف نسبة القروض الى اجمالي الودائع لبنك البركة وفق نموذج camels

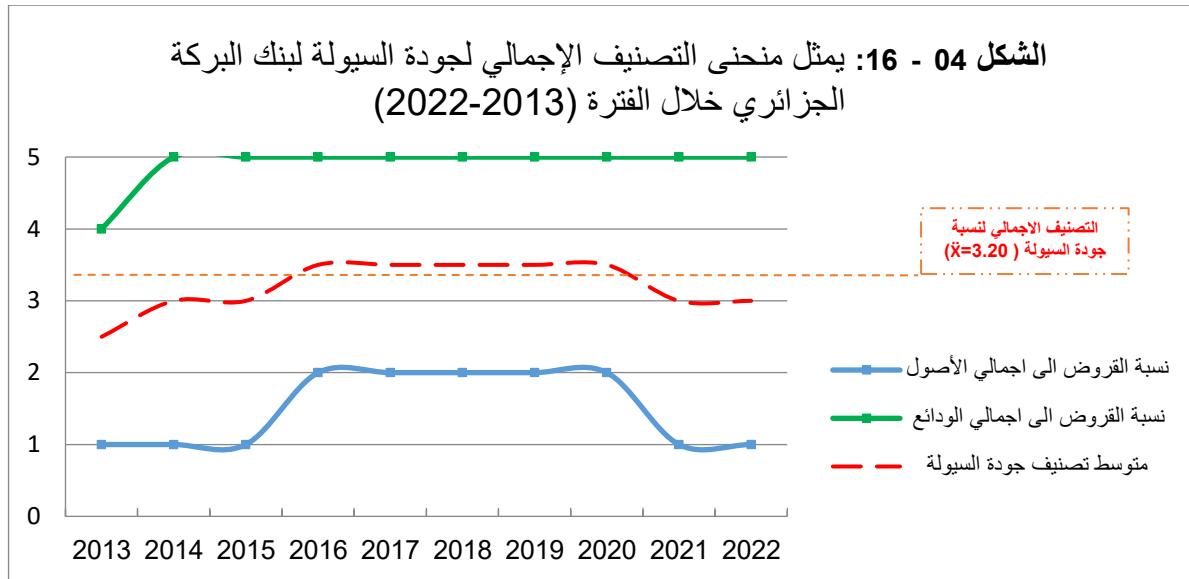
السنة	اجمالي القروض	اجمالي الودائع	نسبة القروض الى اجمالي الودائع	الوسط الحسابي	تصنيف camels	متوسط التصنيف
2013	63519598	93549171	67.90%	80.29%	4	4.90
2014	80628274	97827175	82.42%		5	
2015	96453704	119039435	81.03%		5	
2016	110711012	133549940	82.90%		5	
2017	139677011	164902081	84.70%		5	
2018	156459864	176454587	88.67%		5	
2019	154600763	171522756	90.13%		5	
2020	147928258	181861420	81.34%		5	
2021	140224399	198017010	70.81%		5	
2022	132081304	180980843	72.98%		5	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البركة للفترة (2013-2022)

يُظهر الجدول أن نسبة القروض إلى الودائع في بنك البركة تراوحت بين 67.90% في عام 2013 كأدنى نسبة و90.13% في عام 2019 كأعلى نسبة. بشكل عام، بقيت النسبة حول 80% في معظم السنوات، مما يشير إلى سياسة إقراض معتدلة بالمقارنة مع الودائع المتاحة. النسبة الأقل من 100% تُظهر أن البنك يحتفظ بقدر من السيولة الكافية لتلبية الالتزامات قصيرة الأجل، مما يقلل من مخاطر السيولة المرتبطة بالاعتماد الكبير على القروض.

واعتماداً على نظام تصنيف CAMELS، حصل بنك البركة على تصنيف "5" في معظم السنوات، باستثناء عام 2013، حيث حصل على تصنيف "4". يشير التصنيف "5" إلى مستوى مرتفع من المخاطر المرتبطة بسيولة البنك. هذا الأداء يمكن أن يعكس عوامل أخرى تتعلق بجودة الأصول أو الربحية التي تؤثر على التصنيف العام للبنك. يحتاج البنك إلى تعزيز سياساته المتعلقة بإدارة المخاطر وتحسين جودة الأصول لتحقيق تصنيفات أفضل في المستقبل.

❖ يُظهر الشكل التالي تحليل نسبتي القروض إلى الأصول والقروض إلى الودائع لبنك البركة خلال الفترة من 2013 إلى 2022. يهدف هذا التحليل إلى إلقاء الضوء على استراتيجيات البنك في الحفاظ على السيولة والاستقرار المالي، مع التركيز على كفاءة إدارة الأصول.



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجداول السابقة

يُظهر بنك البركة أداءً متوازنًا إلى حد ما فيما يتعلق بجودة السيولة، بناءً على نسبتي القروض إلى الأصول والقروض إلى الودائع. حيث بلغ متوسط نسبة القروض إلى الأصول 51.69% بمتوسط تصنيف قدره 1.5، مما يشير إلى أن البنك يدير أصوله بشكل فعال ويحتفظ بمستوى جيد من السيولة. هذا الأداء يعكس أن البنك يتبع استراتيجية أكثر تحفظًا فيما يتعلق بتقديم القروض، وهو أمر إيجابي من حيث إدارة المخاطر.

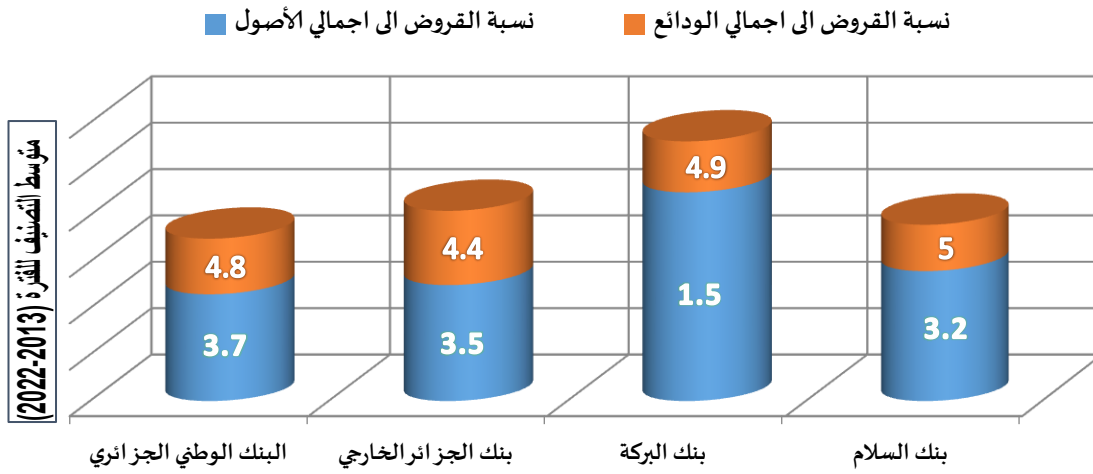
على الجانب الآخر، بلغت نسبة القروض إلى الودائع 80.29% بمتوسط تصنيف قدره 4.9، مما يشير إلى وجود مخاطر أعلى من الناحية السيولة، حيث يُظهر البنك اعتمادًا أكبر على القروض مقارنة بالودائع المتاحة. هذا الاعتماد قد يضع البنك في موقف صعب في حالة وجود طلبات سحب كبيرة أو أزمات مالية غير متوقعة.

التصنيف الإجمالي لجودة السيولة الذي بلغ 3.2 يعكس أداءً جيدًا نسبيًا، لكن هناك مجالًا لتحسين إدارة السيولة فيما يتعلق بالودائع. لضمان استقرار مالي أفضل، يجب على بنك البركة التركيز على تقليل اعتماد القروض على الودائع وزيادة السيولة المتاحة لمواجهة أي طوارئ مستقبلية. تحسين توازن القروض إلى الودائع سيعزز من استدامة البنك المالية ويقلل من المخاطر المتعلقة بالسيولة.

ثالثًا: تحليل ومقارنة نتائج جودة السيولة للبنوك التقليدية والإسلامية في الجزائر:

الشكل التالي يعرض متوسط تصنيف CAMELS لجودة السيولة في البنوك التقليدية والإسلامية بالجزائر للفترة 2013-2022، ويستند إلى نسبتي القروض إلى الأصول والودائع لتوضيح كفاءة إدارة السيولة في كلا النوعين من البنوك.

الشكل 04 - 17: مخطط متوسط تصنيف camels لجودة سيولة البنوك التقليدية والإسلامية في الجزائر للفترة (2013-2022)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجداول السابقة

بالمقارنة بين البنوك الإسلامية والتقليدية، نجد أن البنوك الإسلامية تُظهر تحسناً طفيفاً في إدارة السيولة مقارنة بالبنوك التقليدية، خاصة فيما يتعلق بنسبة القروض إلى الأصول، حيث إن بنك البركة قدم أداءً متميزاً في هذا الجانب. ومع ذلك، فإن البنوك الإسلامية، ولا سيما بنك السلام، تواجه تحديات كبيرة فيما يتعلق بنسبة القروض إلى الودائع، مما يعكس ضعفاً في استراتيجيات إدارة الودائع، وبالتالي وجود مخاطر سيولة مرتفعة.

من ناحية أخرى، البنوك التقليدية تعتمد بشكل أكبر على القروض لتحقيق الربحية، ولكنها أظهرت مرونة أكبر في إدارة السيولة مقارنة بالبنوك الإسلامية. بشكل عام، يُظهر بنك البركة تفوقاً نسبياً في إدارة السيولة مقارنة بالبنوك الأخرى، مما قد يعكس فعالية بعض الاستراتيجيات الإسلامية في إدارة الأصول والمخاطر.

بشكل عام، تُظهر البنوك الإسلامية مرونة أكبر في إدارة الأصول، لكنها بحاجة إلى تحسين إدارة الودائع وتخفيف الاعتماد المفرط على القروض لتجنب مخاطر السيولة. في المقابل، تحتاج البنوك التقليدية إلى إعادة النظر في استراتيجيات الإقراض لتحقيق توازن أفضل بين الأصول والودائع، مما يساهم في تحسين التصنيفات وتقليل المخاطر. يتضح أن كل من البنوك الإسلامية والتقليدية تواجه تحديات فريدة، ما يبرز أهمية استراتيجيات إدارة السيولة الفعالة لكل نوع من أنواع البنوك لتحقيق الاستقرار المالي المستدام.

الفرع الثالث: تحليل الحساسية تجاه مخاطر السوق Sensitivity to Market risk :

من خلال هذا الفرع، سنقوم بتحليل نسب مؤشر الحساسية تجاه مخاطر السوق للبنوك التقليدية والإسلامية في الجزائر خلال الفترة من 2013 إلى 2022. سيتم التركيز على كيفية تأثير التغيرات في أسعار الفائدة، وأسعار الصرف، وأسعار السلع والأسهم على الأداء المالي لهذه البنوك. تعتبر الحساسية تجاه مخاطر السوق مؤشراً مهماً لقياس مدى تأثير العوامل الخارجية على القيمة الإجمالية للموجودات المالية للمؤسسة، وتستخدم هذه النسبة للحكم على أرباح البنك خلال فترة زمنية

محددة. ومن خلال استخدام أدوات تحليلية مثل تحليل الفجوة GAP، يمكننا تقييم مدى تعرض المحفظة الاستثمارية لمخاطر السوق وفهم كيفية إدارة هذه المخاطر بشكل فعال. ستساهم هذه الدراسة في تقديم رؤية واضحة حول كفاءة إدارة المخاطر في البنوك الجزائرية التقليدية والإسلامية خلال الفترة المدروسة.

ولحساب نسبة الحساسية تجاه مخاطر السوق نقوم أولاً بحساب الفجوة بين الموجودات الحساسة لمخاطر السوق RSAs، والمطلوبات الحساسة لمخاطر السوق RSLs، لنقوم بعد ذلك بحساب نسبة الفجوة GAP إلى إجمالي الأصول كما يلي:

$$\text{نسبة الحساسية تجاه مخاطر السوق} = \frac{\text{الفجوة GAP}}{\text{إجمالي الموجودات}} \times 100$$

ويوضح الجدول التالي أوزان تصنيف هذا المؤشر حسب نموذج التقييم الأمريكي camels :

الجدول 04 - 40: أوزان الحساسية تجاه مخاطر السوق وفق نموذج camels

التصنيف المركب	نسبة الحساسية تجاه مخاطر السوق
1	$S \geq 25\%$
2	30% - 26%
3	37% - 31%
4	42% - 38%
5	$S \leq 43\%$

المصدر: (توفيق المطيري و بدر اوي الخامس، 2022، صفحة 38)

سنقوم الآن بتحليل نسبة الحساسية تجاه مخاطر السوق للبنوك التقليدية والإسلامية محل الدراسة من خلال نسبة الحساسية تجاه مخاطر السوق إلى إجمالي الأصول كما يلي:

أولاً: تحليل نسبة الحساسية تجاه مخاطر السوق للبنوك التقليدية محل الدراسة:

1. تحليل نسبة الحساسية تجاه مخاطر السوق للبنك الوطني الجزائري BNA:

يوفر الجدول المرفق بيانات حول نسبة الحساسية تجاه مخاطر السوق للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2013 إلى 2022، ويصنف الأداء بناءً على نموذج CAMELS.

الجدول 04 - 41: تقييم الحساسية تجاه مخاطر السوق للبنك الوطني الجزائري BNA وفق نموذج camels

السنة	الموجودات الحساسة RSAs	المطلوبات الحساسة RSLs	الفجوة GAP	إجمالي الموجودات	الحساسية تجاه مخاطر السوق	الوسط الحسابي	تصنيف camels	متوسط التصنيف
2013	1702844352	1549578867	153265485	2185130565	7.01%	5.87%	1	1
2014	2117380666	1924033475	193347191	2620619286	7.38%		1	
2015	2253327376	2170872337	82455039	2719081219	3.03%		1	
2016	2339791763	1883832686	455959077	2843371178	16.04%		1	
2017	2164572936	2009876370	154696566	2828633272	5.47%		1	
2018	2593476724	2245063130	348413594	3082299350	11.30%		1	

1	8.30%	3491982968	289689679	2580493323	2870183002	2019
1	16.27%	3440270872	559619340	2494765589	3054384929	2020
1	-6.48%	4481253482	-290563644	2755680592	2465116948	2021
1	-9.59%	5641638620	-541147038	3446306758	2905159720	2022

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك الوطني الجزائري للفترة (2022-2013)

خلال الفترة 2013 إلى 2022، نلاحظ أن الفجوة تراجعت بين قيم موجبة وسالبة، وهذا يشير إلى تقلبات واضحة في هيكل الأصول والخصوم الحساسة للفائدة. الفجوات الموجبة تعني أن الموجودات الحساسة أكبر من المطلوبات، مما يجعل البنك أكثر قدرة على الاستفادة من ارتفاع أسعار الفائدة لتحقيق أرباح إضافية. في المقابل، الفجوات السالبة كما في عامي 2021 و 2022 تدل على أن المطلوبات أكبر من الموجودات، ما يزيد من مخاطر تعرض البنك لخسائر في حال ارتفاع أسعار الفائدة. حافظ البنك على تصنيف (1) في نموذج CAMELS خلال جميع السنوات. هذا التصنيف يعكس قوة الأداء المالي والقدرة العالية على التحكم بمخاطر السوق. رغم التقلبات في نسب الفجوة والحساسية، يبقى هذا التصنيف مؤشراً إيجابياً على استقرار البنك وإدارته الفعالة لمخاطر السوق. في الأخير، تحليل الجدول يظهر أن البنك الوطني الجزائري كان قادراً على الحفاظ على تصنيف قوي في CAMELS بالرغم من التقلبات الواضحة في الفجوة ونسب الحساسية تجاه مخاطر السوق. الفجوات الموجبة تشير إلى قدرة البنك على الاستفادة من ارتفاع أسعار الفائدة، بينما الفجوات السالبة تزيد من احتمالية تعرض البنك لمخاطر الخسارة في المستقبل. بشكل عام، يجب على البنك العمل على تحسين إدارة مخاطره السوقية بشكل مستمر لتفادي الآثار السلبية في حالة حدوث تقلبات حادة في السوق.

2. تحليل نسبة الحساسية تجاه مخاطر السوق لبنك الجزائر الخارجي BEA:

يحتوي الجدول التالي عن معلومات وبيانات حول نسب الحساسية تجاه مخاطر السوق لبنك الجزائر الخارجي للفترة الممتدة من 2013 إلى 2022. يهدف هذا الجدول الى قياس مدى تأثير الفجوة الحساسة للمخاطر على القيمة الإجمالية للموجودات المالية للبنك ، وذلك باستخدام نموذج CAMELS لتقييم الأداء.

الجدول 04 - 42 : تقييم الحساسية تجاه مخاطر السوق لبنك الجزائر الخارجي BEA وفق نموذج camels

السنة	الموجودات الحساسة RSAs	المطلوبات الحساسة RSLs	الفجوة GAP	اجمالي الموجودات	الحساسية تجاه مخاطر السوق %	الوسط الحسابي	تصنيف camels	متوسط التصنيف
2013	1403877300019	1722450239727	-318572939708	2111443454229	-15.09%	-8.30%	1	1
2014	1682473363827	2139440323561	-456966959734	2581393491140	-17.70%		1	
2015	1863287765124	2119994867173	-256707102049	2602811618703	-9.86%		1	
2016	1813959346624	2051705333177	-237745986553	2574006188482	-9.24%		1	
2017	2083147966168	2544882736315	-461734770147	3122177721501	-14.79%		1	
2018	2471157595182	2611071937725	-139914342543	3297324991951	-4.24%		1	
2019	2495706540771	2191154182494	304552358277	3262369201870	9.34%		1	
2020	2431792177639	2331925908797	99866268842	3154689248280	3.17%		1	
2021	2853041192286	3113182550283	-260141357997	4166607176226	-6.24%		1	
2022	3161877710384	4025916857548	-864039147164	4712871326521	-18.33%		1	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر الخارجي للفترة (2022-2013)

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الفجوة كانت سلبية خلال معظم السنوات المدروسة، وهذا يشير إلى أن المطلوبات الحساسة للفائدة تفوق الموجودات الحساسة للفائدة. الفجوة السالبة توحى بأن البنك قد يتعرض لمخاطر كبيرة في حالة ارتفاع أسعار الفائدة، حيث سيكون عليه دفع فوائد أكبر مقارنة بما سيحصل عليه من إيرادات. الفجوات السلبية المرتفعة، مثل عام 2014 (-456.96 مليار) وعام 2022 (-864.03 مليار)، تبرز زيادة ملحوظة في الفجوة السالبة، مما يزيد من المخاطر السوقية التي تواجه البنك.

نسب الحساسية تجاه مخاطر السوق خلال الفترة تراوحت بين -18.33% في 2022 إلى 9.34% في 2018، مما يعكس تقلبات واضحة في مستوى تعرض البنك لمخاطر السوق. الحساسية السلبية الكبيرة كما هو الحال في 2022 (-18.33%) و 2014 (-17.70%) تشير إلى أن البنك يواجه تحديات في مواجهة تقلبات أسعار الفائدة. في المقابل، الحساسية الموجبة كما في 2018 (9.34%) و 2019 (3.17%) توحى بأن البنك قد كان في وضع أفضل نسبياً خلال هذه السنوات للتعامل مع مخاطر السوق.

على الرغم من تقلبات الفجوة ونسب الحساسية، حافظ البنك على تصنيف (1) في نموذج CAMELS خلال جميع السنوات، مما يعكس أداءً قوياً ومستقرًا فيما يتعلق بإدارة المخاطر والسيولة والملاءة المالية. هذا التصنيف المرتفع يشير إلى أن البنك يتمتع بإدارة جيدة للمخاطر السوقية، رغم التحديات الظاهرة في بعض السنوات. ولتحسين أدائه، من المهم أن يواصل البنك العمل على تحسين هيكل الأصول والخصوم وتقليل الفجوة السالبة لتجنب التعرض المفرط لمخاطر أسعار الفائدة في المستقبل.

ثانياً: تحليل نسبة الحساسية تجاه مخاطر السوق للبنوك الإسلامية محل الدراسة:

1. تحليل نسبة الحساسية تجاه مخاطر السوق لبنك السلام:

يقدم الجدول التالي بيانات تتعلق بنسب الحساسية تجاه مخاطر السوق لبنك السلام خلال الفترة من 2013 إلى 2022 باستخدام نموذج CAMELS كمؤشر لأداء البنك المالي.

الجدول 04 - 43: تقييم الحساسية تجاه مخاطر السوق لبنك السلام وفق نموذج camels

السنة	الموجودات الحساسة RSAs	المطلوبات الحساسة RSLs	الفجوة GAP	اجمالي الموجودات	الحساسية تجاه مخاطر السوق %	الوسط الحسابي	تصنيف camels	متوسط التصنيف
2013	27591224	23931685	3659539	39550749	9.25%	-8.59%	1	1
2014	22612198	19450948	3161250	36309089	8.71%		1	
2015	21351517	23685162	-2333645	40575207	-5.75%		1	
2016	29587872	34511853	-4923981	53103919	-9.27%		1	
2017	46302694	64658207	-18355513	85775329	-21.40%		1	
2018	75616478	85484532	-9868054	110109059	-8.96%		1	
2019	96098039	103908605	-7810566	131018967	-5.96%		1	
2020	102031464	133317430	-31285966	162625776	-19.24%		1	
2021	154248718	198469176	-44220458	237804350	-18.60%		1	
2022	178446150	216777482	-38331332	261693338	-14.65%		1	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك السلام للفترة (2022-2013)

نلاحظ من الجدول أن الفجوة قد شهدت تقلبات كبيرة خلال الفترة المذكورة، حيث النسب المتعلقة بالحساسية تجاه مخاطر السوق تراوحت بين -21.40% في 2017 و9.25% في 2013. هذا التذبذب في نسب الحساسية يعكس تفاوتاً في قدرة البنك على مواجهة المخاطر السوقية عبر السنوات. القيم السلبية العالية كما في 2017 (-21.40%) و2020 (-19.24%) تشير إلى أن البنك كان أكثر عرضة للتأثر بالتغيرات في أسعار الفائدة، بينما القيم الموجبة كما في 2013 (9.25%) تعني أن البنك كان في وضع أفضل لمواجهة تلك المخاطر في تلك السنة.

البنك حافظ على تصنيف (1) في نموذج CAMELS طوال الفترة المدروسة، وهذا يعكس استقراراً نسبياً في الأداء العام للبنك وقدرته على إدارة المخاطر والسيولة بشكل جيد، حتى مع وجود تقلبات واضحة في الفجوة ونسب الحساسية تجاه مخاطر السوق. إنَّ الفجوات السالبة والنسب السلبية المرتفعة تشير إلى أن البنك كان عرضة لمخاطر السوق بشكل أكبر في بعض السنوات، لكن التصنيف (1) المستمر يعكس قدرته على التكيف وإدارة المخاطر بشكل فعال.

2. تحليل نسبة الحساسية تجاه مخاطر السوق لبنك البركة:

الجدول أدناه يحتوي على معلومات عن نسب الحساسية تجاه مخاطر السوق لبنك البركة من عام 2013 حتى عام 2022. يهدف الجدول إلى فهم مدى تأثير العوامل الخارجية على القيمة الإجمالية للموجودات المالية للبنك، باستخدام معايير نموذج CAMELS لتحديد مستويات المخاطر.

الجدول 04 - 44: تقييم الحساسية تجاه مخاطر السوق لبنك البركة وفق نموذج camels

السنة	الموجودات الحساسة RSAs	المطلوبات الحساسة RSLs	الفجوة GAP	اجمالي الموجودات	الحساسية تجاه مخاطر السوق %	الوسط الحسابي	تصنيف camels	متوسط التصنيف
2013	63519598	93581071	-30061473	157073194	-19.14%	-12.67%	1	1
2014	80628274	97860538	-17232264	162772728	-10.59%		1	
2015	96453704	119074972	-22621268	193573058	-11.69%		1	
2016	110711012	133586542	-22875530	210343621	-10.88%		1	
2017	139677011	164945123	-25268112	248632693	-10.16%		1	
2018	156459864	176502127	-20042263	270995828	-7.40%		1	
2019	154600763	171564732	-16963969	261568166	-6.49%		1	
2020	147928258	181900345	-33972087	268779449	-12.64%		1	
2021	140224399	198058264	-57833865	287682429	-20.10%		1	
2022	132081304	181026055	-48944751	277002276	-17.67%		1	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البركة للفترة (2013-2022)

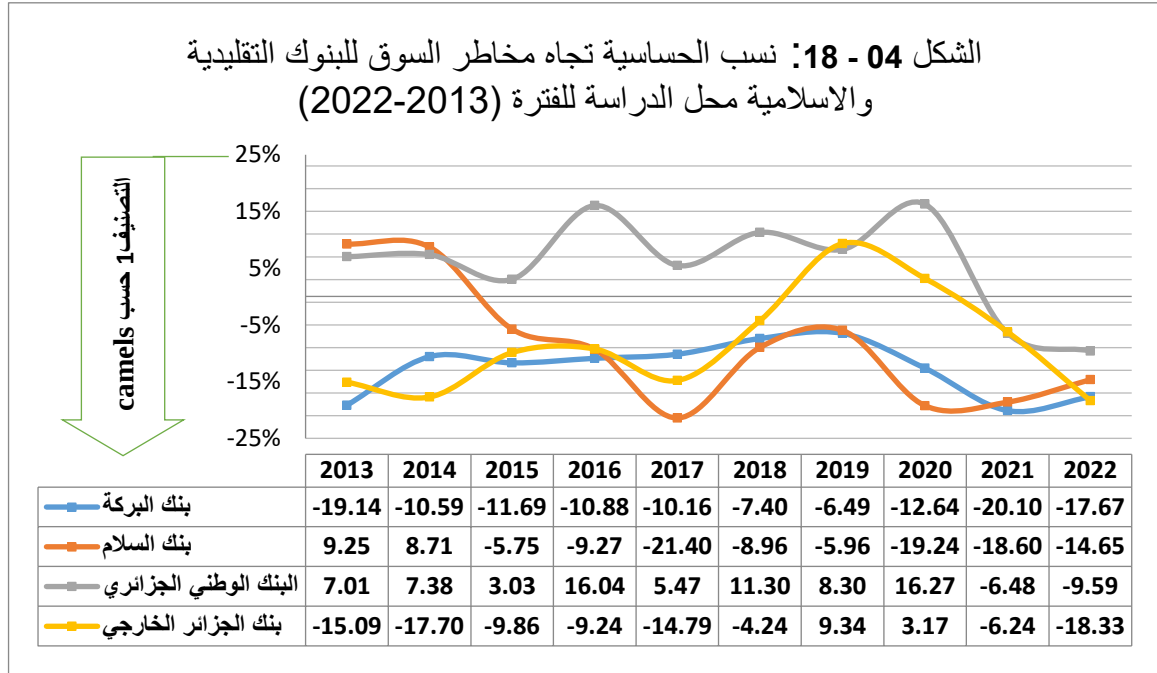
نلاحظ من الجدول أن الفجوة كانت سلبية خلال جميع السنوات، وهذا يعني أن المطلوبات الحساسة للفائدة كانت أكبر من الموجودات الحساسة للفائدة. الفجوات السلبية الكبيرة، مثل عام 2021 (-5,783,386) وعام 2022 (-4,894,475)، تشير إلى أن البنك يتعرض لمخاطر سوقية كبيرة في حالة حدوث ارتفاع في أسعار الفائدة، حيث سيتعين عليه دفع فوائد أكبر مقارنة بما سيجنه من إيرادات على موجوداته الحساسة للفائدة.

نسب الحساسية تجاه مخاطر السوق تراوحت بين -20.10% في 2021 و-6.49% في 2020. الحساسية السلبية تعكس مدى تأثر البنك بمخاطر السوق، خاصة في حالة ارتفاع أسعار الفائدة. التذبذب في هذه النسب يعكس تقلبات واضحة في قدرة البنك على مواجهة هذه المخاطر عبر السنوات.

على الرغم من وجود فجوات سالبة ونسب حساسية سلبية كبيرة، فقد حافظ البنك على تصنيف (1) في نموذج CAMELS طوال الفترة المدروسة. هذا التصنيف يعكس أن البنك يتمتع بإدارة جيدة للمخاطر، ويظهر استقراراً في أدائه العام رغم التحديات السوقية.

ثالثاً: تحليل ومقارنة نتائج نسب الحساسية تجاه مخاطر السوق للبنوك التقليدية والإسلامية في الجزائر:

فيما يلي مخطط يوضح نسب الحساسية تجاه مخاطر السوق لكل من البنوك التقليدية والإسلامية في الجزائر للفترة (2013-2022):



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجداول السابقة

بالمقارنة بين البنوك الإسلامية والتقليدية فيما يتعلق بالحساسية تجاه مخاطر السوق، يمكننا أن نلاحظ أن كل نوع من البنوك يظهر نقاط قوة وضعف مختلفة بناءً على البيانات المقدمة في الشكل. نلاحظ أن البنوك التقليدية تتمتع بمرونة نسبية في مواجهة مخاطر السوق، خاصة من خلال قدرتها على تحقيق توازن بين الموجودات والمطلوبات الحساسة للفائدة. هذا يساهم في تخفيف تأثير التغيرات السلبية في أسعار الفائدة، حيث أظهرت بعض البنوك التقليدية القدرة على الاستفادة من الفجوات الموجبة لتحقيق أرباح إضافية.

أما البنوك الإسلامية فهي تواجه تحديات أكبر في إدارة الفجوة ومخاطر السوق بسبب طبيعة أنظمتها المالية التي تفرض قيوداً على التعامل بالفوائد التقليدية الربوية. هذا يجعل من الصعب على البنوك الإسلامية تحقيق توازن بين الموجودات والمطلوبات، مما قد يزيد من تعرضها لمخاطر السوق. تحتاج البنوك الإسلامية إلى تحسين استراتيجيات إدارة الموجودات والمطلوبات الحساسة للفائدة، وتطوير استراتيجيات تحوط أكثر فعالية لتقليل مخاطر السوق. كما أن التحديات الناتجة عن القيود الشرعية في التعامل مع الفوائد التقليدية تفرض عليها ابتكار حلول مالية إسلامية للتعامل مع تلك المخاطر.

بشكل عام، يبرز أن كل من البنوك الإسلامية والتقليدية تواجه تحديات مختلفة فيما يتعلق بالحساسية تجاه مخاطر السوق. البنوك التقليدية لديها مرونة أكبر في التعامل مع التقلبات السوقية، بينما البنوك الإسلامية تحتاج إلى تحسين إدارة الفجوات ومخاطر السوق لتجنب الخسائر المحتملة وتحقيق استقرار مالي مستدام.

المطلب الثالث: التصنيف النهائي للبنوك التقليدية والإسلامية في الجزائر وفق نموذج CAMELS
سنقوم في هذا المبحث بتحليل أداء البنوك التقليدية والإسلامية في الجزائر خلال الفترة من 2013 إلى 2022 باستخدام نموذج CAMELS. سيتم حساب متوسط الرتب لكل بنك ومقارنتها بالأوزان النهائية للنموذج لتحديد الأداء العام وتصنيف البنوك بشكل نهائي. هذا التحليل سيوفر رؤية شاملة لتحديد أداء البنوك ومستوياتها ويساعد في تحديد نقاط القوة والضعف لكل منها.

الجدول 04 - 45: التصنيف الشامل للبنوك التقليدية والإسلامية محل الدراسة وفق نموذج camels

المرتبة	تصنيف camels	متوسط التصنيف	S	L	E	M	A	C	اسم البنك
4	2	2.03	1	4.25	2.1	1	2.85	1	البنك الوطني الجزائري
3	2	1.89	1	3.95	1.6	1	2.8	1	بنك الجزائر الخارجي
2	2	1.76	1	4.10	2.1	1	1.4	1	بنك السلام
1	2	1.54	1	3.20	1.25	1	1.8	1	بنك البركة

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجداول السابقة

بناءً على تصنيف CAMELS، جميع البنوك الأربعة المدروسة حصلت على تصنيف (2) وهو التصنيف "مرضي"، مما يعني أن أداءها بشكل عام جيد مع وجود بعض نقاط الضعف التي تتطلب المراقبة، ولكن لا تشكل خطراً مباشراً. ومع ذلك، من خلال تحليل متوسط التصنيفات النهائية، يظهر تفوق ملموس للبنوك الإسلامية على البنوك التقليدية من حيث الأداء العام. حيث البنوك الإسلامية، مثل بنك البركة (1.54) وبنك السلام (1.76)، حققت تصنيفات أقرب إلى "الأداء القوي" مقارنةً بالبنوك التقليدية، مثل BNA (2.03)، و BEA (1.89). أما بنك البركة على وجه الخصوص، فقد أظهر أداءً ممتازاً في جميع المؤشرات الستة، ما يشير إلى قوة رأس المال، جودة الأصول، وفعالية إدارة المخاطر. التصنيف المنخفض للبنوك الإسلامية في مؤشر جودة الأصول (1.4 لبنك السلام و1.8 لبنك البركة) يعكس قدرتها العالية على تقليل القروض المتعثرة، وهذا يعزز قدرتها على تحقيق أرباح مستدامة رغم التحديات.

على الجانب الآخر، أظهرت البنوك التقليدية بعض نقاط الضعف، خاصة فيما يخص إدارة السيولة، حيث حصل بنك (BNA) على تصنيف 4.25 في هذا المؤشر، مما يبرز ضعفاً كبيراً في قدرة البنك على إدارة السيولة بشكل فعال. ضعف السيولة هذا قد ينعكس على قدرة البنك في مواجهة التزاماتها المالية خلال الأزمات، وبالتالي يضعف من مرونتها التشغيلية. أما بنك الجزائر الخارجي (BEA) على الرغم من تحقيقه نتائج أفضل من BNA، إلا أنه لا يزال يواجه تحديات في السيولة (3.95) ويحتاج إلى تحسينات في هذا الجانب.

ختاماً، وعند النظر إلى الأداء الشامل للبنوك الإسلامية مقارنةً بالبنوك التقليدية، نجد أن "البنوك الإسلامية" تفوقت في بعض التصنيفات بفضل الكفاءة العالية في إدارة المخاطر والقدرة على التعامل مع التحديات الاقتصادية بشكل أفضل. التصنيفات المنخفضة في مؤشرات مثل جودة الأصول والربحية

تعكس مرونة هذه البنوك في مواجهة التحديات المالية والالتزام بمعايير الامتثال والتشغيل. في المقابل، البنوك التقليدية، رغم حصولها على تصنيف مرضي، تواجه تحديات أكبر تتعلق بالسيولة والقدرة على الاستجابة للتقلبات الخارجية، وهو ما يفسر تصنيفاتها المرتفعة نسبياً في مؤشرات مثل السيولة التي تُعد مؤشراً رئيسياً على الأداء المستقبلي. و بشكل عام، لا توجد فروقات كبيرة بين أداء البنوك التقليدية والإسلامية في الجزائر وفقاً لهذا التحليل. كلا النوعين من البنوك يظهران التزاماً بالقوانين وإدارة مخاطر مرضية، مما يعزز الاستقرار المالي والبنكي في البلاد.

خلاصة الفصل الرابع

في هذا الفصل، قمنا بتحليل وتطبيق نموذج التقييم الأمريكي CAMELS على مجموعة من البنوك التقليدية والإسلامية في الجزائر خلال الفترة من 2013 إلى 2022.

بدأنا بتوضيح مفهوم النموذج وأهميته في تقييم الأداء المالي للبنوك، حيث يُعتبر أداة شاملة لتقييم كفاية رأس المال، وجودة الأصول، وجودة الإدارة، الربحية، السيولة، والحساسية تجاه مخاطر السوق. ثم قدمنا تعريفاً للبنوك التقليدية والإسلامية محل الدراسة، مع تسليط الضوء على أهداف كل منها. شمل ذلك تقديم لمحة عن البنك الوطني الجزائري (BNA) وبنك الجزائر الخارجي (BEA) كبنوك تقليدية، بالإضافة إلى بنك السلام الجزائري وبنك البركة الجزائري كبنوك إسلامية، موضحين الفروق الهيكلية والتشغيلية بينها.

في القسم التطبيقي، قمنا بتقييم الأداء المالي للبنوك باستخدام مؤشرات CAMELS ، أظهرت نتائج التحليل تبايناً في الأداء بين البنوك التقليدية والإسلامية، مما يعكس تأثير العوامل التنظيمية والاقتصادية المختلفة على كل نوع من البنوك. كما أبرزت النتائج أهمية التركيز على تحسين جودة الأصول والربحية والسيولة لضمان استقرار ونمو البنوك

بناءً على هذه الدراسة، نستنتج أن نموذج CAMELS يوفر إطاراً متكاملًا لتقييم وتحسين الأداء المالي للبنوك. كما يبرز الحاجة إلى تبني استراتيجيات مخصصة لكل بنك بناءً على نتائجه الفعلية لضمان تحقيق الكفاءة المالية والاستدامة. إن فهم هذه الجوانب يعزز من قدرة البنوك على التكيف مع التحديات الاقتصادية والمالية المتغيرة في السوق الجزائرية والعالمية.



الفصل الخامس



تمهيد

يُعد قطاع البنوك من أكثر القطاعات المالية تأثراً بالتحديات الاقتصادية والمالية، حيث تعتمد استدامة وربحية هذه المؤسسات بشكل كبير على مدى كفاءة إدارتها للمخاطر. تعتبر إدارة المخاطر عنصراً حيوياً في تعزيز قدرة البنوك على مواجهة الأزمات المالية وتحقيق الربحية المستدامة، خاصة في ظل التغيرات المستمرة في الأسواق المالية. يركز هذا الفصل على التحليل المنهجي والإحصائي لأثر إدارة المخاطر على ربحية البنوك التقليدية والإسلامية في الجزائر، حيث يقدم دراسة مقارنة لتقييم الفروقات في كفاءة كل نموذج بنكي في التعامل مع المخاطر المالية.

بعد تناول الإطار النظري في الفصول السابقة، وتقديم نموذج camels في الفصل الرابع كنموذج أولي لتقييم الأداء المالي لمجموعة من البنوك التقليدية والإسلامية في الجزائر، انتقلنا إلى الجانب العملي من الدراسة، إستناداً إلى بيانات ميدانية تم جمعها من موظفي البنوك التقليدية والإسلامية. بواسطة أداة الدراسة المتمثلة في الاستبيان، بهدف الوصول الى نتائج تحليلية أعمق واختبار فرضيات الدراسة من خلال تحليل البيانات باستخدام تقنيات إحصائية متقدمة مثل نمذجة المعادلات الهيكلية بالاعتماد على المربعات الصغرى الجزئية. (SEM-PLS)

يتناول هذا الفصل ثلاثة محاور رئيسية: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية، التحليل الوصفي الإحصائي للبيانات، واختبار نموذج الدراسة وفرضياتها. يسعى هذا التحليل إلى تقديم رؤية شاملة حول مدى تأثير إدارة المخاطر على ربحية البنوك في الجزائر، وتحديد الفروقات الرئيسية بين البنوك التقليدية والإسلامية من حيث ممارسات إدارة المخاطر.

المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية

في هذا المبحث، سنسلط الضوء على الأدوات المستخدمة لجمع البيانات وتحليلها في إطار هذه الدراسة الميدانية. بعد تحديد المنهج المناسب للدراسة واختيار العينة الملائمة، تأتي أهمية اختيار أداة جمع البيانات التي تضمن دقة وموضوعية النتائج المستخلصة. بالإضافة إلى ذلك، سنستعرض الأساليب الإحصائية التي تم استخدامها لتحليل البيانات.

المطلب الأول: المنهج والنموذج الفرضي للدراسة

في هذا المطلب، سيتم تناول المنهج العلمي الذي اعتمدته الدراسة لتحقيق أهدافها واختبار فرضياتها. بالإضافة إلى ذلك، سيتم تقديم النموذج الفرضي للدراسة الذي يوضح العلاقات المفترضة بين المتغيرات المستقلة (أبعاد إدارة المخاطر) والمتغير التابع (تحقيق الربحية)، والذي سيتم اختباره.

الفرع الأول: المنهج المستخدم في الدراسة الميدانية

المنهج العلمي، يعرف بأنه: "عبارة عن طريق متبع أو خطوات يسير وفقها الباحث للكشف عن الحقائق". (سعيد عيشور، 2017، صفحة 211)

أي المنهج العلمي هو الطريقة التي يسلكها الباحث لدراسة ظاهرة معينة بهدف فهم أبعادها وعواملها وتأثيراتها بشكل موضوعي، وصولاً إلى نتائج قابلة للتطبيق والتعميم. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، والذي يعرف على أنه: استقصاء ينصب على ظاهرة من الظواهر كما هي قائمة في الحاضر بقصد تشخيصها وكشف جوانبها وتحديد العلاقات بين عناصرها أو بينها وبين ظواهر أخرى. إن المنهج الوصفي لا يقف عند حدود وصف الظاهرة وإنما يذهب إلى أبعد من ذلك فيحلل ويفسر ويقارن ويقيم بقصد الوصول إلى تقييمات ذات معنى للتبصر بتلك الظاهرة. (الغزوي، 2007)

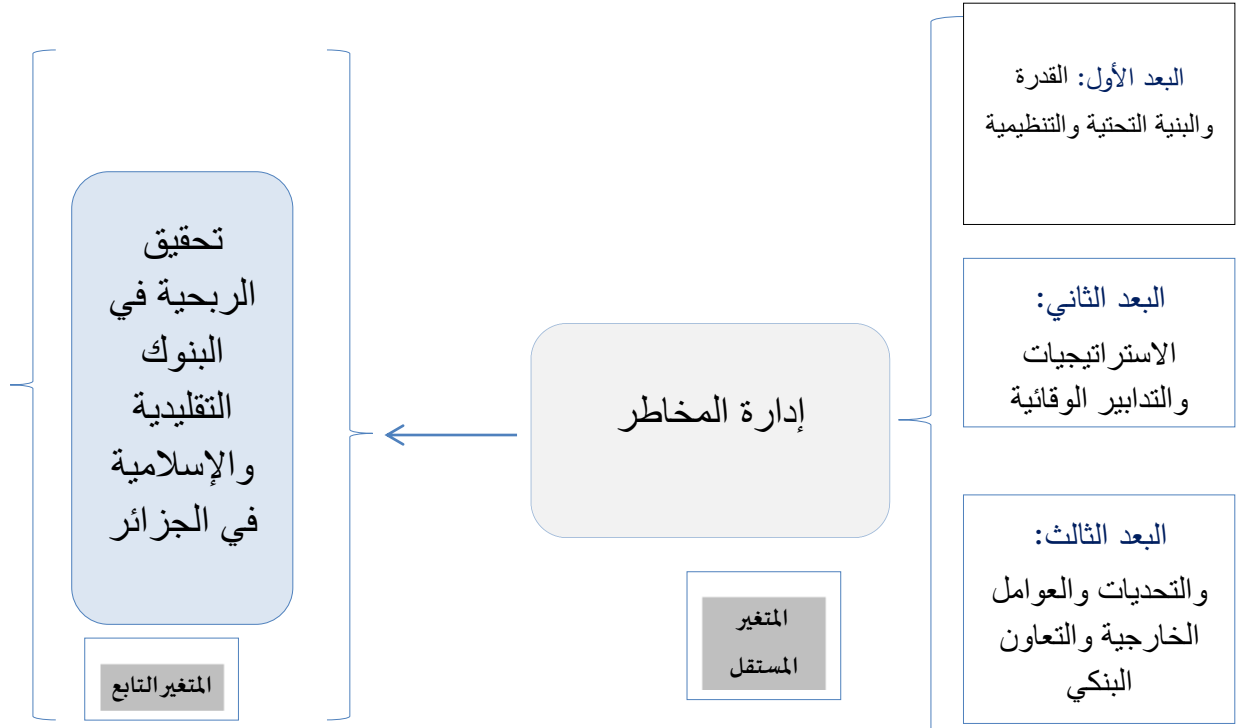
هذا المنهج يسمح بوصف الظواهر وتحليلها بشكل دقيق من خلال جمع البيانات الميدانية وتحليلها للوصول إلى استنتاجات منطقية حول العلاقات بين المتغيرات المدروسة. ويُعتبر هذا المنهج مناسباً لهذه الدراسة لعدة أسباب:

- **ملاءمته لتحليل العلاقات بين المتغيرات:** المنهج الوصفي التحليلي يتيح فهم العلاقات بين المتغيرات المدروسة، مثل تأثير إدارة المخاطر على تحقيق الربحية في البنوك، مما يساهم في اختبار الفرضيات بشكل منهجي ودقيق.
- **قدرته على وصف الواقع الميداني:** يساعد المنهج في وصف واقع إدارة المخاطر في البنوك التقليدية والإسلامية من خلال تحليل بيانات عينة الدراسة، مما يوفر نتائج تستند إلى الواقع الميداني.
- **إمكانية الاستفادة من التحليل الإحصائي:** هذا المنهج يتيح استخدام الأساليب الإحصائية المتقدمة لتحليل البيانات، وهو أمر أساسي لهذه الدراسة التي تهدف إلى تحليل تأثير أبعاد إدارة المخاطر على الربحية باستخدام تقنيات مثل SEM-PLS.
- **توفير استنتاجات قابلة للتطبيق:** من خلال دراسة عينة تمثل مجتمع الدراسة، يمكن للمنهج الوصفي التحليلي أن يقدم نتائج يمكن تعميمها على البنوك التقليدية والإسلامية في الجزائر، مما يعزز من قيمة الدراسة في توفير توصيات تطبيقية.

الفرع الثاني: نموذج الدراسة

نموذج الدراسة هو تمثيل نظري يوضح العلاقات المفترضة بين المتغيرات المدروسة. فهو يمثل العلاقات المفترضة بين إدارة المخاطر بأبعادها المختلفة (القدرة والبنية التحتية والتنظيمية، الاستراتيجيات والتدابير الوقائية، والتحديات والعوامل الخارجية والتعاون البنكي) وتحقيق الربحية في البنوك التقليدية والإسلامية في الجزائر. يهدف النموذج إلى فهم كيفية تأثير هذه الأبعاد على فرص البنك في تحسين كفاءة إدارة المخاطر وزيادة الربحية.

الشكل 05 - 01: المتغيرات والنموذج الفرضي للدراسة



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على الأدبيات النظرية والدراسات السابقة

أولاً: التعريف بمتغيرات النموذج:

1. المتغير المستقل: (إدارة المخاطر البنكية): يشير إلى العمليات والنظم التي يعتمد عليها البنك لتحديد وتقييم ومراقبة وتقليل المخاطر المالية وغير المالية التي يواجهها، وتشمل استراتيجيات وإجراءات البنوك في تحديد وإدارة هذه المخاطر مثل مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر السيولة... الخ

2. المتغير التابع: (الربحية البنكية): هي قدرة البنك على تحقيق أرباح من عملياته المالية، وهو المتغير الذي يتم قياسه كاستجابة للتغيرات التي تحدث في المتغير المستقل (إدارة المخاطر)، ويمكن قياسه من خلال عدة مؤشرات مثل: العائد على الأصول (ROA)، والعائد على حقوق المساهمين (ROE).

ثانياً: فرضيات النموذج:

1. الفرضية الرئيسية H1: هناك تأثير لإدارة المخاطر بأبعادها على تحقيق الربحية في البنوك التقليدية والإسلامية في الجزائر.

2. الفرضية الفرعية الأولى H1_1: هناك تأثير للقدرة والبنية التحتية والتنظيمية في إدارة المخاطر على تحقيق الربحية في كل من البنوك التقليدية والإسلامية في الجزائر.

- 3. الفرضية الفرعية الثانية H_{1_2} :** هناك تأثير للاستراتيجيات والتدابير الوقائية في إدارة المخاطر على تحقيق الربحية في في كل من البنوك التقليدية والإسلامية في الجزائر.
- 4. الفرضية الفرعية الثالثة H_{1_3} :** هناك تأثير للتحديات والعوامل الخارجية والتعاون البنكي في إدارة المخاطر على تحقيق الربحية في في كل من البنوك التقليدية والإسلامية في الجزائر.

سيتم اختبار هذه الفرضيات باستخدام "نمذجة المعادلات الهيكلية (SEM)" باستخدام البرنامج الإحصائي Smart PLS، والتي تمكن من تقدير قوة ودلالة العلاقات بين المتغيرات المختلفة. وسيتم في المباحث اللاحقة عرض نتائج تحليل البيانات ومناقشتها بتفصيل.

المطلب الثاني: مجتمع وعينة الدراسة

يتناول هذا المطلب تحديد مجتمع الدراسة كما يوضح الأسس التي تم الاعتماد عليها في اختيار العينة التي تمثل هذا المجتمع لضمان دقة وموضوعية النتائج.

الفرع الأول: مجتمع الدراسة

ويعرف: بأنه جميع الوحدات أو الأفراد أو المشاهدات أو الحالات التي تتمتع بصفة أو مجموعة من الصفات تميزها عن غيرها، والتي يرغب الباحث في تعميم النتائج إليها. (طويطي، 2018، صفحة 19)

في هذه الدراسة، يشمل مجتمع الدراسة جميع موظفي البنوك التقليدية والإسلامية في الجزائر بما في ذلك المديرين، ونواب المديرين، ورؤساء المصالح، والموظفين المعنيين بإدارة المخاطر.

الفرع الثاني: عينة الدراسة

نظراً لأن المجتمع قد يكون كبيراً ويصعب الوصول إلي جميع مفرداته، فإن العينة تعتبر هي الحل، حيث يمكن الاكتفاء بعدد معين من وحدات المجتمع، ودراستهم وعند التوصل إلى نتائج يمكن تعميم هذه النتائج على جميع أفراد المجتمع، باختصار، فإن العينة هي عبارة عن جزء أو قسم من مجتمع الدراسة. (طويطي، 2018، صفحة 20)

أي أن العينة هي جزء من مجتمع الدراسة يتم اختياره وفقاً لأسس معينة بهدف تمثيل المجتمع بدقة وتعميم النتائج. في دراستنا، تم استخدام أسلوب المعاينة العشوائية البسيطة لاختيار العينة، حيث يمنح كل فرد في المجتمع فرصة متساوية ليكون جزءاً منها. الهدف من اختيار هذه العينة هو الحصول على بيانات تمثل آراء وتوجهات العاملين في البنوك التقليدية والإسلامية حول إدارة المخاطر وتأثيرها على تحقيق الربحية، مما يجعل النتائج قابلة للتعميم على المجتمع بأكمله.

المطلب الثالث: أداة الدراسة والأساليب الإحصائية لتحليل البيانات

يتناول هذا المطلب الأدوات التي تم استخدامها لجمع البيانات المتعلقة بإدارة المخاطر والربحية في البنوك التقليدية والإسلامية، بالإضافة إلى الأساليب الإحصائية التي تم تطبيقها لتحليل هذه البيانات.

الفرع الأول: تصميم الاستبيان

- يُعد الاستبيان أو الاستقصاء أداة ملائمة للحصول على معلومات وبيانات وحقائق مرتبطة بواقع معين. يُقدّم الاستبيان على شكل عدد من الأسئلة يُطلب الإجابة عنها من قبل عدد من الأفراد المعنيين بموضوع الاستبيان. ويمر بناء الاستبيان أو تصميمه بالمراحل الآتية: (ذوقان، كايد، و عدس، 2015)
- ✓ تحديد هدف الاستبيان في ضوء أهداف الدراسة وفي ضوء صياغة مشكلة البحث الرئيسية.
 - ✓ تحويل إشكالية الدراسة إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية إذ يرتبط كل سؤال فرعي بجانب من جوانب مشكلة البحث.

✓ وضع عدد من الأسئلة المتعلقة بكل موضوع من موضوعات الاستبيان. ولأن الاستبيان هو أداة لجمع البيانات، ولأن دقة البيانات التي يتم الحصول عليها تعتبر غاية في الأهمية في البحث العلمي وتنعكس بشكل مباشر على دقة النتائج ومصداقيتها، فإنه لا بد للباحث من مراعاة قواعد بناء الاستبيان وأخذها بعين الاعتبار في مرحلة التصميم. الشكل التالي يوضح باختصار القواعد من الناحية الشكلية والمحتوى التي ينبغي مراعاتها عند تصميم الاستبيان.. (القحطاني، 2015، الصفحات 35-37)

في دراستنا، تم تصميم الاستبيان ليكون الأداة الرئيسية لجمع البيانات اللازمة للدراسة، حيث تم إعداده بعناية ليشمل مجموعة من الأسئلة التي تغطي مختلف جوانب إدارة المخاطر وتحقيق الربحية في البنوك التقليدية والإسلامية في الجزائر. صُممت الأسئلة باستخدام أسلوب الأسئلة المغلقة مع مقياس ليكرت الخماسي لتحديد درجة موافقة المستجوبين على العبارات المقدمة لهم، مما يسهل تحليل البيانات إحصائياً. تم تقسيم الاستبيان إلى محاور رئيسية تتناول الأبعاد المختلفة لإدارة المخاطر (القدرة والبنية التحتية والتنظيمية، الاستراتيجيات والتدابير الوقائية، والتحديات والعوامل الخارجية والتعاون البنكي)، بالإضافة إلى محور خاص لقياس تأثير هذه الأبعاد على تحقيق الربحية.

الجدول 05 - 01: محاور وأوصاف أقسام الاستبيان

المحاور / الأبعاد	الوصف	عدد العبارات	خيارات الاستجابة
مقدمة الاستبيان	توضيح الهدف من الدراسة وضمان سرية المعلومات وتحفيز المشاركين على الإجابة بدقة وموضوعية.	-	-
البيانات الديمغرافية	معلومات حول المشاركين مثل نوع البنك، الولاية، العمر، المؤهل العلمي، الوظيفة بالبنك، سنوات الخبرة.	6	اختيارية (اختيار خانة واحدة)
المحور الأول: إدارة المخاطر ويضم 03 أبعاد	البعد الأول: القدرة والبنية التحتية والتنظيمية	4	مقياس ليكرت الخماسي: غير موافق بشدة إلى موافق بشدة
	البعد الثاني: الاستراتيجيات والتدابير الوقائية	4	مقياس ليكرت الخماسي: غير موافق بشدة إلى موافق بشدة
	البعد الثالث: التحديات والعوامل الخارجية والتعاون البنكي	4	مقياس ليكرت الخماسي: غير موافق بشدة إلى موافق بشدة
	قياس الربحية	8	مقياس ليكرت الخماسي: غير موافق بشدة إلى موافق بشدة

المصدر: من إعداد الباحث

الجدول 05 - 02: مقياس ليكرت الخماسي وتفسير الفئات مع الأوزان المقابلة

المقياس	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الأوزان	1	2	3	4	5

طول الفئة*	[1 - 1.80]	[2.60 - 1.81]	[3.40-2.61]	-3.41] [4.20	[5 - 4.21]
دلالات الفئات	ضعيفة جدا	ضعيفة	متوسطة	عالية	عالية جدا

* تم تحديد طول الفئة كالتالي: $0.80 = 5 / (1-5)$

الفرع الثاني: تحديد الأساليب الإحصائية المناسبة لتحليل البيانات

يعد اختيار الأساليب الإحصائية المناسبة خطوة أساسية في الإطار المنهجي للدراسة الميدانية، حيث تتيح تحليل بيانات الاستبيان بدقة واختبار الفرضيات بشكل موضوعي. في هذه الدراسة، تم استخدام تقنيات أساليب الجيل الأول: التحليل الوصفي والاستدلالي وأساليب الجيل الثاني: نموذج المعادلات الهيكلية باستخدام SEM-PLS لضمان دقة النتائج وصحة الاستنتاجات، بما يتماشى مع طبيعة البيانات وأهداف الدراسة.

إذ استُعملت تقنيات الجيل الأول (First-Generation Techniques) على نطاق واسع من قبل الباحثين في العلوم الاجتماعية والإنسانية. إلا أنه تزايد على مدار العقدين الماضيين توجه العديد من الباحثين نحو تقنيات الجيل الثاني (Second-Generation Techniques) وذلك من أجل التغلب على نقاط الضعف في الجيل الأول. وفيما يلي بعض الأنواع الرئيسية من المناهج الإحصائية المرتبطة بتحليل البيانات متعددة المتغيرات:

الجدول 05 – 03: يبين الأنواع الرئيسية من المناهج الإحصائية المرتبطة بتحليل البيانات متعددة المتغيرات

التقنيات الإحصائية	استكشافية	توكيدية
تقنيات الجيل الأول	التحليل العنقودي؛ - التحليل العاملي الاستكشافي؛ - مقياس متعدد الأبعاد.	تحليل التباين - الانحدار اللوجستي؛ - الانحدار المتعدد والبسيط؛ - التحليل العاملي التوكيدي.
تقنيات الجيل الثاني	نمذجة المعادلات الهيكلية القائمة على التباين؛ نمذجة المربعات الصغرى الجزئية (PLS-SEM).	نمذجة المعادلات الهيكلية القائمة على التباين المشترك (CB-SEM).

المصدر: (ف.هير، جي توماس، رينجل، و سارستد، 2020، صفحة 22)

ويُعدّ توزيع البيانات من المعايير الأساسية لاختيار أسلوب تحليل البيانات واختبار الفرضيات، إذ يؤثر نوع توزيع البيانات (طبيعي أو غير طبيعي) على اختيار الأساليب الإحصائية المناسبة. لذلك، من المهم إجراء اختبار لكشف نوع توزيع بيانات المستجوبين لتحديد الأسلوب الأمثل لتحليلها.

أولاً: إجراء اختبار لكشف نوع توزيع بيانات المستجوبين:

للكشف عن نوع توزيع البيانات، تم استخدام اختبار كولموغوروف-سميرنوف (Kolmogorov-Smirnov Test) للتحقق مما إذا كانت البيانات تتبع توزيعاً طبيعياً، مما يسمح باستخدام أساليب إحصائية معلمية أو غير معلمية. وبالتالي، يجب اللجوء إلى الأساليب الإحصائية غير المعلمية أو استخدام تقنيات مثل PLS-SEM التي لا تشترط التوزيع الطبيعي للبيانات.

تتضمن خطوات تطبيق اختبار KS ما يلي:

- صياغة الفرضيات: فرضية العدم (H_0) فرضية العدم: (H_0) تتبع بيانات التوزيع الطبيعي. الفرضية البديلة: (H_1) لا تتبع البيانات التوزيع الطبيعي.
- حساب إحصائية KS وتحديد القيمة الاحتمالية (p-value) ومقارنتها مع مستوى الدلالة المختار. ($\alpha = 0.05$)

● **اتخاذ القرار:** فإذا كانت قيمة الاحتمالية (p-value) أقل من 0.05، يكون هناك دليل إحصائي قوي يدعم افتراض أن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي (يتم رفض فرضية العدم). من جهة أخرى، إذا كانت قيمة (p-value) تساوي أو تزيد عن مستوى الدلالة (0.05)، يكون هناك دليل قوي يدعم افتراض أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي (فلا يمكن رفض فرضية العدم). (ربيع أمين، 2008، صفحة 114). وفيما يلي نتائج كشف نوع توزيع بيانات المستجوبين نحو متغيرات الدراسة:

جدول 05 – 04: اختبار كولموغوروف - سميرونوف وتوزيع بيانات محاور الدراسة

نوع التوزيع بيانات كل محور	Kolmogorov-Smirnov ^a اختبار كولموغوروف - سميرونوف			متغيرات الدراسة
	(P-value) القيمة الاحتمالية	Df درجة الحرية	القيمة الإحصائية للاختبار	
لا تتبع التوزيع الطبيعي	0,000	189	0,194	البعد الأول
لا تتبع التوزيع الطبيعي	0,000	189	0,140	البعد الثاني
لا تتبع التوزيع الطبيعي	0,000	189	0,145	البعد الثالث
لا تتبع التوزيع الطبيعي	0,000	189	0,131	المتغير المستقل:
لا تتبع التوزيع الطبيعي	0,000	189	0,113	المتغير التابع:

البعد الأول: القدرة والبنية التحتية والتنظيمية للبنوك في إدارة المخاطر
البعد الثاني: الاستراتيجيات والتدابير الوقائية للبنوك في التعامل مع المخاطر
البعد الثالث: التحديات والعوامل الخارجية والتعاون البنكي في إدارة المخاطر
المتغير المستقل: إدارة المخاطر
المتغير التابع : : فرص البنك لتحقيق الربحية

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V 29

يظهر الجدول نتائج اختبار (Kolmogorov-Smirnov Test) للكشف عن نوع توزيع البيانات لمتغيرات الدراسة. تشير القيم الإحصائية للاختبار وقيم (P-value) المرتبطة بكل متغير إلى أن جميع القيم الاحتمالية كانت 0.000، وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05. وبذلك، فإن نتائج الاختبار تؤكد أن البيانات الخاصة بجميع المتغيرات لا تتبع التوزيع الطبيعي، مما يتطلب رفض فرضية العدم (H0) التي تفترض أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

استنتاج: بناءً على النتائج المستخلصة من اختبار نوع توزيع البيانات، يتضح أن جميع متغيرات الدراسة لا تتبع التوزيع الطبيعي، مما يستدعي استخدام أساليب إحصائية غير معلمية لتحليل البيانات، مثل نموذج المعادلات الهيكلية باستخدام المربعات الصغرى الجزئية (PLS-SEM)، والتي تتسم بمرونة أكبر ولا تشترط التوزيع الطبيعي للبيانات. هذه الخطوة تساهم في تعزيز دقة النتائج المستخلصة من الدراسة وتحقيق الموضوعية في اختبار الفرضيات وتحليل العلاقات بين المتغيرات. وفيما يلي عرض لأهم الأساليب الإحصائية المستخدمة في دراستنا:

ثانياً: الأساليب الإحصائية المستخدمة:

01. الأساليب الإحصائية الوصفية من تقنيات (الجيل الأول) (First-Generation Techniques)
تتمثل الأساليب الإحصائية الوصفية (Descriptive Statistical Analysis) المستخدمة في الدراسة فيما يلي:

- **جداول التوزيع التكراري:** جداول التوزيع التكراري (Frequency Distribution Tables): عبارة عن تنظيم وفرز للبيانات الخام في جداول مكونة من فئات (Category or Classes) وتكرار (Frequencies)

وتُحسب نسبة تكرار كل فئة من المجموع الكلي لـ البيانات مما يساهم في تنظيم وتلخيص وعرض البيانات الخام في صورة يجعلها أكثر وضوحاً.

- **الرسوم البيانية (Graphical Representation):** لرسوم البيانية تُستخدم لتمثيل البيانات بشكل رسم بياني مُبسّط ومفهوم. تشمل الرسوم البيانية الكثير من الأنواع، مثل الأعمدة (Bar Charts)، الدوائر (Pie Charts)، والمنحنيات (Line Charts). تُساهم الرسوم البيانية في تسهيل فهم النتائج.

- **مقاييس النزعة المركزية:** مما لا شك فيه أن الجداول التكرارية والرسومات البيانية تعتبر هامة في التعرف على طبيعة وشكل توزيع المتغيرات، لكنها لا تستطيع تحديد القيمة التي تتمركز أو تتجمع حولها البيانات وتحديد مقدار التشتت في البيانات. فهي تعطي أرقاماً كمية تقريبية تختلف من فرد لآخر. لذا نشأت الحاجة لبناء مقاييس كمية تساعد الباحث في الوصول إلى مؤشرات كمية لا تختلف قيمها من شخص لآخر. ومن المؤشرات أو المقاييس الكمية الهامة جداً في وصف البيانات نجد مقاييس النزعة المركزية، وتعرف على أنها تلك المقاييس التي تعطي قيمةً تتمركز وتتجمع حولها معظم البيانات، ومنها:

- **المتوسط الحسابي:** المتوسط الحسابي هو مقياس للنزعة المركزية يُستخدم لتلخيص البيانات في قيمة واحدة تمثل مركز توزيعها، خاصة في الاستبيانات التي تعتمد على مقياس ليكرت الخماسي، مما يساهم في تقييم اتجاهات المستجيبين نحو العبارات. ومع ذلك، يفضل استخدامه مع مقاييس التشتت، مثل الانحراف المعياري، للحصول على صورة أكثر شمولية عن توزيع البيانات.

- **مقاييس التشتت:** مقاييس التشتت تكمل مقاييس النزعة المركزية بتقديم رؤية حول مدى انتشار البيانات حول القيمة المركزية، مثل المتوسط الحسابي. تشمل مقاييس التشتت الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف، حيث يشير الانحراف المعياري الأصغر إلى تركّز أكبر للإجابات واتفاق أكبر بين المستجيبين، فيما يُستخدم معامل الاختلاف لمقارنة مدى التشتت بين متغيرات مختلفة عند اختلاف المتوسطات (مجموعات). هذه المقاييس توفر فهماً أدق لتوزيع البيانات في الدراسات الإحصائية. (القحطاني، 2015، الصفحات 118-123)

02. الأساليب الإحصائية من تقنيات الجيل الثاني (Second-Generation Techniques)،

تُعتبر نمذجة المعادلات الهيكلية (SEM) * أحد أبرز أمثلة تقنيات الجيل الثاني، حيث تُمكن الباحثين من اختبار نظريات متكاملة تمثل شبكةً مُعقدةً من العلاقات السببية بين المتغيرات المُقاسة (والمُتغيرات الكامنة). وتُعد SEM أداةً فعّالة لفهم الظواهر المُعقدة في مختلف المجالات، مثل علم النفس، وعلم الاجتماع، والتسويق، وإدارة الأعمال.

SEM- PLS (Partial least square structural equation modeling) النمذجة

بالمعادلات الهيكلية القائمة على المربعات الصغرى الجزئية: تركز على شرح التباين في المتغيرات التابعة وتُعد أكثر مرونةً في تلبية افتراضات البيانات. تُستخدم في التنبؤ، خاصةً عندما يكون توزيع البيانات غير طبيعي.

* Structural Equation Modeling أخذت تسميات عديدة في الأدبيات البحثية، منها نمذجة المعادلات البنائية، نمذجة المعادلات الهيكلية، نمذجة بنية أو بناء التغيرات، تحليل بنية التغيرات، النمذجة السببية بين المتغيرات الكامنة، تحليل المتغيرات الكامنة، نمذجة المعادلات التلازمية، وأحياناً يطلق عليها تحليل النموذج السببي، تحليل المعادلات البنائية، نمذجة المسارات، نقلاً عن: (عامر، 2018، صفحة 14)

يتم تقييم جودة النموذج الفرضي للدراسة واختبار فرضياتها في مرحلتين: **المرحلة الأولى: (تقييم النموذج القياسي) (النموذج الخارجي):** تقييم واختبار العلاقة الارتباطية بين المتغيرات الدراسية وعناصر القياس (العبارات) أو ما يعرف بأسئلة الاستبيان التابعة لها أو المستخدمة في قياسها وتسمى هذه المرحلة بالتقييم القياسي لنموذج الدراسة.

المرحلة الثانية: (تقييم النموذج البنائي "النموذج الداخلي"): تقييم جودة واختبار العلاقة بين المتغيرات الدراسية ببعضها البعض داخل النموذج، وتسمى بمرحلة التقييم الهيكلي (البنائي) للنموذج الدراسي.

جدول 05 – 05: المعايير والمؤشرات الإحصائية لتقييم نموذج الدراسة حسب نمذجة

(SEM-PLS)

تقييم النموذج القياسي والنموذج الهيكلي باستخدام SEM-PLS

1. تقييم النموذج القياسي (MEASUREMENT MODEL)

أ. تقييم الصدق التقاربي: (Convergent validity)

* معيار موثوقية المؤشرات الفردية ($\text{Outer Loadings} > 0.70$). العتبة: يجب أن تكون قيمة التحميل الخارجي لكل مؤشر (عبارة) على المتغير الذي ينتمي إليه أكبر من 0.70.

* معيار متوسط التباين المستخلص ($\text{AVE} > 0.5$). ($\text{Average Variance Extracted} - \text{AVE}$). العتبة: يجب أن تكون قيمة الـ AVE لكل متغير أكبر من 0.50.

ب. تقييم الصدق التمايزي (Discriminant Validity)

* معيار التحميلات المتقاطعة: (Cross Loadings). العتبة: يجب أن يكون التحميل الخارجي للمؤشر (عبارة) على المتغير المتعلق به أكبر من أي تحميلاتها المتقاطعة على متغيرات أخرى.

* معيار فورنيل-لاركر: (Fornell-Larcker Criterion). العتبة: يجب أن يكون الجذر التربيعي لقيمة AVE لكل متغير أكبر من أعلى ارتباط له مع أي متغير آخر.

* معيار: HTMT (Heterotrait-Monotrait Ratio). العتبة: يجب أن تكون قيمة HTMT أقل من 0.90 للبناءات المفهومية المتشابهة، وأقل من 0.85 للبناءات المفهومية المختلفة.

ج. تقييم موثوقية الاتساق الداخلي (Internal Consistency Reliability)

* معيار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha). العتبة: ($0.700 <$)

* معيار الموثوقية المركبة (Composite Reliability-CR). العتبة: ($\text{CR} > 0.700$)

2. تقييم النموذج الهيكلي (STRUCTURAL MODEL) واختبار الفرضيات

أ. تقييم مشكلة التداخل الخطي (Collinearity)

* معيار: VIF (Variance Inflation Factor). العتبة: لا توجد مشكلة تداخل خطي: $\text{VIF} \leq 3$. توجد احتمالية لمشاكل تداخل خطي: $3 < \text{VIF} \leq 5$.. توجد مشاكل تداخل خطي حرجية: $\text{VIF} > 5$.

ب. تقييم مستوى معامل التحديد (R^2) العتبات: $R^2 = 0.25$ (ضعيف) $R^2 = 0.50$ (معتدل) $R^2 \geq 0.75$ (كبير) الوصف: R^2 يقيس نسبة التباين في المتغير التابع المفسرة بالمتغيرات المستقلة والوسيطة.

ج. تقييم حجم التأثير (f^2 - Effect Size): العتبات: $f^2 = 0.02-0.15$ (صغير) $f^2 = 0.15-0.35$ (متوسط) $f^2 \geq 0.35$ (كبير)

الوصف: يقيس مدى تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع بشكل فردي.

د. تقييم الملاءمة التنبؤية (Q^2 - Predictive Relevance). العتبة: $Q^2 > 0$: يشير إلى ملاءمة تنبؤية جيدة. الوصف: Q^2 يقيس مدى ملاءمة النموذج الهيكلي للتنبؤ بالبيانات المستقبلية.

هـ. تقييم الملاءمة العامة للنموذج:

SRMR: (Standardized Root Mean Square Residual). العتبة: $\text{SRMR} < 0.08$

الوصف: يُعد SRMR مؤشراً هاماً في تقييم ملاءمة نماذج SEM، حيث يوفر تقييماً شاملاً لعلاقة النموذج بالبيانات الفعلية. الالتزام بالعتبة الموصى بها (> 0.08) يضمن أن النموذج يعكس بدقة العلاقات بين المتغيرات المدروسة، مما يعزز من مصداقية

وموثوقية نتائج البحث.

NFI: Normed Fit Index) العتبة $(NFI) > 0.9$

| — و. تقييم الدلالة الإحصائية لمعاملات المسار (Path Coefficients) معامل المسار: (β) التراوح: من -1 إلى 1.

العتبة: $(p\text{-value} \leq 0.05)$: يشير إلى وجود علاقات ذات دلالة إحصائية.

التفسير: قيم β أقرب إلى -1 أو 1: تشير إلى علاقات أقوى. قيم β قريبة من الصفر: تشير إلى علاقات أضعف.

المصدر: بالاعتماد على: (F. Hair Jr, F. Risher, Sarstedt, & M. Ringle, 2018)

3-البرامج الحاسوبية المستخدمة في تحليل البيانات:

في هذه الدراسة، تم استخدام مجموعة من البرامج الإحصائية لدعم التحليل وتحقيق دقة في النتائج. يُعتبر SmartPLS أداة رئيسية لتحليل تقنية PLS-SEM، حيث يتيح تقدير النماذج المعقدة باستخدام واجهة رسومية ويقدم نتائج مفصلة قابلة للتصدير إلى تنسيقات متعددة (برنامج وورد مثلاً). بجانب ذلك، تم استعانة أيضاً ببرنامج SPSS لترميز البيانات وإجراء التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة، بما يوفره من أدوات إحصائية شاملة لتحليل البيانات وتنظيمها. كما تم استخدام برنامج Excel لإعداد الرسومات البيانية. هذه البرامج مجتمعة ساهمت في تقديم تحليل متكامل وموثوق لبيانات الدراسة.

المبحث الثاني: التحليل الوصفي والإحصائي لمتغيرات الدراسة حسب آراء المستجوبين

يهدف هذا المبحث إلى تقديم تحليل وصفي إحصائي لبيانات الدراسة التي تم جمعها من خلال الاستبيان الموجه للعاملين في البنوك التقليدية والإسلامية بالجزائر. وسيتم عرض إحصائيات وصفية، مثل التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات والانحرافات المعيارية، لوصف خصائص عينة الدراسة وتوزيع إجاباتهم حول متغيرات البحث الرئيسية. يتيح هذا التحليل فهمًا أوليًا للبيانات قبل الخوض في اختبار الفرضيات الدراسية.

المطلب الأول: التحليل الوصفي للخصائص الديموغرافية والوظيفية لعينة الدراسة:

يعرض هذا المطلب تحليلًا وصفيًا للخصائص الديموغرافية والوظيفية لعينة الدراسة من موظفي البنوك، بما في ذلك العمر، المؤهل العلمي، المنصب، وخبرة العمل، وذلك باستخدام إحصائيات وصفية كالتكرارات والنسب المئوية كما يلي:

الفرع الأول: التحليل الوصفي لمتغير العمر:

نعرض في هذا الجزء التركيبة العمرية لعينة الدراسة من موظفي البنوك التقليدية والإسلامية، موضحاً توزيع أفراد العينة ضمن الفئات العمرية المختلفة.

الجدول 05 - 06: الخصائص الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة حسب متغير العمر

Total	العمر					تكرار	نوع البنك
	من 46 الى 55 سنة	من 36 الى 45 سنة	من 26 الى 35 سنة	56 سنة فأكثر	25 سنة فأقل		
106	19	45	32	5	5	تكرار	تقليدية بنوك
56,1%	10,1%	23,8%	16,9%	2,6%	2,6%	%	
83	7	34	33	7	2	تكرار	إسلامية بنوك
43,9%	3,7%	18,0%	17,5%	3,7%	1,1%	%	
189	26	79	65	12	7	تكرار	Total
100,0%	13,8%	41,8%	34,4%	6,3%	3,7%	%	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.v29

التحليل: يوضح الجدول أعلاه توزيع أفراد عينة الدراسة (189 فرداً) حسب متغير العمر ونوع البنك. يلاحظ أن الفئة العمرية من 36 إلى 45 سنة هي الأكثر تمثيلاً في العينة بنسبة 41.8% (79 فرداً)، تليها فئة من 26 إلى 35 سنة بنسبة 34.4% (65 فرداً). أما الفئتان الأصغر (25 سنة فأقل) والأكبر (56 سنة فأكثر) فتتمثلان بنسب ضئيلة (3.7% و 13.8% على التوالي).

الاستنتاج: من خلال التحليل أعلاه، يتبين أن غالبية موظفي البنوك التقليدية والإسلامية في الجزائر ينتمون إلى الفئتين العمريتين من 26 إلى 45 سنة، حيث تشكل هذه الفئات نسبة 76.2% من إجمالي عينة الدراسة. هذا التركيز في الفئات العمرية المتوسطة يشير إلى أن القوة العاملة في هذه البنوك تتميز بالنشاط والحيوية، وتمتلك مستوى جيداً من الخبرة العملية التي تساهم في تعزيز كفاءة العمل البنكي. **عند مقارنة توزيع الأعمار بين البنوك التقليدية والإسلامية، نجد تشابهاً كبيراً بينهما، مما يدل على أن كلا النوعين من البنوك يعتمد على كوادرات بشرية ذات خبرات وسن متقارب. هذا التشابه يعكس تقارباً في سياسات التوظيف والتدريب بين البنوك التقليدية والإسلامية في الجزائر.**

بالنسبة للفئات العمرية الأصغر (25 سنة فأقل) والأكبر (56 سنة فأكثر)، فإن نسبتها قليلة نسبياً في كلا النوعين من البنوك. يشير ذلك إلى أن البنوك تفضل الموظفين ذوي الخبرة العملية (من 26 إلى 55 سنة)، والذين يمكنهم التعامل بفعالية مع التحديات البنكية وإدارة المخاطر بشكل أكثر كفاءة. **بشكل عام،** تُظهر هذه النتائج أن التركيبة العمرية للموظفين في البنوك الجزائرية، سواء كانت تقليدية أو إسلامية، تتركز في الفئات العمرية النشطة والمنتجة. هذا التوزيع العمري يكون له تأثير إيجابي على قدرة البنوك على إدارة المخاطر وتحقيق الربحية، وهو ما سيتم استكشافه بشكل أعمق في التحليلات اللاحقة من هذه الدراسة الميدانية.

الفرع الثاني: التحليل الوصفي لمتغير المؤهل العلمي:

نعرض في هذا الجزء توزيع عينة الدراسة من موظفي البنوك التقليدية والإسلامية حسب مؤهلاتهم العلمية، مبيناً نسب كل مستوى من مستويات التعليم.

الجدول 05 – 07: الخصائص الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

Total	المؤهل العلمي						تكرار	بنوك تقليدية	نوع البنك
	أقل	أو ثانوي	دبلوم مهني	دكتوراه	ليسانس	ماجستير	ماستر		
106	2	9	5	45	2	43	43	بنوك تقليدية	بنوك إسلامية
56,1%	1,1%	4,8%	2,6%	23,8%	1,1%	22,8%	22,8%	%	
83	2	8	3	33	5	32	32	بنوك إسلامية	Total
43,9%	1,1%	4,2%	1,6%	17,5%	2,6%	16,9%	16,9%	%	
189	4	17	8	78	7	75	75	تكرار	Total
100,0%	2,1%	9,0%	4,2%	41,3%	3,7%	39,7%	39,7%	%	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.v29

التحليل: يوضح الجدول أعلاه توزيع أفراد عينة الدراسة (189 فرداً) حسب متغير المؤهل العلمي ونوع البنك. يلاحظ أن حملة شهادة الليسانس يشكلون النسبة الأكبر في العينة بنسبة 41.3% (78 فرداً)، يليهم حملة شهادة الماستر بنسبة 39.7% (75 فرداً). أما حملة الشهادات الأخرى (ثانوي أو أقل، دبلوم مهني، دكتوراه، ماجستير) فتتراوح نسبهم بين 2.1% و 9%.

الاستنتاج: من خلال التحليل أعلاه، يتضح أن غالبية موظفي البنوك التقليدية والإسلامية في الجزائر يحملون مؤهلات علمية عالية، حيث يشكل حملة شهادة الليسانس والماستر النسبة الأكبر من العينة بنسبة إجمالية تبلغ 81% (41.3% لليسانس و 39.7% للماستر). هذا يدل على أن البنوك الجزائرية تعتمد بشكل كبير على كوادر بشرية ذات تعليم جامعي عالٍ، مما يعكس اهتمام هذه البنوك بتوظيف أفراد مؤهلين قادرين على التعامل مع التحديات البنكية الحديثة.

عند مقارنة المؤهلات العلمية بين البنوك التقليدية والإسلامية، نلاحظ تشابهاً كبيراً في توزيع المؤهلات، حيث تسيطر شهادتا الليسانس والماستر على النسبة الأكبر في كلا النوعين من البنوك. هذا التشابه يشير إلى أن كلا النوعين من البنوك يوليان أهمية كبيرة للتعليم العالي في سياسات التوظيف الخاصة بهما.

وجود نسبة، ولو كانت أقل، من الموظفين الحاصلين على شهادات عليا مثل الماجستير والدكتوراه (7.9% من إجمالي العينة)، يعكس سعي هذه البنوك إلى تعزيز قدراتها البحثية والاستشارية، مما يساهم في تحسين إدارة المخاطر وتعزيز الربحية.

بشكل عام، تشير هذه النتائج إلى أن المستوى التعليمي المرتفع للموظفين في البنوك الجزائرية، سواء كانت تقليدية أو إسلامية، يكون له تأثير إيجابي على كفاءة إدارة المخاطر وتحقيق الأهداف الربحية. هذا التركيز على الكوادر المؤهلة يساعد البنوك على التكيف مع التغيرات السريعة في القطاع المالي والبنكي، وهو ما سيتم استكشافه بشكل أعمق في التحليلات اللاحقة من هذه الدراسة الميدانية.

الفرع الثالث: التحليل الوصفي لمتغير الوظيفة بالبنك:

نعرض في هذا الجزء توزيع عينة الدراسة من موظفي البنوك التقليدية والإسلامية حسب مناصبهم الوظيفية داخل البنك.

الجدول 05 – 08: يبين الخصائص الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة بالبنك

Total	الوظيفة بالبنك						تكرار		نوع البنك
	مدير نائب	موظف بقسم المخاطر	مكلف بالدراسات	مدير بنك	رئيس مصلحة	أخرى			
106	5	2	53	4	18	24	تكرار	بنوك تقليدية	نوع البنك
56,1%	2,6%	1,1%	28,0%	2,1%	9,5%	12,7%	%		
83	7	3	29	5	14	25	تكرار	بنوك اسلامية	
43,9%	3,7%	1,6%	15,3%	2,6%	7,4%	13,2%	%		Total
189	12	5	82	9	32	49	تكرار		
100,0%	6,3%	2,6%	43,4%	4,8%	16,9%	25,9%	%		

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.v29

التحليل: يوضح الجدول توزيع أفراد عينة الدراسة (189 فرداً) حسب متغير الوظيفة في البنك ونوع البنك (تقليدي أو إسلامي). يلاحظ أن وظيفة "مكلف بالدراسات" هي الأكثر تمثيلاً في العينة بنسبة 43.4% (82 فرداً)، تليها وظيفة "أخرى" (مستشار متعاملين، مندوب العمليات، محاسب.. الخ) بنسبة 25.9% (49 فرداً). أما باقي الوظائف (رئيس مصلحة، مدير بنك، موظف بقسم المخاطر، نائب مدير) فتتراوح نسب تمثيلها بين 2.6% و 16.9%

الاستنتاج: من خلال التحليل أعلاه، يتضح أن وظيفة "مكلف بالدراسات" هي الأكثر تمثيلاً بين موظفي البنوك التقليدية والإسلامية في الجزائر، حيث تشكل 43.4% من إجمالي عينة الدراسة. هذا يشير إلى أن البنوك الجزائرية تولي أهمية كبيرة للبحوث والدراسات في المجال البنكي، مما يساهم في تحسين استراتيجيات إدارة المخاطر وتعزيز الربحية.

عند مقارنة توزيع الوظائف بين البنوك التقليدية والإسلامية، نجد أن وظيفة "مكلف بالدراسات" تمثل نسبة أعلى في البنوك التقليدية (28%) مقارنة بالبنوك الإسلامية (15.3%). يعكس هذا الاختلاف تركيزاً أكبر من البنوك التقليدية على الأبحاث والتحليلات في عملياتها البنكية. في المقابل، البنوك الإسلامية تعتمد على مزيج من الأدوار الوظيفية لتلبية احتياجاتها، مع التركيز على الجوانب الشرعية والالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية.

بالنسبة للوظائف الأخرى مثل "رئيس مصلحة"، "مدير بنك"، "نائب مدير"، و"موظف بقسم المخاطر"، فإن نسب تمثيلها متقاربة بين البنوك التقليدية والإسلامية، مما يشير إلى وجود هيكل تنظيمي مشابه إلى حد ما بين النوعين من البنوك. وظيفة "أخرى" التي تشمل مناصب مثل "مستشار متعاملين"، "مندوب العمليات"، و"محاسب"... الخ، تأتي في المرتبة الثانية بنسبة 25.9%، مما يدل على تنوع الأدوار الوظيفية واحتياج البنوك لمهارات متنوعة لدعم عملياتها اليومية.

بشكل عام، تشير هذه النتائج إلى أن البنوك الجزائرية، سواء كانت تقليدية أو إسلامية، تعتمد بشكل كبير على الكوادر المتخصصة في الدراسات والتحليل. هذا التركيز يعكس وعي البنوك بأهمية التحليل الدقيق واتخاذ القرارات المبنية على البيانات في مواجهة التحديات البنكية، خاصة فيما يتعلق بإدارة المخاطر وتحقيق الربحية المستدامة. التنوع الوظيفي الموجود في البنوك يعزز من قدرتها على تقديم خدمات بنكية متكاملة تلبي احتياجات السوق والعملاء.

الفرع الرابع: التحليل الوصفي لمتغير سنوات الخبرة :

نعرض في هذا الجزء توزيع عينة الدراسة من موظفي البنوك التقليدية والإسلامية حسب أقدميتهم مهنية داخل البنك.

الجدول 05 – 09: الخصائص الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة

Total	الخبرة سنوات					تكرار	بنوك تقليدية	نوع البنك
	الى 6 من سنوات 10	الى 16 من سنة 20	الى 11 من سنة 15	سنوات 5 فأقل	فأكثر سنة 21			
106	29	13	25	22	17	تكرار	بنوك اسلامية	
56,1%	15,3%	6,9%	13,2%	11,6%	9,0%	%		
83	28	12	17	18	8	تكرار	بنوك اسلامية	
43,9%	14,8%	6,3%	9,0%	9,5%	4,2%	%		
189	57	25	42	40	25	تكرار	Total	
100,0%	30,2%	13,2%	22,2%	21,2%	13,2%	%		

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.v29

التحليل: يوضح الجدول توزيع أفراد عينة الدراسة (189 فرداً) حسب سنوات خبرتهم في العمل ونوع البنك. يلاحظ أن الفئة الأكثر تمثيلاً في العينة هي من لديهم خبرة بين 6 و 10 سنوات بنسبة 30.2% (57 فرداً)، تليها الفئة من 11 إلى 15 سنة بنسبة 22.2% (42 فرداً). أما الفئة الأقل تمثيلاً فهي من لديهم خبرة 21 سنة فأكثر بنسبة 13.2% (25 فرداً).

الاستنتاج: من خلال التحليل أعلاه، يتضح أن غالبية موظفي البنوك التقليدية والإسلامية في الجزائر يتمتعون بخبرة عملية تتراوح بين 6 إلى 15 سنة، حيث تشكل هذه الفئتان نسبة 52.4% من إجمالي عينة الدراسة (30.2% للفئة من 6 إلى 10 سنوات و 22.2% للفئة من 11 إلى 15 سنة). هذا يشير إلى أن البنوك الجزائرية تعتمد بشكل كبير على كوادر بشرية ذات خبرة متوسطة، مما يعكس توازناً بين الخبرة العملية والحيوية المهنية.

عند مقارنة توزيع سنوات الخبرة بين البنوك التقليدية والإسلامية، نجد تشابهاً كبيراً في النسب، حيث تعتبر الفئة من 6 إلى 10 سنوات هي الأكثر تمثيلاً في كلا النوعين من البنوك. هذا التشابه يدل على أن السياسات التوظيفية في البنوك التقليدية والإسلامية تتجه نحو توظيف أو الاحتفاظ بالموظفين ذوي الخبرة المتوسطة، الذين يمتلكون معرفة جيدة بالعمليات البنكية ويتمتعون بالقدرة على التعامل مع التحديات المستجدة في القطاع البنكي.

نسبة الموظفين الذين لديهم خبرة تزيد عن 21 سنة تمثل 13.2% فقط من إجمالي العينة، مما يشير إلى تقاعد الموظفين ذوي الخبرة الطويلة أو انتقالهم إلى مناصب إدارية عليا أو حتى قطاعات أخرى. من جهة أخرى، تمثل الفئة الأقل خبرة (5 سنوات فأقل) نسبة 21.2%، مما يدل على وجود كوادر جديدة في القطاع البنكي، وهو ما يساهم في إدخال أفكار مبتكرة وتوجهات حديثة.

بشكل عام، تشير هذه النتائج إلى أن البنوك الجزائرية، سواء كانت تقليدية أو إسلامية، تعتمد على مزيج متوازن من الخبرات العملية بين موظفيها. هذا المزيج يكون له تأثير إيجابي على قدرة البنوك على إدارة المخاطر بشكل فعال وتحقيق الربحية المستدامة، حيث يجمع بين الخبرة العملية المتراكمة والحيوية المهنية للموظفين الجدد. التنوع في سنوات الخبرة يعزز من تبادل المعرفة والخبرات داخل المؤسسة، مما يدعم الابتكار والتطوير المستمر في العمليات البنكية.

خلاصة: أظهر التحليل الوصفي لعينة الدراسة، المكونة من 189 موظفًا من البنوك التقليدية والإسلامية في الجزائر، أن غالبية الموظفين ينتمون إلى الفئة العمرية من 26 إلى 45 سنة، ويحملون مؤهلات علمية عالية مثل الليسانس والماستر. كما تبين أن وظيفة "مكلف بالدراسات" هي الأكثر شيوعًا بينهم، وأن خبرة معظم الموظفين تتراوح بين 6 و15 سنة.

هذا التوزيع الديمغرافي والوظيفي ذو أهمية كبيرة في فهم سلوك الموظفين تجاه إدارة المخاطر والربحية، حيث تؤثر هذه الخصائص بشكل مباشر على مواقفهم وقراراتهم المهنية. يعكس وجود كوادر بشرية مؤهلة وذات خبرة متوسطة قدرة البنوك على التعامل مع التحديات البنكية الحديثة، مما يؤثر إيجابًا على متغيرات الدراسة الرئيسية. تعزز التركيبة الديمغرافية والوظيفية للعينة من موثوقية النتائج المتوقعة، وتوفر فهمًا أعمق لكيفية تأثير هذه الخصائص على قدرة البنوك في إدارة المخاطر وتحقيق الربحية المستدامة.

المطلب الثاني: التحليل الوصفي لنتائج إجابات العينة على متغيرات الدراسة

بعد استعراض وتحليل الخصائص الديموغرافية والوظيفية لعينة الدراسة في المطلب الأول، ننقل في هذا المطلب إلى التحليل الوصفي لنتائج إجابات العينة على متغيرات الدراسة. يهدف هذا التحليل إلى تقييم مستويات تطبيق متغيرات الدراسة في الواقع العملي داخل البنوك التقليدية والإسلامية في الجزائر، بالإضافة إلى إجراء مقارنة بين أداء واستراتيجيات كلا النوعين من البنوك.

سنقوم بعرض المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والتكرارات، والنسب المئوية لإجابات المشاركين على مختلف محاور الاستبيان. مما يساعد في فهم مدى تبني وتطبيق مفاهيم إدارة المخاطر والربحية في الممارسات اليومية للبنوك، ومدى توافق أو اختلاف آراء العينة حول كل متغير. من خلال هذا التحليل، سنتمكن من تحديد مدى فعالية استراتيجيات إدارة المخاطر المتبعة، والكشف عن النقاط القوية والضعيفة في تطبيق هذه الاستراتيجيات في الواقع العملي. كما سنتمكن من فهم الفرص المتاحة والتحديات التي تواجه البنوك في سعيها لتحقيق الربحية. يُعتبر هذا المطلب خطوة أساسية تمهيدًا لاختبار فرضيات الدراسة، وتقديم توصيات مبنية على مقارنة دقيقة بين البنوك التقليدية والإسلامية، استنادًا إلى بيانات واقعية وملموسة.

الفرع الأول: تقييم درجات الموافقة على عبارات المحور الأول (المتغير المستقل)

في هذا الجزء الخاص بعبارات المحور الأول (المتعلق بقدرة واستراتيجيات البنوك التقليدية والإسلامية في الجزائر على إدارة المخاطر البنكية)، سنحلل استجابات عينة الدراسة لتقييم مدى توافق آراء الموظفين مع عبارات الاستبيان المتعلقة بالقدرات والبنية التحتية (البعد الأول)، والاستراتيجيات (البعد الثاني)، والتحديات (البعد الثالث) في إدارة المخاطر البنكية. من خلال عرض المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، سنحدد مستوى الموافقة لكل عبارة، مما يساعدنا على تحديد نقاط القوة والضعف، ومقارنة أداء البنوك، وفهم التحديات، وتوفير أساس لاختبار فرضيات الدراسة. هذا التحليل

سيمكننا من استخلاص استنتاجات مهمة حول جاهزية البنوك لإدارة المخاطر وتأثير ذلك على ربحيتها، وتقديم توصيات لتعزيز قدراتها.

أولاً: تقييم عبارات البعد الأول: القدرة والبنية التحتية والتنظيمية للبنوك في إدارة المخاطر
يهدف تقييم عبارات البعد الأول، المتعلق بالقدرة والبنية التحتية والتنظيمية للبنوك في إدارة المخاطر، إلى قياس كفاءة وفعالية الأنظمة والهياكل الإدارية في البنوك التقليدية والإسلامية بالجزائر. يتيح هذا التقييم التعرف على نقاط القوة والضعف في إدارة المخاطر وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين. من خلال ذلك، يمكن تعزيز الأداء البنكي وتقليل المخاطر المالية والتشغيلية، مما يدعم استقرار النظام البنكي وقدرته على مواجهة التحديات المستقبلية.

الجدول 05 – 10: نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات البعد الأول: "القدرة والبنية التحتية والتنظيمية للبنوك في إدارة المخاطر"

تقييم الدرجة الكلية للبعد	عبارة 04	عبارة 03	عبارة 02	عبارة 01		
3,86792	3,94	3,78	3,73	4,02	Mean المتوسط الحسابي	البنوك التقليدية
0,699666	0,849	0,851	0,931	0,828	Std. Deviation الانحراف المعياري	
18,09	21,53	22,49	24,99	20,60	معامل الاختلاف Cv=(Sd/Mean)*100	
درجة عالية	درجة عالية	درجة عالية	درجة عالية	درجة عالية	تصنيف درجة الموافقة على عبارة	
4,09036	4,12	4,06	3,83	4,35	Mean المتوسط الحسابي	البنوك الاسلامية
0,482275	0,632	0,705	0,762	0,671	Std. Deviation الانحراف المعياري	
11,79	15,35	17,35	19,89	15,42	معامل الاختلاف Cv=(Sd/Mean)*100	
درجة عالية	درجة عالية	درجة عالية	درجة عالية	درجة عالية جدا	تصنيف درجة الموافقة على عبارة	
عبارة 01: [يمتلك البنك هيئة مختصة تساعد في إدارة المخاطر والتعامل معها]						
عبارة 02: [تساعد أنظمة المعلومات التي يمتلكها البنك في توفير بيانات دقيقة وحديثة حول المخاطر والأزمات المالية]						
عبارة 03: [يمتلك البنك استراتيجية واضحة في تحديد وتحليل وتقدير المخاطر البنكية ومعالجتها]						
عبارة 04: [يعمل البنك على تعزيز الرقابة الداخلية والأنظمة الأمنية للحد من المخاطر التشغيلية]						
[5 -4.21]	[4.20 -3.41]	[3.40 -2.61]	[2.60-1.81]	[1.80 -1]	المتوسط الحسابي	مجال
درجة عالية جدا	درجة عالية	درجة متوسطة	درجة منخفضة	درجة منخفضة جدا		مستوى الموافقة
الانحراف المعياري يشير إلى مدى اتفاق أو تباين الآراء						

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.v29

يظهر الجدول أن مستوى الموافقة على عبارات البعد الأول (القدرة والبنية التحتية) مرتفع بشكل عام في كلا النوعين من البنوك، فقد تراوحت المتوسطات الحسابية بين 3.73 و 4.02 للبنوك التقليدية، وبين 3.83 و 4.12 للبنوك الإسلامية. يشير هذا إلى أن البنوك في الجزائر، سواء تقليدية أو إسلامية، تولي اهتمامًا ببناء قدراتها في إدارة المخاطر.

المقارنة بين البنوك: يلاحظ أن البنوك الإسلامية حصلت على متوسطات حسابية أعلى في جميع العبارات مقارنة بالبنوك التقليدية، مما يشير إلى مستوى أعلى من الاهتمام ببناء القدرة على إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية.

العبارة رقم 01: [يمتلك البنك هيئة مختصة تساعد في إدارة المخاطر والتعامل معها]

التحليل: تشير نتائج المتعلقة بامتلاك البنوك لهيئة مختصة بإدارة المخاطر إلى وجود توجه إيجابي في كلا النوعين من البنوك، التقليدية والإسلامية.

في البنوك التقليدية، يُظهر المتوسط الحسابي 4.02 ميلاً واضحاً نحو الموافقة على وجود هذه الهيئات، مع انحراف معياري 0.828، مما يُشير إلى وجود بعض التباين في الآراء بين الموظفين. معامل الاختلاف 20.60% يؤكد هذا التباين نسبياً. أما في البنوك الإسلامية، فيلاحظ متوسط حسابي أعلى (4.35)، مما يعكس تركيزاً أكبر على وجود وحدات متخصصة في إدارة المخاطر. انخفاض الانحراف المعياري (0.671) ومعامل الاختلاف (15.42%) في البنوك الإسلامية يُشير إلى توافق أكبر في الآراء بين الموظفين حول أهمية هذه الهيئات، ويدل على وضوح رؤية هذه البنوك في بناء قدراتها على إدارة المخاطر.

المقارنة: بالمقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية، يتجلى الفرق ليس فقط في المتوسطات الحسابية، بل أيضاً في الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف. فبينما يُظهر كلا النوعين من البنوك توجهًا إيجابيًا نحو وجود هيئات مختصة بإدارة المخاطر، إلا أن البنوك الإسلامية تُبدي توافقاً أكبر في الآراء وتبايناً أقل، كما يتضح من انخفاض الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف. يشير هذا إلى أن البنوك الإسلامية أكثر تقدماً في ترسيخ مفهوم إدارة المخاطر ضمن هيكلها التنظيمي وثقافتها المؤسسية. أما البنوك التقليدية، فرغم توجهها الإيجابي، فإن تباين الآراء يشير إلى حاجة لتعزيز الوعي بأهمية إدارة المخاطر وتوحيد الجهود لتحقيق مستوى أعلى من الكفاءة في هذا الجانب.

بشكل عام، تُشير النتائج إلى وجود اهتمام ملحوظ بإدارة المخاطر في القطاع البنكي الجزائري، سواء في البنوك التقليدية أو الإسلامية. يتضح ذلك من خلال المتوسطات الحسابية المرتفعة المسجلة في كلا النوعين من البنوك فيما يتعلق بوجود هيئة مختصة بإدارة المخاطر. ومع ذلك، يكشف تحليل الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف عن وجود فروقات في مستوى النضج والتطبيق لمفهوم إدارة المخاطر. ففي حين تتميز البنوك الإسلامية بتوافق أكبر في الآراء وتباين أقل حول أهمية وجود هذه الهيئات، تشير القيم الأعلى للانحراف المعياري ومعامل الاختلاف في البنوك التقليدية إلى وجود تباين في الآراء وربما فجوة في تطبيق أفضل الممارسات. يعكس هذا الاختلاف الطبيعة المختلفة للعمليات البنكية بين النظامين، والخصوصية التي تتميز بها البنوك الإسلامية في إدارة المخاطر وفقاً لمبادئ الشريعة. يُظهر هذا التحليل أن البنوك الإسلامية قد قطعت شوطاً أكثر تقدماً في ترسيخ مفهوم إدارة المخاطر ضمن هيكلها التنظيمي وثقافتها المؤسسية.

العبارة رقم 02: [تساعد أنظمة المعلومات التي يمتلكها البنك في توفير بيانات دقيقة وحديثة حول المخاطر والأزمات المالية]

التحليل: تُظهر النتائج المتعلقة بفعالية أنظمة المعلومات في توفير بيانات دقيقة وحديثة حول المخاطر والأزمات المالية تبايناً في مستوى الموافقة بين البنوك التقليدية والإسلامية. في البنوك التقليدية، بلغ المتوسط الحسابي 3.73، مصحوباً بانحراف معياري مرتفع نسبياً (0.931) ومعامل اختلاف 24.99%. يشير هذا إلى وجود تفاوت في آراء الموظفين حول مدى فعالية أنظمة المعلومات المستخدمة. أما في البنوك الإسلامية، فكان المتوسط الحسابي أعلى قليلاً (3.83) مع انحراف معياري

0.762 ومعامل اختلاف 19.89%. رغم التحسن الطفيف في المتوسط، إلا أن معامل الاختلاف لا يزال يدل على وجود تباين في الآراء وعدم تجانس في تقييم فعالية أنظمة المعلومات.

المقارنة: بالمقارنة بين النوعين من البنوك، يتضح أن الفصل بينهما ليس كبيراً في هذه العبارة، مما يشير إلى أن كليهما يواجه تحديات في توفير بيانات دقيقة وحديثة بشأن المخاطر والأزمات المالية باستخدام أنظمة المعلومات. يعود هذا إلى عوامل مشتركة مثل تحديات تطوير البنية التحتية التكنولوجية أو صعوبة الحصول على بيانات شاملة ودقيقة في بيئة سوق متغيرة.

الاستنتاج: تشير النتائج إلى أن فعالية أنظمة المعلومات في توفير بيانات دقيقة وحديثة حول المخاطر والأزمات المالية تمثل نقطة تطوير لكلا النوعين من البنوك في الجزائر. يتطلب الأمر الاستثمار في تحديث وتطوير هذه الأنظمة لتحسين جودة البيانات المتوفرة ودعم عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بإدارة المخاطر. كما يُوصى بإجراء دراسات أكثر تخصصاً لتحديد أفضل الممارسات وتبادل الخبرات بين البنوك لتحقيق أقصى استفادة من أنظمة المعلومات في مجال إدارة المخاطر.

العبارة رقم 03: [يمتلك البنك استراتيجية واضحة في تحديد وتحليل وتقدير المخاطر البنكية ومعالجتها]

التحليل: تُظهر نتائج هذه العبارة تحسناً طفيفاً في متوسطات الموافقة لدى كلا النوعين من البنوك مقارنة بعبارة أنظمة المعلومات. في البنوك التقليدية، بلغ المتوسط الحسابي 3.78 مع انحراف معياري 0.851 ومعامل اختلاف 22.49%. يشير هذا إلى وجود توجه إيجابي نحو امتلاك استراتيجية واضحة لإدارة المخاطر، ولكن مع وجود تباين في الآراء بين الموظفين حول مدى وضوح هذه الاستراتيجية وفعاليتها. أما في البنوك الإسلامية، فقد بلغ المتوسط الحسابي 4.06 مع انحراف معياري 0.705 ومعامل اختلاف 17.35%， مما يُشير إلى مستوى أعلى من الوضوح في استراتيجيات إدارة المخاطر وتوافق أكبر بين الموظفين حول أهميتها.

المقارنة: بالمقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية، يتضح أن البنوك الإسلامية تُظهر أداءً أفضل في هذا الجانب، حيث تتمتع باستراتيجيات أكثر وضوحاً في تحديد وتحليل وتقدير ومعالجة المخاطر البنكية. يعزى هذا إلى الطبيعة المتكاملة للعمليات في البنوك الإسلامية وتركيزها على الامتثال للشريعة، مما يتطلب وضوحاً أكبر في استراتيجيات إدارة المخاطر.

الاستنتاج: تشير النتائج إلى أن امتلاك استراتيجية واضحة لإدارة المخاطر يُمثل عاملاً مهماً في كلا النوعين من البنوك. بينما تُظهر البنوك الإسلامية مستوى أعلى من الوضوح في استراتيجياتها، يُنصح البنوك التقليدية بمراجعة وتطوير استراتيجياتها لتحقيق مستوى أعلى من الفعالية والوضوح، مع التركيز على تحديد وتحليل وتقدير ومعالجة المخاطر البنكية بشكل أكثر شمولية.

العبارة رقم 04: [يعمل البنك على تعزيز الرقابة الداخلية والأنظمة الأمنية للحد من المخاطر التشغيلية]

التحليل: تُشير نتائج هذه العبارة إلى تركيز كلا النوعين من البنوك على تعزيز الرقابة الداخلية والأنظمة الأمنية للحد من المخاطر التشغيلية. في البنوك التقليدية، بلغ المتوسط الحسابي 3.94 مع انحراف معياري 0.849 ومعامل اختلاف 21.53%. يشير هذا إلى وجود توجه إيجابي نحو تعزيز الرقابة الداخلية، ولكن مع وجود تباين في الآراء بين الموظفين حول مدى فعالية الإجراءات المتبعة. أما في البنوك الإسلامية، فقد بلغ المتوسط الحسابي 4.12 مع انحراف معياري 0.632 ومعامل اختلاف 15.35%， مما يُشير إلى مستوى أعلى من الاهتمام بتعزيز الرقابة الداخلية والأنظمة الأمنية.

المقارنة: بالمقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية، يتضح أن البنوك الإسلامية تولي أهمية أكبر لتعزيز الرقابة الداخلية والأنظمة الأمنية، وهو ما يتجلى في ارتفاع المتوسط الحسابي وانخفاض الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف. يعكس هذا الفرق الطبيعة المحافظة للعمليات في البنوك الإسلامية وسعيها لتجنب المخاطر بشتى أنواعها.

الاستنتاج: تُشير النتائج إلى أهمية تعزيز الرقابة الداخلية والأنظمة الأمنية في كلا النوعين من البنوك للحد من المخاطر التشغيلية. بينما تُظهر البنوك الإسلامية أداءً أفضل في هذا الجانب، يُنصح البنوك التقليدية بمراجعة إجراءاتها وتعزيز أنظمتها الأمنية لتحقيق مستوى أعلى من الحماية وتقليل التباين في تطبيق معايير الرقابة الداخلية. كما يُوصى كلا النوعين من البنوك بمواكبة التطورات التكنولوجية واستخدام أحدث الأنظمة لتعزيز أمنها وحماية بياناتها ومعاملاتها.

التقييم الكلي للبعد الأول: القدرة والبنية التحتية والتنظيمية للبنوك في إدارة المخاطر

التحليل: تُظهر النتائج أن هناك مستوى عالٍ من الموافقة على عبارات البعد الأول في كلا النوعين من البنوك، مما يعكس اهتمامًا كبيرًا ببناء قدرات فعالة لإدارة المخاطر. ومع ذلك، يظهر اختلاف في متوسطات الإجابات ومعاملات الاختلاف بين البنوك التقليدية والإسلامية، مما يشير إلى تفاوت في مستوى النضج والتطبيق العملي لإدارة المخاطر.

تحليل البنوك التقليدية: المتوسط الحسابي (Mean): 3.86792 ، الانحراف المعياري (Std. Deviation): 0.699666 ، معامل الاختلاف (Cv): 18.09% تشير النتائج إلى أن البنوك التقليدية تتمتع بمستوى عالٍ من الموافقة على قدراتها التنظيمية والبنية التحتية لإدارة المخاطر، حيث يقع المتوسط الحسابي ضمن فئة "درجة عالية". ومع ذلك، يعكس معامل الاختلاف بنسبة 18.09% وجود بعض التباين في آراء الموظفين حول فعالية هذه القدرات، مما يشير إلى اختلافات في تطبيق استراتيجيات إدارة المخاطر بين الأقسام أو المستويات الوظيفية المختلفة داخل البنوك التقليدية.

تحليل البنوك الإسلامية: المتوسط الحسابي (Mean): 4.09036 ، الانحراف المعياري (Std. Deviation): 0.482275 ، معامل الاختلاف (Cv): 11.79% في البنوك الإسلامية، يظهر المتوسط الحسابي أعلى بشكل ملحوظ مقارنةً بالبنوك التقليدية، مما يعكس مستوى أعلى من الموافقة على قدراتها التنظيمية والبنية التحتية لإدارة المخاطر. بالإضافة إلى ذلك، يشير معامل الاختلاف المنخفض بنسبة 11.79% إلى توافق أكبر في آراء الموظفين داخل البنوك الإسلامية حول فعالية هذه القدرات، مما يعكس مستوى أعلى من الاتساق في تطبيق استراتيجيات إدارة المخاطر.

المقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية: عند مقارنة البنوك التقليدية بالإسلامية، يتضح أن البنوك الإسلامية تتفوق على التقليدية في مستوى الموافقة على قدراتها التنظيمية والبنية التحتية لإدارة المخاطر، حيث حصلت على متوسط حسابي أعلى (4.09036 مقابل 3.86792). كما أن معامل الاختلاف الأقل في البنوك الإسلامية (11.79%) يشير إلى توافق أكبر بين الموظفين حول فعالية هذه القدرات مقارنةً بالبنوك التقليدية التي أظهرت معامل اختلاف أعلى (18.09%).

هذا الفارق يعكس التزام البنوك الإسلامية بتطبيق أفضل الممارسات في إدارة المخاطر، بما في ذلك الاستثمار في التكنولوجيا والتدريب المستمر للموظفين. من ناحية أخرى، تواجه البنوك التقليدية تحديات في توحيد مستوى الكفاءة في إدارة المخاطر بين مختلف الأقسام أو المستويات الوظيفية، مما يؤدي إلى تفاوت في تقييم فعالية هذه القدرات.

الاستنتاج العام مع تبيان نقاط القوة والضعف لكل بنك:

الاستنتاج العام: تشير النتائج إلى أن البنوك الإسلامية في الجزائر تتمتع بقدرات تنظيمية وبنية تحتية أقوى في إدارة المخاطر مقارنة بالبنوك التقليدية. يعكس هذا التفوق التزام البنوك الإسلامية بتطبيق أفضل الممارسات في إدارة المخاطر، مما يعزز من قدرتها على التعامل مع التحديات المالية والتشغيلية بكفاءة أكبر. بينما تُظهر البنوك التقليدية مستوى عالٍ من الموافقة على قدراتها التنظيمية، إلا أن التباين في آراء الموظفين يشير إلى حاجة لتعزيز التوعية والتدريب المتخصص لضمان تطبيق استراتيجيات إدارة المخاطر بفعالية أكبر.

خلاصة: يُظهر التقييم الكلي للبعد الأول أن البنوك في الجزائر، سواء التقليدية أو الإسلامية، تولي اهتمامًا كبيرًا بقدراتها التنظيمية والبنية التحتية لإدارة المخاطر. ومع ذلك، تتفوق البنوك الإسلامية في هذا الجانب، مما يعكس كفاءة أكبر في تطبيق استراتيجيات إدارة المخاطر. هذه النتائج تشير إلى أهمية الاستثمار المستمر في التكنولوجيا والتدريب وتوحيد المعايير لتحقيق إدارة مخاطر فعالة تساهم في تعزيز ربحية واستدامة البنوك في بيئة بنكية متنافسة ومتغيرة.

ثانياً: تقييم عبارات البعد الثاني: الاستراتيجيات والتدابير الوقائية للبنوك في التعامل مع المخاطر

بالنسبة لتقييم عبارات البعد الثاني: الاستراتيجيات والتدابير الوقائية للبنوك في التعامل مع المخاطر، فإن الهدف من هذا التقييم هو تحليل مدى فعالية السياسات والإجراءات التي تعتمدها البنوك الجزائرية، سواء كانت تقليدية أو إسلامية، في مواجهة المخاطر المحتملة. يركز هذا التقييم على كيفية استعداد البنوك للتعامل مع المخاطر من خلال تطبيق استراتيجيات واضحة ووقائية تساهم في تعزيز الاستدامة وتقليل الخسائر.

الجدول 05 – 11: نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات البعد الثاني: الاستراتيجيات والتدابير الوقائية للبنوك في التعامل مع المخاطر

تقييم الدرجة الكلية للبعد	عبارة 08	عبارة 07	عبارة 06	عبارة 05		
3,78066	4,05	3,77	3,44	3,86	Mean المتوسط الحسابي	البنوك التقليدية
0,639664	0,761	0,784	0,863	0,822	Std. Deviation الانحراف المعياري	
16,92%	18,80%	20,78%	%25,06	%21,29	معامل الاختلاف Cv=(Sd/Mean)*100	
درجة عالية	درجة عالية	درجة عالية	درجة عالية	درجة عالية	تصنيف درجة الموافقة على عبارة	
3,98193	4,17	3,96	3,64	4,16	Mean المتوسط الحسابي	البنوك الإسلامية
0,505734	0,678	0,633	0,758	0,594	Std. Deviation الانحراف المعياري	
%12,70	%16,25	%15,98	%20,84	%14,30	معامل الاختلاف Cv=(Sd/Mean)*100	
درجة عالية	درجة عالية	درجة عالية	درجة عالية	درجة عالية جدا	تصنيف درجة الموافقة على عبارة	
عبارة 05: [يقوم البنك بالإجراءات التحليلية اللازمة لتقييم الاستثمارات والمخاطر المصاحبة لها]						
عبارة 06: [يعتمد البنك على خطط طوارئ ونماذج مالية فعالة للتنبؤ بالمخاطر والتعامل معها حال حدوثها]						
عبارة 07: [يحقّق البنك التوازن بين الابتكار والمخاطر في منتجاته المالية]						
عبارة 08: [يقوم البنك بتقييم شامل للمخاطر قبل اطلاق أي منتج مالي جديد]						

مجال الحسابي	المتوسط	[1.80 - 1]	[2.60-1.81]	[3.40 - 2.61]	[4.20 - 3.41]	[5 - 4.21]
مستوى الموافقة	درجة منخفضة جدا	درجة منخفضة	درجة متوسطة	درجة عالية	درجة عالية جدا	

الانحراف المعياري يشير إلى مدى اتفاق أو تباين الآراء

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.v29

يظهر الجدول أن مستوى الموافقة على عبارات البعد الثاني (الاستراتيجيات والتدابير الوقائية للبنوك في التعامل مع المخاطر) مرتفع بشكل عام في كلا النوعين من البنوك، فقد تراوحت المتوسطات الحسابية بين 3.44 و 4.05 للبنوك التقليدية، وبين 3.64 و 4.17 للبنوك الإسلامية. يشير هذا إلى أن البنوك في الجزائر، سواء كانت تقليدية أو إسلامية، تُولي اهتمامًا لتطبيق استراتيجيات وتدابير وقائية في مواجهة المخاطر المحتملة. ومع ذلك، فإن وجود تباين في المتوسطات الحسابية بين العبارات المختلفة للبنوك يُشير إلى وجود فروقات في مستوى تطبيق هذه الاستراتيجيات والتدابير.

مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية: بشكل عام، تُظهر البنوك الإسلامية متوسطات حسابية أعلى من البنوك التقليدية في جميع العبارات الأربع، مما يُوحي بتطبيق أفضل للاستراتيجيات والتدابير الوقائية في البنوك الإسلامية.

العبرة رقم 05: [يقوم البنك بالإجراءات التحليلية اللازمة لتقييم الاستثمارات والمخاطر المصاحبة لها]

التحليل: تشير نتائج هذه العبرة إلى توجه إيجابي في كلا النوعين من البنوك (التقليدية والإسلامية) نحو إجراء التحليلات اللازمة لتقييم الاستثمارات والمخاطر المصاحبة لها. في البنوك التقليدية، يُظهر المتوسط الحسابي 3.86 ميلًا واضحًا نحو الموافقة على القيام بهذه الإجراءات، مع انحراف معياري 0.822، مما يُشير إلى وجود بعض التباين في الآراء بين الموظفين. أما في البنوك الإسلامية، فيُلاحظ متوسط حسابي أعلى (4.16)، مما يعكس تركيزًا أكبر على إجراء التحليلات اللازمة لتقييم الاستثمارات والمخاطر. انخفاض الانحراف المعياري (0.594) في البنوك الإسلامية يُشير إلى توافق أكبر في الآراء بين الموظفين حول أهمية هذه الإجراءات.

المقارنة: بالمقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية، يتجلى الفرق في المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري. فبينما يُظهر كلا النوعين من البنوك توجهًا إيجابيًا نحو إجراء التحليلات اللازمة، إلا أن البنوك الإسلامية تُبدي توافقًا أكبر في الآراء وتباينًا أقل، كما يتضح من انخفاض الانحراف المعياري. هذا يشير إلى أن البنوك الإسلامية تكون أكثر تنظيمًا وامتثالًا للمعايير في هذا الجانب، ويعكس التزامها بمبادئ الشريعة التي تُشدد على دراسة وتحليل المخاطر.

الاستنتاج: بشكل عام، تُشير النتائج إلى وجود اهتمام ملحوظ بتقييم الاستثمارات والمخاطر في القطاع البنكي الجزائري، سواء في البنوك التقليدية أو الإسلامية. ومع ذلك، تشير النتائج إلى أن البنوك الإسلامية في الجزائر تقوم بتنفيذ إجراءات تحليلية أكثر فعالية لتقييم الاستثمارات والمخاطر المصاحبة لها مقارنةً بالبنوك التقليدية. يعكس هذا التفوق تركيزًا أكبر على الدقة والكفاءة في عمليات التقييم داخل البنوك الإسلامية، مما يعزز من قدرتها على اتخاذ قرارات استثمارية مدروسة تقلل من المخاطر المالية. من ناحية أخرى، تحتاج البنوك التقليدية إلى تحسين وتوحيد إجراءاتها التحليلية لتقليل التباين في آراء الموظفين وزيادة فعالية هذه العمليات.

العبرة رقم 06: [يعتمد البنك على خطط طوارئ ونماذج مالية فعالة للتنبؤ بالمخاطر والتعامل معها حال حدوثها]

التحليل: تُظهر النتائج المتعلقة باعتماد البنوك على خطط طوارئ ونماذج مالية فعالة للتنبؤ بالمخاطر والتعامل معها حال حدوثها تبايناً واضحاً بين البنوك التقليدية والإسلامية. ففي البنوك التقليدية، يُشير المتوسط الحسابي 3.44، وهو الأدنى بين عبارات البعد الثاني، إلى وجود تحديات في هذا الجانب. يُعزز هذا التحدي الانحراف المعياري المرتفع (0.863)، مما يُشير إلى تفاوت كبير في آراء الموظفين حول فعالية خطط الطوارئ ونماذج التنبؤ بالمخاطر. قد يُعزى هذا التفاوت إلى عدم كفاية هذه الخطط، أو عدم وضوحها، أو تطبيقها غير المُتسق. أما في البنوك الإسلامية، فيُلاحظ متوسط حسابي أعلى (3.64)، مما يُشير إلى اهتمام أكبر بتطوير خطط طوارئ ونماذج مالية فعالة. ومع ذلك، يبقى الانحراف المعياري مرتفعاً (0.758)، مما يُشير إلى وجود مجال للتحسين في توحيد تطبيق هذه الأدوات وضمان فهمها من قبل جميع الموظفين.

المقارنة: بالمقارنة، تُظهر البنوك الإسلامية أداءً أفضل من حيث اعتماد خطط طوارئ ونماذج مالية فعالة، وهو ما يتجلى في المتوسط الحسابي الأعلى. يشير هذا إلى أن البنوك الإسلامية قد تكون أكثر استعداداً للتعامل مع الأزمات المالية والتنبؤ بها. ومع ذلك، يؤكد ارتفاع الانحراف المعياري في كلا النوعين من البنوك على أهمية مراجعة وتحديث خطط الطوارئ ونماذج التنبؤ بالمخاطر بشكل دوري، وضمان تدريب الموظفين عليها بشكل كافٍ لضمان تطبيقها الفعال.

الاستنتاج: تُشير النتائج إلى ضرورة تكثيف الجهود في كلا النوعين من البنوك، وخاصة البنوك التقليدية، لتحسين خطط الطوارئ ونماذج التنبؤ بالمخاطر. يتطلب هذا الاستثمار في بناء القدرات وتطوير الأنظمة وإجراء تدريبات منتظمة للموظفين.

العبارة رقم 07: [يحقّق البنك التوازن بين الابتكار والمخاطر في منتجاته المالية]

التحليل: تُشير النتائج المتعلقة بتحقيق التوازن بين الابتكار والمخاطر في المنتجات المالية إلى وجود اختلاف طفيف بين البنوك التقليدية والإسلامية. في البنوك التقليدية، بلغ المتوسط الحسابي 3.77 مع انحراف معياري 0.784، مما يُشير إلى توجه إيجابي نحو تحقيق هذا التوازن، ولكن مع وجود بعض التباين في الآراء بين الموظفين. يعكس هذا التباين اختلافات في فهم مفهوم التوازن بين الابتكار والمخاطر، أو اختلافات في تطبيق هذا المفهوم على مستوى المنتجات المختلفة. أما في البنوك الإسلامية، فقد سجلت متوسطاً حسابياً أعلى قليلاً (3.96) مع انحراف معياري 0.633، مما يُشير إلى تركيز أكبر على تحقيق التوازن بين الابتكار وإدارة المخاطر. انخفاض الانحراف المعياري في البنوك الإسلامية مقارنة بالتقليدية يُشير إلى توافق أكبر في الآراء حول هذا الجانب.

المقارنة: بالمقارنة، تُظهر البنوك الإسلامية أداءً أفضل قليلاً من حيث تحقيق التوازن بين الابتكار والمخاطر في منتجاتها المالية، وهو ما يتجلى في ارتفاع المتوسط الحسابي وانخفاض الانحراف المعياري. ويُعزى ذلك إلى طبيعة المنتجات المالية الإسلامية التي تتطلب مراعاة مبادئ الشريعة، مما يُشجع على الابتكار ضمن إطار مُحدد يُراعي إدارة المخاطر.

الاستنتاج: تُشير النتائج إلى أن كلا النوعين من البنوك يسعى لتحقيق التوازن بين الابتكار والمخاطر في منتجاته المالية. ومع ذلك، يُمكن لكلا النوعين تحسين أدائهما في هذا الجانب من خلال وضع أطر عمل واضحة لتقييم المخاطر المرتبطة بالمنتجات الجديدة، وتعزيز ثقافة إدارة المخاطر بين الموظفين، والاستثمار في البحث والتطوير لتطوير منتجات مالية مُبتكرة تُلبّي احتياجات العملاء مع الحد من المخاطر. ونوصي بمشاركة أفضل الممارسات وتبادل الخبرات بين البنوك لتحسين القدرة على تحقيق هذا التوازن الحيوي.

العبارة رقم 08: [يقوم البنك بتقييم شامل للمخاطر قبل إطلاق أي منتج مالي جديد]

التحليل: تُظهر نتائج هذه العبارة توجهاً إيجابياً في كلا النوعين من البنوك نحو إجراء تقييم شامل للمخاطر قبل إطلاق أي منتج مالي جديد. ففي البنوك التقليدية، بلغ المتوسط الحسابي 4.05 مع انحراف معياري 0.761، مما يُشير إلى مستوى عالٍ من الالتزام بإجراء تقييمات المخاطر. ومع ذلك، يُشير الانحراف المعياري إلى وجود بعض التباين في الآراء بين الموظفين، مما يُشير إلى اختلافات في شمولية تقييمات المخاطر أو تطبيق إجراءات التقييم بشكل مُتفاوت. أما في البنوك الإسلامية، فقد سجلت متوسطاً حسابياً أعلى (4.17) مع انحراف معياري أقل (0.678)، مما يُشير إلى تركيز أكبر على إجراء تقييمات شاملة للمخاطر و توافق أكبر بين الموظفين حول أهمية هذا الإجراء.

المقارنة: بالمقارنة، تُظهر البنوك الإسلامية التزاماً أعلى بإجراء تقييمات شاملة للمخاطر قبل إطلاق المنتجات المالية الجديدة، وهو ما يتجلى في ارتفاع المتوسط الحسابي وانخفاض الانحراف المعياري. يُعزى هذا إلى طبيعة العمليات في البنوك الإسلامية التي تتطلب تقييم مخاطر المنتجات من منظور الامتثال للشريعة، بالإضافة إلى المخاطر المالية والتشغيلية الأخرى.

الاستنتاج: تُشير النتائج إلى أهمية إجراء تقييمات شاملة للمخاطر قبل إطلاق أي منتج مالي جديد في كلا النوعين من البنوك. ونوصي البنوك التقليدية بتعزيز إجراءاتها في هذا الجانب والسعي لتحقيق مستوى أعلى من الاتساق في تطبيق معايير تقييم المخاطر. كما يُشجع كلا النوعين من البنوك على مواصلة تطوير منهجيات تقييم المخاطر واستخدام أفضل الممارسات والأدوات الحديثة لتحسين دقة وتأثير هذه التقييمات على قرارات إطلاق المنتجات الجديدة. يُسهم هذا في الحد من المخاطر المحتملة وتعزيز الربحية المستدامة.

التقييم الكلي للبعد الثاني: الاستراتيجيات والتدابير الوقائية للبنوك في التعامل مع المخاطر

التحليل العام: يظهر التحليل العام للبعد الثاني أن كلا النوعين من البنوك التقليدية والإسلامية قد اعتمدوا استراتيجيات وتدابير وقائية متنوعة للتعامل مع المخاطر. ورغم أن هناك التزاماً واضحاً في كلا النوعين، إلا أن فعالية هذه الاستراتيجيات تختلف في التطبيق والممارسة.

تحليل البنوك التقليدية: تشير نتائج الدراسة إلى أن البنوك التقليدية تُظهر مستوى عالٍ من الموافقة على استراتيجياتها الوقائية للتعامل مع المخاطر، حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.76540، مما يُصنف ضمن فئة "درجة عالية". هذا يعكس التزام هذه البنوك بتطبيق إجراءات فعّالة لمواجهة التحديات المرتبطة بالمخاطر المالية والتشغيلية. ومع ذلك، يُلاحظ أن الانحراف المعياري بلغ 0.72044، مما يشير إلى وجود تباين في الآراء بين الموظفين حول فعالية هذه الاستراتيجيات. يعكس معامل الاختلاف الذي يبلغ 19.14% تنوع وجهات نظر العاملين في البنوك التقليدية، حيث يشعر بعضهم بأن الاستراتيجيات المعتمدة ليست فعّالة بما فيه الكفاية أو تحتاج إلى تحسين. هذا التباين يُعزى إلى اختلافات في تنفيذ استراتيجيات إدارة المخاطر بين الأقسام والمستويات الوظيفية.

تحليل البنوك الإسلامية: في المقابل، أظهرت البنوك الإسلامية متوسطاً حسابياً قدره 4.23210، وهو أعلى بكثير مقارنةً بالتقليدية، مع انحراف معياري بلغ 0.40862، ومعامل اختلاف منخفض يبلغ 9.65%. يشير إلى توافق أكبر في الآراء بين الموظفين على فعالية استراتيجيات البنوك الإسلامية في التعامل مع المخاطر، مما يدل على فهم موحد واستجابة متسقة تجاه استراتيجيات إدارة المخاطر.

المقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية: عند إجراء مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية، يتضح أن البنوك الإسلامية تتفوق بشكل ملحوظ في مستوى الموافقة على استراتيجياتها الوقائية. حيث حصلت على متوسط حسابي أعلى (4.23210) مقارنةً بالبنوك التقليدية (3.76540). هذا الفارق يعكس

التزاماً أكبر من قبل البنوك الإسلامية بتطوير استراتيجيات شاملة وفعالة لإدارة المخاطر، مما يسهم في تعزيز مرونتها في مواجهة التحديات المالية.

الاستنتاج العام مع تبيان نقاط القوة والضعف لكل بنك:

تشير النتائج إلى أن البنوك الإسلامية في الجزائر تعتمد استراتيجيات وتدابير وقائية أكثر فعالية مقارنةً بالبنوك التقليدية. يعكس هذا التفوق قدرة البنوك الإسلامية على تطوير استراتيجيات تعزز من مرونتها في مواجهة المخاطر المالية والتشغيلية. في حين تُظهر البنوك التقليدية بعض الفجوات في فعالية استراتيجياتها، مما يستدعي تعزيز التدريب والوعي داخل هذه البنوك.

خلاصة: يُظهر التقييم الكلي للبعد الثاني أن البنوك في الجزائر، سواء كانت تقليدية أو إسلامية، تولي أهمية كبيرة لتطوير استراتيجيات فعالة للتعامل مع المخاطر. على الرغم من ذلك، تتفوق البنوك الإسلامية في هذا الجانب بفضل استراتيجياتها المدروسة وتوافق الآراء بين موظفيها.

ثالثاً: تقييم عبارات البعد الثالث: التحديات والعوامل الخارجية والتعاون البنكي في إدارة المخاطر
بالنسبة لتقييم عبارات البعد الثالث : نهدف من خلال هذا البعد إلى تقييم تأثير العوامل الخارجية مثل التحديات الاقتصادية، القانونية، السياسية والتنظيمية على قدرة البنوك الجزائرية، سواء التقليدية أو الإسلامية، في إدارة المخاطر بفعالية. كما يسعى إلى قياس مدى كفاءة التعاون وتبادل المعلومات بين البنوك والمؤسسات المالية المحلية والدولية في مواجهة تلك التحديات. من خلال هذا التقييم، يمكن تحديد مدى مرونة البنوك في التأقلم مع التغيرات الخارجية وتطبيق استراتيجيات مشتركة لتقليل المخاطر وتعزيز الاستدامة المالية.

الجدول 05 – 12: نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات البعد الثالث (التحديات والعوامل الخارجية والتعاون البنكي في إدارة المخاطر)

تقييم الدرجة الكلية للبعد	عبارة 12	عبارة 11	عبارة 10	عبارة 09		
3,7675	3,88	3,73	4,06	3,45	Mean المتوسط الحسابي	البنوك التقليدية
0,624431	0,801	0,889	0,826	1,034	Std. Deviation الانحراف المعياري	
16,76%	20,66%	23,87%	%20.34	%29.94	معامل الاختلاف Cv=(Sd/Mean)*100	
درجة عالية	درجة عالية	درجة عالية	درجة عالية	درجة عالية	تصنيف درجة الموافقة على عبارة	
3,8100	3,98	3,96	3,85	3,40	Mean المتوسط الحسابي	البنوك الاسلامية
0,461869	0,715	0,633	0,669	0,855	Std. Deviation الانحراف المعياري	
%12.12	%17,99	15,98%	%17.37	%25.15	معامل الاختلاف Cv=(Sd/Mean)*100	
درجة عالية	درجة عالية	درجة عالية	درجة عالية	درجة عالية جدا	تصنيف درجة الموافقة على عبارة	
عبارة 09: [يوجد تعاون وتبادل للمعلومات بين البنك الذي تعمل فيه والبنوك والمؤسسات المالية الأخرى في مجال ادارة المخاطر.]						
عبارة 10: [يواجه البنك تحديات اقتصادية، قانونية وتنظيمية وسياسية في إدارة المخاطر البنكية]						
عبارة 11: [يقوم البنك بتحديث خطته المالية بشكل دوري ومستمر بناءً على التغيرات الاقتصادية والسياسية المحلية والعالمية]						
عبارة 12: [يطبق البنك معايير الجودة في جميع عملياته للحد من المخاطر المرتبطة بها]						

المتوسط الحسابي	[1- 1.80]	[2.60-1.81]	[3.40 -2.61]	[4.20 -3.41]	[5 -4.21]
مستوى الموافقة	درجة منخفضة جدا	درجة منخفضة	درجة متوسطة	درجة عالية	درجة عالية جدا
الانحراف المعياري يشير إلى مدى اتفاق أو تباين الآراء					

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.v29

التعليق على الجدول: يتضح من الجدول أن مستوى الموافقة على عبارات البعد الثالث مرتفع بشكل عام في كلا النوعين من البنوك. فقد تراوحت المتوسطات الحسابية بين 3.40 و 4.06 للبنوك التقليدية، وبين 3.45 و 3.98 للبنوك الإسلامية. يشير هذا إلى أن البنوك في الجزائر تدرك تأثير التحديات الخارجية وتولي أهمية للتعاون البنكي في إدارة المخاطر. يعكس ذلك وعياً عاماً بأهمية التعامل مع التحديات الاقتصادية والقانونية والتنظيمية والسياسية، بالإضافة إلى أهمية تطبيق معايير الجودة والتحديث المستمر للخطط المالية.

العبرة رقم 09: [يوجد تعاون وتبادل للمعلومات بين البنك الذي تعمل فيه والبنوك والمؤسسات المالية الأخرى في مجال إدارة المخاطر]

التحليل: فيما يتعلق بالعبرة التاسعة، بلغ المتوسط الحسابي للبنوك التقليدية 3.40، وهو ما يصنف ضمن درجة متوسطة، مع انحراف معياري مرتفع نسبياً بلغ 1.034 ومعامل اختلاف 30.41%. هذا يشير إلى وجود تباين كبير في آراء الموظفين حول مستوى التعاون وتبادل المعلومات مع المؤسسات المالية الأخرى. قد يكون هذا التباين ناتجاً عن اختلاف السياسات الداخلية بين البنوك التقليدية أو تفاوت في مدى تطبيقها للتعاون البنكي.

أما في البنوك الإسلامية، فقد بلغ المتوسط الحسابي 3.45، أيضاً ضمن درجة متوسطة، ولكن مع انحراف معياري أقل نسبياً بلغ 0.855 ومعامل اختلاف 24.78%. هذا يدل على وجود تباين أقل في آراء الموظفين، مما قد يعكس جهوداً أكثر تنظيماً في تعزيز التعاون وتبادل المعلومات في مجال إدارة المخاطر.

المقارنة: بالمقارنة بين النوعين، نجد أن كلاهما يظهر مستوى متوسطاً من التعاون، إلا أن البنوك الإسلامية تتميز بتباين أقل في الآراء، مما يشير إلى سياسات أكثر وضوحاً أو تطبيقاً أكثر اتساقاً للتعاون البنكي. بناءً على ذلك، يتضح أن هناك حاجة لتعزيز مستوى التعاون وتبادل المعلومات في كلا النوعين من البنوك، نظراً لأهمية ذلك في مواجهة التحديات المشتركة وتحسين إدارة المخاطر.

الاستنتاج: يظهر من النتائج تحليل العبرة رقم 09، أن مستوى التعاون وتبادل المعلومات في مجال إدارة المخاطر بين البنوك التقليدية والإسلامية والمؤسسات المالية الأخرى يُعتبر متوسطاً. في البنوك التقليدية، يشير الانحراف المعياري المرتفع ومعامل الاختلاف العالي إلى تباين كبير في آراء الموظفين حول مدى هذا التعاون، مما قد يعكس اختلافات في سياسات التعاون أو عدم وضوحها. أما في البنوك الإسلامية، فالتباين في الآراء أقل، مما يدل على وجود سياسات أكثر وضوحاً وتطبيقاً أكثر اتساقاً للتعاون البنكي. يُستنتج من ذلك أن هناك حاجة مُلحة لتعزيز مستوى التعاون وتبادل المعلومات بين البنوك في الجزائر، نظراً لأهمية ذلك في تحسين إدارة المخاطر ومواجهة التحديات المشتركة.

الاستنتاج: يبدو أن كلا النوعين من البنوك يدرك أهمية التعاون وتبادل المعلومات في إدارة المخاطر، ولكن هناك حاجة مُلحة لتعزيز مستوى التعاون وتبادل المعلومات بين البنوك في الجزائر والمؤسسات المالية الأخرى، نظراً لأهمية ذلك في تحسين إدارة المخاطر ومواجهة التحديات المشتركة.

العبارة رقم 10: [يواجه البنك تحديات اقتصادية، قانونية، وتنظيمية وسياسية في إدارة المخاطر البنكية].

التحليل: بالنسبة للعبارة العاشرة، سجلت البنوك التقليدية متوسطاً حسابياً قدره 4.06، وهو ضمن درجة عالية، مع انحراف معياري 0.826 ومعامل اختلاف 20.34%. يشير ذلك إلى اتفاق غالبية الموظفين على أن البنوك التقليدية تواجه تحديات متعددة في إدارة المخاطر، مع تباين معتدل في الآراء. في المقابل، حققت البنوك الإسلامية متوسطاً حسابياً قدره 3.85، أيضاً ضمن درجة عالية، مع انحراف معياري أقل بلغ 0.669 ومعامل اختلاف 17.37%. هذا يدل على وعي الموظفين في البنوك الإسلامية بالتحديات المشابهة، مع توافق أكبر في الآراء.

المقارنة: عند المقارنة، نلاحظ أن البنوك التقليدية سجلت متوسطاً أعلى قليلاً، مما قد يشير إلى شعور أكبر بالتحديات أو تأثير أكبر للعوامل الخارجية عليها. كما أن التباين في الآراء أقل في البنوك الإسلامية، مما يعكس وعياً مشتركاً بالتحديات ووجود استراتيجيات موحدة لمواجهتها.

الاستنتاج: بناءً على ذلك، يمكن الاستنتاج أن كلا النوعين من البنوك يدرك التحديات الخارجية التي تؤثر على إدارة المخاطر، مما يستدعي وضع استراتيجيات مشتركة أو تعزيز الجهود لمواجهة هذه التحديات بشكل فعال.

العبارة رقم 11: [يقوم البنك بتحديث خطته المالية بشكل دوري ومستمر بناءً على التغيرات الاقتصادية والسياسية المحلية والعالمية].

التحليل: فيما يتعلق بالعبارة الحادية عشرة، بلغ المتوسط الحسابي في البنوك التقليدية 3.73، مصنفاً ضمن درجة عالية، مع انحراف معياري 0.889 ومعامل اختلاف 23.87%. هذا يشير إلى أن البنوك التقليدية تعمل على تحديث خططها المالية، ولكن هناك تبايناً في مدى هذا التحديث بين البنوك، مما يعكس تفاوتاً في المرونة أو الاستجابة للتغيرات الخارجية. في البنوك الإسلامية، كان المتوسط الحسابي أعلى بقليل حيث بلغ 3.96، أيضاً ضمن درجة عالية، مع انحراف معياري أقل بلغ 0.633 ومعامل اختلاف 15.98%. هذا يدل على التزام أكبر من البنوك الإسلامية بتحديث خططها المالية بشكل دوري، مع توافق أكبر بين الموظفين حول هذا الإجراء.

المقارنة: المقارنة بين النوعين تظهر تفوقاً طفيفاً للبنوك الإسلامية في هذا الجانب، مما يعكس مرونة أكبر أو نظاماً أكثر فعالية في الاستجابة للتغيرات الاقتصادية والسياسية.

الاستنتاج: يمكن الاستنتاج أن كلا النوعين من البنوك يُظهران اهتماماً بتحديث خططهما المالية، إلا أن البنوك الإسلامية تكون أكثر كفاءة في هذا المجال.

العبارة رقم 12: [يطبق البنك معايير الجودة في جميع عملياته للحد من المخاطر المرتبطة بها].

التحليل: بالنسبة للعبارة الثانية عشرة، حصلت البنوك التقليدية على متوسط حسابي قدره 3.88، ضمن درجة عالية، مع انحراف معياري 0.801 ومعامل اختلاف 20.66%. هذا يشير إلى أن البنوك التقليدية تسعى لتطبيق معايير الجودة في عملياتها للحد من المخاطر، ولكن هناك تبايناً في مدى تطبيق هذه المعايير أو فهمها بين الموظفين.

في البنوك الإسلامية، بلغ المتوسط الحسابي 3.98، أيضاً ضمن درجة عالية، مع انحراف معياري أقل بلغ 0.715 ومعامل اختلاف 17.99%. هذا يدل على التزام قوي من البنوك الإسلامية بتطبيق معايير الجودة، مع تباين أقل في آراء الموظفين، مما قد يعكس سياسات أكثر وضوحاً أو تدريباً أفضل على معايير الجودة.

المقارنة: المقارنة تظهر أن البنوك الإسلامية تُظهر أداءً أفضل قليلاً في تطبيق معايير الجودة، مما يشير إلى أن تطبيق معايير الجودة يُعد أداة مهمة للحد من المخاطر، ويُوصى بتعزيزها في كلا النوعين من البنوك.

التقييم الكلي للبعد الثالث: التحديات والعوامل الخارجية والتعاون البنكي في إدارة المخاطر

التحليل العام: يُظهر أن البنوك التقليدية حصلت على متوسط حسابي كلي قدره 3.7675، ضمن درجة عالية، مع انحراف معياري 0.624431 ومعامل اختلاف 16.76%. هذا يشير إلى أن البنوك التقليدية تدرك التحديات الخارجية وتعمل على مواجهتها، ولكن هناك تبايناً في مدى فعالية هذه الجهود بين البنوك.

في البنوك الإسلامية، بلغ المتوسط الحسابي الكلي 3.8100، أيضاً ضمن درجة عالية، مع انحراف معياري أقل بلغ 0.461869 ومعامل اختلاف 12.12%. هذا يدل على توافق أكبر بين الموظفين وفعالية أعلى في التعامل مع التحديات الخارجية والتعاون البنكي.

المقارنة بين النوعين: تُظهر أن البنوك الإسلامية تُظهر أداءً أفضل نسبياً في هذا البعد، مع تباين أقل في الآراء، مما يشير إلى استراتيجيات أكثر توحيداً وفعالية في مواجهة التحديات الخارجية وتعزيز التعاون البنكي.

خلاصة: يشير التقييم الكلي للبعد الثالث إلى أن البنوك في الجزائر، سواء كانت تقليدية أو إسلامية، تدرك أهمية التحديات والعوامل الخارجية والتعاون البنكي في إدارة المخاطر. ومع ذلك، تُظهر البنوك الإسلامية أداءً أفضل نسبياً في التعامل مع هذه التحديات وتوحيد الجهود، مما يُعزى إلى سياسات أكثر وضوحاً وتطبيقاً أكثر اتساقاً.

بناءً على هذه النتائج، يجب على البنوك التقليدية تعزيز مستوى التعاون وتبادل المعلومات مع المؤسسات المالية الأخرى، وتوحيد تطبيق معايير الجودة وتحديث الخطط المالية عبر جميع الإدارات. كما يجب كلا النوعين من البنوك بتطوير استراتيجيات مشتركة وتعزيز التعاون البنكي لمواجهة التحديات الخارجية بشكل أكثر فعالية، والاستفادة من تبادل الخبرات والمعلومات لتحسين إدارة المخاطر وتعزيز الاستدامة المالية.

التقييم الكلي لآراء المستجوبين نحو إدراكهم للدرجة الكلية لقدرة واستراتيجيات البنوك التقليدية والإسلامية في الجزائر على إدارة المخاطر البنكية للمحور الأول (المتغير المستقل) :

بعد تحليل الأبعاد الثلاثة للمحور الأول سابقاً، نركز الآن على تقييم المحور ككل لتقديم نظرة شاملة حول قدرة واستراتيجيات البنوك التقليدية والإسلامية في الجزائر على إدارة المخاطر البنكية. يُظهر التحليل العام للنتائج أن كلا النوعين من البنوك يُوليان أهمية كبيرة لإدارة المخاطر، مع تفوق نسبي للبنوك الإسلامية في بعض الجوانب.

الجدول 05 – 13: نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على أبعاد المحور الأول (قدرة واستراتيجيات البنوك التقليدية والإسلامية في الجزائر على إدارة المخاطر البنكية).

تقييم الدرجة الكلية للبعد	البعد الثالث	البعد الثاني	البعد الأول	Mean المتوسط الحسابي	البنوك التقليدية
3,79167	3,72642	3,78066	3,86792	Std. Deviation الانحراف المعياري	
0,608173	0,624431	0,639664	0,699666	معامل الاختلاف Cv=(Sd/Mean)*100	
16,03973	16,75689	16,91937	18,08893	تصنيف درجة الموافقة على عبارة	
درجة عالية	درجة عالية	درجة عالية	درجة عالية		

3,97390	3,84940	3,98193	4,09036	Mean المتوسط الحسابي	البنوك الاسلامية
0,428476	0,461869	0,505734	0,482275	Std. Deviation الانحراف المعياري	
10,78228	11,99847	12,70074	11,79052	معامل الاختلاف Cv=(Sd/Mean)*100	
درجة عالية	درجة عالية	درجة عالية	درجة عالية جدا	تصنيف درجة الموافقة على عبارة	
البعد الأول: [القدرة والبنية التحتية والتنظيمية للبنوك في إدارة المخاطر]					
البعد الثاني: [الاستراتيجيات والتدابير الوقائية للبنوك في التعامل مع المخاطر]					
البعد الثالث: [التحديات والعوامل الخارجية والتعاون البنكي في إدارة المخاطر]					

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.v29

التحليل العام للمحور الأول: يُشير المتوسط الحسابي الكلي للبنوك التقليدية إلى مستوى عالٍ من الموافقة على قدرة واستراتيجيات إدارة المخاطر، حيث بلغ 3.79167. هذا يعكس التزام البنوك التقليدية بتطوير بنيتها التحتية والتنظيمية، وتطبيق الاستراتيجيات والتدابير الوقائية، والتعامل مع التحديات الخارجية والتعاون البنكي. ومع ذلك، يُلاحظ وجود تباين نسبي في آراء الموظفين، مما قد يشير إلى تفاوت في تطبيق هذه الاستراتيجيات بين البنوك أو الإدارات المختلفة.

في المقابل، حققت البنوك الإسلامية متوسطًا حسابيًا كليًا أعلى بلغ 3.97390، مما يدل على أداء أفضل وتوافق أكبر بين الموظفين في تقييم قدرة واستراتيجيات إدارة المخاطر. يُعزى هذا التفوق إلى تطبيق أكثر فعالية للاستراتيجيات، وتوحيد الجهود في مواجهة التحديات، والتزام قوي بمعايير الجودة والتحديث المستمر للخطط المالية.

مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية:

بالنسبة لـ البنية التحتية والتنظيمية: فإنه أظهرت البنوك الإسلامية قدرة تنظيمية وبنية تحتية أقوى في إدارة المخاطر، مع توافق أكبر بين آراء الموظفين المستجوبين. يُشير ذلك إلى استثمار أكبر في التكنولوجيا والأنظمة، وتوحيد السياسات والإجراءات، مما يعزز من كفاءة العمليات البنكية وقدرتها على التكيف مع المتغيرات. هذا التوافق يعكس فهمًا مشتركًا لأهداف البنك وأساليبه في التعامل مع المخاطر.

في المقابل، تُظهر البنوك التقليدية اهتمامًا بتطوير بنيتها التحتية والتنظيمية لإدارة المخاطر، إلا أن هناك تباينًا في آراء الموظفين حول فعالية هذه القدرات. يعكس هذا التفاوت اختلافًا في تطبيق السياسات أو نقصًا في التواصل الداخلي، مما يستدعي تعزيز الجهود لتوحيد وتطوير البنية التنظيمية. الاستثمار في التكنولوجيا الحديثة وتحديث الأنظمة قد يساعد البنوك التقليدية على تحسين أدائها في هذا المجال.

الاستراتيجيات والتدابير الوقائية: تتميز البنوك الإسلامية بتطبيق استراتيجيات وتدابير وقائية أكثر فعالية، مع تباين أقل في آراء الموظفين حول جدوى هذه الاستراتيجيات. يُعزز ذلك من قدرتها على التنبؤ بالمخاطر والتعامل معها بشكل استباقي، مما يقلل من تأثيرها السلبي على الأداء المالي. الاعتماد على منهجيات موحدة وتدريب الموظفين بانتظام يساهم في تحقيق هذا التميز.

على الجانب الآخر، تعتمد البنوك التقليدية أيضًا استراتيجيات وتدابير وقائية في إدارة المخاطر، لكنها تواجه تباينًا أكبر في آراء الموظفين حول فعالية هذه الاستراتيجيات. قد يشير ذلك إلى وجود فجوات في التواصل أو تطبيق غير متسق للسياسات عبر الأقسام المختلفة. لتعزيز فعاليتها، ينبغي على البنوك

التقليدية التركيز على توحيد الاستراتيجيات، وتوفير التدريب المستمر للموظفين لضمان فهمهم الكامل وتطبيقهم الصحيح لهذه التدابير.

التحديات الخارجية والتعاون البنكي: بالرغم من إدراك كلا النوعين من البنوك للتحديات الاقتصادية، القانونية، والتنظيمية التي تؤثر على إدارة المخاطر، إلا أن البنوك الإسلامية تُظهر مرونة أكبر وقدرة أفضل على التعاون مع المؤسسات المالية الأخرى. يُعزى ذلك إلى وجود سياسات واضحة وتطبيق متسق يعزز من تبادل المعلومات والخبرات، مما يساعد في مواجهة التحديات المشتركة بفعالية أكبر.

في حين أن البنوك التقليدية تعي أهمية هذه التحديات، إلا أنها قد تواجه بعض الصعوبات في تحقيق مستوى عالٍ من التعاون البنكي. التباين في السياسات أو نقص التواصل الفعال يحد من قدرتها على تبادل المعلومات والخبرات مع المؤسسات الأخرى. لتعزيز هذا الجانب، تحتاج البنوك التقليدية إلى تطوير قنوات تواصل أكثر فاعلية ووضع سياسات تعزز التعاون الداخلي والخارجي.

الاستنتاج: تُظهر البنوك الإسلامية أداءً متميزًا في مجالات البنية التحتية والتنظيمية، والاستراتيجيات والتدابير الوقائية، والتعامل مع التحديات الخارجية والتعاون البنكي. هذا التفوق يُمكن أن يُعزى إلى توحيد السياسات، الاستثمار في التكنولوجيا، والتدريب المستمر للموظفين، مما ينعكس إيجابًا على قدرتها على إدارة المخاطر وتحقيق الاستدامة المالية.

في المقابل، تُظهر البنوك التقليدية التزامًا بتطوير قدراتها في إدارة المخاطر، لكنها تواجه تحديات تتعلق بتباين تطبيق السياسات والاستراتيجيات، والتواصل الداخلي والخارجي. من خلال التركيز على توحيد الجهود، وتعزيز التدريب، وتطوير البنية التحتية، يمكن للبنوك التقليدية تحسين أدائها في إدارة المخاطر.

الفرع الثاني: تقييم درجات الموافقة على عبارات المحور الثاني (المتغير التابع)

نهدف من خلال هذا المحور المتعلق بفرص البنك (سواء التقليدية أو الإسلامية) لتحقيق الربحية إلى تقييم مدى إدراك الموظفين في البنوك التقليدية والإسلامية في الجزائر للفرص المتاحة لتحقيق الربحية. يتضمن هذا المحور مجموعة من العبارات التي تمثل استراتيجيات وممارسات يمكن أن تؤثر على قدرة البنك على زيادة أرباحه. من خلال تحليل إجابات العينة على هذه العبارات، سنتمكن من فهم مدى تطبيق هذه الاستراتيجيات وتأثيرها على تحقيق الربحية للبنوك.

الجدول 05 – 14: نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الثاني (المتغير التابع) المتعلق ب: فرص البنك لتحقيق الربحية

تقييم الدرجة الكلية للبعد	عبارة 08	عبارة 07	عبارة 06	عبارة 05	عبارة 04	عبارة 03	عبارة 02	عبارة 01		
3,70401	3,40	3,85	3,58	3,18	3,85	4,00	3,89	3,90	Mean المتوسط الحسابي	البنوك التقليدية
0,643263	0,912	0,892	0,925	1,145	0,837	0,816	0,785	0,780	Std. Deviation الانحراف المعياري	
%17,37	%26,86	23,18%	25,88%	%36,01	21,75%	20,41%	20,19%	%20,02	معامل الاختلاف $Cv=(Sd/Mean)*100$	
درجة عالية	درجة عالية	درجة عالية	درجة عالية	درجة عالية	درجة عالية	درجة عالية	درجة عالية	درجة عالية	تصنيف درجة الموافقة على عبارة	

3,89759	3,70	4,01	3,86	3,61	4,02	4,01	3,80	4,17	Mean المتوسط الحسابي	البنوك الإسلامية
0,469393	0,676	0,574	0,683	1,034	0,624	0,552	0,620	0,640	Std. Deviation الانحراف المعياري	
%12,04	%18,28	%14,30	%17,72	%28,61	%15,51	%13,76	%16,34	%15,36	معامل الاختلاف Cv=(Sd/Mean)*100	
درجة عالية	درجة عالية	درجة عالية	درجة عالية	درجة عالية	درجة عالية	درجة عالية	درجة عالية	درجة عالية جدا	تصنيف درجة الموافقة على عبارة	
عبارة 01: [يعمل البنك على تحسين الكفاءة التشغيلية لتقليل التكاليف وزيادة العوائد المالية].										
عبارة 02: [يحلل البنك البيانات المتوفرة لديه بشكل فعال لتحديد الفرص والتحديات التي تؤثر على الربحية]										
عبارة 03: [يتبع البنك استراتيجيات واضحة لزيادة الربحية دون المساس بجودة الخدمات]										
عبارة 04: [يستثمر البنك لزيادة الربحية في منتجات مالية جديدة ومبتكرة حسب التغيرات السوقية]										
عبارة 05: [يوفر البنك ضمن سياسات العمل الخاصة به مكافآت مرتبطة بأداء الربحية للموظفين]										
عبارة 06: [يستخدم البنك أساليب تحليلية دقيقة لتحديد أفضل الفرص الاستثمارية ذات عوائد مالية مرتفعة]										
عبارة 07: [يحرص البنك على تطوير استراتيجيات تسويقية فعالة لجذب العملاء وزيادة الربحية]										
عبارة 08: [يستثمر البنك في الأسواق الناشئة للاستفادة من فرص اقتصادية جديدة وتنمية ربحيته البنكية]										
[5 -4.21]		[4.20 -3.41]		[3.40 -2.61]		[2.60-1.81]		[1.80 -1]		مجال المتوسط الحسابي
درجة عالية جدا		درجة عالية		درجة متوسطة		درجة منخفضة		درجة منخفضة جدا		مستوى الموافقة
الانحراف المعياري يشير إلى مدى اتفاق أو تباين الآراء										

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.v29

التعليق على الجدول: يظهر الجدول أن مستوى الموافقة على عبارات المحور الثاني، المتعلق بفرص البنوك في تحقيق الربحية، مرتفع بشكل عام في كلا النوعين من البنوك، التقليدية والإسلامية. تراوحت المتوسطات الحسابية للبنوك التقليدية بين 3.18 و 4.00، وللبنوك الإسلامية بين 3.61 و 4.17. يشير هذا إلى إدراك الموظفين في كلا النوعين لأهمية الاستراتيجيات والممارسات التي تعزز الربحية.

مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية: تُظهر البنوك الإسلامية متوسطات حسابية أعلى في معظم العبارات مقارنةً بالبنوك التقليدية، مع انحرافات معيارية ومعاملات اختلاف أقل، مما يدل على توافق أكبر بين آراء الموظفين المستجوبين حول فعالية الاستراتيجيات المتبعة لتحقيق الربحية.

العبارة 01: [يعمل البنك على تحسين الكفاءة التشغيلية لتقليل التكاليف وزيادة العوائد المالية]
التحليل: بالنسبة للبنوك التقليدية: بلغ المتوسط الحسابي 3.90، مما يضعه ضمن درجة موافقة عالية. الانحراف المعياري بلغ 0.780، ومعامل الاختلاف 20.02%. يشير ذلك إلى أن غالبية الموظفين يتفقون على أن البنك يسعى لتحسين الكفاءة التشغيلية، مع وجود بعض التباين في الآراء بينهم.
البنوك الإسلامية: سجلت متوسطاً أعلى بلغ 4.17، ضمن درجة موافقة عالية. الانحراف المعياري كان أقل، 0.640، ومعامل الاختلاف 15.36%. يدل ذلك على توافق أكبر بين الموظفين حول جهود البنك في تحسين الكفاءة التشغيلية.

المقارنة: تُظهر البنوك الإسلامية أداءً أفضل في هذا الجانب، مما يعكس تركيزاً أكبر على تحسين الكفاءة التشغيلية كوسيلة لتعزيز الربحية.

الاستنتاج: يُظهر هذا التحليل أن البنوك الإسلامية تُولي اهتماماً أكبر لتحسين الكفاءة التشغيلية، مما يساهم في تقليل التكاليف وزيادة العوائد المالية. التوافق الأكبر بين آراء الموظفين في البنوك الإسلامية

يشير إلى وجود سياسات وإجراءات واضحة ومتبعة بشكل فعال. بالمقابل، رغم أن البنوك التقليدية تسعى أيضاً لتحسين الكفاءة التشغيلية، إلا أن التباين في آراء الموظفين يعكس حاجة لمراجعة وتوحيد الجهود لتعزيز هذه الكفاءة.

العبارة 02: [يحلل البنك البيانات المتوفرة لديه بشكل فعال لتحديد الفرص والتحديات التي تؤثر على الربحية]

التحليل: البنوك التقليدية: المتوسط الحسابي بلغ 3.89 (درجة عالية)، مع انحراف معياري 0.785 ومعامل الاختلاف 20.19%. يشير ذلك إلى أن البنك يقوم بتحليل البيانات بشكل فعال، مع وجود تباين معتدل في آراء الموظفين.

البنوك الإسلامية: المتوسط الحسابي بلغ 3.80 (درجة عالية)، مع انحراف معياري أقل، 0.620، ومعامل الاختلاف 16.34%. هذا يعكس توافقاً أكبر بين آراء الموظفين حول فعالية تحليل البيانات في البنك.

المقارنة: على الرغم من أن المتوسط الحسابي للبنوك التقليدية أعلى قليلاً، إلا أن البنوك الإسلامية تتميز بتباين أقل في الآراء، مما يشير إلى تطبيق أكثر اتساقاً لعمليات تحليل البيانات.

الاستنتاج: على الرغم من التقارب في المتوسطات الحسابية، إلا أن التوافق الأكبر بين آراء موظفي البنوك الإسلامية يشير إلى تطبيق أكثر اتساقاً لعمليات تحليل البيانات. هذا يعكس استخداماً أفضل لأدوات التحليل والتنبؤ لتحديد الفرص والتحديات، مما يمكن البنك من اتخاذ قرارات استراتيجية مدروسة. بالنسبة للبنوك التقليدية، يُنصح بتعزيز عمليات تحليل البيانات وتقليل التباين في فهم الموظفين لأهميتها.

العبارة 03: [يتبع البنك استراتيجيات واضحة لزيادة الربحية دون المساس بجودة الخدمات]

التحليل: البنوك التقليدية: حققت متوسطاً حسابياً قدره 4.00 (درجة عالية)، مع انحراف معياري 0.816 ومعامل اختلاف 20.41%. يشير ذلك إلى أن البنك يتبع استراتيجيات واضحة، مع وجود تباين في الآراء حول مدى وضوح وفعالية هذه الاستراتيجيات.

البنوك الإسلامية: سجلت متوسطاً حسابياً قريباً، 4.01 (درجة عالية)، مع انحراف معياري أقل بلغ 0.552 ومعامل اختلاف 13.76%. يدل ذلك على توافق أكبر بين الموظفين حول الاستراتيجيات المتبعة.

المقارنة: تتساوى المتوسطات الحسابية تقريباً، ولكن البنوك الإسلامية تتميز بانحراف معياري أقل، مما يدل على توافق أكبر في الآراء حول الاستراتيجيات المتبعة.

الاستنتاج: تشير النتائج إلى أن البنوك الإسلامية تتميز بتطبيق استراتيجيات واضحة ومحددة لزيادة الربحية دون التأثير على جودة الخدمات، مع فهم موحد بين الموظفين لهذه الاستراتيجيات. في البنوك التقليدية، يكون هناك حاجة لتعزيز التواصل الداخلي وتوضيح الاستراتيجيات لضمان فهم وتطبيق موحد بين جميع الموظفين، مما قد يساهم في تحسين الربحية دون التأثير سلباً على جودة الخدمات.

العبارة 04: [يستثمر البنك لزيادة الربحية في منتجات مالية جديدة ومبتكرة حسب التغيرات السوقية]

التحليل: البنوك التقليدية: المتوسط الحسابي 3.85 (درجة عالية)، الانحراف المعياري 0.837، معامل الاختلاف 21.75%. يشير ذلك إلى أن البنك يستثمر في منتجات جديدة، مع تباين في الآراء حول فعالية هذه الاستثمارات.

البنوك الإسلامية: المتوسط الحسابي 4.02 (درجة عالية)، الانحراف المعياري 0.624، معامل الاختلاف 15.51%. يدل ذلك على توافق أكبر بين الموظفين حول الاستثمار في المنتجات المبتكرة. **المقارنة:** تُظهر البنوك الإسلامية تفوقاً في هذا الجانب، مما يشير إلى مرونة أكبر في تطوير منتجات جديدة تتماشى مع التغيرات السوقية.

الاستنتاج: تُظهر النتائج أن البنوك الإسلامية أكثر مرونة في تطوير منتجات مالية جديدة ومبتكرة، مع توافق أكبر بين الموظفين حول أهمية هذه الاستثمارات. يعكس ذلك قدرة البنوك الإسلامية على التكيف مع التغيرات السوقية وتلبية احتياجات العملاء المتغيرة. بالنسبة للبنوك التقليدية، يُنصح بتعزيز الابتكار وتشجيع تطوير منتجات جديدة، مع توحيد الجهود والتواصل الداخلي لتعزيز فهم الموظفين لأهمية هذه الاستثمارات.

العبارة 05: [يوفر البنك ضمن سياسات العمل الخاصة به مكافآت مرتبطة بأداء الربحية للموظفين]
التحليل: البنوك التقليدية: المتوسط الحسابي 3.18 (درجة متوسطة)، الانحراف المعياري 1.145، معامل الاختلاف 36.01%. يشير ذلك إلى وجود تباين كبير في آراء الموظفين حول وجود مكافآت مرتبطة بالربحية، مما يعكس نقصاً في سياسات التحفيز أو عدم وضوحها. البنوك الإسلامية: المتوسط الحسابي 3.61 (درجة عالية)، الانحراف المعياري 1.034، معامل الاختلاف 28.61%. رغم التباين الكبير، إلا أن المتوسط أعلى، مما يشير إلى وجود سياسات مكافآت أفضل نسبياً.

المقارنة: تُظهر البنوك الإسلامية أداءً أفضل في هذا الجانب، ولكن كلا النوعين يحتاج إلى تحسين سياسات التحفيز لزيادة رضا الموظفين وتحفيزهم على تحقيق الربحية. **الاستنتاج:** تُشير النتائج إلى أن سياسات المكافآت المرتبطة بأداء الربحية تحتاج إلى تحسين في كلا النوعين من البنوك، مع ضرورة أكبر في البنوك التقليدية. التباين الكبير في آراء الموظفين يدل على عدم رضا عام أو نقص في التواصل حول هذه السياسات. وعليه يجب على البنوك تطوير سياسات تحفيزية واضحة وشفافة، وربط المكافآت بأداء الموظفين لتحقيق أهداف الربحية، مما يعزز من تحفيزهم ويدعم تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك.

العبارة 06: [يستخدم البنك أساليب تحليلية دقيقة لتحديد أفضل الفرص الاستثمارية ذات عوائد مالية مرتفعة]

التحليل: البنوك التقليدية: المتوسط الحسابي 3.58 (درجة عالية)، الانحراف المعياري 0.925، معامل الاختلاف 25.88%. يشير ذلك إلى وجود تباين ملحوظ بين الموظفين حول استخدام أساليب تحليلية. البنوك الإسلامية: المتوسط الحسابي 3.86 (درجة عالية)، الانحراف المعياري 0.683، معامل الاختلاف 17.72%. يدل ذلك على توافق أكبر بين الموظفين حول فعالية الأساليب التحليلية المستخدمة.

المقارنة: تُظهر البنوك الإسلامية تفوقاً في هذا الجانب، مما يشير إلى اعتماد أكبر على الأدوات التحليلية لتحديد الفرص الاستثمارية.

الاستنتاج: تُظهر النتائج أن البنوك الإسلامية تعتمد بشكل أكبر على الأساليب التحليلية الدقيقة لتحديد الفرص الاستثمارية ذات العوائد المرتفعة، مع توافق أكبر بين الموظفين حول هذا الاستخدام. يُنصح البنوك التقليدية بتعزيز استخدام الأدوات التحليلية وتوفير التدريب اللازم للموظفين، مما يساهم في تحسين دقة القرارات الاستثمارية وزيادة الربحية.

العبارة 07: [يحرص البنك على تطوير استراتيجيات تسويقية فعالة لجذب العملاء وزيادة الربحية]
التحليل: البنوك التقليدية: المتوسط الحسابي 3.85 (درجة عالية)، الانحراف المعياري 0.892، معامل الاختلاف 23.18%. يشير ذلك إلى أن البنك يهتم بتطوير استراتيجيات تسويقية، مع تباين في الآراء حول فعاليتها.

البنوك الإسلامية: المتوسط الحسابي 4.01 (درجة عالية)، الانحراف المعياري 0.574، معامل الاختلاف 14.30%. يعكس ذلك توافقاً كبيراً بين الموظفين حول فعالية الاستراتيجيات التسويقية.
المقارنة: تتقدم البنوك الإسلامية في هذا الجانب، مما يدل على تركيز أكبر على التسويق الفعال لجذب العملاء.

الاستنتاج: تُظهر النتائج أن البنوك الإسلامية تركز بشكل أكبر على تطوير استراتيجيات تسويقية فعالة، مع توافق أكبر بين آراء الموظفين حول أهمية هذه الجهود. وعليه يجب على البنوك التقليدية القيام بمراجعة وتحسين استراتيجياتها التسويقية، وضمان مشاركة الموظفين في تطوير وتنفيذ هذه الاستراتيجيات، مما يعزز من فعالية الجهود التسويقية وزيادة قاعدة العملاء.

العبارة 08: [يستثمر البنك في الأسواق الناشئة للاستفادة من فرص اقتصادية جديدة وتنمية ربحيته البنكية]

التحليل: البنوك التقليدية: المتوسط الحسابي 3.40 (درجة عالية)، الانحراف المعياري 0.912، معامل الاختلاف 26.86%. يشير ذلك إلى تباين في الآراء حول الاستثمار في الأسواق الناشئة، مما قد يعكس تحفظاً أو نقصاً في الاستثمارات الخارجية.

البنوك الإسلامية: المتوسط الحسابي 3.70 (درجة عالية)، الانحراف المعياري 0.676، معامل الاختلاف 18.28%. يدل ذلك على توافق أكبر ورغبة في استكشاف فرص جديدة في الأسواق الناشئة.
المقارنة: تُظهر البنوك الإسلامية استعداداً أكبر للاستثمار في الأسواق الناشئة، مما قد يعزز من فرصها لتحقيق الربحية.

الاستنتاج: تُظهر النتائج أن البنوك الإسلامية أكثر انفتاحاً على الاستثمار في الأسواق الناشئة، مما قد يساهم في تنويع مصادر الدخل وزيادة الربحية. يُنصح البنوك التقليدية بدراسة الفرص المتاحة في هذه الأسواق وتقييم المخاطر المرتبطة بها، مما قد يوفر فرصاً جديدة للنمو وتحسين الأداء المالي.

التقييم الكلي للمحور الثاني: فرص البنك لتحقيق الربحية

التحليل العام: البنوك التقليدية: بلغ المتوسط الحسابي الكلي 3.70401 (درجة عالية)، مع انحراف معياري 0.643263 ومعامل اختلاف 17.37%. يشير ذلك إلى أن البنوك التقليدية تدرك فرص تحقيق الربحية وتسعى للاستفادة منها، ولكن هناك تبايناً في آراء الموظفين حول فعالية الاستراتيجيات المتبعة.

البنوك الإسلامية: المتوسط الحسابي الكلي 3.89759 (درجة عالية)، مع انحراف معياري أقل بلغ 0.469393 ومعامل اختلاف 12.04%. يدل ذلك على توافق أكبر بين الموظفين وتطبيق أكثر فعالية للاستراتيجيات التي تعزز الربحية.

الاستنتاج العام: تُظهر نتائج التحليل أن البنوك الإسلامية تتمتع بقدرة أفضل على تحديد واستغلال الفرص المتاحة لتحقيق الربحية، من خلال تطبيق استراتيجيات فعالة وتحسين الكفاءة التشغيلية، مع توافق أكبر بين الموظفين حول هذه الاستراتيجيات. في المقابل، تحتاج البنوك التقليدية إلى تعزيز جهودها في توحيد الاستراتيجيات، وتحسين سياسات التحفيز، والاستثمار في أسواق جديدة، مع تقليل التباين في آراء الموظفين لتعزيز فعالية الجهود المبذولة. تُبرز هذه النتائج أهمية الاستراتيجيات

والممارسات الفعّالة في تحقيق الربحية للبنوك. ومن خلال تعزيز التواصل الداخلي، وتحسين سياسات التحفيز، والاستثمار في الابتكار والأسواق الناشئة، يمكن للبنوك التقليدية تحسين أدائها وتعزيز قدرتها على تحقيق الربحية المستدامة في بيئة بنكية متغيرة ومتنافسة. يُنصح كلا النوعين من البنوك بالاستمرار في تطوير وتحسين استراتيجياتهما، مع التركيز على تحفيز الموظفين وتعزيز التوافق الداخلي لتحقيق الأهداف الاستراتيجية المشتركة.

من خلال التحليل الوصفي لنتائج إجابات العينة على متغيرات الدراسة، تبين أن البنوك التقليدية والإسلامية في الجزائر تُولي اهتمامًا كبيرًا بإدارة المخاطر وتعزيز ربحيتها، مع تفاوتات واضحة في مستوى التطبيق والفعالية بينهما.

01- إدارة المخاطر:

- **البنوك الإسلامية:** تتفوق بوضوح في إدارة المخاطر بفضل بنيتها التحتية القوية واستراتيجياتها المتقدمة وتعاونها البنكي الفعّال.
- **البنوك التقليدية:** رغم اهتمامها بإدارة المخاطر، إلا أنها تواجه تحديات في إدارة المخاطر، وتحتاج إلى تعزيز قدراتها واستراتيجياتها والتعاون مع المؤسسات المالية الأخرى لتحسين إدارة المخاطر.

بالنسبة لأبعاد إدارة المخاطر نجد:

البُعد الأول - القدرة والبنية التحتية والتنظيمية:

- **البنوك الإسلامية:** تمتلك بنية تحتية قوية وقدرات تنظيمية فعّالة في إدارة المخاطر، مستفيدة من استثمارات أكبر في التكنولوجيا والأنظمة الحديثة. هذا يعزز كفاءة العمليات ويجعلها أكثر استعدادًا لمواجهة المخاطر.
- **البنوك التقليدية:** رغم سعيها لتحسين قدراتها، إلا أنها تتخلف عن البنوك الإسلامية في هذا البُعد. تحتاج إلى مزيد من الاستثمار في التكنولوجيا وتوحيد السياسات لتعزيز كفاءة إدارة المخاطر.

البُعد الثاني - الاستراتيجيات والتدابير الوقائية:

- **البنوك الإسلامية:** تطبق استراتيجيات وقائية متقدمة وشاملة، مما يساعدها على التنبؤ بالمخاطر والتعامل معها بشكل استباقي. هذا يضعها في موقع أفضل لإدارة المخاطر بفعالية.
- **البنوك التقليدية:** تعتمد على استراتيجيات وتدابير وقائية، لكنها أقل فعالية مقارنة بالبنوك الإسلامية. تحتاج إلى تطوير هذه الاستراتيجيات لتكون أكثر شمولية وفعالية في مواجهة المخاطر.

البُعد الثالث - التحديات والعوامل الخارجية والتعاون البنكي:

- **البنوك الإسلامية:** تظهر مرونة أكبر في مواجهة التحديات الخارجية، وتعزز التعاون وتبادل المعلومات مع المؤسسات المالية الأخرى، مما يزيد من قدرتها على التعامل مع المخاطر المشتركة.
- **البنوك التقليدية:** تواجه صعوبات في التعاون البنكي وتبادل المعلومات، مما يضعف قدرتها على مواجهة التحديات الخارجية بفعالية. تحتاج إلى تطوير قنوات تواصل وسياسات تعزز التعاون.

02- فرص تحقيق الربحية:

- **البنوك الإسلامية:** تتمتع البنوك الإسلامية بتفوق واضح في تحقيق الربحية، حيث أظهرت قدرة أكبر على تحديد واستغلال الفرص المتاحة لزيادة العوائد المالية دون المساس بجودة الخدمات. يتحقق ذلك من خلال تحسين الكفاءة التشغيلية وتطوير استراتيجيات واضحة ومدروسة.

علاوة على ذلك، تستثمر البنوك الإسلامية في تطوير منتجات مالية جديدة ومبتكرة تتماشى مع التغيرات السوقية، مما يساعدها على تلبية احتياجات العملاء المتنوعة. أظهرت هذه البنوك استعدادًا أكبر للاستثمار في الأسواق الناشئة، واستخدمت أساليب تحليلية دقيقة لتحديد أفضل الفرص الاستثمارية ذات العوائد المرتفعة. هذا النهج ساهم في تحقيق ربحية مستدامة وتنويع مصادر الدخل.

● **البنوك التقليدية:** في المقابل، تواجه البنوك التقليدية تحديات في تطبيق استراتيجيات فعالة لزيادة الربحية دون التأثير على جودة الخدمات. بالرغم من إدراكها لأهمية زيادة الربحية، إلا أنها تُظهر تحفظًا في الاستثمار في الابتكار والأسواق الناشئة، مما يحد من قدرتها على استغلال الفرص المتاحة.

بالإضافة إلى ذلك، تحتاج البنوك التقليدية إلى تحسين سياسات التحفيز والمكافآت للموظفين لتعزيز المشاركة وتحفيز الابتكار. تطوير هذه السياسات سيساهم في تحسين أداء البنك وزيادة قدرته على المنافسة وتحقيق الربحية المستدامة.

المبحث الثالث: تقييم نموذج الدراسة واختبار الفرضيات حسب نمذجة (SEM-PLS)

يهدف هذا المبحث إلى فحص العلاقات بين متغيرات الدراسة وتحديد مدى تأثير إدارة المخاطر بأبعادها على تحقيق الربحية في البنوك التقليدية والإسلامية في الجزائر. سيتم استخدام تقنية نمذجة المعادلات الهيكلية بالمربعات الصغرى الجزئية (SEM-PLS) عبر البرنامج الإحصائي SmartPLS 4 لتقييم نموذج الدراسة واختبار الفرضيات. تُقسم عملية تقييم النموذج إلى مرحلتين رئيسيتين: (ف.هير، جي توماس، رينجل، و سارستدت، 2020، صفحة 58)

- **المرحلة الأولى: تقييم النموذج القياسي :** تهدف هذه المرحلة إلى تحليل العلاقات بين كل متغير من متغيرات الدراسة والعبارات التي تنتمي إليه. تمثل هذه العبارات الأسئلة المستخدمة في الاستبيان لقياس المتغيرات، وتشمل: المتغير المستقل: إدارة المخاطر بأبعادها الثلاثة: (البعد الأول: القدرة والبنية التحتية والتنظيمية. البعد الثاني: الاستراتيجيات والتدابير الوقائية. البعد الثالث: التحديات والعوامل الخارجية والتعاون البنكي). المتغير التابع: تحقيق الربحية. سيتم في هذه المرحلة التحقق من موثوقية وصلاحية أداة القياس المستخدمة، والتأكد من أن المؤشرات (العبارات) تعكس البناءات النظرية للمتغيرات بشكل صحيح ودقيق.
- **المرحلة الثانية: تقييم النموذج الهيكلي:** في هذه المرحلة، نركز على تحليل علاقات التأثير بين متغيرات الدراسة، أي ندرس كيف تؤثر أبعاد إدارة المخاطر على تحقيق الربحية في البنوك التقليدية والإسلامية. ويتضمن ذلك: تقييم ملائمة النموذج وقدرته التنبؤية: نتحقق من مدى جودة النموذج في تمثيل البيانات وقدرته على التنبؤ بالنتائج. واختبار الفرضيات: نحدد ما إذا كانت إدارة المخاطر تؤثر إيجابياً على تحقيق الربحية من خلال تحليل العلاقات بين المتغيرات واختبار معنوية هذه العلاقات.
- **إجراءات تقييم النموذج باستخدام تقنية SEM-PLS:** تشمل إجراءات تقييم النموذج باستخدام تقنية SEM-PLS ثلاث خطوات رئيسية. أولاً، رسم وتحديد مواصفات النموذج حيث يتم تحديد العلاقات بين المتغيرات في كل من النموذج الهيكلي والقياسي، ودمجها في نموذج واحد يمثل الفرضية الأساسية للدراسة. ثانياً، تقدير النموذج باستخدام تقنيات خاصة بـ SEM-PLS مثل خوارزمية PLS وتقنية Bootstrapping و Q2predict لتقدير المعاملات والعلاقات بين المتغيرات وعباراتها ومتغيرات فيما بينها. ثالثاً، تحليل المخرجات من خلال تقييم المعايير والمؤشرات الإحصائية التي يتم الحصول عليها من برنامج SmartPLS 4. سيتم مناقشة هذه المؤشرات والمعايير بشكل تفصيلي في الأقسام اللاحقة.

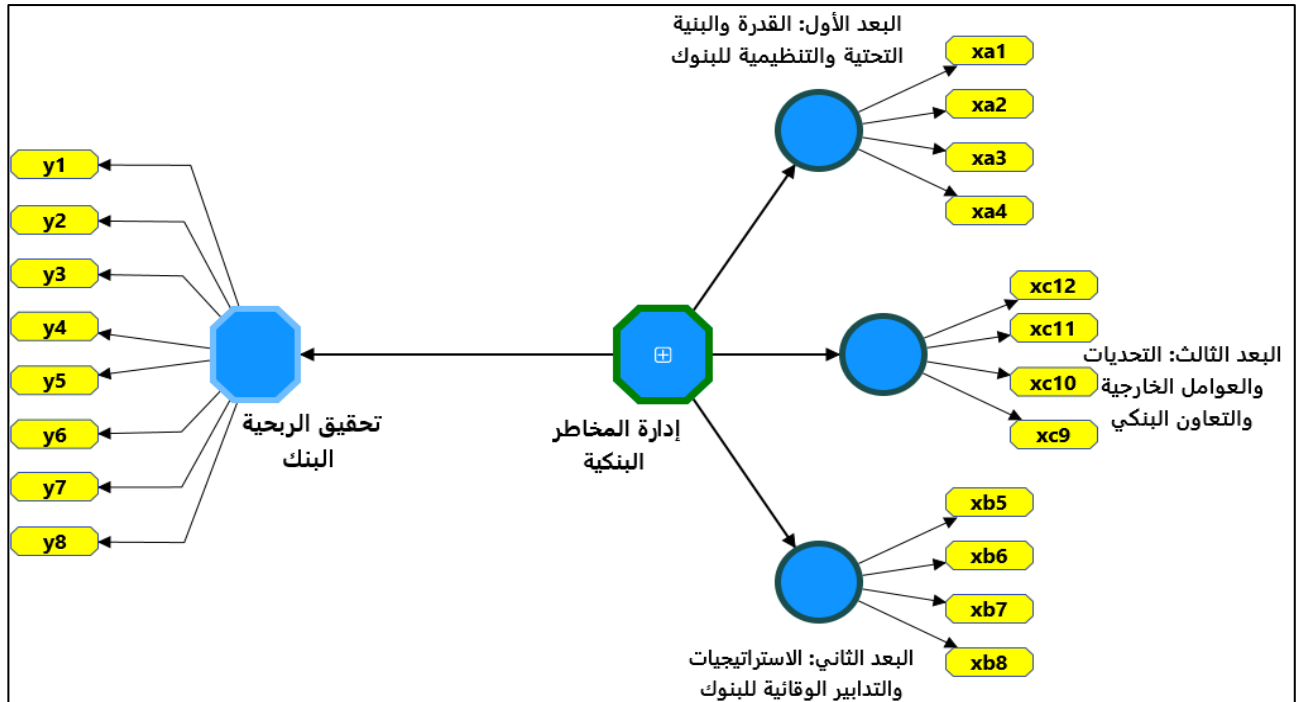
المطلب الأول: بناء وتقدير نموذج الدراسة وفق نمذجة (SEM-PLS)

يهدف هذا المطلب إلى بناء وتقدير وتقييم نموذج الدراسة الذي يربط بين إدارة المخاطر بأبعادها الثلاثة (القدرة والبنية التحتية والتنظيمية، الاستراتيجيات والتدابير الوقائية، التحديات والعوامل الخارجية والتعاون البنكي) كمتغير مستقل، وتحقيق الربحية كمتغير تابع، في البنوك التقليدية والإسلامية في الجزائر. سيتم استخدام تقنية نمذجة المعادلات الهيكلية بالمربعات الصغرى الجزئية (SEM-PLS) عبر البرنامج الإحصائي SmartPLS 4 لإنجاز ذلك.

الفرع الأول: رسم وتحديد مواصفات النموذج

تم بناء النموذج المفاهيمي للدراسة بناءً على الإطار النظري والأدبيات الدراسة، حيث يفترض أن لإدارة المخاطر بأبعادها الثلاثة تأثيراً على تحقيق الربحية في البنوك. يتمثل النموذج في الشكل التالي:

الشكل 05 – 02: يبين رسم نموذج الفرضي للدراسة باستخدام برنامج SMARTPLS4



المصدر: مخرجات برنامج (Smart PLS v4)

أولاً: النموذج الهيكلي: يوضح العلاقات الافتراضية بين المتغيرات الكامنة (إدارة المخاطر بأبعادها الثلاثة) والمتغير التابع (تحقيق الربحية). يتضمن النموذج ثلاثة مسارات تمثل الفرضيات الفرعية التي سيتم اختبارها، إضافة إلى الفرضية الرئيسية.

ثانياً: النموذج القياسي: يوضح كيفية قياس المتغيرات من خلال عبارات الاستبيان. كل بعد من أبعاد إدارة المخاطر يقاس بعدد من العبارات، وكذلك المتغير التابع (تحقيق الربحية). وكل متغير مع عباراته يمثل نموذج قياسي.

الفرع الثاني: تقدير النموذج باستخدام برنامج SmartPLS 4

بعد إنشاء نموذج الدراسة وفقاً لقواعد نمذجة المعادلات الهيكلية بالمرجعات الصغرى الجزئية (SEM-PLS)، تأتي الخطوة التالية وهي تقدير المؤشرات الإحصائية المستخدمة في هذه النمذجة بهدف تقييم نتائج نماذج القياس والنموذج الهيكلي، ومن ثم اختبار الفرضيات المتعلقة بالعلاقات التأثيرية بين المتغيرات. يوفر برنامج SmartPLS 4 عدة تقنيات لتقدير المؤشرات والمعايير الإحصائية المستخدمة في تقييم النموذج (الهيكل والقياس). هذه التقنيات هي:

الجدول 05 – 15: تقنيات تقدير المؤشرات والمعايير الإحصائية المستخدمة في تقييم النموذج (الهيكل والقياس) وفق

نمذجة (SEM-PLS) في برنامج SmartPLS 4

الهدف من حسابها	مخرجات التقنية (مؤشرات ومعايير التقييم)	التقنية
تأكد من تمتع نماذج القياس بالمصادقية (الصدق التقاربي، التمايزي) والموثوقية (الثبات)	(1) التحميلات الخارجية (Outer Loadings) والأوزان الخارجية (Outer Weights) لجميع نتائج نماذج القياس، (2) معاملات المسار لعلاقات الارتباطية في النموذج الهيكلي، (3) قيم R^2 للمتغيرات الداخلية (المتغيرات التي تتجه إليها الأسهم) إضافة إلى قيم مقاييس ومعايير التحقق من الموثوقية والمصادقية: (Discriminant validity) و (Construct Reliability and validity) لنموذج القياس كقيم متوسط التباين المفسر AVE، الموثوقية المركبة (CR)، ومعامل ألفا كرونباخ، وقيم معيار HTML وأيضا قيم VIF لدراسة مشكلة التعدد	تشغيل الخوارزمية PLS (PLS Algorithm)

والهدف منها هو الحصول الدلالة الإحصائية لمعاملات المسار للعلاقات التأثير في النموذج الهيكلي بين متغيرات الدراسة (المستقلة – التابعة)	الخطي بين المتغيرات المستقلة، ومن بين مخرجات تقنية Bootstrapping، هو حساب قيم T العملية (المحسوبة) وقيم P (P Values) لجميع معاملات المسار الهيكلي. وهذا لمعرفة ما إذا كان معامل المسار ذو أهمية (إذا دلالة إحصائية) حيث عندما تكون قيمة T العملية (المحسوبة) أكبر من القيمة الحرجة (الجدولية)، فإننا نستنتج أن معامل المسار ذو دلالة إحصائية عند مستوى معين من احتمال الخطأ نسبيها مستوى الدلالة. ويمكن أيضا استخدام قيم (P -Values) لاستنتاج أهمية معامل المسار حيث إذا كانت قيمة (P -Values) أقل من مستوى الدلالة المعتمد من طرفنا في الدراسة فإن معامل المسار هو ذا دلالة إحصائية. وأن القيم T الحرجة (الجدولية) المستعملة عادة في الاختبارات ثنائية الطرف ثلاثة: T الحرجة = 1.65 وهي عند مستوى دلالة قدره 5%، T الحرجة = 1.96 وهي عند مستوى دلالة قدره 10%، T الحرجة = 2.57 وهي عند مستوى دلالة قدره 1% وفي الدراسة الحالية سيتم استخدام مستوى الدلالة 0.05 بسبب استخدامه الشائع في الدراسات السابقة	بتشغيل تقنية Bootstrapping (البسترة)
لحساب قيم (Q²) بهدف تقدير القدرة والملائمة التنبؤية النموذج الدراسة أي مدى إمكانية قدرة المتغير المستقل على التنبؤ بالمتغير حسب البيانات الواقع العملي للدراسة	تقنية Q2predict	

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على المراجع التالية: (F. Hair, M. Hult, M. Ringle, و Sarstedt, (2017)، (F. Hair Jr, F. Risher, Sarstedt, & M. Ringle, 2018)، (Jo-Ann, Francis, Hui, & Muneer, 2018)

المطلب الثاني: تقييم نموذج الدراسة حسب نمذجة (SEM-PLS)

في هذه الخطوة، وبعد تقدير النموذج باستخدام برنامج SmartPLS 4، سيتم تقييم نموذج الدراسة وفقاً لمنهجية نمذجة المعادلات الهيكلية بالمربعات الصغرى الجزئية (SEM-PLS). يهدف هذا التقييم إلى تحقيق أمرين أساسيين: أولاً، تقييم نتائج نماذج القياس للتأكد من موثوقية وصلاحية أدوات القياس المستخدمة في الدراسة. وثانياً، تقييم نتائج النموذج الهيكلي واختبار الفرضيات، حيث يتم تحليل العلاقات بين المتغيرات واختبار معنوية هذه العلاقات. من خلال هذا التقييم الشامل، يمكن اختبار الفرضيات المطروحة في الدراسة وتحديد مدى تأثير أبعاد إدارة المخاطر على تحقيق الربحية في البنوك التقليدية والإسلامية في الجزائر، مما يساهم في فهم أعمق للعلاقات بين المتغيرات وتقديم استنتاجات علمية موثوقة.

الفرع الأول: تقييم نموذج القياس (الخارجي) (Measurement model):

الهدف من تقييم نموذج القياس هو التأكد من موثوقية وصلاحية أدوات القياس المستخدمة في الدراسة. هذا التقييم يضمن أن المقاييس المستخدمة تقيس بدقة المفاهيم التي صممت لقياسها. والجدول التالي يوضح المؤشرات الإحصائية للمعايير المستخدمة في تقييم نماذج القياس لنموذج الدراسة:

الجدول 05 – 16: ملخص معايير تقييم نماذج القياس وفق المصادقية التقاربية والموثوقية

المصادقية التقاربية (الصدق التقاربي)	معايير موثوقية المؤشرات Indicator Reliability	التحميل الخارجي للمؤشر أكبر من 0.70
الاتساق الداخلي (الموثوقية)	معايير متوسط التباين المستخلص (AVE)	يجب أن يكون قيم (AVE) أكبر من 0.5
المصادقية التمايزية (الصدق التمايزي)	معايير: ألفا كرونباخ	0.700 < (CA)
معايير الموثوقية المركبة (CR)	0.700 < (CR)	ينبغي أن يكون التحميل الخارجي للمؤشر على المتغير المتعلق به أكبر من أي تحميلاتها المتقاطعة على متغير الأخرى.
التحميل الخارجي للمؤشر أكبر من 0.70	معايير الموثوقية المركبة (CR)	0.700 < (CR)

يجب أن يكون الجذر التربيعي لقيمة AVE لكل مبنى أكبر من أعلى ارتباط له مع أي مبنى آخر	معيار فورنيل-لاركر Fornell-Larcker		
0.900 > (HTMT)	معيار (HTMT).		

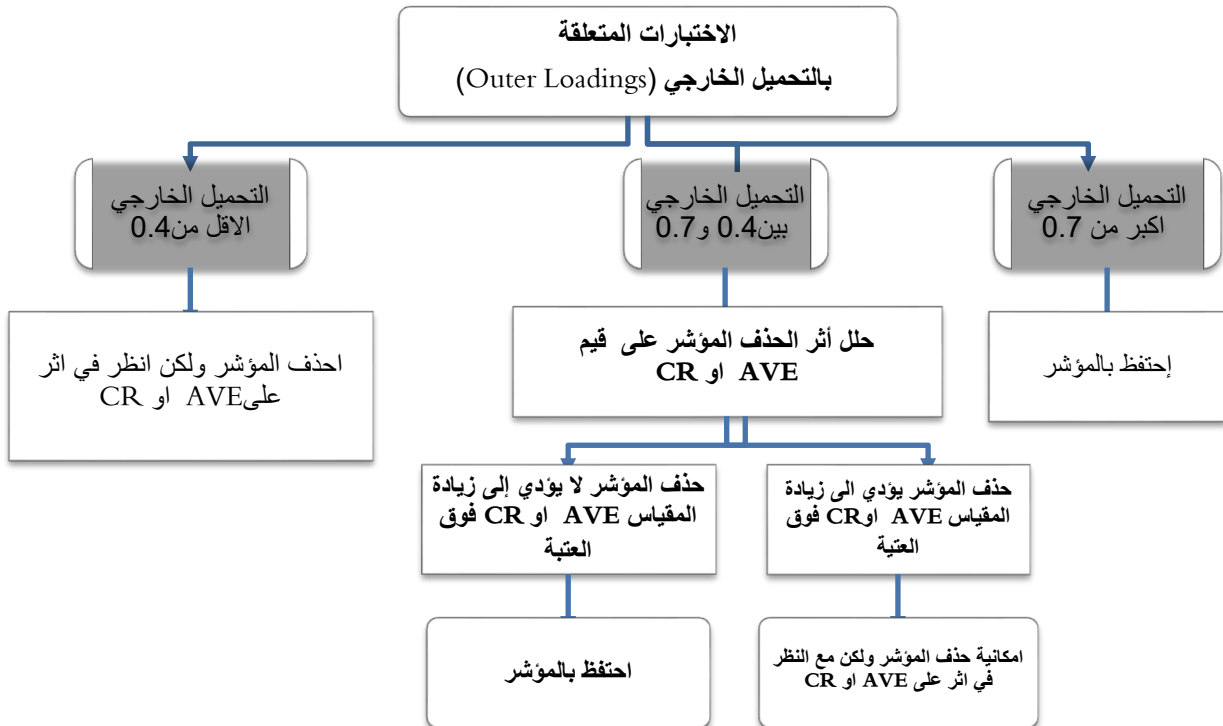
المصدر: (ف.هير، جي توماس، رينجل، و سارستد، 2020، الصفحات 149-185)

أولاً: تقييم الصدق التقاربي:

يهدف تقييم الصدق التقاربي إلى التأكد من أن العبارات المستخدمة لقياس المتغيرات تعكس بدقة المفاهيم النظرية المقصودة، مما يعزز من موثوقية وصلاحية نتائج الدراسة. لضمان تحقيق الصدق التقاربي، يتم فحص قيم متوسط التباين المستخلص (AVE) وقيم التحميلات الخارجية (Outer Loadings) لكل متغير في نموذج القياس.

- متوسط التباين المستخلص (AVE) يقيس AVE متوسط التباين المفسر لكل متغير، ويجب أن تكون قيم AVE لكل متغير 0.5 أو أعلى. تشير هذه القيمة إلى أن المتغير يفسر أكثر من 50% من تباين مؤشرات، مما يعزز من صدق التقاربي ويضمن أن المتغيرات تقيس البناءات النظرية بدقة.
- قيم التحميلات الخارجية (Outer Loadings): يجب أن تكون قيم التحميلات الخارجية للعبارات المرتبطة بكل متغير أكبر من 0.7 للحفاظ على العبارات داخل النموذج. في الحالات التي تكون فيها قيم التحميلات الخارجية بين 0.4 و 0.7، ينبغي البحث بعناية في أثر إزالة العبارة على قيمة AVE. إذا أدى حذف العبارة إلى زيادة قيمة AVE لتصبح أكبر من 0.5، يتم إزالة العبارة من النموذج. أما إذا لم يؤثر الحذف بشكل كبير على قيمة AVE، فيتم الاحتفاظ بالعبارة ضمن النموذج. أما العبارات ذات التحميل الخارجي أقل من 0.4 فإنه يتم مباشرة إزالتها (حذفها) من النموذج لأنها لا تساهم بشكل كافٍ في قياس المتغير. (ف.هير، جي توماس، رينجل، و سارستد، 2020، صفحة 161)
- ويمكن اختصار شرح هذه الحالات كما هو مبين في الشكل التالي:

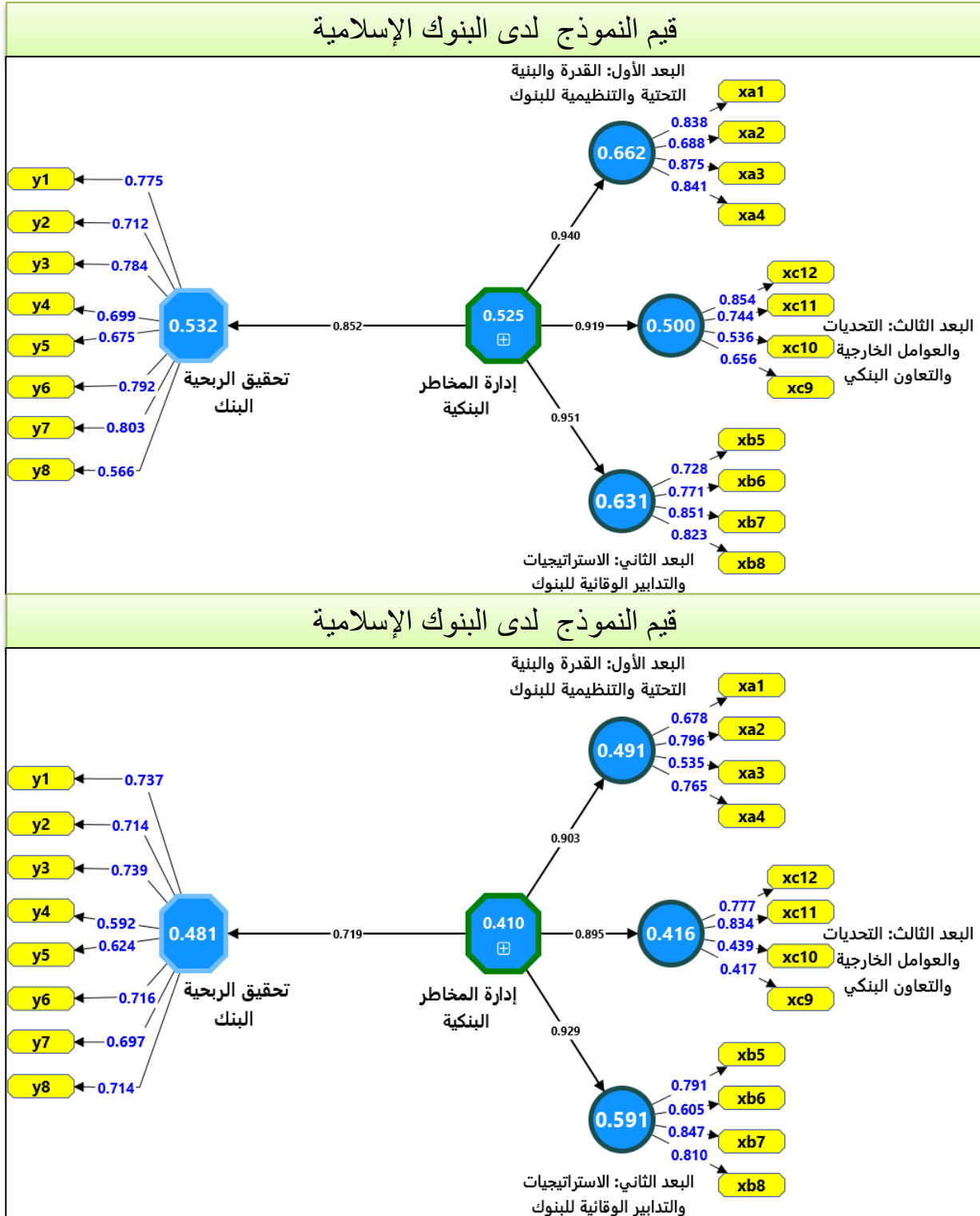
الشكل 05 - 03: مخطط عرض للاختبارات المتعلقة بالتحميلات الخارجية (Outer Loadings)



المصدر: (ف.هير، جي توماس، رينجل، و سارستد، 2020، صفحة 162)

وبناءً على ما سبق وفي سياق نموذج دراستنا نتحصل على الاشكال التالية والتي تمثل تقدير قيم مؤشرات تقييم الصديق التقاربي للنموذج القياسي عند كل من (البنوك التقليدية، البنوك الإسلامية)

الشكل 05 – 04: تقدير قيم مؤشرات تقييم الصديق التقاربي للنموذج القياسي عند كل من (البنوك التقليدية، البنوك الإسلامية) بتشغيل تقنية تشغيل الخوارزمية PLS (PLS Algorithm)



المصدر: مخرجات برنامج (SMART PLS V4)

الجدول التالي والذي يبين نتائج تقييم المصادقية التقاربية لنماذج القياس لنموذج الدراسة لدى كل بنك:

الجدول 05 – 17: يبين نتائج تقييم المصادقية التقاربية لنماذج القياس عند كل من (البنوك التقليدية و الإسلامية)

البنوك الإسلامية			البنوك التقليدية			العبارة	متغيرات الدراسة
القرار احتفاظ بالعبارة أو حذفها	قيم متوسط التباين المستخلص (AVE)	قيم Outer Loadings تحميلات الخارجية	القرار احتفاظ بالعبارة أو حذفها	قيم متوسط التباين المستخلص (AVE)	قيم Outer Loadings تحميلات الخارجية		
احتفاظ	0.662	0,838	احتفاظ	0.491 ≅ 0.500	0,678	xa1	البعد الاول
احتفاظ		0,688	احتفاظ		0,796	xa2	
احتفاظ		0,875	احتفاظ		0,535	xa3	
احتفاظ		0,841	احتفاظ		0,765	xa4	
احتفاظ	0.631	0,728	احتفاظ	0.591	0,791	xb5	البعد الثاني
احتفاظ		0,771	احتفاظ		0,605	xb6	
احتفاظ		0,851	احتفاظ		0,847	xb7	
احتفاظ		0,823	احتفاظ		0,810	xb8	
احتفاظ	0.500	0,536	حذف	0.416 أقل من 0.500 لذا تم حذف xc9 وبعد إعادة تقييم يرتفع AVE الى 0.514	0,417	xc9	البعد الثالث
احتفاظ		0,744	احتفاظ		0,439	xc10	
احتفاظ		0,854	احتفاظ		0,834	xc11	
احتفاظ		0,656	احتفاظ		0,777	xc12	
احتفاظ	0.532	0,775	احتفاظ	0.481 ≅ 0.500	0,737	y1	المتغير التابع
احتفاظ		0,712	احتفاظ		0,714	y2	
احتفاظ		0,784	احتفاظ		0,739	y3	
احتفاظ		0,699	احتفاظ		0,592	y4	
احتفاظ		0,675	احتفاظ		0,624	y5	
احتفاظ		0,792	احتفاظ		0,716	y6	
احتفاظ		0,803	احتفاظ		0,697	y7	
احتفاظ		0,566	احتفاظ		0,714	y8	
البعد الأول: القدرة والبنية التحتية والتنظيمية للبنوك في إدارة المخاطر البعد الثاني: الاستراتيجيات والتدابير الوقائية للبنوك في التعامل مع المخاطر البعد الثالث: التحديات والعوامل الخارجية والتعاون البنكي في إدارة المخاطر المتغير التابع : : فرص البنك لتحقيق الربحية							

المصدر من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج (Smart PLS)

يظهر الجدول أعلاه: تقييم الصدق التقاربي لنماذج القياس في البنوك التقليدية والإسلامية ويعتمد التقييم على فحص قيم متوسط التباين المستخلص (AVE) وقيم التحميلات الخارجية (Outer Loadings) لكل متغير، بالإضافة إلى اتخاذ القرارات المتعلقة بالاحتفاظ أو حذف العبارات وفقاً للمعايير المحددة.

1. تقييم الصدق التقاربي للبنوك التقليدية: أظهرت نتائج تقييم الصدق التقاربي لنماذج القياس في البنوك التقليدية مجموعة من التحميلات الخارجية (Outer Loadings) ومتوسط التباين المستخلص (AVE) كما يلي:

1.1. نموذج القياس الخاص بالبعد الأول: القدرة والبنية التحتية والتنظيمية، أظهرت نتائج تقييم الصدق التقاربي للبعد في البنوك التقليدية أن قيمة متوسط التباين المستخلص (AVE) بلغت 0.491، وهي قيمة تقترب من الحد الأدنى المقبول البالغ 0.5. بالإضافة إلى ذلك، تجاوزت جميع التحميلات الخارجية (Outer Loadings) العتبة المطلوبة التي تزيد عن 0.7، مما يشير إلى صدق تقاربي مقبول لهذا البعد. هذا يدل على أن العبارات المستخدمة لقياس هذا البعد تعكس بدقة المفهوم النظري المقصود، مما يعزز من موثوقية أداة القياس المستخدمة في الدراسة.

2.1. نموذج القياس الخاص بالبعد الثاني: الاستراتيجيات والتدابير الوقائية، في هذا النموذج، تجاوزت قيمة AVE الحد الأدنى المقبول حيث بلغت 0.591. كما كانت معظم التحميلات الخارجية أعلى من 0.70، مما يعكس صدق تقاربي جيد لهذا البعد. تشير هذه النتائج إلى أن العبارات المستخدمة لقياس الاستراتيجيات والتدابير الوقائية فعالة في تمثيل المفهوم النظري، مما يعزز من دقة وصحة النتائج المستخلصة من نموذج القياس.

3.1. نموذج القياس الخاص بالبعد الثالث: التحديات والعوامل الخارجية والتعاون البنكي، أظهرت نتائج هذا النموذج أن قيمة AVE بلغت 0.416، وهي أقل من الحد الأدنى المقبول (0.500). بالإضافة إلى ذلك، كانت هناك عبارة واحدة (xc9) تحمل تحميلاً خارجياً (0.417) منخفض جداً عن باقي العبارات النموذج، مما يستدعي حذفها لتحسين قيمة AVE. وبعد إزالة العبارة xc9، أصبحت قيمة $AVE=0.514$ وهي قيمة أعلى من (0.500) العتبة المطلوبة، مما يعكس صدق تقاربي للنموذج بعد تعديله.

4.1. نموذج القياس الخاص ب المتغير التابع: تحقيق الربحية، فيما يخص المتغير التابع "تحقيق الربحية"، بلغت قيمة AVE 0.481، وهي قيمة قريبة من الحد الأدنى المقبول، مما يشير إلى صدق تقاربي مقبول لهذا المتغير. هذه النتائج تعزز من موثوقية العبارات المستخدمة في قياس تحقيق الربحية، مما يعكس دقة وصحة النتائج المستخلصة.

2. تقييم الصدق التقاربي للبنوك الإسلامية:

1.2. نموذج القياس الخاص بالبعد الأول: القدرة والبنية التحتية والتنظيمية، أظهرت نتائج نموذج القياسي للبعد الأول في البنوك الإسلامية قوة عالية في الصدق التقاربي، حيث تجاوزت قيمة AVE الحد المطلوب بمقدار كبير لتصل إلى 0.662. كما كانت معظم التحميلات الخارجية أعلى من 0.700، مما يشير إلى صدق تقاربي ممتاز لهذا البعد. تعكس هذه النتائج فعالية العبارات المستخدمة في قياس القدرة والبنية التحتية والتنظيمية، مما يعزز من موثوقية وصلاحية أداة القياس.

2.2. نموذج القياس الخاص بالبعد الثاني: الاستراتيجيات والتدابير الوقائية، في هذا النموذج، تجاوزت قيمة AVE الحد الأدنى المقبول حيث بلغت 0.631. كما كانت جميع التحميلات الخارجية أعلى من 0.7، مما يدل على صدق تقاربي قوي لهذا البعد. تشير هذه النتائج إلى أن العبارات المستخدمة تعكس بدقة المفهوم النظري للاستراتيجيات والتدابير الوقائية، مما يعزز من جودة أداة القياس المستخدمة.

3.2. نموذج القياس الخاص ب لبعد الثالث: التحديات والعوامل الخارجية والتعاون البنكي، أظهرت نتائج البعد الثالث في البنوك الإسلامية أن قيمة AVE بلغت 0.500، مما يحقق الحد الأدنى المقبول للصدق التقاربي. كما كانت معظم التحميلات الخارجية مقبولة، مع بعض القيم المنخفضة نسبياً، ولكنها لا تزال ضمن الحدود المقبولة. هذا يعكس قدرة العبارات المستخدمة على قياس التحديات والعوامل الخارجية والتعاون البنكي بدقة، مما يعزز من موثوقية أدوات القياس.

4.2. نموذج القياس الخاص ب المتغير التابع: تحقيق الربحية، فيما يتعلق بالمتغير التابع "تحقيق الربحية" في البنوك الإسلامية، بلغت قيمة AVE 0.532، مما يتجاوز الحد الأدنى المقبول. جميع التحميلات الخارجية معظمها تجاوزت 0.700، مما يشير إلى صدق تقاربي جيد لهذا المتغير. تعكس هذه النتائج دقة العبارات المستخدمة في قياس تحقيق الربحية، مما يعزز من موثوقية النتائج المستخلصة.

الخلاصة: تشير نتائج تقييم الصدق التقاربي إلى أن نماذج القياس في كلا النوعين من البنوك، التقليدية والإسلامية، تتمتع بموثوقية وصلاحيّة مقبولة إلى ممتازة. في البنوك التقليدية، تم تحقيق صدق تقاربي مقبول في الأبعاد الأولى والثانية للقدرة على إدارة المخاطر، بينما احتاج البعد الثالث إلى تحسين (تعديل) من خلال حذف العبارة ذات التحميل الخارجي المنخفض. مما أدى إلى تحسين الصدق التقاربي له. أما في البنوك الإسلامية، فقد تم تحقيق صدق تقاربي ممتاز في جميع الأبعاد، مما يعكس جودة عالية لعبارات المستخدمة في قياس هذه الأبعاد.

هذا التحقق من الصدق التقاربي لنماذج القياس في كلا النوعين من البنوك، التقليدية والإسلامية يعزز من دقة وصحة النتائج المستخلصة من النموذج الهيكلي واختبار الفرضيات، مما يساهم في تقديم استنتاجات عملية موثوقة حول تأثير إدارة المخاطر على تحقيق الربحية في القطاع البنكي الجزائري.

ثانياً: تقييم الصدق التمايزي (Discriminant Validity):

يهدف تقييم الصدق التمايزي إلى التأكد من قدرة المتغيرات في نموذج الدراسة على التمييز بين بعضها البعض، أي أن كل متغير يقيس مفهوماً فريداً ومستقلاً عن المتغيرات الأخرى في النموذج. يعتبر الصدق التمايزي جزءاً أساسياً من ضمان جودة نموذج القياس، حيث يساهم في تعزيز موثوقية وصلاحيّة النتائج المستخلصة من نموذج ويقدم برنامج SmartPLS 4 ثلاثة معايير رئيسية لتقييم الصدق التمايزي، وهي:

- معيار التحميلات المتقاطعة (Cross Loadings)
- معيار فورنيل لاركر (Fornell-Larcker Criterion)
- معيار HTMT (Heterotrait-Monotrait Ratio). (ف.هير، جي توماس، رينجل، و سارستد، 2020، صفحة 160)

1. تقييم الصدق التمايزي حسب معيار التحميلات المتقاطعة (Cross Loadings):

يركز معيار التحميلات المتقاطعة على التحقق من صدق التمايز بين المتغيرات في النموذج. يهدف هذا المعيار إلى التأكد من أن كل عبارة (مؤشر) في النموذج ترتبط بشكل أقوى بالمتغير الذي يفترض أن تقيسه مقارنةً بالمتغيرات الأخرى في النموذج. يتم ذلك من خلال مقارنة قيم التحميل الخارجي (Outer Loadings) لكل مؤشر على متغيره الأصلي مع قيم التحميل المتقاطعة (Cross Loadings) على المتغيرات الأخرى.

جدول 05 – 18: تقييم الصديق التمايزي حسب معيار التحميلات المتقاطعة عند كل من (البنوك التقليدية، البنوك الإسلامية)

المؤشر (العبرة)	البنوك التقليدية				البنوك الإسلامية			
	البعد الأول:	البعد الثاني:	البعد الثالث:	المتغير التابع	البعد الأول:	البعد الثاني:	البعد الثالث:	المتغير التابع
xa1	0,670	0,434	0,411	0,477	0,838	0,730	0,713	0,693
xa2	0,801	0,547	0,547	0,524	0,688	0,611	0,502	0,570
xa3	0,521	0,448	0,426	0,399	0,875	0,705	0,692	0,671
xa4	0,778	0,618	0,574	0,528	0,841	0,662	0,632	0,679
xb5	0,515	0,791	0,587	0,482	0,728	0,629	0,650	0,603
xb6	0,552	0,604	0,445	0,314	0,771	0,617	0,679	0,624
xb7	0,660	0,846	0,767	0,550	0,851	0,667	0,662	0,679
xb8	0,538	0,810	0,553	0,529	0,823	0,733	0,661	0,581
Xc09	هنا سابقا تم هذا المؤشر من أجل تحقيق الصديق التقاربي				0,479	0,477	0,536	0,524
xc10	0,155	0,259	0,416	0,349	0,287	0,406	0,744	0,281
xc11	0,452	0,505	0,819	0,405	0,593	0,653	0,854	0,649
xc12	0,733	0,771	0,836	0,602	0,657	0,652	0,656	0,627
y1	0,400	0,418	0,470	0,739	0,642	0,641	0,631	0,775
y2	0,534	0,429	0,585	0,714	0,596	0,602	0,625	0,712
y3	0,559	0,588	0,567	0,739	0,647	0,575	0,642	0,784
y4	0,360	0,428	0,345	0,596	0,624	0,570	0,556	0,699
y5	0,419	0,142	0,226	0,617	0,494	0,478	0,538	0,675
y6	0,669	0,540	0,579	0,715	0,612	0,683	0,667	0,792
y7	0,365	0,327	0,224	0,696	0,653	0,541	0,612	0,803
y8	0,357	0,335	0,311	0,714	0,376	0,433	0,427	0,566
قيم المظلة تمثل قيم التحميلات الخارجية (Outer Loadings) لكل متغير. باقي القيم في الجدول غير مظلة تمثل قيم التحميلات المتقاطعة (Cross Loadings).								
المبدأ الأساسي في هذا التقييم هو أن قيمة التحميل الخارجي لكل مؤشر على متغيره الأصلي يجب أن يفوق قيم تحميلاته المتقاطعة على المتغيرات الأخرى. هذا المعيار يؤكد أن المؤشر (العبرة) يرتبط بشكل أقوى بالمفهوم الذي صُمم لقياسه مقارنة بارتباطه بالمفاهيم الأخرى في النموذج.								
البعد الأول: القدرة والبنية التحتية والتنظيمية للبنوك في إدارة المخاطر البعد الثاني: الاستراتيجيات والتدابير الوقائية للبنوك في التعامل مع المخاطر البعد الثالث: التحديات والعوامل الخارجية والتعاون البنكي في إدارة المخاطر المتغير التابع : : فرص البنك لتحقيق الربحية								

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج (Smart PLS).

1.1. تحليل الصديق التمايزي حسب معيار التحميلات المتقاطعة للبنوك التقليدية: يظهر جدول أعلاه أن جميع التحميلات الخارجية (القيم المظلة) أعلى بكثير من التحميلات المتقاطعة (القيم غير المظلة). وهذا يشير إلى أن كل مؤشر يقيس المتغير الذي يفترض أن يقيسه بشكل أقوى من المتغيرات الأخرى في النموذج. أي أن كل مؤشر بمنطقته يحصل على أعلى قيمة (في الصف)، وهذا ما يحقق شرط التمايز بين المتغيرات. على سبيل المثال، في البعد الأول المتعلق بالقدرة والبنية التحتية والتنظيمية، العبرة xa1 قيمة التحميل الخارجي لها هي 0.670 على البعد الأول، وهو أعلى بكثير من التحميلات المتقاطعة على الأبعاد الأخرى (0.434، 0.411، 0.477). هذا يشير إلى أن العبرة تقيس البعد

الأول بشكل أفضل من المتغيرات الأخرى، مما يعزز من صدق التمايزي لهذا المتغير. وهو أيضا ما نجده بالنسبة لباقي المتغيرات في النموذج

2.1. تحليل الصدق التمايزي حسب معيار التحميلات المتقاطعة للبنوك الإسلامية: ونفس المقارنة في البعد الأول المتعلق بالقدرة والبنية التحتية والتنظيمية، تحمل العبارة $xa1$ تحميلاً خارجياً بقيمة 0.838 على البعد الأول، وهو أعلى بكثير من التحميلات المتقاطعة على الأبعاد الأخرى (0.434، 0.411، 0.693). يعكس هذا تمايزاً ممتازاً بين المتغيرات، مما يعزز من صدق التمايزي. وهو أيضا ما نجده بالنسبة لباقي المتغيرات في النموذج

الخلاصة: تشير نتائج تقييم الصدق التمايزي إلى أن نماذج القياس في كلا النوعين من البنوك، التقليدية والإسلامية، تتمتع بقدرة جيدة على التمييز بين المتغيرات المختلفة في النموذج. في البنوك التقليدية، تم تحقيق تمايز مقبول بين المتغيرات من خلال تجاوز التحميلات الخارجية للتحميلات المتقاطعة، أما في البنوك الإسلامية، فقد حقق النموذج تمايزاً ممتازاً بين المتغيرات، مما يعكس جودة عالية لأداة القياس المستخدمة وصلاحياتها في قياس المفاهيم النظرية المقصودة. هذا التحقق من الصدق التمايزي يعزز من دقة وصحة النتائج المستخلصة من النموذج الهيكلي واختبار الفرضيات، مما يسهم في تقديم استنتاجات عملية موثوقة حول تأثير إدارة المخاطر على تحقيق الربحية في القطاع البنكي الجزائري.

2. تقييم الصدق التمايزي حسب معيار فورنيل لاركر (Fornell-Larcker): استخدمنا سابقاً معيار التحميلات المتقاطعة (Cross Loadings) للتأكد من عدم وجود تداخل بين عبارات المتغيرات أي أن كل العبارة تنتمي إلى متغيرها وتقيسه ولا تنتمي أو تقيس متغير آخر ومن ثم تحقق شرط الصدق التمايزي للمتغيرات في النموذج. إضافة إلى ذلك وتدعيم إلى ما سبق يوجد معيار آخر يدعى بمعيار فورنيل لاركر (Fornell-Larcker) للتأكد من عدم وجود تداخل ما بين المتغيرات في النموذج أي التأكد من أن المتغيرات مختلفة ومتمايزة عن بعضها البعض في النموذج. ويعتمد هذا المعيار على مقارنة الجذر التربيعي لمتوسط التباين المستخلص (AVE) لكل متغير مع أعلى ارتباط له مع أي متغير آخر في النموذج. أي يجب أن يكون الجذر التربيعي لـ AVE لكل متغير أكبر من أعلى ارتباط له مع متغير آخر، مما يدل على تمايز جيد بين المتغيرات.

جدول 05 - 19: تقييم الصدق التمايزي حسب معيار فورنيل لاركر عند كل من (البنوك التقليدية، البنوك الإسلامية)

البنوك الإسلامية						البنوك التقليدية						
المتغير التابع	البعد الثالث:	البعد الثاني:	البعد الأول:	$\sqrt{AVE}$ قيم	قيم AVE لكل متغير	المتغير التابع	البعد الثالث:	البعد الثاني:	البعد الأول:	المتغيرات	$\sqrt{AVE}$ قيم	قيم AVE لكل متغير
			0,814	0.814	0,662				0,701	البعد الأول:	0.701	0,491
		0,707	0,693	0.707	0,500			0,717	0,695	البعد الثاني:	0.717	0,514
	0,795	0,688	0,712	0.795	0,631		0,769	0,678	0,665	البعد الثالث:	0.769	0,591
0,730	0,702	0,612	0,705	0.730	0,532	0,693	0,619	0,645	0,691	المتغير التابع	0.693	0,481
البعد الأول: القدرة والبنية التحتية والتنظيمية للبنوك في إدارة المخاطر												

البعد الثاني: الاستراتيجيات والتدابير الوقائية للبنوك في التعامل مع المخاطر
 البعد الثالث: التحديات والعوامل الخارجية والتعاون البنكي في إدارة المخاطر
 المتغير التابع : فرص البنك لتحقيق الربحية

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج (Smart PLS)

يعرض الجدول أعلاه نتائج تقييم معيار (Fornell-Larcker) حيث نلاحظ أن القيم معروضة في شكل مصفوفة مثلث، فالعناصر الموجودة في الخلايا القطرية تمثل الجذر التربيعي لقيم AVE لكل متغير والعناصر الموجودة في الخلايا اللاقطرية تمثل الارتباطات بين المتغيرات ووفقا لمعيار (Fornell-Larcker) نجد:

1.2. تقييم الصدق التمايزي حسب معيار فورنيل لاركر للبنوك التقليدية:

في نموذج البنوك التقليدية، أظهر معيار فورنيل لاركر أن جميع المتغيرات تفي بشرط الصدق التمايزي. على سبيل المثال، المتغير " البعد الثالث: التحديات والعوامل الخارجية والتعاون البنكي " لديه $\sqrt{AVE}$ يساوي **0.769**، وهو أعلى بكثير من جميع قيم الارتباطات في عمود المتغير (0.619) وفي صف المتغير (0.665، 0.678). هذا يشير إلى أن المتغير " البعد الثالث " يتميز بصدق تمايزي جيد، مما يعني أنه يقيس مفهوماً مختلفاً و متميزاً عن المتغيرات الأخرى في النموذج. ونفس المقارنة مع باقي المتغيرات، مما يعكس تمايزاً مقبولاً بين المتغيرات المختلفة في النموذج.

2.2. تقييم الصدق التمايزي حسب معيار فورنيل لاركر للبنوك الإسلامية:

في نموذج البنوك الإسلامية، تم تحقيق معيار فورنيل لاركر بشكل ممتاز لجميع المتغيرات. على سبيل المثال، المتغير " البعد الثاني: الاستراتيجيات والتدابير الوقائية للبنوك " في البنوك الإسلامية لديه $\sqrt{AVE}$ يساوي **0.707**، وهو أعلى من جميع قيم الارتباطات في عموده (0.612، 0.688). وصفه (**0.693**). هذا يعكس تمايزاً ممتازاً بين المتغيرات، مما يدل على أن المتغير " البعد الثاني " يقيس مفهوماً فريداً ومستقلاً عن المتغيرات الأخرى في النموذج. ونفس المقارنة مع باقي المتغيرات. مما يعزز من الصدق التمايزي للمتغيرات بالنموذج.

الخلاصة: يؤكد تطبيق معيار فورنيل لاركر على وجود صدق تمايزي جيد بين متغيرات الدراسة لكل من البنوك التقليدية والإسلامية. هذا يعني أن كل متغير يقيس جانباً مختلفاً من جوانب إدارة المخاطر وفرص تحقيق الربحية، ولا يوجد تداخل كبير بين هذه الجوانب. يُعزز هذا من صحة وموثوقية نتائج الدراسة. وبالتالي يمكن الاعتماد على النتائج المستخلصة لتقديم استنتاجات وتوصيات عملية موثوقة حول تأثير إدارة المخاطر على تحقيق الربحية في القطاع البنكي الجزائري.

3. تقييم الصدق التمايزي حسب معيار HTMT: إضافة إلى ما سبق من معايير (معيار (Fornell-Larcker) ومعيار (Cross Loadings))، تحقق من الصدق التمايزي للمتغيرات في النموذج، وحسب أبحاث (Henseler & al 2015) * فقد أضاف معيار آخر لقياس الصدق التمايزي للمتغيرات في النموذج وهو معيار (HTMT): نسبة سمة اللاتجانس- سمة الأحادية للارتباطات (ratio heterotrait-monotrait)

* لمزيد من المعلومات حول معيار نسبة الارتباطات غير المتجانسة-الأحادية (HTMT) heterotrait-monotrait ratio يمكن الرجوع إلى: Henseler, J., Ringle, C. M., & Sarstedt, M. (2015). A new criterion for assessing discriminant validity in variance-based structural equation modeling. *Journal of the Academy of Marketing Science*, 43(1), 115–135. <https://doi.org/10.1007/s11747-014-0403-8>

وقد حدد (Henseler & al 2015) عتبة المعيار (HTMT) ب قيمة (0.900) أي بعبارة أخرى فان احصائية(HTMT) بقيمة أكبر من 0.900 تشير إلى عدم وجود الصديق التقاربي للمتغيرات في النموذج. (ف.هير، جي توماس، رينجل، و سارستدت، 2020، صفحة 168)

الجدول 05 – 20: المصادقية التمايزية لمتغيرات الكامنة من خلال معيار(HTMT)

البنوك الإسلامية					البنوك التقليدية				
المتغير التابع	البعد الثالث:	البعد الثاني:	البعد الاول:	المتغيرات	المتغير التابع	البعد الثالث:	البعد الثاني:	البعد الاول:	المتغيرات
				البعد الاول:					البعد الاول:
			0,810	البعد الثاني:				0,863	البعد الثاني:
		0,817	0,824	البعد الثالث:			0,889	0,859	البعد الثالث:
	0,831	0,823	0,841	المتغير التابع		0,710	0,864	0,896	المتغير التابع
البعد الأول: القدرة والبنية التحتية والتنظيمية للبنوك في إدارة المخاطر البعد الثاني: الاستراتيجيات والتدابير الوقائية للبنوك في التعامل مع المخاطر البعد الثالث: التحديات والعوامل الخارجية والتعاون البنكي في إدارة المخاطر المتغير التابع : : فرص البنك لتحقيق الربحية									

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج (Smart PLS)

1.3. تقييم الصديق التمايزي حسب معيار HTMT للبنوك التقليدية: في نموذج البنوك التقليدية، أظهرت قيم HTMT لجميع المتغيرات أنها أقل من 0.900 بين كل متغيرين، مما يعكس تحقيق الصديق التمايزي المطلوب. هذا يشير إلى أنه لا يوجد تداخل كبير بين المتغيرات في النموذج.

2.3. تقييم الصديق التمايزي حسب معيار HTMT للبنوك الإسلامية: في نموذج البنوك الإسلامية، تجاوزت جميع قيم HTMT الحد الأقصى المقبول 0.900 بين كل متغيرين ، مما يعكس تمايزاً ممتازاً بين المتغيرات. مما يعني أن كل متغير يقيس مفهوماً فريداً ومستقلاً عن المتغيرات الأخرى في النموذج. الخلاصة: في نموذج البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية ، يشير معيار HTMT إلى وجود صديق تمايزي جيد بين المتغيرات.

تشير نتائج تقييم الصديق التمايزي باستخدام معايير Cross Loadings و Fornell-Larcker و HTMT إلى أن نماذج القياس في كلا النوعين من البنوك، التقليدية والإسلامية، تتمتع بقدرة جيدة على التمييز بين المتغيرات المختلفة في النموذج.

هذا التحقق من الصديق التمايزي يعزز من موثوقية وصلاحية النموذج الهيكلي المستخدم في الدراسة، ويضمن أن المتغيرات تقيس مفاهيم فريدة ومستقلة عن بعضها البعض. وهذه النتيجة تعطي قوة للنموذج الدراسة في تفسير العلاقة بين المتغيرات المفُسرة(المستقلة) والمتغير التابع مما يدل أن بيانات المتغيرات المتحصل عليها من إجابات العينة ملائمة للتحليلات الإحصائية واختبار العلاقات في النموذج.

ثالثاً: تقييم موثوقية متغيرات النموذج (الاتساق الداخلي للنموذج):

تشير الموثوقية إلى مدى اتساق الدرجات التي يتم الحصول عليها من مقياس (الاستبيان) معين عبر الزمن أو عبر عناصر متعددة. واستطاعته توفير نفس القيم الإحصائية من خلال قياسات متكررة، أي مدى الحصول على نفس النتائج الإحصائية بتكرار تطبيق الاستبيان أكثر من مرة على نفس العينة وفي نفس الظروف ويتم تقييم الموثوقية في نمذجة SEM PLS من خلال المعيار التقليدي وهو معيار ألفا كرونباخ (Alpha-Cronbach) لقياس ثبات أداة الدراسة ومقدار الاتساق الداخلي لها ولكن هذا معيار غير كافي في النمذجة بالمعادلات الهيكلية، حيث توجد مؤشرات أكثر دقة في قياس ثبات أداة الدراسة وهي معيار الموثوقية المركبة (Composite-Reliability) يرمز له بـ (CR). والقاعدة العامة المعمول بها في تقييم قيم C.Alpha ومعيار CR أن تكون القيم أكبر من 0.7. حتى يتحقق الثبات أداة الدراسة.

الجدول 05 – 21: موثوقية الاتساق الداخلي (الثبات) لمتغيرات الدراسة

البنوك التقليدية		البنوك الإسلامية	
معامل ألفا كرونباخ	الموثوقية المركبة	معامل ألفا كرونباخ	الموثوقية المركبة
0,886	0,892	0,924	0,928
0,701	0,790	0,837	0,886
0,783	0,851	0,807	0,872
0,738	0,747	0,714	0,796
0,863	0,880	0,881	0,900
البعد الأول: القدرة والبنية التحتية والتنظيمية للبنوك في إدارة المخاطر البعد الثاني: الاستراتيجيات والتدابير الوقائية للبنوك في التعامل مع المخاطر البعد الثالث: التحديات والعوامل الخارجية والتعاون البنكي في إدارة المخاطر المتغير التابع : : فرص البنك لتحقيق الربحية المتغير المستقل: إدارة المخاطر في البنوك			

المصدر من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج (Smart PLS.4)

يتضح من الجدول أعلاه أن: جميع المتغيرات في كلا النموذجين (البنوك التقليدية والإسلامية) تُظهر قيمة ألفا كرونباخ والموثوقية المركبة أعلى من 0.7. هذا يُشير إلى مستوى جيد من الاتساق الداخلي لجميع المتغيرات، مما يعني أن العبارات التي تُكوّن كل متغير تقيس نفس المفهوم بشكل متسق. مما يعكس ثباتاً جيداً لأداة القياس المستخدمة. هذا يعزز من صحة ودقة النتائج المستخلصة من النموذج الهيكلي واختبار الفرضيات، ويضمن أن البيانات المستخدمة في الدراسة موثوقة ويمكن الاعتماد عليها لتقديم استنتاجات وتوصيات عملية حول تأثير إدارة المخاطر على تحقيق الربحية في القطاع البنكي الجزائري.

خلاصة تقييم نموذج القياسي للدراسة (Measurement Model): من خلال استخدام معايير تقييم النموذج القياسي للدراسة بإتباع خطوات نمذجة SEM-PLS فان نتائج تقييم النموذج القياسي وكما تم ملاحظته فقد تم تحقيق واستيفاء جميع معايير التقييم (AVE HTMT, Outer Loadings, Fornell-Larcker, Alpha Cronbach's Composite Reliability) مما يدعم الموثوقية والمصادقية (الصدق التقاربي والصدق التمايزي) للمؤشرات والمتغيرات النموذج الدراسة حيث تظهر

صحة العبارات المستخدمة في قياس المتغيرات ومنه يمكن الاعتماد عليها في الدراسة وأنها صالحة لتقييم النموذج الهيكلي.

الفرع الثاني: تقييم النموذج الهيكلي (الداخلي) واختبار الفرضيات ومناقشة نتائجها

بعد أن تأكدنا أن نماذج القياس لنموذج الدراسة تتمتع بالمصادقية والموثوقية تأتي المرحلة الثانية من تقييم نموذج الدراسة باستخدام منهجية (SEM- PLS) وهي تقييم نتائج النموذج الهيكلي (الداخلي) وهذا من خلال دراسة القدرات التنبؤية للنموذج والعلاقات بين المتغيرات، بالاعتماد على مجموعة من المعايير (R^2 ، F^2 ، Q^2)، دلالة إحصائية لمعاملات المسار وتشخيص مشكلة التداخل الخطي بين المتغيرات المتنبئة من خلال معيار (VIF)، وتتمثل خطوات تقييم النموذج الهيكلي واختبار الفرضيات كما يلي: **الخطوة 1:** تقييم التداخل الخطي في النموذج الهيكلي. **الخطوة 2:** تقييم مستوى قيم (R^2) **الخطوة 3:** حجم التأثير (F^2) **الخطوة 4:** الملائمة التنبؤية (Q^2) **الخطوة 5:** تقييم دلالة معاملات المسار التي ندرسها في النموذج الهيكلي ومن ثم اختبار فرضيات الدراسة.

الجدول 05 – 22: ملخص معايير تقييم النموذج الهيكلي واختبار الفرضيات

الخطوة 01	تقييم مشكلة التداخل الخطي حسب قيم VIF (Variance Inflation Factor)	قيمة VIF يجب أن تكون أقل من 5
الخطوة 02	تقييم مستوى معامل التحديد R^2	تتراوح قيمة R^2 من 0 إلى 1، حيث تشير المستويات: أن قيم التي تزيد عن 0.67 تعتبر عالية أن قيم التي تتراوح بين 0.33 إلى 0.67 تعتبر متوسطة أن قيم التي تتراوح بين 0.19 إلى 0.33 تعتبر ضعيفة وأي قيم أقل من 0.19 تكون غير مقبولة
الخطوة 03	تقييم حجم التأثير F^2	القاعدة العامة: $0.02 \leq F^2 < 0.15$: تأثير ضعيف، $0.15 \leq F^2 < 0.35$: تأثير متوسط، $F^2 \geq 0.35$: تأثير قوي
الخطوة 04	تقييم الملائمة التنبؤية Q^2	يجب أن تكون قيم Q^2 أكبر من الصفر
الخطوة 05	الدلالة الإحصائية لمعاملات المسار في النموذج (اختبار الفرضيات)	معامل المسار بين المتغيرين يكون دال إذا كانت قيم T المحسوبة أكبر من قيمة T الحرجة 1.96 عند مستوى دلالة 0.05 أو أن تكون قيمة الاحتمالية (P- Values) أقل من 0.05

المصدر: (ف.هير، جي توماس، رينجل، و سارستد، 2020، الصفحات 251-293)

أولاً: تقييم التداخل الخطي بين المتغيرات بالنموذج الهيكلي للدراسة

التداخل الخطي هو حالة تحدث عندما يكون هناك ارتباط قوي بين متغيرات مستقلة في نموذج. يمكن أن يؤدي ذلك إلى تضخيم تقديرات معاملات المسار وتقليل دقة النموذج. وقبل الانتقال إلى تقييم الدلالة الإحصائية لمعاملات المسار في النموذج، فإنه من الواجب فحص المتغيرات المستقلة في النموذج لكشف ما إذا كان هناك مشكلة التداخل الخطي بين المتغيرات. يتم تقييم التداخل الخطي باستخدام معامل تضخم التباين (VIF). يجب أن تكون قيمة VIF أقل من 5 لجميع المتغيرات المستقلة في النموذج. والنتائج مبينة في الجدول التالي:

الجدول 05 – 23: فحص مشكلة التداخل الخطي بين المتغيرات

المتغيرات المستقلة ----- المتغير التابع		
البنوك التقليدية	البنوك الإسلامية	
3,421	2,667	البعد الأول: القدرة والبنية التحتية والتنظيمية للبنوك في إدارة المخاطر
4,793	2,353	البعد الثاني: الاستراتيجيات والتدابير الوقائية للبنوك في التعامل مع المخاطر
3,026	1,944	البعد الثالث: التحديات والعوامل الخارجية والتعاون البنكي في إدارة المخاطر

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج (Smart PLS.4)

وفقاً للجدول أعلاه تم فحص معامل تضخم التباين (VIF) للمتغيرات المستقلة في كلا النموذجين، التقليدي والإسلامي. أظهرت النتائج ما يلي:

1. البنوك التقليدية: جميع قيم VIF كانت أقل من 5، حيث تراوحت بين 3.026 و 3.479. وهي أقل من العتبة المحددة، مما يشير إلى عدم وجود تداخل خطي يؤثر على دقة النموذج.
2. البنوك الإسلامية: كذلك، جميع قيم VIF كانت أقل من 5، حيث تراوحت بين 1.944 و 2.667. مما يعكس عدم وجود مشكلة تداخل خطي في النموذج لدى البنوك الإسلامية.

الخلاصة: تشير نتائج تقييم التداخل الخطي باستخدام معامل تضخم التباين (VIF) إلى عدم وجود مشكلة تداخل خطي بين المتغيرات المستقلة في كلا النموذجين، التقليدي والإسلامي. جميع قيم VIF كانت أقل من العتبة المقبولة 5، مما يضمن أن تقديرات معاملات المسار دقيقة وموثوقة. هذا يعزز من صحة ودقة النموذج الهيكلي المستخدم في الدراسة، مما يسمح بالانتقال بثقة إلى تقييم الدلالة الإحصائية لمعاملات المسار واختبار الفرضيات المتعلقة بتأثير إدارة المخاطر على تحقيق الربحية في القطاع البنكي الجزائري.

ثانياً: تقييم معامل التفسير R^2 بين المتغيرات بالنموذج الهيكلي للدراسة :

إن المقياس الأكثر استخداماً لتقييم النموذج الهيكلي، وهو معامل التحديد (R^2)، وهو مقياس القوة التنبؤية للنموذج يتم حسابه بمربع الارتباط بين القيم الفعلية للمتغير الداخلي المحدد وبين قيمه المتنبئ بها ويمثل هذا المعامل مجموع التأثيرات للمتغيرات الخارجية (المستقلة) على المتغير الداخلي (التابع) (ف.هير، جي توماس، رينجل، و سارستدت، 2020، صفحة 263)

أي أنه يمثل مقدار التباين في المتغير التابع المفسر بواسطة جميع المتغيرات المستقلة المرتبطة به المرتبطة بها، ويعتبر مقياس القوة التنبؤية للنموذج، تتراوح قيمته من 0 إلى 1 حيث تشير المستويات القريبة من 1 إلى مستويات عالية من الدقة التنبؤية وكقاعدة عامة اقترح (Wynne W., 1998) أن قيم التي تزيد عن 0.67 تعتبر عالية/أن قيم التي تتراوح بين 0.33 إلى 0.67 تعتبر متوسطة /أن قيم التي تتراوح بين 0.19 إلى 0.33 تعتبر ضعيفة /و أي قيم أقل من 0.19 تكون غير مقبولة.

الجدول 05 – 24: تقييم معامل التفسير R^2 بين المتغيرات بالنموذج الهيكلي للدراسة

معامل التحديد R^2 R-square		المتغير التابع	التأثير	أبعاد المتغير المستقل
القيمة	الشدة			

البعد الأول	إدارة المخاطر بأبعاده	←	تحقيق الربحية	البنوك التقليدية	0.510	متوسطة
البعد الثاني						
البعد الثالث				البنوك الإسلامية	0.726	عالية
البعد الأول: القدرة والبنية التحتية والتنظيمية للبنوك في إدارة المخاطر البعد الثاني: الاستراتيجيات والتدابير الوقائية للبنوك في التعامل مع المخاطر البعد الثالث: التحديات والعوامل الخارجية والتعاون البنكي في إدارة المخاطر المتغير التابع : : فرص البنك لتحقيق الربحية المتغير المستقل: إدارة المخاطر						

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج (Smart PLS)

وفقاً للجدول أعلاه نجد:

بالنسبة للبنوك التقليدية: في نموذج البنوك التقليدية، أظهر معامل التحديد (R^2) قيمة 0.510، مما يُصنّفه ضمن المستوى المتوسط وفقاً لمعايير Chin (1998). هذه القيمة تعني أن حوالي 51% من التباين في المتغير التابع "تحقيق الربحية" يتم شرحه بواسطة المتغير المستقل "إدارة المخاطر بأبعاده". تعكس هذه النتيجة قدرة معقولة للنموذج في التنبؤ بتحقيق الربحية بناءً على إدارة المخاطر. وهذا يعني أن أبعاد إدارة المخاطر تلعب دوراً مهماً في تفسير الربحية، ولكن هناك 49% من التباين غير مفسر قد يكون بسبب عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج.

البنوك الإسلامية: في نموذج البنوك الإسلامية، سجل معامل التحديد (R^2) قيمة 0.726، مما يُصنّفه ضمن المستوى العالي وفقاً لمعايير Chin (1998). تعني هذه القيمة أن حوالي 72.6% من التباين في المتغير التابع "تحقيق الربحية" يتم شرحه بواسطة المتغير المستقل "إدارة المخاطر بأبعاده". هذا يعني أن أبعاد إدارة المخاطر تلعب دوراً بارزاً في تفسير الربحية، حيث يفسر النموذج نسبة كبيرة من التباين في الربحية، مما يعكس فعالية إدارة المخاطر في تعزيز الربحية في البنوك الإسلامية.

المقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية:

البنوك الإسلامية: ($R^2 = 0.726$) يُظهر نموذج البنوك الإسلامية قدرة تنبؤية أعلى بكثير من نموذج البنوك التقليدية. يشير هذا إلى أن أبعاد إدارة المخاطر المستخدمة في النموذج (القدرة والبنية التحتية، والاستراتيجيات والتدابير، والتحديات والتعاون البنكي) لها تأثير أقوى وأكثر وضوحاً على فرص تحقيق الربحية في البنوك الإسلامية. هذا يعني أن إدارة المخاطر تلعب دوراً أكثر أهمية في تحديد ربحية هذه البنوك.

البنوك التقليدية ($R^2 = 0.510$): على الرغم من أن قيمة R^2 تُعتبر متوسطة، إلا أنها لا تزال تُشير إلى وجود علاقة ذات مغزى بين إدارة المخاطر وفرص تحقيق الربحية. ومع ذلك، فإن الفرق الكبير بين قيمة R^2 في النموذجين يُشير إلى وجود اختلافات جوهرية في كيفية تأثير إدارة المخاطر على الربحية بين نوعي البنوك، أو أن هناك عوامل أخرى غير مُضمنة في النموذج تؤثر على ربحية البنوك التقليدية.

ثالثاً: تقييم معامل حجم التأثير R^2 بين المتغيرات بالنموذج الهيكلي للدراسة

إضافة إلى تقييم قيم R^2 لجميع المتغيرات المستقلة ودورها في المتغير التابع، يمكن استخدام التغير في قيمة R^2 عند حذف متغير مستقل محدد من النموذج لتقييم ما إذا كان المتغير المستقل المحذوف له تأثير جوهري على المتغير التابع ويشار إلى هذا المقياس باسم حجم التأثير « effect size » (ف.هير، جي توماس، رينجل، و سارستد، 2020، صفحة 266) وكقاعدة عامة يشير (Jacob ,

(1988) لتقييم f^2 فان قيمة 0.02 تمثل تأثيراً صغيراً للمتغير المستقل، وتمثل قيمة 0.15 تأثيراً متوسطاً، أما قيمة 0.35 تأثيراً كبيراً وقيم التأثير التي تكون أصغر من 0.02 فتشير إلى عدم وجود أي تأثير.

الجدول 05 – 25: تقييم معامل f^2 بين المتغيرات بالنموذج الهيكلي للدراسة

أبعاد المتغير المستقل		التأثير	المتغير التابع		حجم التأثير f ² f-square	
					القيمة	الشدة
البعد الأول	إدارة المخاطر بأبعاده	←	تحقيق الربحية	البنوك التقليدية	1,042	تأثير كبير
						البعد الثاني
						البعد الثالث
				البنوك الإسلامية	2,653	تأثير كبير
البعد الأول: القدرة والبنية التحتية والتنظيمية للبنوك في إدارة المخاطر البعد الثاني: الاستراتيجيات والتدابير الوقائية للبنوك في التعامل مع المخاطر البعد الثالث: التحديات والعوامل الخارجية والتعاون البنكي في إدارة المخاطر المتغير التابع : : فرص البنك لتحقيق الربحية المتغير المستقل: إدارة المخاطر						

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج (Smart PLS)

وفقاً للجدول أعلاه نجد:

البنوك التقليدية: ($f^2 = 1.042$): يُشير معامل f^2 إلى أن لـ "إدارة المخاطر بأبعاده" تأثيراً كبيراً على "تحقيق الربحية" في البنوك التقليدية. مما يُصنفه ك تأثير كبير وفقاً لمعايير Cohen (1988). تعني هذه القيمة أن "إدارة مخاطر" له تأثير قوي على "تحقيق الربحية"، مما يعكس أهمية إدارة المخاطر في تعزيز الربحية في البنوك التقليدية.

البنوك الإسلامية: ($f^2 = 2.653$): يُشير معامل f^2 إلى أن تأثير "إدارة المخاطر بأبعاده" على "تحقيق الربحية" في البنوك الإسلامية أكبر بكثير مما هو عليه في البنوك التقليدية. وفقاً لمعايير Cohen (1988) تشير هذه القيمة إلى أن "إدارة مخاطر" له تأثير قوي جداً على المتغير التابع "تحقيق الربحية"، مما يعكس فعالية إدارة المخاطر في تعزيز الربحية في البنوك الإسلامية.

المقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية: كما هو الحال مع R^2 ، يُظهر f^2 أيضاً أن إدارة المخاطر لها تأثير أكبر على تحقيق الربحية في البنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية. هذا يُشير إلى أن إدارة المخاطر تُعتبر أكثر أهمية لنجاح البنوك الإسلامية. تعزز هذه النتائج من فهم دور إدارة المخاطر في تحسين الربحية، كما تُبرز الفروقات بين البنوك التقليدية والإسلامية، المجال أمام تقديم توصيات مخصصة لكل نوع من البنوك لتعزيز الربحية من خلال إدارة المخاطر بفعالية أكبر.

رابعاً: تقييم معامل القوة (جودة) التنبؤية Q^2 بين المتغيرات بالنموذج الهيكلي للدراسة

يعتبر مقياس Q^2 كمعيار للقوة التنبؤية لجميع المتغيرات المستقلة ودورها في مدى التنبؤ بالمتغير التابع أي الحكم على مدى ملائمة التنبؤ للمتغيرات المستقلة المتغيرات المستقلة (إدارة المخاطر بأبعاده (البعد الأول: القدرة والبنية التحتية والتنظيمية للبنوك في إدارة المخاطر، البعد الثاني: الاستراتيجيات والتدابير الوقائية للبنوك في التعامل مع المخاطر، البعد الثالث: التحديات والعوامل الخارجية والتعاون البنكي في إدارة المخاطر) في التنبؤ بالمتغير التابع (تحقيق ربحية البنوك) وتشير قيم Q^2 الأكبر من

الصفير إلى أن النموذج له قدرة تنبؤية جيدة. وكلما زادت قيمة Q^2 ، زادت دقة النموذج في التنبؤ بقيم المتغير التابع. (Shmueli, et al., 2019)

الجدول 05 – 26: تقييم معامل (Q^2) بين المتغيرات بالنموذج الهيكلي للدراسة

قيم Q ²		المتغير التابع		التأثير	أبعاد المتغير المستقل	
القيمة	تقييم					
0.487	موجبة (أكبر من 0)	البنوك التقليدية	تحقيق الربحية	←	إدارة المخاطر بأبعاده	البعد الأول
						البعد الثاني
0.718	موجبة (أكبر من 0)	البنوك الإسلامية				البعد الثالث
البعد الأول: القدرة والبنية التحتية والتنظيمية للبنوك في إدارة المخاطر البعد الثاني: الاستراتيجيات والتدابير الوقائية للبنوك في التعامل مع المخاطر البعد الثالث: التحديات والعوامل الخارجية والتعاون البنكي في إدارة المخاطر المتغير التابع : : فرص البنك لتحقيق الربحية المتغير المستقل: إدارة المخاطر						

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج (Smart PLS)

وفقاً للجدول أعلاه نجد

بالنسبة لـ البنوك التقليدية: بلغت قيمة Q^2 (0.487)، وهي قيمة أكبر من الصفر، مما يدل على أن نموذج إدارة المخاطر يتمتع بقدرة تنبؤية جيدة لتحقيق الربحية في البنوك التقليدية. يشير هذا إلى أن أبعاد إدارة المخاطر المدرجة في النموذج (القدرة والبنية التحتية، والاستراتيجيات والتدابير الوقائية، والتحديات والعوامل الخارجية) تساهم بشكل كبير في مدى تحقيق ربحية هذه البنوك

بالنسبة لـ البنوك الإسلامية: سجلت قيمة Q^2 أعلى في البنوك الإسلامية (0.718)، مما يشير إلى قدرة تنبؤية ممتازة للنموذج في هذه البنوك. يفوق هذا الأداء قدرة النموذج التنبؤية في البنوك التقليدية، ويدل على أن أبعاد إدارة المخاطر المستخدمة أكثر تأثيراً في تفسير مدى تحقيق الربحية في سياق البنوك الإسلامية.

مقارنة بين البنوك: يُلاحظ أن قيمة Q^2 أعلى بشكل ملحوظ في البنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية. هذا الاختلاف يُبرز فعالية إدارة المخاطر في تحسين الربحية بشكل أكبر في البنوك الإسلامية مقارنةً بالتقليدية.

خامساً: تقييم معاملات مسار النموذج الهيكلي واختبار فرضيات الدراسة

في هذه الخطوة، نقوم بتقدير معاملات المسار للعلاقات في النموذج الهيكلي. معاملات المسار هي الأرقام التي تقيس قوة واتجاه العلاقة بين المتغيرات في النموذج. يمكن أن تكون هذه المعاملات إيجابية أو سلبية، وتشير إلى كيفية تأثير المتغيرات على بعضها البعض. ولتقدير دلالة الإحصائية لمعاملات المسار، نقوم بإجراء اختبارات إحصائية. عن طريق عملية البسترة **Bootstrapping*** ببرنامج smart pls 4

*إن نمذجة PLS-SEM خلافاً لتحليلات الانحدار لا توفر T العملية وقيم P (P Values) لتقييم مدى تقديرات الدلالة، ولذلك يتعين الاعتماد على إجراء عملية Bootstrapping (البسترة) الذي يوفر أخطاء بسترية قياسية. يمكن استخدام هذه الأخطاء القياسية لتقريب قيم T وقيم P. تعرف البسترة (Bootstrapping) بأنها طريقة إعادة سحب العينات من مجموعة البيانات بطريقة عشوائية مع الاستبدال، ثم استخدام هذه العينات في تقدير نموذج مسار عدة مرات في ظل هذا التغيير في تركيبة البيانات. عند تشغيل إجراء عملية البسترة، ينبغي سحب 5000 عينة بسترية،

وهناك اثنان من المؤشرات الأساسية التي نستخدمها لتقدير دلالة المعاملات:

- قيمة: T (T-value) هي قيمة إحصائية تقيس الدلالة الإحصائية لمعامل المسار. إذا كانت قيمة T المحسوبة أكبر من قيمة T الحرجة، فإن هذا يشير إلى وجود دلالة إحصائية للمعامل.
 - قيمة: P (P-value) هي قيمة إحصائية أخرى تقيس دلالة المعامل. إذا كانت قيمة P أقل من مستوى الدلالة (عادة 0.05 أو 5٪)، فإن هذا يشير أيضاً إلى وجود دلالة إحصائية للمعامل.
- لاتخاذ القرار بشأن دلالة الإحصائية، يتم استخدام القيمة الحرجة $T=1.96$ عند مستوى الدلالة 0.05. إذا كانت قيمة T المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة ($T=1.96$)، فإننا نستنتج أن معامل المسار ذو دلالة إحصائية، مما يعني أن هناك علاقة إحصائية بين المتغيرات. وأيضا إذا كانت قيمة P أقل من مستوى الدلالة المعين (0.05)، فإننا أيضاً نستنتج أن معامل المسار ذو دلالة إحصائية.
- في الحالتين، نقوم برفض الفرضية الصفرية (H_0) التي تقول أنه لا يوجد تأثير إحصائي، ونقبل الفرضية البديلة (H_1) التي تشير إلى وجود تأثير إحصائي بين المتغيرات. باختصار، هذه الخطوة تساعدنا على تحديد ما إذا كانت المعاملات التي قمنا بتقديرها في النموذج الهيكلي ذات دلالة إحصائية أم لا، وبناءً على ذلك، نستنتج حول وجود علاقات تأثير بين المتغيرات في النموذج.

01- تقييم الدلالة الإحصائية لمعامل المسار لعلاقة تأثير إدارة المخاطر بأبعادها على تحقيق الربحية في البنوك التقليدية والإسلامية في الجزائر.

يقودنا هذا العنصر إلى اختبار الفرضية الرئيسية الأولى التالية:

نص الفرضية: هناك تأثير إيجابي لإدارة المخاطر بأبعادها على تحقيق الربحية في البنوك التقليدية والإسلامية في الجزائر.

وبما أنه يتم اختبار فرضية البحث عند مستوى الدلالة 0.05 المختارة من طرفنا فإنه من الضروري إعادة صياغتها إلى فرضيات إحصائية: فرضية صفرية (العدم) وفرضية بديلة كما يلي:

H_0 (الصفرية): لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 بين إدارة المخاطر بأبعادها على تحقيق الربحية في البنوك التقليدية والإسلامية في الجزائر.

H_1 (البديلة): توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 بين إدارة المخاطر بأبعادها على تحقيق الربحية في البنوك التقليدية والإسلامية في الجزائر.

ويعرض الجدول التالي تقديرات معاملات المسار، وقيم T وقيم P ، لتقييم علاقة تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع في النموذج الهيكلي قيد الدراسة كما يلي:

الجدول 05 – 27: العلاقات بين إدارة المخاطر وتحقيق الربحية وفق نوع البنك

العلاقات بين المتغيرات	نوع البنك	معامل المسار	T	P Values	الدلالة الإحصائية؟ ($p < 0.05$)	قرار الفرضية
إدارة المخاطر ← تحقيق الربحية	البنوك التقليدية	0,714	14,305	0,000	نعم	الفرضية
	البنوك الإسلامية	0,852	26,501	0,000	نعم	البديلة (H_1)
لتقدير الدلالة الإحصائية لمعاملات المسار فإنه يمكن الاعتماد على تفسير قيم T ومقارنتها مع قيمة الحرجة $T=1.96$ عند						

كل منها يتضمن نفس عدد المشاهدات التي تحتويها مجموعة البيانات الأصلية. إضافة إلى قيم P و T التي تقدمها عملية السترة لتقدير دلالة المعاملات المسار فإنه أيضاً تقدم مجالات ثقة البسترة لمزيداً من المعلومات حول استقرار تقديرات النموذج، وينبغي الاعتماد على طريقة BCa لإنشاء مجالات ثقة بسترية. نقلاً عن (ف. بهير، جي توماس، رينجل، و سارستد، 2020، صفحة 248)

0.05 أو قيمة الاحتمال الخطأ (PValues) ومقارنتها مع 0.05 فنستنتج أن معامل المسار له دلالة إحصائية عند مستوى 5%.

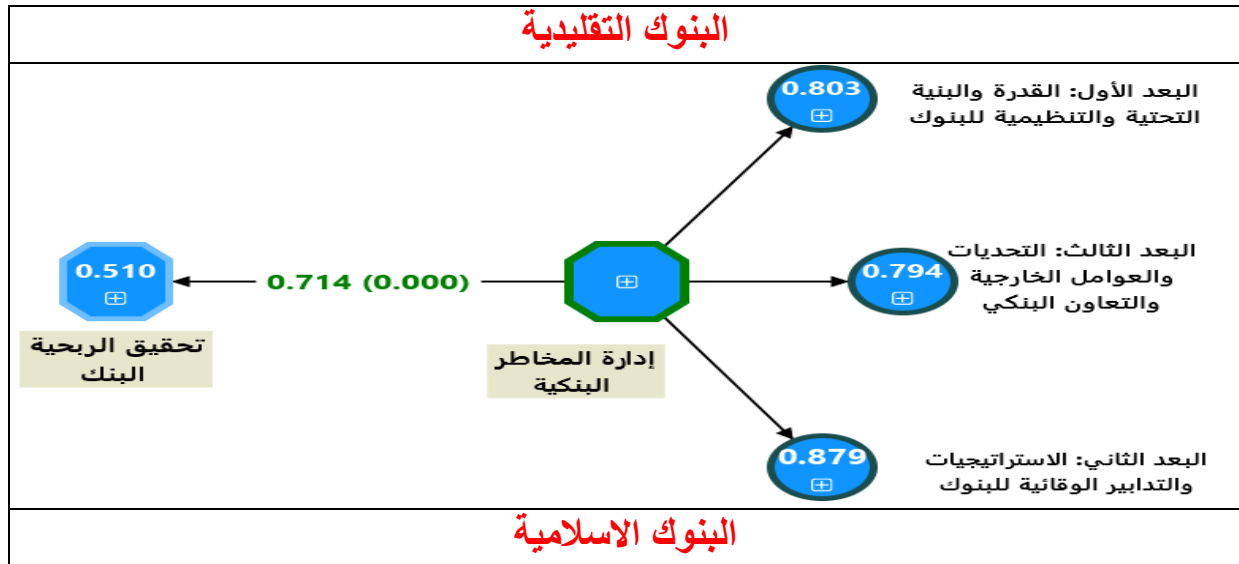
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج (Smart PLS)

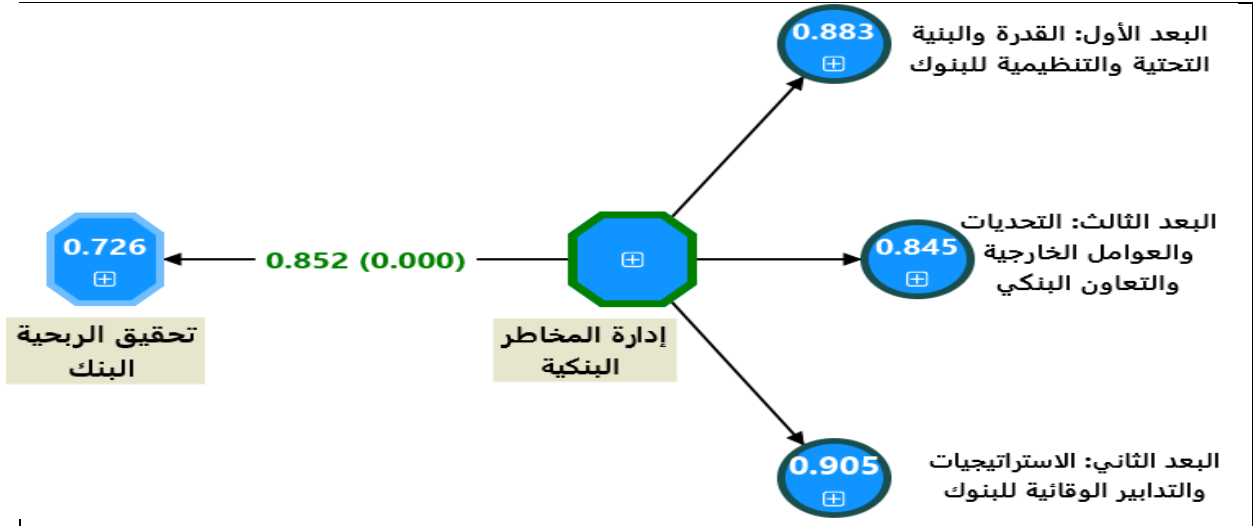
الجدول أعلاه يبين نتائج تقييم الدلالة الإحصائية للعلاقة بين إدارة المخاطر بأبعادها وتحقيق الربحية في البنوك التقليدية والإسلامية في الجزائر. حيث يوضح الجدول معاملات المسار، وقيم T، وقيم P لتحديد ما إذا كانت هذه العلاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05. سيتم تحليل كل نوع من البنوك على حدة، ثم إجراء مقارنة بينهما، وأخيراً سيتم اتخاذ قرار بشأن الفرضية

1.1. تقييم الدلالة الإحصائية لمعامل المسار لعلاقة تأثير إدارة المخاطر بأبعادها على تحقيق الربحية في البنوك التقليدية:

قيمة معامل المسار تساوي 0.714، مما يشير إلى وجود علاقة إيجابية بين إدارة المخاطر والربحية. بمعنى آخر، كلما زادت كفاءة إدارة المخاطر، زادت الربحية. ولتحديد الدلالة إحصائية لهذا المعامل ننظر إلى قيمة T المحسوبة والتي تساوي 14.305. ونقارنها مع القيمة الحرجة (1.96) عند مستوى دلالة 0.05). بما أن قيمة T المحسوبة أكبر بكثير من القيمة الحرجة، فهذا يدل على أن العلاقة بين إدارة المخاطر والربحية ذات دلالة إحصائية. أيضاً نجد قيمة P تساوي 0.000، وهي أقل بكثير من مستوى الدلالة 0.05. هذا يؤكد أن النتيجة ليست ناتجة عن الصدفة، وغنما تعكس الواقع الميدانية للدراسة وأن هناك علاقة فعلية بين المتغيرين.

الشكل 05 – 05: تقييم وتقدير معاملات المسار لعلاقة التأثير بين إدارة المخاطر بأبعادها على تحقيق الربحية في البنوك التقليدية والإسلامية بتشغيل تقنية Bootstrapping





المصدر: من إعداد الطالب باعتماد على برنامج SMART PLS

2.1. تقييم الدلالة الإحصائية لمعامل المسار لعلاقة تأثير إدارة المخاطر بأبعادها على تحقيق الربحية في البنوك الإسلامية:

قيمة معامل المسار تساوي 0.852، وهي أعلى من معامل المسار في البنوك التقليدية. هذا يشير إلى علاقة إيجابية أقوى بين إدارة المخاطر والربحية في البنوك الإسلامية بمعنى آخر، كلما زادت كفاءة إدارة المخاطر، زادت بكثير تحقيق الربحية ولتحديد الدلالة إحصائية لهذا المعامل ننظر إلى قيمة T المحسوبة تساوي 26.501، وهي أيضاً أعلى بكثير من القيمة الحرجة (1.96)، مما يؤكد الدلالة الإحصائية للعلاقة. قيمة P تساوي 0.000، وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05، مما يدعم وجود علاقة فعلية بين المتغيرين تعكس الواقع الميداني للدراسة.

المقارنة بين البنوك: بالمقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية، نلاحظ أن معامل المسار وقيمة T أعلى في البنوك الإسلامية. هذا يشير إلى أن تأثير إدارة المخاطر على الربحية أقوى في البنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية في الجزائر.

قرار الفرضية: بناءً على النتائج أعلاه، نرفض الفرضية الصفرية (H0) ونقبل الفرضية البديلة (H1) لكلا النوعين من البنوك. بمعنى آخر، توجد علاقة تأثير إيجابية وذات دلالة إحصائية بين إدارة المخاطر بأبعادها وتحقيق الربحية في كل من البنوك التقليدية والإسلامية في الجزائر.

02- تقييم الدلالة الإحصائية لمعامل المسار لعلاقة التأثير بين كل بعد من أبعاد إدارة المخاطر وتحقيق الربحية في البنوك التقليدية والإسلامية في الجزائر

نهدف من خلال هذا الجزء إلى تحليل دقيق لعلاقة التأثير بين كل بعد من أبعاد إدارة المخاطر (القدرة والبنية التحتية والتنظيمية، الاستراتيجيات والتدابير الوقائية، التحديات والعوامل الخارجية والتعاون البنكي) وتحقيق الربحية في كل من البنوك التقليدية والإسلامية في الجزائر. يهدف هذا التحليل إلى فهم مساهمة كل بعد بشكل مستقل في تحقيق الربحية، وتحديد أي من هذه الأبعاد له التأثير الأكبر. يمكننا هذا من استخلاص استنتاجات أكثر دقة حول كيفية تحسين إدارة المخاطر لتعزيز الربحية في كلا النوعين من البنوك.

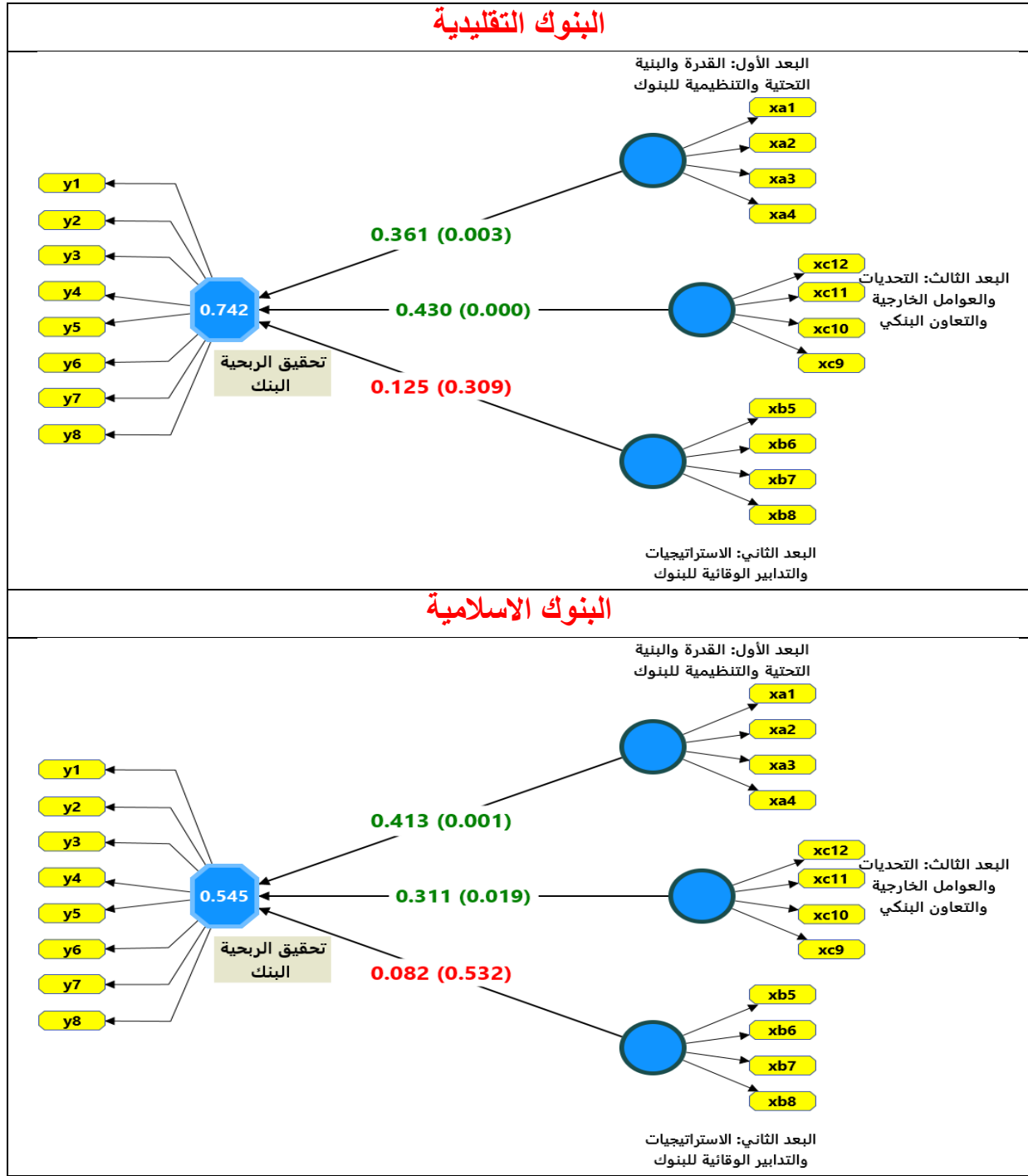
الجدول 05 – 28: تقييم الدلالة الإحصائية لمعاملات المسار بين إدارة المخاطر بأبعادها على تحقيق الربحية في البنوك التقليدية والإسلامية في الجزائر.

العلاقات بين المتغيرات	نوع البنك	معامل المسار	T	P Values	الدلالة الإحصائية؟ (p<0.05)	قرار الفرضية
البعد الاول ← تحقيق الربحية	البنوك التقليدية	0,361	3,009	0,003	نعم	الفرضية البديلة (H ₁)
	البنوك الإسلامية	0,413	3,217	0,001	نعم	
البعد الأول: القدرة والبنية التحتية والتنظيمية للبنوك في إدارة المخاطر						
البعد الثاني ← تحقيق الربحية	البنوك التقليدية	0,125	1,017	0,309	لا	الفرضية الصفرية (H ₀)
	البنوك الإسلامية	0,082	0,625	0,532	لا	
البعد الثاني: الاستراتيجيات والتدابير الوقائية للبنوك في التعامل مع المخاطر						
البعد الثالث ← تحقيق الربحية	البنوك التقليدية	0,430	3,762	0,000	نعم	الفرضية البديلة (H ₁)
	البنوك الإسلامية	0,311	2,350	0,019	نعم	
البعد الثالث: التحديات والعوامل الخارجية والتعاون البنكي في إدارة المخاطر						

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج (Smart PLS)

الجدول أعلاه يبين نتائج تقييم الدلالة الإحصائية للعلاقة بين كل بعد من أبعاد إدارة المخاطر وتحقيق الربحية في البنوك التقليدية والإسلامية في الجزائر. حيث يوضح الجدول معاملات المسار، وقيم T، وقيم P لتحديد ما إذا كانت هذه العلاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05. سيتم تحليل كل نوع من البنوك على حدة، ثم إجراء مقارنة بينهما، وأخيراً سيتم اتخاذ قرار بشأن الفرضية

الشكل 05 – 06: تقييم وتقدير معاملات المسار للعلاقة التأثير بين إدارة المخاطر بأبعادها على تحقيق الربحية في البنوك التقليدية والإسلامية بتشغيل تقنية Bootstrapping



المصدر: من إعداد الطالب باعتماد على برنامج SMART PLS

1-02- تقييم الدلالة الإحصائية لمعامل المسار لعلاقة التأثير بين البعد الأول: القدرة والبنية التحتية والتنظيمية للبنوك في إدارة المخاطر على تحقيق الربحية بالبنوك التقليدية والإسلامية في الجزائر
يقودنا هذا العنصر إلى اختبار الفرضية الفرعية الأولى التالية:

نص الفرضية الفرعية 1: يوجد تأثير إيجابي للقدرة والبنية التحتية والتنظيمية في إدارة المخاطر على تحقيق الربحية في كل من البنوك التقليدية والإسلامية في الجزائر.

وبما أنه يتم اختبار فرضية البحث عند مستوى الدلالة 0.05 المختارة من طرفنا فإنه من الضروري إعادة صياغتها إلى فرضيات إحصائية: فرضية صفرية (العدم) وفرضية بديلة كما يلي:

H₀ (الصفرية): لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 بين القدرة والبنية التحتية والتنظيمية في إدارة المخاطر على تحقيق الربحية في كل من البنوك التقليدية والإسلامية في الجزائر.

H₁ (البديلة): توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 بين القدرة والبنية التحتية والتنظيمية في إدارة المخاطر على تحقيق الربحية في كل من البنوك التقليدية والإسلامية في الجزائر.

من الجدول أعلاه ولفهم تأثير القدرة والبنية التحتية والتنظيمية في إدارة المخاطر على تحقيق الربحية في البنوك التقليدية والإسلامية في الجزائر، سنقوم بتحليل نتائج الفرضية الفرعية الأولى كما يلي:

1-1-02- بالنسبة للبنوك التقليدية: فيما يتعلق بالبنوك التقليدية، تشير النتائج إلى أن معامل المسار يبلغ 0.361، مما يشير إلى وجود علاقة إيجابية متوسطة بين القدرة والبنية التحتية والتنظيمية في إدارة المخاطر وتحقيق الربحية. هذا يعني أن تحسين البنية التحتية والقرارات التنظيمية للبنك يساهم في تحسين كفاءة إدارة المخاطر، وبالتالي في زيادة الربحية.

قيمة T المحسوبة كانت 3.009، وهي أعلى بكثير من القيمة الحرجة المطلوبة (T=1.96) عند مستوى الدلالة 0.05، بالإضافة إلى ذلك، قيمة P كانت 0.003، وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05). هذا يشير إلى أن علاقة التأثير بين المتغيرين ذات دلالة إحصائية، مما يعني أن النتائج ليست عشوائية (راجعة للصدفة) بل تعكس تأثيراً حقيقياً (الواقع الميداني) في بيئة البنوك التقليدية.

2-1-02- بالنسبة للبنوك الإسلامية: أما بالنسبة للبنوك الإسلامية، فإن معامل المسار كان أعلى، حيث بلغ 0.413، مما يشير إلى أن القدرة والبنية التحتية والتنظيمية لها تأثير أقوى في إدارة المخاطر وتحقيق الربحية مقارنة بالبنوك التقليدية. هذا الارتفاع في معامل المسار يعكس تركيزاً أكبر من البنوك الإسلامية على تطوير الهياكل التنظيمية والبنية التحتية القوية، مما يعزز كفاءة إدارة المخاطر ويؤدي إلى زيادة ملحوظة في الربحية.

قيمة T المحسوبة بلغت 3.217، وهي أيضاً أعلى من القيمة الحرجة (T=1.96)، وقيمة P بلغت 0.001، مما يعني أن العلاقة الإحصائية قوية ودالة. هذا يعكس توافقاً واسعاً بين الموظفين المستجوبين حول أهمية ودور البنية التحتية التنظيمية في تحقيق الربحية في البنوك الإسلامية.

3-1-02- المقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية:

بالمقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية، نلاحظ أن معامل المسار في البنوك الإسلامية (0.413) أعلى من البنوك التقليدية (0.361)، مما يشير إلى أن البنية التحتية والتنظيمية للبنوك الإسلامية لها تأثير أقوى على إدارة المخاطر وتحقيق الربحية مقارنة بالبنوك التقليدية. هذا يعكس الفارق في تركيز كل نوع من البنوك على تعزيز القدرات التنظيمية والاستثمار في نظم تكنولوجيا متقدمة. البنوك

الإسلامية تعتمد على هياكل تنظيمية أكثر تكاملاً، نظراً لطبيعة منتجاتها المالية التي تتطلب أنظمة دقيقة للتوافق مع الشريعة الإسلامية، مما يسهم في تعزيز فعالية إدارة المخاطر.

من ناحية أخرى، البنوك التقليدية تعتمد بشكل أكبر على هياكل تقليدية، وتواجه تحديات في تحسين بنيتها التحتية والتنظيمية بما يتماشى مع التطورات الحديثة في الصناعة البنكية. هذه النتيجة تشير إلى ضرورة التركيز بشكل أكبر على تحسين النظم والبنية التحتية في البنوك التقليدية لتعزيز قدرتها على إدارة المخاطر بشكل فعال، وبالتالي تحسين الربحية.

02-1-4- اتخاذ قرار الفرضية الفرعية: بالنظر إلى النتائج المحصلة لكل من البنوك التقليدية والإسلامية، يمكننا رفض الفرضية الصفرية (H_0)، بدلاً من ذلك، نقبل الفرضية البديلة (H_1) التي تشير إلى "وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين القدرة والبنية التحتية والتنظيمية وإدارة المخاطر وتحقيق الربحية في كلا النوعين من البنوك."

تفسير النتيجة: النتائج تظهر أن تحسين القدرات التنظيمية والبنية التحتية في البنوك الجزائرية يسهم بشكل ملحوظ في تحسين كفاءة إدارة المخاطر، وبالتالي تحقيق الربحية. وهذا يدعم نتائج تحليل الوصفي للمتغيرات الدراسة لدى كلا النوعين من البنوك، حيث أن البنوك الإسلامية أظهرت تفوقاً على البنوك التقليدية في هذا الجانب، إذ يتم التركيز بشكل أكبر على تعزيز البنية التحتية وإدارة المخاطر في الأنظمة الإسلامية، وهو ما ينعكس إيجابياً على الربحية.

البنوك الإسلامية تعتمد على هياكل تنظيمية مبتكرة ومستدامة تعمل على دعم الشفافية وتقليل المخاطر، وهو أمر حيوي في النظام البنكي الإسلامي، الذي يتطلب التزاماً دقيقاً بمعايير الشريعة. في المقابل، البنوك التقليدية قد تحتاج إلى تحديث هياكلها الداخلية واستثمار أكبر في التكنولوجيا لتحسين أنظمتها الإدارية، مما يعزز كفاءتها في إدارة المخاطر وزيادة ربحيتها على المدى الطويل.

02-02- تقييم الدلالة الإحصائية لمعامل المسار لعلاقة التأثير بين البعد الثاني: الاستراتيجيات والتدابير الوقائية في إدارة المخاطر على تحقيق الربحية في البنوك التقليدية والإسلامية في الجزائر
يقودنا هذا العنصر إلى اختبار الفرضية الفرعية الثانية التالية:

نص الفرضية الفرعية 02: هناك تأثير إيجابي للاستراتيجيات والتدابير الوقائية في إدارة المخاطر على تحقيق الربحية في كل من البنوك التقليدية والإسلامية في الجزائر..

وبما أنه يتم اختبار فرضية البحث عند مستوى الدلالة 0.05 المختارة من طرفنا فإنه من الضروري إعادة صياغتها إلى فرضيات إحصائية: فرضية صفرية (العدم) وفرضية بديلة كما يلي:

H_0 (الصفرية): لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 بين الاستراتيجيات والتدابير الوقائية في إدارة المخاطر وتحقيق الربحية في كل من البنوك التقليدية والإسلامية في الجزائر..

H_1 (البديلة): توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 بين الاستراتيجيات والتدابير الوقائية في إدارة المخاطر وتحقيق الربحية في كل من البنوك التقليدية والإسلامية في الجزائر..

من الجدول أعلاه ولفهم تأثير الاستراتيجيات والتدابير الوقائية في إدارة المخاطر على تحقيق الربحية في البنوك التقليدية والإسلامية في الجزائر، سنقوم بتحليل نتائج الفرضية الفرعية الثانية كما يلي:

1.2.2. بالنسبة للبنوك التقليدية: بالنسبة للبنوك التقليدية، تظهر النتائج أن معامل المسار للاستراتيجيات والتدابير الوقائية في إدارة المخاطر على تحقيق الربحية يساوي 0.125، وهو معامل منخفض نسبياً، مما يشير إلى أن الاستراتيجيات والتدابير الوقائية لا تلعب دوراً كبيراً في تعزيز الربحية في هذه البنوك. علاوة على ذلك، فإن قيمة T المحسوبة تساوي 1.017، وهي أقل من القيمة الحرجة المطلوبة ($T=1.96$ عند مستوى دلالة 0.05). بالإضافة إلى ذلك، قيمة P تساوي 0.309، وهي أكبر من 0.05، مما يعني أن هذه العلاقة ليست ذات دلالة إحصائية، وبالتالي لا يمكن اعتبار الاستراتيجيات الوقائية في إدارة المخاطر مؤثرة بشكل كبير ومباشر على الربحية في البنوك التقليدية.

2.2.2. بالنسبة للبنوك الإسلامية: أما بالنسبة للبنوك الإسلامية، فإن معامل المسار للاستراتيجيات والتدابير الوقائية في إدارة المخاطر على تحقيق الربحية بلغ 0.082، مما يشير إلى أن تأثير هذه الاستراتيجيات على الربحية ضعيف، قيمة T بلغت 0.625، وهي أقل من القيمة الحرجة ($T=1.96$)، مما يشير إلى عدم وجود دلالة إحصائية للعلاقة. بالإضافة إلى ذلك، فإن قيمة P كانت 0.532، وهي أكبر من 0.05، مما يشير إلى أن تأثير هذه الاستراتيجيات والتدابير الوقائية ليس له تأثير معنوي على الربحية.

3.2.2. المقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية، نجد أن كلا النوعين يعتمد على استراتيجيات وتدابير وقائية في إدارة المخاطر، لكن تأثير هذه الاستراتيجيات على الربحية غير واضح وغير دال إحصائياً في كلا النوعين من البنوك.

في البنوك التقليدية، كان معامل المسار للاستراتيجيات الوقائية أعلى بقليل من البنوك الإسلامية (0.125 مقابل 0.082)، لكن كلا القيمتين غير داليتين إحصائياً.

هذا يشير إلى أن الاستراتيجيات الوقائية المطبقة في البنوك الجزائرية، سواء التقليدية أو الإسلامية، ليست كافية لتحسين الربحية. يمكن أن يكون السبب في ذلك ضعف التنفيذ أو عدم تطوير استراتيجيات إدارة المخاطر بطريقة تركز على زيادة الربحية بشكل مباشر.

4.2.2. اتخاذ قرار الفرضية الفرعية: بالنظر إلى النتائج المحصلة لكل من البنوك التقليدية والإسلامية، لا يوجد دليل إحصائي يدعم رفض الفرضية الصفرية (H_0) وبالتالي، نقوم بقبول الفرضية الصفرية التي تنص على أنه "لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين الاستراتيجيات والتدابير الوقائية في إدارة المخاطر وتحقيق الربحية في كل من البنوك التقليدية والإسلامية في الجزائر".

تفسير النتيجة: بالرغم من أن كلا النوعين من البنوك يعتمد على استراتيجيات وتدابير وقائية لإدارة المخاطر، إلا أن هذه الاستراتيجيات لم تُظهر تأثيراً قوياً على تحقيق الربحية. ويمكن تفسير ذلك أن هذه الاستراتيجيات تكون مصممة للتقليل من المخاطر فقط دون تحقيق زيادة مباشرة في الربحية. بمعنى آخر، بينما تساهم الاستراتيجيات الوقائية في تقليل المخاطر التشغيلية والمالية، فإن تأثيرها على الربحية لا يكون مباشراً أو قد يتطلب استراتيجيات إضافية لتحويل إدارة المخاطر إلى مكاسب مالية.

03-02- تقييم الدلالة الإحصائية لمعامل المسار لعلاقة التأثير بين البعد الثالث: التحديات والعوامل الخارجية والتعاون البنكي في إدارة المخاطر على تحقيق الربحية في البنوك التقليدية والإسلامية في الجزائر

يقودنا هذا العنصر إلى اختبار الفرضية الفرعية الثالثة التالية:

نص الفرضية الفرعية 03 : هناك تأثير إيجابي للتحديات والعوامل الخارجية والتعاون البنكي في إدارة المخاطر على تحقيق الربحية في كل من البنوك التقليدية والإسلامية في الجزائر..

وبما أنه يتم اختبار فرضية البحث عند مستوى الدلالة 0.05 المختارة من طرفنا فإنه من الضروري إعادة صياغتها إلى فرضيات إحصائية: فرضية صفرية (العدم) وفرضية بديلة كما يلي:

H₀ (الصفرية): لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 بين التحديات والعوامل الخارجية والتعاون البنكي في إدارة المخاطر وتحقيق الربحية في كل من البنوك التقليدية والإسلامية في الجزائر..

H₁ (البديلة): توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 بين التحديات والعوامل الخارجية والتعاون البنكي في إدارة المخاطر وتحقيق الربحية في كل من البنوك التقليدية والإسلامية في الجزائر.

من الجدول أعلاه وفهم تأثير التحديات والعوامل الخارجية والتعاون البنكي في إدارة المخاطر على تحقيق الربحية في البنوك التقليدية والإسلامية في الجزائر، سنقوم بتحليل نتائج الفرضية الفرعية الثانية كما يلي:

1.3.2. بالنسبة للبنوك التقليدية: من خلال البيانات، يظهر أن معامل المسار بين التحديات والعوامل الخارجية والتعاون البنكي في إدارة المخاطر على تحقيق الربحية في البنوك التقليدية هو 0.430، وهو معامل يدل على وجود علاقة إيجابية بين هذه العوامل وتحقيق الربحية.

قيمة T المحسوبة بلغت 3.762، وهي أعلى بكثير من القيمة الحرجة المطلوبة (T=1.96) عند مستوى الدلالة (0.05)، مما يدل على أن العلاقة ذات دلالة إحصائية. بالإضافة إلى ذلك، قيمة P تساوي 0.000، وهي أقل من 0.05، مما يعزز دلالة هذه العلاقة ويشير إلى أن تأثير التحديات والتعاون البنكي على الربحية ليس ناتجاً عن الصدفة، بل يعكس تأثيراً حقيقياً في الواقع العملي للبنوك التقليدية.

2.3.2. بالنسبة للبنوك التقليدية: فيما يتعلق بالبنوك الإسلامية، يظهر أن معامل المسار لهذه العلاقة كان 0.311، وهو أقل من معامل المسار في البنوك التقليدية، مما يعني أن تأثير التحديات والعوامل الخارجية والتعاون البنكي على الربحية في البنوك الإسلامية أضعف قليلاً مقارنة بالبنوك التقليدية. قيمة T المحسوبة بلغت 2.350، وهي أعلى من القيمة الحرجة المطلوبة (T=1.96)، مما يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحديات والعوامل الخارجية وتحقيق الربحية. قيمة P بلغت 0.019، وهي أقل من 0.05، مما يدل على أن العلاقة ليست ناتجة عن الصدفة وتعد دالة إحصائية.

3.3.2. المقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية: عند مقارنة تأثير التحديات والعوامل الخارجية والتعاون البنكي على الربحية بين البنوك التقليدية والإسلامية، نجد أن معامل المسار في البنوك التقليدية (0.430) أعلى من نظيره في البنوك الإسلامية (0.311). هذا يشير إلى أن تأثير التحديات الخارجية والتعاون البنكي على الربحية في البنوك التقليدية أكبر من البنوك الإسلامية. على الرغم من أن كلا النوعين من البنوك أظهر وجود علاقة دالة إحصائية، إلا أن الفرق في التأثير يمكن تفسيره باختلاف كيفية تعامل البنوك التقليدية والإسلامية مع هذه التحديات. البنوك التقليدية ربما تعتمد بشكل أكبر على استراتيجيات التعاون البنكي مع المؤسسات الأخرى للتغلب على التحديات الخارجية، بينما قد تواجه

البنوك الإسلامية قيودًا إضافية تتعلق بالامتثال لأحكام الشريعة، مما يحد من تأثير هذه العوامل على الربحية.

4.3.2. اتخاذ قرار الفرضية الفرعية: بناءً على نتائج التحليل الإحصائي، نرفض الفرضية الصفرية (H_0) ونقبل الفرضية البديلة (H_1) لكلا النوعين من البنوك. أي أن هناك تأثيرًا إيجابيًا وذو دلالة إحصائية للتحديات والعوامل الخارجية والتعاون البنكي على تحقيق الربحية في كل من البنوك التقليدية والإسلامية في الجزائر.

تفسير النتيجة: النتائج تشير إلى أن التحديات والعوامل الخارجية، بالإضافة إلى التعاون البنكي، تلعب دورًا مهمًا في إدارة المخاطر وتحقيق الربحية في كلا النوعين من البنوك، مع وجود تأثير أقوى في البنوك التقليدية مقارنة بالبنوك الإسلامية. هذا يعكس مرونة أكبر للبنوك التقليدية في التعامل مع التحديات الاقتصادية والقانونية، بينما تواجه البنوك الإسلامية بعض القيود الإضافية التي تحد من تأثير هذه العوامل.

خلاصة الفصل الخامس

في هذا الفصل تم التعرف على الجوانب الاستراتيجية الخاصة بأثر إدارة المخاطر على ربحية البنوك في الجزائر بالمقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية، من خلال إجراء دراسة ميدانية على مجموعة من البنوك في النظامين بولايات : المسيلة، برج بوعريريج، سطيف، بواسطة أداة الدراسة المتمثلة في الاستبيان. حيث تطرقنا بداية في هذا الفصل إلى منهجية الدراسة الميدانية، بما في ذلك تصميم الاستبيان، اختيار العينة، والأساليب الإحصائية المستخدمة. ويشمل تحليل البيانات المجمعة من موظفي البنوك التقليدية والإسلامية.

تم في هذا الفصل عرض نتائج التحليل الوصفي لخصائص العينة الديموغرافية والوظيفية، بالإضافة إلى تحليل إجاباتهم على محاور الاستبيان المتعلقة بإدارة المخاطر وفرص تحقيق الربحية. يُبين التحليل تفاوتات بين البنوك التقليدية والإسلامية في تطبيق استراتيجيات إدارة المخاطر.

أخيراً، تم في هذا الفصل تقييم نموذج الدراسة باستخدام نمذجة المعادلات الهيكلية (SEM-PLS) واختبار الفرضيات المتعلقة بتأثير إدارة المخاطر على الربحية. وتُظهر النتائج وجود علاقة إيجابية بين إدارة المخاطر والربحية في كلا النوعين من البنوك، مع تأثير أقوى في البنوك الإسلامية.

كما أظهرت الدراسة أن أبعاد إدارة المخاطر مثل القدرات التنظيمية، والتحديات الخارجية تلعب دوراً محورياً في تحديد قدرة البنك على تحقيق الربحية. وبالتالي، خلص الفصل إلى أن تحسين إدارة المخاطر بشكل مستدام يمكن أن يساهم في تعزيز ربحية البنوك بشكل عام.



الخاتمة



في ظل تسارع التغيرات الاقتصادية والسياسية على الصعيدين المحلي والعالمي، تواجه البنوك تحديات متزايدة تتعلق بإدارة المخاطر المالية والتشغيلية. إن تطور القطاع البنكي خلال العقود الأخيرة أظهر أن القدرة على التحكم في المخاطر ليست خياراً بل ضرورة ملحة لضمان استمرارية المؤسسات المالية ونجاحها.

البنوك التقليدية والإسلامية على حد سواء تجد نفسها أمام واقع بنكي جديد يتطلب منهما التعامل مع مخاطر معقدة ومتشعبة تتراوح بين المخاطر الائتمانية والتشغيلية، إلى المخاطر السوقية ومخاطر السيولة..، حيث تتطلب منهما اعتماد نهج شامل ومتعدد الأبعاد لضمان استمراريتهما في بيئة متقلبة وغير مستقرة.

ظهور الأزمات المالية المتكررة، مثل الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، كان بمثابة جرس إنذار للنظام المالي العالمي، حيث كشفت هذه الأزمات عن هشاشة بعض المؤسسات المالية وعن الحاجة الملحة لتعزيز أنظمة إدارة المخاطر. استجابة لذلك، تم تطوير العديد من المعايير الدولية، مثل اتفاقيات بازل 1 و 2 و 3 التي ركزت على تحسين كفاية رأس المال وتعزيز قدرة البنوك على الصمود أمام الأزمات. ومع ذلك، وعلى الرغم من أن هذه المعايير صممت بالأساس للبنوك التقليدية، فإن البنوك الإسلامية وجدت نفسها مجبرة على التكيف مع هذه المعايير رغم اختلاف طبيعتها عملها، مما يشير إلى الحاجة الملحة لتطوير معايير خاصة تتناسب مع النظام البنكي الإسلامي.

وبالنظر إلى البنوك الإسلامية، التي تعمل وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية، فقد أثبتت قدرتها على الصمود أمام بعض الأزمات الاقتصادية التي عصفت بالبنوك التقليدية، وذلك بفضل تجنبها للمعاملات الربوية واعتمادها على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة. ومع ذلك، فإن هذه البنوك تواجه تحديات متزايدة تتعلق بمدى قدرتها على الالتزام بالمعايير الدولية مثل تلك التي تضعها لجنة بازل، وهو ما يطرح تساؤلات حول إمكانية تعديل هذه المعايير لتكون أكثر توافقاً مع خصوصيات النظام البنكي الإسلامي. وعموماً يجب على البنوك الإسلامية والتقليدية السعي إلى تعزيز قدراتها في مجال إدارة المخاطر، ليس فقط لتلبية المتطلبات التنظيمية، بل أيضاً لتأمين استدامة ربحيتها وأدائها المالي.

وفي هذا الإطار ومن خلال هذه الدراسة، سعينا إلى تحليل أثر إدارة المخاطر على ربحية البنوك التقليدية والإسلامية في الجزائر، من خلال استخدام أدوات تحليلية وبيانات ميدانية لدراسة مدى فاعلية استراتيجيات إدارة المخاطر في تعزيز الربحية والاستقرار المالي لهذه البنوك.

ومن خلال ما سبق، واستناداً إلى التحليل والبيانات المجمعة، تمكنا من الوصول إلى مجموعة من النتائج التي نتيج لنا الإجابة على الإشكالية المطروحة وتقييم مدى صحة الفرضيات. كما أن هذه النتائج تمثل أساساً للتوصيات المقترحة، والتي من شأنها تعزيز قدرات البنوك على مواجهة المخاطر وتحقيق مستويات أعلى من الربحية والاستدامة المالية.

أولاً: نتائج الدراسة

1. نتائج الدراسة النظرية:

بعد تحليل الجوانب النظرية للدراسة، تم التوصل إلى النتائج التالية:

✓ تقوم إدارة المخاطر البنكية على عدة مبادئ أساسية، من بينها تحديد المخاطر بشكل دقيق، تقييمها باستمرار، توزيع المسؤوليات بين الأطراف المعنية، والالتزام بمعايير الشفافية والمساءلة. هذه

المبادئ تضمن تحقيق التوازن بين العائدات والمخاطر، مما يساعد في تحقيق الاستقرار المالي للبنك وتحقيق النمو المستدام.

✓ تساهم مقررات بازل في تعزيز استقرار النظام البنكي العالمي من خلال وضع معايير صارمة لرأس المال والسيولة. اتفاقية بازل 1 و 2 ركزت على تحسين متطلبات رأس المال لمواجهة مخاطر الائتمان والسوق، بينما قامت بازل 3 بتوسيع هذا الإطار عبر تعزيز متطلبات السيولة وزيادة رأس المال الاحتياطي، مما رفع قدرة البنوك على تحمل الصدمات المالية غير المتوقعة.

✓ تتطلب المخاطر المالية، مثل مخاطر السوق والائتمان، استراتيجيات متكاملة لفهم ترابطها، بينما يعزز تنوع الخدمات البنكية من قدرة البنوك على جذب الودائع وزيادة فرص الإقراض. بالإضافة إلى ذلك، فإن تعزيز بيئة الرقابة الداخلية والالتزام بالمعايير التنظيمية يساهم في إدارة المخاطر بشكل فعال، مما يقلل من احتمالية الأزمات المالية ويعزز استقرار النظام البنكي.

✓ تشمل البنوك الإسلامية على مخاطر ترتبط بعدم استخدام الأدوات الربوية التقليدية، مما يزيد من التحديات التشغيلية. إضافةً إلى ذلك، تواجه هذه البنوك مخاطر ائتمانية ناتجة عن صيغ التمويل مثل المضاربة والمشاركة. هذه المخاطر تتطلب إطاراً مرناً لإدارتها مع الأخذ في الاعتبار الجوانب الشرعية والقانونية التي تحكم عملياتها.

✓ يواجه العمل البنكي الإسلامي تحديات متعددة، منها غياب الأطر القانونية الموحدة عالمياً، نقص الأدوات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وضعف البنية التحتية الرقابية. هذه التحديات تمثل عقبات أمام نمو واستقرار البنوك الإسلامية في السوق المالية العالمية.

✓ تعتمد البنوك الإسلامية على مجموعة من الأدوات لإدارة المخاطر، مثل التأمين التكافلي، الضمانات والرهونات، وتنوع المنتجات التمويلية والاستثمار. تركز هذه الأدوات على الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية وضمان استدامة العمليات المالية. كما تساعد في تقليل المخاطر المرتبطة بالتمويل والمخاطر التشغيلية الناتجة عن نماذج العمل المميزة.

✓ صيغ التمويل في البنوك الإسلامية مثل المراجعة والمضاربة والمشاركة تحمل مخاطر تختلف عن التمويل التقليدي. تتمثل إدارة المخاطر هنا في تقييم دقيق لكل صفقة تمويلية بناءً على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، إضافة إلى استخدام عقود شفافة تضمن توزيع المسؤوليات والمخاطر بين جميع الأطراف المعنية.

✓ تلعب الربحية البنكية دوراً أساسياً في تعزيز الاستقرار المالي للبنوك التجارية، حيث تساهم في جذب الاستثمارات وتوسيع قاعدة العملاء. كما أن ربحية البنك تعزز من قدرته على تحمل المخاطر المالية وتوسيع أنشطته التشغيلية. وتعتبر الربحية، دليلاً على صحة البنك المالية وقدرته على المنافسة في السوق البنكي.

✓ تعتمد البنوك على استراتيجيات متنوعة لتعظيم الربحية، مثل تنويع مصادر الدخل، تحسين كفاءة العمليات التشغيلية، والاعتماد على التكنولوجيا المالية. كما أن القرارات والاستراتيجيات المتعلقة بالاستثمارات، إدارة الأصول والتسعير، تلعب دوراً رئيسياً في تحقيق الربحية وتعزيز استدامة البنك على المدى الطويل.

✓ تساعد مؤشرات قياس الربحية، مثل العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE)، إلى جانب مؤشرات الكفاءة التشغيلية مثل نسبة المصاريف إلى الإيرادات. في تقييم الأداء

المالي للبنوك وتحديد مدى كفاءة إدارة الأصول والالتزامات، مما يساهم في تحسين استراتيجيات الربحية.

✓ تتأثر ربحية البنوك بعوامل داخلية مثل كفاءة الإدارة واستخدام الموارد، بالإضافة إلى عوامل خارجية تشمل التغيرات الاقتصادية والمنافسة في السوق. هذه العوامل تحدد القدرة التنافسية للبنوك في بيئة ديناميكية.

✓ تُعتبر إدارة المخاطر جزءاً لا يتجزأ في سبيل تحقيق الربحية البنكية، حيث أن تقليل المخاطر التشغيلية والمالية يساعد على تعزيز الاستقرار المالي. والعلاقة بين إدارة المخاطر والربحية تتمثل في قدرة البنك على تحقيق عوائد مالية مقبولة مع الحفاظ على مستوى منخفض من المخاطر، مما يعزز الأداء المالي بشكل عام.

2. نتائج الدراسة التطبيقية:

✓ يُظهر نموذج CAMELS أن الربحية البنكية تعتمد بشكل أساسي على فعالية إدارة المخاطر. حيث تساهم جودة الإدارة والتحكم في كفاية رأس المال وجودة الأصول بشكل مباشر في زيادة العوائد المالية وتقليل التكاليف المرتبطة بالمخاطر. كما أن الحفاظ على مستويات سيولة جيدة وتحقيق توازن بين الموجودات والمطلوبات يعزز من استدامة الربحية ويقلل من تقلباتها عبر الزمن.

✓ أظهرت البنوك التقليدية (مثل البنك الوطني الجزائري وبنك الجزائر الخارجي) قدرة جيدة على الحفاظ على نسب كفاية رأس المال فوق 8%، مما يعكس استقراراً مالياً جيداً. بينما كانت نسبة كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية (بنك السلام وبنك البركة) أعلى بشكل ملحوظ، مما يدل على قدرة أكبر على مواجهة المخاطر المالية.

✓ أظهرت البنوك الإسلامية أداءً أفضل في جودة الأصول، حيث احتفظ بنك السلام بتصنيفات مرتفعة نسبة التصنيف المرجح (WCR) مقارنة بالبنوك التقليدية، مما يدل على كفاءة أعلى في إدارة المخاطر المرتبطة بهذا المؤشر.

✓ أظهرت البنوك التقليدية كفاءة عالية في إدارة المصاريف التشغيلية، حيث حقق بنك الجزائر الخارجي أفضل أداء بمتوسط 1.20%، مما يعكس استقراراً مالياً. في المقابل، أظهرت البنوك الإسلامية، مثل بنك البركة وبنك السلام، تحسناً ملحوظاً، حيث حقق بنك البركة متوسط 1.90%. ورغم هذا التحسن، تظل البنوك التقليدية أكثر كفاءة في إدارة التكاليف. يعكس ذلك قدرة أكبر للبنوك التقليدية على التحكم في المصاريف التشغيلية والحفاظ على استقرار مالي أكبر.

✓ أظهرت البنوك الإسلامية، وخاصة بنك البركة، قدرة عالية على تحقيق الأرباح من خلال مؤشرات العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE)، حيث تميزت بنسب مرتفعة تعكس كفاءة إدارة الأصول والالتزامات. بالمقابل، كانت البنوك التقليدية، مثل البنك الوطني الجزائري، تعاني من تباين في الأداء، مع تراجع ملحوظ في بعض السنوات، مما يؤثر سلباً على قدرتها على تحقيق الأرباح المستدامة.

✓ سجّلت البنوك التقليدية، مثل البنك الوطني الجزائري وبنك الجزائر الخارجي، نسب قروض مرتفعة مقارنة بإجمالي الأصول والودائع، مما يشير إلى اعتماد كبير على القروض ومنه إلى مخاطر سيولة محتملة، بينما أظهرت البنوك الإسلامية، وخاصة بنك البركة، مستويات جيدة من السيولة، مما يعكس إدارة أكثر تحفظاً في الإقراض، وقدرة أكبر على تلبية الالتزامات المالية.

✓ أظهرت الفجوات بين الموجودات والمطلوبات الحساسة للفائدة تقلبات في الأداء، حيث كانت بعض البنوك التقليدية قادرة على الاستفادة من الفجوات الموجبة بتحقيق التوازن بين الموجودات والمطلوبات الحساسة للفائدة، بينما تعرضت بعض البنوك الإسلامية لمخاطر أكبر نسبيًا بسبب الفجوات السالبة، مما يبرز التحديات التي تواجهها في التعامل مع تقلبات أسعار الفائدة.

✓ حصلت جميع البنوك المدروسة على تصنيف "2 مرضي"، لكن البنوك الإسلامية أظهرت أداءً أفضل بشكل عام، حيث حقق بنك البركة تصنيفات أعلى في معظم المؤشرات. مما يشير إلى قدرتها على تحقيق عوائد مستدامة. كما تشير النتائج إلى أن البنوك الإسلامية تتمتع بمرونة أكبر في إدارة المخاطر مقارنة بنظيراتها التقليدية، مما يعكس كفاءتها في الاستجابة للتحديات الاقتصادية وتحقيق أرباح مستدامة مقارنة بالبنوك التقليدية.

✓ أظهرت نتائج التحليل الإحصائي باستخدام نمذجة المعادلات الهيكلية "SEM-PLS" أن هناك تأثيرًا إيجابيًا وذو دلالة إحصائية بين إدارة المخاطر والربحية في البنوك التقليدية والإسلامية في الجزائر. وتم إثبات أن المتغيرات المرتبطة بإدارة المخاطر مثل القدرة التنظيمية، والتحديات الخارجية تساهم بشكل فعال في تعزيز الربحية. وهذا يعني أن التحسين في إدارة المخاطر يؤدي بشكل مباشر إلى تحسين الأداء المالي لهذه البنوك. علاوة على ذلك، أكدت النتائج أن البنوك الأكثر التزامًا بهذه الجوانب تحقق استقرارًا ماليًا أكبر.

✓ أظهرت الدراسة أن إدارة المخاطر تلعب دورًا حاسمًا في تحسين الربحية لدى كل من البنوك التقليدية والإسلامية في الجزائر. إذ يرتبط تحسين الكفاءة في إدارة المخاطر بانخفاض الخسائر وزيادة الاستقرار المالي للبنوك، مما يعزز من قدرتها على تحقيق عوائد أعلى. كما أن اعتماد الاستراتيجيات الحديثة لتحليل المخاطر وتقديرها يقلل من التهديدات المالية المحتملة، ويساهم في تحسين مستوى الربحية العام.

✓ أكدت النتائج على وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين القدرة التنظيمية والبنية التحتية في إدارة المخاطر وبين تحقيق الربحية في كل من البنوك التقليدية والإسلامية. وكان هذا التأثير أقوى في البنوك الإسلامية، مما يعكس تركيزها الأكبر على تعزيز الهياكل التنظيمية والبنية التحتية لإدارة المخاطر، وبالتالي تحقيق ربحية أعلى مقارنة بالبنوك التقليدية.

✓ أظهرت النتائج أن الاستراتيجيات والتدابير الوقائية المطبقة في إدارة المخاطر لم تكن ذات تأثير قوي على تحقيق الربحية في البنوك التقليدية أو الإسلامية. بالرغم من أن هذه الاستراتيجيات تساهم في تقليل المخاطر، إلا أن تأثيرها على الربحية لم يكن معنويًا، مما يشير إلى أن هذه التدابير قد تكون موجهة نحو تقليل المخاطر فقط دون تحقيق مكاسب مالية مباشرة.

✓ أكدت النتائج أن التحديات والعوامل الخارجية، بالإضافة إلى التعاون البنكي، تلعب دورًا إيجابيًا وذو دلالة إحصائية في تحقيق الربحية في كلا النوعين من البنوك. وكان التأثير أقوى في البنوك التقليدية مقارنة بالبنوك الإسلامية، مما يعكس مرونة أكبر لدى البنوك التقليدية في التعامل مع التحديات الاقتصادية والقانونية، بينما قد تواجه البنوك الإسلامية بعض القيود المتعلقة بالامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية.

✓ أظهرت النتائج أن البنوك الإسلامية تتفوق على البنوك التقليدية في مجال إدارة المخاطر، خاصة فيما يتعلق بتطوير البنية التحتية والتنظيمية واعتماد أساليب مرنة في مواجهة المخاطر المالية. هذا

التفوق يساهم في تعزيز ربحية البنوك الإسلامية على المدى الطويل ويعكس استراتيجيات متقدمة في إدارة المخاطر.

✓ أشارت النتائج إلى أن البنوك التقليدية تحتاج أكثر إلى تحسين هياكلها التنظيمية واستثمار أكبر في التكنولوجيا لتتمكن من تحسين أنظمتها الإدارية وتعزيز قدرتها على إدارة المخاطر بشكل فعال. على الرغم من أن هذه البنوك تعتمد على قواعد تنظيمية صارمة، إلا أن البنوك الإسلامية استطاعت التفوق من خلال اتباع أساليب أكثر مرونة في إدارة المخاطر التشغيلية والمالية. هذا يعزز من قدرة البنوك الإسلامية على تجاوز التحديات والتكيف مع المتغيرات الاقتصادية بكفاءة أعلى.

ثانياً: نتائج اختبار الفرضيات

عقب تحليل الدراسة النظرية وإجراء الدراسة التطبيقية والميدانية المتعلقة بهذه الدراسة، تم التوصل إلى نتائج اختبار الفرضيات كما يلي:

• **الفرضية الأولى "تحسن إدارة المخاطر بالبنوك الإسلامية في الأداء والاستقرار المالي بشكل أكبر مقارنة بالبنوك التقليدية في الجزائر".** حيث أظهرت النتائج التطبيقية وجود تفوق للبنوك الإسلامية مقارنة بنظيرتها التقليدية فيما يخص جودة الأصول والسيولة، بالإضافة إلى قدرتها العالية على تحقيق الأرباح عبر مؤشرات العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية. كما أن نسبة كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية كانت أعلى بشكل ملحوظ، مما يعكس قدرتها الأكبر على مواجهة المخاطر المالية. بالمقابل، عانت البنوك التقليدية من تباين في الأداء المالي وبعض الصعوبات في إدارة مخاطر السيولة. تشير هذه النتائج إلى أن إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية تؤدي إلى تحسين أكبر في الأداء المالي والاستقرار مقارنة بالبنوك التقليدية. وهو ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.

• **الفرضية الثانية "هناك تأثير إيجابي للقدرة والبنية التحتية والتنظيمية في إدارة المخاطر على تحقيق الربحية في كل من البنوك التقليدية والإسلامية في الجزائر".** أظهرت الدراسة أن تحسين الهياكل التنظيمية وتطوير القدرة على التعامل مع المخاطر داخل البنك يساهم بشكل كبير في تحقيق الربحية. ففي البنوك الإسلامية، كانت هذه العلاقة أكثر وضوحاً بفضل الاعتماد على أنظمة متقدمة لإدارة المخاطر والبنية التحتية التنظيمية المتينة. أما في البنوك التقليدية، فبالرغم من وجود تأثير إيجابي، إلا أنه كان أقل وضوحاً مقارنة بالبنوك الإسلامية. وبناءً عليه تم إثبات صحة الفرضية الثانية.

• **الفرضية الثالثة "هناك تأثير إيجابي للاستراتيجيات والتدابير الوقائية في إدارة المخاطر على تحقيق الربحية في كل من البنوك التقليدية والإسلامية في الجزائر".** وعلى الرغم من أن الاستراتيجيات الوقائية تقلل من المخاطر، إلا أنها لا تساهم بشكل كبير في تحقيق الربحية المباشرة. أظهرت النتائج أن هذه التدابير تهدف بشكل أساسي إلى حماية البنوك من الأزمات، لكنها لا تؤدي بالضرورة إلى زيادة الأرباح بشكل ملموس. في كلا النوعين من البنوك، كانت هذه العلاقة ضعيفة وغير مؤثرة على نحو كافٍ. وبذلك تم رفض الفرضية الثالثة للدراسة لعدم تحققها.

1. **الفرضية الرابعة "هناك تأثير إيجابي للتحديات والعوامل الخارجية والتعاون البنكي في إدارة المخاطر على تحقيق الربحية في كل من البنوك التقليدية والإسلامية في الجزائر".** فالتحديات الاقتصادية والتعاون بين البنوك يمكن أن يساهما في تحسين كفاءة إدارة المخاطر وزيادة الربحية. البنوك التقليدية أظهرت مرونة أكبر في الاستجابة لهذه التحديات، حيث استفادت من التعاون البنكي

لتقليل تأثير العوامل الخارجية. أما في البنوك الإسلامية، فبالرغم من وجود تأثير إيجابي، إلا أن القيود الشرعية تحد من مرونة التعامل مع هذه التحديات. وبذلك تم تأكيد صحة الفرضية الرابعة.

ثالثاً: إقتراحات الدراسة

بناءً على النتائج المتوصل إليها من هذه الدراسة والتحليلات المتعلقة بها، خلصنا إلى مجموعة من الاقتراحات نذكر منها:

- ضرورة عمل البنوك التقليدية في الجزائر على تحسين بنيتها التحتية التنظيمية لتتماشى مع المتغيرات الاقتصادية والمالية الحديثة. يمكن أن يؤدي الاستثمار في نظم التكنولوجيا المالية الحديثة والرقابة الداخلية إلى تحسين إدارة المخاطر وتقليل المخاطر التشغيلية والمالية، مما يعزز الربحية.
- على البنوك، خاصة التقليدية منها، تطوير استراتيجيات وقائية لإدارة المخاطر لا تقتصر فقط على تقليل المخاطر، بل تركز أيضاً على تحقيق مكاسب مالية مستدامة. يمكن تحقيق ذلك من خلال دمج استراتيجيات إدارة المخاطر مع سياسات الربحية من خلال تحسين كفاءة العمليات التشغيلية.
- البنوك الإسلامية أظهرت قدرة أكبر على إدارة المخاطر وتحقيق ربحية عالية، خاصة فيما يتعلق بجودة الأصول والسيولة. وعليه يوصى بتعزيز استخدام الأدوات المالية الإسلامية وتنويع المنتجات التمويلية التي تراعي التوافق مع أحكام الشريعة لزيادة الربحية والاستقرار المالي.
- ضرورة تعزيز التعاون البنكي بين المؤسسات المالية التقليدية والإسلامية في الجزائر لمواجهة التحديات الاقتصادية والسياسية الخارجية. يمكن لهذا التعاون أن يساهم في تقاسم المعرفة والخبرات حول أفضل ممارسات إدارة المخاطر ويقلل من التحديات الناتجة عن العوامل الخارجية.
- ينبغي على البنوك في الجزائر، سواء التقليدية أو الإسلامية، التركيز على تنويع مصادر الدخل من خلال تقديم مجموعة متنوعة من المنتجات المالية والخدمات الجديدة. هذا من شأنه أن يقلل من اعتماد البنوك على أنواع محددة من التمويل ويزيد من فرص تحسين الربحية.
- ضرورة العمل على تدريب الموظفين وتطوير أنظمة معلومات قوية لضمان قدرة البنك على التعامل مع المخاطر بشكل أكثر كفاءة. فالدراسة أظهرت أن البنوك التقليدية تحتاج إلى تحسين استراتيجيات إدارة المخاطر المالية والتشغيلية لمواكبة التطورات في السوق.
- يجب على البنوك الإسلامية في الجزائر تطوير آليات رقابية دقيقة لضمان الامتثال المستمر لأحكام الشريعة الإسلامية، لا سيما فيما يتعلق بصيغ التمويل مثل المضاربة والمشاركة. لأن ذلك سيساهم في تقليل المخاطر المرتبطة بهذه العمليات وتحقيق استقرار مالي أكبر.
- توجيه المزيد من الجهود لتوعية المؤسسات المالية في الجزائر حول أهمية إدارة المخاطر في تحسين الأداء المالي وتعزيز الربحية. من خلال تنظيم دورات تدريبية وورش عمل موجهة للبنوك لتطوير قدرات العاملين في مجال إدارة المخاطر.
- على البنوك الجزائرية، سواء التقليدية أو الإسلامية، أن تواصل تطبيق معايير بازل المتعلقة برأس المال والسيولة بشكل أوسع لتعزيز قدرتها على تحمل الصدمات المالية. ولأن ذلك سيعزز من استقرار النظام البنكي المحلي ويقلل من احتمالية الأزمات المالية.
- يجب على البنوك تطوير أدوات ومؤشرات قياس دقيقة لتقييم أدائها المالي باستمرار. واستخدام مؤشرات مثل العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE) مما سيساعد البنوك في تحديد نقاط الضعف في أدائها وتصحيحها في الوقت المناسب.

رابعاً: آفاق الدراسة:

لقد سعينا من خلال هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مدى تأثير إدارة المخاطر على ربحية البنوك التقليدية والإسلامية في الجزائر. ورغم الجهود المبذولة في جمع وتحليل البيانات، يبقى الموضوع واسعاً ومتعدد الأبعاد. إن هذه الدراسة تفتح آفاقاً جديدة للبحث في عدة مجالات ذات الصلة، حيث يمكن استكمالها من خلال دراسات مستقبلية تعمق التحليل وتستكشف جوانب أخرى غير مغطاة بالكامل في هذه الدراسة. سنطرح فيما يلي بعض الموضوعات التي نراها جديرة بالبحث في المستقبل والإضافة العلمية:

- تأثير التكنولوجيا المالية (Fintech) على إدارة المخاطر في البنوك التقليدية والإسلامية.
- دور الرقابة الشرعية في تحسين إدارة المخاطر بالبنوك الإسلامية.
- مقارنة تأثير الأزمات الاقتصادية على إدارة المخاطر في البنوك التقليدية والإسلامية.
- أثر التغيرات التنظيمية في الجزائر على إدارة المخاطر في القطاع البنكي.
- تأثير التحول الجزئي للبنوك التقليدية إلى البنكية الإسلامية على إدارة المخاطر.
- دور البنوك الرقمية (Digital Banks) في تغيير مشهد إدارة المخاطر على المستوى المحلي والدولي.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

أ. الكتب:

1. أسامة ربيع أمين. (2008). التحليل الإحصائي باستخدام البرنامج الإحصائي spss - مهارات أساسية، اختبارات الفروض الإحصائية (البارامترية - اللابارامترية). القاهرة، مصر: الدار العالمية.
2. أحمد بن محمد الإدريسي. (2021). العقود والصيغ البديلة في البنوك الإسلامية (المجلد 2). مركز فاطمة الفهرية للأبحاث والدراسات (مفاد).
3. أحمد محمد لطفي أحمد. (2013). الاستثمار في عقود المشاركات في المصارف الإسلامية. المنصورة، مصر: دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع.
4. إبراهيم الكراسنة. (2006). أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر. أبو ظبي: صندوق النقد العربي.
5. إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه. (2008). الخطر والتأمين - المبادئ النظرية والتطبيقات العملية. الاسكندرية، مصر: دار المطبوعات الجامعية.
6. اسماعيل علي سيد. (2020). مصادر توفير السيولة في البنوك الإسلامية. مصر: دار التعليم الجامعي.
7. بن علي بلعزوز، عبد الكريم قندوز، و عبد الرزاق حبار. (2013). إدارة المخاطر: إدارة المخاطر - المشتقات المالية - الهندسة المالية. عمان، الأردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
8. جوزيف ف. هير، إم هولت جي توماس، كريستيان إم رينجل، و ماركو سارستد. (2020). الأساس في نمذجة المعادلات الهيكلية بالمربعات الصغرى الجزئية (PLS-SEM). (زكرياء بلخامسة، المترجمون) عمان، الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي.
9. حاكم محسن الربيعي، و حمد عبد الحسين راضي. (2018). حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة. دار اليازوري.
10. حسن إياد منصور. (2019). إدارة العمليات البنكية والنقدية. عمان، الأردن: دار ابن النفيس للنشر والتوزيع.
11. حسين محمد سمحان، و موسى عمر مبارك. (2011). محاسبة المصارف الإسلامية (المجلد 2). عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
12. حكيم حمود فليح الساعدي، ثورة صادق المفرجي، و محمد حسن الحلبي. (2019). المصارف الإسلامية، مفاهيم أساسية وحالات تطبيقية. بغداد، العراق: دار بغداد للكتب للطباعة والنشر والتوزيع.
13. حمود بن صنجور الزدجالي. (2003). بحث في مقررات لجنة بازل الجديدة وأبعادها بالنسبة للصناعة المصرفية العربية. اتحاد المصارف العربية.
14. حيدر يونس الموسوي. (2018). المصارف الإسلامية - أدائها المالي وأثرها في سوق الأوراق المالية. دار اليازوري للنشر والتوزيع.
15. خالد أحمد علي محمود. (2019). الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية. الاسكندرية، مصر: دار الفكر الجامعي.
16. خالد أحمد علي محمود. (2019). فن إدارة المخاطر في البنوك وسوق المال. الاسكندرية: دار الفكر الجامعي.
17. خالد أمين عبد الله، و إسماعيل إبراهيم الطراد. (2006). إدارة العمليات المصرفية - المحلية والدولية. عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.

18. سعد بن سعيد القحطاني. (2015). الاحصاء التطبيقي، المفاهيم الأساسية وأدوات التحليل الأكثر استخداما في الدراسات والبحوث الاجتماعية والانسانية باستخدام spss. الرياض، المملكة العربية السعودية: مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر.
19. سامر مظهر قنطقجي. (2015). صناعة التمويل في المصاف والمؤسسات المالية الإسلامية (المجلد 2). حماة، سوريا: دار أبي الفداء العالمية للنشر والتوزيع والترجمة.
20. دريد كامل آل شيب. (2012). إدارة البنوك المعاصرة. عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
21. رحيم يونس كرو العزاوي. (2007). مقدمة في منهج البحث العلمي. عمان، الأردن: دار دجلة.
22. زياد رمضان، و محفوظ جودة. (2006). الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك (الإصدار 3). عمان، الأردن: دائر وائل للنشر.
23. سالم محمد عبود، و أحمد محمد فهمي البرزنجي. (2018). تطبيقات محاسبية في العمليات المصرفية. بغداد، العراق: دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية.
24. سمير الخطيب. (2005). قياس وإدارة المخاطر بالبنوك. الإسكندرية: منشأة المعارف.
25. سمير عبد الحميد رضوان. (2005). المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة أدواتها. مصر: دار النشر للجامعات.
26. شهاب أحمد سعيد العززي. (2011). إدارة البنوك الإسلامية. عمان، الأردن: دار النفائس للنشر والتوزيع.
27. شوقي بورقبة. (2013). التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الاسلامية- دراسة مقارنة من حيث المفاهيم والاجراءات والتكلفة. الأردن: عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع.
28. شوقي بورقبة، و هاجر زرارقي. (2015). إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية: دراسة تحليلية. عمان، الأردن: دار النفائس للنشر والتوزيع.
29. صادق الراشد الشمري. (2019). استراتيجية ادارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية. عمان، الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
30. صادق راشد الشمري. (2014). إدارة العمليات المصرفية، مداخل وتطبيقات. عمان، الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
31. صادق راشد حسين الشمري. (2008). أساسيات الصناعات المصرفية الاسلامية - أنشطتها، التطلعات المستقبلية. عمان، الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
32. طارق الله خان، و حبيب أحمد. (2003). إدارة المخاطر: تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية. جدة، المملكة العربية السعودية: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.
33. طارق عبد العال حماد. (2003). إدارة المخاطر. الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية.
34. طارق عبد العال حماد. (2003). التطورات العالمية وانعكاساتها على البنوك. الاسكندرية، مصر: الدار الجامعية.
35. طارق عبد العال حماد. (2005). حوكمة الشركات (المفاهيم، المبادئ، التجارب) تطبيقات الحوكمة في المصارف. الاسكندرية: الدار الجامعية.
36. طه عبد الرحيم عاطف جابر. (2008). تنظيم وإدارة البنوك (منهج وصفي تحليلي). الاسكندرية، مصر: الدار الجامعية.
37. عبد الباقي اسماعيل ابراهيم. (2016). إدارة البنوك التجارية. عمان، الأردن: دار غيداء للنشر والتوزيع.
38. عبد الحميد عبد المطلب. (2005). العولمة واقتصاديات البنوك. الاسكندرية، مصر: الدار الجامعية.

39. عبد الحميد عبد المطلب. (2013). الاصلاح المصرفي ومقررات بازل3. الاسكندرية، مصر: الدار الجامعية.
40. عبد السلام لفقة سعيد. (2013). إدارة المصارف وخصوصية العمل المصرفي. عمان، الأردن: الذاكرة للنشر والتوزيع.
41. عبد السلام ناشد محمود. (2003). إدارة الأخطار. مصر: مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح.
42. عبد الناصر السيد عامر. (2018). نمذجة المعادلة البنائية للعلوم النفسية والاجتماعية -الأسس والتطبيقات والقضايا. دار جامعة نايف للنشر.
43. عبيدات ذوقان، عبد الحق كايد، و عبد الرحمان عدس. (2015). البحث العلمي - مفهومه. أدواته. أساليبه. عمان: دار الفكر ناشؤون وموزعون.
44. عصام مهدي عابدين، و أحمد عبد العزيز الكشواني. (2022). حوكمة الشركات والبنوك: في مصر ودولة الإمارات العربية المتحدة. القاهرة، مصر: دار محمود للنشر والتوزيع.
45. فيصل شياد. (2015). المصارف الاسلامية والتحديات المعاصرة. العين، الامارات العربية المتحدة: دار الكتاب الجامعي.
46. محمد البلتاجي. (2012). المصارف الاسلامية (النظرية - التطبيق - التحديات). القاهرة، مصر: مكتبة الشروق الدولية.
47. محمد الصيرفي. (2016). ادارة العمليات المصرفية: العادية - غير العادية - الالكترونية. القاهرة، مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع.
48. محمد الفاتح محمود بشير المغربي. (2020). إدارة المخاطر في المصارف الاسلامية. القاهرة، مصر: الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي.
49. محمد شيخون. (2002). المصارف الاسلامية: دراسة في تقويم المشروعات الدينية والدور الاقتصادي والسياسي. عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
50. محمد طه عبد العظيم. (2020). الاصلاح المصرفي للبنوك التقليدية والاسلامية في ضوء قرارات بازل 3. مصر: دار التعليم الجامعي.
51. محمد عبد الفتاح الصيرفي. (2014). إدارة البنوك. عمان، الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع.
52. محمد محمود العجلوني. (2008). البنوك الاسلامية: أحكامها -مبادئها -تطبيقاتها المصرفية. عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
53. محمد محمود مكاي. (2013). البنوك الاسلامية ومازق بازل من منظور المطلوبات والاستيفاء. دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع.
54. محمود الوادي، حسين سمحان، و سهيل سمحان. (2010). النقود والمصارف. عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
55. محمود حسين الوادي، و حسين محمد سمحان. (2012). المصارف الاسلامية -الأسس النظرية والتطبيقات العملية. عمان، الأردن: دار المسيرة.
56. مصطفى النشترتي. (2003). السياسات النقدية والمصرفية. القاهرة، مصر: دار النهضة العربية.
57. مصطفى طويطي. (2018). التحليل الاحصائي لبيانات الاستبيان -تطبيقات عملية على برنامج Exel. تلمسان: النشر الجامعي الجديد.
58. مصطفى كمال السيد طایل. (2012). البنوك الاسلامية والمنهج التمويلي. عمان، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع.
59. هشام جبر. (2010). إدارة المصارف (المجلد 2). القاهرة، مصر: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات.

60. نوري موسى شقيري، ابراهيم نور محمود، محمد الحداد وسيم، و سمير ذيب سوزان. (2012). إدارة المخاطر. عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
61. نادية سعيد عيشور. (2017). منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية. قسنطينة: مؤسسة حسين راس الجبل للنشر والتوزيع.

ب. المذكرات والأطروحات:

1. إيمان بن السراج. (2018). دور المعلومات في قياس اتجاهات متخذي القرار نحو المخاطر المالية في البنوك التجارية- دراسة عينة من البنوك التجارية الجزائرية. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.
2. توفيق زرمان. (2017). إدارة المخاطر التشغيلية وأثرها على السلامة المصرفية وفق اتفاقية بازل2. دراسة حالة بنك سوسيتيه جنرال خلال 2008-2015. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة2.
3. حياة نجار. (2014). إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل: دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف1- الجزائر.
4. خديجة سعدي. (2017). إشكالية تطبيق معيار كفاية رأس المال بالبنوك وفقا لمتطلبات لجنة بازل- دراسة حالة البنوك الإسلامية. أطروحة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان.
5. رميسة كلاش. (2022). المخاطر المالية في البنوك التجارية وأثرها على الأداء المالي -دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر (2004-2018). أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في علوم التسيير. جامعة العربي بن مهيدي -أم البواقي.
6. سليمان بن بوزيد. (25 ماي، 2017). استخدام مخرجات تحليل القوائم المالية في قياس أداء البنوك التجارية والتنبؤ بالتعثر المصرفي -دراسة عينة من البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة (2001-2015). المسيلة، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير. جامعة محمد بوضياف بالمسيلة. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية.
7. سوسن بركاني. (2019). أثر السياسة النقدية للبنك المركزي على التوسع الائتماني للبنوك التجارية والتمويل للبنوك الإسلامية. أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه الطور الثالث تخصص بنوك وتأمينات. الجزائر: جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية.
8. شوقي بورقبة. (2011). الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية: دراسة تطبيقية مقارنة. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة فرحات عباس -سطيف.
9. صابر بن معتوق. (2017). متطلبات اعتماد الاندماج المصرفي كاستراتيجية لرفع مستوى أداء المنظومة المصرفية الجزائرية (دراسة استشرافية). أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.
10. صديقة بن مداني. (2017). انعكاسات القروض المصرفية المتعثرة على أداء البنوك التجارية في الجزائر -دراسة عينة من البنوك التجارية في الجزائر-. أطروحة مكملة لنيل شهادة دكتوراه الطور

- الثالث في العلوم التجارية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة محمد بوضياف - المسيلة.
11. عادل بن عبد الرحمان بن أحمد بوقري. (2005). مخاطر صيغ التمويل التجارية الإسلامية في البنوك السعودية. رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد الإسلامي. كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى بالمملكة العربية السعودية.
12. عبد القادر بن مصطفى. (2018). البنوك الإسلامية ومدى استجابتها لمعايير بازل3: دراسة تطبيقية على دول مجلس التعاون الخليجي - السعودية، الكويت، الإمارات- للفترة 2013-2016. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان.
13. عبد الكريم قندوز. (2012). التحوط وإدارة المخاطر بالمؤسسات المالية الإسلامية. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف.
14. عفاف بشيري. (10 03، 2018). مدى مساهمة النماذج الرياضية في إدارة مخاطر الائتمان للمحافظ الاستثمارية -دراسة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية-. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.
15. عمران بوريب. (2021). تطوير آليات إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية - دراسة حالة البنك الإسلامي للتنمية جدة للفترة 2015/2019. أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير. الجزائر: جامعة الجزائر3، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
16. فاروق فخاري. (09 02، 2019). محاولة تطبيق نماذج تحليل الانحدار اللوجستي للتحكم في تعثر الائتمان البنكي -دراسة مجموعة من البنوك التجارية في الجزائر-. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية. الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.
17. فاطمة بن شنة. (2017). إدارة المخاطر الائتمانية ودورها في تقييم ربحية البنوك التجارية - دراسة تطبيقية للبنوك الجزائرية خلال الفترة 2005-2014. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم فرع علوم التسيير. جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
18. فريدة تلي. (2019). إستخدام الأساليب الكمية في قياس وإدارة المخاطر المصرفية- دراسة حالة مصرف دبي لاسلامي في الفترة (2001-2017). أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة محمد خيضر - بسكرة.
19. فوزي لوالبية. (2020). محددات إدارة الأرباح للمؤسسات الاقتصادية في ظل البيئة المالية والمحاسبية الجزائرية - دراسة ميدانية استقصائية. أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الدكتوراه الطور الثالث شعبة العلوم المالية والمحاسبة. جامعة أحمد دراية، أدرار، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية.
20. مولاي ختير صالح صابري. (2018). تأثير القواعد الاحترازية من بازل1 الى بازل3 على التسيير المالي في البنوك الجزائرية العمومية. رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه LMD تخصص بنوك. كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان.
21. موسى عمر مبارك أبو محييمد. (2008). مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل 2. أطروحة مقدمة استكمالاً للحصول على شهادة دكتوراه الفلسفة في تخصص المصارف الإسلامية. كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.

22. نصيرة بن السيلت. (9 6، 2022). تبني البنوك التجارية التقليدية للمعاملات المصرفية الإسلامية - دراسة حالة الجزائر. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم الثالث في العلوم التجارية. الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.
23. هشام بورمة. (2017). الحوكمة المؤسسية وتطبيقاتها في البنوك الإسلامية- دراسة عينة من البنوك الإسلامية. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في علوم التسيير. الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.
24. الويزة أوصغير. (2018). دراسات اتجاهات البنك المركزي في تطبيق مقررات لجنة بازل وآثارها على البنوك التجارية. أطروحة مكملة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.

ج. المقالات:

1. أحلام بوعبدلي، و عائشة طبي. (30 6، 2015). إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية - دراسة مقارنة لعينة من البنوك العاملة في قطر للفترة 2011-2014. مجلة رؤى اقتصادية، العدد8، الصفحات 104-120.
2. أحلام بوعبدلي، و نزيهة مرسل. (ديسمبر، 2016). أثر الهيكل المالي على ربحية البنوك التجارية - دراسة حالة بنك سوستي جنرال الجزائر للفترة (2005-2014). مجلة الباحث الاقتصادي، العدد6، الصفحات 42-54.
3. أحمد عزوز. (2022). تقييم ربحية البنوك الإسلامية باستخدام مؤشرات السيولة -دراسة مقارنة لبنك البركة وبنك السلام للفترة 2012-2019. مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد6، العدد1، الصفحات 320-331.
4. احمد كاظم اليساري، و محمد هاشم رباط. (2017). إدارة فجوة حساسية الفائدة وتأثيرها على الربحية في المصارف التجارية -دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2005-2014). مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية، المجلد09، العدد03، الصفحات 61-83.
5. أحمد محمد جاسم الجميلي، و أحمد عباس حمادي. (2021). تمويل المصارف الإسلامية في العراق (بين النظرية والتطبيق). مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد65، الصفحات 281-292.
6. أحمد ناصر عباس الدعيمي. (2 جوان، 2024). أثر مؤشرات قائمة الدخل في تقييم إدارة الأرباح. المجلة العراقية للعلوم الادارية، المجلد 20، العدد80، الصفحات 31-42.
7. أزهر بوعزيز، حسن بوعمرة، و وسام حسيني. (31 مارس، 2022). أثر مخاطر الائتمان على ربحية البنوك التجارية (دراسة قياسية على البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2010-2018). مجلة الدراسات الأكاديمية، المجلد4، العدد1، الصفحات 184-201.
8. إسحاق بن مالك، و حبيبة قادة. (31 01، 2023). المرابحة كصيغة من صيغ التمويل في البنوك الإسلامية. مجلة دفاتر السياسة والقانون، المجلد15، العدد01، الصفحات 99-113.
9. ايه سعدون عربي. (2023). أثر بعض المحددات الداخلية على الربحية المصرفية -دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة (2005-2017). المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز، الصفحات 96-123 المجلد12، العدد1.
10. بختة بطاهر، و محمد بوطلاعة. (03 12، 2018). إدارة مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية - دراسة ميدانية في عدة فروع لبنك البركة-. مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد11، العدد2، الصفحات 140-154.

11. بلسم حسين رهيف. (2015). إدارة المخاطر المصرفية ومدى التزام المصارف العراقية بمتطلبات بازل 2. مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 46، الصفحات 387-420.
12. أسيا قاسيمي. (جوان، 2016). أهمية المراجعة المصرفية لإدارة المخاطر على تعزيز السلامة المالية للبنوك. مجلة معارف، الصفحات 206-218.
13. أسيا كرومي. (22 أفريل، 2022). تقييم أداء البنوك التجارية باستعمال نموذج camels ، دراسة تطبيقية على المؤسسة المصرفية العربية خلال 2010-2019. مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 08، العدد 01، الصفحات 169-184.
14. إلهام طباخ. (2018). أثر التقيد بكفاية رأس المال على ربحية البنوك الإسلامية في الجزائر- دراسة حالة بنك البركة الجزائري ومصرف السلام- الجزائر خلال الفترة الزمنية 2010-2016. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 05، العدد 02، الصفحات 58-72.
15. امير علي خليل الموسوي، جنان مهدي شهيد الدهان، و هدير خيون عاشور الجبوري. (31 ديسمبر، 2018). استخدام نموذج camels كأداة لقياس السلامة المصرفية. المجلة العراقية للعلوم الادارية، المجلد 14، العدد 58، الصفحات 175-196.
16. بو عبد الله ودان، و يمينه شوشة. (ديسمبر، 2017). أثر تطبيق نظام التقييم البنكي camels في تفعيل الرقابة على البنوك التجارية. مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 08، الصفحات 91-111.
17. جعفر حسن البشير آدم، و ابراهيم فضل المولى. (2015). معيار كفاية رأس المال المكيف حسب معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية ودوره في الحد من آثار مخاطر الائتمان المصرفي. مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 16، العدد 1.
18. جمال خليفي، و عبد القادر محمدي. (12 ماي، 2022). أثر التمويل بالمضاربة والمشاركة على الربحية في البنوك الإسلامية "حالة السودان" في الفترة 2013-2019. مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 08، العدد 01، الصفحات 277-293.
19. جمال خليفي، و عبدالقادر عبد الرحمان. (17 جوان، 2023). أثر صيغ التمويل الاسلامي بالمداينات على ربحية البنوك السودانية خلال الفترة 2013-2022. مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 07، العدد 02، الصفحات 276-294.
20. جميلة الجوزي، و علي حدو. (2016). دراسة مقارنة لإدارة المخاطر في الجزائر بين المصارف الإسلامية ومصارف تقليدية خاصة -حالة بنك البركة الجزائري وبنك الشركة المصرفية العربية وبنك الخليج الجزائري-. المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية(العدد 07)، الصفحات 79-105.
21. جورج ناصر شواقفة. (31 مارس، 2022). أثر مخاطر التضخم على ربحية البنوك الإسلامية الأردنية. مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 07، العدد 01، الصفحات 489-506.
22. حازم محمد باسمة، ياسر محمد عدنان، و فوزي شهاب سميرة. (جانفي، 2024). ادارة المخاطر المصرفية في التعاملات المالية. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 75، الصفحات 145-167.
23. حسين محسن توفيق المطيري، و عبد الرضا فرج بدر اوي الخماس. (2022). أثر تطبيق نموذج التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS كأداة للرقابة على المصارف التجارية الخاصة العراقية للمدة (2016-2020). مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 17(العدد 58).
24. حمزة سايح، و حكيم نشاد. (30 جوان، 2021). الهندسة المالية الإسلامية المعاصرة وإدارة مخاطرها " صيغة السلم أنموذجاً". مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 4، العدد 1، الصفحات 245-258.

25. حمزة مقاتل، و مريم بونيهي. (12 جويلية، 2021). تقييم أداء البنوك الاسلامية مقارنة بأداء البنوك التقليدية باستخدام نموذج camels. مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 06، العدد 01، الصفحات 180-199.
26. حنان محمد المعيوفى، و محمد رضوان عبد العزيز. (2017). إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية. مجلة الرسالة، المجلد 1، العدد 1، الصفحات 46-59.
27. حياة نجار. (2013). اتفاقية بازل 3 وأثارها المحتملة على النظام المصرفي الجزائري. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 13، الصفحات 273-298.
28. حيدر علي كاظم الفتلاوي، و وسن خيفة عبد الرضا الساعدي. (15 07، 2023). أسباب عزوف المصارف الاسلامية عن بيع السلم: دراسة حالة المصارف الاسلامية في العراق. مجلة ابتكارات للدراسات الانسانية والاجتماعية، المجلد 01، العدد 02، الصفحات 1-20.
29. خديجة هاجر دويدي، و ليلي مطالي. (ديسمبر، 2021). المصارف الاسلامية: تحديات وحلول. مجلة الراصد العلمي، المجلد 8، الصفحات 209-226.
30. خولة عزاز، و سعيدة ممور. (31 مارس، 2019). صيغ التمويل الاسلامي كآلية لدعم ربحية البنوك الاسلامية: دراسة حالة بنك قطر الاسلامي مع الاشارة إلى تجربة بنك البركة الجزائري. مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، العدد 06، الصفحات 28-46.
31. راضية صبايحي نوال بغداد. (2013). دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية. مداخلة مقدمة لملتقى دولي حول: إدارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم. جامعة البويرة، الجزائر.
32. رافد كاظم نصيف العبيدي. (2018). اتفاقية بازل 2 وأثرها على الأداء المصرفي -دراسة تطبيقية في مصرفي الوطني الاسلامي والتجارة العراقي. مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد 10، العدد 3، الصفحات 260-278.
33. رحيمة شخوم، و عبد القادر حفاي. (18 جوان، 2021). أثر المخاطر المصرفية على ربحية المصارف التجارية -دراسة قياسية لعينة من المصارف الخاصة العاملة في الجزائر للفترة (2010-2018). مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 12، العدد 2، الصفحات 217-232.
34. زاهية لعراف ، و مصطفى قريد. (29 جوان، 2020). قياس الأداء المالي باستخدام مؤشرات الربحية في البنوك التجارية الجزائرية: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية. مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 6، العدد 1، الصفحات 486-498.
35. زينب مكي البناء، و شيماء هادي نعمة. (30 جوان، 2018). أثر استراتيجيات ادارة الأرباح في تغيير التدرج الانتمائي. المجلة العراقية للعلوم الادارية، المجلد 14، العدد 56، الصفحات 192-213.
36. زيبار الشاذلي. (31 ديسمبر، 2022). دراسة لأنواع الودائع المصرفية في التشريع الجزائري. المجلة الافريقية للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 06(العدد 02)، الصفحات 204-220.
37. ريمة بودشيشة، و كحول محمد يزيد. (31 ديسمبر، 2021). تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية من حيث الربحية والسيولة - دراسة احصائية مقارنة بين البنوك الخاصة والبنوك العمومية خلال الفترة (2016-2019). مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 21، العدد 02، الصفحات 133-147.
38. سجي فتحي محمد الطاني، و ليلي عبد الكريم محمد. (2013). التنبؤ بالأزمات المصرفية باستخدام معيار ال camels (دراسة تطبيقية على مجموعة من المصارف التجارية الأردنية). مجلة تكريت الادارية والاقتصادية، المجلد 09، العدد 27، الصفحات 162-193.
39. سعد عبد الحميد مطاوع، محمد عبد الحافظ البغدادي، و مقبل علي عبد الله الزوبة. (2018). تقييم أداء البنوك وفق نظام تصنيف camel: دراسة تطبيقية على البنوك اليمنية. مجلة البحوث التجارية المعاصرة، المجلد 32(العدد 3)، الصفحات 241 - 264.

40. سليمان أحمد شوقي. (جويلية، 2017). المخاطر المحيطة بصيغة الإجارة المنتهية بالتملك وكيفية الحد منها (حالة عملية). مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية، العدد 61، الصفحات 62-71.
41. سليمان أحمد شوقي. (جويلية، 2017). المخاطر المحيطة بصيغة المضاربة وكيفية الحد منها (حالة عملية). مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية، العدد 62، الصفحات 44-53.
42. سليمان أحمد شوقي. (مارس، 2017). المخاطر المحيطة بصيغة المشاركة وكيفية الحد منها (حالة عملية). مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية، العدد 58، الصفحات 112-121.
43. سليمان ناصر. (2006). النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 6، الصفحات 151-162.
44. سهام شلوش اخوان. (ديسمبر، 2017). النماذج المستخدمة لقياس وإدارة مخاطر سعر الفائدة وأثرها على ربحية البنوك التجارية. مجلة العلوم الانسانية، العدد 49، الصفحات 439-452.
45. سهام عيساوي، فطوم حوحو، و جابر زيد. (1 جانفي، 2020). إدارة المخاطر التمويلية في البنوك الاسلامية -دراسة حالة بنك البركة الجزائري. مجلة اقتصاد المال والاعمال، المجلد 3، العدد 4، الصفحات 39-55.
46. صالح حميد العلي. (بلا تاريخ). إدارة مخاطر صيغ التمويل والاستثمار في المصارف الاسلامية. مجلة الإحياء، العدد 14، الصفحات 481-510.
47. صورية عاشوري، و ذوايدي مهدي. (2019). أثر الربحية على كفاية رأس المال في البنوك التجارية، دراسة حالة البنوك الخاصة الجزائرية. مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 5، العدد 1، الصفحات 92-108.
48. عباس حميد التميمي، و ثورة صادق حمادي. (2014). مصادر وآثار مخاطر صيغ التمويل الإسلامي في المصارف الإسلامية. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 20، العدد 79، الصفحات 376-400.
49. عبد الباقي بضيف. (03 مارس، 2023). تأثير إدارة المخاطر الائتمانية على ربحية البنوك التجارية - دراسة قياسية على البنوك التجارية الجزائرية (2009-2016). مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، المجلد 08، العدد 1، الصفحات 453-468.
50. عبد الباقي بضيف، بوبكر شماخي، و عائشة بخالد. (15 ديسمبر، 2018). تحليل العوامل المؤثرة على الأداء المالي للبنوك التجارية -دراسة قياسية على البنوك التجارية الجزائرية (2005-2006). مجلة الباحث، المجلد 18، العدد 1، الصفحات 549-560.
51. عبد الرحمان نجلاء ابراهيم، و ابراهيم النفيعي ربا محمد. (30 ديسمبر، 2022). أثر المنافسة بين البنوك على مخاطر السيولة واستدامة الربحية- دراسة تطبيقية على البنوك السعودية خلال الفترة (2013-2020). مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد 6، العدد 29، الصفحات 100-141.
52. عبد القادر بريس. (فيفري، 2013). إدارة المخاطر المصرفية وفقا لمقررات بازل 2 و 3 ومتطلبات تحقيق الاستقرار المالي والمصرفي العالمي ما بعد الأزمة المالية العالمية. مجلة العلوم الانسانية - جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 29، الصفحات 27-43.
53. عبد القادر قطاف، و عبيرات مقدم. (1 8، 2015). إجراءات التقليل من مخاطر صيغ التمويل والاستثمار في البنوك الاسلامية. مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، المجلد 9، العدد 2، الصفحات 300-317.
54. عبد القادر لنصاري، عدنان محيريق، و محمد فودوا. (ديسمبر، 2021). تأثير التمويل بصيغة السلم على ربحية البنوك الاسلامية. مجلة إيليزا للبحوث والدراسات، المجلد 06، العدد 02، الصفحات 321-338.

55. عبد المجيد بابا أحمد، و علي يوسفات. (15 جويلية، 2021). تقييم سياسات إدارة المخاطر الائتمانية وأثرها على الربحية: دراسة حالة عينة من البنوك الجزائرية العمومية والخاصة. مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 6، العدد 1، الصفحات 1740-1760.
56. عديلة خنوسة، و لحسن فوضيل. (2019). التحديات التي تواجهها البنوك الإسلامية كبديل تمويلي لتحقيق التنمية المستدامة. مجلة المقاولاتية والتنمية المستدامة، المجلد 1، العدد 1، الصفحات 86-103.
57. العربي قلاع الدم، علي بن ساحة، و حمزة عمي السعيد. (14 نوفمبر، 2021). أثر تسعير القروض المصرفية على ربحية البنوك التجارية. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 8، العدد 2، الصفحات 149-162.
58. عقبة عبد اللاوي، و آسيا قروي. (أفريل، 2017). صيغ التمويل الاسلامي وأثرها على توليد الأرباح في البنوك الإسلامية - دراسة حالة بنك قطر الاسلامي للفترة (2006-2014). مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، المجلد 02، العدد 30، الصفحات 225-242.
59. غيداء سلطان الرحيلي، و راوية رضا عبيد. (أكتوبر، 2023). تأثير إدارة الأرباح على الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية والأداء المالي في البنوك السعودية -دراسة تطبيقية. المجلة العربية للآداب والدراسات الانسانية، المجلد 07، العدد 28، الصفحات 193-236.
60. فضيلة بوطورة، نوفل سمايلي، و العيد فراحتية. (28 07، 2020). واقع تمويل قطاع الفلاحة في الجزائر، وامكانية إنعاشه من خلال صيغ المشاركات الزراعية للتمويل المصرفي الإسلامي. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13، العدد 01، الصفحات 834-852.
61. فوزان عبد القادر القيسي. (2017). تحليل العوامل المؤثرة على أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج camels : دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الأردنية خلال الفترة 2009-2014. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 13، العدد 04، الصفحات 461-474.
62. ماجد صيد، و فاطمة الزهراء رقايقية. (أفريل، 2017). انعكاسات معايير بازل 3 على منظومة الرقابة والإشراف في النظام المصرفي الجزائري. مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، المجلد 5، العدد 9.
63. مجدوب بوحصي، خير الدين بوزرب، و عمار عريس. (جوان، 2018). تكييف الأنظمة المصرفية وفق معايير اتفاقية بازل 3: حالة الولايات المتحدة الأمريكية. مجلة الدراسات المالية والإدارية، العدد 9، الصفحات 32-50.
64. محسن مها مزهر. (25 3، 2018). أثر القصور في المعايير والأدوات المستخدمة لإدارة النظام المصرفي في نشوء الأزمات المالية- بالتركيز على اتفاقية بازل 2، 1. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 24، العدد 107، الصفحات 292-324.
65. محمد ابراهيم عبد الرزاق أسماء. (جانفي، 2024). دراسة مقارنة لممارسات ادارة الأرباح بين البنوك العاملة في المنطقة العربية. مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية، المجلد 08، العدد 01، الصفحات 237-283.
66. محمد البشير بن عمر، و أحمد نصير. (2017). تقييم أداء البنوك باستخدام نموذج camels حالة البنك الوطني الجزائري في الفترة (2014 - 2015). مجلة اضافات اقتصادية(العدد2)، الصفحات 26 - 45.
67. محمد حداد. (03 06، 2023). إجراءات إبرام عقد المراجعة للأمر بالشراء - دراسة قانونية وشرعية. مجلة البحوث ف العقود وقانون الأعمال، المجلد 08، العدد 02، الصفحات 20-46.
68. محمد عبد الفتاح العشماوي، محمد عبد المقصود أحمد، و سارة يوسف علي كاشف. (2022). دور مؤشرات camels في تقييم الأداء المصرفي (دراسة حالة على البنك الأهلي المصري). المجلة العلمية للبحوث التجارية، العدد 01، الصفحات 352-378.

69. محمد عبد الكريم بوسعيد، و محمد بن بوزيان. (25 12، 2019). إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية - دراسة حالة بنك البركة الجزائري. مجلة المالية والأسواق، المجلد 6، العدد 1، الصفحات 217-237.
70. محمد عمر هاشم محمود. (جوان، 2021). أحكام الودائع المصرفية. مجلة الدراسات القانونية، الصفحات 1-61.
71. محمد فخري سامر، و بهاء الدين قادر أسو. (2016). مؤشر الربحية المصرفية والعوامل المؤثرة فيه - دراسة قياسية في عينة من المصارف التجارية العراقية. مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 6، العدد 2، الصفحات 145-170.
72. محمد قوجيل، و عبد العزيز طيبة. (03 06، 2022). مخاطر التكنولوجيا المالية وإدارتها في القطاع المصرفي -دراسة تنظيمية واحترافية. مجلة الاقتصاد والمالية (المجلد 08 العدد 02)، الصفحات 185-199.
73. محمد محمود الطائي، و حسام عباس علي. (2019). تقييم المصارف التجارية وفق نموذج CAMELS بأسلوب مقارن "بحث تطبيقي على عينة من المصارف الأهلية التجارية". مجلة المثني للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 9 (العدد 1).
74. مختار بونقاب. (ديسمبر، 2016). دور الهندسة المالية الإسلامية في إدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامي. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 5، الصفحات 45-58.
75. مريم بونيهي. (فيفري، 2016). الادارة الحديثة لمخاطر السيولة المصرفية وفق مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية. مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 15، الصفحات 215-228.
76. مصطفى سلام عبد الرضا، شهاب أحمد صيوان، و علياء كاظم عيال. (2019). الاحتياطي القانوني وأثره على الربحية المصرفية -دراسة تطبيقية في مصرفي الوطني الاسلامي التجاري العراقي. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 58، الصفحات 279-292.
77. محمد إياد طاهر، و حميد أحمد طالب. (أفريل، 2020). تأثير المخاطر الائتمانية على التسهيلات الائتمانية النقدية والتعهدية. مجلة الإقتصاد والعلوم الإدارية، الصفحات 120-140.
78. مكطوف هنادي صكر، و حازم سرى ضيغم. (2020). تقييم الأداء المصرفي على وفق نموذج CAMELS دراسة تطبيقية لمصرف المنصور للاستثمار للفترة (2014-2018). مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية، المجلد 26 (العدد 117)، الصفحات 179-199.
79. منذر مرهج، عبد الواحد حمودة، و رامي أكرم مزيق. (03 أفريل، 2014). تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية باستخدام التحليل المتعدد المتغيرات- دراسة ميدانية في المصرف التجاري السوري بمحافظة اللاذقية. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 36، العدد 2، الصفحات 325-345.
80. ميمونة داودي. (جوان، 2021). كفاءة البنوك التقليدية والإسلامية من حيث العائد والمخاطرة (دراسة مقارنة بين بنك البركة والبنك الوطني الجزائري). مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 08، العدد 02، الصفحات 776-795.
81. نارجس معمري، و سمير آيت عكاش. (ديسمبر، 2018). لجنة بازل 3 وتغطية المخاطر التشغيلية. مجلة معارف، العدد 25، الصفحات 277-297.
82. نزار نوري كرار، و نوري سعيد بلال. (2017). استخدام مؤشرات مخاطرة رأس المال في تقييم الربحية المصرفية - دراسة تطبيقية مقارنة بين مصرفي الأردني والقاهرة عمان. مجلة جامعة بابل، المجلد 25، العدد 1، الصفحات 239-258.
83. نوال جمعون. (22 12، 2023). الاستخدام البنكي لعقد المضاربة في الجزائر. مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، المجلد 12، العدد 1، الصفحات 113-128.

يوسف بوخلخال. (2012). أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية -دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية-. مجلة الباحث، المجلد 10 (العدد 10)، الصفحات 205 - 216.

84. نوري عبد الرسول الخاقاني، و صلاح عامر أبو هونة. (2018). استخدام نظام CAMEL في تحليل (كفاية رأس المال والربحية والسيولة) لعينة من المصارف العراقية. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 5 (العدد 2)، الصفحات 28-63.

د. المواقع الالكترونية:

1. بنك البركة الجزائري. التقرير السنوي لبنك البركة الجزائري لعام 2013. الجزائر. تم الاسترجاع من <https://www.albaraka-bank.dz/storage/2022/01/Rapport-2013-Ar.pdf>
2. بنك البركة الجزائري. التقرير السنوي لبنك البركة الجزائري لعام 2014. الجزائر. تم الاسترجاع من <https://www.albaraka-bank.dz/storage/2022/01/Rapport-2014-Ar.pdf>
3. بنك البركة الجزائري. التقرير السنوي لبنك البركة الجزائري لعام 2015. الجزائر. تم الاسترجاع من <https://www.albaraka-bank.dz/storage/2022/01/Rapport-2015-Ar.pdf>
4. بنك البركة الجزائري. التقرير السنوي لبنك البركة الجزائري لعام 2016. الجزائر. تم الاسترجاع من <https://www.albaraka-bank.dz/storage/2022/01/rapport-2016-Ar.pdf>
5. بنك البركة الجزائري. التقرير السنوي لبنك البركة الجزائري لعام 2017. الجزائر. تم الاسترجاع من <https://www.albaraka-bank.dz/storage/2021/06/Rapport-2017-FR.pdf>
6. بنك البركة الجزائري. التقرير السنوي لبنك البركة الجزائري لعام 2018. الجزائر. تم الاسترجاع من <https://www.albaraka-bank.dz/storage/2022/01/RAPPORT-2018-ar.pdf>
7. بنك البركة الجزائري. التقرير السنوي لبنك البركة الجزائري لعام 2019. الجزائر. تم الاسترجاع من <https://www.albaraka-bank.dz/storage/2022/01/RAPPORT-2019-AR.pdf>
8. بنك البركة الجزائري. التقرير السنوي لبنك البركة الجزائري لعام 2020. الجزائر. تم الاسترجاع من <https://albaraka.bh/getmedia/7443bb11-0969-474d-bffa-1c7d0003eba6/ABIB-AR-V29-b.pdf>
9. بنك البركة الجزائري. التقرير السنوي لبنك البركة الجزائري لعام 2021. الجزائر. تم الاسترجاع من <https://albaraka.bh/getmedia/b2a4055a-b403-457d-84c4-39afcf9696b9/ABIB-Arabic-05-5-22.pdf>
10. بنك البركة الجزائري. التقرير السنوي لبنك البركة الجزائري لعام 2022. الجزائر. تم الاسترجاع من <https://www.albaraka-bank.dz/storage/2022/01/RAPPORT-2019-AR.pdf>
11. بنك السلام الجزائري. التقرير السنوي لبنك السلام الجزائري لعام 2013. الجزائر. تم الاسترجاع من https://www.alsalambank.com/ar/ShareholderAffairs/AnnualReports/Annual-Report-2013_Arb.pdf
12. بنك السلام الجزائري. التقرير السنوي لبنك السلام الجزائري لعام 2014. الجزائر. تم الاسترجاع من https://www.alsalambank.com/ar/ShareholderAffairs/AnnualReports/Annual-Report-2014_Arb.pdf
13. بنك السلام الجزائري. التقرير السنوي لبنك السلام الجزائري لعام 2015. الجزائر. تم الاسترجاع من https://www.alsalambank.com/ar/ShareholderAffairs/AnnualReports/Annual-Report-2015_Arb.pdf

14. بنك السلام الجزائري. التقرير السنوي لبنك السلام الجزائري لعام 2016. الجزائر. تم الاسترجاع من https://www.alsalambank.com/ar/ShareholderAffairs/AnnualReports/Annual-Report-2016_Arb.pdf
15. بنك السلام الجزائري. التقرير السنوي لبنك السلام الجزائري لعام 2017. الجزائر. تم الاسترجاع من https://www.alsalambank.com/ar/ShareholderAffairs/AnnualReports/Annual-Report-2017_Arb.pdf
16. بنك السلام الجزائري. التقرير السنوي لبنك السلام الجزائري لعام 2018. الجزائر. تم الاسترجاع من https://www.alsalambank.com/ar/ShareholderAffairs/AnnualReports/Annual-Report-2018_Arb.pdf
17. بنك السلام الجزائري. التقرير السنوي لبنك السلام الجزائري لعام 2019. الجزائر. تم الاسترجاع من https://www.alsalambank.com/ar/ShareholderAffairs/AnnualReports/Annual-Report-2019_Arb.pdf
18. بنك السلام الجزائري. التقرير السنوي لبنك السلام الجزائري لعام 2020. الجزائر. تم الاسترجاع من https://www.alsalambank.com/ar/ShareholderAffairs/AnnualReports/Annual-Report-2020_Arb.pdf
19. بنك السلام الجزائري. التقرير السنوي لبنك السلام الجزائري لعام 2021. الجزائر. تم الاسترجاع من <https://www.alsalambank.com/ar/ShareholderAffairs/AnnualReports/Annual-Report-2021-Arb.pdf>
20. بنك السلام الجزائري. التقرير السنوي لبنك السلام الجزائري لعام 2022. الجزائر. تم الاسترجاع من <https://www.alsalambank.com/ar/ShareholderAffairs/AnnualReports/Annual-Report-2022-Arb.pdf>
21. التقرير السنوي لبنك الجزائر الخارجي لعام 2013 الجزائر: بنك الجزائر الخارجي. تم الاسترجاع من <https://www.bea.dz/pdf/bilan%202013.pdf>
22. التقرير السنوي لبنك الجزائر الخارجي لعام 2014 الجزائر: بنك الجزائر الخارجي. تم الاسترجاع من <https://www.bea.dz/pdf/Le%20bilan%20de%20la%20Banque%20en%202014.pdf>
23. التقرير السنوي لبنك الجزائر الخارجي لعام 2015 الجزائر: بنك الجزائر الخارجي. تم الاسترجاع من <https://www.bea.dz/pdf/LE%20BILAN%20DE%20LA%20BANQUE%20EN%202015.pdf>
24. التقرير السنوي لبنك الجزائر الخارجي لعام 2016 الجزائر: بنك الجزائر الخارجي. تم الاسترجاع من <https://www.bea.dz/pdf/bilan2016.pdf>
25. التقرير السنوي لبنك الجزائر الخارجي لعام 2017 الجزائر: بنك الجزائر الخارجي. تم الاسترجاع من <https://www.bea.dz/pdf/Le%20Bilan%20de%20la%20Banque%20en%202017.pdf>
26. التقرير السنوي لبنك الجزائر الخارجي لعام 2018 الجزائر: بنك الجزائر الخارجي. تم الاسترجاع من <https://www.bea.dz/pdf/Etats%20Financiers2018.pdf>
27. التقرير السنوي لبنك الجزائر الخارجي لعام 2019 الجزائر: بنك الجزائر الخارجي. تم الاسترجاع من <https://www.bea.dz/pdf/bilan2019.pdf>
28. التقرير السنوي لبنك الجزائر الخارجي لعام 2020 الجزائر: بنك الجزائر الخارجي. تم الاسترجاع من <https://www.bea.dz/pdf/rapport2020.pdf>

29. التقرير السنوي لبنك الجزائر الخارجي لعام 2021 الجزائر: بنك الجزائر الخارجي. تم الاسترجاع من https://www.bea.dz/pdf/Rapport_2021.pdf
30. التقرير السنوي لبنك الجزائر الخارجي لعام 2022 الجزائر: بنك الجزائر الخارجي. تم الاسترجاع من https://www.bea.dz/pdf/Rapport_2022.pdf
31. التقرير السنوي للبنك الوطني الجزائري لعام 2013. تم الاسترجاع من <https://www.bna.dz/wp-content/uploads/2022/08/BILANTCR2013-1.pdf>
32. التقرير السنوي للبنك الوطني الجزائري لعام 2014. تم الاسترجاع من https://www.bna.dz/wp-content/uploads/2023/01/Rapport_annuel_2014-1.pdf
33. التقرير السنوي للبنك الوطني الجزائري لعام 2015. تم الاسترجاع من <https://www.bna.dz/wp-content/uploads/2023/01/rapport-annuel-2015-1.pdf>
34. التقرير السنوي للبنك الوطني الجزائري لعام 2016. تم الاسترجاع من https://www.bna.dz/wp-content/uploads/2023/01/rapport_annuel_2016-1.pdf
35. التقرير السنوي للبنك الوطني الجزائري لعام 2017. تم الاسترجاع من https://www.bna.dz/wp-content/uploads/2023/01/BNA_Brochure_-final-1.pdf
36. التقرير السنوي للبنك الوطني الجزائري لعام 2018. تم الاسترجاع من <https://www.bna.dz/wp-content/uploads/2023/01/rapport-annuel.pdf>
37. التقرير السنوي للبنك الوطني الجزائري لعام 2019. تم الاسترجاع من <https://www.bna.dz/wp-content/uploads/2023/01/rapport-2019-1.pdf>
38. التقرير السنوي للبنك الوطني الجزائري لعام 2020. تم الاسترجاع من <https://www.bna.dz/wp-content/uploads/2023/01/rapport-annuel-2020-fr-ar-1.pdf>
39. التقرير السنوي للبنك الوطني الجزائري لعام 2021. تم الاسترجاع من <https://www.bna.dz/wp-content/uploads/2023/01/rapport-bna-2021-1.pdf>
40. التقرير السنوي للبنك الوطني الجزائري لعام 2022. تم الاسترجاع من <https://www.bna.dz/wp-content/uploads/2024/06/Rapport-ar-2022-1.pdf>

ثانيا: المراجع الأجنبية:

1. Emad Ali Meeloud Abdullah ،Shahir Akram Hassan و Zakaria Bahari. (2023). Islamic Banks as a Tool to Achieve Sustainable Development. International Journal of Accounting, Finance and Business (IJAFB)، (الصفحات 483-504)، 9(50.493-483).
2. F. Hair Jr, J., F. Risher, J., Sarstedt, M., & M. Ringle, C. (2018). When to use and how to report the results of PLS-SEM. European Business Review(31)01.
3. higazy, M., Saeed, N., & abu mandeel, S. (2021, 06 01). The impact of risk management on the profitability of Islamic banks in the Gaza Strip. Jornal of Economic Growth and Entrepreneurship JEGE, Vol4. No4, pp. 39-65.
4. Jacob , C. (1988). Statistical Power Analysis for the Behavioral Sciences (2nd ed.). Lawrence Erlbaum Associates.
5. Jo-Ann, C., Francis , C., Hui , T., & Muneer , A. (2018). Partial Least Squares Structural Equation Modeling (PLS-SEM) using SmartPLS 3.0: An Updated Guide and Practical Guide to Statistical Analysis. Pearson.

6. Joseph F. Hair ،Tomas M. Hult ،Christian M. Ringle و ،Marko Sarstedt. (2017). A Primer on Partial Least Squares Structural Equation Modeling (PLS-SEM). Sage Publications.
7. Rozzani, N., & Rahman, A. (2013). Camels and Performance Evaluation of Banks in Malaysia:Conventional Versus Islamic. Journal of Islamic Finance and Business Research, vol2(No1), pp. 36-45.
8. Shmueli, G., Sarstedt, M., F. Hair, J., Cheah, J., Ting, H., Vaithilingam, S., et al. (2019). Predictive model assessment in PLS-SEM: guidelines for using PLSpredict. European Journal of Marketing.
9. Wynne W., C. (1998). Modern Methods for Business Research. Erlbaum.



قائمة الملاحق





وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم المالية والمحاسبة



استبيان

استبيان موجه الى: مدير/نائب مدير/ رئيس مصلحة/ الموظفين/ بالبنوك التقليدية والاسلامية في الجزائر.

سيدي/ سيدتي المحترم (ة): السلام عليكم ورحمة الله وبركاته
تحية طيبة وبعد:

يسرني أن أضع بين أيديكم هذا الاستبيان الذي يهدف الى جمع بيانات حول موضوع بحث يدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في المالية والبنوك بعنوان:

" أثر إدارة المخاطر على ربحية البنوك: دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية في الجزائر".

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان أثر إدارة المخاطر على ربحية البنوك التقليدية والاسلامية في الجزائر.

نرجو من سيادتكم المحترمة التكرم والاجابة على أسئلة محاور هذا الاستبيان بدقة وموضوعية للوصول الى نتائج دقيقة ورؤى قيمة حول هذا الموضوع، ووضع إشارة (x) في الخانة التي ترونها مناسبة.

ونؤكد لحضرتكم أن جميع الاجابات ستبقى سرية وستستخدم فقط لأغراض البحث العلمي.

نشكركم مسبقا على حسن تعاونكم، وتقبلوا مني فائق الاحترام والتقدير.

• البريد الالكتروني للباحث: thameur.oussama@univ-msila.dz

الباحث: ثامر أسامة

بيانات عامة

يرجى وضع إشارة (x) في الخانة المناسبة:

1. نوع	تقليدي	إسلامي	البنك:

2. الولاية:	المسيلة	برج بوعريرج	سطيف

3. العمر:	25 سنة فأقل	من 26 إلى 35 سنة	من 36 إلى 45 سنة	من 46 إلى 55 سنة	56 سنة فأكثر

4. المؤهل العلمي:	ثانوي أو أقل	ليسانس	ماستر	ماجستير	دكتوراه	دبلوم مهني

5. الوظيفة بالبنك:	رئيس مصلحة	مكلف بالدراسات	موظف بقسم المخاطر	مدير بنك	نائب مدير	أخرى:

6. سنوات الخبرة:	5 سنوات فأقل	من 6 إلى 10 سنوات	من 11 إلى 15 سنة	من 16 إلى 20 سنة	21 سنة فأكثر

محاور وأسئلة الاستبيان

المحور الأول: قدرة واستراتيجيات البنوك التقليدية والإسلامية في الجزائر على إدارة المخاطر البنكية

الرقم	العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
البعد الأول: القدرة والبنية التحتية والتنظيمية للبنوك في إدارة المخاطر هذا البعد يتناول الأنظمة والهياكل الإدارية والمصادر الداخلية التي تمكن البنك من التعامل مع المخاطر.						
1	يملك البنك هيئة مختصة تساعد في إدارة المخاطر والتعامل معها					

2	تساعد أنظمة المعلومات التي يمتلكها البنك في توفير بيانات دقيقة وحديثة حول المخاطر والأزمات المالية				
3	يملك البنك استراتيجيات واضحة في تحديد وتحليل وتقدير المخاطر البنكية ومعالجتها				
4	يعمل البنك على تعزيز الرقابة الداخلية والأنظمة الأمنية للحد من المخاطر التشغيلية				
البعد الثاني: الاستراتيجيات والتدابير الوقائية للبنوك في التعامل مع المخاطر هذا البعد يتناول الإجراءات والخطط التي يضعها البنك للتعامل مع المخاطر المتوقعة أو المحتملة.					
5	يقوم البنك بالإجراءات التحليلية اللازمة لتقييم الاستثمارات والمخاطر المصاحبة لها				
6	يعتمد البنك على خطط طوارئ ونماذج مالية فعالة للتعامل بالمخاطر والتعامل معها حال حدوثها				
7	يحقق البنك التوازن بين الابتكار والمخاطر في منتجاته المالية.				
8	يقوم البنك بتقييم شامل للمخاطر قبل إطلاق أي منتج مالي جديد.				
البعد الثالث: التحديات والعوامل الخارجية والتعاون البنكي في إدارة المخاطر يغطي هذا البعد تأثير العوامل الخارجية مثل التحديات الاقتصادية والقانونية، بالإضافة إلى التعاون بين المؤسسات المالية في إدارة المخاطر.					
9	يوجد تعاون وتبادل للمعلومات بين البنك الذي تعمل فيه والبنوك والمؤسسات المالية الأخرى في مجال إدارة المخاطر.				
10	يواجه البنك تحديات اقتصادية، قانونية وتنظيمية وسياسية في إدارة المخاطر البنكية				
11	يقوم البنك بتحديث خطته المالية بشكل دوري ومستمر بناءً على التغيرات الاقتصادية والسياسية المحلية والعالمية				
12	يطبق البنك معايير الجودة في جميع عملياته للحد من المخاطر المرتبطة بها				

المحور الثالث : فرص البنك لتحقيق الربحية

الرقم	العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	يعمل البنك على تحسين الكفاءة التشغيلية لتقليل التكاليف وزيادة العوائد المالية					
2	يحلل البنك البيانات المتوفرة لديه بشكل فعال لتحديد الفرص والتحديات التي تؤثر على الربحية					
3	يتبع البنك استراتيجيات واضحة لزيادة الربحية دون المساس بجودة الخدمات					

4	يستثمر البنك لزيادة الربحية في منتجات مالية جديدة ومبتكرة حسب التغيرات السوقية				
5	يوفر البنك ضمن سياسات العمل الخاصة به مكافآت مرتبطة بأداء الربحية للموظفين				
6	يستخدم البنك أساليب تحليلية دقيقة لتحديد أفضل الفرص الاستثمارية ذات عوائد مالية مرتفعة				
7	يحرص البنك على تطوير استراتيجيات تسويقية فعالة لجذب العملاء وزيادة الربحية				
8	يستثمر البنك في الأسواق الناشئة للاستفادة من فرص اقتصادية جديدة وتنمية ربحيته البنكية				

قائمة محكمي الاستبيان:

الجامعة	الدرجة العلمية	الأستاذ
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	أستاذ محاضر أ	ببصار عبد الحكيم
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	أستاذ التعليم العالي	لعراف فائزة
جامعة بانجور- ويلز	أستاذ التعليم العالي	خالد حسيني
جامعة زيان عاشور بالجلفة	أستاذ التعليم العالي	قمان مصطفى
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	أستاذ التعميم العالي	طويرات رابح
جامعة الجزائر 3	أستاذ محاضر أ	فخاري فاروق
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	أستاذ محاضر أ	سبتي اسماعيل
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	أستاذ محاضر أ	أحمد ميلي سمية
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	أستاذ مساعد	بلفيطح ريمة
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	أستاذ مساعد	بوسعدية المسعود

table (01): Tests of Data Normality Using Kolmogorov-Smirnov and Shapiro-Wilk Methods

	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
x01	,194	189	,000	,899	189	,000
x02	,140	189	,000	,935	189	,000
x03	,145	189	,000	,944	189	,000
xxxtotll	,131	189	,000	,936	189	,000
yyytotll	,113	189	,000	,955	189	,000

a. Lilliefors Significance Correction

table (02): Crosstabulation of Bank Type and Age Group Distribution

		العمر					Total
		25 سنة فأقل	26 إلى 35 سنة	36 إلى 45 سنة	46 إلى 55 سنة	56 سنة فأكثر	
نوع البنك الذي تعمل فيه	بنوك تقليدية	Count	5	5	32	45	106
		% of Total	2,6%	2,6%	16,9%	23,8%	56,1%
	بنوك اسلامية	Count	2	7	33	34	83
		% of Total	1,1%	3,7%	17,5%	18,0%	43,9%

Total	Count	7	12	65	79	26	189
	% of Total	3,7%	6,3%	34,4%	41,8%	13,8%	100,0%

table (03): Crosstabulation of Bank Type and Job Position

		الوظيفة بالبنك								Total
		أخرى	أخرى بنك	رئيس مصلحة	مدير بنك	مكلف بالدراسات	موظف بقسم المخاطر	نائب مدير		
نوع البنك الذي تعمل فيه	بنوك تقليدية	Count	23	1	18	4	53	2	5	106
		% of Total	12,2%	0,5%	9,5%	2,1%	28,0%	1,1%	2,6%	56,1%
	بنوك اسلامية	Count	25	0	14	5	29	3	7	83
		% of Total	13,2%	0,0%	7,4%	2,6%	15,3%	1,6%	3,7%	43,9%
Total		Count	48	1	32	9	82	5	12	189
		% of Total	25,4%	0,5%	16,9%	4,8%	43,4%	2,6%	6,3%	100,0%

table (04): Mean and Standard Deviation of Bank Type by Variables (xa1 to x01)

نوع البنك الذي تعمل فيه		xa1	xa2	xa3	xa4	x01
بنوك تقليدية	Mean	4,02	3,73	3,78	3,94	3,86792
	N	106	106	106	106	106
	Std. Deviation	,828	,931	,851	,849	,699666
بنوك اسلامية	Mean	4,35	3,83	4,06	4,12	4,09036
	N	83	83	83	83	83
	Std. Deviation	,671	,762	,705	,632	,482275
Total	Mean	4,16	3,77	3,90	4,02	3,96561
	N	189	189	189	189	189
	Std. Deviation	,778	,861	,800	,765	,622181

table (05): Crosstabulation of Bank Type and Educational Qualification

			المؤهل العلمي						Total
			ثانوي أو أقل	دبلوم مهني	دكتوراه	ليسانس	ماجستير	ماستر	
نوع البنك الذي تعمل فيه	بنوك تقليدية	Count	2	9	5	45	2	43	106
		% of Total	1,1%	4,8%	2,6%	23,8%	1,1%	22,8%	56,1%
	بنوك اسلامية	Count	2	8	3	33	5	32	83
		% of Total	1,1%	4,2%	1,6%	17,5%	2,6%	16,9%	43,9%
Total		Count	4	17	8	78	7	75	189
		% of Total	2.1%	9.0%	4.2%	41.3%	3.7%	39.7%	100.0%

table (06): Mean and Standard Deviation of Bank Type by Variables (xb5 to x02)

نوع البنك الذي تعمل فيه		xb5	xb6	xb7	xb8	x02
بنوك تقليدية	Mean	3,86	3,44	3,77	4,05	3,78066
	N	106	106	106	106	106
	Std. Deviation	,822	,863	,784	,761	,639664
بنوك اسلامية	Mean	4,16	3,64	3,96	4,17	3,98193
	N	83	83	83	83	83
	Std. Deviation	,594	,758	,633	,678	,505734
Total	Mean	3,99	3,53	3,86	4,10	3,86905
	N	189	189	189	189	189
	Std. Deviation	,744	,822	,726	,726	,591704

table (07): Mean and Standard Deviation of Bank Type by Variables (xc9 to x03)

نوع البنك الذي تعمل فيه		xc9	xc10	xc11	xc12	x03
بنوك تقليدية	Mean	3,45	4,06	3,73	3,88	3,78642
	N	106	106	106	106	106
	Std. Deviation	1,034	,826	,889	,801	,624431
بنوك اسلامية	Mean	3,40	3,85	3,96	3,98	3,84940
	N	83	83	83	83	83
	Std. Deviation	,855	,669	,633	,715	,461869
Total	Mean	3,43	3,94	3,83	3,92	3,78042
	N	189	189	189	189	189
	Std. Deviation	,957	,766	,794	,764	,560858

table (08): Matrix of Islamic Banks' Risk Management by Key Dimensions

البنوك الاسلامية	إدارة المخاطر_البنكية	البعد الأول: القدرة والبنية_التحتية والتنظيمية للبنوك	البعد الثالث: التحديات_والعوامل الخارجية_والتعاون البنكي	البعد الثاني: الاستراتيجيات_والتدابير الوقائية للبنوك	تحقيق الربحية البنك
xa1	0,815				
xa1		0,838			
xa2		0,688			
xa2	0,651				
xa3		0,875			
xa3	0,813				
xa4	0,767				
xa4		0,841			
xb5	0,715				
xb5				0,728	
xb6				0,771	
xb6	0,735				
xb7				0,851	
xb7	0,779				
xb8				0,823	
xb8	0,792				
xc10			0,536		
xc10	0,422				
xc11	0,700				
xc11			0,744		
xc12			0,854		
xc12	0,833				
xc9			0,656		
xc9	0,564				
y1					0,775
y2					0,712
y3					0,784
y4					0,699
y5					0,675
y6					0,792
y7					0,803
y8					0,566

table (09): Matrix of Conventional Banks' Risk Management by Key Dimensions

Matrix	إدارة المخاطر_ البنكية	البعد الأول: القدرة والبنية_ التحتية والتنظيمية للبنوك	البعد 3: التحديات_ والعوامل الخارجية_ والتعاون البنكي	البعد الثاني: الاستراتيجيات_ والتدابير الوقائية للبنوك	تحقيق الربحية البنك
xa1	0,581				
xa1		0,678			
xa2	0,695				
xa2		0,796			
xa3	0,538				
xa3		0,535			
xa4		0,765			
xa4	0,699				
xb5				0,791	
xb5	0,702				
xb6				0,605	
xb6	0,588				
xb7				0,847	
xb7	0,830				
xb8	0,711				
xb8				0,810	
xc10			0,439		
xc10	0,308				
xc11			0,834		
xc11	0,636				
xc12			0,777		
xc12	0,830				
xc9	0,324				
xc9			0,417		
y1					0,737
y2					0,714
y3					0,739
y4					0,592
y5					0,624
y6					0,716
y7					0,697
y8					0,714

table (10): Correlation Matrix for Bank Risk Management and Key Dimensions

xa1	0,559	0,670	0,411	0,434	0,477
xa1	0,559	0,670	0,411	0,434	0,477
xa2	0,692	0,801	0,547	0,547	0,524
xa2	0,692	0,801	0,547	0,547	0,524
xa3	0,511	0,521	0,426	0,448	0,399
xa3	0,511	0,521	0,426	0,448	0,399
xa4	0,722	0,778	0,574	0,618	0,528
xa4	0,722	0,778	0,574	0,618	0,528
xb5	0,710	0,515	0,587	0,791	0,482
xb5	0,710	0,515	0,587	0,791	0,482
xb6	0,593	0,552	0,445	0,604	0,314
xb6	0,593	0,552	0,445	0,604	0,314
xb7	0,838	0,660	0,767	0,846	0,550
xb7	0,838	0,660	0,767	0,846	0,550
xb8	0,718	0,538	0,553	0,810	0,529
xb8	0,718	0,538	0,553	0,810	0,529
xc10	0,298	0,155	0,416	0,259	0,349
xc10	0,298	0,155	0,416	0,259	0,349

xc11	0,626	0,452	0,819	0,505	0,405
xc11	0,626	0,452	0,819	0,505	0,405
xc12	0,847	0,733	0,836	0,771	0,602
xc12	0,847	0,733	0,836	0,771	0,602
y1	0,468	0,400	0,470	0,418	0,739
y2	0,555	0,534	0,585	0,429	0,714
y3	0,627	0,559	0,567	0,588	0,739
y4	0,422	0,360	0,345	0,428	0,596
y5	0,283	0,419	0,226	0,142	0,617
y6	0,652	0,669	0,579	0,540	0,715
y7	0,345	0,365	0,224	0,327	0,696
y8	0,370	0,357	0,311	0,335	0,714

table (11): Correlation Matrix for Islamic Banks' Key Dimensions and Profitability

البنوك اسلامية	البعد الأول: القدرة والبنية_التحتية والتنظيمية للبنوك	البعد الثالث: التحديات_والعوامل الخارجية_والتعاون البنكي	البعد الثاني: الاستراتيجيات_والتدابير الوقائية للبنوك	تحقيق الربحية البنك
البعد الأول: القدرة والبنية_التحتية والتنظيمية للبنوك	0,814			
البعد الثاني: الاستراتيجيات_والتدابير الوقائية للبنوك	0,693	0,707		
البعد الثالث: التحديات_والعوامل الخارجية_والتعاون البنكي	1270,	0,688	0,795	
تحقيق الربحية البنكية	0570,	0,612	0,702	0,730

table (12): Correlation Matrix for Conventional Banks' Key Dimensions and Profitability

التقليدي	البعد الأول: القدرة والبنية_التحتية والتنظيمية للبنوك	البعد الثالث: التحديات_والعوامل الخارجية_والتعاون البنكي	البعد الثاني: الاستراتيجيات_والتدابير الوقائية للبنوك	تحقيق الربحية البنك
البعد الأول: القدرة والبنية_التحتية والتنظيمية للبنوك	0,701			
البعد الثاني: الاستراتيجيات_والتدابير الوقائية للبنوك	0,695	0,717		
البعد الثالث: التحديات_والعوامل الخارجية_والتعاون البنكي	650,6	0,678	0,769	
تحقيق الربحية البنك	0,691	0,645	0,619	0,693

table (13): Heterotrait-Monotrait Ratio (HTMT) Matrix for Conventional Banks

التقليدي	البعد الأول: القدرة والبنية_التحتية والتنظيمية للبنوك	البعد الثالث: التحديات_والعوامل الخارجية_والتعاون البنكي	البعد الثاني: الاستراتيجيات_والتدابير الوقائية للبنوك	تحقيق الربحية البنك
البعد الأول: القدرة والبنية_التحتية والتنظيمية للبنوك				
البعد الثاني: الاستراتيجيات_والتدابير الوقائية للبنوك	0,863			
البعد الثالث: التحديات_والعوامل الخارجية_والتعاون البنكي	0,859	0,889		
تحقيق الربحية البنك	0,896	0,864	0,710	

table (14): Heterotrait-Monotrait Ratio (HTMT) Matrix for Islamic Banks

اسلامي	البعد الأول: القدرة والبنية_التحتية والتنظيمية للبنوك	البعد الثالث: التحديات_والعوامل الخارجية_والتعاون البنكي	البعد الثاني: الاستراتيجيات _والتدابير الوقائية للبنوك	تحقيق الربحية البنك
البعد الأول: القدرة والبنية_التحتية والتنظيمية للبنوك				
البعد الثاني: الاستراتيجيات_والتدابير الوقائية للبنوك	0,810			
البعد الثالث: التحديات_والعوامل الخارجية_والتعاون البنكي	0,824	0,817		
تحقيق الربحية البنك	0,841	0,823	0,831	

table (15): Construct Reliability and Validity for Islamic Banks

التقليدي	Cronbach's alpha	Composite reliability (rho_c)	Average variance extracted (AVE)
إدارة المخاطر_البنكية	0,886	0,892	0,440
البعد الأول: القدرة والبنية_التحتية والتنظيمية للبنوك	0,710	0,790	0,491
البعد الثاني: الاستراتيجيات_والتدابير الوقائية للبنوك	0,783	0,851	0,591
البعد الثالث: التحديات_والعوامل الخارجية _والتعاون البنكي	0,738	0,747	0,514
تحقيق الربحية البنك	0,863	0,880	0,481

table (16): Construct Reliability and Validity for Islamic Banks

الاسلامي	Cronbach's alpha	Composite reliability (rho_c)	Average variance extracted (AVE)
إدارة المخاطر_البنكية	0,924	0,928	0,525
البعد الأول: القدرة والبنية_التحتية والتنظيمية للبنوك	0,837	0,886	0,662
البعد الثاني: الاستراتيجيات_والتدابير الوقائية للبنوك	0,807	0,872	0,631
البعد الثالث: التحديات_والعوامل الخارجية _والتعاون البنكي	0,714	0,796	0,500
تحقيق الربحية البنك	0,881	0,900	0,532

table (17): R-Square for Islamic Banks

Overview		
اسلامي	R-square	R-square adjusted
تحقيق الربحية البنك	0,726	0,724

table (18): R-Square for Conventional Banks

Overview		
تقليدي	R-square	R-square adjusted
تحقيق الربحية البنك	0,510	0,504

table (19): f-Square for Conventional Banks

Matrix					
تقليدي	إدارة المخاطر_ البنكية	البعد الأول: القدرة والبنية_التحتية والتنظيمية للبنوك	البعد 3: التحديات_والعوامل الخارجية_ والتعاون البنكي	البعد 2: الاستراتيجيات_ والتدابير الوقائية للبنوك	تحقيق الربحية البنك
إدارة المخاطر_ البنكية		4,076	3,847	7,289	1,042

table (20): f-Square for Islamic Banks

Matrix					
اسلامي	إدارة المخاطر_ البنكية	البعد 1: القدرة والبنية_التحتية والتنظيمية للبنوك	البعد 3: التحديات_والعوامل الخارجية_ والتعاون البنكي	البعد 3: الاستراتيجيات_ والتدابير الوقائية للبنوك	تحقيق الربحية البنك
إدارة المخاطر_ البنكية		7,583	5,441	9,559	2,653

table (21): PLS-predict LV Summary for Conventional Banks

PLS-SEM			
تقليدي	Q ² predict	RMSE	MAE
البعد الأول: القدرة والبنية_التحتية والتنظيمية للبنوك	0,793	0,472	0,375
البعد الثالث: التحديات_والعوامل الخارجية_ والتعاون البنكي	0,773	0,489	0,346
البعد الثاني: الاستراتيجيات_ والتدابير الوقائية للبنوك	0,873	0,367	0,281
تحقيق الربحية البنك	0,487	0,743	0,547

table (22): PLS-predict LV Summary for Islamic Banks

PLS-SEM			
اسلامي	Q ² predict	RMSE	MAE
البعد الأول: القدرة والبنية_التحتية والتنظيمية للبنوك	0,883	0,356	0,270
البعد الثالث: التحديات_والعوامل الخارجية_ والتعاون البنكي	0,842	0,409	0,311
البعد الثاني: الاستراتيجيات_ والتدابير الوقائية للبنوك	0,905	0,322	0,252
تحقيق الربحية البنك	0,718	0,547	0,414

table (23): Path Coefficients for Conventional Banks

Mean, STDEV, T values, p values					
تقليدي	Original sample (O)	Sample mean (M)	Standard deviation (STDEV)	T statistics (O/STDEV)	P values
إدارة المخاطر_ البنكية -> تحقيق الربحية البنك	0,714	0,730	0,050	14,305	0,000

table (24): Path Coefficients for Islamic Banks

Mean, STDEV, T values, p values					
اسلامي	Original sample (O)	Sample mean (M)	Standard deviation (STDEV)	T statistics (O/STDEV)	P values
إدارة المخاطر_ البنكية -> تحقيق الربحية البنك	0,852	0,853	0,032	26,501	0,000

table (25): Path Coefficients for Islamic Banks - Detailed Analysis

<u>Mean, STDEV, T values, p values</u>					
اسلامي	Original sample (O)	Sample mean (M)	Standard deviation (STDEV)	T statistics (O/STDEV)	P values
البعد الأول: القدرة والبنية_التحتية والتنظيمية للبنوك -> تحقيق الربحية البنك	0,413	0,413	0,128	3,217	0,001
البعد الثالث: التحديات_والعوامل الخارجية_والتعاون البنكي -> تحقيق الربحية البنك	0,311	0,332	0,133	2,350	0,019
البعد الثاني: الاستراتيجيات_والتدابير الوقائية للبنوك -> تحقيق الربحية البنك	0,082	0,079	0,132	0,625	0,532

table (26): Path Coefficients for Traditional Banks - Detailed Analysis

<u>Mean, STDEV, T values, p values</u>					
تقليدي	Original sample (O)	Sample mean (M)	Standard deviation (STDEV)	T statistics (O/STDEV)	P values
البعد الأول: القدرة والبنية_التحتية والتنظيمية للبنوك -> تحقيق الربحية البنك	0,361	0,366	0,120	3,009	0,003
البعد الثالث: التحديات_والعوامل الخارجية_والتعاون البنكي -> تحقيق الربحية البنك	0,430	0,424	0,114	3,762	0,000
البعد الثاني: الاستراتيجيات_والتدابير الوقائية للبنوك -> تحقيق الربحية البنك	0,125	0,129	0,123	1,017	0,309

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير إدارة المخاطر على ربحية البنوك التقليدية والإسلامية في الجزائر، من خلال إجراء دراسة مقارنة بالاعتماد على مجموعة من المناهج البحثية، كالمنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن لتحديد الفروقات في استراتيجيات إدارة المخاطر بين النظامين البنكيين. وكذلك من خلال التحليل الكمي الذي تم تطبيقه باستخدام نموذج "CAMELS" لتقييم الأداء المالي لعينة من البنوك خلال الفترة من 2013 إلى 2022، وإجراء دراسة ميدانية بواسطة أداة الدراسة المتمثلة في الاستبيان الذي تم توزيعه على عينة من البنوك التقليدية والإسلامية بولايات المسيلة وبرج بوعريريج وسطيف، وذلك لجمع البيانات المتعلقة بإدارة المخاطر البنكية وربحية البنوك وتحليلها إحصائياً باستخدام برنامج SPSS وبرنامج SMART-PLS لتحليل العلاقات الهيكلية بين المتغيرات والتأكد من مدى تأثير إدارة المخاطر على ربحية البنوك.

توصلت الدراسة إلى أن إدارة المخاطر تلعب دوراً محورياً في تعزيز ربحية واستقرار البنوك التقليدية والإسلامية على حد سواء. وأظهرت النتائج أن البنوك الإسلامية تحقق أداءً أفضل من خلال استراتيجيات أكثر مرونة وموافقة لأحكام الشريعة الإسلامية، مما يتيح لها القدرة على مواجهة المخاطر بشكل أكثر فعالية مقارنةً بالبنوك التقليدية التي تعتمد على سياسات مالية تقليدية.

كما أكدت الدراسة على أن التحسين من إدارة المخاطر يعزز من ربحية البنوك في الجزائر سواء التقليدية منها أو الإسلامية، وأوصت بضرورة تبني استراتيجيات فعالة ومتطورة لإدارة المخاطر ومواكبة التحولات الاقتصادية وتخفيف آثار المخاطر المحتملة، مما يساهم في دعم استقرار القطاع البنكي الجزائري.

الكلمات المفتاحية: إدارة المخاطر، الربحية البنكية، البنوك التقليدية، البنوك الإسلامية.

Abstract :

This study aims to examine the impact of risk management on the profitability of conventional and Islamic banks in Algeria by conducting a comparative analysis using various research methodologies. These include the descriptive-analytical approach and the comparative approach to identify differences in risk management strategies between the two banking systems. Additionally, a quantitative analysis was applied using the "CAMELS" model to evaluate the financial performance of a sample of banks during the period from 2013 to 2022. A field study was also conducted through a questionnaire distributed to a sample of conventional and Islamic banks in the provinces of M'sila, Bordj Bou Arréridj, and Sétif. This was aimed at collecting data related to banking risk management and bank profitability, which were then statistically analyzed using SPSS and SMART-PLS software to analyze structural relationships between variables and determine the extent of the impact of risk management on bank profitability.

The study concluded that risk management plays a pivotal role in enhancing the profitability and stability of both conventional and Islamic banks. The results showed that Islamic banks achieve better performance through more flexible

strategies that comply with Islamic Sharia principles, enabling them to address risks more effectively compared to conventional banks, which rely on traditional financial policies.

Moreover, the study emphasized that improving risk management enhances the profitability of both conventional and Islamic banks in Algeria. It recommended adopting effective and advanced risk management strategies, keeping pace with economic transformations, and mitigating potential risks, thereby contributing to the stability of the Algerian banking sector.

Keywords: risk management, banking profitability, conventional banks, Islamic banks .

Résumé :

Cette étude vise à examiner l'impact de la gestion des risques sur la rentabilité des banques conventionnelles et islamiques en Algérie, en menant une analyse comparative basée sur plusieurs méthodologies de recherche. Celles-ci incluent l'approche descriptive-analytique et l'approche comparative pour identifier les différences dans les stratégies de gestion des risques entre les deux systèmes bancaires. En outre, une analyse quantitative a été appliquée en utilisant le modèle "CAMELS" pour évaluer la performance financière d'un échantillon de banques durant la période 2013-2022. Une étude de terrain a également été réalisée à l'aide d'un questionnaire distribué à un échantillon de banques conventionnelles et islamiques dans les wilayas de M'sila, Bordj Bou Arréridj et Sétif, afin de collecter des données relatives à la gestion des risques bancaires et à la rentabilité des banques. Ces données ont ensuite été analysées statistiquement à l'aide des logiciels SPSS et SMART-PLS pour examiner les relations structurelles entre les variables et déterminer l'impact de la gestion des risques sur la rentabilité bancaire.

L'étude a conclu que la gestion des risques joue un rôle central dans le renforcement de la rentabilité et de la stabilité des banques conventionnelles et islamiques. Les résultats ont montré que les banques islamiques réalisent une meilleure performance grâce à des stratégies plus flexibles conformes aux principes de la charia islamique, ce qui leur permet de gérer les risques de manière plus efficace par rapport aux banques conventionnelles qui s'appuient sur des politiques financières traditionnelles.

Par ailleurs, l'étude a souligné que l'amélioration de la gestion des risques renforce la rentabilité des banques en Algérie, qu'elles soient conventionnelles ou islamiques. Elle recommande l'adoption de stratégies efficaces et avancées pour la gestion des risques, tout en s'adaptant aux transformations économiques et en atténuant les effets potentiels des risques, contribuant ainsi à la stabilité du secteur bancaire algérien.

Mots-clés : gestion des risques, rentabilité bancaire, banques conventionnelles, banques islamiques.

